وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران
.....
كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية
قسم التاريخ والآثار

المهاجرون الجزائريون في بلاد الشام

دوافع هجرتهم، اوضاعهم، إسهاماتهم الفكرية والسياسية

1830 - 1974

أطروحة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية
بجامعة وهران لنيل شهادة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة :
* نادية طرشون

لجنة المناقشة المكونة من:

ـ أ.د. عبد المجيد بن نعمية	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
ـ أ.د. بوعلام بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مشرفا ومقررا
ـ أ.د. منور الصم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	عضوا مناقشا
ـ أ.د. يوسف مناصرية	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
ـ د. محمد موفق	أستاذ محاضر	جامعة وهران	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2007 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

بلادُ العُربِ أوطاني *** منَ الشّامِ لبغدانِ
ومن نجدٍ إلى يَمَنٍ *** إلى مِصرَ فتطوانِ

فلا حدٌّ يباعدُنا *** ولا دينٌ يفرّقنا
لسان الضّادِ يجمعُنا *** بغسّانٍ وعدنانِ

بلادُ العُربِ أوطاني *** منَ الشّامِ لبغدانِ
ومن نجدٍ إلى يَمَنٍ *** إلى مِصرَ فتطوانِ

لنا مدنيّةٌ سَلَفَتْ *** سنُحييها وإنْ دُثِرَتْ
ولو في وجهنا وقفتْ *** دهاةُ الإنسِ و الجانِ

بلادُ العُربِ أوطاني *** منَ الشّامِ لبغدانِ
ومن نجدٍ إلى يَمَنٍ *** إلى مِصرَ فتطوانِ

فهبوا يا بني قومي *** إلى العلياءِ بالعلمِ
و غنوا يا بني أمّي *** بلادُ العُربِ أوطاني

بلادُ العُربِ أوطاني *** منَ الشّامِ لبغدانِ
ومن نجدٍ إلى يَمَنٍ *** إلى مِصرَ فتطوانِ

فخري البارودي

الإهداء

الى أرواح شهداء الجزائر

الى روح أولئك المهاجرين الجزائريين الأبطال رموز الإباء والشموخ العربي في لبنان وفلسطين وسورية والحجاز.

الى الوالدين الكريمين

الى روح عمي الحاج طرشون

الى روح الحاجة فوزية صاري ، أول مهاجرة تعرفت عليها .

الى أفراد عائلتي الذين كانوا دائما يؤازرونني ويشجعونني

الى أولادي ، أسامة ، أسماء ، هادية ، زينب

الى رفيق الدرب

أهدي هذه الرسالة

شكر وتقدير

أتوجه بخالص شكري وامتناني الى الأستاذ بوعلام بلقاسمي الذي أشرف على تحضير هذه الرسالة ، ولم يبخل علي بنصائحه وتشجيعه المتواصل ليخرج هذا العمل الى النور ، فله مني جزيل الشكر والتقدير .

كما لا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أنوه بالمساعدات الجمة التي قدمتها لي كل العائلات الجزائرية المهاجرة والمقيمة بمدينة دمشق وضواحيها ، خصوصا السيدة بديعة العجلاني .

المدية في :2 صفر 1429 الموافق 9 فبراير 2008

المقدمة

المقدمة :

شهد القرن التاسع عشر انفتاح أفاق جديدة في العلاقات بين العالم العربي الإسلامي والعالم الغربي المسيحي . وقد لا حظ الأوربيون ، أن هناك عدم توازن للقوى التي كانت سائدة في البحر الأبيض المتوسط . فبينما كانت أوربا مقسمة إلى دويلات وممالك وإمارات مستقلة عن بعضها البعض، كان العالم العربي خاضعا لسيادة دولة واحدة هي الدولة العثمانية . شملت سلطتها بلاد المشرق والمغرب ، ولأن هذه السلطة قد مر على وجودها قرونا كاملة ، فقد بدا عليها التعب والمرض و العياء وأضحت عاجزة على حماية نفسها . بل حتى المناطق القريبة من عاصمتها. لذلك تحرك الأوربيون وهم الذين كانوا يعيشون فترة الثورات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، في اتجاه اكتشاف هذه البلاد العربية والتعرف عليها ، ولما لا السيطرة عليها .

لذلك كان القرن التاسع عشر ، قرن التنافس الصريح بين تلك القوى الأوربية للظفر بأكبر قدر ممكن من الأراضي والأقاليم ، بالسيطرة العسكرية حينا وبالاتفاق فيما بينها حينا آخر . كانت مصر أول ولاية عثمانية تتعرض لعملية غزو أوربية تمت على يد الفرنسيين آخر القرن الثامن عشر ، إلا أنه أمكنها التخلص من ذلك الغزو بفضل ظروف دولية وأخرى داخلية ، وقفت حائلا دون استمرار الوجود الفرنسي بها لتليها قضية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 ، والتي - للأسف - لم تتدخل في وقفها ولا في التصدي لها الظروف الدولية ،ولا الداخلية ، وظل الاحتلال الفرنسي للجزائر قائما طيلة قرن ونصف من الزمن . عايشه ، واكتوى بناره أربعة أجيال من الجزائريين ، ظلوا يتداولون بينهم مشعل مقاومة هذا الاستعمار ، والعمل على طرده بوسائل النضال العسكرية القتالية حينا ، وبوسائل النضال السياسية حينا آخر .

وبين هاتين الوسيلتين كان هناك خيار ثالث أضطر له الجزائريون، ألا وهو الهجرة ، والتي لم تكن حلا مريحا ،ولا هروبا من المواجهة ، بل كانت رد فعل عنيف ، وقرار صعب اتخذه الجزائريون، ردا على عمليات الاحتلال نفسها، وعلى الأعمال والمشاريع الاستيطانية ، والسياسات الاستعمارية الفرنسية المدمرة ضد الجزائر أرضا وشعبا .

يعترف الفرنسيون ، بأن المدن الجزائرية غداة الاحتلال مباشرة ، قد فقدت قسما كبيرا من سكانها ، وكامل نخبها تقريبا . إما بالهجرة إلى المناطق الداخلية أو بالهجرة خارج الحدود الجزائرية. فقد كانت كل مقاومة بعد انتهائها ، ينتج عنها أعدادا من المهاجرين أو المنفيين أو المبعدين . ومع حركات الهجرة الناتجة مباشرة على المواجهات العسكرية ، نضيف تلك الهجرات الناتجة عن العقوبات والضرائب المفروضة على القبائل ، التي خضعت للسيطرة الاستعمارية . فعائلات بكاملها أمام عدم قدرتها ، على تسديد ما عليها من ديون متراكمة تجاه السلطة الاستعمارية فضلت مغادرة الجزائر ، بأفرادها ولوازمها وقطعانها ، الى تونس والمغرب الأقصى ومن ثمة البلاد العربية والإسلامية الأخرى.

لم يتوقف خيار الهجرة بل تواصل وأستمر ،مع ازدياد عمليات حجز الأراضي ومصادرتها ، وفرض الغرامات الحربية على الأهالي ، الذين تأكد لديهم، استحالة العيش تحت ظل حكومة كافرة ، كان همها تحطيم كل ما له علاقة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والروحية لهذا الشعب ، الذي أذاقه الاستعمار الفرنسي ، طعم الهزيمة في أبشع صورها .

وازدادت وتيرة ظاهرة الهجرة ، عندما راحت السلطات الاستعمارية ، توجه سهامها الى القبيلة ، باعتبارها الوحدة التنظيمية الاقتصادية والاجتماعية ، التي

تتحكم في صيرورة المجتمع الجزائري . لذلك وضعتها مباشرة في المواجهة ، وقررت العمل على القضاء عليها ، ولما إلغاءها فهي من ناحية مصدرا دائما للثورة ضد الوجود الاستعماري الفرنسي ، وهي من ناحية أخرى عائقا ، أمام التقدم الاقتصادي للجزائر المنشودة في أذهان المستعمرين . وبذلك ارتبطت مسألة الاستيلاء على الأرض بمسألة حل المجتمع القبلي والعمل على تفتيته ،بإتباع سياسة فرق تسد بين القبائل والقضاء على شيوخ القبائل والوجهاء، إما بالقتل أو بالإفلاس أو بالتشريد والنفي والتهجير والإبعاد .

والهجرة الجزائرية الى البلاد العربية والإسلامية، جماعية كانت أم فردية ، ومنذ انطلاقها في بداية الاحتلال في اتجاه المغرب وتونس ، وامتدادها الى باقي البلاد العربية، كانت من بين عوامل الانحصار الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خلال فترة الاحتلال، إضافة الى خسائر الحروب ، والخسائر الناتجة عن الأوبة والمجاعات المتتالية. ولذلك ليس بمقدورنا تقدير حجم هذه الهجرات ، ولا تقديم إحصاءات نهائية ومؤكدة بشأنها .

ومن المظاهر التي رافقت الهجرة ، تلك المواقف المتناقضة للسلطات الاستعمارية فهي تسمح بها تارة ، وتغض عنها الطرف ،وتمنعها تارة أخرى . وهي في غالب الأحيان ، كانت تجد فيها فرصا لتوفير المزيد من الأراضي للاستيطان . ومن خلال تصريحات مسئوليها وموظفيها لم تخف رغبتها في استمرار خروج هجرة الأهالي ، لأن هذا الخروج يساهم في إخلاء الجزائر "من الأشخاص المتعصبين الذين يكرهون مجاورة المسيحي" . وعلى رأيها أيضا ، أن خروج هؤلاء سيضعف مقاومة الأهالي للاحتلال . إلا أن نفس هذه السلطات كانت لا تسمح بأن تأخذ هذه الظاهرة امتدادا واسعا ويطغى عليها الطابع السياسي ، فيؤثر ذلك سلبا على مكانة فرنسا

والفرنسيين في البلاد العربية التي قصدها المهاجرون. وهي من جهة أخرى، تعني فيما تعنيه، فقدان الأمن والاستقرار في المناطق المتخلى عنها، وفيها فقدان للأيدي العاملة، ونقصان في مداخيل الضرائب، كل ذلك أحست به السلطات الاستعمارية الفرنسية ، واتخذت من وراءه إجراءات لمنع خروج المسلمين الأهالي حتى لتأدية فريضة الحج .

كان للدين والعقيدة ، دورا مهما في مسار هذه الهجرة . فمثلما أن الجزائريين قاوموا المستعمر باسم الدين . فإنهم أيضا اتخذوا قرار الهجرة تطبيقا لما تأمر به عقيدة المسلم . التي جعلت من الهجرة أمر وجوب ، إذا ما تعرض لضغوط في دينه وشخصه والأصل في هذا الوجوب قوله تعالى : " إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيما كنتم ، قالوا كنا مستضعفين في الأرض ، قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ، فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصير ، إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ، لا يستطيعون حيلة ، ولا يهتدون سبيلا ، فألئك عسى الله أن يعفوا عنهم ، وكان الله عفوا غفورا ، ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة ، ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت ، فقد وقع أجره على الله ، وكان الله غفورا رحيما " سورة النساء 99 ـ 102 .

إشكالية الموضوع وأسباب اختياره :

إن اختياري لموضوع الهجرة ، ودراسة دوافعها ، ومساهمة المهاجرين في أوطان هجرتهم لم يكن محض صدفة . ولكن جاء من خلال تعرفي على أحفاد بعض هؤلاء المهاجرين ، واحتكاكي بهم . وكان لسان حالهم دوما يقول : بأنهم في سورية يقال لهم جزائريون وفي الجزائر، يقال لهم سوريون . والصورة ليس فيها تناقضا، بقدر ما فيها تكاملا ، لأنه قبل الاستعمارالأوربي ، لم تكن هناك حدود تفصل بين أبناء

الشعب العربي المسلم ، مشرقا ومغربا. فالجزائري أو الزواوي أو التلمساني أو القسنطيني هو في وطنه حيث ما حل في أرض عربية .

اهتمامي بموضوع الهجرة يعود الى فترة الماجستير ، حيث أنجزت بحثا ، يخص الهجرة الجزائرية الى بلاد الشام . وكنت واعدت نفسي على الاستمرار في البحث في نفس الموضوع ، لقلة الدراسات التي تناولته ، رغم توفر الكم الهائل من الوثائق في كل دور الأرشيف الفرنسية . وإذا كانت أرشيفات الحكومة العامة ، قد وصلتها الأيدي بسهولة ، وأتخذها الكثير من الباحثين الجزائريين ، مصدرا أساسيا لأبحاثهم . فإن أرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية في باريس وخصوصا القسم الكبير الموجود في "نانت" ، لا يزال خاما في غالبيته ، ولم تمسه يد جزائرية لحد علمي . وهو الذي يحوي معلومات كثيرة ومهمة ، عن أوضاع هؤلاء الجزائريين ومساهماتهم في البلاد العربية . دون أن ننسى هنا الوثائق العثمانية التي لم تستكشف بعد من قبل الباحثين .

وإذا كانت هذه الهجرة ، والتي أسميها " هجرة كرامة " قد غذتها العقيدة والإحساس بالحرية ، إلا أنه قد طغت عليها وحجبتها ، هجرة الجزائريين الى فرنسا . بحيث أن الكتابات حول هذا الموضوع الأخير لا تعد ولا تحصى ، رغم أنها هجرة فردية لأجل لقمة العيش ، وقد دفع إليها المستعمر نفسه عشية الحرب العالمية الأولى للاستفادة من الأيدي العاملة الجزائرية ، لتنشيط دواليب الاقتصاد الفرنسي .

أما الهجرة الى البلاد العربية ، فالباحث فيها يتعامل مع جماعات جزائرية برجالها ونساءها وأطفالها ، وقبائل بكاملها ، هاجرت حتى بقطعانها وأدواتها . فهي فعلا تحتاج منا الى أبحاث ودراسات تاريخية وسوسيولوجية للإحاطة أكثر ، بهموم هؤلاء المهاجرين. وكيف أنهم قطعوا البراري والفيافي والصحاري للوصول الى بلاد

الشعب العربي المسلم ، مشرقا ومغربا. فالجزائري أو الزواوي أو التلمساني أو القسنطيني هو في وطنه حيث ما حل في أرض عربية .

اهتمامي بموضوع الهجرة يعود الى فترة الماجستير ، حيث أنجزت بحثا ، يخص الهجرة الجزائرية الى بلاد الشام . وكنت واعدت نفسي على الاستمرار في البحث في نفس الموضوع ، لقلة الدراسات التي تناولته ، رغم توفر الكم الهائل من الوثائق في كل دور الأرشيف الفرنسية . وإذا كانت أرشيفات الحكومة العامة ، قد وصلتها الأيدي بسهولة ، وأخذها الكثير من الباحثين الجزائريين ، مصدرا أساسيا لأبحاثهم . فإن أرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية في باريس وخصوصا القسم الكبير الموجود في "نانت" ، لا يزال خاما في غالبيته ، ولم تمسه يد جزائرية لحد علمي . وهو الذي يحوي معلومات كثيرة ومهمة ، عن أوضاع هؤلاء الجزائريين ومساهماتهم في البلاد العربية . دون أن ننسى هنا الوثائق العثمانية التي لم تستكشف بعد من قبل الباحثين .

وإذا كانت هذه الهجرة ، والتي أسميها " هجرة كرامة " قد غذتها العقيدة والإحساس بالحرية ، إلا أنه قد طغت عليها وحجبتها ، هجرة الجزائريين الى فرنسا . بحيث أن الكتابات حول هذا الموضوع الأخير لا تعد ولا تحصى ، رغم أنها هجرة فردية لأجل لقمة العيش ، وقد دفع إليها المستعمر نفسه عشية الحرب العالمية الأولى للاستفادة من الأيدي العاملة الجزائرية ، لتنشيط دواليب الاقتصاد الفرنسي .

أما الهجرة الى البلاد العربية ، فالباحث فيها يتعامل مع جماعات جزائرية برجالها ونساءها وأطفالها ، وقبائل بكاملها ، هاجرت حتى بقطعانها وأدواتها . فهي فعلا تحتاج منا الى أبحاث ودراسات تاريخية وسوسيولوجية للإحاطة أكثر ، بهموم هؤلاء المهاجرين. وكيف أنهم قطعوا البراري والفيافي والصحاري للوصول الى بلاد

الشام ، أو وصلوا إليها بحرا انطلاقا من الموانئ المغربية والتونسية ، وصولا الى موانئ بيروت وصيدا يافا .

والباحث في هذا الموضوع يكتشف، ما مدى المكانة التي احتلها لدى الفرنسيين من سلطات وصحافة وكتاب ورأي عام . حتى أن الإدارة الفرنسية لجأت الى استخدام الفتاوي من البلاد الإسلامية لردع المسلمين الجزائريين عن الهجرة. كما أنها لم تتأخر تحت ضغط البرلمانيين والرأي العام على تكليف لجان تحقيق . قامت للأسف ، بإظهار حقائق وإخفاء أخرى ، ولكنها دعت رغم ذلك الى ضرورة إصلاح أحوال المسلمين الجزائريين. وفعلا كانت إصلاحات أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين قد نبهت إليها حركات الهجرة التي اشتدت في تلك الفترة .

ونكتشف من خلال بحثنا،ما مدى ارتباط الجزائريين بالطرق الصوفية ومشايخها،فقد لعبت هذه الأخيرة ، وخاصة الطريقتان الرحمانية والقادرية ، دورا مهما في التحريض على الهجرة والدعوة إليها. وكان مشايخ هذه الطرق وعلماؤها ومقدموها، هم أول من بادر الى الهجرة الجماعية ، ولم يتوقفوا عن دعوة أتباعهم الى الالتحاق بهم . وذلك عبر الرسائل أو الحجاج . ولذلك سنكتشف من خلال هذا البحث، أن نسبة كبيرة من المهاجرين، طيلة القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كان منطلقها من منطقة بلاد القبائل التي تسودها الطريقة "الرحمانية الخلوتية" ،حيث الجزائريون فرادى وجماعات هروبا بدينهم ، وكرامتهم وحريتهم من مناطق "عمراوة" ،"الأربعاء ناثي راثن" ، "بجاية"،"تيزي وزو" ،"البويرة" .

وتبعا لذلك فالباحث في هذا الموضوع، يجد نفسه متنقلا من خلال تقارير الإدارة الفرنسية عبر كل المناطق الجزائرية من دون استثناء . فقد عمت الهجرة وسط البلاد وشرقها وغربها ، مدنها وقراها ، الأمر الذي أزعج كثيرا الإدارة الاستعمارية ، ودفع

بها الى اتخاذ إجراءات جد قاسية ، منها منع الحج - الذي كان أحد أهم فرص الخروج - في العديد من المرات وعلى مدى سنوات متتالية . منعا للخروج أولا وللهجرة ثانيا ، وأخيرا ، منع أي اتصال بين الجزائريين وإخوانهم المشارقة ، حتى لا يعودوا الى بلادهم وهم أكثر كرها لفرنسا وللفرنسيين .

والموضوع يحمل من جهة أخرى طابعا دوليا ، وذلك من خلال تداعياته ، التي أوجدت أزمة في العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا ، بخصوص الوضعية القانونية التي على الدولتين اعتمادها للتعامل مع أولئك الجزائريين . خصوصا وأن الدولة العثمانية ، كانت تحاول دوما تحاشي ما يمكن أن يؤدي الى اعترافها بالاحتلال الفرنسي للجزائر . في حين أن فرنسا كانت تعمل جهدها في سبيل فرض الأمر الواقع .

ومكننا هذا البحث من التعرف على هؤلاء المهاجرين في مواطن هجرتهم عندما نكتشف أنهم احتفظوا بالجزائر ، اسما ووطنا وهوية في قلوبهم وفي حياتهم وأورثوها لأبنائهم وأحفادهم. ولم يمنعهم ذلك من الاندماج الكلي في هذه المجتمعات خصوصا أولئك الذين أقاموا في المدن . فمن خلال تتبعنا لأدوار وأعمال هؤلاء الجزائريين اكتشفنا أنهم كانوا روادا في الإصلاح وفي العلم والسياسة والحرب . وكان منهم الثوريون والقادة القوميون ، والوطنيون .

خطة الدراسة :

لدراسة هذا الموضوع ، قسمت بحثي الى تمهيد وستة فصول وخاتمة .

استعرضت في **الفصل التمهيدي** ، أهم محطات الوجود المغربي في المشرق العربي قبل القرن التاسع عشر . ووقفت على الصلة الوثيقة التي ضلت تربط بلاد المغرب ببلاد المشرق كلاهما ببعض منذ الفتح الإسلامي. بحيث كان امتدادهما واحد

ومصالحهما مشتركة ، زادتها ثقة وأوصلت روابطها رحلات الحج وطلب العلم في أهم الحواضر الإسلامية آنذاك. وإذا كانت مصر عرفت جالية مغربية تجارية مهمة كان لها وزنها وتأثيرها داخل البلاد بسبب وقوع مصر على طريق قافلة الحج المغربي . فإن بلاد الشام ، هي الأخرى تركز فيها وجود مغربي من نوع آخر حيث عرفت دمشق والقدس ، جالية علمية من طلاب العلم والفقهاء والقضاة والمدرسين المختصين في المذهب المالكي. حتى غدا المذهب المالكي اختصاصا مغربيا أو بالأحرى جزائريا . كما وقفت على سيرة بعض العلماء المغاربة ، الذين استقروا في بلاد المشرق ، وكانت لهم مساهمات في السياسة والعلم والفكر .

في **الفصل الاول** تعرضت من جهة الى خلفيات الاحتلال الفرنسي على الجزائر سواء تلك التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها فرنسا بصفة خاصة ، أو تلك التي شهدها العالم الأوربي عامة . هذه التطورات التي ميزتها بروز إيديولوجية استعمارية تنافسية ورغبة في إعادة أمجاد الإمبراطورية الفرنسية، وتحويل البحر الأبيض المتوسط الى بحيرة فرنسية . ومن جهة أخرى ما قابلها في إيالة الجزائر من سوء إدارة وتهاون ، وتفكك في العلاقة بين الجهاز الحاكم والمحكومين ، وعدم الاستعداد لمواجهة العدو. كما تناولت في هذا الفصل التنظيمات الإدارية و الاقتصادية التي اعتمدها القادة الفرنسيون خلال العشرية الأولى من الاحتلال ، وما رافقها من إجراءات قمعية وردعية في حق الأهالي، وذلك منذ عهد " الكونت دي بورمون" الى عهد الجنرال "بيجو" .

أما **الفصل الثاني** ، فخصصته لأولى حركات الهجرة التي عرفتها بعض مناطق الجزائر بما فيها المدن والقرى ، خصوصا تلك الواقعة على الحدود الغربية والشرقية وذلك أثناء فترة المقاومة التي استغرقت قرابة الثمانية عشرة سنة 1830 ـ 1848 .

وأتبعتها بتناول مفصل لتلك الهجرات الجماعية التي كانت نتيجة مباشرة لانتهاء المقاومة . وأولها هجرة جماعة "أحمد الطيب بن سالم" خليفة الأمير عبد القادر على بلاد القبائل ، وذلك في سبتمبر 1847 . لتليها بعد ذلك هجرة الأمير عبد القادر وجماعته . وهذه كلها هجرات اختيارية ، اختار أصحابها بلاد الشام دون غيرها . لتليها هجرات جماعية أخرى كثيفة بالمئات عرفتها المناطق الوسطى من الجزائر ومنطقة بلاد القبائل خصوصا . والتي جاءت إثر المقاومة الشديدة التي لقيها الغزاة من طرف الأهالي ، بعد توقف مقاومة الأمير وخلفائه ، حيث اعتمد الطرف الفرنسي ، حربا انتقامية شملت كل قرى منطقة القبائل ، وانتهت إلى إخضاعها للاحتلال في عهد " راندون " 1857.

أما **الفصل الثالث** ، فارتأيت تخصيصه للحديث عن التشريعات الاستعمارية الاستيطانية الفرنسية ، لكونها سببا في غالبية موجات الهجرة الجماعية التي عرفتها الجزائر حتى نهاية القرن التاسع . ونظرا لاتساع هذه الفترة ، وكثرة التشريعات فيها قسمتها الى قسمين . فترة الحكم العسكري حيث ساير السيف المحراث ، وطرد الأهالي وانتزعت منهم أراضيهم الخصبة بمقتضى قوانين المصادرة، والتحديد والقانون المشيخي ، الذي جاء لإضعاف سلطة رؤساء القبائل وتفتيت القبيلة . أما القسم الثاني فخصصته لفترة الحكم المدني بتشريعاته المريرة التي سنها وتشدد في تطبيقها، رجال الجمهورية الفرنسية الثالثة وحكامها . مثل قوانين فرنسة الأرض والقضاء وإعاقة التعليم الإسلامي والقوانين التأديبية والردعية . والتي كانت نتائجها وخيمة على الأهالي ، بحيث صودرت منهم الأراضي الباقية وفرضت عليهم الغرامات لأتفه الأسباب . فكانت سنوات السبعينات ، سنوات النفي الى "كاليدونيا"

ونفي عائلات وقبائل بكاملها الى تونس ، واضطرار جماعات أخرى الى الهجرة الاختيارية بعدما لم تعد تملك شيئا .

أما في **الفصل الرابع** ، فكان الحديث فيه عن الهجرات الجماعية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . والتي لم يحركها قادة أو رؤساء قبائل ، ولكنها كانت هذه المرة أهلية، عامة في غالبيتها ، لأسباب داخلية وأخرى خارجية . مثل الدعاية للهجرة عبر الرسائل، والصحافة العربية والعثمانية، والحجاج وتردي الوضع الاقتصادي للسكان من جراء توالي سنوات الجفاف والقحط . وكذلك بسبب إصدار عدد من التشريعات والقوانين من طرف الإدارة الاستعمارية بقصد إدماج الجزائر كلية في المنظومة التشريعية الفرنسية ، مثل قانون فصل الدين عن الدولة وقانون التجنيد الإجباري ، الذي باعتماده ، كان أكبر محرض للهجرة التي دفع إليها ونصح بها هذه المرة العلماء ورجال الطرق ، خصوصا الناحية الغربية من الجزائر . وتطرقنا في هذا الفصل الى الاهتمام الذي أولته السلطات الاستعمارية لحركة الهجرة ، من خلال تكليف لجان تحقيق أصدرت تقارير مثل " تقرير لوسياني " الذي وضع على إثر هجرة 1898 ـ 1899. وكذلك تقرير " باربوديت " الذي وضعه صاحبه بتكليف من الحكومة ، للوقوف على الأسباب الرئيسة وراء هجرة تلمسان . وأيضا تقرير " فارنييه" الخاص بهجرة مناطق الشرق الجزائري . كما أوردنا تحليلات بعض من الصحف الفرنسية وعرضنا لمواقفها المختلفة . ووقفنا على الإجراءات الاستعمارية المتخذة للحيلولة دون هجرة الأهالي ، مثل المنع الصريح للحج لسنوات متتالية وتشديد الرقابة على تحركات الأفراد . وتعرضنا في الفصل أيضا الى الجدل والتحليلات ومختلف وجهات النظر التي برزت في كثرة البرقيات والتقارير المتداولة بين مختلف المصالح الإدارية الفرنسية ،بين القناصل في بلاد الشام ، والسفارة الفرنسية

في استانبول ووزارة الخارجية من جهة . وبين هؤلاء والحكومة العامة في الجزائر من جهة أخرى . وختمت الفصل بالحديث عن عودة بعض المهاجرين . حيث استغلت السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ، هذا التراجع للحديث عن الوضع السيئ الذي يعيش فيه المهاجرون .

وفي الفصل ما قبل الأخير ، وهو **الفصل الخامس** ، انتقلنا بالحديث عن هؤلاء المهاجرين ، هناك في مواطن هجرتهم . حيث تعرضنا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين عموما ، من أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . وكنا قد تعرضنا لوضعية أول فوج في الفصل الثاني من هذه الدراسة وذلك من خلال معطيات الأرشيف العثماني . حيث أقام المهاجرون في البلاد الشام ، في تجمعين رئيسين ، أحدهما حضري ومركزه دمشق ، والآخر ريفي ، في قرى حوران وفلسطين . وتناولنا بعد ذلك أهم المشاكل القانونية ، التي برزت وواجهت الطرفان العثماني والفرنسي بخصوص الوضعية القانونية لأولئك المهاجرين . وتطرقنا لأهم مراحل التفاوض ،والأخذ والرد، والذي اشتد خصوصا بعد وفاة الأمير عبد القادر واستمر كذلك ، حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى . التي أتت بإلغاء كل الامتيازات والمعاهدات السابقة ، بين الدولتين اللتين أصبحتا عدوتين . وأصبح الجزائريون - إلا قلة قليلة - بحكم الواقع عثمانيين .

أما **الفصل السادس** والأخير ، فحاولنا فيه الوقوف على بعض مساهمات هؤلاء المهاجرين السياسية منها والفكرية . وبينا كيف أنه منذ البداية ، كانت هناك سهولة في اندماج هؤلاء المهاجرين ، بسبب الانتماء المشترك للعالم العربي الإسلامي . وقد ساعد على ذلك اللغة والدين والعرق الواحد . وعرضنا لتراجم بعض العلماء والمدرسين من المهاجرين ، ممن اشتهروا في بلاد الشام ، وأعترف لهم أهل الشام

والمشرق العامة بالفضل والمكانة العلمية. وأبرزنا بعض الأحداث التي تجلى فيها الدور الجزائري ، مثل حوادث الفتنة الطائفية 1860 ، والتي كانت فرصة استغلتها فرنسا لفرض هيمنتها على المنطقة . وذكرنا، مواقف عديدة سجلها التاريخ لأبناء الأمير عبد القادر. وبينا أن هؤلاء وغيرهم من المهاجرين ، لم يقطعوا صلتهم بوطنهم الأصلي وكانوا ينتهزون الفرص التي تجعلهم في مواجهة دائمة مع عدوهم فرنسا للانتقام منها فكان الحديث عن محي الدين ، وعلي و عبد المالك . وتطرقنا لتأثيرات وانعكاسات الهجرة على الرأي العام العربي . وقد اعترف الفرنسيون أنفسهم ، أن هجرة الجزائريين ، كانت أحد أهم الأسباب في تدني سمعة الفرنسيين بين المسلمين في البلاد العربية وتناولنا نماذج من أقوال بعض الصحف العربية ، مثل : "المفيد" "الأمة" "العصر الجديد" ، "المؤيد" ، التي حملت لواء الدفاع عن الجزائريين ، وعبرت عن همومهم في الجزائر أو في بلاد الشام . ووجهنا النظر في هذا الفصل لنشاطات هؤلاء المهاجرين بإنشائهم لجمعيات لخدمة القادمين الجدد وكذا إصدار صحف . وأخيرا تحدثنا بإيجاز عن الحكومة العربية في دمشق والدور الجزائري فيها ، كذلك الدور الجزائري في الثورة السورية الكبرى ، التي كانت في مواجهة الفرنسيين، سابقة بذلك ثورة التحرير الجزائرية 1954 .

وأنهينا الدراسة بخاتمة حاولنا فيها الإجابة عن جوانب الإشكالية المطروحة و حوصلة النتائج التي توصلنا إليها . وذيلنا الدراسة بمجموعة من الملاحق التوضيحية مستقاة من مختلف دور الأرشيف مدعمة بعدد من الصور .

مصادر الدراسة :

استقيت مادة بحثي من عدة مصادر ومراجع باللغات العربية والفرنسية والعثمانية . والملاحظ في هذا الصدد قلة الدراسات التاريخية الخاصة بالهجرة الجزائرية

إلى بلاد المشرق خلال القرن التاسع عشر. بحيث لم أعثر على دراسة أكاديمية تخص هذه الهجرة، في حين كثرت المقالات والدراسات العربية والأجنبية التي تناولت العلاقات بين بلاد المشرق العربي وبلاد المغرب من صدر الإسلام إلى العصر الحديث.

وقد توفرت في المقابل مادة هامة وغزيرة من الأرشيف الفرنسي تخص الهجرة الجزائرية إلى البلاد العربية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وقد توزعت هذه المادة بين مركزين رئيسيين للأرشيف الفرنسي الخاص بالمستعمرات الفرنسية ، وهما : أرشيف ما وراء البحار C.A .O.M Aix – en- Provence وأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية A.A.E ، إضافة إلى ملحق المكتبة الوطنية الفرنسية الكائن بفرساي A.B.N.F ،الذي يحتوي على أغلب الصحف التي كانت تصدر في المستعمرات الفرنسية (بلاد ما وراء البحار).

ارشيف ما وراء البحار A .O.M :

يحوي هذا الأرشيف على مادة تاريخ كثيفة وهامة تخص الحكومة العامة بالجزائر G.G.A ، وهي مرتبة في صناديق حسب الموضوعات ، وقد استفدت من الصناديق الخاصة بالهجرة الجزائرية والمصنفة في سلسلة 9H . ويوجد ضمن هذه السلسلة أهم التقارير الحكومية التي وضعت بشأن الهجرة . وقد أوضحت لنا موقف الحكومة بالجزائر من ظاهرة الهجرة الجزائرية إلى بلاد العربية ، والمتميز دوما بنفي أية علاقة أو مسؤولية لهذه الحكومة وأجهزتها المختلفة من هذه الظاهرة. وتضمنت بعض الصناديق، التقارير والمراسلات المتبادلة بين القناصل والسفراء الفرنسيين وبين الحكومة العامة بالجزائر، ونماذج من أقوال بعض الصحف الباريسية والجزائرية الناطقة باللغة الفرنسية ، وعدد لا حصر له من قوائم بأسماء الجزائريين من المهاجرين من

مختلف مناطق الجزائر كانت توجهها السلطات المحلية إلى الحكومة العامة بمدينة الجزائر وكانت استفادتنا كبيرة من هذا الأرشيف، وقد تمكنا من تصوير أهم الوثائق وسنحلق البعض منها بهذا الدراسة.

ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية A.A.E :

صنفت المادة التاريخية في هذا الأرشيف كذلك بحسب الموضوعات، وقد استعنت بالصناديق الخاصة بالوجود الجزائري في تركيا . وقد تضمنت هذه الصناديق كل التقارير والبرقيات التي كانت متبادلة بين القنصليات الفرنسية في البلاد العثمانية وبين السفارة الفرنسية في استانبول ، وتلك المتبادلة بين السفارة ووزارة الخارجية الفرنسية ، وبعض البرقيات التي كانت ترسلها وزارة الخارجية إلى الحكومة العامة بالجزائر للاستفسار عن أسباب الهجرة التي كان يطلعها عنها موظفوها في المشرق.

وتضمنت بعض الصناديق نماذج لأقوال بعض الصحف العربية مترجمة إلى اللغة الفرنسية عن الهجرة وتأثيراتها في البلاد العربية وردود الفعل الحكومية تجاه هذه الهجرة، ومن هذه الصحف: المفيد، الأمة، العصر الجديد ،المهاجر، واللواء والمؤيد،و الأهرام ، ونأسف لأنه لم يسمح لنا بتصوير بعض الوثائق من هذا الأرشيف.

ملحق المكتبة الوطنية الفرنسية بفرساي A.B.N.F :

توجد في هذا الملحق مختلف الصحف التي كانت تصدر في المستعمرات الفرنسية ، وقد تمكنا من الإطلاع على الصحف التي كانت تصدر في الجزائر والناطقة باللغة الفرنسية، وقد أفادتنا هذه الصحف في معرفة وجهة نظر بعض الأقلام الفرنسية الحرة التي كشفت عن حقيقة الدوافع التي اضطرت الأهالي إلى التخلي عن وطنهم

وأملاكهم وطلب الهجرة إلى البلاد العربية، مناقضة بذلك الادعاءات والردود الرسمية الصادرة عن الإدارة العامة بالجزائر. ورغم الأهمية التاريخية والتوثيقية للأرشيف الفرنسي فإنه يجب أن يؤخذ بشيء من الحذر والتمعن لأنه يعكس وجهة النظر الفرنسية التي تبقى دائما مسايرة للخط الاستعماري الهادف لقطع أية صلة ورابطة للجزائريين المسلمين بإخوانهم في البلاد العربية والإسلامية.

ارشيف الوزارة الاولى بإسطنبول :

لم يسعفنا الحظ للإطلاع على الأرشيف العثماني برمته، ولكننا تمكنا من الإطلاع على بعض النماذج من هذا الأرشيف والخاص بهجرة ووصول أول فوج من المهاجرين الجزائريين إلى دمشق سنة 1847. وقد تكرم به علينا الدكتور محمود عامر أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة دمشق.وقد أضاءت لنا هذه النماذج الكثير من الأمور التي أهملها قصدا القناصل الفرنسيون في برقياتهم وتقاريرهم والخاصة بالاستقبال والعناية التي حظيت بها جماعة احمد الطيب بن سالم من طرف السلطات المحلية بدمشق والباب العالي، وقد أوردنا ذلك مفصلا في فصل أوضاع المهاجرين الجزائريين في بلاد الشام.

مديرية الوثائق التاريخية بدمشق :

تحوي هذه المديرية سجلات المحاكم الشرعية في دمشق وحلب وغيرها من مقاطعات سورية ، وهي مصنفة بحسب المحاكم ، وأهميتها تكمن في أنها تفيدنا في معرفة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للأهالي في بلاد الشام في القرن التاسع عشر وما قبله. وقد عثرت في بعض السجلات الخاصة بمحكمة الباب في دمشق والتي كانت مقر قاضي القضاة على بعض الدعاوي رفعها بعض المهاجرين ضد أمين بين المال بدمشق لوضع يده على مخصصات ورواتب بعض المتوفين من المهاجرين ممن كانوا

منخرطين في سلك الأمن العثماني ، مثل الجندرمة والجيش وغيرها . كما يوجد في هذه المديرية ملف خاص بالأمير سعيد الجزائري الذي تولى رئاسة الحكومة العربية في دمشق قبيل دخول الجيش العربي بقيادة الأمير فيصل بن الشريف حسين، وعثرت فيه على نموذج للصفحة الأولى من جريدة المهاجر التي أصدرها المهاجرون الجزائريون في دمشق وكان رئيس تحريرها محمد بن التهامي شطة الجزائري.

التقارير الفرنسية المنشورة :

وهي تقارير حكومية صادرة عن الحكومة العامة بالجزائر تخص هجرة تلمسان سنة 1911 وقد جمعت في ملف واحد وضمت تقرير لجنة باربوديت الذي كلف من طرف الحاكم العام بالتحقيق في هجرة تلمسان، وتقرير الحاكم العام الذي رفعه إلى وزير الداخلية بباريس عن هذه الهجرة ، إضافة إلى بعض المناقشات التي دارت في مجلس النواب الفرنسي حول هذه القضية . واحتوى الملف كذلك على ردود بعض الأجهزة الحكومية الفرنسية مثل إدارة الجمارك،و الغابات ،و الضرائب والتي كثرت منها شكاوى الأهالي، وكانت سببا من الأسباب التي تذرع بها الأهالي للهجرة. واحتوى الملف أيضا على ملحقات من أهمها نماذج مترجمة للغة الفرنسية لبعض مقالات ضحيفة المهاجر الصادرة بدمشق، وترجمة لبعض الرسائل التي كانت تصل من المهاجرين إلى ذويهم، ويوجد هذا الملف بالمكتبة الجامعية بجامعة الجزائر .

الكتب والمقالات :

إن من أهم الكتب التي كانت عونا لي في هذه الدراسة ، كتاب " **تحفة الزائر** " لمؤلفه محمد بن الأمير عبد القادر ، وقد أفادنا في الوقوف على الكثير من جوانب الحياة الخاصة بالأمير عبد القادر وأتباعه بعد إقامته في دمشق. و الكتاب يتطرق بشيء من التفصيل للمكانة العلمية والدينية التي كان يتمتع بها الأمير في المجتمع الدمشقي

والعربي بصفة عامة . كما أفادنا بالمثل كذلك كتاب هنري تشرشل: **حياة الأمير عبد القادر**. أما الكتاب الثالث ، فكان " **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر** " لعبد الرزاق البيطار. يعد هذا الكتاب من المصادر المهمة، نظرا لتناوله تراجم لأشهر الشخصيات العلمية والدينية التي عرفتها دمشق وبلاد الشام عامة في عصره. وقد عثرنا فيه على تراجم لكثير من العلماء والمشايخ المهاجرين الجزائريين ممن اشتهروا بدمشق واعترف لهم الخاص والعام بالمكانة العلمية . واستفدنا كذلك من كتاب محمد جميل الشطي: "**أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف القرن الرابع عشر**" زيادة على كتاب "**منتخبات التواريخ لدمشق**"لمحمد أديب الحصني . ومن الكتب القيمة التي تطرقت الى أدوار الجزائريين كتاب " **سطور من الرسالة** " لعادل الصلح ، والذي أفرده للحديث عن الحركة الاستقلالية التي قامت في بلاد الشام سنة 1877 ، وتزعمها بعض الوجهاء من لبنان وسورية ومن بينهم الأمير عبد القادر، بغية الحصول على استقلال ذاتي لولاية سورية ، عن الدولة العثمانية. وهذا الكتاب هو الوحيد الذي يتحدث عن هذه المحاولة الاستقلالية العربية وقد اعتمد في ذلك على أقوال ومذكرات شهود عيان ومعاصرين لهذه الحركة. ومن المراجع العربية التي استعنا بها كتاب : " **الإشعاع المغربي في المشرق** " لمؤلفه الأستاذ سهيل الخالدي . وتعود أهمية هذا الكتاب في أن صاحبه هو أحد أحفاد المهاجرين . وقد خصص كتابه للحديث عن الجزائريين المهاجرين الى بلاد الشام مع التركيز على مختلف أنشطتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية . وقد عدنا أيضا لكتابات ودراسات الأستاذين الفاضلين **أبو القاسم سعد الله** و **يحى بوعزيز** ، لما احتوته من معلومات جد قيمة تخص عدد معتبر من جوانب موضوع الدراسة . ومن الأعمال العلمية المنشورة التي عدنا إليها ، مجموعة المحاضرات والمداخلات التي ألقيت في الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر

والعربي بصفة عامة . كما أفادنا بالمثل كذلك كتاب هنري تشرشل: **حياة الأمير عبد القادر**. أما الكتاب الثالث ، فكان " **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر** " لعبد الرزاق البيطار. يعد هذا الكتاب من المصادر المهمة، نظرا لتناوله تراجم لأشهر الشخصيات العلمية والدينية التي عرفتها دمشق وبلاد الشام عامة في عصره. وقد عثرنا فيه على تراجم لكثير من العلماء والمشايخ المهاجرين الجزائريين ممن اشتهروا بدمشق واعترف لهم الخاص والعام بالمكانة العلمية . واستفدنا كذلك من كتاب محمد جميل الشطي: "**أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف القرن الرابع عشر**" زيادة على كتاب "**منتخبات التواريخ لدمشق**"لمحمد أديب الحصني . ومن الكتب القيمة التي تطرقت الى أدوار الجزائريين كتاب " **سطور من الرسالة** " لعادل الصلح ، والذي أفرده للحديث عن الحركة الاستقلالية التي قامت في بلاد الشام سنة 1877 ، وتزعمها بعض الوجهاء من لبنان وسورية ومن بينهم الأمير عبد القادر، بغية الحصول على استقلال ذاتي لولاية سورية ، عن الدولة العثمانية. وهذا الكتاب هو الوحيد الذي يتحدث عن هذه المحاولة الاستقلالية العربية وقد اعتمد في ذلك على أقوال ومذكرات شهود عيان ومعاصرين لهذه الحركة. ومن المراجع العربية التي استعنا بها كتاب : " **الإشعاع المغربي في المشرق** " لمؤلفه الأستاذ سهيل الخالدي . وتعود أهمية هذا الكتاب في أن صاحبه هو أحد أحفاد المهاجرين . وقد خصص كتابه للحديث عن الجزائريين المهاجرين الى بلاد الشام مع التركيز على مختلف أنشطتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية . وقد عدنا أيضا لكتابات ودراسات الأستاذين الفاضلين **أبو القاسم سعد الله** و **يحى بوعزيز** ، لما احتوته من معلومات جد قيمة تخص عدد معتبر من جوانب موضوع الدراسة . ومن الأعمال العلمية المنشورة التي عدنا إليها ، مجموعة المحاضرات والمداخلات التي ألقيت في الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر

إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962 . واقتصرت استفادتنا منها على الجوانب التي تخص مظاهر السياسة العقارية الفرنسية وتداعياتها على المجتمع الجزائري .

أما الكتب الفرنسية ، فرغم أنها تعبر في عمومها عن وجهة نظر أجنبية ، إلا أنها كانت بالنسبة لنا ضرورية، وذلك لقيمة المعلومات التاريخية الواردة فيها . وكان أهمها للموضوع كتاب P.Bardin. " Les Algériens et les Tunisiens dans L'empire Ottoman". وتناول بالدراسة الوجود الجزائري والتونسي في البلاد العثمانية ولم يتعرض للأسباب التي دفعت بالأهالي إلى الهجرة، بل اكتفي بإيراد جميع المعلومات التي عثر عليها في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية عن الهجرة الجزائرية والتونسية إلى البلاد العثمانية ،و الكتاب بذلك يحتل مكانة خاصة، ويمكن أن نعده مصدرا ومكملا لمن لم يتمكن من الإطلاع على كل الأرشيف الخاص بالهجرة الجزائرية إلى البلاد العثمانية.

والكتاب الثاني كان دراسة برونو إتيان ،" عبد القادر الجزائري" وهو كتاب وضع للتأريخ لسيرة الأمير عبد القادر ، خصوصا الفترة التي أقام فيها في بلاد الشام حيث رصد المؤلف أهم نشاطاته وتحركاته وعلاقاته مع الأوربيين . ومن الكتب التي كانت عونا لنا في دراسة التشريعات الفرنسية الإدارية والقضائية والعقارية والضريبية بالجزائر، دراسة جاك لومبار : " Manuel de Législation Algérienne " وعن الانعكاسات والتداعيات المدمرة التي أصابت المجتمع الجزائري من جراء السياسة الاستعمارية الفرنسية ، فكانت الدراسة القيمة " Européens Indigènes et Juives en Algérie 1830-1962" لصاحبها كمال كاتب ، جد مهمة بالنسبة لنا . ومن الدراسات الجادة التي استعنا بها في تتبع تطور السياسة الفرنسية في عهد نابليون الثالث في المشرق

العربي، الدراسة الأكاديمية القيمة " l'Europe et les Destinées du Proche Orient " الجزء الثالث . لجوزيف حجار.

أما المقالات الأجنبية ، فإنني أذكر من بينها تلك المقالات التي نشرت، في عدة مجلات ، وأخص بالذكر مجلة الأهالي La Revue Indigène التي احتوت على مقالات P. Bourdarie ومنها مقاله : " L'ottomanisme et l'exode Algérien " والذي تناول فيه بالتحليل أهم الأسباب الداخلية والخارجية التي دفعت بالأهالي إلى الهجرة ، ولما كان الكاتب معاصر للأحداث فقد كانت معلوماته هامة ودقيقة ، خاصة وانه أورد نماذج لأقوال بعض الصحف التي تكلمت عن الهجرة في حينها وذكر صراحة بعض الشكاوى التي اتخذها الأهالي حجة وذريعة للهجرة. ومن المقالات المتأخرة التي تناولت بشيء من التحليل الوجود الجزائري في بلاد الشام، مقالي Marcel Emerit و Charles Robert Ageron اللذان تناولا بالتحليل والدراسة حقيقة الدور الجزائري وإبعاده في حوادث سنة 1860 في دمشق. والمنشورين في - la Revue Historique Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée . وعن التجنيد الإجباري للمسلمين في الجزائر والأسباب التي دفعت بالحكومة الفرنسية لاتخاذ هذا الإجراء فقد استفدت من المقالات التي نشرت في كل من: La Revue Politique - La Revue Africaine . حيث تعرفت على أهم مراحل هذا القرار ، وردود الفعل المختلفة تجاهه سواء من طرف المستوطنين أو الأهالي .

الفصل التمهيدي

المضاربة في المشرق العربي قبل القرن التاسع عشر

العلاقات مع البلاد العربية :

إن المتتبع لسير العلاقات بين بلاد المشرق والمغرب منذ ظهور الإسلام وانتشاره في هذه البلاد ، يلاحظ مدى التواصل والعلاقات المتنوعة التي ربطت هذه البلاد بعضها ببعض، وإذا كان من أهم نتائج الفتح الإسلامي لبلاد المغرب الذي تميز بمسالمة الأهالي له وإقبالهم عليه هو إعادة الصلة بين بلاد المشرق والمغرب، والتي انقطعت بسبب السيطرة الرومانية والبيزنطية على شمال إفريقيا فإن أبرز دعائم صلة الترابط والتواصل التي أوجدها الدين الإسلامي : نجد فريضة الحج لمن استطاع إليه ذلك سبيل والتي توجب على المسلمين المغاربة مثل غيرهم من المسلمين ، الانتقال مرة في كل عام إلى الأراضي المقدسة في الحجاز. وقد نتج عن ذلك وعلى مر الزمن علاقات وصلات روحية ومادية بين الجهتين المشرقية والمغربية ، وزادها تلاحما انتقال الكثير من المغاربة إلى المشرق طلبا للعلم والتفقه في الدين ثم العودة إلى بلادهم لنشر علومهم على أهليهم .

والصلة الثانية التي أكدت هذا التلاحم هي اللغة العربية، التي كان انتشارها في بلاد المغرب نتيجة حتمية لانتشار الدين الإسلامي. فأصبحت اللغة العربية لغة الإدارة ولغة العلم والتعليم، وأكتسبها العامة من اختلاطهم بالجند والمهاجرين العرب الذين قدموا من بلاد الشام والعراق [1] .فكان ذلك عاملا أساسيا لتفعيل عروبة بلاد المغرب خاصة وأن فكرة العروبة تقوم أساسا على وحدة اللغة بدون اعتبار للأصل العربي، وقد سلم المتكلمون بالبربرية بأن اللغة العربية هي لغتهم الثقافية الوحيدة، ولم يحاولوا كتابة لغتهم كما فعلت بعض الشعوب الإسلامية الأخرى، مثل الفرس الذين أصبح تراثهم الخاص نواة لقيام قومية منفصلة في العالم الإسلامي [2] ، الشيء الذي لم يلاحظ في بلاد المغرب

والجدير بالملاحظة هنا أن علاقات بلاد المغرب العربي مع البلاد الأوربية (شمال البحر المتوسط) كانت علاقات دائمة التوتر، ومفتوحة في غالب الأحيان على مواجهات عسكرية وتحديات سواء من الطرف المغربي تجاه هذه البلاد أو العكس. في حين أن العلاقات مع باقي البلاد العربية كانت سلمية في غالب الأحيان ومفتوحة على مجالات اقتصادية، اجتماعية، علمية وفكرية، مع بعض الاستثناءات في علاقات بلاد المغرب مع بعضها البعض ومن العوامل الأخرى التي جعلت من بلاد المغرب الامتداد الطبيعي لبلاد المشرق لجوء كثير من الدعاة لمذاهب دينية مختلفة من المشرق الى بلاد المغرب فرارا من الاضطهاد أو الملاحقة خصوصا طائفتا الخوارج والشيعة. حيث تمكن الخوارج في أوائل القرن الثاني الهجري من تأسيس إمارات كانت أشهرها إمارة بني رستم في تيهرت، وكان تأسيس الشيعة لنواة دولة الفاطميين التي عرفت عزها وازدهارها في مصر.

وكانت مدينتا القاهرة ودمشق تحتلان مكانة خاصة في نفوس سكان بلاد المغرب بعد المدن المقدسة، مكة والمدينة والقدس. وإذا كانت مدينة القاهرة قد اشتهرت شهرتها من كونها مدينة علم وتجارة ونقطة عبور لقافلة الحج المغربية، فإن دمشق وبلاد الشام عامة اكتسبت أهميتها من كونها أرضا مباركة و بها بيت المقدس التي تشد إليها الرحال مثلها مثل مكة والمدينة.

واكتسبت بلاد الشام صفة الشام الشريف لما أوى ثراها من الصحابة والأئمة الكبار والمجاهدين كل ذلك أحاط الشام بهالة من القدسية جعلت الناس على اختلاف ديارهم يرغبون فيها ويرحلون إليها [3].

وإذا كانت فترة صدر الإسلام قد شهدت خروج عرب المشرق الى بلاد المغرب فإن الفترات التالية عرفت ومن دون انقطاع، انجذاب المغاربة نحو المشرق لأسباب عديدة منها: طلب العلم أو طلب الرزق أو المجاورة أو الهجرة جماعيا هروبا من الكافر الذي استولى على البلاد مثلما حصل مع الجزائر وتونس خلال القرن التاسع عشر والعشرين.

والملاحظ هنا، هو احتفاظ هؤلاء المغاربة الذين ينتقلون إلى بلاد المشرق بلقب يميزهم جغرافيا، آلا وهو "مغاربة" وهذا اللقب قد ساعد وعلى مر العصور على أن يكون هناك تواجد مميز لجماعة اسمهم المغاربة، وبرز هذا الوجود جليا من الناحيتين العلمية والعسكرية ونوعا ما التجارية.

وكان علم الفقه الإسلامي باعتباره مصدرا من مصادر التشريع الإسلامي، من أهم العلوم التي جذبت اهتمام العلماء المغاربة، حيث يمكن القول أن لهؤلاء المغاربة دورا كبيرا انعكس على تطور العلوم الدينية بصفة عامة، ولم يكن لهم فقههم الخاص بل أخذوه من أئمة المشرق الإسلامي سواء في العراق أو في الحجاز، ومن أشهر من أتيح لهم التفقه على أعلام من المشرق نذكر **أسد بن الفرات** (كانت وفاته عام 213 هـ - 828 م) الذي كان له الفضل الكبير في نشر المذهب المالكي في بلاد المغرب، والعالم **سحنون أبو سعيد بن حبيب التنوخي** ، الذي أخذ عن أسد بن الفرات وبفضل كتابه" **المدونة** " الذي يعد بحق موطد مدرسة الفقه المالكي بإفريقيا والمغرب عامة بعدما قام من سبقه بتأسيسها [4].

وأول وجود مكثف للمغاربة عرفه المشرق كان مع دخول الفاطميين الى مصر حيث كانت غالبيه الجيش الفاطمي من الكتاميين الذين شكلوا عصب الدولة الفاطمية

وقوتها في مصر[5]. وقد أدخل جوهر الصقلي - بعد دخوله مصر - عدة تغييرات على أنظمة الإدارة، فعمل على إحلال المغاربة الشيعيين محل المصريين السنيين في المناصب المهمة ليتسع المجال أمامهم ويقول **المقريزي** : " إن جوهر لم يدع عملا إلا جعل فيه مغربيا شريكا لمن فيه "[6].

وعلا شأن بعض المغاربة باحتلالهم المراكز العليا من أمثال **أبا سعيد عبد الله بن أبي ثوبان**، الذي صحب المعز الى مصر وتقلد فيها النظر في المظالم الخاصة بالمغاربة ثم لم يلبث أن أطلق عليه لقب قاضي مصر والإسكندرية [7] ولم يسمح المعز للمغاربة بالاختلاط مع أهل البلد بل أمرهم أن يسكنوا أطراف المدينة وجعل لهم واليا وقاضيا عهدا إليهم النظر في أحوالهم [8].

وكان نفوذ قبيلة كتامة قويا في عهد المعز إلى درجة أنها كانت تتدخل في تعيين الولاة والقضاة ولكن وضعيتها تدهورت بسرعة بعد إدخال الأتراك و الديلم في الجند في عهد الخليفة العزيز. وإذا كان ذلك ما حدث على مستوى الحكام والسلطات السياسية، فإن حركة الاتصال على مستوى العامة من الناس لم تتوقف البتة، وقد اتخذت العلاقة الفكرية بين المشرق وبلاد المغرب شكل تواصل دائم تجلى بنقل المؤلفات العربية الموجودة في المشرق وبخاصة من مصر الى الأندلس وبلاد المغرب وبرهن ذلك على أن العداء السياسي يبقى منفصلا دون أن يؤثر على أية ناحية من نواحي الفكر والثقافة.

وبمقابل ما كانت تعانيه أقطار بلاد المغرب والأندلس من تشتت داخلي واعتداءات خارجية، وجدت عوامل إيجابية في المشرق العربي وكانت مصر في مقدمة الأقطار التي استقطبت عددا من هؤلاء القادمين الذين لم ينقطعوا عن التوافد إليها لما

تتوفر عليه من إمكانات زراعية وصناعية وتجارية، وهذا ما أكده الرحالة ابن بطوطة الذي زار مصر خلال الربع الأول من القرن الثامن الهجري الرابع عشر ميلادي إضافة الى أن المغاربة كانوا يخصون بمساعدات كبيرة من قبل الحكام وكانت لهم أوقافا خصصت لصرف عليهم[9]. وقد شيدت المدارس باسم المغاربة والزوايا وخانقات الصوفية في كل من القاهرة والإسكندرية.

و كان للعوامل الدينية دورها الخاص في هذا الاستقطاب ، أولها أن لمصر ذكر طيب في القرآن الكريم والأحاديث النبوية وفيها أماكن يجلها الناس ويحترمونها . ولم يقتصر دور المغاربة ووجودهم في مصر على ميادين طلب العلم والتجارة بل نجدهم ارتبطوا بالإدارة والسياسة والمؤسسة العسكرية ، ففي الإدارة عمل المغاربة و الأندلسيون في ميدان القضاء والحسبة والدواوين وكانوا كثيرين جدا، وقد تسلم بعضهم مناصب رفيعة المستوى في المشرق ومصر بصفة خاصة ومن الأمثلة على ذلك، أن السلطان **الظاهر برقوق** الذي يبدو أنه لم يكن يثق إلا بالمغاربة ، لأنه لما تسلطن للمرة الثانية قام بتعيين مغربي آخر لمنصب كتابة السر في الدولة[10].

وكان منصب القضاء من أهم المناصب الإدارية التي شغلها المغاربة في مصر وبخاصة القضاء في المذهب المالكي ، فقد ولي منصب قاضي قضاة المالكية **عيسى بن مسعود الزواوي**، المتوفى عام 743هـ 1343م ، وقد تلقى معظم ثقافته التي كانت دينية مثل الفقه والحديث في بجاية وتونس ، وبدأ عمله القضائي بمدينة دمشق نائبا لقاضيها حتى استقل بهذا المنصب في القاهرة[11].

ولعل أعظم من ولي القضاء في المذهب المالكي من المغاربة والأندلسيين في مصر كلها من حيث المؤهلات العلمية والقضائية والسيرة الحميدة والسلوك المستقيم

القاضي **عبد الرحمان بن محمد بن محمد ولي الدين الحضرمي** ، المعروف بابن خلدون المتوفى سنة 808هـ/ 1406م ، إلا أنه على الرغم من أهليته عزل عن عمله وأعيد مرات عديدة ، كان آخرها السنة التي فارق فيها الحياة ، لأنه كان يحتل منصبا حساسا ، يصدر أحكاما تتسم بكثير من الشدة والصرامة . وقد درس على يديه جماعة من أكابر العلماء المصريين مثل، **ابن حجر، القلقشندي، المقريزي**. وكان ابن خلدون يدرس الحديث والفقه المالكي، ويشرح للخاصة من تلاميذه نظرياته في العمران والعصبية، وأسس الملك ونشأة الدول، وترك أثره العميق يومئذ في التفكير المصري، وظهر ذلك في كتابات تلميذه المقريزي، حيث تعتبر " **رسالة إغاثة الأمة بكشف الغمة** " ثمرة واضحة لنظريات ابن خلدون العمرانية والاقتصادية .

أما الميدان العسكري .فقد عرف هو الآخر مساهمة جلية للمغاربة للدفاع عن أرض مصر من تحرشات وتهديدات الصليبيين وكان من الطبيعي أن يتطوع المغاربة لمحاربتهم خصوصا في مجال سلاح البحرية الذي تفوقوا فيه لكونهم أبناء بيئة بحرية (12). ويفهم من بعض الأخبار أن المغاربة توصلوا الى أرفع المناصب القيادية في بحرية مصر العسكرية، وكانوا دائما في مقدمة المتطوعين والمندفعين إذا ما طلب منهم ذلك وفي معظم الأحيان يسبقون أهل البلاد الأصليين الى ميادين الدفاع. وقد ذكر **المقريزي** في كتابه " **السلوك لمعرفة دول الملوك** " ، العديد من مواقف المغاربة المدافعين عن سواحل مصر كما حدث سنة 769هـ 1368م عندما تولى قيادة الأسطول **الحاج محمد التازي المغربي** الذي " شحن مراكبه بالمقاتلة من رجال المغاربة ومضى في البحر وهجم على الفرنجة ونال منهم أسرى وغنائم ، وعند عودته تلقاه جماعة من الأمراء بتجمل عظيم وفرح الناس للقائه وسروا به "(13). وفي حادثة أخرى يرويها المقريزي أيضا أنه" في يوم الجمعة الثامن من الحجة قدم الخبر بنزول أربع قطائع على الإسكندرية من

الفرنجة وأنهم رموا المدينة بالمنجنيق ... فقد الخبر في عشية السبت أن المغاربة و التركمان نزلوا في المراكب وقاتلوا الفرنجة وقتلوا منهم نحو المائة وغنموا منهم مركبا [14].

أما بلاد الشام فقد عرفت مدارسها وزواياها العديد من العلماء المغاربة من أتباع المذهب المالكي، فضل غالبيتهم الاستيطان فيها خاصة في القرن السادس الهجري عندما اشتهرت كمركز علمي للمشرق وشجع على قدوم المغاربة في هذه الفترة ما عرف في عهد نور الدين من اهتمام بالعلم، ثم قويت هذه النهضة أيام صلاح الدين الأيوبي وتدفق إليها آلاف المغاربة [15]. ويعطينا ابن جبير عن بلاد الشام - وكان قد حل بدمشق سنة 580 هـ/ 1184م - معلومات وافية عن بعض الخدمات التي برز فيها المغاربة في دمشق مثل " ناطور بستان ،أو حماما يكون عينا على خدمته، أو طاحونة يكون أمينا عليها ،أو كفالة صبيان يؤديهم الى محاضرهم ويصرفهم الى منازلهم " . ويلاحظ ابن جبير أنه لم يكن يؤتمن في هذه الخدمات كلها سوى المغاربة الغرباء لأنهم قد علا لهم صيت في الأمانة وصار لهم فيها ذكر . ولا يتوقف ابن جبير عن ذكر محاسن دمشق ومدح أهلها على حسن استقبالهم ومعاملتهم للغريب ، وخاصة المغاربة الى درجة أنه يدعو كل من شاء الفلاح من نشأة المغرب أن يدخل الى بلاد المشرق ويتغرب في طلب العلم فيجد الأمور المعينة كثيرة وأولها فراغ البالي من أمر المعيشة [16].

وأهتم ابن جبير بالمغاربة وكان يسجل كل ما عرفه عنهم وهو يعتبرهم من جملة الغرباء ويطلق عليهم دوما لقب "مغاربة" دون تمييز بين من هم من الأندلس أو من هم من شمال إفريقيا ، ويظهر من خلال أحاديثه وخاصة عن دمشق أنه كان يرافقه المغاربة في تجواله وتعرفه على معالم المدينة .

وكان تضاعف وجود المغاربة والأندلسيين في المشرق خلال القرن السابع الهجري نتيجة عامل طارئ هو حروب الاسترداد التي شنها المسيحيون الإسبان ضد المسلمين في الأندلس والتي أدت بهؤلاء الى الخروج من بلادهم والانتشار في بلاد المغرب ومصر وبلاد الشام، وبالتالي كان العنصر الغالب من المغاربة الذين ارتحلوا الى المشرق من الأندلسيين في حين كان العنصر الجزائري غالبا على المغاربة في شمال إفريقيا .

ولقي الأندلسيون والمغاربة اهتماما كبيرا من طرف الحكام والأهالي لأنهم حملة حضارة راقية وأبناء مجتمع متقدم، فمنهم الأطباء والصيادلة والقراء والفقهاء والمحدثون والمعلمون ، وأختار الكثير من العلماء المغاربة المجاورة من القدس . فمارسوا التعليم والقضاء حسب المذهب المالكي حتى أن سلسلة القضاة المالكية في القدس تكاد تكون كلها أندلسية[17]. و الشيء المؤكد أن اعتماد قاضي مالكي في المشرق لم يؤخذ بصفة رسمية إلا في النصف الثاني من القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) وأول من بوشر باعتماد هذا المنصب كان في مدينة دمشق سنة 664ه ـ 1266م ، ففي هذه السنة اعتمد بدمشق أربعة قضاة لأول مرة في تاريخها هم القاضي الشافعي والحنفي والمالكي والحنبلي وحصل مثل ذلك في حلب سنة 747 هـ 1347م [18].

وعرف في هذه الفترة في دمشق مركزان لتدريس المالكية هما : زاوية المالكية بالجامع الأموي والمدرسة النورية ، ومن العلماء المغاربة الذين درسوا بالزاوية المالكية بالجامع الأموي : **الشيخ زين الدين محمد عبد السلام ابن علي بن عمر الزواوي المالكي** المولود ببجاية سنة 589هـ 1193م، وقدم إلى مصر سنة 615ه ـ 1219م حيث درس علم القراءات وغيرها في الإسكندرية ثم انتقل الى الشام واستقر بمدينة

دمشق سنة 616ه ـ 1220م. ونقل النعيمي عن ابن كثير قوله فيه: " أنه كان قاضي القضاة المالكية بدمشق وهو أول من باشر القضاء بها على هذا المذهب وعزل نفسه عنه تورعا وزهدا، واستمر بلا ولاية ثمان سنين حتى عام وفاته سنة 681هـ ـ1282م "[19]. وكانت جنازته حافلة شارك في تشييعه نائب الشام نفسه. ويعد الزواوي هذا من الشخصيات النادرة والفريدة تقريبا ممن تسلم قضاء الشام من المالكية برفضه تقاضي أي راتب لقاء عمله كقاضي قضاة المالكية[20].

ولعل زين الدين الزواوي هو نفس الشخص الذي يذكره الشيخ المؤرخ **المهدي بوعبدلي** في مقاله عن علماء الزواوة ، ذاكرا أن **ياقوت الحموي** ، قد ترجم له في معجم الأدباء ، بقوله: " يحى بن معطى بن عبد النور زين الدين المغربي الزواوي فاضل معاصر إمام في العربية، أديب، شاعر ولد بالمغرب سنة 564ه قدم دمشق فأقام بها طويلا ثم رحل الى مصر وتوظف بها وتصدر بأمر الملك الكامل الأيوبي لإقراء النحو والأدب بالجامع العتيق "[21].

ومن الشخصيات البارزة في هذا المجال نذكر **جمال الدين يوسف ابن عبد الله بن عمر أبو يعقوب الزواوي**، وهو ابن عم زين الدين السالف الذكر ،لكنه كان على عكسه، حيث بذل جهدا كبيرا كي يحل محله لأنه كان يعمل نائبا له في القضاء، وضل قاضيا لقضاة المالكية بدمشق حتى وافته المنية وهو بطريق الحج سنة 684ه ـ 1286م . وخلفه قاضي آخر من آل الزواوة هو **محمد ابن سليمان** الملقب بجمال الدين أيضا ،الذي ولد سنة 630ه ـ 1232م ،و قدم الإسكندرية ودرس على بعض علماءها لينتقل الى القاهرة ويعمل نائبا لقاضي المالكية، ثم غادر مصر متوجها الى دمشق التي تسلم فيها قاضي قضاتها منذ سنة 687ه ـ 1288م، وقد ضرب رقما قياسيا في الفترة

الزمنية التي أمضاها في القضاء فوصلت الى نحو ثلاثين سنة ،وقد عرف بصراحته وصلابته وانه لا يتراجع عن قراراته وأحكامه ، وتوفي عن مرض بعد أن عزل نفسه طوعا وكانت وفاته سنة 717ه ـ 1318 م بدمشق . وشهد له بأنه أقدم على تجديد عمارة مدرستين في مدينة دمشق هما : المدرسة الصمصامية والمدرسة النورية [22].

ونجد أيضا **محمد بن محمد بن أبي القاسم أبو الفضل المشدالي** نسبة لقبيلة من زواوة ، ويعرف بالمشرق بأبي "الفضل" ، أخذ العلم بداية ببلده بجاية ثم تلمسان وانتقل الى المشرق ، وكان يقيم تارة بالقاهرة وتارة بدمشق ، وذاع صيته وقصده طلاب العلم، فقد عاصر السخاوي وترجم له في " **الضوء اللامع** " ترجمة وافية، ومما قال فيه "...فدانت له المملكة المصرية والأقطار الشامية والبلاد القاصية والدانية، درس في القاهرة وعرض عليه القضاء بمصر والشام فأمتنع". وقال عنه السيوطي في تعريفه "...هو أحد أذكياء العالم مات بحلب سنة 865ه/1460م [23].

أما القاضي المالكي، **محمد بن يحى بن سليمان** المغربي الملقب بجمال الدين ولعله يكون حفيدا للقاضي السابق الذكر محمد بن سليمان المغربي الزواوي ، فإنه لم يعرف الاستقرار حيث تنقل بين كل من حماة وطرابلس ودمشق وعرف بضلعه ببعض العلوم العقلية والطب وعلم الصيدلة، توفي هذا القاضي بالرملة سنة 795ه/1395م [24].

ووجدت زاوية خاصة بالمغاربة عرفت بالزاوية الوطية ، نسبة لمؤسسها الرئيس علاء الدين علي المشهور **بابن وطية** ، وضعها برسم المغاربة على اختلاف أجناسهم بشرط أن لا يكون النازل بها مبتدعا ولا شريرا وذلك سنة 802ه/1399م ، ووقف عليها حوانيت وطباقا وشرط على شيخها ألا يكون بأبواب القضاة والحكام [25].

والملاحظ هنا أن الذين تسلموا منصب قاضي قضاة المالكية في بلاد الشام في فترة الحكم المملوكي، لم يكونوا جميعا من أصل أندلسي ومغربي، فقد حدث أن عين في هذا المنصب قضاة مالكيين من أصل شامي أو مصري، وهذا الأمر لم يكن مقبولا على ما يبدو من قبل الأندلسيين والمغاربة في بلاد الشام، وكثيرا ما وقفوا موقف المعارض مثل ما حدث سنة 870ه /1466م ببيت المقدس عندما عين **محمد بن أحمد بن شداد** المعروف بشمس الدين لقضاء المالكية فيها، حيث لم يبق سوى لفترة قصيرة عزل بعدها بتأثير تعصب ومعارضة الجالية الأندلسية والمغربية . وكان للقضاة المالكيين دورهم في الحياة الاجتماعية، سواء بمصر أو بلاد الشام، فقد انفردوا بكل فئاتهم عن قضاة المذاهب الأخرى، بأنهم أعطوا الحق والصلاحية التامة للمساعدة والإحسان الى كل غرباء أهل مذهبهم بصورة خاصة أولئك الذين جاؤوا من الأندلس وبلاد المغرب [26]. كما تأتي أهمية دورهم من شهرتهم بالأحكام الصعبة والقاسية من حيث نتيجتها، فجميع المسائل الكبرى التي كانت تواجه القضاة من المذاهب الأخرى تحال الى القاضي المالكي مثل قضايا الكفر والزندقة وقضايا الخيانة [27].

وإذا أمعنا النظر في هذه الفترة من التاريخ، أي القرنين التاسع والعاشر الهجري - الخامس عشر الميلادي - في بلاد المغرب عامة والجزائر خاصة ، نجد السمة السائدة هي عدم الاستقرار في جميع مجالات الحياة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والأصل يعود الى انعدام الاستقرار السياسي ، حيث كانت بلاد المغرب محورا لصراع مفتوح بين القوى الثلاث السائدة في بلاد المغرب، وهي على التوالي : الحفصيين الزيانيين و المرينيين . ويذكر أحد شهود العيان وهو " **يحى المازوني** " مؤلف كتاب " **الدرر المكنزنة في نوازل مازونة** " من القضايا ما يكشف عن مدى الصعوبة

والاضطراب التي سادت الحياة السياسية والاقتصادية في الغرب الجزائري، وكان قد عاش في ظل ثلاث ملوك من الدولة الزيانية، وشهد خلال ذلك الى جانب ضعف البناء الداخلي للدولة وعلاقتها بالسكان، هجمات الحفصيين المتكررة ضد الزيانيين [28].

وحالة الاضطراب هذه تحملنا على القول، أن النخبة المثقفة وطلاب العلم في المغرب الأوسط كانوا دوما في حالة تململ وحركة تدفعهم الى عدم الاستقرار في بلادهم والخروج الى البلاد المجاورة أو البعيدة لنيل المطالب، وأولها طلب العلم الذي افتقدت الجزائر فيه الى مركز قوي وذائع مثلما كان الحال مع بقية البلاد العربية الأخرى حتى المغربية، حيث اشتهر في المغرب، جامع القرويين، واشتهرت تونس بالقيروان والزيتونة . وبالتالي حكمت تلك الظروف ومنذ القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي، على العديد من العلماء وطلاب العلم على اختيار سبيل الهجرة للاستقرار أو العودة بعد حين .

وهكذا خسرت الحياة الثقافية في الجزائر من هجرة عالم جليل هو **أحمد بن يحى الونشريسي** الى فاس لأسباب سياسية، ونفس الأسباب حدت بالمفكر **محمد بن عبد الكريم المغيلي** الى الهجرة من تلمسان الى السودان القديم . وعدد آخر من العلماء هاجروا الى المشرق ، أمثال **أبي الفضل محمد المشدالي البجائي، وأحمد بوعصيدة البجائي، وأحمد بن يونس القسنطيني، وبن سالم الوشتاتي القسنطيني، وأبي زيان ناصر بن مزني البسكري** [29].

وعلماء الجزائر لم يكونوا يشكون من ظلم الحكام فقط، بل كانوا يشكون من ظلم الناس أيضا فقد اشتهر الجزائريون منذ القديم بأنهم لا يقيمون وزنا لعلمائهم

ولا يعترفون لهم بحرمة ولا عهد، وهي ظاهرة كانت أقسى على هؤلاء العلماء من ظلم الحكام فاضطرتهم الى الهجرة والعيش خارج الجزائر [30].

إذا كانت تلك سمات التواجد المغربي في البلاد العربية في عهد الفاطميين والأيوبيين والمماليك، فما هي سمات هذا التواجد في عهد العثمانيين؟ وهو العهد الذي استرجعت فيه الوحدة السياسية بين بلاد المشرق العربي وبلاد المغرب، بعد أن أصبحت كلا من الجزائر وتونس ولايتان تابعتان للإمبراطورية العثمانية .

الملاحظ هنا أن حركة تنقل العلماء وهجرتهم لم تتوقف بأي حال . حيث كانت تونس معبرا ومدرسة للجزائريين يتصلون بعلمائها ويتبادلون المؤلفات و الإجازات في حين شهد المغرب الأقصى هجرة بعض علماء تلمسان، عقب استيلاء العثمانيين على مملكة بني زيان، وهناك عائلات انتقلت بأسرها الى مدينة فاس، حيث كان الجو العلمي في المغرب الأقصى أفضل منه في الجزائر ، فكثرة مراكز التعليم والحواضر العلمية ووفرة المكتبات ووجود القرويين، وتقدير ولاة المغرب لأهل العلم كل ذلك لعب دورا في جلب العلماء من الجزائر الى المغرب [31].

من أشهر من هاجر في تلك الظروف **أحمد الونشريسي** صاحب **المعيار** ، وهو وحده خزانة علم ودائرة معارف ، فقدت البلاد بهجرته ركنا أساسيا من أركان الحياة العلمية . وهناك عالمان آخران كان لهما شأن عظيم للمغرب خلال هذا العهد ، الأول هو **محمد بن عبد الكريم الجزائري** ، الذي هاجر الى فاس سنة 1083ه/1672م ولعل ذلك كان بإغراء من السلطان إسماعيل ويبدو أن كفاءته العلمية قد مهدت له الطريق لدى السلطان وتوفي في فاس سنة 1102ه/1690م . والثاني هو **ابن الكماد** " **محمد بن أحمد القسنطيني** " قصد فاس التي كانت موئلا العلماء لوجود جامعة

القرويين من جهة ولأنها عاصمة سياسية غير عثمانية تحترم فيها العربية وعلومها توفي سنة 1116 هـ/1704 م وترك تلاميذ من أبرز علماء المغرب في وقتهم [32]. ويعتبر سعيد المنداسي من أبرز الشعراء المهاجرين الى المغرب، وهو صاحب القصيدة الشهيرة ب " العقيقة" ، وقد قال في الترك شعرا يهجوهم فيه هجاء مقذعا .

واستمر تدفق المغاربة مقابل ذلك من المغرب والجزائر وتونس على بلاد الشام ومصر خلال العصر الحديث، بل تضاعف عددهم خاصة في مدينة القاهرة، التي أصبحوا يؤلفون فيها أكبر تجمع للأجانب في القرن الثامن عشر [33]. وكانوا يمثلون فئات مختلفة داخل المجتمع ، منهم طلاب العلم والمدرسون والتجار والحرفيون . وكان لهاتين الفئتين تنظيمها القوي في كل حي من أحياء القاهرة ، حيث تسجل وثائق المحاكم الشرعية لكل من القاهرة والإسكندرية معلومات وافية عن التنظيمات المغربية، وهناك تسجيلات لبعض الوكالات المغربية التي انتشرت خارج حدود القاهرة، وكانت بداية لتجمع عمراني وحضري سرعان ما ضمتها حدود القاهرة [34].

أما الهيكل التنظيمي للجاليات المغربية داخل مدينة القاهرة ، فإنه كان قائما على أساس طائفي طبقا للنظام الذي كان سائدا في المجتمع ، أي أن كل طائفة تشتغل بعمل واحد، سواء كان هذا العمل تجاريا أم مهنيا، ويختارون شيخا لهم متحدثا باسمهم ومدافعا عن حقوقهم أمام سلطات القاهرة على أن يكون شيخا لبقا جريئا فضلا عن كونه ثريا أو من أعيان التجار [35].

وتدل وثائق المحاكم الشرعية على النشاط الاقتصادي لهؤلاء المغاربة وتعرفنا على الأسواق المتخصصة والوكالات الصناعية التي كان يمتلك معظمها المغاربة ، مثل وكالة عصر الزيتون ووكالات السكر ببولاق القاهرة وتجارة الأقمشة ، كما يتضح من

استقراء كل المصادر المعاصرة لفترة الحكم العثماني أن تنظيمات الجالية المغربية أصبحت قوة لا يستهان بها، وأصبح لها دورها في توجيه سياسة التنظيم الإداري في المدينة . وجاء هذا الدور نتيجة لعاملين :

أولهما : الثراء الذي أصبح عليه كثير من أفراد هذه الجالية حيث تحولوا الى بيوت مالية كبيرة لها دورها الاقتصادي مما مكنهم من مجابهة سلطات القاهرة وتوجيهها في كثير من الأحيان بل وتهديدها إذا ما أضيرت مصالحها .

ثانيهما : انتماء كثير من أفراد هذه الجالية انتماء عضويا الى أوجاقات الحامية العثمانية للتمتع بامتيازاتها المادية والمعنوية، مثل الارتباط بالزواج والمصاهرة (36).

وعرفت مدينة الإسكندرية هي الأخرى استقرار المغاربة بها، خاصة من التجار لكونها محطة للتجارة المغربية قائمة على الطريق البحري الى المشرق، ولموقع المدينة على طريق الحج. كما تكون الهجرة الأندلسية قد لعبت دورا في استقرار المغاربة في هذه المدينة وبدؤوا بذلك يلعبون دورهم في بنيتها الحضرية والإدارية والاقتصادية. وتكفي الإشارة الى أن السوق الرئيسي بمدينة الإسكندرية كان يعرف بسوق المغاربة (37).

وكانت المجالات التي اتجه المغاربة الى استثمار فائض رأسمالهم فيها ، مجال التزام الأراضي الزراعية وشراء العقارات سواء بالسكن أو كمحال تجارية ووكالات وخانات . وبخصوص العقارات، فقد قام الكثير من أبناء الجالية المغربية بوقف الكثير من هذه العقارات، إما على ذريتهم أو أوجه البر وطلبة العلم ورواق المغاربة أو قراءة المغاربة أو على فقراء المسلمين والحرمين الشريفين (38). ويقيم الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمان من خلال دراسته، الوجود المغربي بقوله : " إن التجار المغاربة قاموا

بحركة تنشيط كبيرة للاقتصاد المصري وبخاصة في القرن الثامن عشر، حيث تعدد النشاطات الاقتصادية وأصبحت البيوت التجارية المغربية بمثابة مصارف مالية كبيرة تقوم بعمليات الإقراض والشراء والبيع والرهن والاستبدال . ولا ضير أن نعتبر هذه الفئة التجارية بمثابة نواة للرأسمالية المصرية الناشئة واعترفت بها الفئات الاجتماعية الأخرى، من أمراء المماليك ورجال الإدارة العثمانية" [39]. ويضيف الى ذلك . مستشهدا بما ذكره **عبد الرحمان الجبرتي** في كتابه **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، أنه لما كان للمغاربة السيطرة على إنتاج معظم السلع ، فإن الإدارة عند اتخاذها أي إجراء خاص بتحديد الأسعار والمناداة عليها ، كانت تحرص على أن يحضر المغاربة الاجتماعات الخاصة بذلك، فالجبرتي يذكر أن عندما تم اتخاذ قرارات تخص الأسعار والتي قام علي أغا بتنفيذها والمناداة عليها حصل ذلك " بحضرة مشايخ الحرف المغاربة " . وإفراد المغاربة بالذكر دون غيرهم من الجاليات الأخرى يدل على فاعليتهم في إنتاج هذه السلع وتسويقها والتحكم في أسعارها [40].

أما طلاب العلم من المغاربة فقد كان رواقهم في الأزهر، من اشهر الأروقة وأقدمها الى جانب رواق الشوام، وكان في الرواق مساكن علوية ومكتبة كبيرة كانت زاخرة بالمصادر في كل الفروع ، وأصبح الرواق بمثابة مؤسسة ثقافية واجتماعية تقدم خدماتها لأبناء المغرب كافة وترعاهم طوال مدة دراستهم في الأزهر، وكان شيخ الرواق من أحد العلماء المغاربة ، وهو الناظر على الأوقاف المحبوسة على الرواق وهو المسئول عن صرفها . ويبدي عبد الرحمان الجبرتي في كتابه تراجم الآثار ، في تراجمه لعلماء المغاربة وبخاصة أولئك الذين عاصرهم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إعجابه الشديد بنبوغهم وتفوقهم العلمي في مجال تخصصهم العلمي [41].

ومن الميادين الأخرى التي برز فيها المغاربة، وخاصة في مصر، ارتزاقهم عن طريق الخدمة العسكرية، حيث ورد في سجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة ، أسماء عديدة لمغاربة انتموا الى الأوجاقات العثمانية وضل اهتمام المغاربة بالجانب العسكري قائما خلال القرن التاسع عشر، فمنذ مطلع هذا القرن نجد ذكرا ل " عسكر المغاربة وطائفة المغاربة " كقوة محاربة في القاهرة وخارجها . وعند تتبعنا أخبار هؤلاء العسكر المغاربة نجدهم قد سجلوا أعمالا جليلة عند مقاومتهم - مثلهم مثل أهالي مصر - لحملة نابليون على مصر عام 1798 م، وقد كانوا على رأس المقاومة وأرهبوا العدو وقاتلوه حتى قرر نابليون طردهم من البلاد . ويقول عبد الرحمان الجبرتي عن ذلك : " ... نادوا على الأغراب من المغاربة وغيرهم ليسافروا الى بلادهم وكل من وجد بعد ثلاثة أيام يستاهل ما يجري عليه وأجلوهم أربعا وعشرين ساعة ، فذهب جماعة من المغاربة الى صاري عسكر مقر قيادة الجيش الفرنسي وقالوا أرونا طريقا للذهاب . فإن طريق البر غير مسلوكة ، والإنكليز واقفون على طريق البحر . فتركهم "[42].

ولم يتوانى محمد علي باشا الوالي على مصرفي استخدامهم ضمن جيوشه المتوجهة الى الحجاز والسودان وبلاد الشام ، وجعل منهم فرقا خاصة ضمن الجيش النظامي . وعين في حملته على السودان شيخا مالكيا ضمن الشيوخ الذين اصطحبوا الحملة[43].

ومثل هذا التواجد للمغاربة في الخدمة العسكرية، نلاحظه أيضا في بلاد الشام سواء في دمشق أو بيت المقدس أو طرابلس أو حلب، وقد لا نستطيع الوقوف على الأسباب التي دفعت ببعض المغاربة الى الارتزاق عن طريق الجندية، ولعل مرد ذلك كثرة عددهم واتصافهم بالشجاعة والجرأة أو لأنهم غرباء استغلوا من طرف الحكام

لإرهاب الأهالي، ولكي يحافظ الباشاوات على نوع من النظام اضطروا الى الإبقاء على جيش خاص كانوا يجمعون معظم خيالته من التركمان وأكراد الشمال، ويجمعون مشاته من المهاجرين الجزائريين والتونسيين، وبالتالي كل من اشتهر من الأمراء والحكام في العهد العثماني كان تحت إمرته قوة مغربية مثل **آل العظم** في بلاد الشام 1720/1783م ، وأمراء لبنان من الشهابيين و**ظاهر العمر** والي صفد وعكا و**أحمد باشا الجزار** [44]. وكان لهذه القوات وزنها وقوتها ونفوذها ، حتى أن ضاهر العمر قتل على يد بعض العصاة من المغاربة [45].

وكان العسكريون المغاربة في بلاد الشام يخضعون لأغا المغاربة ، وإذا ما تركوا الخدمة العسكرية أصبحوا في عهد شيخ الطائفة التي ينتمون إليها . والجدير بالملاحظة أن التدفق المستمر للمغاربة الى منطقة بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر لا يوازيه تدفق أية قوة أخرى . وهذا التدفق حصل عن طريق صيدا بصورة رئيسية ، ويتفق هذا مع اشتهار المغاربة كغزاة بحر [46].

وكان المغاربة ينتشرون بكثرة في فلسطين، وقد أشار الى ذلك التاجر الإنكليزي "**ساندز**" بقوله: " أنه أثناء مروره بفلسطين وجد كثيرا من سكانها من المغاربة وأشار الى أنهم كانوا يتكتلون في سبع طوائف وكان لكل طائفة زعيم يعرف بالشيخ وهؤلاء أيضا يخضعون الى شيخ أعلى هو شيخ المشايخ " [47].

وكثيرا ما كان الجند المغاربة يرافقون قافلة الحج الشامية لتأمين سلامتها ضد هجمات البدو ولكنهم أيضا لعبوا دورا لإسكات معارضة الأهالي ، ويبدو أنه شاع عنهم التعدي على هؤلاء وإلحاق الضرر بممتلكاتهم حتى أن أهل دمشق لم يسكتوا عن تعدياتهم في عهد الوالي حسين باشا سنة 1732م وطردوهم من المدينة وطردوا

كذلك بقية المغاربة المقيمين فيها ، ولكن الجند المغاربة عادوا الى دمشق في عهد الوالي **أسعد باشا العظم** ، الذي اضطر الى إعادتهم لموازنتهم مع قوة المرتزقة الأخرى التي صعب عليه التخلص منها [48].

وإذا كان دور العسكر المغاربة سلبيا في بعض الأحيان تجاه أهالي بلاد الشام ، فإن العلماء من المغاربة الذين حلوا بهذه البلاد في العصر الحديث ، كان لهم دورهم الإيجابي والمميز وذلك باعتراف الأهالي وعلماء الشام . وقد وصف **المحبي** الجلسة التي ختم فيها **أحمد المقري** صحيح البخاري بالجامع الأموي وصفا ممتعا ، بين فيه لهفة أهل دمشق وطلبة العلم لسماعه ومدى تأثرهم بدرسه وحديثه حتى ازدحم الناس على تقبيل يده وقال عنه : " لم يتفق لغيره من العلماء الواردين على دمشق ما اتفق له من الحضوة وإقبال الناس " [49]. وأحمد المقري ولد ونشأ في تلمسان ، ولكنه هجرها مفضلا الاقامة في فاس وقد يكون سبب ذلك تكرار الفتن بين سكان تلمسان والعثمانيين ، إلا أن الإقامة لم تطب له أيضا في فاس ربما لكثرة النزاعات الداخلية . حيث كان اللجوء الى العلماء وخصوصا المفتين لطلب التأييد والنصرة وعندما أحس بأن الأمور تسير على غير ما يرام أدعى التوجه الى الحج ، وظل متنقلا بين مصر والحجاز وبلاد الشام ، إلا أن وفاه أجله وهو في مصر يستعد للعودة الى دمشق [50]. ويكون **أحمد المقري** قد كتب أشهر كتبه " **نفح الطيب** " في دمشق تحت إلحاح أصدقائه الدماشقة لتعريفهم بأخبار المغرب والأندلس . وقد أدرك مدى إهمال أهل المشرق للتراث المغربي والأندلسي وكان ذلك الإهمال في القديم للاعتداد بالثقافة المشرقية أما في عصر المقري فكان سببه ضعف الثقافة عامة . فجاء الكتاب موضحا ومبينا للصلة الثقافية التي تربط المشرق العربي بالمغرب ، ولهذا خصص جزءا كبيرا منه للرحلتين :

رحلة المغاربة الى المشرق ، ورحلة المشارقة الى المغرب والأندلس [51]. وقد ألف أحمد المقري معظم كتبه الدينية في الحجاز بينما اشتغل بالأدب والتاريخ وهو في القاهرة ودمشق ، والمقري يعتبر مجددا ناقلا المدرسة الأندلسية من المغرب العربي الى المشرق العربي [52].

وابتداءا من الربع الأول من القرن التاسع عشر ، سيعرف الوجود المغربي والجزائري خصوصا في البلاد العثمانية كثافة لا مثيل لها من قبل ، بخروج الآلف من الجماعات والعائلات الجزائرية من أغنياء وفقراء وأميين وعلماء وحرفيين وتجار مهاجرة الى بلاد الشام ومصر والحجاز واستانبول، بسبب الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 ، والحماية الفرنسية على تونس سنة 1881 ، وساسة الفرنسيين الاستعمارية الاستيطانية الظالمة ، وأستمر هذا التدفق على البلاد العثمانية برا وبحرا ما يقرب من القرن من الزمن بدون انقطاع ، رغم المحاولات العديدة التي قامت بها السلطات الفرنسية في الجزائر لوضع حد لموجات الهجرة هذه.

إحالات الفصل :

1 ـ عبد الحميد حاجيات : مساهمة المغرب العربي في ازدهار الحضارة العربية الإسلامية ، مجلة دراسات تاريخية ، عدد 27 ، 1982 ، ص 36 .

2 ـ صلاح العقاد : المغرب العربي، مكتبة الأنجلو ـ المصرية ، 1980 ، ص10.

3 ـ صلاح الدين المنجد : المشرق في نظر المغاربة والأندلسيين في القرون الوسطى ، دار الكتاب الجديد ،بيروت ، 1963، ص 20ـ21

4 ـ لمزيد من الإطلاع أنظر: عبد الحميد حاجيات، المرجع السابق. ويوعلام صاحي: الحياة الثقافية في المغرب في ظل الدويلات الأولى، رسالة ماجستير ، دمشق ، 1988 ، ص 88.

5 ـ حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1958 ،ص631.

6 ـ المرجع نفسه : ص 288.

ونشأت القاهرة نشأة مغربية بأمر من المعز لدين الله الفاطمي 975/952م وأقيم مسجد جامع هو الجامع الأزهر الذي تم افتتاحه للصلاة يوم الجمعة 7 رمضان 361/هـ ـ 972/ م ، ولما بدأت حلقات الدرس في هذا المسجد الجامع كان الهدف منها تدريس المذهب الشيعي ، وكان ذلك على يد علماء بني نعمان الذين كانوا يعدون من أكابر علماء الشيعة المغاربة .

للتوسع أنظر : عبد الرحيم عبد الرحمان .....ص 97.

7 ـ المرجع نفسه ، ص 308

8 ـ المرجع نفسه، ص 623.622 .

9 ـ علي أحمد : رجال الإدارة والسياسة والجيش من الأندلسيين والمغاربة في مصر ، دراسات تاريخية ، جامعة دمشق ، سبتمبر 1987، ص 193 .

10 ـ المرجع نفسه ، ص 196.

11 ـ المرجع نفسه ، ص 198

12 ـ المرجع نفسه ، ص 200.203.

13 ـ المقريزي أحمد بن علي : السلوك لمعرفة دول الملوك ، الجزء الثالث ، ص 159

14 ـ المصدر نفسه ، ص 176.175.

15 ـ صلاح الدين المنجد : المرجع السابق ، ص 22.

16 ـ بن الجبير : رحلة ابن جبير . مطبعة بريل ليدن ، 1907 ، ص 287.

17 ـ أحمد بدر : الأندلسيون والمغاربة في القدس ، مجلة أوراق ، يصدرها المعهد الإسباني العربي للثقافة ، عدد 4 ، 1984 ، ص 137.

18 ـ إبراهيم زعرور : القضاة الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام في عصر المماليك ، دراسات تاريخية ، جامعة دمشق ، ديسمبر 1995 ، ص 62.

19 ـ النعيمي : الدارس في تاريخ المدارس ، مطبعة الترقي . دمشق ، 1947 ، ص 13.

20 ـ ابراهيم زعرور : المرجع السابق ، ص 64.

21 ـ المهدي بوعبدلي : تراجم بعض مشاهير علماء زواوة ، مجلة الأصالة ، عدد جويلية ، أوت 1973 ، الجزائر ، ص 263.

22 ـ ابراهيم زعرور : المرجع السابق ، ص 64.

23 ـ المهدي بوعبدلي : المرجع السابق ، ص 270.

24 ـ ابراهيم زعرور : المرجع السابق ، ص 69 .

25 ـ النعيمي : المصدر السابق ، ص 204.

26 ـ علي أحمد : المرجع السابق ، ص 200.

27 ـ المرجع نفسه ، ص 200.

28 ـ سعد الله أبو القاسم : التاريخ الثقافي للجزائر ، الجزء الأول ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998 ، ص 43.

29 ـ المرجع نفسه ، ص 44.

30 ـ نفسه ، ص 59.

31 ـ نفسه ، ص 422.

32 ـ نفسه ، ص 423 .426

33 ـ ANDRE RAYMOND : TUNISIENS ET MAGHREBINS AU CAIR AU 18é , CAHIERS TUNISIENS , 1959, 26-27 , p 351

34 ـ عبدالرحيم عبد الرحمان : المغاربة في مصر في القرن الثامن عشر ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد 10/11 ، تونس ، 1978 ، ص 50.

35 ـ نفسه ، ص 51.

36 ـ نفسه ، ص 53.

37 ـ نفسه ، ص 66.

38 ـ نفسه ، ص 78.

39 ـ نفسه ، ص 79.

40 ـ نفسه ، ص 89.

41 ـ نفسه ، ص 107.

42 ـ عبد الرحمان الجبرتي : تاريخ مدة الفرنسيين بمصر ، ص 52.

43 ـ ANDRE RAYMOND, OP. CIT, P 364 .

44 ـ ليلى الصباغ : الوجود المغربي في المشرق المتوسطي ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد8/7 ، تونس، ص 94.

45 ـ جب وباوون : المجتمع الإسلامي والغرب ، الجزء الثاني ، دار المعارف، مصر ، ص30ـ37.

46 ـ عبد الكريم رافق : مظاهر من الحياة العسكرية في بلاد الشام ، دراسات تاريخية ، مارس1980 ،ص 78ـ79.

47 ـ نوفان رجا الحمودي : العسكر في بلاد الشام ، ص 64.

48 ـ رافق عبد الكريم : العرب والعثمانيون ، ص 249ـ261.

49 ـ المحبي محمد الأمين: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، الجزء الأول، القاهرة 1284/ه ص 305.

50 ـ سعد الله أبو القاسم : المرجع السابق ، الجزء الثاني ، ص 215ـ217.

51 ـ إحسان عباس: تقديم كتاب نفح الطيب، المجلد الأول، دار صادر ،بيروت ،1968 ،ص16.

52 ـ سعد الله أبو القاسم : المرجع السابق ، الجزء الثاني ، ص 223.

الفصل الأول

الاحتلال الفرنسي للجزائر الخلفيات والآثار

- خلفيات الغزو الفرنسي للجزائر
- سقوط مدينة الجزائر والوعود الفرنسية
- الآثار والنتائج
- التنظيمات الفرنسية غداة الاحتلال

خلفيات الاحتلال الفرنسي للجزائر :

هل الصدف هي التي سيرت أمر الاحتلال الفرنسي للجزائر، ودوامه فيها ؟ أم أن الأمر كان يسير بمقتضى التخطيط المسبق ؟

للإجابة عن هذا السؤال، نجد أنفسنا ندخل متاهات العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية قبل تاريخ 1830/7/5 ومتاهات الوضع الداخلي في فرنسا ، وحتى العلاقات الدولية وما اتسمت به من تداخل وتنافس خصوصا بين الطرفين المتخاصمين حينا والمتصالحين حينا فرنسا وبريطانيا .

وماذا عن هذا الاحتلال الذي فتح باب الهجرة الواسع من الجزائر وإليها، بحيث شكلت حركات الهجرة هذه ظاهرة وكأنها كانت خاصة بالجزائر . فمع تدفق المهاجرين الفرنسيين والأوربيين من كل الفئات ومن كل الطبقات تباعا مع تطور وتيرة الاحتلال الفرنسي المتدرج للأرض الجزائرية ، كان هناك بالمقابل حركات هجرة عكسية لفئات مختلفة من المجتمع الجزائري ومن كل مناطقه أيضا نتيجة سياسة الإبادة والتدمير والنهب التي انتهجها قادة الجيش الفرنسي و التي كانت ميممة وجهها ومهاجرة شطر المشرق المسلم .

للنظر في التساؤل الأول وللإجابة عنه ، نجد أنفسنا أمام عامل وعنصر غريب وخطير ، كان له دوما بطريقة أو بأخرى، يد في مصير العديد من القضايا التي عرفتها العلاقات العربية – الأوربية منذ قرون وحتى وقتنا الحالي " الاحتلال الأمريكي للعراق" . هذا العنصر هو اليد اليهودية التي وباتفاق كل الدارسين والمؤرخين

للاحتلال الفرنسي للجزائر ، أكدوا أنها كانت اليد الخفية التي حركت الأزمة الجزائرية - الفرنسية ،وخططت لمراحلها واستفادت منها .

فإذا كانت نقطة الانطلاق هي عمليات تصدير القمح الجزائري إلى فرنسا منذ 1795 ، وهي الصفقة التي تمت بواسطة العائلة اليهودية بكري ، فإن مظاهر الأزمة تجلت عندما أحس "الداي حسين باشا"، أن القنصل الفرنسي " دوفال " الذي كان يعمل بالتعاون مع عائلة بكري قد حاول الغش وإخفاء حقائق عنه حتى يتسنى له وللعائلة اليهودية التملص من دفع ضرائب مستحقة للخزينة الجزائرية وتسديد بعض الديون التي لا تزال في ذمة المملكة الفرنسية .

وفي شهر أبريل 1827 استدعى الداي القنصل الفرنسي وأراد أن يتباحث معه في هذه القضية ، ولكن القنصل كان غير مؤدب وأجاب : " بأن فخامة الملك المسيحي لا يمكنه أن يتكاتب مباشرة مع إنسان يخضع للسلطان العثماني ، فقام الداي ولطمه بمروحته ". بعد هذه الحادثة دخلت العلاقات الجزائرية - الفرنسية منعطفا جديدا تميز بالتصعيد والتوتر وتبادل التهم ،وبصفة خاصة من الجانب الفرنسي .

وإذا كانت الصدفة هي التي صنعت هذا الموقف ، فإن ما يليه من مواقف وتطورات كان بتخطيط ومع سبق إصرار وترصد، إذ لم تكن حادثة المروحة إلا ذريعة واهية تحججت بها حكومة شارل العاشر لتأجيج وتجنيد الرأي العام الفرنسي ضد الجزائر [1].

إن كل الشواهد التاريخي، تؤكد أن فكرة احتلال الجزائر ليست وليدة القرن التاسع عشر، بل تعود أصولها وجذورها إلى عهد الملك لويس الرابع عشر الذي

بدأت في عهدته تتبلور فكرة الانقضاض على هذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية. فبدأت عملية التحضيرات والاستعدادات من خلال جمع كافة المعلومات ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري المتعلقة بالجزائر. و كان مصدر هذه المعلومات ؛ الجواسيس والقناصل والتجار والأسرى والمبعوثين الفرنسيين الذين أقاموا في الجزائر، أو أرسلتهم الحكومة الفرنسية خصيصا للتجسس على قدراتها وإمكاناتها. وأستطاع هؤلاء من وضع مخططات تفصيلية ودقيقة ، يمكن استغلالها في حالة تجسيد مشروع احتلال الايالة [2] .

ومن العوامل الأخرى التي رسخت مشروع احتلال الجزائر في أذهان الساسة الفرنسيون تردي الوضع الداخلي في فرنسا في هذه الحقبة التاريخية، والناتج عن تداعيات الفكر الثوري الذي أنتجته الثورة الفرنسية . إذ أن فرنسا لم تكن قد هدأت فيها رياح الاضطرابات والثورات والتغيرات الاجتماعية والسياسية ، منذ أن اجتاحتها أول حركة ثورية عرفتها أوربا أواخر القرن الثامن عشر متمثلة في الثورة الفرنسية، وظلت منذ أن عصفت بها رياح التغيير- عملت بكل قوة على نقل هذه الرياح إلى كامل القارة الأوربية وحتى خارجها - غير مستقرة داخليا ومراقبة خارجيا من طرف الدول الأوربية، التي تأثرت سلبا من المغامرات الفرنسية السابقة .

هذا الوضع المضطرب والذي كان سائدا طوال الخمسة عشر سنة التي تلت هزيمة نابليون أي من 1815الى1830 نجد ملامحه واضحة المعالم في فترة حكم الملك شارل العاشر . ودون الخوض في تفاصيل الأمور نجد أن هذا الأخير اقتنع واقتنعت حاشيته معه، أن مغامرة احتلال الجزائر تكون الدواء الشافي لما كان يعانيه نظامه من مشاكل وأزمات اجتماعية واقتصادية. وقد أيد هذا التوجه Alexis de Tocqueville [3] ،

عندما أكد أن احتلال الجزائر سيمكن الحكومة الفرنسية من تحسين وضعيتها المالية ويحل جزءا من المشاكل الاجتماعية المتنامية الناتجة عن تداعيات الثورة الصناعية[4].

وتأكد هذا الهدف في مداخلة أحد النواب في المجلس الوطني الفرنسي عندما قال : " إن المصلحة العليا لفرنسا في العالم اليوم، تكمن بالتأكيد في السيطرة على الجزائر بدون عنف والتعجيل باستعمارها ، وإن هذه لمصلحة عظيمة في حد ذاتها وكذلك في علاقتها مع بقية مصالحنا الأخرى، ويتعلق الأمر هنا بمسألة تفوقنا على الصعيد الأوربي وبتحقيق توازن ميزانيتنا وبتيسير سبل المعيشة لقسم من مجتمعنا وبالحفاظ على شرفنا الوطني "[5].

ويمكن أن نضيف إلى هذا المستجدات الجديدة التي أصبحت تتحكم في النظام العالمي الجديد وتوجهاته، وعلى رأسها بروز الإيديولوجية الاستعمارية العدوانية التي بدأت تستحوذ وتسيطر على فكر الطبقة السياسية الأوربية عامة والفرنسية خاصة منذ نهاية القرن الثامن عشر[6]. فالمتفحص لتراث الأدبيات الفرنسية لهذه الفترة يكتشف ذلك الإجماع العام لدى الطبقة المثقفة بمختلف توجهاتها الإيديولوجية والفكرية والسياسية حول إيجابيات الظاهرة الاستعمارية وانعكاساتها على مستقبل فرنسا. ومن الوجوه البارزة التي أشادت بضرورة الاستعمار لحل مشاكل فرنسا وسكانها المتزايدين، الشاعر Lamartine [7]. وفي هذا السياق، يقول صاحب كتاب الإبادة : " وهكذا تحولت الأنظار مجددا إلى الجزائر، وكأنها كاليفورنيا الغرب الكبير : إنها أرض غنية وقريبة يقطنها أهالي متوحشون وكسالى. فلما لا تكون أرض هجرة لفقراء فرنسا والمغامرين ؟ من المؤكد أنهم سيعيشون هناك حياة رغدة وسعيدة "[8].

وقد رسخت هذه النظرة في الفكر الفرنسي طوال فترة احتلاله للجزائر ، إذ ظلت هذه الأخيرة ، بسبب قربها وكبر مساحتها وغناها بالموارد الطبيعية والمواد الأولية، محط أنظار الساسة الفرنسيون لحل مشاكلهم الداخلية ذات الطابع الفرنسي البحت، سياسية كانت أم اقتصادية أو اجتماعية.

و قد اشتدت وتيرة النزعة الاستعمارية، بعد أن ضيعت فرنسا ، بموجب معاهدة 1763 العديد من مستعمراتها في كل من كندا ولويزيانا والهند الشرقية والسنغال، ما مكن " جنس الأنجلو - ساكسون" من السيطرة على كل الأجزاء التي يمكن العيش فيها على سطح المعمورة، وهذا الواقع الذي أفرزه التقهقر الفرنسي حدا برموز الطبقة الفكرية من كتاب ومؤرخين إلى المطالبة بالإسراع في إيجاد الوسائل التي تمكن فرنسا من الخروج من وحل أوربا القديمة ومن بحار دمائها [9] .

وبسبب هذه الأوضاع وجدت فرنسا نفسها مغيبة عن التحولات والتطورات التي كان يشهدها العالم، ومنها خروجها المبكر من حلبة التنافس العالمي خارج القارة الأوربية بين القوى البحرية العالمية، بدون مكاسب ترابية ذات قيمة ترابية. وكانت هزيمتها في معركة أبي قير البحرية أمام الأسطول البريطاني، قد بددت الحلم الفرنسي في الاستيلاء على مصر وتوجيه الضربة الموجعة لبريطانيا. لهذا توجهت أطماعها إلى الضفة الجنوبية الشرقية من البحر الأبيض المتوسط للحصول على مكاسب موازية، وفي الجزائر على وجه التحديد [10] .

ومن هنا تظهر الأهمية التي أولاها الفرنسيون لمشروع احتلال الجزائر حيث رأى فيها الكثير منهم، انطلاقة جديدة طال انتظارها، لتحقق فرنسا من وراءها عدة

أهداف،الأول هو وضع الأسس الضرورية لإعادة بناء الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، ومن ثم استرجاع هيمنتها السياسية والعسكرية في القارة القديمة ومن ثم مواجهة قوة بريطانيا المتغطرسة، الثاني: تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة نفوذ فرنسية [11].

كان الفرنسيون على قناعة تامة، أن مشروع احتلال الجزائر، سوف يصطدم بمعارضة بريطانية شديدة ، لهذا باشروا حملة دبلوماسية واسعة النطاق شملت كل القوى الأوربية الفاعلة في الساحة العالمية، لكسبها لصفهم . وقد نجحوا إلى حد ما في تحييد كل من روسيا والنمسا وبروسيا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية القوة الصاعدة . وقد ركز الفرنسيون على الفوائد التي يمكن أن يجنيها الأوربيون من وراء القضاء على ايالة الجزائر ومنها تخليص فرنسا وأوربا من الويلات الثلاثة، القرصنة واستعباد المسيحيين والإتاوات التي تفرضها الدولة البربرية المتوحشة على كل القوى المسيحية إعادة الأمن والاستقرار للبحر الأبيض المتوسط، تنشيط حركة التبادل التجاري والحضاري من أجل مصلحة الشعوب المسيحية قاطبة [12].

ويتضح من هذا التحرك الفرنسي، أن الحكومة الفرنسية سعت ومنذ البداية على جعل خلافها مع الجزائر وكأنه مسألة تخص جميع الدول الأوربية، ولهذا نجدها تركز على تهديدات الهمجية والبربرية والقرصنة، وإنقاذ الديانة المسيحية والمسيحيين من الأخطار التي بدأت تحدق بهما، من جراء خطر التعصب الديني الذي يمثله الإسلام [13]. و لهذه الغاية أرسلت بعثة عسكرية إلى لندن من أجل الاتصال بأصحاب السفن والتعاقد معهم للمشاركة في نقل الجنود والعتاد الحربي. ولكن الحكومة البريطانية رفضت منح هذه التسهيلات للفرنسيين [14]. غير أن البريطانيين

حرصوا منذ أن أبحرت الحملة الفرنسية من ميناء طولون إلى تنبيه الفرنسيين بتحفظاتهم، وأن الموقف الذي تبنته حكومتهم ليس للدفاع عن حقوق بلدان المغرب العربي في الاستقلال، وإنما ينطلق من اعتبارات الدفاع عن مصالحهم في البحر الأبيض المتوسط والحرص على عدم الإخلال بموازين القوى القائمة في هذه المنطقة. وقد وجد هذا الموقف تعبيرا له في سياسة بريطانيا تجاه الإمبراطورية العثمانية في هذه الفترة والمتمثلة في الإبقاء على الوضع القائم للإمبراطورية، و تأييد هذه الأخيرة في الدفاع عن أراضيها بحدودها خصوصا مع الزحف المتواصل لجارتها الشمالية روسيا التي احتلت أدرنة سنة 1829 ، لذلك سارعت حكومة لندن إلى تقديم مذكرة سياسية يوم3 جوان 1830 إلى باريس أعلنت فيها معارضتها لكل المشاريع الطموحة الرامية إلى التوسع على حساب أراضي الإمبراطورية العثمانية، و مؤكدة في نفس الوقت على تبعية ايالة الجزائر للإمبراطورية العثمانية . و يمكن القول أن التحذيرات التي تضمنتها تلك المذكرة كانت العامل الحاسم الذي دفع الفرنسيين إلى فتح مفاوضات مباشرة مع الباب العالي ، غداة سقوط عاصمة الجزائر،لترتيب مستقبل الايالة [15] . إلا أن هذه المفاوضات أو الاتصالات [16] لم تعد كونها ذرا للرماد في العيون إذ أنها كانت على ما يبدو للرد فقط على الانشغالات البريطانية [17].

و منذ شهر سبتمبر 1830 قرر الفرنسيون وقف هذه المفاوضات و إهمالها و من المؤكد أن هذا الموقف الفرنسي إنما كان نتيجة للتحول الذي طرأ على الموقف الانجليزي بعد سقوط الملكية البوربونية و اعتلاء لويس فيليب من آل أورليان عرش فرنسا، زيادة على المنحنى الذي بدأ يأخذه الوضع الفرنسي الداخلي بصعود البرجوازية وفرض تطلعاتها الاقتصادية على أصحاب القرار من أجل تخفيف وتيرة

العداء التقليدي مع الجانب البريطاني، ولهذا لوحظ أن الموقف البريطاني من الحملة الفرنسية على الجزائر ، لم يعد عاملا مؤثرا يحول دون تحقيق الهدف الفرنسي .

إذا كان هذا هو واقع الحال بالنسبة لفرنسا سواء من موقف داخلي أو ظروف دولية فماذا كان الحال بالنسبة للطرف الثاني الجزائر ؟ هل كانت هي أيضا تعاني من مشاكل داخلية،و ظروف دولية كان لها الأثر بطريقة أو بأخرى على المصير المحتوم الذي ستعرفه المواجهة العسكرية بينها وبين فرنسا. و بعبارة أخرى هل كانت السلطات الجزائرية قد أعدت العدة ؟ و قامت بالاستعدادات اللازمة للرد على احتمال قيام الفرنسيين بغزو البلاد ؟

رغم معرفة السلطات التركية الحاكمة في مدينة الجزائر ، بطبيعة الاستعدادات والتحضيرات الفرنسية، إلا أن هذه الأخيرة لم تأخذ التحرك الفرنسي بمحمل الجد. وتؤكد بعض المصادر التاريخية[18]، أن جواسيس الداي حسين[19] كانوا قد نقلوا إليه المعلومات الوافية، التي تؤكد جدية وإصرار الجانب الفرنسي على مهاجمة مدينة الجزائر، إلا أنهم فشلوا في تزويده بكل المعطيات التي تخص الخطة العسكرية ومكان الإنزال وحجم القوة المهاجمة . وبذلك يكون جهل السلطات التركية بكامل معطيات الحملة، قد عمق قناعة هذه السلطات بفكرة أن الحملة العسكرية الفرنسية لن تكون سوى مثل سابقاتها من الحملات الفاشلة التي تعرضت لها مدينة الجزائر، أي أن الهجوم سيكون من الواجهة البحرية الشمالية للمدينة [20]، فلا داعي للاستعداد وأخذ الحيطة ما دامت الواجهة البحرية محصنة بواسطة عدد من الأبراج والحصون المنيعة المزودة بأعداد وفيرة من قطع المدفعية، مما يجعل النيل من المدينة عن طريق القصف من البحر مهمة مستحيلة . إلا أن الذي غاب عن الداي حسين وحاشيته، أن

تجربة الفرنسيين أثناء الحصار البحري للمدينة، قد أثبتت لهم أن موطن الضعف في الدفاعات الجزائرية يكمن في الناحية البرية [21].

نضيف إلى ذلك الاختلال الكبير في ميزان القوة بين الطرفين المتحاربين في العدة و العدد و التجارب[22]، إذ لا يمكن بأي حال مقارنة أحوال و تجارب جيش فرنسي له باع طويل في ميدان المعارك،داخل أوربا و خارجها، و يتمتع بمؤسسات متجذرة و راسخة منذ أيام نابليون بونابرت و جيش جزائري قليل العدد وغير متجانس ، هو أكثر شبها في هذه المرحلة بجيش المماليك الذي واجه الجيش العثماني الذي دخل بلاد الشام و مصر عامي1516و1517. فلا الجيش الجزائري كان معبئا ولا الذخيرة كانت كافية و متوفرة.

و مما زاد الوضع الداخلي الجزائري سوءا، هو أن الجبهة الداخلية كانت بدورها مهلهلة و تسودها أجواء الخيانة، و انعدام الإحساس بخطورة الوضع الذي تتعرض له الايالة . وقد ساهمت هذه الوضعية من جانبها في تدهور العلاقة بين الجيش النظامي و الأهالي،فقد استغل بعض الجزائريين تقهقر الجيش الإنكشاري وفراره أمام الجيش الفرنسي، فراحوا يعتدون على الجنود الأتراك في الليل و يلوذون بالفرار [23]. وهذا التصرف يعكس عمق العداء والنفور الذي ميز العلاقة بين الأهالي والجيش الإنكشاري طوال فترة الوجود التركي بالجزائر[24]. وهذا ما يفسر إحجام الأهالي في مد يد العون والمساعدة لأفراد هذا الجيش أثناء المواجهة العسكرية إلا في نطاق ضيق ومحدود.

زيادة على ذلك ، فإن عدم التجانس والمؤامرات والدسائس التي كانت تنخر النظام السياسي التركي من الداخل ساهمت بدورها في السقوط السريع لهذا النظام، الذي فقد قاعدته الشعبية وراحت أجنحته المختلفة تتآمر على السلطة الحاكمة التي يمثلها الداي حسين. وهنا نشير إلى محاولة الخزناجي وهو بمثابة وزير المالية في استغلال الظرف العصيب الذي كانت تمر به الايالة ، لكي يستولي على مقاليد الأمور فيها ، فكان من جهة يسعى للتقرب من الانكشارية و من جهة أخرى ، فتح قنوات اتصال مع الجيش الفرنسي الزاحف على المدينة. إلا أن مساعي الخزناجي ومن والاه فشلت في كسب ود الفرنسيين ، لأن قائد الحملة ديبورمون De Bourmont[25] رد على الطامعين أنه لم يأت إلى الجزائر لمساعدة المتآمرين و لكنه جاء لكي يحارب[26].

إن هذه الظروف مجتمعة كانت وراء السقوط السريع لحكومة الأتراك ،رغم محاولة الداي حسين إعلان الجهاد واستنهاض همم الجزائريين للدفاع عن مدينتهم،إلا أن أعيان وفعاليات المدينة الدينية و الاقتصادية،قرروا في اجتماعهم القبول ببنود الاستسلام التي فرضها الفرنسيون على الداي حسين في يوم 5 جويلية 1830[27]، تفاديا لما سينتج عن المواجهة غير المتكافئة بينهم و بين الفرنسيين.

سقوط مدينة الجزائر والوعود الفرنسية :

أجمعت المصادر الفرنسية المعاصرة بما فيها شهادات الجنود أنفسهم ، على عدم احترام الفرنسيين للعهود التي قطعوها للجزائريين، وضمنوها في بنود وثيقة الاستسلام التي فرضوها على حكومة الداي، فبمجرد دخول القوات الفرنسية مدينة

الجزائر استبيحت أرواح وأملاك وأعراض الجزائريين تحت أعين و بموافقة القائد العام لهذا الجيش [28].

جاء في شهادة الضابط بليسييه ديرينو Pélissier de Reynaud [29] وهو أحد جنود الحملة : " لم يسبق أن تمت عملية احتلال بفوضى إدارية - حتى في العصور الأكثر بربرية - من تلك التي حصلت مع احتلال الجزائر " [30]. هذه هي الصورة الفظيعة والقاتمة التي رافقت عملية دخول القوات الفرنسية مدينة الجزائر في الخامس من شهر جويلية من عام 1830. فبمجرد استسلام المدينة أظهر ضباط وجنود الحملة الفرنسية همجية متوحشة منقطعة النظير في تعاملهم مع سكان المدينة من الجزائريين. و في هذا الصدد تشير العديد من المصادر، بما فيها المصادر الفرنسية ؛ أن الجيش الفرنسي لمّا تمكن من العاصمة، راح أفراده جنودا وضباطا يتسابقون لنهب خزينة الجزائر، التي وجدوا بها أزيد من 50 مليون دولار، وهي الثروة التي لم يجمعها الفرنسيون في أي من حملاتهم السابقة [31]. ولم يكتف الفرنسيون بهذا، بل راحوا يستولون بالقوة والتهديد والوعيد على دور ومساكن المسئولين الأتراك والأعيان و حتى عامة الناس وتخريب غالبيتها من أجل الحصول على الكنوز التي كانوا يظنون أن أراضيها تضم الكنوز الموهومة. ومن جراء هذا تعرضت تحف وزخارف هذه الدور للتخريب والتشويه، وبيعت مقتنياتها ومحتوياتها في الأسواق بأرخص الأثمان . واستخدمت أخشابها وقطعت أشجارها المثمرة، وأحرقت أبوابها، واقتلعت نوافذها وأسسها، فبقيت أثرا بعد عين. ومن سلم منها فقد حول إلى إقامات للقادة والضباط و مقرات للعديد من المصالح الحكومية الفرنسية، وحتى هذه تم طمس معالمها الحضارية .

إن ما تعرض له الجزائريون من أعمال وحشية ، تؤكد على أكذوبة الرسالة الإنسانية و الحضارية ، التي طالما كان يتشدق بها الفرنسيون في تبرير احتلالهم للجزائر.

لما رأى الجزائريون ما رأوه من جراء الأعمال الإجرامية و التخريبية سارعت العديد من العائلات والأسر وخاصة الميسورة الحال منها ، إلى مغادرة الديار الجزائرية عن طريق البر و البحر إلى غير رجعة . أما من تبقى منهم ، فقد أصبح عرضة لكل أنواع القهر والاستبداد والظلم والطغيان ، على أيدي جنود De Bourmont و Clausal [32] ، ومن جاء من بعدهما . إلا أن استكانة الجزائريين لن تدوم طويلا. بعد أن اكتشف الشعب الجزائري حقيقة وطبيعة الأهداف الاستعمارية الفرنسية وراء الحملة وتأكد له زيف الإدعاءات الفرنسية التي حاولوا إقناعه بها، على أنهم جاءوهم ليخلصوهم من ظلم وقهر الأتراك لهم. فبدأت ترتسم في الأفق بداية تشكل وتبلور لشعور وطني رافض للوجود الفرنسي على أرض الجزائر ، وما عمليات الإبعاد لعدد من أعيان وعلماء مدينة الجزائر إلا ترجمة حقيقية لهذا الشعور. فقد رفض الكثير من هؤلاء منح الشرعية للإدارة الفرنسية، رغم ما سلط عليهم من ترغيب وترهيب وتهديد، مما حدا بهذه الإدارة إلى إبعادهم ونفيهم خارج حدود الحدود لأن استمرارهم أضحى خطرا يهدد وجود ومصداقية هذه الإدارة. وكان مفتي الجزائر محمد العنابي [33] أول من تجرأ على توجيه النقد للسياسة الفرنسية المطبقة على الجزائريين والتي تناقض وثيقة الاستسلام التي التزم بها الفرنسيون، فكان جزاءه السجن ثم النفي. وتوالت الأصوات الرافضة لما يتعرض الجزائريون من انتهاكات وخروقات يومية في مالهم ودينهم وعرضهم، إلا أن ذلك لم يحل دون استمرار

الإدارة الفرنسية في انتهاج سياستها السابقة . ولم يجد الجزائريون أمام هذا الواقع ، سوى التفكير في أسلوب جديد في التعامل مع الفرنسيين فكان إعلان الجهاد في سبيل الله والوطن الخلاص لحالة اليأس والتشتت والتشرذم و الإذلال التي سادت المجتمع الجزائري في تلك الحقبة التاريخية ، فكانت مقاومة منطقة متيجة الانطلاقة الحقيقية لمفهوم الوحدة الوطنية .

. الآثار والنتائج :

أظهرت المواجهة الأولى بين الطرفين المتحاربين هشاشة وضعف الاستعدادات والتحضيرات الجزائرية لصد هذه الحملة، والتي أخذتهم على حين غفلة. إن الكثير من المصادر التاريخية التي عدنا إليها، تؤكد بشكل قاطع أن الداي حسين كان على علم بأمر هذه الحملة، **فسيمون بفايفر**. وهو شاهد عيان على ما حدث يؤكد هذا في مذكراته إذ يقول [34] : إن الداي كان قد خصص مرتبات لعدد من الجواسيس في كل من إيطاليا ومرسيليا وطولون وباريس فنقلوا إليه ذات يوم خبرا مفاجئا، وهو أن فرنسا تعد أسطولا رهيبا لإرساله ضد الجزائر، وقد أكدت صحة هذا الخبر سفينتان جزائريتان استطاعتا أن تتسللا ليلا من بين السفن الفرنسية المحاصرة لمدينة الجزائر، فأسرع الداي إلى إرسال الرسل إلى البايات وإلى الشيوخ القبائل الجزائرية ليخبرهم بهذا الأمر.

وهناك رواية أخرى تشير إلى أن الداي حسين لم يكن على علم بما كان يجري خارج قصره وهذا باعتراف منه شخصيًا، في الحوار الذي أجراه معه أحد المؤرخين الفرنسيين خلال زيارة الداي لفرنسا سنة 1831 ، حيث يقول الداي "أنه كان يجهل

كل ما كان يجري خارج قصره وقال أن أعوانه خدعوه والديوان يتصرف بدونه ويخفي عليه كل الإجراءات، وقال أيضا أن المسئول عن عدم تحصين سيدي فرج هو الشخص الذي عهدت له بالقيادة والدفاع وأنه كان رجلاً جبانا "[35]. ولكن من حق الدارس أن يشكك في صدق ما قاله الداي حسين إذ كان قد قاله فعلا ، فهذه الشهادة ما هي إلا تبرير منه لما حل بالجزائر في عهده من ويلات ، لأنه كان على علم بكل ما كان يحدث حوله، ومن حق الدارس أيضا أن يحمل الداي حسين مسؤولية كل ما حدث في الجزائر سنة 1830 ، وهذا بسبب تصرفاته الحمقاء التي قام بها سنة 1828 ، عندما أمر بقتل يحي آغا الذي كان رجلا عسكريا محنكا وقائدا فذا، ونصب مكانه في قيادة الجيش صهره إبراهيم آغا الذي لم يكن يفقه شيئا في الشؤون العسكرية . والغريب في الأمر أن هذا القائد المغرور بنفسه كان قد تسلم خطة الفرنسيين ومكان نزول قواتهم وعدد جنودهم ومدافعهم،إلا أنه لم يستعد لأي شيء، بل كان يقول أن جيشه سيلقن الجيش الفرنسي درسا في القتال وسيرغمه على مغادرة الشواطئ الجزائرية في لمح البصر، إلا أن شيئا من هذا لم يحدث.

و يمكن لنا، اعتبار ما كتبه أبو القاسم سعد الله عن الداي حسين، أصدق دليل على انعدام روح المسؤولية لدى هذا الأخير عندما قال : "ومهما كان الأمر فإننا لا نعتقد أن حسين باشا كان يحس إحساسا وطنيا بانتمائه إلى الجزائر، كما لا نعتقد أنه كان يحس إحساس الحاكم البطل الذي يقدر دوره في التاريخ، ولا الحاكم المسلم الذي يفهم بعمق معنى الجهاد، وفي اعتقادنا أنه كان مجرد حاكم مثل الحكام الذين نشاهدهم هذه الأيام في الوطن العربي و الإسلامي"[36].

وتجمع شهادات المعاصرين على أن الجيش الجزائري، كان يفتقد إلى روح الانسجام والنظام والإستراتيجية القتالية، والى السلاح والعتاد، والقيادة العسكرية المدربة والمحنكة ، والى معنويات قتالية مرتفعة . وكيف يكون هذا والهوة كانت عميقة والشرخ كبير بين حكامه وقاعدته الشعبية، هذه القاعدة التي كان ينتظر منها أن تدعمه وتؤازره وتعينه في هذه الظروف الحرجة . والمتتبع لتطور الأحداث، يستنتج أن غالبية الجزائريين قد اقتنعوا أن المواجهة بين الأتراك والفرنسيين لا تعنيهم ، لهذا تركوا حكامهم يواجهون مصيرهم لوحدهم وكانت النتيجة المأساوية لهذا الموقف انسحاب إبراهيم آغا من ساحة المعركة خائبا مدحورا ، بعد أن أظهر ضعفا وجهلا واضحا في إدارة المعركة وفنونها . وهكذا واجه الداي حسين الحملة الفرنسية "بدون جيش منظم وبدون ذخيرة ، وبدون مئونة ، وبدون شعير النخيل ، وبدون المقدرة الضرورية على مواجهة الحرب".

التنظيمات الفرنسية غداة الاحتلال :

إن هزيمة الجانب الجزائري، فاجأت حتى الفرنسيين أنفسهم ، و كان للفراغ الذي أحدثه انهيار السلطة السياسية أن أوجد حالة من الاضطراب الشديد في الأذهان و في السلوكات بفعل المفاجأة [37] . و قد نتج عن ضياع أو حرق الوثائق الجزائرية الفوضى الشاملة، وذلك نظرا لجهل الفرنسيين فحوى القوانين الإسلامية التي كانت تسير عليها الجزائر، و بطبيعة الحال فان تلك القوانين كانت تحدد قيمة الضرائب و طرق الاحتفاظ بالملكية، ووسائل الاتصال المستمر بين الداي و بقية المسئولين داخل البلاد [38].

وفي هذا السياق ، يشير "رينو بيليسييه" إلى سلوك الاستهتار واللامبالاة الذي راح يتصرف به الجنود الفرنسيون في تعاملهم اليومي، إذ وصل بهم الأمر في القصبة، وتحت أعين قادتهم إلى إشعال غليوناتهم بأوراق الإدارة التركية المبعثرة هنا وهناك [39]. وهذا رغم اعتراف الفرنسيين بميزة الانضباط التي كان الأتراك يسيرون بها شؤونهم اليومية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر . ومما زاد الطين بلة، أن قيادة الحملة لم تسارع إلى اتخاذ أي قرار، يحدد طبيعة العلاقة بين المحتلين والسكان، ولا حتى الاستعانة بالموظفين الأتراك السابقين ذوي الخبرة والتجربة والمحافظة على التنظيمات السابقة، مما يساعدهم على إدارة شؤون البلد المحتل حتى تستقر لهم الأمور . وإنما ما لوحظ أن هذه القيادة التجأت إلى إصدار قوانين وإجراءات من العدم كانت ذات طابع قمعي وردعي لم تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الاجتماعية والدينية للسكان.

وكانت أولى الإجراءات المتسرعة التي اتخذتها قيادة "دو بورمون" حل الجيش الإنكشاري وتجريد أفراده من أسلحتهم ثم ترحيلهم قسريا الى آسيا الوسطى [40] وربما يكون هؤلاء الجنود هم الذين ذكرهم jean jacques Rager بأنهم : " جزائريون توقفوا في مصر وانخرطوا في الجيش المصري المتوجه إلى بلاد الشام ثم استقروا في مدينة حلب " [41] .

ومحاولة منهم لوضع أسس إدارة فرنسية جديدة في الجزائر ،ألغوا العديد من الوظائف التركية السابقة والتي منها : وظيفة الخزناجي وقائد الشرطة ومراقبي الأسواق والأمناء . إلا أن هذا الإجراء المرتجل أدى إلى كثير من التعقيدات والمشاكل بدل الحلول [42]. نجح هذا الأخير في بضع أسابيع من تحويل كل شيء إلى كارثة،

بالرغم من أنه تلقى الأوامر بالرفق بالأتراك، إلا أنه بادر إلى إجلائهم جميعا على خطى الداي، إذ أمر بتكديس خمسة عشر ألفا من الإنكشاريين على متن السفن وترحيلهم بالقوة ، مما عرض العديد منهم للهلاك نتيجة الاكتظاظ داخل هذه السفن [43].

إذا كان هذا حال الأتراك ، فماذا كان حال السكان الأصليين الذين داهمهم المحتل الهمجي وهم في غفلة من أمرهم غير مدركين ولا آبهين بما يحيط بهم ؟ رغم أن سكان مدينة الجزائر ، لم يرفعوا السلاح في وجه الفرنسيين أثناء توغل هؤلاء داخلها ، ومسارعتهم الى قبول بمبدأ المهادنة والاستسلام للأمر الواقع . وقد يفسر هذا الموقف ، أن القضية برمتها لا تعنيهم لا من بعيد ولا من قريب وربما كانوا ضحية لما جاء في المنشور الفرنسي [44] الذي وزع عليهم ، والذي يؤكد أن الفرنسيين لم يأتوا الى الجزائر من أجل احتلالها ، وإنما لتأديب الداي وأعضاء حكومته [45].

إلا أن الذي حاولوا أن يتفادوه ، صار واقعا محتوما ، فرغم إصدار دي بورمون بيانا رسميا يتعهد فيه باحترام الأملاك والأراضي وأماكن العبادة ، لكن الأيدي استولت على الأملاك الشاغرة التي تركها أصحابها المطرودون أو الفارون، وتم احتلال المساجد والمؤسسات الخيرية وتحويلها إلى ثكنات، ومقرات للعديد من المصالح التابعة للجيش الفرنسي. وإذا كان العديد من الفعاليات البرجوازية والمثقفة قد غادروا مدينة الجزائر، فإن البعض منهم فضل العمالة لسلطة الاحتلال،وتلك هي البدايات الأولى لانقراض النخبة الجزائرية [46]. ورغم ما تعرضت له هذه الفئة من تشتت وتشرذم وحتى صراع داخلي بين أفرادها ، إلا أنها بدأت، بواسطة العديد من العرائض والشكاوي الموجهة للسلطات الفرنسية تعبر عن مواقفها ، تشرح معاناتها

ومآسيها وما لحق بها من جراء الإجراءات الفرنسية. ورغم اللامبالاة والإهمال الذي تعامل به الفرنسيون تجاه هذه التحركات على المستوى المحلي أو المركزي إلا أن العديد من ممثلي هذه الفئة استمروا في هذا النهج .

إن المتفحص لهذه العرائض وما كتبه الفرنسيون أنفسهم ، يكتشف فظاعة ما تعرض له الجزائريون على أيدي دعاة الحضارة والتقدم ، من عمليات نهب وتهديم وتخريب ومصادرة لأملاكهم الخاصة ومؤسساتهم الدينية والثقافية والاجتماعية و الاقتصادية .

لقد تم بعد ثلاث سنوات فقط من الاحتلال، هدم ثلث مدينة الجزائر تحت مبررات مختلفة وضاعت أملاك الناس وحقوقهم بدون أي تعويض . لقد ترك لنا "حمدان خوجة"[47] صورة قاتمة ومأساوية لعملية التدمير المنظمة التي باشرتها السلطات الفرنسية المدنية منها والعسكرية، عندما بين أنه لكي تهيئ ساحة الحكومة بوسط المدينة ، هدمت خمسة أسواق عمومية وثلاثة مساجد من بينها جامع السيدة [48] . وما يمكن أن نشير إليه في هذا السياق ، أن سلطات الاحتلال انتهجت نفس الأسلوب ونفس السياسية في باقي المدن الجزائرية التي امتد إليها نفوذها بعد ذلك [49]. فمع كل انتشار وتوسع للقوات الاستعمارية كان الجزائريون يغادرون بيوتهم و مزارعهم فيستولي عليها الفرنسيون،و يستغلونها في العديد من المجالات،سواء مدنية أو عسكرية .

بدأ الجنرال "دي بورمون" عهده ، بوضع اللبنات الأولى للإدارة الفرنسية في الجزائر، وذلك بواسطة تشكيل عدد من اللجان مهمتها التكفل بالقضايا المالية والدينية

والبلدية. إلا أن عدم استقرار الأوضاع في فرنسا، لم تمهل هذا الأخير التمتع بانتصاره، فخرج من الجزائر مطرود مذموما بعد أن عزل في العشرين من شهر أوت 1830، وعين في مكانه، "**الجنرال كلوزيل**". تميز عهد هذا الأخير بالاستبداد والقمع من خلال مباشرته أولى عمليات الإبعاد والنفي لمن يرى فيهم بادرة مقاومة أو رفض للوجود الفرنسي. وكان ابن العنابي العالم الجليل، أول ضحاياه. أما الإجراء الثاني المتخذ من قبله، والذي سوف تكون له آثار مدمرة على مستقبل الجزائريين، كان استيلاءه على أموال الأوقاف، وإلحاق هذه الأخيرة بأملاك الدولة. أما في الناحية العسكرية، فقد أنشأ أول فرقة مشاة مشكلة من الجزائريين لتكون رديفا للجيش الفرنسي في عمليات توسعه. أما في الميدان الاقتصادي، وباعتباره من أشد المتحمسين للاستيطان فقد سارع إلى إنشاء المزرعة النموذجية في ضواحي مدينة الجزائر. و كان يتمنى أن يتم استعمار الجزائر وفق النمط المطبق في مزارع جنوب الولايات المتحدة، حيث زراعة قصب السكر و القطن، و كان يرى الحل في إنشاء مستثمرات أروبية كبيرة، حتى ولو كلف ذلك تشغيل العبيد الأفارقة، إذا ما رفض الأهالي العمل. لكن مع مرور الأعوام انهارت تلك المزرعة، لأن المزروعات الاستوائية لم تعط نتائج زيادة على تدهور الأوضاع الأمنية [50].

وفي 20 فيفري 1831، عين مكانه الجنرال بيرتزين Berthezene [51]. أدخل هذا الأخير تغييرات وإصلاحات عدة على اللجنة الحكومية السابقة المشرفة على شؤون الإيالة، وأضحت تسمى اللجنة الإدارية للإيالة الجزائرية. و قد انشغل "برتزين" كثيرا بالوضع الذي آلت إليه مدينة الجزائر و ضواحيها وعبر عن عدم رضاه بقوله: " إنني مقتنع بأنه لم يسبق أبدا لسكان هذه الربوع أن تعرضوا على يد الحكم

التركي إلى مثل هذا التنكيل والجور. إننا هنا لغاية واحدة هي نهب الثروات العمومية و الخاصة، و هذا منهج ساذج بكل تأكيد ... وبما أنني رفضت تبنيه، فلقد وجدت نفسي عرضة لكل هذه التهم و المضايقات". كانت مواقف هذا الأخير سببا في تنحيته وتعويضه بالدوق روفيقو Duc de Rovigo [52] القائد العام السابق للشرطة الإمبراطورية في أواخر سنة 1831 [53]. عرف عهد هذا الأخير، بميله لاستخدام أشنع وسائل القمع والقهر لإخضاع الجزائريين، وارتكاب المجازر على غرار تلك التي خاضها ضد قبيلة"العوفية" [54]، أو على غرار الحملات التي خاضها ضد سكان مدينة البليدة و ضواحيها. ومن القضايا البارزة التي عرفها النظام الإداري والسياسي الفرنسي في الجزائر ، قرار فصل السلطة العسكرية عن السلطة المدنية بأمر ملكي. ومن أعماله توسيع شوارع مدينة الجزائر، وتحويل دور العبادة إلى مستشفيات ومقرات للمصالح الحكومية.

وفي مجال الاستيطان، كان "دي روفيقو" يرى ضرورة توفير شروط بقاء المستوطنين في الجزائر والإسراع في توزيع الأراضي الجزائر عليهم ، ولهذا بادر إلى تشكيل حرس وطني من المستوطنين مهمته توفير الحماية وفي نفس الوقت إرهاب الجزائريين . وكان نجاح هؤلاء المعمرين مضربا للمثل لأنهم كانوا يملكون الوسائل و الكفاءات اللازمة وتسبب نجاحهم في استقدام واحد من أنصارهم وهو "ألكس دوتوكفيل" والعديد من "السانسيمونيين"، الذين شرعوا في تجسيد أفكارهم، التي تعتمد على أن الجزائر بلد جديد مثل أمريكا فهي البوتقة التي طالما حلموا بها لصهر نموذج البشرية المقبلة، بشرية تختصر طموحاتها الأساسية في كلمتين هما: التقدم و الانسجام، ولكن لا مجال للعرب فيه [55].

إلا أنه مقابل مظاهر التطور هذه، لم تهدأ المقاومة الوطنية ، رغم الأساليب البشعة التي اعتمدها دورفيقو للقضاء عليها، وقد ساهمت الأساليب مع المشاكل و الخلافات الحادة التي نشبت في إدارة "دورفيقو" (عسكريا و مدنيا) والمرض الذي أصبح يعاني منه ، في قرار عزله واستبداله بالجنرال "فوارول" Voirol [56] . ويقال أن "دي روفيقو" كان يعاني من سرطان اللسان، فلم يزد عن شهرين بعد رجوعه حتى مات في جوان1833، ويقال أيضا أنه كان يعاني من مرض عصبي ونفسي أصابه نتيجة إقدامه على " مذبحة العوفية" ، حتى أنه أصبح يتخيل أرواح الأبرياء أشباحا تطارده كلما حل الظلام[57] . وفي شهر مايو من عام 1833 عوض بالجنرال "فوارول"، الذي أبرمت في عهده معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر. إلا أن أهم حدث تزامن مع حكمه كان مجيء اللجنة الإفريقية إلى الجزائر.

و عن خلفيات تشكيل هذه اللجنة، فتعود إلى حالة التردد والفوضى التي رافقت الاحتلال الفرنسي للجزائر في سنواته الأولى. وقد أثار هذا عدة تساؤلات عن كيفية التعامل مع هذا الوضع الجديد، تساؤلات طرحها البرلمانيون و الإداريون و رجال السياسة الفرنسيون، وبالتالي تنوعت الأطروحات الاستعمارية، وتشابكت وتصادمت و تنافست، خاصة إذا علمنا أنه خلال السنوات الأربع الأولى من تاريخ الاحتلال قد توالى على الجزائر خمسة حكام عامون لكل منهم شخصيته، ونظرته وأهدافه و أسلوبه في التعامل مع القضية الجزائرية. و هؤلاء كلهم قد شغلتهم مشاريع الاستعمار، و الاستيطان، و محاربة الثوار أكثر مما كانوا مهتمين بالتنظيم الإداري ، و هؤلاء القادة العسكريون كان تحت إمرتهم و مسؤوليتهم أصناف من الناس، من الذين رافقوا الحملة من جند نظاميين و آخرين بدون مهمة محددة في الجيش ، ولكنهم

شاركوا في صنع الحملة و في تداعياتها على الجزائريين . و المدنيون الذين شاركوا في الحملة تحت عناوين مختلفة، و منهم الأدباء و المؤرخين و الطباعين و الكتاب و الصحفيين و المحاميناضافة إلى الرسامين و المترجمين [58] .

وهكذا فإن قدوم اللجنة الإفريقية كان من أجل التحقيق طبيعة الصراع بين المقاومة و الاحتلال، و تقييم الوضع من خلال عملها في فرنسا و الجزائر وقيامها باتصالات و قراءات و مشاورات مع مختلف الأطراف، لتقرر في الأخير ما إذا كان من صالح فرنسا المحافظة على الجزائر أو الجلاء عنها [59]. وخلصت اللجنة إلى أحكام جد قاسية في حكمها على السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر بالقول : " لقد تجاوزنا درجة التوحش، وحشية القوم الذين جئناهم بالحضارة وها نحن نشتكي من عدم تمكننا من تحقيق الحظوة لديهم " . لكن هذا لم يمنع اللجنة من إصدار حكمها النهائي في مصير الفرنسيين في الجزائر قائلة : " نظرا للأسباب التي تمليها المصلحة و اللياقة و الضرورة ، فانه يجب احتلال الجزائر بصورة نهائية من طرف فرنسا ". ولتنفيذ ذلك خلصت اللجنة إلى ضرورة احتلال كل السواحل الجزائرية، و إعطاء الأفضلية للمزارعين الصغار المزودين بالضروري من المال على الاستعمار الرأسمالي . و فيما يتعلق بالجزائريين أوصت اللجنة بالتصرف معهم بنفس الصرامة ، ولكن بتوخي العدل دائما [60] .

كان تقرير اللجنة نهاية مرحلة التردد و الاضطرابات التي كان يعيشها الفرنسيون خلال السنوات الأربع الأولى من الاحتلال، خاصة لدى الحكام الجدد في فرنسا من "آل اورليان " الذين لم يعرفوا كيف يتصرفوا مع هذه القضية أو هذا المكسب الذي خلفه الملك شارل العاشر ، إلى درجة أن الملك لويس فيليب كان بوده

لو أن القوات التي نزلت في سيدي فرج عادت من حيث أتت، لأنه كان يعتبر مسالة الاحتلال هذه ، "قيدا" و لا يريد أن يكبله [61].

إن المتتبع لتطور السيطرة الاستعمارية الفرنسية على الجزائر، يلاحظ أنها قد اقتصرت في بدايتها على بعض المدن الساحلية مثل: الجزائر، عنابة، وهران بجاية ، مستغانم وهذا حتى سنة 1835 . وسرعان ما شرع الفرنسيون في تسيير هذه المدن على طريقة المدن الفرنسية ، فأوجدوا المجالس البلدية التي أشركوا فيها بعضا من الأعيان ممن رضوا بهم ورضوا عنهم، وبعضا من اليهود . أما وراء الشريط، فقد رأى الفرنسيون أنه بإمكانهم العمل بمقتضى الطريقة التي كان يعتمدها العثمانيون الأتراك ، وهي الاستعانة بالأهالي لتسيير باقي المناطق . لذلك كان الاتصال والتفاوض مع "أحمد باي" [62]، كما أنهم أوجدوا توافقا مع الأمير عبد القادر[63] ، من خلال معاهدتي دي ميشال[64] والتافنة [65]. وكان ظنهم وسعيهم أن يجعلوا من الأمير عبد القادر حاكما على طريقة محمد علي في مصر . وقد مكنتهم تلك الهدنة مع الأمير من التفرغ للقضاء على "أحمد باي" وتشتيت قواته في الصحراء .

ومن هنا تعتبر محطة السيطرة على مدينة قسنطينة ، ثاني أهم محطة منذ احتلال الجزائر العاصمة سنة 1830 ، فالفرنسيون صاروا في 1837 أكثر دراية بالجزائر وبأهلها ومناطقها وكنوزها ، بحيث ازدادت الرغبة في التمسك بها وتحويلها فعلا إلى مستعمرة أو مستوطنة لفرنسا أولا ولأوربا ثانيا . ويكون المارشال vallée [66] قد دشن، بعد سنة 1837 نظاما سياسيا جديدا بين الحكم المباشر والحماية، حيث تم اختيار حكام من الأهالي بكل دقة للاستعانة بهم لحكم البلاد يكونون تحت قيادة قائد فرنسي يمثل السلطة الاستعمارية . وهنا برزت بالنسبة للمارشال فالي ، شكل

المستوطنة التي كان يرمي إليها والتي كان يراها مختلفة عن المنطقة الأوربية في الساحل . بحيث صار أمامه المنطقة الأوربية والمنطقة الأهلية، المنطقة المدنية والمنطقة العسكرية وتلك المنطقتين تخضعان للحاكم العام الذي يحكم الجزائر.

إن إعلان الحرب من طرف الأمير عبد القادر بعد إلغاء "معاهدة التافنة" اضطر الفرنسيين إلى الخروج من دائرة الاحتلال الضيق ، و بدأت ملامح المرحلة التالية ترتسم شيئا فشيئا وهي تغطي الفترة بين 1840 و 1860 ، والتي تعرف بمرحلة الاحتلال الشامل. ففي سنة 1840 ، طرحت مسألة هل الجزائر مستعمرة أم ملحقة لفرنسا ؟ وإذا أخذنا بالاعتبار الثاني ، فإن الإجراءات الدالة على ذلك هي ما شرع فيه كل من Bugeaud[67] Randon[68] في بلاد القبائل . حيث كان الاحتلال يتوسع شيئا فشيئا نحو الداخل ويسير بخطى ثابتة خلف العسكري، ويدعم هذا المسعى التنظيم الرسمي لما يعرف بالمكاتب العربية[69]. وقد برز دور المكاتب العربية بتولي "بيجو" حكم الجزائر فيما بين 1841 ـ 1847 الذي عاد إلى الاهتمام بإدارة الشؤون العربية متخذا إياها أداة ووسيلة لقهر وإخضاع الجزائريين . ويمكن تفسير اهتمام السلطات الاستعمارية بهذه المكاتب تلك الانتصارات العسكرية التي بدأ يحققها الجيش الفرنسي على حساب تقهقر المقاومة الوطنية، وهذا معناه اتساع رقعة المناطق التابعة للفرنسيين فأضحت المكاتب العربية أداة وساطة بين الأهالي والسلطات الاستعمارية الفرنسية في حقبة الأربعينات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر .

وأخيرا فإذا كان احتلال الجزائر قد بدأ بانتصار سريع للقوة العسكرية الفرنسية بحيث كانت الهزيمة ولم يكن الاستسلام، فإنه كان على المنتصر في المراحل القادمة،

مواجهة هذا الشعب والعمل على إخضاعه ومطاردته خارج أرضه وخارج بلده ولما لا حتى إبادته. وعلى حد قول أحد غلاة الفكر الاستعماري: " إننا ننسى أنه قبل التفكير في الاستعمار الواسع علينا أن نخضع ونروض شعبا كثير العدد، مقاتل ،متعصب ،حيث كل رجل يولد فارسا حاملا للسلاح "[70]. وهكذا تبدأ مرحلة جديدة في طبيعة المواجهة بين الطرفين . طرف جسدته الدولة الاستعمارية الغالبة المستبدة ، والقائمة على مقومات عنصرية وعلى نظامين قانونيين، أحدهما يعامل به المعمرون والآخر يخضع له العرب[71] ، والطرف المقابل المستهدف في وجوده وذاته وانتمائه الحضاري والديني ألا وهو المجتمع الجزائري .

أمام ضراوة الهجمة الاستعمارية وشراستها ،لم يقف هذا المجتمع الجزائري مستسلما خانعا،بل راح يعبر عن رفضه بشتى الوسائل والإمكانات المتاحة ومن ذلك اختيار الهجرة إلى البلاد العربية والإسلامية ، دون التفريط في الوطن والذود عنه .

إحالات الفصل :

1 ـ جاء في كلمة الملك شارل العاشر يوم 2 مارس 1830 أثناء افتتاحه لجلسات البرلمان الفرنسي : " في خضم الأحداث الخطيرة التي كانت أوربا مشتغلة بها أجلت القيام بعمل منصف ضد قوة بربرية، ولكن لا يمكن أن أترك هذه القوة لمدة طويلة بدون عقاب وخاصة وأنها وجهت شتائمها إلى الشرف الفرنسي والترضية التي أريد الحصول عليها ، هو أن أجعل المسيحية تنتصر بكل قوة " .

Charles André Julien: Histoire de l'Algérie Contemporaine, 1827-1870, Paris , 1964 , t1 , p 38 .

2 ـ عن المشاريع والمخططات الفرنسية أنظر؛ الغالي غربي : العدوان الفرنسي على الجزائر والمقاومة الوطنية 1830- 1849 . المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر . دار هومة ، الجزائر ، 2007 . ص 67- 82.

3 ـ مؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي فرنسي ، ولد أواخر شهر تموز 1805 ومات سنة 1859 . أشتهر بكتابه عن الديمقراطية في أمريكا و النظام القديم والثورة . أنتخب نائبا عن مقاطعة فالون في الجمعية الفرنسية 1839 . 1849، عين وزيرا للخارجية في الحكومة الثانية من شهر جوان إلى غاية أكتوبر 1849 ، كان من المعارضين لانقلاب لويس نابليون ، مما تسبب في سجنه وبعد إطلاق سراحه اعتزل الحياة السياسية. كان توكفيل موافقا على غزو الجزائر منذ 1828 ومن أنصار الاحتلال والاستعمار، وكان يدافع عن موقفه الداعم للاحتلال باسم الوطنية التي تستدعي ضرورة الدفاع عن سمعة فرنسا. قام بزياراته الأولى للجزائر سنة 1841 وعين السنة الموالية عضوا في اللجنة المكلفة بدرس قضية استعمار الجزائر . ومن أهم كتاباته عن الجزائر نذكر ـ رسالة عن الجزائر 1837 ـ عمل عن الجزائر 1841 ـ مجموعة تقارير عن الجزائر 1847. يوميات رحلته إلى الجزائر 1841.

تحفل هذه الدراسات بملاحظات جد دقيقة عن سكان الجزائر عاداتهم وتقاليدهم وأنماط عيشهم والأساليب الواجب إتباعها لحكمهم .

4. A. de Tocqueville, Souvenirs, Paris, Gallimard, 1999, p. 23 et 24.

5. أوليفيي لوكور غرانميزون: الاستعمار الإبادة ، تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية ، ترجمة نورة بوزيدة ، دار الرائد للكتاب ، بيروت ، 2007 ، ص 7- 8 .

6. جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1994.

7. جاء في خطابه في المجلس الوطني الفرنسي ما يلي :

« Messieurs, voilà la colonisation ! Elle ne crée pas immédiatement les richesses, mais elle crée le mobile du travail ; elle multiplie la vie, le mouvement social ; elle préserve le corps politique, ou de cette langueur qui l'énervé, ou de cette surabondance de forces sans emploi, qui éclate tôt ou tard en révolutions et en catastrophes. On a blâmé l'expédition d'Egypte : ne soyons pas si pressés de répudier la pensée d'un grand homme, attendez encore quelques années pour la juger. »

A. de Lamartine, « Sur Alger» (2 mai 1834), in Ouvres oratoires et écrits politiques, Paris, Librairie internationale, 1864, t. I, p. 64.

8. أوليفيي لوكور غرانميزون : المرجع السابق ، 15.

9. A. Prévost-Paradol, Carte future du monde. Empire colonial anglo-saxon (10 décembre 1865), in La France nouvelle suivie de Pages choisies, Paris, Éditions Garnier, 1981, p. 128.

10. جمال قنان : المرجع السابق، ص 84.

11. A. de Tocqueville. Rapport sur le projet de loi relatif aux crédits extraordinaires demandés pour l'Algérie, in Ouvres, Paris, Gallimard, « La Pléiade », 1991, p. 705-706.

12. عن التحرك الفرنسي الدبلوماسي الذي سبق الحملة أنظر :

Alfred NETTEMENT : Histoire de la Conquête d'Alger , écrite sur des Document inédits et Authentiques, Librairie Jacques Le coffre, Paris, 1867. PP280-282.

13. يتجلى لنا الطابع الصليبي للحملة الفرنسية على الجزائر من العدد الهائل من رجال الدين الذين رافقوا الحملة وكذلك في خطاب الملك شارل العاشر أمام مجلس الوطني الفرنسي عشية الاحتلال والذي جاء فيه : " إن التعويض الكبير الذي ستحصل عليه حكومتي ردا لشرف فرنسا سيؤول بحول الله و قدرته لإخواننا في الدين المسيحي ".

حلوش عبد القادر :حركة التنصير في الجزائر ، مجلة الرؤية ، العدد الأول ، جانفي - فيفري 1996، ص 22 وأيضا :

de l'Expédition d'Afrique en 1830, Paris , Imprimerie de Poussielgue, 1830.

14. جمال قنان : المرجع السابق ، ص 84.

15. نفسه ، ص 85.

16. نفسه .

17. نفسه ، ص 86- 87.

18 ـ سيمون بفايفر : مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ، ترجمة وتعليق : أبو العيد دودو، دار هومة ، 1998 ، ص 77 - 80.

19 ـ هو حسين بن الحسن آخر دايات الجزائر. ولد في مدينة أزمير التركية حوالي عام 1773 كان أبوه ضابطا في سلاح المدفعية ولهذا كان ميالا إلى العمل العسكري تلقى تكوينا خاصا وبعدها أرسل إلى القسطنطينية لمزاولة دراسته في مدرسة خاصة كجندي بسيط. كما أنه مارس تجارة التبغ في إحدى مراحل شبابه حتى أنه لقب باسم خوجة التي تعني بالعثمانية تاجر. بعدها تدرج في العسكرية من درجة جندي بسيط إلى متخصص في المدفعية وكان على دراية كبيرة بفنون الحرب، كما اشتهر منذ صغره بميولاته الدينية فكان على قدر كبير من الثقافة الإسلامية كحفظه للقرآن والتزامه بأحكام الشريعة المحمدية. بعد ذلك سمحت له الظروف من التجنيد في ميليشيا الجزائر كجندي في الحامية العثمانية. ونظرا لتدينه الكبير كان محل احترام السكان وهذا ما أهله أن يكون إماما إلى أن نصبه الداي عمر باشا أمينا للإيالة ، وأعطاه إدارة كل أملاك الدولة باعتباره خوجة الخيل . و أصبح بعدها عضوا في الديوان . لقد اعترف القنصل الأمريكي وليام شلر بالجزائر ما بين 1816 و1824 ,أن الداي حسين كان محترما جدا من طرف الرعية وعلى أخلاق عالية .ومن الشهادات كذلك حوله أنه لا يصدر أي حكم إلا بالعودة إلى العلماء. كان توليه الحكم في الجزائر بناء على وصية من الحاكم السابق عمر باشا قبل وفاته في فبراير عام 1818 وكان صهر عمر باشا السيد الحاج مصطفى بن مالك هو الذي أخبر الداي حسين بالوصية أمام جمع كبير من الأعيان والعلماء. بعد ذلك تمت مبايعته من طرف الوزراء و الأعيان والعلماء والأشراف وشاع الخبر بين الناس فاستحسنوه ، وكان ذلك في 1 مارس 1818 ، ليتم بعدها مراسلة الباب العالي رسميا وكان الرد بالقبول من طرف السلطان العثماني محمود الثاني الذي أرسل فرمان التعيين . وبهذا التعيين الرسمي باشر الداي حسين مهامه في بناء إيالة الجزائر من خلال تنظيم الإدارة وإصلاح الجيش خاصة الأسطول البحري، حيث بنى دارا لصناعة السفن وزودها بكل الاحتياجات الضرورية ،كما عرفت الحياة الاقتصادية تحسنا ملحوظا إلى جانب اهتمامه بالحياة الثقافية والاجتماعية . هذه القوة المتنامية دفعت الدول الأوروبية للتفكير في ضرب الجزائر وتحطيم قوتها بعد ضعف الدولة العثمانية وبذلك كانت الجزائر الدولة العربية المستهدفة في حوض المتوسط وبذلك كانت فرنسا سباقة في احتلالها الجزائر عام 1830، وهو ما أدى بالداي حسين إلى اختيار منفاه فمكث في مدينة ليفورن الإيطالية ثلاث سنوات مابين 1830 و 1833 وبعدها استقر نهائيا في الإسكندرية ابتداء من سبتمبر 1833 إلى غاية عام 1838 تاريخ وفاته.

أنظر : القرص المضغوط تاريخ الجزائر 1830 ـ 1962 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

20. الغالي غربي : المرجع السابق ، ص 83.

21. جمال قنان : المرجع السابق ، ص 97.

22. اختلفت الروايات التاريخية في تحديد حجم الحملة الفرنسية على الجزائر من ناحية التعداد والعدة، فحسب رواية بيليسيي فإن عدد القوات الفرنسية بلغ 34.184 بين جندي وضابط ، يضاف الى هذا العدد 3389 رجل من غير المقاتلين . أما جمال قنان ، فإنه يقف عند رقم 37.000 منها 31000 من المشاة المشكلين من 6 كتيبة موزعين على ثلاث فرق . أما عن الأسطول البحري ، فإن جمال قنان يذكر أن تعداده كان 675 موزعة على 103 سفينة حربية مزودة ب 872 مدفعا 572 المتبقية فكانت عبارة عن سفن نقل وإنزال ، وحماية إنزال .

انظر :جمال قنان : دراسات في المقاومة والاستعمار ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر، 1996

Pellissier de Reynaud : les Annales Algeriennes , t 1 , Librairie Militaire . Paris, 1854.

23. سعد الله أبو القاسم : تاريخ الجزائر الحديث ، ص 32.

24. عن الوضعية العامة في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي أنظر ؛ الغالي غربي : الانتفاضات الشعبية في الجزائر أثناء العهد العثماني ،رسالة ماجستير ، جامعة دمشق، 1985 .

25. ولد يوم 2 سبتمبر من سنة 1773 بقصر دي بورمون بمنطقة آنجو الفرنسية ، أصبح سنة 1788 ضابطا في صفوف الحرس الفرنسي ، حارب إلى جانب الملكيين . و في سنة 1800 عرض عليه بونابرت- الطامع في هزيمة الملكيين – رتبة جنرال غير أنه رفض . تمّ توقيفه في ديسمبر 1800 و حبس في قلعة بوزانسون و استطاع الفرار منها سنة 1804 و التحق بالبرتغال . شارك دي بورمون سنة 1823 في حرب إسبانيا ، أين أظهر كفاءاته كمحارب شرس لا يعرف الرحمة ، كثير الكلام ، لا يبادل نظراءه الاحترام و قد وصفوه بالمتعصب و المتعجرف . و عندما قرر الملك شن الحملة على الجزائر عينه على رأسها و على الرغم من اختصاصه في سلك المشاة تلقى دي بورمون أمرية تخول له قيادة الأسطول البحري الفرنسي إن رأى في ذلك ضرورة ورغم الانتصار العسكري الذي حققه ، إلا أن ذلك لم يشفع له ففي في 11 أوت 1830 ،ذاعت في الجزائر أخبار ثورة باريس على الملك حيث استدعي دي بورمون ، و التحق بفرنسا يوم 3 سبتمبر على متن مركب نمساوي .

أنظر : الغالي غربي : العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر 2007 ، ص 307. 309.

26. سعد الله أبو القاسم : المرجع السابق ، ص 41.

27. جاء في اتفاقية الاستسلام المبرمة بين الطرفين :

- يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي تجاه صاحب السمو ، داي الجزائر ، بترك الحرية له ، وحيازة كل ثرواته الشخصية .
- سيكون داي الجزائر حرا في أن ينصرف هو وأسرته وثرواته الخاصة الى المكان الذي يعينه . ومهما بقي في الجزائر سيكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام الفرنسي ، وسيتولى حرس ضمان أمنه الشخصي وأمن أسرته .
- يضمن القائد العام لجميع جند الإنكشارية نفس الإمتيازات ونفس الحماية .
- ستبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ، ولن يلحق أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات ، ولا بدينهم ، ولا بأملاكهم ، ولا تجارتهم وصناعتهم ، وستكون نساؤهم محل احترام
- والقائد العام يلتزم على ذلك بشرفه .

أنظر نص المعاهدة في ؛ عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 ـ 1900 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 . ص 69 ـ 72 .

28 ـ حول بنود الاتفاقية أنظر :

Camille Rousset : la Conquête d'Alger , Paris 1879. P 217 218.

Alfred, Nettement : Histoire de Conquête d'Alger , écrite sur des Documents inédites , Librairie jacques lecofre, Paris, 1867, p 405 406.

29 ـ يعتبر بيليسيي من أحسن تلاميذ بيجو ، ولد بمنطقة مارمون سنة 1794 ، و التحق بالجيش سنة 1813 لكنه ما فتئ أن تعرض للطرد سنة 1815 ، ثم عاد إلى الخدمة في 1820 حيث تحصل على رتبة ملازم أول . شارك في الحرب الإسبانية و في الحملة على شبه جزيرة المورة. شارك أيضا في الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 ، و استطاع أن يتقن و يتعلم اللغة العربية بعدما التحق بمدرسة اللغات الشرقية في شهر جويلية 1842 يترقى إلى رتبة عقيد و ينال إعجاب بيجو ، و يتحول إلى نائب قائد الأركان لجيوش فرنسا في الجزائر. غير أن سمعة بيليسيي إرتبطت بالجريمة البشعة التي اقترفها في حق قبيلة أولاد رياح بمرتفعات الظهرة بعد أن أحرق شيوخها و أطفالها و الحوامل من النساء و هم يصرخون ،و لم تكن أول و لا آخر عمل إجرامي لبيليسيي ، إذ بعد شهرين من ذلك قام سانت أرنو بنفس الفظاعة في حق قبيلة السبيعة و استمر كذلك في معظم حملاته العسكرية كالحملة على الأغواط سنة 1852و غيرها كثيرة صورة العسكري الذي لا يتوقف عند حدود معينة

أنظر : الغالي غربي : العدوان الفرنسي على الجزائر والمقاومة الوطنية .. ص 332 ـ 333 .

Pélissier de Reynaud : Annales , op.cit, p75.

30.

31 ـ اختلفت الروايات الفرنسية في تحديد قيمة ما عثر غليه الفرنسيون من أموال داخل خزينة الداي ، وأيضا حول قيمة التحف والمجوهرات المستولى عليها خارج القصبة . وللتستر على عمليات النهب والسرقة من قبل الضباط

والجنود الفرنسيون ، سارعت قيادة الحملة إلى تشكيل لجنة لجرد محتويات الخزينة . وجاء في تقريرها ؛ أن ما عثر عليه كان على الشكل التالي :

7.212 ك.غ من الذهب بسعر 3,434 فرنك للكيلوغرام الواحد أي : 24.768.000 ف

108.708 ك.غ من الفضة بسعر 2.20 فرنك للكيلوغرام الواحد أي: 23.915.000 ف

المجموع : 48.683.000 فرنك فرنسي قديم . وهو في حقيقة الأمر رقم بعيد كل البعد عن الحقيقة . أنظر :

Arsene Berteul : l'Algérie Française , tome I ,Dentu , librairie ed , 1856. P149.

32 ـ واحد من كبار السفاحين الذين ارتبط اسمهم بالجرائم المقترفة في حق الجزائريين و الحيوان و الطبيعة . خلف دي بورمون اعتبارا من سبتمبر 1830 ، ولد كلوزيل سنة 1772 بمدينة ميربواكس (Mirepoix) التابعة لمقاطعة أرياج (Ariège) . تطوع في الجيش الفرنسي سنة 1791 و أصبح بعد 4 سنوات من ذلك قائد فيلق ، ثم جنرال سنة 1802 . شارك في العديد من الحملات العسكرية و الحروب (1806 – 1809) ، و في سنة 1820 كانت عودته إلى فرنسا ليدخل معترك الحياة السياسية حيث انتخب نائبا سنة 1827 . و قد استطاع أن يجمع ثروة و يقيم أعمالا و يحيط نفسه بشخصيات ذات نفوذ أمثال يعقوب بكري و بوناس Bonasse صاحب بنك بمرسيليا . طالب بتدعيم الجيش الفرنسي و ذلك بقبول بضعة آلاف من الألمان و السويسريين و غيرهم . خلال شهر أوت 1836 عاد كلوزيل إلى الحكم كحاكم عام للمرة الثانية بعدما اختاره تيير (Thiers) الذي وجد فيه الخبرات العسكرية و الكفاءات العالية في إدارة الحرب و الشؤون العامة إذ قال عنه : "إن المارشال يمثل روح المستعمرة" . و أهم ما ميّز العودة الجديدة لكلوزيل اصطحابه مجموعات من المعمرين الغاسكون و البروفانسيون. استوطنوا أراضي واسعة خاصة في المنطقة السهلية الخصبة بيوفاريك و أطلق عليها : مدينة كلوزيل. لقد استولى في السنة الموالية على 16 ملكية بعد أن تنازلت عنها" الشركة من أجل التسيير التجاري لعمارات العاصمة" . و بعدها بقليل في جانفي 1836 ، قدم إلى الجزائر عدد جديد من المعمرين من ميناء طولون لإنشاء مستوطنة من المزارعين و العمال يقودها دي شامبس (Deschamps)و هو عسكري سابق ضمن الحرس الإمبريالي برتبة نقيب و يعترف معظم الجنود العاملين تحت قيادة كلوزيل أنهم استطاعوا جمع ثروة هامة من النقود مثلما لم يفعلوه مع أي من القادة السابقين من الجيش الفرنسي . بعد الحملات التي قادها بيجو Bugeaud و التي لم تكلفه خسائر كبيرة في الأرواح (32 قتيلا و 70 جريحا) ، رأى كلوزيل في الوضع الجديد فرصة شجعته على التوسع ، فكان أول ما أقدم عليه تعيين يوسف على رأس عمالة قسنطينة ، و التحضير الجدي للحملة على عاصمة الشرق ، و مهما يكن من شيء ، سار كلوزيل في حملة على مدينة قسنطينة في 21 نوفمبر 1836 و كان واثقا من أن سكانها سيستقبلونه و يفتحون له أبوابها و يهدونه مفاتيحها ، لكنه سرعان ما اقتنع بصعوبة المهمة و قد كتبت الصحف الباريسية و المارسيلية تعاليق كثيرة عن

والجنود الفرنسيون ، سارعت قيادة الحملة إلى تشكيل لجنة لجرد محتويات الخزينة . وجاء في تقريرها ؛ أن ما عثر عليه كان على الشكل التالي :

7.212 ك.غ من الذهب بسعر 3,434 فرنك للكيلوغرام الواحد أي : 24.768.000 ف

108.708 ك.غ من الفضة بسعر 2.20 فرنك للكيلوغرام الواحد أي: 23.915.000 ف

المجموع : 48.683.000 فرنك فرنسي قديم . وهو في حقيقة الأمر رقم بعيد كل البعد عن الحقيقة . أنظر :

Arsene Berteul : l'Algérie Française , tome I ,Dentu , librairie ed , 1856. P149.

32 ـ واحد من كبار السفاحين الذين ارتبط اسمهم بالجرائم المقترفة في حق الجزائريين و الحيوان و الطبيعة . خلف دي بورمون اعتبارا من سبتمبر 1830 ، ولد كلوزيل سنة 1772 بمدينة ميربواكس (Mirepoix) التابعة لمقاطعة أرياج (Ariège) . تطوع في الجيش الفرنسي سنة 1791 و أصبح بعد 4 سنوات من ذلك قائد فيلق ، ثم جنرال سنة 1802 . شارك في العديد من الحملات العسكرية و الحروب (1806 – 1809) ، و في سنة 1820 كانت عودته إلى فرنسا ليدخل معترك الحياة السياسية حيث انتخب نائبا سنة 1827 . و قد استطاع أن يجمع ثروة و يقيم أعمالا و يحيط نفسه بشخصيات ذات نفوذ أمثال يعقوب بكري و بوناس Bonasse صاحب بنك بمرسيليا . طالب بتدعيم الجيش الفرنسي و ذلك بقبول بضعة آلاف من الألمان و السويسريين و غيرهم . خلال شهر أوت 1836 عاد كلوزيل إلى الحكم كحاكم عام للمرة الثانية بعدما اختاره تيير (Thiers) الذي وجد فيه الخبرات العسكرية و الكفاءات العالية في إدارة الحرب و الشؤون العامة إذ قال عنه : "إن المارشال يمثل روح المستعمرة" . و أهم ما ميّز العودة الجديدة لكلوزيل اصطحابه مجموعات من المعمرين الغاسكون و البروفانسيون. استوطنوا أراضي واسعة خاصة في المنطقة السهلية الخصبة ببوفاريك و أطلق عليها : مدينة كلوزيل. لقد استولى في السنة الموالية على 16 ملكية بعد أن تنازلت عنها" الشركة من أجل التسيير التجاري لعمارات العاصمة" . و بعدها بقليل في جانفي 1836 ، قدم إلى الجزائر عدد جديد من المعمرين من ميناء طولون لإنشاء مستوطنة من المزارعين و العمال يقودها دي شامبس (Deschamps)و هو عسكري سابق ضمن الحرس الإمبريالي برتبة نقيب .و يعترف معظم الجنود العاملين تحت قيادة كلوزيل أنهم استطاعوا جمع ثروة هامة من النقود مثلما لم يفعلوه مع أي من القادة السابقين من الجيش الفرنسي . بعد الحملات التي قادها بيجو Bugeaud و التي لم تكلفه خسائر كبيرة في الأرواح (32 قتيلا و 70 جريحا) ، رأى كلوزيل في الوضع الجديد فرصة شجعته على التوسع ، فكان أول ما أقدم عليه تعيين يوسف على رأس عمالة قسنطينة ، و التحضير الجدي للحملة على عاصمة الشرق ، و مهما يكن من شيء ، سار كلوزيل في حملة على مدينة قسنطينة في 21 نوفمبر 1836 و كان واثقا من أن سكانها سيستقبلونه و يفتحون له أبوابها و يهدونه مفاتيحها، لكنه سرعان ما اقتنع بصعوبة المهمة و قد كتبت الصحف الباريسية و المارسيلية تعاليق كثيرة عن

حملة قسنطينة و الفظائع التي وقعت فيها .استمر كلوزيل في تشجيع المزيد من المعمرين على الاستيطان في وقت كانت السلطات العليا في فرنسا مستاءة منه و من النتائج العسكرية الهزيلة التي حققها ،فاستدعته و عينت مكانه الجنرال دامرمون فعاد متأثرا إلى باريس و بقي فيها حتى موته سنة 1842 .

الغالي غربي : المرجع السابق ، ص 309. 311 .

33. محمد بن محمود بن محمد بن حسين الجزائري المعروف بابن العنابي من مواليد 1775 قبل الاحتلال الفرنسي تولى عدة وظائف منها منصب الإفتاء على مذهب الإمام أبي حنيفة(مذهب العثمانيين)سنة 1805 لهذا أطلق عليه الحنفي ، عين نقيبا لأوقاف مكة و المدينة سنة 1814 ، كان سفيرا فوق العادة للداي عمر باشا ، لهذا قام برحلات و بعثات دبلوماسية إلى المغرب الأقصى و اسطانبول و عدة بلدان إسلامية و عربية. تولى التدريس بالأزهر عدة سنوات و ألف الكتب و الرسائل و منح الإجازات و لقي علماء المشرق و تعرف على حكامه و منهم السلطان محمود الثاني و محمد علي والي مصر و باي تونس و سلطان المغرب و يكفي أن كتابه (السعي المحمود) عبارة عن دعوة للنهوض الإسلامي و ضرورة تقليد الغرب في العلوم و التكنولوجيا . نفاه كلوزيل في سبتمبر 1830 بتهمة اتصاله بزعماء القبائل الريفية ليؤلف منهم جيشا يطرد به العدو. و يذكرحمدان خوجة في كتابه المرآة أن سبب نفيه كان بسبب رفضه تسليم بعض المساجد التي كان يريد أن يحولها إلى مستشفيات لأجناده . و بنفيه أسدل الستار على نشاطه في الجزائر ،فتوجه بأسرته إلى مصر و أقام بالإسكندرية ن و هناك ولاه محمد علي وظيفة الفتوى الحنفية بهذه المدينة و لذلك نجد اسمه مقرونا بعد حادثة النفي بعبارة " **مفتي ثغر الإسكندرية** " و قد قيل إن أسرة ابن العنابي مازالت بالإسكندرية إلى اليوم و تعرف بأسرة الجزائرلي .

أنظر: سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1900)، الجزء الأول،ص 109. 110

34. بفاير سيمون : المرجع السابق ، ص 63.

35. أبو القاسم سعد الله : آراء وأبحاث ، ج الثالث ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990ص 231. 268 .

36. سعد أبو القاسم : الحركة الوطنية ، ج 1 ، ص 20.

37. قنان جمال : المرجع السابق ، ص 102 .

38. عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 44 .

Pélissier , Reynaud : op ,cit . p 74.

39.

40. سعد أبو القاسم : المرجع السابق ، 52 .

41- Jean Jacques Rager : les Musulmans Algériens en France et les Pays Islamiques , les Belles Lettres, Paris, 1950, p 44.

42- سعد الله أبو القاسم : المرجع السابق ، ص 53.

43- فرانسوا ماسبيرو : سانت آرنو أو الشرف الضائع ، ص 81 .

44- راجع مضمون المنشور الموسوم " هذه مناداة من سار عسكر أمير الجيوش الفرنساوية إلى سكان الجزائر وأهالي القبائل " في ؛ عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق ... ص 26- 28 .

45- Esquer , G : Iconographie Historique , tome 2 ,Planche n 167.

46- فرانسوا ما سبيرو : المرجع السابق ، ص 81 .

47- من عائلة جزائرية عريقة في العاصمة كان خاله الحاج محمد أمينا سكة قبل الاحتلال الفرنسي، أما والده عثمان فكان فقيها .ولد حمدان سنة 1773، حفظ القرآن و بعض العلوم الدينية على يد والده، ثم دخل المرحلة الابتدائية التي نجح فيها بتفوق فأرسله والده مكافأة له مع خاله برحلة إلى استنبول سنة 1784م ، ثم انتقل إلى المرحلة العليا حيث تلقى فيها علم الأصول و الفلسفة و علوم عصره. بعد وفاة والده شغل مكانه كمدرس للعلوم الدينية ، لمدة قصيرة ثم مارس التجارة مع خاله و نجح فيها ، حيث أصبح من أغنياء الجزائر ، مما فتح له المجال القيام بعدة رحلات إلى أوربا ، بلاد المشرق و القسطنطينية و منها استطاع تعلم عدة لغات كالفرنسية و الإنجليزية مما ساعده على التفتح و توسيع معالمه و التعرف على العادات و التقاليد ، و الأنظمة السياسية السائدة في تلك البلدان . وأثناء الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر ساهم بكل ما لديه للدفاع عن مدينة الجزائر . بعد الاحتلال الفرنسي اشتغل كعضو في بلدية الجزائر و فيها حاول الحفاظ على ما تبقى للجزائريين من ممتلكات ، حيث رفض تسليم عدة مساجد للفرنسيين الذين اتخذوا ذلك حجة لتدميرها و إقامة بدلها مؤسسات و طرق عمومية .كما شارك في لجنة التعويضات الفرنسية لتعويض الأشخاص الذين هدمت ممتلكاتهم لفائدة المصلحة العامة كما يقول الاستعمار الفرنسي ، و فيها بذل حمدان جهودا لخدمة إخوانه الجزائريين و لكن الاستعمار الفرنسي تفطن لنويا الأعضاء الجزائريين المشاركين في هذه اللجنة فحلها و أغلق باب التعويضات . بعد ذلك شارك كوسيط بين أحمد باي و الفرنسيين و أرسل إلى الجنرال سولت مذكرة يصف فيها التجاوزات التي قام بها الفرنسيون في الجزائر ، فكان من نتائج هذه المذكرة إنشاء اللجنة الإفريقية للبحث عن الأوضاع في الجزائر. و في باريس راسل السلطان العثماني و ناشده بالتدخل لإنقاذ الشعب الجزائري ثم غادر باريس نحو القسطنطينية في 1836 و توفي هناك ما بين 1840- 1845. ومن آثاره كتاب المرآة دراسة قيمة للفترة الأخيرة من العهد العثماني في الجزائر و الفترة الأولى من الاحتلال الفرنسي.

أنظر : القرص المضغوط : تاريخ الجزائر 1830 ـ 1962 ـ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

48 ـ جمال قنان : المرجع السابق ، ص 117 ـ 118 .

49 ـ كانت أماكن العبادة من مساجد وجوامع وزوايا من أهم المؤسسات التي طالتها عمليات الهدم من قبل سلطات الاحتلال . وكان الهدف من وراء ذلك الطمس المقصود لكل ما يمت بصلة للانتماء الحضاري والديني للشعب الجزائري . وقد كتبت في هذا المجال العديد من الدراسات الفرنسية التي انتقدت الإجراءات الهمجية والكيفية التي تعامل بها قادة الحملة مع هذه المؤسسات . للتوسع أكثر في الموضوع راجع : أبو القاسم سعد : الحركة الوطنية الجزائرية 1830 ـ 1900 ، الجزء الأول ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1992 ص 66 ـ 89 .

50 ـ فرانسوا ماسبيرو : المرجع السابق ، 85.

51 ـ هو البارون برتزين خليفة كلوزيل . ولد يوم 24 ماي 1778 بقرية فاندارغ بمقاطعة هيرولت ، كانت بدايته مع الجيش أول الأمر ضمن فرق الجيش الجمهوري و الإمبراطوري ، في سنة 1799 ترقى إلى رتبة نقيب ثم عقيدا عام ، و جنرالا منذ 1811 ، شارك في العديد من الحروب و المعارك التي خاضتها فرنسا و في الحملة على الجزائر كان دائما يردد بأن مهمته في الجزائر ستكون في الأساس الاستحواذ على الثروات العمومية و الخاصة ، و يعتبر الجزائر البلد الملعون و يقول عن سكانها ما يحمل معاني الاحتقار للجنس البشري.كان برتزين يشتكي السلطات العسكرية (وزارة الحربية) قلة الجيش الفرنسي العامل في الجزائر ليبرر أسباب تأخير حملته على المدية إلى غاية جوان 1831 ، و قد اتهم بالمسالمة و الافتقار لروح القتال حيث أُشعر في منتصف ديسمبر بأمرية أثارت استغرابه تفيد تنحيته من منصبه و استخلافه بالدوق دي روفيغو .

أنظر :الغالي غربي : المرجع السابق ، ص 312 .

52 ـ ولد الدوق دي روفيغو سنة 1774 بمنطقة الأردان ، من أب ضابط في الخيالة . تحصل الدوق على نجاحات هامة في الدراسة ، التحق بالجيش سنة 1790 ، ترقى إلى رتبة نقيب ، عين سفيرا لفرنسا في روسيا عام 1807 ، ثم وزيرا للشرطة ما بين 1810 – 1814 ، في 28 ديسمبر 1831 انتقل من ميناء طولون باتجاه الجزائر ، و كان من المؤمنين بضرورة احتفاظ فرنسا بالجزائر ، و بمستقبل المؤسسات و التنظيمات الفرنسية فيها . و قد وجه سنة 1832 رسالة إلى وزارة الحربية جاء فيها : " إنه لا يليق بالجزائر سوى حاكم عملي و واقعي له من الشجاعة الكافية لسفك الدماء تفاديا لمعارك كبرى ... " . وقد تعرض الجزائريون في عهده لحرب إبادة على أيدي جنوده في كل حملاته العسكرية حيث يُحسب له عمل إبادة قبائل العوفية بوحشية يندى لها الجبين ، لم ينج منها النساء و لا الأطفال و الشيوخ الذين بعد قتلهم كان جنود سافاري يرقصون و هم يحملون رؤوسهم المقطوعة على حد السيوف، كما تعرضت مدينة البليدة على يد رجاله للحرق و النهب، و قد

نقلت جريدة "La Gazette du Midi" تفاصيل هذه الأعمال الإجرامية التي رأى فيها دي روفيغو جزءا من المشروع الحضاري الفرنسي و المدنية الغربية بدليل أنه كان يوصي الجنرال بوايي Boyer : " عليك بأن لا تقتل دون إضرام النيران " و يضيف : " إن قطع الرؤوس و ضرب الرقاب سيخدم كثيرا الحضارة و يحقق استقرار المستعمر و استتباب الأمن فيها أكثر من استخدامنا لكل الطرائق السلمية ..." و الحقيقة أن الكثير من العسكريين الكبار و السياسيين تساءلوا عما إذا كان الدوق دي روفيغو في كامل حالات الوعي ، بل أكدوا و أجمعوا على عكس ذلك بالنظر إلى تصرفاته المتناقضة و حملاته التي وُصفت بالحيوانية لما شهدته من وحشية متفردة ، حتى كتب قائده في الأركان مطلع شهر أبريل 1832 : " ...لقد أصبح سافاري فاقدا للعقل ، غير قادر على التميز حتى بين الأمور البسيطة ...". و مهما يكن فإن نهايته كانت صورة و نتيجة عن أعماله ، فبعدما أصيب بحالة سرطان الحنجرة ، ظل يصارع الآلام و يقضي لياليه في الصراخ. غادر الجزائر يوم 4 مارس 1833 ، و مات بباريس بعد ثلاثة أشهر.

53. نفسه ، ص 89.

54 . حسب الرواية الفرنسية ، فإن أسباب هذه المجزرة تعود إلى اعتراض أفراد من القبيلة طريق وفد فرحات بن سعيد شيخ عرب الزيبان ، كان عائدا من مدينة الجزائر بعد لقاءه مع الدوق روفيقو . ومباشرة بعد هذا الحادث ، هاجمت قوة فرنسية القبيلة على حين غفلة في ليلة 6 إلى 7 أبريل 1832. دون أن تعطي لأفرادها الدفاع عن أنفسهم . وأنقض الجنود الفرنسيون على الأطفال والشيوخ والنساء ، وأخذ شيخ القبيلة أسيرا إلى مدينة الجزائر حيث حكم عليه بالإعدام ، رغم نتائج التحقيق التي برأت القبيلة . وتم بيع أملاك القبيلة فيسوق باب عزون ، بما فيها أساور وأقراط النساء الملطخة بدمائهن . ولم يكتف الدوق روفيقو بهذا بل أهدى رأس الشيخ لطبيبه الخاص لإجراء التجارب عليه . أنظر :

Pélissier de Reynaud : op , cit, p 247 .

55. نفسه ، ص 90 .

56. اسمه الكامل تيوفيل فوارول و هو سو سيري الأصل . ولد بمدينة برن (Berne) صباح يوم 3 سبتمبر 1781 ، تجنس بالجنسية الفرنسية بعد صدور قرار يسمح بذلك منذ 19 جوان 1816 اختار منذ صغره أن يلتحق بالجيش و يشارك في العديد من المعارك و الحملات من ذلك مشاركته في جيش "الرين" سنة 1799 ، ثم في صفوف جيش هانوفر ، و بعد ذلك أيضا في جيش اسبانيا ما بين 1808 – 1812 . و قد جرح في العديد من المرات حتى أنه نجا من الموت المحقق بأعجوبة بعدما أصيب في مناطق حساسة من جسده . عُرف عن فوارول توافقه مع شخصية سافاري ، إذ يجتمعان في الرأي على أن العرب لا يفهمون لغة غير لغة القوة و العنف ،و

أن فرض النظام لا يكون سوى بالحرب الخاطفة التي تسقط فيها الأرواح الكثيرة و تتدفق فيها دماء الموتى مثلما فعله مع قبائل حجوط ،و في ضواحي الجزائر العاصمة .

انظر : الغالي غربي : المرجع السابق ، ص 315 .

57. سعد الله أبو القاسم : المرجع السابق ، ص 55.

58. نفسه ، ص 22.

59. نفسه ، ص 56 .

60. فرانسوا ماسبيرو : المرجع السابق ، ص 91.

61. نفسه ص 80.

62. أحمد باي : ولد أحمد باي عام 1786 بمدينة قسنطينة ، تربى في بيئة بدوية ، حفظ القرآن الكريم وفي سن الثانية عشر أدى مناسك الحج . أثناء رجوعه أقام بمصر فوسع معارفه وأطلع على إنجازات محمد علي على كثب . تولى منصب قائد قبائل العواسي سنة 1805 كانت مهمته مراقبة الجزء الشرقي من إقليم قسنطينة . عين خليفة إبان حكم الباي أحمد المملوك ، إلا أنه عزل لاختلافه مع الباي إبراهيم الذي تولى الحكم 1820. تم استدعاءه من قبل الداي حسين إلى مدينة الجزائر حيث أبعده إلى مليانة التي انتقل منها إلى البليدة . تم تعيينه بايا على بايليك الشرق سنة 1826 ، وفي عهده عرف البايليك استقرارا سياسيا وهذا بفضل الحنكة السياسية والتدابير المحكمة التي تميزت بها شخصية أحمد باي. وقد أبلى بلاء حسنا في صد الجيش الفرنسي 1830 . وبسقوط مدينة الجزائر عاد أحمد باي إلى قسنطينة وبدأ في أخذ الاستعدادات اللازمة لمواجهة الفرنسيين . واستطاع أن يلحق بالجانب الفرنسي خسائر معتبرة أثناء حملة 1836. إلا أن اختلال الموازين بين الطرفين التي كانت لصالح الطرف الفرنسي كانت وراء سقوط المدينة 1837 . وقد بقي أحمد باي يقاوم التوسع الفرنسي رغم محاولات الفرنسيين استمالته لجانبهم. وقد اضطرته الظروف التي كانت تمر بها المقاومة والجزائر إلى تسليم نفسه بتاريخ 5 جوان 1848 ، ووفاته المنية في مدينة الجزائر وهو تحت الإقامة الجبرية في 30 أوت 1851 . أنظر : التلمساني بن يوسف : التوسع الفرنسي في الجزائر 1830 ـ 1870. رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2005 ـ 2006 ، ص 445 ـ 467 .

63. عن مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري 1832 ـ 1847 ، أنظر ؛ التلمساني بن يوسف : المرجع السابق ، ص 418 ـ 443 .

64. عن بنود معاهدة دي ميشال أنظر ؛ التلمساني بن يوسف : نفسه ، ص 136 ـ 146 .

65. أنظر بنود المعاهدة في ؛ التلمساني بن يوسف : نفسه ، ص 187 ـ 189 .

66 ـ من مواليد 17 ديسمبر 1773 بمنطقة بريان لوشاتو (Brienne le Château) بدايات فالي في الجيش كانت في سلك المدفعية خلال حروب الثورة و الإمبراطورية . تحصل على رتبة ملازم أول سنة 1793 ، ثم نقيبا سنة 1795 ، قائد فرقة عام 1802 ، ضابط سامي برتبة عقيد سنة 1807 ، جنرال سنة 1811 ، و ما بين سنتي 1813 إلى 1815 استفاد من فترة نقاهة ، ليستعيد الخدمة عام 1830، و حتى على صعيد التشريفات لقب في سنة 1810 بارون ، ثم الكونت فالي سنة 1811 ، و كان من المرشحين الأقوياء لشغل منصب وزير الحربية ، و كثيرا ما كان محط إعجاب كثير من السياسيين و العسكريين الفرنسيين سيما منهم شانغارنييه (Changarnier) و الخلاصة أن أطرافا كثيرة من العائلة الملكية للويس فليب و أبنائه رأوا فيه ، العسكري المناسب و قد أخبره دوق دورليان (le Duc d'Orléaus) يوم 17 جويلية 1839 بأن أعضاء الحكومة : الملك و الوزراء يرغبون في تجسيد كفاءاته العسكرية في الجزائر . غير أنه من جانب آخر ، رأى بعضهم في الحاكم العام الجديد الماريشال فالي العسكري الذي أثبت قدراته في مجال إدارة الحروب أنه لم يظهر قدرات مماثلة في الإدارة و هو في سن متقدمة تجعله عاجزا : و ربما كان ذلك عاملا في تنحيته في ديسمبر 1840.

67 ـ هو توماس روبار بيجو دولا بيكونري(Thomas Robert Bugeaud de la Piconnerie) ، ولد خلال شهر أكتوبر 1784 بمدينة ليموج الفرنسية (Limoges) . ينحدر من أسرة ذات أصول إيرلندية ، درس التاريخ و الجغرافيا و حفظ الكثير من الشعر و في سنة 1804 انضم إلى الجيش في صفوف الحرس الإمبراطوري . بدأت مغامرة بيجو العسكرية مع الجزائر منذ 1836 مع المواجهة الشرسة التي لاقاها من جانب الأمير عبد القادر ، و عسكر في منطقة التافنة ، و في رسالة مؤرخة في 16 جوان 1836 سجّل بيجو إلحاحه على السلطات في باريس بضرورة استقدام وحدات عسكرية إضافية إلى الجزائر و إمدادهم من حيث الذخيرة و العتاد ، ذلك أن الحروب مع الأمير عبد القادر استنفدت الكثير منها .وكثيرا ما كان يجري تشبيه الجنرال بيجو بالماريشال فالي ، و قد وصفه بعضهم بحامل فكر الدكتاتورية إلى الجزائر ، ففي العدد الصادر يوم 5 أفريل 1840 كتبت صحيفة الطولوني (Le Toulonnais) :" لقد أصبح بيجو اسما يتردد على ألسنة الرسميين في فرنسا بعدما اختطف السيدة زوجة الدوق دو بيري (de Berry) و إعدام الضابط دي لونغ (Du long) و محاكمة الجنرال بروسار (Broussard) "أثار هذا الانطباع مخاوف الملك ، و لم يخف انزعاجه من تصرفاته المخالفة في أكثر الأحيان لتعليمات باريس ، و ازدادت تخوفات الملك إلى حدّ خوفه على حياة الأمراء و زوجاتهم سيما بعدما بلغته أخبار مفادها أن بيجو يفكر مليا في تحويل حكم الجزائر إلى أحد أبنائه . غير أن بيجو عرف في كل مرة كيف يواجه خصومه و يطمئن بعض الشيء الرسميين ، ففي رسالة له مؤرخة في 19 جانفي 1837 يقول :" إن وجودي هنا ليس من أجل نصف الحرب " و ردّا على اللذين يريدون إحالته على

التقاعد يقول: " علينا أن نجيد هيكلة و تنظيم النصر و لتحقيق مثل هذه النتائج الثمينة ، يجب ألاّ نعتبر الحملة على مدينة قسنطينة عملا معزولا...و من الواجب أيضا أن نظهر أمام العرب في صورة الأقوياء ... ليس من الناجع أن نضعف وهران و الجزائر لكي نكون قادرين على شن الحملة في الشرق ، لهذا يتوجب علينا أن نظهر قوة فرنسا في كل مكان من الجزائر كي نحافظ على المعنويات المنحطة للعرب..." و في 15 جانفي 1840 يجدد و يؤكد موقفه قائلا : " إن وجودنا في الجزائر يجب أن يخضع لمثل ما تعرضت له ثورة باريس من ترميمات و أن الكبار يرتكبون الأخطاء على نفس درجتهم ، لذلك إذا أردنا الاحتفاظ بالجزائر ، فإنه من الواجب العمل بأكثر جدّية ، لأنه السبيل الوحيد لجني الثمار...و الحل الممكن هو التوسع و احتلال الأرض بالقوة شريطة القضاء النهائي على قوة و نفوذ عبد القادر...." و بمجرد تعيينه على رأس الجزائر كحاكم عام ، راح بيجو يطمئن أقطاب الاستعمار و بشكل الخاص المارسيليون أصحاب المصالح .و مباشرة بعد ذلك تقدم بيجو بمقترحاته و مشاريعه لغرفة التجارة و اللجنة الإفريقية ، و كانت في مجموعها تحمل رؤاه الإستراتيجية و مخططاته الاستعمارية ، القاضية بدفع الحرب بكل شراسة و صرامة و اتخاذ جميع الإجراءات للاستحواذ على المستعمرة من حيث ثرواتها المتنوعة و إبعاد أو إبادة سكانها .و لكثرة جرائمه لم يجد بيجو التمييز بينها سوى أنه في كل حملاته العسكرية كان يريد أن يذيق الجزائريين مرارة الحرب ، و ضربهم في عمق معنوياتهم بحرق المحاصيل و المساكن و تحويل الطبيعة إلى محيط قاحل كالصحراء .كما كان يتعاطف بشدة مع ضباطه الذين يقاسمونه نفس السلوك و الرؤية أمثال بيليسييه الذي أحرق سكان الظهرة داخل مغارة .وابتداء من سنة 1841 أقام الكثير من المراكز المتقدمة و نقل التموين إليها في المدية و مليانة و معسكر .و ما بين أكتوبر 1845 – مارس 1846 قاد بيجو أكثر حملاته صعوبة على منطقة القبائل ، و أراد أن يخضع كل الأقاليم التابعة للأمير عبد القادر.و عندما غادر الجزائر ترك معظم أقاليمها تحت رحمة الاستعمار سيما بعد سقوط دولة الأمير عبد القادر على يد الدوق دومال.

أنظر : الغالي غربي : المرجع السابق ، ص 328 ـ 331 .

68 ـ هو جاك لويس سيزار اكسندر ، ولد في مدينة غرونوبل في 25 مارس 1795 ، التحق بالجندية عام 1811 ، رقي إلى رتبة عقيد عام 1838. التحق بالجيش الفرنسي في الجزائر أول مرة عام 1838 ، تولى قيادة مدينة عنابة ، وتمت ترقيته إلى رتبة لواء في 1848. عين حاكما عاما للجزائر في 11 ديسمبر 1851 إلى غاية 1858 ، قاد عدة حملات عسكرية في الجزائر منها ؛ الحملة على جبال البابور-1852 وسباو-1854 وجرجرة 1857 والأغواط 1852 ، مات في 16 جانفي 1871.

Narcissi Faucon ; le livre d'or de l' Algérie , Challamel Editeurs , Paris , 1899, p460- 462 .

69- يعود تأسيس أول مكتب عربي إلى سنة 1833 ، وقد حددت مهمته بادئ الأمر في الإشراف على المراسلات والعلاقات مع العرب خارج المدن. وكان لامورسيير أول ضابط يعين للإشراف على هذه المصلحة . وفي عام 1844 صدر مرسوم وزاري ينظم المكاتب العربية . إذ حددت مهامه في جمع الضرائب ومراقبة الأسواق وجمع المعلومات عن تحركات السكان والمتابعة العصاة والمتمردين . وكان المكتب العربي يتشكل بمعدل عشرة أشخاص : قائد المكتب يساعده ضابط أو عدة ضباط ، قاضي ومساعديه ، كاتب فرنسي ، ضابط الصحة ، كاتب عربي لتحرير المراسلات باللغة العربية وأخيرا ترجمان وشاوش . زيادة بعض الأعيان من الأهالي . وكانت للمكاتب العربية إدارة مركزية مقرها مدينة الجزائر تابعة للحاكم العام وأخرى في فرنسا تابعة لوزارة الحرب . وقد شهدت المكاتب العربية تطورا في عهد الحاكم العام ماكماهون ، الذي أعاد تنظيمها بحيث زودها بميثاق أصدره على شكل أمرية في 21 مارس 1867 . وقد ألغى مرسوم 18 أوت 1868 صلاحيات المكاتب العربية في المناطق المدنية ، بعد أن تم تحويل إدارة الأهالي إلى رؤساء البلديات . وبذلك إنحصر دورها على المناطق العسكرية والجنوبية . للتوسع أنظر :

Jacques Fremeaux ; les Bureau Arabes dans l'Algérie de la Conquête DENOEL , Paris 1993 .

Yacono Xavier : les Bureau Arabes et les transformations des genres de Vie Indigènes dans l'ouest du Tell Algérois , Larose, 1953.

kamel kateb : op , cit , p p 35 36 .

70-

71- أوليفيي لوكور غرانميزون : المرجع السابق ، 24 .

الفصل الثاني

الهجرات الجزائرية الجماعية

1866-1848

- الهجرة غداة الاحتلال
- هجرة الخليفة أحمد الطيب بن سالم
- هجرة الأمير عبد القادر
- الهجرات الجماعية بين 1855-1866

الهجرة غداة الاحتلال :

إن ظاهرة الهجرة التي عرفتها الجزائر منذ أن تم احتلالها والسيطرة عليها من طرف الفرنسيين، هي فعلا ظاهرة خاصة بالجزائر . إذ أن قراءة بسيطة لكتابات الفرنسيين عن ما حصل غداة دخول مدينة الجزائر، يفيدنا أن هلعا كبيرا وفوضى واضطراب وخوف عمت سكان المدينة، بحيث أن هؤلاء كانوا لا يدرون هل يبقون في البيوت ويغلقون على أنفسهم الأبواب أم يخرجون للمواجهة أم يتركون البيت والأهل والجيران ويغادرون الى خارج المدينة. وهذه الحالة يقابلها عند الطرف الآخر من فرنسيين ويهود، الفرحة والنشوة بالانتصارات الأولى والرغبة الجامحة في نهب المدينة واقتحام القصور والبيوت الكبيرة والصغيرة للاستيلاء على الغنائم وتحقيق ما جاءوا من أجله بأكبر سرعة ممكنة .

والمعروف أن الفرنسيين وبروح انتقامية ورغبة في كسر شوكة الجزائر العثمانية والى الأبد ، قد قاموا بإبادة وحرق وتدمير كل ما يمت بصلة الى النظام العثماني . وعلى حد قول de Tocqueville : " بمجرد سيطرتنا على الجزائر سارعنا الى تجميع كل الأتراك دون أن ننسى أحدا من الداي الى آخر جندي ونقلنا كل هذه الجموع الى سواحل آسيا الصغرى حتى نقضي على كل وجود لأعدائنا السابقين، وزدنا على ذلك بهدر وإحراق كل الوثائق المكتوبة من دفاتر إدارية ووثائق أصلية وكل ما كان يمكن أن يدل على أثر من سبقونا "[1]. وبذلك كانت حركة الخروج أو الهجرة في بدايتها حركة نفي بالقوة ، فقد تم طرد عشرة آلاف تركي تم نقلهم الى أزمير. وقد شمل الترحيل الأول ألفين من الإنكشارية العزاب، وبعد حوالي شهر سرى قرار الطرد حتى

على الأتراك المتزوجين . فكانت السفن تعج بالنساء والأطفال والجنود ، ولا تسمع إلا العويل والبكاء لتمزيق العائلات وتشتيت الأقارب [2] .

أما أهالي المدينة من أغنياء العرب فقد هالهم ما رأوا من تصرفات المحتلين وزادهم تضايقا وقلقا ، النفوذ الظاهر لليهود ، بحيث قرر الكثير منهم الخروج من المدينة حتى أن أعضاء من الهيئة المركزية الممثلة للاحتلال، قد تدخلت لدى الشرطة لمنع هجرة العائلات الغنية من المدينة، وقد خرج أكثر من ثلث سكان العصمة في طوابير مباشرة بعد وقوعها في قبضة الاحتلال . ونفس الشيء يلاحظ ما سكان المدن الأخرى مثل وهران و عنابة وبجاية والمدية وتلمسان . وكان هذا الخروج بقصد البحث عن ملاذ مؤقت ريثما ينجلي الموقف ، فكان الانسحاب إما الى الأرياف أو الى المدن الداخلية التي لم تصلها بعد يد المحتل [3] . وخرج آخرون منفيين أو مختارين الى تونس أو المغرب الأقصى ، وكان الخروج قد بدأ من طرف سكان الحدود و المدن القريبة منذ أن تأكد الاحتلال الفرنسي . وقد رد الباي حسن - الذي دعاه "الكونت دو بورمون" الى البقاء في منصبه كحاكم لمقاطعة وهران - على قائد الحملة بأن: " مدينة وهران قد أصبحت فارغة وأن السكان قد غادروها ، فأين الرعية التي نحكمها ؟ وقد قبلت التولية فأين المولى عليهم ؟ [4]

ومن غير وهران ، فإن أعدادا كبيرة من عائلات قد غادرت من تلمسان ومعسكر ومستغانم وحتى من مدينة الجزائر ،وقرروا الاستقرار في وجدة و تازا و تطوان و طنجة والرباط و سالة [5] . وحركة الهجرة نحو المغرب الأقصى كانت لها علاقة مباشرة مع المقاومة والحرب مع فرنسا . بحث شكلت الحدود المغربية قواعد خلفية للمقاومين، وهناك قبيلتان كبيرتان هما الحشم وبني عامر ، أقامتا مدة في

الأراضي المغربية ثم كانت عودة أعداد منهم بعد انتهاء مقاومة الأمير عبد القادر و كان الذين تمكنوا من العودة الى الجزائر سنة 1848 بتعداد 590 خيمة أي أكثر من 3000 شخص .

إن هذه القبائل و غيرهم من عائلات المدن ممن استقروا في المدن المغربية خرجوا من دون تصاريح حكومية و لا جوازات سفر ، وقد كان خروجهم خفية إلا أن عودتهم كانت معلومة ، حيث اضطروا الى طلب الرخص للسماح لهم بالعودة و المراسلات الرسمية بين القناصل و الإدارة في الجزائر و الخاصة بطلبات العودة لا تعد و لا تحصى حيث وصل العدد في عام 1850 الى 1500 طلب وعلى حد قول أحد المؤرخين انه " لولا طلبات العودة هذه ما كنا لنعلم بخروج الآلاف من الأشخاص و الخيام و الجماعات " (6). فهؤلاء إذ لم يكونوا يحتاجون الى رخص للخروج فإنهم لا يستطيعون العودة من دون رخص لأن الإدارة الاستعمارية صارت لها الغلبة على جزء كبير من ارض الجزائر . و هذه الإدارة قد أبدت انزعاجها من تحركات هذه القبائل سواء في اتجاه المغرب الأقصى أو الهروب و الانسحاب الى المناطق الآمنة في الجنوب . ففي تقرير رفع الى الحكومة العامة من طرف المصالح الإدارية بتاريخ 17 افريل 1846 ، تعبير عن جملة من التخوفات تجاه ظاهرة الهجرة هذه " ... فهؤلاء المهاجرون يشيعون أنهم خاضعون لآلة حرب قاسية الشيء الذي يدفع بأهالي المغرب الأقصى الى مد يد العون لهم . وهناك من جهة أخرى فراغ امني في المناطق المتخلى عنها لان هذه القبائل التي هاجرت كانت مسئولة عن توفير الأمن للأشخاص و القوافل المارة عبر تلك المناطق و مثل هذا الفراغ يتطلب من السلطة الاستعمارية توفير قوة عسكرية لتأمين الطرق للقوافل . كما أن هذه القبائل كانت من جهة أخرى توفر وسائل النقل و

هذه الأخيرة إذا قلت تقلصت معها العمليات العسكرية . و يبقى العامل الاقتصادي في كل ذلك هو العامل الأهم إذ أن هذه الجماعات و القبائل كانت بأدائها للضرائب العينية تساهم في تموين المدن و تغني عن الاستيراد .

وتحمل خاتمة هذا التقرير مضمونا بإبعاد مستقبلية إذ يقول " عندما يتضاعف عدد المستوطنين و تصير قوتهم توازي قوة الأهالي و تصير خدماتهم تساوي الخدمات التي نحصل عليها من هؤلاء ساعتها لا يهمنا كثيرا الإبقاء على الأهالي بيننا حتى وان كان بقائهم فيه دوما فوائد ،فالأرض شاسعة و خصبة بحيث يمكنها استقبال و إطعام ما بين 7 و 8 ملايين أوربي مع أربعة ملايين عربي، يتوزعون وسط مراكزنا الاستيطانية و سيتآلفون و ينصهرون شيئا فشيئا وسط إدارتنا و مؤسساتنا و إذا حصل ذلك سنكون قد حققنا الهدف المنشود و إذا لم يحصل فان مغادرة القبائل و تخليها عن أراضيها سيمكننا من فوائد جمة و هو توفر مساحات شاسعة لأجل الاستيطان الأوربي الذي لا يمكنه البقاء في المساحة الضيقة و القليلة المتوفرة له حاليا ". و تعطي الإدارة في ختام هذا التقرير معلومة تقول أن القبيلة التي مسها مباشرة هذا الإجراء كانت قبيلة ابن عامر التي تشغل منطقة جد غنية و صالحة للاستيطان الأوربي ".

وحمل هذا التقرير الإداري جملة من الإجراءات صدرت في شكل مواد قانونية أولها : كل الأملاك الجماعية أو الخاصة التابعة لقبائل أو فروع قبائل مهاجرة حاليا في المغرب أو الصحراء ستصير أملاكا للدولة . ثانيا : في المستقبل كل قبيلة أو فرع قبيلة تهاجر سيكون مصيرها أيضا انتزاع أملاكها الجماعية أو الخاصة ، إذا لم تحصل - بداية من اليوم الذي خرجت فيه وعلى مدى شهر - على الآمان من طرف القائد العسكري للمنطقة [7].

ومثل هذه المواقف الصادرة عن الإدارة الاستعمارية تجعلنا نجزم أن رغبتها المعبر عنها أحيانا والخفية أحيانا كثيرة ، هي دوما رؤية الأهالي يغادرون أراضيهم الى غير رجعة، وإحلال المستوطنين محلهم . ومن أشهر العائلات الجزائرية التي توجهت الى المغرب ، عائلات المشرفي،المورالي ، الأعرج ، المجاوي ،بوطالب . أما من القبائل فأشهرها : حميان ، أولادسيدي الشيخ ، بني عامر، فليتة [8].

أما الحدود الشرقية ، فيلاحظ عليها نفس الظاهرة رغم ضعف تيار المقاومة قياسا بالمنطقة الغربية . بحيث عندما تم احتلال مدينة عنابة خرجت عدة عائلات متوجهة الى تونس وتبعتها عائلات أخرى من منطقة قسنطينة، استقرت في غالبيتها في منطقة بنزرت، وخفت هذه الحركة نوعا ما عندما شرعت السلطات الاستعمارية في فرض ضريبة على ما خلفه المهاجرون وراءهم من أملاك وأراضي وقد لاحظ مدير الشؤون المدنية والمالية الفرنسية في الجزائر بأن : " انتقال الأهالي الجزائريين للاستقرار في تونس من دون تصاريح حكومية لا يمكن اعتباره أكثر من خرق بسيط للقوانين الإدارية، باعتبار أن تونس ليست عدوا لفرنسا وأن هذا الخرق لا يستدعي أكثر من فرض غرامة على الغائبين ومنع دخول أي منهم ما لم يدفع الغرامة المذكورة [9] ، ونستنبط من هذا الموقف كأن صراعا قام بين مختلف أطراف الإدارة الاستعمارية لأجل السيطرة على أملاك الذين هاجروا عقابا لهم على تصرفاتهم .

والملاحظ في هذه المرحلة أن الإدارة الرسمية في تونس لم ترى مانعا في وجود هذه القبائل والجموع واستقرارها فوق أراضيها، بل ساعدتها على الاستقرار لأنها تعمل بالزراعة وبسبب ما توفره للإدارة من ضرائب معتبرة [10].

وظلت تونس وبقيت قبل أن تخضع للحماية الفرنسية عام 1881 ، الباب المفتوح للجزائريين والقاعدة الخلفية لحركات المقاومة مثلها مثل المغرب الأقصى خصوصا في عقود الخمسينات والسبعينات من القرن التاسع عشر . وقد استغلت جموع كبيرة من الناس طول الحدود وحسن الاستقبال سواء من الأهالي أو من الجهات الرسمية - قبل أن تتمكن السلطات الفرنسية من فرض إرادتها - للتسلل عبرها حاملة معها خيامها وقطعانها وحاجياتها. وحركات الهجرة هذه لم تكن خاصة بسكان المناطق الشرقية بل كان من ضمنها جماعات من الوسط وحتى من غرب الجزائر .

هجرة الخليفة أحمد الطيب بن سالم :

أول هجرة جماعية وقعت مباشرة بعد انتهاء المقاومة كانت تلك التي دعا إليها وقادها خليفة الأمير عبد القادر على منطقة "وادي سيباو" ،وهو أحمد الطيب بن سالم [11] ،كان قد عينه الأمير عبد القادر في أواخر 1837 خليفة على منطقة برج حمزة . وفي عام 1842 حطم بيجو برج حمزة، وتتالت بعد ذلك ضربات العدو الموجعة والقاضية والقائمة على حرب إبادة ، اضطرت الخليفة أحمد الطيب الى اتخاذ قرار وضع نهاية للمقاومة . التي تزعمها لمدة عشر سنوات وجاء إعلان ذلك يوم 28 فبراير 1847 . وقد تقدم الى الماريشال بيجو بالعبارات التالية : " لقد قاومناكم بكل ما أوتينا من قوة لأجل نصرة ديننا وحريتنا ، ولكن الله قدر أن نخسر، ولأنه أعطاكم القوة والسلطة فما علينا إلا الخضوع لمشيئته، وابن سالم لا ينقض عهده ، واليوم أريدكم أن تطمئنوا سأعمل ما بوسعي ليعم السلام والطمأنينة ، أهالينا الذين هم في أمس الحاجة إليها [12] . وقد عينت السلطة الاستعمارية مكانه أخاه عمر بن سالم باش آغا على الوادي و الساحل .

وفي جويلية1847، بدأ التحضير للهجرة ، حيث باع جزءا من أملاكه ، وترك الباقي الى صهره "سي بوزيد" . وغادر البلاد يوم 24 سبتمبر 1847 ، وحسب الرواية الفرنسية، فإن الوجهة كانت مكة، وأن الخليفة غادر ميناء الجزائر ، وعندما وصل المركب الى ميناء دلس، لحق به أهله ، وشخصيات دينية عديدة من منطقة القبائل كانت تريد التخلص من السيطرة الاستعمارية وعلى رأسهم "الشيخ المبارك" ، و "سي الحاج عبد الله" ، و"سي المهدي" [13].

وإذا كان اعتقال الأمير عبد القادر ونفيه الى فرنسا وتنقله بين العديد من المواقع حتى وصوله الى بورصة ومنها الى دمشق، قد ألفت حولها المقالات والكتب، ولم تغفلها لا الصحافة ولا المذكرات ولا التقارير الرسمية ، فإن وضعية خليفته أحمد الطيب بن سالم، تبدو شحيحة في هذا المجال. إذ لم يحاول الفرنسيون تتبع خطوات هذا القائد في منفاه، وكل ما كان يهمهم من أمر هؤلاء هو أنهم تخلصوا منهم، ومن تعصبهم خصوصا جماعة أحمد الطيب بن سالم لم تخصه هو وعائلته أو جملة من أتباعه ، ولكنها وصلت الى خمسمائة وستين شخصا بين رجال ونساء وشيوخ وأطفال كان من بينهم مشايخ وعلماء كبار وشخصيان متنفذة في منطقة القبائل .

وبعيدا عن الرواية الفرنسية ، فقد توفر بين أيدينا بخصوص هذه الهجرة أول هجرة جماعية اختيارية توجهت الى بلاد الشرق بعد انتهاء المقاومة ، ملفا كاملا محفوظ في أرشيف رئاسة الوزراء بإسطنبول ، ضمن ما يعرف بمسائل مهمة شام ، مكتوب باللغة التركية [14] ، وهو يحتوي على:

1. عرض حال تقدم به رئيس المجاهدين أحمد الطيب بن سالم الى رئيس الولاية بالشام.

2. التماس من المجاهدين باسم أحمد الطيب الى السلطات لمنحهم أراضي يزرعونها .

3. تقرير رئيس إيالة الشام ، والرئيس العسكري لجيش الأناضول والرئيس العسكري لجيش الشام .

4. تقرير صادر عن نفس السلطات المدنية والعسكرية .

5. تقرير صادر عن مجلس حكام العدلية .

6. تقرير صادر عن مجلس الشورى في الشام .

يهمنا أولا أن نطلع على محتوى هذا العرض، لمعرفة بعضا من حقيقة ما وقع بين المجاهدين المقاومين وقوات الاحتلال وسلطاته. فقد جاء في مقدمة مطلعه : " الى مجلس الدولة بالشام من الشيخ أحمد بك سالم الجزائري، فما أراد الله سبحانه وتعالى بتنفيذ قضائه وقدره باستيلاء الفرنسيس على الجزائر وذلك سنة ألف ومائتين وخمسة وأربعين . مؤكدا أن غلبة الفرنسيس كانت بسبب قوتهم، وأن مقاومتهم كانت بلا هوادة في سبيل الدين والوطن ، فقد خسرنا المال والرجال والأملاك، ولم يعد لعدونا الراحة والاستقرار رغم كثرة قوته ". ويسترسل الخليفة في عرض أحوال المقاومة الى أن يصل الى السبب الذي اضطره الى إيقاف المقاومة، والمتمثل في النزاع الذي قام واحتدم بين الحاج عبد القادر وسلطان المغرب مولاي عبد الرحمان " ... وأنقطع الأمل من الإسلام والكفار الفجرة تواردوا من كل الجهات ، وبدئوا بالوعظ والإرشاد على بعض السامعين الذين التزموا خدمة الكفرة وتركوا الكفاح بداعي قوة العدو وقوة سلاحه ، وكثرة عدده ... وقد توسعت الكراهية بينهم حتى صارت

المساعدة من الإسلام للكفرة " . ويبين أحمد بن سالم أنه راسل سلطان المغرب ناصحا إياه بالتآخي والتكاثف لمقاتلة العدو "... ولكنهم ثابروا على معارضة الحاج عبد القادر " ، وأخبر أيضا أنه أرسل كتابا بهذا الشأن الى محمد علي باشا [15] ، وأعلمه مفصلا بالحال الواقع بين الأمير عبد القادر وسلطان المغرب ، ملاحظا في رسالته الى محمد علي باشا "... أنه إذا كان الإسلام لا يساعدونا فنحن نعمل الصلح مع فرنسا لأنه لا يمكننا دوام حربنا أكثر من هذا الوقت الطويل " فرد عليه الباشا بقوله: "... ما دام الحال معك على هذا الشكل يمكنك أن تعمل صلحا مع فرنسا ". وما كان من الباشا الى أن أرسل القسم من الرسالة الذي يعرض فيه بن سالم إمكانية الصلح مع فرنسا الى الحكومة الفرنسية ، ينصحهم بإجراء الصلح وإنهاء الحرب " ، ويعقب أحمد الطيب بن سالم على ذلك بقوله :" ... و ياليتني لم أكتب له ... ولكن محمد علي باشا استغل كتابي، والوضع كله كما عرفه وخبر فرنسا ... وكان سبب كتابي اتفاق الإسلام، ولينصح الذين ساروا مع فرنسا ضدنا ". ويتساءل الدكتور سعد الله في كتابه الحركة الوطنية ؛ لماذا لم يتصل الأمير بمحمد علي والي مصر من السلطان العثماني عسكريا ، وكان أقرب الى الفرنسيين كحليف ؟ ولماذا لم يتصل به مستفيدا بسلاحه وبتدخلاته ، هل لصداقة محمد علي مع فرنسا دخل في ذلك ؟ [16].

إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة لا محالة حاصلة، لأنها تخضع للباحثين وللأيام ولكننا نستطيع القول أن الاتصال بمحمد علي لم يكن غائبا، فقد حصل بين هذا الأخير والخليفة أحمد الطيب بن سالم، الذي كتب في عرض الحال يقول عن محمد علي : " وكان قبلا يكتب لنا و لا نجاوبه، ولكن هذه المرة كتبت له، فكان جوابه هذا إلي ". ونضيف تساؤلا الى تساؤلات سعد الله ، وهو: هل كتب الخليفة بمبادرة منه أم

بتكليف من الأمير عبد القادر ؟ وماذا عن رسائل محمد علي الى الخليفة أو الى الأمير، والتي لم تلق جوابا بحسب قول الخليفة أحمد الطيب بن سالم ؟ فهل لأنها كانت تدعو الى إنهاء المقاومة والقبول بالصلح مع فرنسا ؟ مع الترجيح أن فرنسا قد تكون وسطت محمد علي التي واجهت الفرنسيين في الجزائر.

وفعلا ، فقد نجح محمد علي باشا في وساطته ، مادام أنه هو الذي راسل الإدارة الفرنسية مخبرا إياها ؛ أن الخليفة قد وصل به الأمر الى منتهاه ، حيث قام الفرنسيون بناء على كتاب محمد علي باشا لهم ، بمراسلة المقاومين طالبين شروطنا ، فكان رد أحمد الطيب بن سالم ؛ لي ثلاث شروط[17] :

- الشرط الأول (كذا) إطلاق سراح الأسرى الجزائريين الذين حاربوا فرنسا.

- الشرط الثاني (كذا)، أريد الهجرة الى بلاد الشام .

- الشرط الثالث (كذا)، إعادة أملاكنا لنا نتصرف فيها .

ويبدو من خلال الشرط الأخير ، أن الفرنسيين قد صادروا جزءا هاما من أملاك الخليفة وأتباعه، ولا نعرف إن كانوا قد أعادوها له أم لا ؟ ، ولكن الرواية الفرنسية تقول أنه قد تفرغ في صيف 1847 ، لبيع جزء من أملاكه " . أما رواية الخليفة فيقول : " كنت نزلت من الجبال والتقيت مع بعض الزائرين ليشتروا أملاكي وغيره إذ أرادوا بيعها أصحابها (كذا). ولكن لم يتقدم أحدا لشرائها وتمنعوا عنها ،ولم يوافق أحدا على شراء شيء من أملاكنا [18] . وعندها قلت لإخوتي وأقربائي أن يستلموا الأرض ويحفظوها لي ولهم ، ويؤمنوا لي مبلغا من المال قرضته ... وكل هذا بعلم المحتل الفرنسي وبالموافقة معهم على الهجرة والشروط. و(كذا) جماعة عشائرنا

زواوة والتابعين لها ، وجئنا للشام الشريف ، ومن المحتمل أن يحضروا من الجزائر جماعة أخرى .

و يعترف أحمد الطيب بن سالم بما لقي وأتباعه من أهل الشام من المعاملة الطيبة والمساعدة في كل شيء"... وقدموا لنا المساعدة النقدية والفورية، وكانوا يواسوننا ويبشروننا بالخير القريب ... ونحن ممنونين كثير من كبار الشام وذواتها المساعدين لنا " . ولكنه يلاحظ قائلا : " نحن نريد أن لا نبقى على هذا الشكل ، وبهذا الحال نريد أن نؤمن معيشتنا بأتعابنا ، منا الزراعيين الذين مارسوا الزراعة والفلاحة ومنا الصناعيين ويعرفون صناعتهم ".

وأظهرت هذه الجماعة المهاجرة كبير امتنانها للسلطات المحلية لإيصالها صوت هؤلاء المهاجرين الى السلطان عبد المجيد، والصدارة العظمى " بخصوص تخصيص أراضي زراعية لنا ". ولم ينسى هؤلاء المهاجرون أن يخصصوا قسما من عريضتهم لبلدهم الجزائر، الذي تركوه ينوء تحت نير الاستعمار الغاشم ، ويظهر أن أخبار الجزائر لم تنقطع عنهم ، وكانت تصلهم كل صغيرة وكبيرة ، إذ جاء في آخر العرض : " ... وقد علمنا أن الأعراض في بلادنا بالجزائر استبيحت والكفرة انتشروا بالسكنى وجاروا الإسلام في مساكنهم حيث أصبح الفرنسي الكافر جانب الجزائري المسلم ... صادروا خيول الجزائريين الجيدة ، وبدؤوا في سحب خيرات الجزائر من مواد غذائية وكنوزية ويبعثون بها الى فرنسا ، ليفيدوا بها الفرنسيين بفرنسا، وصادروا الأسلحة، ولم يبق شيء منها مع أصحابها ... إن مصيبتنا كبيرة ولم يبق برأسنا عقل، مما أصابنا ونقول الحمد لله ونرجو مساعدتكم ومساعدة السلطان عبد المجيد نصره الرحمان

ونقول الحمد لله الذي أخرجنا من بين الكفار الفرنسيين سالمين نحن وعائلاتنا وأهلنا وأولادنا ...وأنعم علينا بهدايتنا للهجرة للشام الشريف... "[19].

إذا كان عرض الحال هذا ، يبين لنا أحوال هؤلاء المهاجرين عند مغادرتهم الجزائر بما في ذلك أسباب الخروج وظروفه ، فإن تفاصيل أخرى تخص أحوالهم غداة وصولهم الى الشام، وأعدادهم وفئاتهم، والتماساتهم الى السلطات المحلية، نجدها كلها ضمن تقارير أخرى، والتي وجهت من طرف هؤلاء المهاجرين أو صدرت من قبل الإدارة العثمانية المحلية في بلاد الشام .

أول هذه التقارير، التماس موجه من قبل أحمد الطيب بن سالم الى " صاحب الدولة والعناية والرحمة ولي النعم أفندم "، والمذيل بالإمضاء التالي : "الداعي أحمد بيك بن سالم جزايرلي "[20] فيه توجيه عناية السلطات المحلية الى " السادات أصحاب الفضائل المشايخ الواحد اسمه شيخ مهدي والشيخ مبارك والشيخ الطيب، والشيخ أحمد والشيخ صديق من كرام العلماء الأفاضل، مرادهم ورغبتهم من صاحب الدولة أفندينا أن يجعل لهم إقامة في أماكن للفلاحة والزراعة لأجل العمل الزراعي لأنهم يأفاندينا جماعتنا لا يمكنهم العمل إلا بالأعمال الزراعية ..لأنهم زراعين (كذا) وأصحاب مزارع في الجزائر ... وسادتنا طريقهم البكرية ، ورجاؤنا أن يخصص لهم محل أيضا للإقامة بإحسانكم ... لجلب الدعوات الخيرية والأدعية الكبيرة لتنالوها. لأن أدعيتهم مستجابة " . وفي نفس العريضة، يحصي أحمد الطيب بن سالم عدد هؤلاء المهاجرين ،فيكتب : " سيدي أعداد نفوسنا جميعا خمسمائة وتسعة وأربعين نساء ورجال ، أعلمناكم بعددهم ، وهذا هو حالنا سيدي أعلمنا دولتكم به "[21].

وبعد هاتين العريضتين المقدمتين من طرف أحمد الطيب بن سالم، باعتباره رئيسا لهذا الفوج من المهاجرين، توفرت لنا التقارير الصادرة عن مجلس ولاية الشام بسلطتيه المدنية والعسكرية المؤلفة من: رئيس إيالة الشام والرئيس العسكري لجيش الأناضول والرئيس العسكري لجيش الشام[22] ، وهي موجهة الى السلطات العليا ، أو بعبارة أولياء الأمور ، تستعجل هؤلاء بضرورة البت في أمر هؤلاء المهاجرين خاصة وأنه "قد جرت بخصوصهم مخابرات عديدة " ، وأنه قد " مضت مدة ووقت ينتظرون إجابة طلباتهم وإسترحاماتهم ... وبمناسبة قرب المواسم الزراعية للمحاصيل التي تعينهم على معيشتهم " . وخلافا لذلك " قد يتعرضون لحالة رديئة ومزرية والحالة لا ترضاها لهم الديانة الإسلامية " . وفي الوثيقة وصف للحالة المزرية لهؤلاء المهاجرين ، لأن بينهم نساء وأطفال ، وكبار سن من رجال ونساء وفقراء خصوصا وقد حل عليهم فصل الشتاء فقد وصلوا الشام في مطلع شهر أكتوبر من عام **1847**. ويبدو أن المجلس قد اتخذ قراره بضرورة الإسراع في " مد المعونة والإسعاف السريع " ، وذلك " بتخصيص معونة نقدية تخصص لهم بموجب حاجاتهم ولذويهم ... وقد باشرنا الآن على عجل بتحضير قسم من الأراضي في قضاء عجلون من الأراضي التي لا يد عليها للمبادرة بالزراعة والفلاحة بهذا الموسم القادم ، وعلى أساس كفالات على بعضهم متسلسلة (كذا).

وفي الوثيقة تذكير للسلطات العليا في الآستانة ، بأن هناك مهاجرين آخرين قريبي الوصول "... وهم بطريقهم ويستحسن من الآن تحضير أراضي زراعية لهم، حتى إذا وصلوا تسلم لهم للإسكان والفلاحة والزراعة، حتى لا تمر عليهم الأيام ويصبحوا بحالة عوز شديد فيما بعد " [23] . ونقرأ في آخر هذا التقرير الصادر عن مجلس إيالة

الشام بأن المبادرة العاجلة التي قام بها هذا الأخير ، إنما تسير بمقتضى الإرادة السنية " ورجاؤهم أي أعضاء المجلس أن تصدر الإرادة السنية بأقرب وقت ، وبالسرعة الممكنة لتلافي ما يحيق بهم من قلة .

وفي آخر التقرير، رجاء موجه الى " سدة الخلافة العلية ، بتخصيص شيء عاجل الى رئيس عشيرتهم أحمد بك سالم ، شهرية نقدية ليستعين بها ولمن معه بموجب إحصائهم في الأسماء والأفراد كبارا وصغارا، لكل أسرة مساعدتهم النقدية الضرورية لرفع العجز، حتى يتمكنوا من الأعمال بالفلاحة والزراعة للزراعيين ". ونقرأ في ذيل الوثيقة ، " لقد قدمنا جميع ملفات أوراقهم ومستنداتهم للوقوف عليها ، والأمر هو لصاحب الأمر والإرادة العلية السنية" [24].

أما الوثيقة الرابعة والخاصة، دائما بشأن المهاجرين الجزائريين ، والتي لا تحمل توقيعا ظاهرا ، ولكنها على ما يبدو أنها صادرة عن رئيس ولاية الشام ، ومن خلال ما تحتويه من معطيات ومعلومات تاريخية جد هامة ، تخص بعض التدخلات الأجنبية من السفارتين البريطانية والفرنسية ، التي بدأت تطفو على السطح ، محاولة منها ، إبراز اهتمامها بهذه القضية، خصوصا وأن عدد هؤلاء المهاجرين كان كبيرا [25]. وجاء في الوثيقة ؛ أن من " ضمن ملفاتهم أيضا بعض المطالعات والأبحاث والأخطار التي قد تنجم عن مداخلات قنصليتي انكلترا وفرنسا ...وقد قدمت الأوراق الخاصة بذلك الى وزارة الخارجية الجليلة بما في ذلك ترجمة الكتابات من هاتين القنصليتين المذكورتين " وما احتوته من معطيات ـ أرادت أن تشكك في الإرادة الطيبة لهؤلاء المهاجرين ، فقد فهم المجلس ورئيس إيالة الشام من كتابي القنصليتين الإنجليزية والفرنسية " المشار إليهم من الجزائريين ليسوا سديدي القول بما ذكروه ، ولا

يعتمد على أقوالهم بناءا على علاقتهم بالفرنسيين [26] ، وذلك ما يوجب انتباهنا ودقتنا عما قد يحصل في المستقبل ". وفي الوثيقة طلب تقدمت به السلطات المحلية الى السلطة المركزية مفاده ؛ أن يجب على السلطة السنية وبموجب " حقوقها من إعطاء الدولتين الأجوبة الصحيحة القانونية تفاديا لما يمكن أن يقع من أخطار في المستقبل " . ونجد أيضا في الوثيقة ؛ أقوالا منقولة على لسان هؤلاء المهاجرين ، تعليقا على تلك التدخلات الأجنبية وضرورة الرد عليها بقولهم :" وفي قناعتنا التامة ، ستكون النتيجة لصالحنا وهي أننا كنا قبلا من الدولة العثمانية و رعاياها في ملك الدولة.ونحن من رعاياها ولا حاجة لهم علينا بذلك. ومن حق الدولة و السلطة العلية إعطاء جواب بهذا الحق إذ خرجنا من ملك الى ملك نفس الدولة بسبب الاستيلاء العربي. وقد تصوب و تحسن التوطين لنا كضيوف على الدولة العلية.لأننا من رعاياها.وحتى يكون لنا حق المعيشة و الإعاشة بأتعابنا بتخصيص مكان (سنجق عجلون) التابع لولاية الشام. كما تقرر في المجلس ترتيب عطية شهرية دائمة نقدية لمن ليسوا على مقدرة للفلاحة و الزراعة.وهم من الشيوخ العلماء و الأعيان". ونقرأ من الوثيقة أيضا أن اختيار لواء عجلون لإقامة هؤلاء المهاجرين.كان اختيارا موفقا وهذا ما عبر عنه المهاجرون أنفسهم بقولهم :"... وقد تخصص مكان إقامتنا في هذه البقعة نظرا للائمة الهواء و الحياة الطبيعية.الغير موجود في الأناضول[27] . ولا تتوفر فرحتنا وراحتنا إلا في الشام الشريف و مناطقها" . و تظهر لنا الوثيقة أن هؤلاء المهاجرين قد مكنتهم السلطات من الإقامة في التكايا الى حين البث في أمرهم إذ أنهم يوضحون أنه"غير ممكن إسكاننا في التكايا " فهم يرغبون في الاستقرار .

وتعلمنا هذه الوثيقة أنه من بين هؤلاء المهاجرين يوجد ثلاثون عائلة بين الموجدين غير قادرين على الفلاحة و الزراعة أو الصناعة.وهم من أفاضل العلماء و الأعيان. الآملين بتخصيص معاشات شهرية الذين سرهم جميعا هذا العطف على هذه العطية الكريمة . و تقرر تخصيص مبلغ راتب شهري الى الشيخ أحمد سالم فمائة قرش تدفع له كما تخصص ثلاثة آلاف قرش تدفع الى المزارعين الذين درج أسماؤهم لينظم جدولا وهذا المبلغ يعاد منهم في آخر الموسم الزراعي للسنة على أساس الكفالة الجامعة بينهم بموجب جدول ينظم و يوضح بجانب اسمه المبالغ التي استلفها تقوية له للمبادرة بالفلاحة و الزراعة بالأرض التي ستخصص لهم حفظا لكرامتهم و معيشتهم ذلك بموجب رغباتهم و طلباتهم[28]

وتضمنت الوثيقة أيضا عبارات الشكر و التقدير و الالتزام و الوفاء " وسنكون صادقين و أوفياء للدولة العلية وفرمانها ، فما أصابنا من مصائب و خسائر كربنا الطويل. وهجرتنا الى أراضي الدولة الذي تحمل تبعيتها " . و في الوثيقة تعليق على حسن اختيار المنطقة و هي سنجق عجلون " فهي أماكن مناسبة بحيث أنها بعيدة عن المناطق الساحلية التي يكثر فيها تجوال الأجانب حتى نصبح بعيدين عنها. و هذا المناخ و الهواء و المعيشة توافقنا و خصوصا سنجق عجلون لا يسكن فيه أجانب من الكفر و لا يجولون فيه فتكون حالتنا هادئة مطمئنة و الترتيب الذي سيوضع على المزارعين من ويركو و غيره سندفعه بطيب خاطر بعد المحاصيل الزراعية".

وجاء في آخر هذا التقرير: " لقد ذكر كل ما ورد في المضبطة المقدمة للولاية. و عليها تم التوافق و تقدمت كل المعاملات بعد قرار مجلس الدولة لتقديمها الى النظارة الخارجية الجليلة للتصديق عليها ، وإصدار فرمان من السلطة العلية ... بعدما أن قدمنا

الوصف عن أحوال ضيوفنا ، وترتيبنا هذا مؤقت حتى صدور الإرادة السنية ...ولكل حال الأمر والفرمان بيد صاحب الأمر "[29].

أما الوثيقة الخامسة ، فهي صادرة عن مجلس حكام عدلية ، تحث مجلس شورى الشام للإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه هؤلاء المهاجرين، لتفادي أسباب المجاعة وأن تكون المساعدات لهم ولإخوانهم المحتمل وصولهم . وظل التأكيد واردا بضرورة منع اتصال الأجانب بهم ، ومنع أي تدخل وخصوصا من الفرنسيين . وأما عن الرسوم والضرائب ، فقد دعا مجلس حكام عدلية الى " أن الويركو الواجب دفعه بالمستقبل يتفق عليه مع جيرانهم المتعاطفين معهم ، ويدفعونها بسهولة، ويمكن اتخاذ أصول الكفالات بينهم ليكون كل منهم كفيل الآخر، بالأداء حسب النظام . " أما مخصصات العلماء والمشايخ فتكون عطية سنية بلا مقابل ، بمثابة شهرية تدفع لهم بتأمين معيشتهم وعيالهم ذلك الذي تصوب لدى المشير ، وتسلم بوقته الى رئيسهم وشيخهم أحمد بن سالم عطية سنية بالأسماء يوزعها بمعرفته عليه في الحال الحاضر ، كما تقرر دفع مبلغ ثلاثون ألف قرش لشيخهم لقاء مصاريف وكلفة الفلاحة والزراعة توزع أيضا بين جماعته وبمعرفته، وينضم جدول بها لتدفع وتحصل منهم في آخر الموسم الزراعي " . وجاء في آخر التقرير أنه " قد تحرر كتاب من المشير الى الولاية مفصل بهذا الخصوص على أن يعلم بكل هذا النظارة الجليلة ونظارة المالية والخارجية ... وعلى هذا يجري الإيجاب واستصدار فرمان به من صاحب الأمر والنهي ، والأمر لمن له الأمر "[30].

أما الوثيقة السادسة، ضمن هذه المجموعة من محفوظات أرشيف استانبول ، فهي تلك الواقعة في حوالي ثلاث صفحات أو أربعة صادرة عن مجلس شورى الشام

بسلطاته المدنية والعسكرية والدينية والقضائية وأعيان الشام ، وهي مذيلة بأختام هؤلاء كلهم وتاريخها 5 صفر 1264 ـ مطلع ديسمر 1847 [31]. نجد أن هذه الوثيقة، جمعت كل معطيات الوثائق السابقة . فذكرت عدد المهاجرين الجزائريين ، الذي هو 560 شخصا وأنهم جميعهم في حالة يرثى لها ، وبحاجة للقوت الضروري، والتذكير بضرورة تقديم المساعدة . والجديد في هذه الوثيقة ، هو التنبيه " بحقوق السلطنة العثماني في الجزائر وضرورة التفاهم على الحقيقة بصراحة بحق ملكية السلطنة السنية وبحقوقها المتداولة وبحق هؤلاء المهاجرين " . وأكدت الوثيقة من جهة أخرى على ضرورة التحقيق والسؤال في حقيقة هؤلاء المهاجرين. "... كيف كانوا في بلادهم قبلا وكيفية خروجهم للتعرف على الحقيقة، منعا للتدخل الفرنسي في الأيام القادمة بشؤونهم "، وتشير الوثيقة في هذا السياق الى تأكد السلطات المحلية من الحجج المقدمة من قبل الجزائريين ، إذ تقول :" بعد التحقيق والتمحيص أطلعنا على ورقة مكتوبة بالعربية أبرزها شيخهم المذكور أحمد بن سالم، الذي قال : أنه أخذها من الجزائر ، مما سمحوا له ولأتباعه بموجبها بالخروج من بلادهم برضاهم " . وجاء في الوثيقة الصادرة عن الإدارة الفرنسية في الجزائر، أن هؤلاء " إن شاءوا الإقامة في بلادهم في الجهة التي يرغبونها أو الخروج منها الى ديار الشرق، حسب رغبتهم ومرادهم ... وأنه لم يعرف عن مسألة الحماية شيء منهم " . ولكن المجلس رغم ذلك أكد على ضرورة معرفة نوايا الفرنسيين تجاههم، ونوايا هؤلاء تجاه الفرنسيين " ، وتضيف الوثيقة أن رد الجزائريين ؛ " أنهم لا يريدون التبعية الفرنسية و لا حمايتها " . إلا أن الوثيقة لاحظت أن مثل " هذه الأمور الدولية قد تحصل وليست مستبعدة ، إن كان من فرنسا أو من غيرها.... ارتأينا الآن صرف السؤال و الاستيضاح من القنصلية الفرنسية عنهم ، لأن استيضاحنا بهذا المعنى غير مناسب ، إذ لاحظنا أنه إذا حصلت

اتصالات منا بالقنصلية الفرنسية قد تعتبر اعترافا منا ومن دولتنا بحق الفرنسيين في الجزائر وأهلها ..." وخرج المجلس بقرار عدم لزومية الاستيضاح، الذي لا لزوم له الآن " . وفي الوثيقة دعوة من أعضاء المجلس الى السلطات لوضع هؤلاء المهاجرين تحت المراقبة ؛ "... والأهم الآن أن يكون هؤلاء تحت العين الساهرة لضبط أعمالهم واتصالاتهم" رغم التأكيد من جهة أخرى ، " على اعتبارهم الآن بالنية الحسنة على أنهم من رعايا الدولة العلية ...ومن الخرجين عن الحكم الفرنسي ولاجئين الى بلاد حاملين تبعيتها قبلا جميعهم بأفرادهم و أنسالهم وأجيالهم فيما بعد " .

وتواصل الوثيقة أنه " سبقت الموافقة على إسكانهم ضمن البلاد العثمانية في منطقة الشام الشريف وفي داخلها مستبعديهم عن السواحل ومناطقها ... وقد اشترط عليهم بأن يتعهدوا بأنهم حضروا مهاجرين يريدون البقاء هنا مع أهلهم وعشيرتهم ، وأنهم خارجين عن التبعية الفرنسية ولا يريدونها ... وأنهم خرجوا من بلادهم بناءا على طلبهم وتركوا أراضيهم وأملاكهم كلها ، وأرادوا البلاد الإسلامية بحماية السلطنة العثمانية فكيف ينتظر منهم أن يعودوا الى تبعة الكفر الفرنسي الذي استولى على بلاد الجزائر الغربية ، وقد أصبحوا أعداء لهم ..."[32]

وفي تقرير مجلس شورى الشام، إشارة الى الوثيقة المسلمة للسلطات من طرف مشايخ وأعيان هؤلاء المهاجرين ، والذين التزموا من خلالها بكل ما هو مطلوب منهم سواء عدم الاتصال بالأجانب أو طلب الحماية ، والالتزام أيضا بتأدية ما عليهم من واجبات تجاه الخزينة أو الضرائب فيما بعد . وقد وافق المهاجرون الجزائريون على هذه الشروط حيث " وقعوا بأسمائهم بخط يدهم وأختامهم، مما يمكن الاستناد إليها عند الضرورة ".وبعد الموافقة على مختلف المساعدات التي تقرر إمدادهم بها مثل...مساعدة

بالإسكان وتخصيص أراض للفلاحة والزراعة للبدء بها قبل حلول موسم الشتاء والمساعدة المالية ، لتأمين المعيشة والبذار والحيوانات للفلاحة والزراعة " أقر المجلس أنه " ... وإن كنا نراهم صادقين ، لكن لا بد من مراقبتهم بأحوالهم الشخصية والمعيشية واليقظة حتى تتحقق نواياهم الصادقة لنا، بعد وقت لتثبيتهم في أمكنتهم المناسبة في سنجق عجلون بالأراضي الواسعة المعطاة " ويظهر أن المجلي قد رق كثيرا لحال هؤلاء المهاجرين إذ يصفهم بأنهم" بؤساء وفقراء قد يصلح حالهم بعد وقت " .

وبهذا، اختلفت وضعية هذا الفوج من المهاجرين الجزائريين عن وضعية فوج الأمير عبد القادر، من حيث الإمكانيات المادية ، أو من حيث السفر أو من حيث التبعية والاهتمامات الحكومية . فبينما كانت حالة الأمير المادية ميسورة بفضل المرتب الذي خصصته له الحكومة الفرنسية وأعطيات الحكومة العثمانية ، فإن حالة أحمد الطيب بن سالم وأتباعه، كانت غاية في الفقر والبؤس . إذ أن الإدارة الفرنسية في الجزائر وقوادها لم تر ضرورة لتمكين هؤلاء المهاجرين من منح يستعينون بها عند وصولهم، خصوصا وأنهم لم يتمكنوا من بيع أملاكهم ، كل ما فعلته لهم، هو أنها نقلتهم على متن باخرة تابعة للبحرية الفرنسية ، لذلك نجد أن أحمد الطيب بن سالم ، امتنع غداة وصوله الى الشام عن الاتصال مع القنصل الفرنسي Seger [33]. وإلتزم وألزم جماعته بعدم الاتصال بتاتا بأي أجنبي خصوصا الفرنسيين ، حتى أنهم طلبوا وأيدوا فكرة توطينهم في المناطق الداخلية ، بعيدا عن السواحل حيث يكثر الأجانب .

ونقرأ ذلك الالتزام في العريضة التي تقدم بها المشايخ " المهدي ، المبارك ، الطيب الصديق، وكذلك أحمد الطيب بن سالم الى السلطات المحلية بدمشق ، وهي مرفقة ب 197 إمضاء، وقد احتجت بها الدوائر الرسمية في تقاريرها . والتي مفادها اعتراف

هؤلاء الجزائريين بكونهم : " ... في القديم والحديث أبا عن جد من تبعة الدولة العلية، ومن رعاياها ....ولا نحتمي الى ساير الدول الأجنبية، وإن أدعى أحد منا في وقت من الأوقات بأنه حماية الى ساير الدول الأجنبية ، وإن حصل إدعاء من أحد من مأموري الدول الأجنبية بالحماية لأحدنا فلا يقبل ولا يسمع ".

ورغم ذلك الالتزام ، إلا أن السلطات ظلت تؤكد على ضرورة مراقبة هذه الجماعة لمنع أي اتصال لها بالأجانب ، وكانت هذه السلطات ترى أن الاتصال قد لا يتم من هؤلاء المهاجرين لأنهم صادقون في كل ما أوردوا من أقوال ، ولكن احتمال اتصال القناصل الأجانب بهم وارد جدا[34].

ومن الأمور المختلف فيها بين هذه التقارير سواء الصادرة عن الجزائريين أو الرسمية الصادرة عن السلطات، هو الاختلاف في عدد هؤلاء المهاجرين ، فأحمد الطيب بن سالم، يحدده في التماسه لتقديم المساعدة ب خمسمائة وتسعة وأربعين بين نساء ورجال ، وجعل تقرير مجلس شورى الشام عددهم خمسمائة وستون بين رجال ونساء وصبيان وبنات ، وقد يكون هذا العدد بعد إضافة مواليد جدد ، في حين يجعل مجلس حكام عدلية عدد أربعمائة . ولا ندري ما سبب هذه الاختلافات ، ونجد في أحد التقارير إحصاءهم كالتالي[35] :

المهنة	رجال	نساء	صبيان
زراعيين	153	218	69
ليس لهم مقدرة على الزراعة	60	48	12
المجموع	213	266	81

كما نلاحظ ، اختلافا آخر في تقدير قيمة المساعدة ، فإذا كان مجلس حكام عدلية يطلب ما مقداره ثلاثون ألف قرش لمساعدة هؤلاء المهاجرين ، يزيد عليه مجلس شورى الشام بتقدير آخر ، حيث طلب ما مقداره مائة ألف قرش، سلفة تقدم الى هؤلاء ويتم تسديدها بالكفالة بينهم . أما معاشات الأعيان والعلماء الذين لا يشتغلون بالزراعة فهي أعطيات سنية شهرية .

وقد فضل هؤلاء المشايخ والعلماء وبعض الحرفيين البقاء في دمشق حيث أقاموا في حي واحد من ناحية الميدان ، يدعى باب السويقة ، وقد فضل هؤلاء المهاجرون الإقامة في حي واحد حرصا منهم على عدم الاختلاط ، وتجنبا لأي تحرش من العناصر الأخرى وخصوصا الأجانب ، ونقلوا عاداتهم وأساليب عيشهم الى حي باب السويقة حتى أنه صار يعرف بحي المغاربة . وأنشئوا جامعا وزاوية سميت بزاوية المغاربة، كانت مفتوحة دوما لاستقبال أفواج المهاجرين الجدد الى حين يجدون لأنفسهم أماكن للاستقرار . وقد أصبح لهذا الحي قيمته الكبيرة ومكانته بين أحياء دمشق ، وأمكنه أن يمارس تأثيره على باقي الأحياء ، وأن تكون له كلمته في حال وقوع نزاع [36].

ومن هنا أصبح للمهاجرين الجزائريين الى الشام مكانا معروفا يقصدونه عند نزولهم فيجدون فيه إخوانهم من الجزائريين الذين سبقوهم على استعداد لاستضافتهم ومساعدتهم [37]. وظلت التقارير القنصلية الموجهة من دمشق وبيروت الى الحكومة العامة بالجزائر أو تلك الموجهة الى وزارة الخارجية الفرنسية طوال الفترة الممتدة بين 1847 و 1855 ، تعزو هجرة الأهالي في هذه المدة الى الدعاية التي كان يقوم بها الشيخ المهدي الشكلاوي وصهره الشيخ المبارك ، والخليفة أحمد الطيب بن سالم هذه

التقارير . ومما جاء في أحد هذه التقارير ، أنه لدى بن سالم النية لإقامة مستوطنة جزائرية في سورية، فكان يكتب الى إفريقية ، ويدعو الناس للالتحاق به [38].

ومما أورده Pierre Bardin في كتابه ؛ أن القنصل الفرنسي في دمشق تمكن من استمالة أحمد الطيب بن سالم إليه، وقد قامت بين الرجلين أواصر صداقة دفعت بالخليفة الى استشارة القنصل ، عندما عرضت عليه الدولة العثمانية تولي إمارة عجلون في جنوب طبرية [39]. والحقيقة أنه ليس هناك ما يدل على أن السلطات العثمانية في الشام عرضت هذه الوظيفة على أحمد الطيب بن سالم ، كما نشك أيضا في أمر هذه الصداقة التي أدعى القنصل حدوثها بينه وبين أحمد الطيب بن سالم، خاصة عندما نعرف أن هذا الأخير والمهاجرين الذين رافقوه، كانوا قد وعدوا السلطات العثمانية بعدم الاتصال بأي ممثل للأجانب وعبروا عن ذلك بقولهم : " وأصبحنا الآن مستقلين ومحميين ولم نجد مثالا لحياتنا الطيبة إلا بظل الدولة العلية العثمانية ... وانتهينا من تابعية الدولة الأجنبية وحمايتها، وما قصدنا إلا أن نكون من الرعايا الصالحين الخالصين من الحماية الأجنبية ...نصرح جميعنا أننا متفقون جميعا على الابتعاد من الدوائر الأجنبية و موظفيها ، ومتعهدين بعد الآن أن لا يكون لأحد منا تقربا أو مجاملة أو مصادقة أو تعاملا معهم " [40].

هجرة الأمير عبد القادر الي دمشق :

كثيرا ما يرتبط ذكر بلاد الشام أو دمشق في ذهن الجزائريين، بهجرة الأمير عبد القادر . هذه الهجرة التي دفعت المئات ، بل الآلاف من الجزائريين بعد سنة 1855 إلى اتخاذ قرار الهجرة إلى بلاد الشام ، والإقامة إلى جوار الأمير والذين هاجروا قبله مثل جماعة أحمد الطيب بن سالم .

إن لقاء الأمير بالشام ، وأهل الشام في أحد أيام ديسمبر من عام 1855 ، لم يكن هو أول لقاء ، فقد سبق للأمير أن قام بزيارة إلى بلاد الشام رفقة والده الشيخ محي الدين عندما غادرا الجزائر سنة 1827 متوجهين إلى الحج[41] .

أما هذه المرة ، لم يختر الأمير التوجه إلى بلاد الشام ، ودمشق تحديدا ولكنه عرض على الفرنسيين نقله إلى عكا أو الإسكندرية ، وقد طلب ذلك في الرسالة التي بعث بها الى القائد Lamoricière ، بقوله : " إننا عزمنا على النواحي الشرقية ، نحن ومن رافقنا من رفقتنا نروحوا الى المشرق ، فنحبك أن تبعث لنا مكتوبك بخاتمك ، وأن تضمن لنا ذلك منك بالآمات والإتمان ، وأن توصلنا الى الإسكندرية ، أو عكا من جهة الشام ، وأن يكون ركوبنا من مرسى الغزوات ، ولا تمل بنا يمينا وشمالا كوهران أو الجزائر ، الى أن نصل الى الإسكندرية أو عكا ، وتعطينا على ذلك كلمة فرنسيسة " . أطلع القائد Lamoricière الدوق دومال Duc d'Aumale على طلب الأمير ، فتعهد له بنقله مع أفراد عائلته إلى حيث طلب . إن قضية مصير الأمير عبد القادر بعد انتهاء مقاومته قد شغلت فعليا بعض الأوساط الفرنسية قبل اندلاع ثورة 1848 في فرنسا . وأنتشر طلب الأمير بين الأوساط الفرنسية ، وخصوصا الصحافة التي أحاطت الرأي العام الفرنسي بذلك . ففي شهر يناير 1848 كتبت مجلة Revue des Deux Monde ، أن الأمير عبد القادر كان يرغب في الإقامة في الإسكندرية أو في عكا . وقد عرض صاحب المقال لهذا الأمر وهو يتحدث في نفس الوقت عن الصعوبات التي تقف حائلا أو تكون في تعارض أمام تطبيق هذا الأمر ، " ... أن نترك الأمير يغرس خيمته ليس بعيدا عن ممتلكاتنا في إفريقيا معناه إطلاق السبيل أمام إيحاءات دائمة ، هي أخطر من حالة الحرب ، فالأمير يكون في طريق كل القوافل

المتوجهة إلى الحج، حيث سيكون الاتصال وإعطاء التوجيهات تمهيدا لعودته ..."

وأضافت الصحيفة تقول : " ... هناك مبدأ على الوزير أن يطرحه، هو أن الحكومة حرة في تعديل أو عدم تعديل شروط ، يكون قد وضعها أو قبل بها قائد عسكري ، ورغم أن المسألة فيها حق للطرف الفرنسي إلا أن هناك أيضا مراعاة للطرف الآخر من باب اللياقة ، لذلك ،ولصالح الجميع ،يجب أن تحل المسألة ، دون إلحاق ضرر حتى بمظاهر الأمور"[42].

كان الإعلان عن انتهاء المقاومة بتاريخ 21 ديسمبر 1847، وقد نزل الأمير في مدينة طولون الفرنسية في 10 يناير 1848. لم يكن الأمير قد عرف أنه تقرر إلغاء رحلته التي وعد بها الى المشرق ، والتي استبدلت بسجن في الأراضي الفرنسية. وعندما إحتج الأمير على ذلك ، أخبره حاكم مدينة تولون ، أن الحكومة الفرنسية بحاجة الى بعض الوقت للحصول على جواب من الدولة العثمانية ، إن كان سيذهب الى عكا . أو من مصر إن كان سيذهب الى الإسكندرية . وظل الأمير منتظرا أن تفي الحكومة الفرنسية بوعدها . وتأكد له أن هناك اختلاف بين أصحاب السلطة في فرنسا بشأنه . وجاءه رد الحكومة الفرنسية على لسان دوماس ، والذي مفاده : " إن كافة فرنسا عارضت في إتمام ما وقع التعهد به من بعثكم الى المشرق ... والذي يحسن عند الملك أن تسكن بلاد فرنسا وتعطى أماكن مناسبة لمقامك ، ويرخص لأهل محبتك من أهل الجزائر في الحضور عندك، والسكن معك" . ورد الأمير : إنني لا أقبل هذا ولو فرشت لي سهول فرنسا ومسالكها بالديباج ،وهاأنا بين أيديكم فافعلوا ما بدا لكم . ولا يمكن أن أترك طلب الوفاء للعهد ما دمت حيا والعار والعيب عليكم لا علي"[43].

ومن عجائب لأمور أنه بأقل من شهر بعد ذلك ، تطل على فرنسا رياح ثورة عارمة ، هي أشد وقعا وأكثر تطرفا من ثورة 1830 . وإذا كان النظام الملكي قد تم إنقاذه من الغوغاء في ثورة 1830 ، فإنه في هذه المرة قد سقط والى غير رجعة . حيث تم إعلان الجمهورية الفرنسية الثانية . وكان لهذا الإعلان . وقع سيئ على الأمير وحاشيته ، خصوصا وأنه ، ليس بينه وبين الحكومة الجديدة أية علاقة . ولن يكون قادرا على التكلم معها بإسم العقد الذي أبرمه مع الحكومة السابقة [44]. ومثلما لم يعرف لويس فيليب ماذا يفعل بالجزائر غداة توليه السلطة في جويلية 1830 . كذلك كان الحال مع رجال الجمهورية الثانية . فمنهم القائل بضرورة الاكتفاء بالشريط الساحلي والتخلي عن المناطق الداخلية لما في ذلك من تكاليف باهظة ، وتسييرها بواسطة الزعماء المحليين . ومنهم من أكد على ضرورة الاحتفاظ بالجزائر ، لأن في ذلك خدمة للحضارة [45]. أمام فقدان الأمل في الحصول على ما كان مطلوبا من الفرنسيين أن يفعلوه انصرف الأمير عبد القادر إلى العناية بأسرته ، وتعليم القرآن إلى أولاده، وقراءة المؤلفات الدينية لمن حوله، واستقبال بعض الزائرين .

قررت حكومة الجمهورية، أن لا تبث في مصيره حتى تحصل منه على وعد بعدم التفكير في إمكانية العودة إلى الجزائر أو الاتصال بأهلها . وفعلا كتب الأمير بخط يده رسالة جاء فيها : " أصرح أنني من الآن فصاعدا لن أقوم بأي عمل يعكر الفرنسيين، لا من قبلي شخصيا و لا بالرسائل أو بأي طرائق أخرى لا بالكلام ، ولا من قبل أي من أتباعي ، وذلك طيلة مدة حياتي " [46]. وعوض أن تقوم حكومة الجمهورية بتحقيق مطلب الأمير ، بعد الوعد الشرفي الذي قطعه لها ، فإنها واصلت أسره. وتم نقله في 20 أبريل 1848 إلى قصر هنري الرابع في PAU ، مع سبعة وستين

شخصا من أهله وأتباعه ، بينما يتقرر إرسال البقية من رجاله إلى منفى جزيرة سانت مرغريت . وتنتظم الحياة الأمير ، وتعود عظمة نفسه الى سموها المعتاد ، ويكثر على بابه الزائرون من كل الفئات ومن كل أنحاء فرنسا ، وتنافس عليه رجال السياسة والدبلوماسية والقادة العسكريون ، الذين كانوا تعرفوا عليه في الجزائر [47]. و ما فتئ الأمير يذكر لجميع زائريه ، أنه صبور في المحنة ، لكن لا يمكنه أن يتخلى عن العهد الذي قطع له باستقراره في المشرق وأن إيمانه وإرادته القوية منعتاه من الاستسلام والقنوط ، وأنه وجد عزاءه في القرآن والصلاة وإعطاء الدروس لأولاده ومن حوله . كان يعقد جلسات تستمر عدة ساعات يوميا ... ويجري مناقشات لاهوتية طويلة مع الأسقف دوبوش يتابعها بمراسلات كثيفة .

عندما عرف الأمير أن Lamoricière ، قد عين وزيرا للحربية الفرنسية في الحكومة الجديدة ، توقع أن تحقيق الوعد صار قريبا ، وأن إطلاق سراحه صار وشيكا . فراسله بتاريخ 9 جويلية 1848 ، معبرا له عن معاناته بقوله : " إن شعوب المشرق والمغرب في الأرض والجزر تعرف الوعد الذي قطعته لي فأرجو أن يأتي الخلاص على يدك [48]. إلا أن Lamoricière زاد من تعنته وعمد حتى الى منع الزيارات والمراسلات ، فبلغ اليأس بأتباع الأمير مبلغه . فهم على حد تعبير الأمير : " أبناء الصحراء الذين كانت منازلهم هي سهول الصحراء غير المحدودة ، وحدودهم الوحيدة هي الأفق البعيد وها قد أصبحوا الآن يذبلون ويسقمون في مأواهم الجديد المخيف . إن الحديد قد نفذ الى الروح " [49].

تبدأ مرحلة قصر أمبواز من 8نوفمبر 1848 وتستمر حتى ديسمبر 1852 وهو تاريخ إطلاق سراحه على يد نابليون الثالث، أي أربع سنوات والأمير يعيش على

أمل إطلاق سراحه بين الفينة والأخرى . إلا أن الجو العام ، الذي ساد وجود الأمير في أمبواز، قد خفف من شعور الأمير وأتباعه بذلك القنوط الذي سادهم في الفترات السابقة. كان الأمير يكتب كثيرا إلى أصدقائه في Pau والى الوزراء والجنرالات و الماريشالات [50].

عندما أنتخب لويس نابليون رئيسا للجمهورية ، بدأ يسعى في إمكانية إطلاق سراح الأمير ، وخاصة وقد حصل على موافقة الباب العالي لاستقباله إلا أنه لقي معارضة من الحزب الاستعماري و وزير الحرب. وأمام هذا الوضع حاولت العديد من الشخصيات الفرنسية ثني الأمير عن قراره الانتقال إلى المشرق

إلا أن الأمير ظل متمسكا بتحقيق الوعد الذي قطعه له الفرنسيون ، وأكد في مراسلاته مع العديد من الشخصيات الفرنسية ، أنه يفضل الموت مع هذا العهد على أن ينقضه. و كان يقول : " ... أموت معه لأجل خزيكم ، وسيعلم الملوك والشعوب من خلال تجربتي ، ما مدى الثقة التي يجب أن يمنحوها لعهد قطعه له الفرنسيون " [51]. و ينصرف الأمير إلى الاهتمام بالدراسات الدينية وإعداد عدة مؤلفات مثل " ذكرى العاقل وتنبيه الغافل " وكتاب "المواقف" [52].

لم يخرج الأمير من قصره إلا في ربيع 1851 ، تحت إلحاح من وجهاء البلدة . و تمكن الأمير من مراسلة لوي نابليون رئيس الجمهورية ، الذي قرر القيام بزيارة إلى الأمير في قصر أمبواز في يوم 16 أكتوبر 1852 . ليعلن له قرار إطلاق سراحه : " جئت لأعلن لك حريتك ، ستحملون إلى بروسة إحدى مدن السلطنة التركية، ما أن تتم الترتيبات الضرورية لانتقالكم ، وستعين لك الحكومة مرتبا يليق بمقامك السابق [53]. وأضاف : " منذ مدة طويلة وقضية سجنك تسبب لي حزنا حقيقيا، إنها تذكرني دون

انقطاع بأن الحكومة التي سبقت حكومتي لم تف بتعهداتها بالنسبة لعدو بائس، وفي نظري أنه من المخجل لأمة كبيرة أن تكون قليلة الثقة بقدراتها الخاصة بحيث تتنكر لوعودها ... وأنا مقتنع أن إقامتك في تركيا لن تؤثر بأي حال على استقرار ملكياتي في إفريقيا، إن ديانتك وكذلك ديانتي، تدعوان للامتثال للعناية الإلهية ، وإذا كانت فرنسا الآن سيدة في الجزائر فهذه إرادة الله ... كنت عدوا لفرنسا، غير أنني مستعد للاعتراف بشجاعتك وسجاياك وصبرك عن المحن[54]. ولذلك فإنني أعتبر أن واجب الشرف يقتضي وضع حد لسجنك والوثوق بشكل كامل وكلي بوعدك "[55].

وما كان من الأمير إلا أن قابل وعد نابليون بوعد ثاني قطعه على نفسه بألا يعود الى الجزائر، وأن لا يتدخل في شئونها. و سلم الأمير هذا الوعد المكتوب الى نابليون في أثناء الزيارة التي قام بها إلى باريس في 2اكتوبر 1852. وقد رافقه في هذه الزيارة مسئول خيوله قارة محمد واين علال وهو ابن أخ خليفته بن مبارك وقدور بن رويلة . وقد مكث الأمير في باريس أسبوعين استقبل فيها رجال علم ودين ، ورجال دولة وأمراء وقادة، كما زار المكتبة الوطنية. وأثناء وجوده في أمبواز حصل على حق التصويت في الاستفتاء بتحويل الجمهورية الى إمبراطورية ، وقدم أربعة عشر صوتا [56] . وجاءت اللحظات التي طالما رغب فيها الأمير بعد خمس سنوات تماما على توقفه عن حمل السلاح من ديسمبر 1847 الى ديسمبر 1852، لحظات بدأت برحلة طويلة لأكثر من عشرة أيام عبر فرنسا، محت الذكريات السيئة. غادر مدينة مرسيليا في 21 ديسمبر 1852 متوجها الى مدينة بروسة من أراضي الدولة العثمانية [57]. وحسب ما دونه الأمير فإن تاريخ وصوله الى اسطنبول كان في يوم الجمعة 27 ربيع الأول 1269 الموافق 7 يناير 1853 بعد الظهر، أما وصوله الى مدينة

بروسة فكان في 7 ربيع الثاني الموافق 17 يناير من نفس السنة [58]. أقام الأمير عشرة أيام في استانبول ، زار خلالها جامع الطبخانة ، وتشرف بلقاء السلطان عبد المجيد والصدر الأعظم كما قام بزيارة الى السفير الفرنسي، وانتقل بعد ذلك الى بروسة .

نزل الأمير وحاشيته في المنزل المخصص لهم ،كما أنه اشترى مزرعة قريبة من بروسة ، خصصها للعائلات التي كانت برفقته. و من عجائب الصدف لجوء بنت حسين باشا آخر دايات الجزائر وبناتها الى الأمير، واللواتي كن يعانين البؤس، وقد أخرجهن الأمير من أحد الأديرة وكتب بشأنهن للسفير الفرنسي باسطنبول : " لي الشرف أن أكتب للسيد المركيز دي لافاليت بشأن نفيسة بنت حسين باشا وبناتها ...لم أعرفهن إلا عندما جئن يشرحن لي وضعهن البائس فليس لديهن ملابس، ولا وسائل للعيش، ولا يعرفن كيف يتدبرن أمورهن وقد احتفظت بهن خشية أن يؤدي بهن سوء الحال الى الهوان" [59].

إلا أن الحكومة الفرنسية لم تقرر إخلاء سبيل الأمير عبد القادر فعليا ، بل قررت أن تترصد كل تحركاته وخطواته في منفاه الجديد . بحيث كانت تصلها التقارير المفصلة من المترجم العسكري "بولاد" الذي عينته ليكون عينها على الأمير. الذي التحق بخدمة الأمير عبد القادر منذ استقراره في بروسة في إطار مهمة خاصة . وكان هذا الأخير يقرأ جميع المراسلات وينقلها إلى الفرنسية في تقارير شبه يومية إلى السفارة . ومن ذلك استنتاجه أن الأمير في أعماقه لا يوافق على الإصلاحات المتضمنة في خط الهمايون 1856، لأنه يرى فيه انتقاصا من شأن الإسلام [60].

وإضافة الى ما خصصته له الحكومة الفرنسية من مرتب سنوي مدى الحياة عينت له أيضا الحكومة العثمانية مرتبا أثناء إقامته في بروسة . وبعد استقراره بدأت تتوافد

عليه جموع المهاجرين ، ممن كانوا قد هاجروا في السابق الى بلاد الشام وتركيا والحجاز ومصر ، راغبين في السكن برحابه .

رغم الأجواء الطيبة التي كانت تحيط بالأمير بمنفاه في بروسة ، إلا أنه لم يكن مرتاحا لوجوده وسط الأتراك واليونانيين خصوصا مع جهله لغتهم وكانت نفسه تتوق لتغيير المكان . وكان زلزال أوت 1855 الذي تعرضت له مدينة بروسة الفرصة التي استغلها الأمير ليكتب الى السفارة الفرنسية لطلب نقله الى مكان الى بلاد الشام أو الى الحجاز. الواضح أن معطيات المسألة الشرقية و المعطيات الجديدة التي باتت تعرفها المنطقة بعد "حرب القرم" ، هي التي أملت على نابليون الثالث الموافقة على اختيار دمشق مقرا جديدا للأمير . وقرر الأمير السفر الى فرنسا، مغتنما في ذلك فرصة إقامة المعرض العالمي في باريس. وفيها حصل من الإمبراطور على موافقته للانتقال الى دمشق . وفي 26 نوفمبر 1855 ترسو الباخرة التاج في مرفأ بيروت [61].

حظي الأمير وأتباعه بإستقبال كبير خصه به سكان بلاد الشام من ساعة نزوله ميناء بيروت الى وصوله الى دمشق. فقد استقبل في كل مكان كبطل .

كان الأمير على موعد مع احتفاء آخر في دمشق ،إذ عمل الجزائريون المقيمون حديثا في بلاد الشام على إشاعة خصاله من كونه رجلا مجاهدا ومدافعا عنيدا عن الهوية العربية الإسلامية بالجزائر . وضمن هذا للأمير هيبة وتقدير الدمشقيين الكبير . وعند وصوله الى دمشق وجد في استقباله في قرية دمر، الوالي محمود نديم باشا، وعزت باشا رئيس العسكرية وغيرهما من ذوي المناصب والعلماء وسار الأمير في موكب الى أن نزل عند ضريح الشيخ محي الدين بن عربي وشاع أنه لم يدخل دمشق عربي على هذا النحو منذ صلاح الدين الأيوبي [62].

كانت وضعية الأمير وأتباعه بعد استقراره في دمشق ، تختلف عن وضعية باقي المهاجرين، فالأمير كان محل اهتمام السلطات الفرنسية في الجزائر، وفي فرنسا ، من ساسة وعسكريين . صار هذه المرة ،محل اهتمام وزارة الخارجية التي تحول سفراءها وقناصلها ، الى عيون تراقب وتتقصى خطوات الأمير .أتباعه والمهاجرين عامة. وتقارير هؤلاء الموظفين لا تعد وتحصى ، بداية من Bullad مرافق الأمير[63]،الى مختلف السفراء والقناصل، سواء في البلاد العربية أو في العاصمة استانبول . وبالتالي فعبد القادر ما زال غير حر تماما ، وتعليمات وزير الخارجية الفرنسي C. Valensky تقول إنه على Bullad أن يأخذ بالاعتبار وعلى نحو منتظم ؛ " جميع الوقائع التي يمكن أن تحدث حول الأمير ، والتي يمكن أن تبدو ذات طبيعة تهم حكومة الإمبراطور "[64].

و يهمنا هنا ، أن نورد بعض المقتطفات من أول تقرير كتبه Bullad الى وزير الخارجية C. Valensky بتاريخ 27ماي 1856 ،أي شهرين بعد وصول الأمير الى دمشق ما مفاده أنه لم يلاحظ على الأمير ما يخالف الطبع الذي ألفه عليه منذ ثمان سنوات[65]. فهو يقضي جل وقته في المطالعة والعبادة وتعليم أولاده ... وهو يتمتع بعلاقات طيبة مع السلطات المحلية والسكان ، وكثيرا ما ينظم إليه في حلاقات الدرس العلماء وطلاب العلم " كما أخبر أنه كثير التحفظ في أحاديثه السياسية ، وهو لا يكن كثيرا من الود للأتراك ، ليس كشعب وإنما كسلطة . ويستدرك Bullad في آخر تقريره ، أنه قد أدى كل الديون التي تراكمت على الأمير في بروسة ،بفضل هبات الإمبراطور نابليون الثالث[66].

كان الأمير محل اهتمام العلماء والمثقفين أكثر من غيرهم، فهو بألقابه الثلاثة : كونه شريفا من نسل النبي وعالما ، وزعيما للجهاد، كان جديرا بتبجيلهم العميق له . وتجربتهم السريعة معه في علمه الغزير، قد جعلتهم يتشوقون الى الاستفادة من معارفه ، وترجوه أن يصبح معلما لهم . وقد تكونت حلقة درس ديني مؤلفة من نيف وستين طالبا ، كانت تجتمع يوميا في الجامع الكبير ، وكان الأمير يرأسها ولا يتخلف عن حضورها . وهناك ثلاثة علماء أفاضل ما انقطعوا عنه يوما، وهم : عبد الرزاق البيطار ، والشيخ محمد الخاني والشيخ مصطفى الطنطاوي . والشيء الذي شدهم أكثر، ودفعهم الى الاستفادة منه اعتماده على مصادر متنوعة في شروحه الى جانب كتب التفسير والفقه زيادة على استشهاده في الوقت نفسه بنظريات أفلاطون وأرسطو [67].

لم تخف الحكومة الفرنسية تخوفها من وجود الأمير عبد القادر في دمشق فعدد الجزائريين المهاجرين الى الشام، أتاح تجمع جالية من المغاربة، وصلت الى نسب مدهشة، ثم اندماج الأمير وأتباعه في طبقة الوجهاء، مع حالة الهيجان السياسي ووجود تكتلات وصراعات ، كانت تشكل كلها مجموعة من العوامل المقلقة بالنسبة لفرنسا [68]. وهذا ما نجده في تعليمات وزير الخارجية الفرنسي الى القنصل الفرنسي في دمشق Autry ، في رسالة بتاريخ 9.2 1856، حيث طلب منه " التأكد من صحة لقاءات الأمير مع وجهاء دمشق، وضرورة الإطلاع على مضامينها، لأنه بحسب الوزير لا يمكن السماح للأمير بلعب دور مع المعارضة أو تنشيط أي عمل يمكن أن يصب ضد حكومة هي من حلفائنا "[69].

كان أول خروج للأمير عبد القادر من دمشق بعد استقراره بها ، باتجاه بيت المقدس. وقد عرض أمر سفره هذا على القنصل الفرنسي الذي أبدى انزعاجه ولم يعطه الموافقة، إلا بعد تردد ومدة . و ترك هذا الموقف أثرا سيئا لدى الأمير بحيث جعله لا يزور قناصل فرنسا في بيروت ويافا والقدس . بينما قام بزيارات الى جميع السلطات التركية ، وكان في كل مكان يلقى استقبالا حارا من سكان فلسطين خصوصا من المهاجرين الجزائريين . بدأ رحلته بمدينة يافا بطلب من مفتيها حسن الدجاني الحسيني، وفي القدس نزل في دار أوقاف سيدي أبي مدين الغوث ، وأقام هناك أياما . بعد عودته الى دمشق، انصرف الى حياة التعبد واللقاءات الدينية، وتصريف شؤون الجزائريين المقيمين في دمشق ومحيطها .

يكتب Bullad تقريرا بتاريخ 1857.12.1 ، يدحض فيه كل الشكوك التي حامت حول الأمير وعلاقاته مع النخب الدمشقية، بحيث أقر أن الأمير كان كريما ومترفعا عن كل ما كان يثير الشكوك، وعلاقاته مع السلطات كانت في حدود اللياقة، ليس أكثر [70]. وكان الأمير في ذلك لا يعتزل العالم ، ولكنه يساهم في الحياة الاجتماعية والسياسية ، وهو عضو في المجلس البلدي لمدينة دمشق ويمارس التجارة ، وحتى المضاربة في شراء الأراضي، بما فيها أراضي فلسطين خصوصا، وأن السفير الفرنسي في القسطنطينية Thouvenel ، والقنصل الفرنسي في دمشق السابق ، قد أقرا أن من الواجب حث عبد القادر على الاستقرار نهائيا ، وبالتالي فعلى فرنسا ، أن تساعده في شراء الأملاك [71].

وإذا كان التقرير الأول يتحدث عن الأمير وأيامه الأولى في دمشق ، فإن التقرير الثالث ، الذي كان بتاريخ 30أوت 1857 ، ففيه معلومات عن الأوضاع العامة

السائدة في دمشق ، وأوضاع المهاجرين عامة بعد مؤتمر باريس . إذ يذكر فيه : "أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأربع العظمى والباب العالي قد أثار أحاسيس متيقظة في دمشق ، وخاصة بين العديد من المغاربة الذين يقطنون تلك المدينة "[72].

ويبدو أن المترجم العسكري Bullad ، كان قريبا من المغاربة يتسمع أحاديثهم ويؤول أرائهم . فكتب عن كره المغاربة للأتراك ، وقولهم بقرب تصدع السلطنة ، واقتسامها بين القوى العظمى ، حتى أنهم كانوا في أحاديثهم يعطون لكل دولة عظمى ما يرونه أكثر ملائمة لها " . وفي ظل الأجواء السائدة في المشرق الدولية والمحلية ، أقر Bullad ، أنه لا يمكن لفرنسا الاطمئنان الى المستقبل ولا الى الموقف الحيادي للأمير، لأنه : " من المعقول جدا الافتراض أن الأمير يسعى الى الاستفادة ، الأحداث السياسية وسط التباينات الدينية ليحقق في الشرق ، ما لم يستطع تحقيقه في وطنه الأم ... " . ولأن المترجم شبه متأكد من أن الأجواء المحيطة بالأمير تسير في صالحه، راح يدعو حكومته للاستفادة من مكانة هذا الأخير في سورية .

وفي تقرير آخر لنفس المترجم أنجز في أكتوبر 1857 ، استدرك فيه القلق والمخاوف التي عبر عنها في تقريره السابق ، مؤكدا أن الأمير لم يتراجع عن التصرف كرجل حكيم ورصين . ويتحدث Bullad في تقريره عن سعي الأمير عبد القادر لدى الخديوي محمد سعيد باشا، والذي كانت تربطه به علاقات ود بمنح تسهيلات خاصة للمغاربة المقيمين مصر.

من القضايا التي أثيرت ، كثرة تنقلات أفراد عائلة الأمير عبد القادر ، بين الشام والجزائر وتونس ومصر ، مما سبب إزعاجا للقناصل الفرنسيين وحتى السلطات العثمانية حول جنسية هؤلاء . ويشير Bullad الى مسألة امتناع العديد من

الجزائريين عن دفع الضرائب العثمانية والمحلية ن لأن الأمير عبد القادر كان وبسهولة محيرة - بالنسبة للسلطات المحلية والفرنسية[73] - يضم كل شخص آت من بلاد المغرب الى الجالية الجزائرية المتواجدة في دمشق .[74].

في عام 1860 كان الأمير عبد القادر ، وأتباعه والجالية الجزائرية عامة على موعد مع حوادث فتنة طائفية تعرضت لها بلاد الشام ، كان فيها اقتتال عنيف وسلب ونهب بين المسلمين والمسحيين . وكانت مناطق جبل لبنان ودمشق مسرحا لها. وقد قام الأمير وأتباعه بدور كبير ، كان له أثر في تغيير المسار النهائي للنتيجة الحتمية لتلك الحوادث ، وهي ضرورة التدخل الأجنبي بحجة حماية المسحيين [75].

وفي يناير عام 1863، قرر الأمير التوجه الى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج والمجاورة، وقد استغرقت تلك الرحلة عاما ونصف. حيث كانت العودة الى دمشق عن طريق الإسكندرية في جويلية 1864. وقد قضى الأمير عدة أسابيع في القاهرة ومنها أبحر الى جدة ، ليصل الى مكة قبل موعد الحج، وقد استقبله عدد كبير من العلماء و الأئمة. وأمر له شريف مكة بغرفتين في فناء الحرم توضعان تحت تصرفه، وخلال إثنى عشر شهرا لم يغادر حجرته سوى الى الجامع الكبير فكل وقته قد كرسه للدراسات الدينية والاعتكاف . وفي ربيع 1864 ،أخذ استراحة قصيرة بالذهاب الى الطائف، ثم عاد الى مكة ليكمل حجته الثانية ويستأنف اعتكافه ، وقفل راجعا الى أهله في جويلية 1864 [76].

وفي سنة 1865 قام الأمير بزيارة الى اسطنبول بعد عودته من باريس وكان لهذه الزيارة هدف يتمثل في لقاء السلطان عبد العزيز ليطلب منه تسريح أعيان دمشق

الذين كانت الدولة العثمانية قد حكمت عليهم بالنفي الى قبرص ورودس اثر حوادث 1860 ، وفعلا صدرت الإرادة السنية بتسريحهم .

وكانت رحلة الحجاز قد ارتبطت من بدايتها ، ونهايتها ، برحلتين قام بهما الأمير الى القاهرة والإسكندرية ، فالأولى كانت بدعوة من شركة قناة السويس التي كان على رأسها فرديناند دوليسبس Ferdinand de Lesseps ، وكانت تربطه بالأمير صداقة قديمة ، وأقام الأمير في القاهرة من 2 الى 28 يناير 1863 ، حيث زار موقع القناة وشرحت له تفاصيل تقنية عديدة تخص المشروع . ويكون الأمير قد لعب دورا دعائيا كبيرا بين الأوساط الإسلامية في الحجاز لصالح عمليات حفر القناة . وبين للناس الذين التقى بهم أهمية المشروع ، وفائدته بالنسبة إليهم ، وتلك كانت رغبة الشركة الفرنسية ، وهي التي كانت تبحث لها عن دعم ضمن سكان المنطقة خاصة والمسلمين في المشرق لتأييد المشروع[77] .

استمرت حياة الأمير عبد القادر بعد ذلك عادية ، قاسما وقته بين طلب العلم لنفسه ، والتدريس في الجامع الكبير ، ودار الحديث الأشرفية . وقد أفاد شباب دمشق وطلاب العلم فيها كثيرا ، مما زاد في قيمته العلمية ، وسيغدو بعض تلاميذه من المفكرين البارزين ، سواء بين المتصوفة أو رواد النهضة العربية وحتى الفكر القومي العربي . وأصبحت عائلة الأمير عبد القادر من العائلات الكبيرة في دمشق ، وهي العائلة الوحيدة من أسر العلم التي حصلت على أراض واسعة بعد عام 1860 . فقد اشترى الأمير على التوالي سبع دور جعل إحداهن منزلا لضيافته ومن يقصده من أصحاب الحوائج ، وعدة دور في محلة العمارة البرانية جعل بعضها جنينه مقابلة للدور وأشترى مزرعة "دير بجدل " بأرض الغوطة وعمر بها حوشا ، وأشترى أرضا أخرى

في قرية "أشرفية صحنايا" وأشترى قرية "قرحتا"، ومزرعة "بلاس"، وعمر بها حوشا ، وأشترى الطاحونة المعروفة " الإحدى عشرية " ، وخان "الصعب" بالعمارة ،وأرض بوادي قرية "دمر" ابتنى فيه قصرا لمصيفه [78].

الهجرات الأخرى بين 1848 ـ 1866 :

إن حركات الهجرة التي وقعت في هذه الفترة ،هي في غالبيتها صدى للهجرات السابقة، أو بعبارة أخرى ؛ أن عقد الخمسينات هو استمرار لعقد الأربعينات بكل عنفه وضراوته، عهد العدوان الشرس ورد العدوان، عهد الهيمنة الاستعمارية، ورفض لقبولها، واستمرار ظاهرة الهجرة هي إما استجابة لنداء الذين هاجروا ، أو هروبا من واقع لم يعد فيه ما يحتمل .

والهجرة مثلما كانت بدوافع دينية، هي أيضا بدوافع اقتصادية ، وهي أيضا هروبا من الظلم والجور الإهانة . وقد تحدث الكتاب والمؤرخون عن العديد من العائلات التي كانت ثرية ، فأصبحت في عهد " بيجو " Bugeaud وغيره من الحكام الفرنسيين ، تمد يدها متسولة . وإذا كانت الشكوى من الظلم و الإهانة قد تعرضهم الى الخطر ، فإن الشكوى من الفقر لا تسبب لهم ذلك ، ولذلك وجدنا العديد من الحالات الأخيرة أما الذين تضايقوا من الاستبداد و الإهانة ، فلقد اختاروا الصبر أو الثورة أو الهجرة [79]. و إذا كان رجال المقاومة الأوائل قد وضعوا حدا لمقاومتهم، ولكل ظروفه ولكل مبرراته فإن المقاومة لم تتوقف بأي حال ، بل توسعت بؤرها ، وانتشرت مساحتها ، وتعدد زعماؤها .

ونلاحظ من جهة أخرى، أن هذه الفترة قد عرفت في فرنسا رياح تغيير جذرية، خرجت بفرنسا من النظام الملكي الدستوري وعهد لوي فيليب البرجوازي الى النظام الجمهوري الذي ما أنفك الثوار الفرنسيون يطالبون به منذ عودة البوربون الى الحكم في فرنسا - بعد معركة واترلو ومؤتمر فيينا - ولم يدم هذا النظام أكثر من أربع سنوات ليقضي عليه بعضا من دعاته ، وعلى رأسهم لوي نابليون، الذي حول فرنسا الى إمبراطورية ثانية تسير في بعض المواقف على هدى الإمبراطورية الأولى، إمبراطورية عمه نابليون الأول . إلا أن كل النظم التي تعاقبت في فرنسا منذ احتلال الجزائر، كانت كلها متفقة على الاستعمار ، ومتحمسة للاستغلال بكل الوسائل العسكرية والمالية والتشريعية [80].

وحركة الهجرة بعد عام 1848 ، كانت تمثل السيل المتواصل الذي ظل يدفع بالعشرات والمئات من الجزائريين الى عبور الحدود الشرقية [81]. قاطعين بلاد تونس وليبيا ومصر وقاصدين بلاد الشام ، خصوصا بعدما علم الجزائريون ووصلتهم أخبار استقرار جماعة أحمد الطيب بن سالم في أراض خصبة بفلسطين ، وتحت إمرة ورعاية حكم الدولة العثمانية ، واستقرار العلماء منهم والأعيان بدمشق . وفعلا مباشرة بعد استقرار هؤلاء ، التحق بهم فرع أولاد سيدي عامر من منطقة بوسعادة وذلك عام 1851 عابرين الصحراء، وبتعداد أربعين عائلة، وإذا كان متوسط العائلة الواحدة خمسة أفراد فإننا نجد أنفسنا أمام 250 فردا رجالا ونساء وشيوخا وصبيان.

وإذا كانت الدعاية للهجرة قد لعبت دورا في خروج الأهالي مثلما أكد الفرنسيون وظلوا يؤكدون على ذلك في تقاريرهم ومؤلفاتهم، إلا أنهم في غالبيتهم أهملوا الحديث عن الأسباب الأصلية ، المتمثلة في الخراب والدمار الذي لحق بالسكان

في منطقة "السباو الأعلى" و "وادي الصومام" ، إثر دخول الجيش الفرنسي الى المنطقة . وقد ظن الفرنسيون أن انتهاء مقاومة أحمد الطيب بن سالم ، تعني استسلام كل أهالي المنطقة وأن دخول البلاد بات أمرا سهلا وممهدا ، ولكن المقاومة استمرت[82]. وواجه الفرنسيون صعوبات جمة في دخول المنطقة ، لطبيعتها الجبلية ، و الاستماتة الباسلة التي أظهرها سكانها في الدفاع عنها [83]. ومنه فضل الفرنسيون في كثير من الأحيان ، الإبقاء على الأنظمة السائدة في تلك المناطق ، ومنها نظام الجماعة ، وهي الهيئة التي كانت تتولى تسيير القرية أو القبيلة . وتركوا الأمر بيد بعض رؤساء القبائل ممن وثقوا فيهم ، على أن يتولى هؤلاء مسئولية تحصيل الضرائب والحفاظ على الأمن في ظل توجيهات الحكم الفرنسي[84] . وفي هذا السياق ، كان بلقاسم أوقاسي "باشاغا" على منطقة "السباو" وتتبعه " ايلولا أومالو" ، و"بني إيجار" و"بني يحي" و"بني أراشي" ....الخ . وكان عمر بن سالم باشاغا على منطقة "قشطولة" ، ويخضع له سكان جرجرة الغرابة، أما سي الجودي الذي كان معينا من طرف الأمير عبد القادر ، ثم أصبح "باشاغا " على الفرنسيين ، فقد كان يحكم أيضا بعض من "زواوة" و"بني صدقة" ، ومعظم هؤلاء القادة كانوا من عائلات مرابطية، ذات صيت روحي واسع ، ولكن القيادة العسكرية والخبرة السياسية كانت تعوزهم[85].

رفض الأهالي هذا النمط من الاستعباد ، فأزداد احتقارهم لأولئك الرؤساء فكانوا يشتمونهم ويضربونهم في الأسواق والأماكن العامة ، وأظهروا التمرد والعصيان على الرؤساء الجديد. ورفض أهل " مزاية " في نواحي " بجاية "، دفع الضرائب وطردوا القائد المكلف بذلك ،وكانت تلك فرصة استغلها الفرنسيون لفرض سيطرتهم على المنطقة وتمت معاقبة الأهالي بحرق قراهم ومزارعهم، وسجلت

سنة 1847 معارك عديدة في " وادي الصومام " وقرى "بني عباس" و "زواوة" ، كانت نتائجها سيئة جدا على الأهالي [86].

في هذا الظرف جاءت تحركات "الشريف بوبغلة "! وثورته لتهدد الاستقرار الفرنسي ، وتزيد من تحمس السكان على رفض وتحدي السيطرة الفرنسية . فقد أخذ يكتب الرسائل من "بني مليكش" ، الى الشخصيات البارزة في المنطقة ، والى سكان الحضنة و "جبال البابور" ، و " المدية" ، و "مليانة" ، و "جبال جرجرة" ، يدعوهم فيها الى مده بالرجال المحاربين ، والأسلحة والذخائر ، والى تأييده في كفاحه ضد الفرنسيين وأعوانهم . وقد نجح في ربيع 1851 ، في تحقيق بعض الانتصارات على أعوان الفرنسيين، ونظرا لبروز خطورة حركته أهتم الفرنسيون بها، وجندوا لمقاومته قوات كبيرة بزعامة عدد من الضباط والجنرالات [87]. ورغم كل الإمكانيات الضخمة التي وفرتها القيادة العسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة، إلا أن هذه الأخيرة استمرت في التوسع و الانتشار ، وأزداد التحاق الناس به ومباركتهم لثورته . وكان يكتب له كبار سكان قبيلة "فليسه" يطلبون منه التوجه إليهم .

ولما لم تفد الاستعدادات الفرنسية السابقة، أذن وزير الحربية الفرنسية للحاكم العام الفرنسي بالجزائر PELLISSIER ، أن يقود بنفسه حملة عسكرية على بلاد القبائل . فقام هذا الأخير بالتمهيد لحملته ، بطبع منشور وتوزيعه على السكان وطلب منهم، أن يضعوا السلاح، ويستسلموا للقوات الفرنسية ، وهدد الذين يرفضون بسوء المصير لكن السكان لم يعبئوا بذلك التهديد، واستمروا في حركتهم الثورية ، ورفضهم الاستسلام والاستكانة للعدو الفرنسي وتهديداته المتعددة المظاهر والأشكال . إلا أن "بوبغلة " بدا أنه كلما امتد به الزمن ، إلا وتضاعفت مصاعبه ، ففي يوم 14 مارس

1852 ، استسلم أربعة عشرة من رفاقه ومعاونيه الكبار الى الضابط Beaupretre في مدينة ذراع الميزان . وفي يوم 27 مارس استسلم سي الجودي ، الذي كان تأييده لبوبغلة أثر كبير على مسيرة الثورة .

إن المعارك التي جرت في بلاد " الزواوة "، وفي نواحي بجاية وفي نواحي "سباو" تكاد تكون معارك يومية ، ذلك أن الفترة من 1850 الى 1854 ، كانت فترة حرجة حاول فيها العدو تثبيت وجوده بالقوة ، كما أبدى السكان بقيادة "بوبغلة" كل أنواع الاستماتة في الدفاع عن أرضهم ودينهم وشرفهم ، والذي يقرأ ما كتبه Paul Azan عن عمليات التأديب التي كان يقوم بها جنرالات العدو خصوصا Saint Arnaud وPellissier ضد السكان المتمردين ، يعرف مدى تغلغل الثورة في النفوس ومدى تصميم العدو على كسب المعارك ، مهما كانت الوسائل عن طريق الحرق والهدم والقتل [88]. ومع تطور الأمور نحو الأسوأ ضد الشريف بوبغلة، أخذ هذا الأخير يسعى لتنظيم عملية استسلامه، إلا أن السلطات الفرنسية الاستعمارية، لم تستجب له رغم أن Pellissier على حاكم " قسنطينة" ، منحه رخصة الهجرة الى مصر مع أتباعه . وكان استشهاده يوم 26 ديسمبر 1854 ، في مواجهة مع أعوان الفرنسيين ، الذين قطعوا رأسه وحملوه الى "برج بوعريريج "، وعلقوه على عمود يوم 28 ديسمبر 1854 ووضعوا الى جانبه ألبسته وسلاحه وطابعه وحصانه [89].

لم يمنع استشهاد " بوبغلة " الأهالي من الاستمرار في مقارعة التسلط الاستعماري ، وثارت بلاد القبائل من جديد في شهر جانفي 1856 ، من السباو الى البابور . وقد هذه السنة مليئة بالأحداث ، بحيث رمت " الزاوية الرحمانية" ، بقيادة شيخها الحاج عمر أوحاميتوش [90]، بكل ثقلها في المعركة ، وفي هذه الأثناء التحق بها

" سي الجودي" كما أنظم إليها الصادق ولد أعراب ، فاجتمعت قوات هائلة لمحاربة الفرنسيين ، الذين كانوا يفوقونهم عدة وتعدادا . ومما نشير إليه أن الشيخ الحاج عمر أوحلميتوش ، كان قبل هذا التاريخ ، قد أنخرط وأتباعه في ثورة الشريف بوبغلة ، وألتزم زاويته ، وقد أثار موقف الشيخ ريبة الفرنسيين، فأوقفوه في بني كوفي قرب الزاوية في 14 نوفمبر 1851 وأرغموه على توقيف نشاطه الديني، ويظهر أن هذا التوقيف قد أثر عليه ودفعه الى اتخاذ قرار الهجرة في صيف 1852.

حصل الشيخ من السلطات الفرنسية على الإذن بالانتقال الى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج، وسمح له باصطحاب كل من يريد مرافقته من القبائل والعرب فأرسل لهذا الغرض، عدة دعاة ورسل، انتشروا بين القبائل يدعوهم للهجرة . ويقول التقرير الذي وضع بهذا الخصوص، أن هذه الحركة لم يكن القصد منها أداء فريضة الحج فقط ، وإنما الهجرة الى غير رجعة ، حيث أصبح هذا الأمر حديث الناس في المنطقة، وأندفع 600 شخص الى بيع ممتلكاتهم للخروج مع الشيخ عمر . وقد منحت للشيخ مهلة ليرتب فيها شؤونه ، وانقضت المهلة دون أن يهاجر، لأنه يكون قد فضل في نهاية الأمر الجهاد على الهجرة [91]. ولكن الكثير من أتباعه ممن قرروا الهجرة قد حققوا هذا الهدف وغادروا البلاد بصفة نهائية الى تونس وطرابلس ومصر والحجاز [92]. وعندما عين راندون Randon حاكما عاما على الجزائر في ديسمبر 1851 ، قرر الانتهاء من مشكلة بلاد القبائل وثوراتها المتتالية، والعمل على إخضاعها للحكم الفرنسي المباشر . فاغتنم فرصة تمرد الأهالي ضد " آغا السباو " بلقاسم أوقاسي وجهز قوات كبيرة ، وحاصر منطقة القبائل الكبرى ، ومنع على سكانها الأسواق التي كانت عصب الحياة في المنطقة . وأمام تعنت الأهالي ورفضهم

الاستسلام ، تم إنزال قوة عسكرية بتعداد إحدى عشر ألف وستمائة جندي بين 4جوان و 6 جويلية ، دخلوا مع الأهالي في قتال عنيف لا إنساني ، قبل أن يشرعوا في الحرق والتهديم الكامل للقرى المنتشرة في المنطقة ، وقطع أشجار الفواكه والزيتون [93].

كان هم " راندون " هو منطقة القبائل ، التي كان يهدف من وراء استكمال احتلالها تتويج إدارته في الجزائر بعصا المارشالية . وقد اغتنم فرصة عودة الجيش من حرب القرم ، ووضع خطة للهجوم الكاسح على جرجرة ، ولم يكتف بانتظار النتائج بل خرج بنفسه على رأس الحملة ، وكان ذلك في سنة 1857[94].

كان الحاج عمر في هذه الأثناء ما يزال يتزعم الكفاح والمقاومة مع غيره من رجال المجاهدين ، وأشترك في المعارك التي دارت هناك ومن أبرزها معركة " ايشرضن " الشهيرة والمهولة يوم 24 جوان 1854 قرب " الأربعاء نايت اراثن " ،وبقي يواصل القتال والمقاومة ، الى أن وقع أسيرا في يد الفرنسيين يوم 8 جويلية في " بني عطاف" ، فنفوه هو وأفراد أسرته الى الخارج ، فأختار تونس ، وأستقر بزاوية " نفطة " الرحمانية بالجريد التونسي قبل أن يلتحق بالبلاد المقدسة في الحجاز [95]. وبعد الحاج عمر بثلاثة أيام ، تم إلقاء القبض على المجاهدة " فاطمة أنسومر " وحملت إلى سجن تابلاط ، حيث ظلت الى وفاتها عام 1863 ، ولا ندري هل خيرت بين الهجرة أو البقاء مثلما فعل الفرنسيون مع غيرها من قادة الثورة . حيث وفي نفس السنة أي 1863 ، توفي سي الجودي ، ولكن في حيفا بفلسطين ، وكان قد هاجر الى سورية سنة 1857 .

وفي المدة التي بقيها الشيخ عمر أوحاميتوش في زاوية نفطة بالجريد التونسي، لم يتوقف عن دعوة الناس للهجرة ، والتخلي عن حكم الكافر ، وقد ترافق في ذلك مع

المجاهد إبن ناصر بن شهرة، وكان هذا الأخير قد سبق الشيخ عمر الى زاوية نفطة منذ سنة 1853. وقد شكل هؤلاء نواة تجمع جزائري على الحدود التونسية، وظلوا يدعون الناس للهجرة الى تونس، وكان نتيجة هذا التحريض ازدياد طلبات الهجرة على مكاتب الإدارة الفرنسية [96]. وقد سعى ابن ناصر بن شهرة لدى السلطات التونسية لتوفير الأماكن والوسائل لاستقبال المهاجرين الجدد. فقد وجه رسالة إلى باي تونس محمد باشا ، طالبا منه أن يستوصي به وبرفاقه لدى الأعراش ، ومما ذكره في رسالته قوله " ونحن مهاجرين أستوص (كذا) بنا خير (كذا) جميع الرعايا كأعراش الهمامة وغيرهم لأننا خارجين (كذا) من بلادنا في طاعة الله ورسوله ولا يخصنا في بلادنا من حرمة إلا من أجل الدين " [97].

ولكن هؤلاء المهاجرين على الحدود التونسية ، لم يوفروا فرصة لينالوا من الفرنسيين، فقد أخذوا من هناك يشنون الغارات داخل الحدود الجزائرية، وقد كانت السلطات الفرنسية في الجزائر تخشى أمر المهاجرين الى تونس أكثر من غيرهم ، لأنهم يشكلون خطرا على الحدود ، لذلك كانت تعطى التعليمات للقنصلية العامة في تونس لمراقبة هؤلاء المهاجرين [98]. كما ضغطت على " الباي محمد الصادق" ، الذي اضطر الى توجيه رسالة الى وزيره " خزندار" يطلب منه العمل على اعتقال زعماء تلك الحركة ووضع حد لنشاطها " وحسم مادة هرجهما " [99].

وإذا كانت هذه المراقبة وهذا الضغط قد دفعت بالشيخ عمر الى عدم البقاء في الأراضي التونسية ، واختياره الهجرة الى الأراضي المقدسة ، فإن الناصر بن شهرة لا يزال طريق النضال أمامه طويلا ، إذ سنجد اسمه حاضرا في كل الثورات وحركات التمرد التي ستعرفها منطقة الجنوب الشرقي منذ اندلاع ثورة أولاد سيدي الشيخ الى



حركة بوشوشة الى ثورة المقرانيين ، والتحاق محي الدين بن الأمير عبد القادر بصفوف الثوار سنة 1871، وهو الذي مهد الطريق لهذا الأخير، من خلال نشاطه في كتابة الرسائل الى معظم زعماء سكان الصحراء الشرقية ، يستحثهم لحمل السلاح والالتحاق به وبمحي الدين ، وبعد إلقاء القبض على " بومرزاق" زعيم المقرانيين ، كان ابن شهرة ، قد قاد باقي المقرانيين الى داخل البلاد التونسية، وأخذ من هناك يواصل المناوشات من "الجريد ونفزاوة" ، الى أن أرغمه باي تونس على الرحيل ، فركب الباخرة يوم 2 جوان 1875 من حلق الوادي في اتجاه بيروت ، وأستقر الى جانب محي الدين بعض الوقت ، ثم التحق بالأمير عبد القادر بدمشق الى أن توفي عام1884 ، بعد عام من وفاة الأمير عبد القادر [100].

وقد دفع استقرار الأمير في دمشق ، بكثير من العائلات الجزائرية خصوصا من المناطق الغربية الى اتخاذ قرار الهجرة الى بلاد الشام . وقد لوحظ سنة 1860 انتشار بعض الدعاة والمحرضين للهجرة في كل مناطق الجزائر ، كانوا قد هاجروا في السابق ورجعوا الى الجزائر لبيع ممتلكاتهم التي خلفوها وراءهم ، وتصفية بعض شؤونهم . ومثال ذلك ما ورد في برقية موجهة من الحاكم العام بالجزائر الى أحد الموظفين بتاريخ 14جوان 1860" يسمح للمدعو " الحاج عبد الله المشرفي" القادم من سورية لزيارة أمه في مدينة معسكر . ولكن الحاكم العام يلاحظ ويقول : " أخشى أن يكون وراء طول المدة التي طلبها مقاصد أخرى منها أن يكون مرسلا من طرف الأمير عبد القادر لدعوة الجزائريين للهجرة الى سورية ، لذلك أطلب منكم مراقبة هذا الشخص "[101].

وكان من نتائج الحملات الدعائية هذه، ولكن أكثر من ذلك من نتائج الأوضاع السيئة التي أصبح يعيشها الجزائريون في بلادهم ، منذ أن زاحمهم الاستعمار الفرنسي

بجنوده ومستوطنيه [102]. أن كثرت طلبات الهجرة على مكاتب الإدارة الفرنسية بحيث سمحت هذه السلطات في شهر مايو من عام 1860، بهجرة قبيلة أولاد سيدي خالد الى بلاد الشام ، مخلفين وراءهم 2600 هكتار من الأراضي الخصبة ، التي يعلق عليها التقرير الفرنسي : " بأنها في حقيقة الأمر أراضي ذات مردودية قليلة "، ولكن نفس التقرير يقر أن هجرة قبيلة بكاملها يحمل دلالات سياسية محددة ومؤسفة ، فهو يدل على انعدام الثقة في الإدارة الفرنسية، وفقدان الأمل في رؤيته الأحوال تتحسن، والرغبة من الهروب من سيطرتنا، وقطع أية صلة تربطهم بنا . وزاد الأحوال سوءا تلك الأدوار الشائنة التي كان يلعبها المرابون اليهود الذين كانوا يتظاهرون بمساعدة الناس ، ولكنهم في الحقيقة يعملون بكل جهد وعزم على تفقريهم ، وانتزاع أرضهم منهم [103].

وتراجعت السلطات الفرنسية الى حين عن منح جوازات سفر للهجرة الى بلاد الشام ، إثر خروج أولاد سيدي خالد ، بسبب ما ستخلفه هذه الظاهرة من أصداء سيئة تمس بسمعة الفرنسيين في المشرق العربي والبلاد الإسلامية عامة ، خصوصا وأن فرنسا قد خرجت لتوها منتصرة في "حرب القرم" التي جمعتها مع قوات الدولة العثمانية ، وقوات البحرية البريطانية في مواجهة القوات الروسية ، بدعوى أن مشاركتها في هذه الحرب ، كانت دفاعا عن الدولة العثمانية ، حتى أنها قد نقلت وأشركت فيلقا من الجند الجزائريين المعروفون باسيم les Zouafs أو " الزواوة " في "حرب القرم".

وشهد عام 1864 ، هجرة كثيفة من 200 عائلة، إثر مشاجرة وقعت بين "بني شعيب" و"بني غبري" حول قطعة أرض . يقول التقرير أن المرابطين من منطقة الشرفة

هم الذين تسببوا فيها، وأن السلطات الاستعمارية قد تدخلت لفض النزاع ، وعاقبت المحرضين ومن بينهم " سي الحاج سعيد" ، الذي حكمت عليه بستة أشهر سجن وحلقت شواربه تعبيرا منها عن إهانته ، وعند عودته الى الشرفة ، أقسم أن لا يبقى أبدا تحت سلطة حكومة ، تهين عائلة مرابط ، ودعا أهله وأتباعه للهجرة الى دمشق (104).

واتجهت السلطات الاستعمارية في أحيان كثيرة الى تهجير ونفي بعض العائلات الجزائرية ممن كان لها دور في تأليب القبائل وتحريضها ضد السلطات الاستعمارية وممارساتها . ففي برقية موجهة من الحاكم العام للجزائر الى وزير الحربية ، ما مفاده : " أن هناك خطر في بقاء عائلة سي الصديق ، يمكننا مساعدتها، إذ لم يكن لديها أموال لإبعادها عن الجزائر سواء الى سورية أو الإسكندرية . وجاء في برقية أخرى تخص القضية نفسها : " رحلة عائلة سي الصديق المؤلفة من 54 شخصا ، يجب أن تتم على حساب نفقات الحكومة الفرنسية باتجاه الإسكندرية " (105).

وأمام تزايد الطلب على الهجرة وفرار الجزائريين عبر الحدود التونسية والليبية ، اعترف الفرنسيون بصعوبة إعطاء تعليمات في هذا الشأن ، واعترفوا بعجزهم لوضع حد لها . وقد عبر عن ذلك حاكم الجزائر ، القائد العام للقوات البرية والبحرية ، في رسالة وجهها الى وزير الجزائر والمستعمرات في باريس ، ومما قاله : " لقد أخبرتم انه في حال طلب هجرة فردية ، فإنه يمكن السماح لهؤلاء بالهجرة عن البلاد الجزائرية ، مع إعلامهم ، أنه سيفقدون صفتهم كرعايا فرنسيين ، كما لا يصبح لهم الحق في الاستفادة من الحماية القنصلية ، وأن يقطعوا كل أمل لهم بالعودة الى الجزائر ..." . ويلاحظ الحاكم العام على قرارات الوزير هذه الخاصة بالحماية القنصلية للمهاجرين - في البلاد التي هاجروا إليها- " أن القناصل يجدون في حمايتهم لهؤلاء المهاجرين وسيلة

للتأثير على القوى البربرية التي يقيمون عندها . كما أننا إذا ألغينا هذه الحماية ، فسيكون لذلك تأثير سيئ على المهاجرين الجزائريين ، الذين تمتعوا بالحماية الفرنسية الى الآن" .

وفي ملاحظة أخرى لنفس الحاكم على قرارات وزير الجزائر والمستعمرات ، فيما يتعلق بالإجراءات المطبقة على المهاجرين الفارين من دون رخص من الحكومة قوله للوزير : " ... لقد أخبرتم أنه علينا أن نعلم المهاجرين بأن أرضهم التي يتخلون عنها تمنح للمستوطنين ، وأظن أن سيادتكم تعنون بذلك الأراضي التي زرعها المهاجرون الى حين هجرتهم، والتي ليس لهم فيها حق الملكية، وهي تابعة لأملاك الدولة، أما إذا كانت الأرض ملكا للمهاجر فيمكنه بيعها بمقتضى الشروط التي وضعها قانون عام 1851 حول الملكية بالجزائر"[106].

ويضيف الحاكم العام في نفس التقرير : " أن الرغبة في الهجرة عامة، فالأهالي يريدون التخلص من حكم المسيحي وتسلطه ويخشون المستوطن، ويخشون على أراضيهم ، وهذه الحجة الأخيرة هي أكثر الحجج استغلالا، وإني لأرجو من سيادتكم أن تمنحوني السلطات الكافية ، لأعطي للأهالي شهادات الملكية"[107]. والقارئ هنا ، يظن وكأن الحاكم العام قد أخذته الرأفة بهؤلاء الجزائريين ، فراح يسعى لمنح الأهالي شهادات ملكية أراضيهم لثنيهم عن الهجرة، إلا أن شهادات الملكية هذه والتي أقرتها الإجراءات القانونية لعام 1851، قد ألحقت أضرارا كبيرة بالأهالي وممتلكاتهم العرشية ، فهي من جهة أدت الى تفتيت عنصر الملكية الجماعية، والذي كان أكثر ضمانة للأهالي للحفاظ على أراضيهم، وهي من جهة أخرى، عرضت المالكين الصغار لأطماع وجشع المستوطنين الأوربيين، وحيل المرابين اليهود. فكانت أراضيهم تفلت من بين أيديهم بسهولة تامة ، إما بالبيع أو نتيجة دين أو ربا .

وضمن نفس المراسلة ، يبدي الحاكم العام ، وجهة نظره في مسألة هجرة الأهالي عن الجزائر ، بقوله: " ... إنه من الأفضل بقاء الأهالي في بلادهم، فهم الى

الآن المنتجون الحقيقيون، والأوربيون يأتون بأعداد قليلة، وهم يعتمدون في الزراعة والإنتاج على الأيدي العاملة العربية... ومن الأوربيين من يقصدون الجزائر لأجل الثروة فقط ، وليس لأجل البقاء والاستيطان ، ...وأقول إنه ليست الأرض التي تنقص الأوربيين ولكن الأرض هي التي ينقصها الأوربيون "[108].

تبين لنا هذه المراسلة ، التي تمت بين الحاكم العام في الجزائر ووزير المستعمرات في باريس ، مواقف الجهات العليا في الحكومة الفرنسية من ظاهرة الهجرة التي عمت مناطق عدة من الجزائر خلال الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر . فهم إذا كانوا يحاولون اتخاذ إجراءات للتقليل من ظاهرة الهجرة ، إلا أنهم كانوا في الوقت نفسه يبدون تساهلا تجاهها ، لأنها في كل الأحوال لا تخلو من فوائد. فمن جهة يؤدي خروج الأهالي الى توفير الأراضي ومراكز للاستيطان، ومن جهة أخرى، إن تمتع هؤلاء المهاجرين بالحماية القنصلية ، سيجعل منهم عنصر دعاية لصالح فرنسا في المشرق، إلا أن وجهة النظر هذه كانت غير ما كان حاصلا في واقع الحال ، إذ أن الإدارة الفرنسية ستدرك بعد حين أن هؤلاء الجزائريين لعبوا دورا كبيرا في تدني سمعة فرنسا والفرنسيين في المشرق ، وخصوصا في بلاد الشام . بما كانوا ينشرون بين المسلمين في بلاد المشرق من أخبار عن المآسي التي لحقتهم في أنفسهم وأملاكهم ودينهم من جراء سياسة الظلم والاستعباد التي يمارسها الفرنسيون على الأهالي المسلمين في الجزائر . والهجرة في هذه الفترة لم تقتصر على أولئك الذين جردوا من أملاكهم ، وإنما شملت حتى الأغنياء والعلماء ولوحظ في بلاد القبائل أن نسبة كبيرة من المهاجرين هم من العناصر ذات التأثير في " الجماعة " .

وأعطى غالبية الفرنسيون تفسيرا واحدا لا غير، لظاهرة هجرة أهالي المدن والأرياف الجزائرية الى المشرق. إذ اعتبروا التعصب الديني وكره المسيحي، هو أهم دافع وراء تخلي المسلمين عن أملاكهم ورفضهم حتى مجاورة المسيحي لهم، وسكنه في مناطقهم وهذا ما دفع حتى بالموظفين الصغار الى التساهل في منح رخص الخروج الى

من يطلبها وجاء على لسان هؤلاء : "... ما علي إلا الموافقة على طلبات الهجرة وتلك في نظري سياسة موفقة للتخلص من أولئك المتعصبين " [109].

وإذا كانت هذه وجهة نظر الفرنسيين الذين عايشوا الفترة ، وهي لا تخلو من تزييف وتحريف للحقيقة ولا تعبر تماما عن الوضع السيئ الذي أصبح يعيش فيه الأهالي المسلمون في كامل أنحاء الجزائر نتيجة التوسع الاستعماري الذي ترك الأهالي بدون مأوى ولا أراضي يزرعونها وحولهم الى أذلة بعد أن كانوا أعزة في قومهم ووطنهم . نجد من جهة أخرى بعض الفرنسيين من كتاب ومؤرخين لم يعايشوا الفترة الاستعمارية ورغم ذلك يحاولون إعطاء تبريرات وتفسيرات أخرى للهجرات المتتالية التي عرفتها مناطق الوسط والشرق الجزائري، وخصوصا منطقة القبائل . ومن هؤلاء "بيير باردان " الذي ينفي في تحليله لأسباب الهجرة ، أن يكون التوسع الاستعماري الاستيطاني سببا في ذلك . وهو يتساءل قائلا : " هل يمكن أن تكون هجرة القبائل هذه نتيجة للحملة على بلاد سنة 1857؟ ويجيب عن ذلك بقوله : إن هذا السبب غير صحيح ، إذا ما أخذنا مثالا لذلك ، قبيلة "بني ايراثن" ، التي كانت هجرتها في شكل حركة دائمة امتدت بين عام 1857 الى 1870 ، ولم تقتصر على عام 1857. إن من الأرجح أن سبب هذه الهجرات ، يكمن في زيادة الكثافة السكانية في منطقة جبلية وفقيرة ، إضافة الى دعوة المهاجرين السابقين لأهلهم في الجزائر للالتحاق بهم [110].

يأخذنا الظن في هذا السياق ، أن Bardin لم يطلع بتاتا أو كفاية عن مظاهر التوسع الاستعماري ، كما يؤخذ عليه أن يورد تفسيرا كهذا لتحليل ظاهرة لم تعرف الجزائر مثيلا لها قبل الاحتلال الفرنسي . فعندما يدعي أن الكثافة السكانية كانت وراء هجرة المئات بل الآلف من الناس طيلة ثلاث عقود المتتالية، هل فاته أن يدرك أن هذه الكثافة، ليست بالظاهرة الجديدة ، حتى تضطر السكان الى التخلي عن بلادهم وأملاكهم، والهجرة الى غير رجعة . فالكثافة السكانية قد تضطر بعض الناس الى التنقل في حركات هجرة داخلية من مناطق الى أخرى ، لا الى الهجرة عن الوطن.

وبلاد القبائل ليست بالبلاد الفقيرة من الناحية الزراعية كما ذهب الى ذلك باردان، فالقادة الفرنسيون الذين قادوا الحملات على هذه المناطق اعترفوا في تقاريرهم بغنى البلاد بالزراعة والحقول وأشجار الزيتون والتين والفواكه ، وانتشار الأسواق . فإذا غفل باردان عن ذكر الأسباب الأصلية والمباشرة لهذه الأوضاع المستجدة على الجزائريين فإن التقارير العسكرية عن الحملات، اعترفت أن القادة اتخذوا سبل حرب انتقامية ضد الأهالي لرفضهم الاستسلام والرضوخ لسيادة السلطات الفرنسية [111].

إذا حاولنا القيام بعملية مسح لبعض العينات من أرشيف ما وراء البحار من تقارير تفيد بحصول هجرات جماعية طيلة الخمسينات وحتى منتصف الستينات، نجد هذه الهجرات قد حصلت وفقا لأمرين أساسين إن لم نقل ثلاثة . أول هذه الأمور، الاستقرار الناجح للأفواج الأولى من المهاجرين سواء جماعة أحمد الطيب أول جماعة الأمير . والأمر الثاني ، ناتج مباشرة عن التوسع الاستعماري الاستيطاني الذي جاء مباشرة بعد تمكن الفرنسيين وتغلبهم علي حركات المقاومة عامة . والعامل الثالث ، يتمثل في نية الإمبراطور نابليون الثالث في إقامة دولة عربية مستقلة في قلب الإمبراطورية العثمانية ، يكون الأمير عبد القادر حاكما عليها . وهذا العامل الأخير ليس خدمة للعرب ولا لتحقيق أمجاد عربية ، بل لتحقيق أهداف إستراتيجية فرنسية هي كالتالي :

أولا : تحويل البحر الأبيض المتوسط الى بحيرة فرنسية[112].

ثانيا : إنشاء دولة قوية في بلاد الشام ، تكون فاصلا بين مصر وتركيا .

ثالثا : خلق حليف قوي لفرنسا في الشرق الأدنى ، وهذا العنصر الأخير يسهل العديد من الأمور فهو أولا ، يسهل المساعي الفرنسية لشق قناة السويس ويوفر على فرنسا عناء الحصول على الموافقة من العثمانيين المترددين ، بسبب الضغط البريطاني . ثانيا ، يخدم المصالح الفرنسية الإستراتيجية الفرنسية في المتوسط وطريق الهند . ثالثا ،

يؤمن أسواقا واسعة لتجارة فرنسا وصناعتها . رابعا ، يضمن التحكم الفرنسي بطرق المنطقة.

وسبق لنا أن ذكرنا عند حديثنا عن الأمير عبد القادر ،تلك الأجواء التي صاحبت الحوادث الطائفية في بلاد الشام ، وسعي الفرنسيين الحثيث ورغبتهم الملحة - سواء من طرف السلطة المركزية في باريس أول القناصل في بلاد الشام أو حتى الصحافة عامة - في أن يزداد عدد المهاجرين ويتضاعف في بلاد الشام ، سواء بتصاريح حكومية وبجوازات سفر أو بغض للطرف، مما مكن المئات من الناس فرادى وجماعات نساء ورجالا شيوخا وأطفالا عبور الصحاري والفيافي والوديان للوصول الى بلاد الشام .

فقد علمنا من عرض الحال الذي رفعه أحمد الطيب بن سالم الى السلطات العثمانية في دمشق ، أنه سيلتحق به مهاجرون آخرون . وتداولت السلطات العثمانية العسكرية والمدنية أمر هذه الهجرة ، وأخذوا بعين الاعتبار ضرورة الاستعداد لتلك الأفواج حتى لا يصيبها ما أصاب الفوج الأول، من ضرر وتعب وقهر . وفعلا بتاريخ 26 مارس 1852 ، أخبرت وزارة الحرب في باريس الحكومة العامة في الجزائر أن قنصلها في دمشق قد أخبرها عن وصول جزائريين تابعين سابقا للخليفة أحمد بن الطيب العام الماضي، عابرين صحراء إفريقيا و بلاد الشام وقاصدين عجلون بفلسطين ، وكانوا بتعداد 400 عائلة أي حوالي 200 شخص[113].

وفي 17 أفريل 1853 تم السماح لسبع عائلات من قرية "بوملاح" ناحية زاوية عمراوة منطقة دلس ، بالتوجه الى دمشق وكانوا بتعداد 90 شخصا ، وسبب هجرتهم حسب ما سجل في الوثيقة ، أنهم مسلمون متعصبون يرفضون مجاورة أو حتى وجود المسحيين . وفي شهر نوفمبر 1854 ، وصلت الى ميناء بيروت السفينة التجارية الفرنسية " إيزابيل" وقد أنزلت 84 عائلة جزائرية ، أي بمعدل أربعمائة فرد الى هذا الميناء . ولاحظ صاحب التقرير ، أن هؤلاء المهاجرين ومباشرة بعد وصولهم أي في

نفس اليوم قد أعادوا جوازات السفر التي تسلموها من الجزائر " ... وأنه ليست هذه المرة الأولى التي يحصل فيها مثل هذا الحدث ، بل هناك من الجزائريين من يخرجون بدعوى الحج ، ثم يلجئون الى سورية بنية الإقامة النهائية فيها ، ويتخلون عن أي انتماء فرنسي ، ويقيمون داخل البلاد بين السكان المسلمين ويشتغلون ب الزراعة "[114].

وفي برقية بتاريخ 15 مارس 1855 تعلم يوجود 28 عائلة جزائرية في سورية، 14 منها من دائرة سور الغزلان والباقي من الجزائر العاصمة . وفي برقية مماثلة من نفس الشهر ونفس السنة، موجهة من الجنرال قائد فيلق العاصمة الى الحاكم العام ، يخبره بمغادرة 51 شخصا لقرية "بني إيراثن" متوجهين الى سورية ، حيث يقيم المدعو الشيخ المهدي في بيروت، التي منها لا ينقطع عن إرسال الدعوات الى أتباعه للالتحاق به [115].

ولم تكن الدعاية والدعوة في هذه الفترة صادرة عن جماعة أحمد الطيب بن سالم بل حتى من أتباع الأمير عبد القادر ، بدئوا يتحركون صوب بلاد الشام منذ أن علموا باستقرار الأمير في دمشق ، سواء بعضا من أبناء عمومته أو من عرفوه عن قرب. إذ يعلمنا القائد العسكري لمنطقة سور الغزلان ، أن أربعين عائلة بتعداد 60 شخصا من منطقة البليدة طلبت جوازات سفر للذهاب الى الشام عند الأمير عبد القادر باعتبارهم خماسين khames [116]. وفي 11 أوت 1859 ، سمح أيضا لأربع وعشرين خيمة بالذهاب الى سورية للالتحاق بالأمير عبد القادر ، والتحقت بها أيضا 14 خيمة أخرى.

أما سنة 1860 ، فقد حملت معها خروج فرع أولاد خالد من ناحية سور الغزلان الذين باعوا كل ما يملكون ، وأنضم إليهم آخرون من نفس القبيلة ، ولكن من فرع الوناس ، بتعداد 80 طلب جواز سفر ، وبلغت طلبات جواز السفر 150 طلبا [117]. وفي نهاية مارس 1860 لم ترى السلطات الفرنسية مانعا من انتقال 23 عائلة

من ناحية " تيزي وزو" الى سورية ، ولم تتأخر هذه السلطات في جوان 1860 عن تلبية طلبات عائلات أخرى من ناحية عمراوة ، بلغ عددها 39 عائلة بتعداد 193 شخص [118]. وشهدت نفس هذه الفترة طلبات كثيفة للهجرة أيضا ، ولكن باتجاه تونس ، حتى وإن كنا نعرف أن تونس صارت بالنسبة للكثير من الجزائريين ، محطة توقف لاستئناف الرحلة الى بلاد الشام ، ولأن الأخبار الواردة من بلاد الشام ، كانت أكثر تشجيعا للتوجه إليها واختيارها مآلا وموطنا جديدا . إذ سجلت المصالح الإدارية للحكومة العامة بالجزائر ، أن 200 رئيس خيمة توجهوا الى المكاتب العربية في مدينة معسكر ، حيث طلبوا جوازات سفر للانتقال الى تونس [119]. وقبل هؤلاء بحوالي سنة ، تحرك عدد كبير من الأهالي من منطقة "سطيف" طالبين الهجرة الى تونس ، أكثر من 300 عائلة من قبائل "ريغة، ظهارة، والقبالة" ، تقدموا بطلباتهم الى المكتب العربي بمدينة سطيف [120].

وفي حوصلة لما أصاب الجزائريين من مصائب جراء الاحتلال والسياسة الاستعمارية الاستيطانية، وما نتج عنها من ردود فعل من طرف الأهالي ، وخصوصا ظاهرة الهجرة ، والتي كان لها تأثير مباشر على نقص عدد سكان الجزائر ، تبين لنا أن كل حركة مقاومة قام بها الجزائريون ضد الاستعمار ، كانت تعرف إضافة الى قتلى المعارك والمجازر، أعدادا كبيرة من المنفيين والمبعدين والمهاجرين . ولوحظ أيضا ، أن نسبة كبيرة من حالات الهجرة ، تمت خفية أو بتواطؤ أو بغض الطرف وخصوصا على الحدود مع المغرب ، بحيث أن عودة البعض كان بشأنها العديد من المراسلات بين مختلف المصالح المعنية في الإدارة الاستعمارية . وبالتالي، إذا كان الخروج قد تم بسرية ، فإن العودة صارت معلومة ولم يكن الأهالي يظنون أو يعلمون أنهم سيضطرون الى طلب الموافقة من السلطات الفرنسية للعودة الى بلادهم .

ومع حركات الهجرة الناتجة مباشرة عن المواجهات العسكرية ، علينا أن نضيف تلك الناتجة عن العقوبات والضرائب المفروضة على القبائل، التي خضعت عصبا

عنها للسيطرة الاستعمارية، بحيث أن عائلات كبيرة وقبائل بكاملها - أمام عدم قدرتها على تسديد ديونها التي تراكمت عليها ، وأداء ما عليها من ضرائب تجاه السلطة - فضلت مغادرة الجزائر الى البلاد المجاورة، تونس، المغرب ، ومنها الى مصر وبلاد الشام . ومن الصعوبة بمكان إعطاء عدد حقيقي وشامل للجموع التي هاجرت من الجزائر في هذه الفترة . فإذا أخذنا بعين الاعتبار، أولا ، إهمال نسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين تقييد أسمائهم في سجلات القنصليات وهم يعدون بالمئات ، بحيث أن كثير منهم كانوا عندما تطأ أقدامهم بلاد الشام وخصوصا بيروت ، فإنهم إما يمزقون جوازات سفرهم التي استلموها من السلطات الفرنسية في الجزائر ، أو يسلموها مباشرة الى القنصلية الفرنسية في بيروت . ويمكننا القول ، وليس من باب الجزم ، أنه بين 1847 الى غاية عام 1866 وصل عدد الجزائريين من الجنسين والمقيدين وغير المقيدين منهم في القنصليات الفرنسية الى أكثر من 3000 شخص في دمشق وضواحيها في حين قدر القنصل الفرنسي في دمشق السيد Rousseau عددهم بين 1000 و1200 الى غاية سنة 1867 في مدينة دمشق وحدها . مع العلم أن نسبة كبيرة من المهاجرين، كانت استقرت في فلسطين في قرى "الجليل" و"طبرية"، إضافة الى الأعداد الكبيرة التي اختارت الاستقرار في تونس وطرابلس الغرب واستانبول ومصر والحجاز . وهذه الهجرات ستليها هجرات أخرى تعد بالآلاف على مدى أربعين سنة القادمة، وسيصل العدد التقريبي في بلاد الشام وحدها مع مطلع القرن العشرين الى أكثر من عشرين ألف مهاجر جزائري .

مصادر ومراجع الفصل :

1. De Tocqueville : lettres sur l'Algérie ,op.cit .
2. سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية ، الجزء الأول ، ص 20 .
3. سعد الله أبو القاسم : تاريخ الجزائر ، بداية الاحتلال ، ص 58 .
4. جمال قنان : قضايا ودراسات ، ص 103 .
5. Michaux Belloire :
6. Kamel Kateb ,indigène..... , p 51
7. AOM , GGA 9h98
8. حول الوضعية الاجتماعية للمهاجرين الى المغرب الأقصى ، أنظر : نادية طرشون وآخرون : الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال ، ص 266 ـ 269 .
9. Marty , G : les Algériens a Tunis , in IBLA , 1984 , p 304 .
10. Rager , Jean Jacques : les Musulmans Algeriens en France .....pp 12 ,
11. من ابرز خلفاء الأمير عبد القادر في المرحلة الأولى ، أي قبل معاهدة التافنة 1832-1837 نجد مصطفى بن التهامي على معسكر ، محمد البوحميدي على تلمسان ، محمد بن علال على مليانة ، محمد بن عيسى البركاني على المدية . والملاحظ أن هؤلاء كانوا من عائلات دينية ومتميزة بالثروة ، كانوا جلهم من الطبقة المثقفة . أما خلفاء الأمير في الأقاليم الأربعة الجديدة ، فكانوا يختلفون عن السابقين من حيث مدة البقاء في الحكم ، كما كان بعضهم لا يتمتع بنفوذ قوي ، ولعل أقوى هؤلاء وأتقاهم هو أحمد الطيب بن سالم ، الذي كان ورعا قوي الشكيمة والذي استطاع أن يبسط نفوذه على كل منطقة القبائل .
أنظر ؛ سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية 1830ـ 1900 ، الجزء الأول ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1992، ص 198.
12. Bourjade, G : Notes Chronologiques pour servir a l'histoire de . l'occupation Française dans la région d'Aumale. Revue Africaine , 1888, n 32, p 266.
13. Robin , N : Expédition du General Blangini en Kabylie en 1849 . Revue Africaine . n 173. 1885. P 324.
14. Cham Mesail Muhimi: Sage- LEF: (1- 2- 3- 4 -5- 6- 7- 8- 9) N: 2079.

أنظر الملحق رقم : 1 ـ 2 .

15 ـ في هذا الصدد راسل الأمير عبد القادر أيضا علماء مصر سنة 1847 ، حول موقف السلطان عبد الرحمن ، متهما إياه بالتحالف مع العدو ضده ، وبالوقوف ضد الجهاد والاستيلاء على أرزاقه وأسلحته والأمر بقتله ...الخ . وقد رد عليه "الشيخ عليش" ، مفتي المالكية بالديار المصرية ؛ بأن السلطان يعتبر خارجا عن قواعد الدين ، وأن أوامره من أجل ذلك لا تطاع ، بل تجب مقاومته لتحالفه مع الكفار .

أنظر سعد الله ابو القاسم ، المرجع السابق ، ص 271.

16 ـ أنظر سعد الله أبو القاسم : المرجع السابق ، ص 270.

17 ـ أرشيف رئاسة الوزراء باسطنبول ، مسائل مهمة شام، لف 6 رقم 2079: عرض الحال المقدم الى رئيس الولاية بالدولة في الشام من رئيس المجاهدين الجزائريين ، ص 2.

18 ـ لم يجرأ أحد على شراء أملاك الخليفة وأتباعه من المهاجرين ، لعلم الذين بقوا في الجزائر ؛ أن هذه الأملاك ستفقد قيمتها بعد مدة باستيلاء الفرنسيين عليها ، مثلما فعلت مع كل من سبق من الثوار، ومثلما فعلت أيضا مع كل ما يخص الأملاك الهامة من أراض خصبة وسهلية وغيرها، وقد أقر الخليفة أحمد الطيب بن سالم، عندما ذكر في عرضه أن أملاكه " أصبحت عديمة النفع"

19 ـ نفسه ، ص 2 .

20 ـ أرشيف رئاسة الوزراء باسطنبول ، مسائل مهمة شام ، لف 5 ، رقم 2079 : " صاحب الدولة والعناية والرحمة ولي النعم أفندم " ، صفحة واحدة.

21 ـ نفسه .

22 ـ أرشيف رئاسة الوزراء باسطنبول / مسائل مهمة شام ، لف 2، رقم 2079: " عريضة خدامكم لأولياء الأمور " ، صفحة واحدة .

23 ـ وبالفعل ، فإن حوالي أربعين عائلة في حالة مزرية ، التحقوا فعلا بهؤلاء المهاجرين ،وقد عبروا الصحراء مرور بتونس ثم طرابلس ومنها الى مصر فسورية . وهم من أتباع خليفة الأمير عبد القادر بمدينة بوسعادة سيدي عامر ، وقد التزم بهم أحمد الطيب بن سالم. أنظر :

Bardin, Pierre : Algériens et Tunisiens dans l'Empire Ottoman de 1848-1914, éditions du CNRS Paris , 1979, p 6 .

24 ـ مسائل مهمة شام ، لف 2 ، رقم 2079.

25 ـ مثل هذه التدخلات الأجنبية صارت عملية رائجة وشائعة من أيام الحكم المصري لبلاد الشام ، وما ترتب عليها من تدويل للمسألة السورية . وقد اشتدت بعده.

26 ـ كان القنصل الفرنسي في دمشق Segur ، كثير الاهتمام بأمر هؤلاء المهاجرين ، وكان يود لو يستطيع أن يجعل من الجزائريين المهاجرين جالية تابعة للقنصلية الفرنسية ، لاستخدامهم وقت الحاجة خدمة للمصالح الفرنسية في المنطقة ، إلا أنه وجد الصد وعدم الاهتمام من الجزائريين .

27 ـ يظهر أن المهاجرين قد سمعوا عن إمكانية نقلهم الى الأناضول ، وهذا ما لم يقبلوا به .

28 ـ يستنتج أن المهاجرين الجزائريين بادروا الى طلب السلفة النقدية من السلطات العثمانية ليستعينوا بها استعدادا للموسم الزراعي .

29 ـ مسائل مهمة شام ، لف 2، رقم 2079.

30 ـ مسائل مهمة شام ، لف 3 ، رقم 2079 ، بتاريخ 29 رجب 1264 " مجلس حكام العدلية ".

31 ـ مسائل مهمة شام ، لف 4، رقم 2079، ثلاث صفحات .

32 ـ نفسه ، ص 2.

33 ـ Bardin , Pierre : op,cit . p 6 .

34 ـ كانت ظاهرة التدخلات الأجنبية البريطانية الفرنسية في الشؤون الداخلية للإمبراطورية العثمانية في مختلف مناحيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية ، قد صارت واقعا ملموسا منذ التواجد المصري في بلاد الشام . وازدادت واشتدت بعده ، لذلك نلاحظ أن الوثائق الرسمية العثمانية التي استعرضناها تهتم كثيرا وتؤكد على ضرورة الاهتمام والانتباه لهذه المسألة.

35 ـ يتضح أنها ملحق لمجوعة التقارير التسعة الموجودة بأرشيف رئاسة الوزراء باسطنبول،مرقمة برقم 8 والتي تخص قضية الشيخ أحمد الطيب بن سالم وأتباعه . وتتضمن جرد وإحصاء مفصل لوضعية هؤلاء المهاجرين من ناحية العدد والجنس ، والقدرات المهنية والجسدية.

36 ـ A.O.M : 9H102 Rapport Menées kabyles Émigrés a Damas 22 Mars 1888.

37 ـ تحول هذا الحي الى شبه قرية على نمط القرى المنتشرة في بلاد القبائل في الجزائر ، وكان لهذا التجمع السكاني قوانينه ومؤسساته وله جماعته المؤلفة من الأعيان والمشايخ والعلماء ، التي تطرح بين يديها مختلف المسائل التي تخص سكان الحي ، وظل هؤلاء المهاجرون على الطريقة التي كانوا من أتباعها في الجزائر وهي الطريقة الرحمانية البكرية ـ الخلوتية .

Alain sainte marie : communautés villageoises et pouvoirs en grande Kabylie de 1857 -1871,in cahier de la méditerranée université de Nice, avril 1978, p 102.

38. A.O.M : 9H98 Beyrouth 1855 Lettre du Consul de Beyrouth .

39. Pierre Bardin : op cit . p 6 .

40 ـ أرشيف رئاسة الوزراء باسطنبول ، لف 7 رقم 2079 .

41 ـ بقي الأمير ووالده بضعة أيام في مدينة الإسكندرية ، وقد اندهش لتنوع السكان ونزواتهم وعند دخولهم الى القاهرة قاما بزيارة الى الأزهر ، كما لقيا محمد علي باشا ، بعد أن طلب هذا الأخير لقاءهما . وبعد العودة من الحج توجها شمالا الى الشام ، حيث أقاما بضعة أشهر وتعرفا على العديد من العلماء ، وقضيا معظم أوقاتهما في الاستماع الى المحاضرات والدروس في المسجد الكبير ...كما زار قبر محي الدين بن عربي .

انظر: برونو إتيين : عبد القادر الجزائري ، ترجمة ميشيل خوري ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع الجزائر ، 1995. ص 97 ـ 114.

42 ـ Joseph Hajjar : l' Europe et les Destinées du Proche-Orient. T 2, Napoléon III et les visées Orientales 1848-1870 , Ed Atlas , Damas , 1988 , p 789.

43 – محمد بن الأمير عبد القادر : التحفة ... الجزء الثاني ـ ص 511 ـ وهنري تشرشل : المرجع السابق ، ص 251 .

44 - نفسه ، ص 255 .

45 - برونو إتيان : المرجع السابق ، ص 249 .

46 – تشرشل هنري : المرجع السابق ، ص 254 ـ 256 .

47 - نفسه ، ص 257.

48 - نفسه ، ص 259.

49 - نفسه، ص 259.

50 ـ مثل هذه المراسلات كثيرة ، واستمرت حتى وفاته ، فالأمير لم يتوقف عن السعي الى حل مشاكل أبناء وطنه ، ومثال ذلك ما حصل مع المهاجرين الجزائريين، غداة ثورة المقراني عندما كان يراسل السلطات التونسية لمساعدتهم وحل مشاكلهم .

للتوسع أنظر ؛ عبد المجيد التميمي : الأمير عبد القادر في دمشق 1855ـ 1860 . أعمال المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام . الجزء الثاني ، دمشق 2- 3 تشرين الثاني ، 1978.

51 – التحفة ، الجزء الثاني ، ص 542.

52 – هنري تشرشل ، ص 265.

53 – التحفة ، الجزء الثاني ، ص 559.

54 - وصفه سانت آرنو ، والذي كان يحلم طوال سنوات بأن تسلم له رأس الأمير بأنه " من قطاع الطرق الأشقياء" ، ثم وصفه مرة أخرى بأنه " رجل من أبرز رجالات هذا القرن " ويقول عنه بيجو : " إنه كبير الشبه بأوصاف المسيح ". وأصدر توكفيل حكما في شخص الأمير أكثر دقة بقوله : " يختصر هذا الرجل في شخصه جميع القوى التي تجندها الجزائر لمناوئتنا ، فهو قادر على أن يضاعف مئة مرة صعوبات التضاريس وقسوة المناخ ، وطاقات الناس وتعصبهم الديني ، وإن مقامه لرفيع جدا لدى مواطنيه ، بحيث أننا عاجزون أن نفعل أي شيء ما لم نقض على هذا الرجل الفريد من نوعه " أنظر سانت آرنو : الشرف الضائع ، ص 92.93.

55 ـ هنري تشرشل : المرجع السابق ، ص ص 266 ـ 268.

56 ـ نفسه ، ص 271.

57 - برونو إتيين : المرجع السابق ، ص 274.

58 ـ نفسه ص 276.

59 ـ نفسه ، ص 278.

60- Joseph Hajjar : op, cit. tome 2, p 784.

61- Bellemare Alexandre : abd el kader sa vie politique et militaire librairie de L. Hachette et Cie , paris , 1863, p 415

62- عبد الجليل التميمي : الأمير عبد القادر في دمشق 1855 ـ 1860 ، أعمال المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام ، ج 2 ، دمشق ، 3.2 كانون الأول 1878. ص 424.

63- هناك اختلاف في التواريخ بخصوص التحاق هذه الشخصية بخدمة الأمير ، فبرونو إتيان يقول : أن بولاد التحق بالأمير منذ أيام بروسة . أما جوزيف حجار فيقول : أن قرار تعيين بولاد كان عند التحاق الأمير بدمشق ، وأن التحويل تم بتاريخ 14ديسمبر 1855 ، وأن الخدمة استغرقت حتى أكتوبر 1857 . إلا إذا كنا نفهم أن هذا التكليف ، بدأ بداية من وزارة الجيش باعتبار أن بولاد كان مترجما عسكريا سابقا في جيش الجزائر ، هذا يؤيد ما ذهب إليه برونو إتيان ، ومنها انتقل الى وزارة الخارجية منذ استقرار الأمير في دمشق ، حسب ما يذكر جوزيف حجار . كما أن هناك اختلاف أيضا بين المؤرخين حول تاريخ الزلزال الذي ضرب بروسة ، وكان سببا في قرار الأمير ترك هذه المدينة . فبرونو إتيان يقول : أن الزلزال وقع في أوت 1855 ، أما حجار فيجعله سابقا لهذا التاريخ حيث يقول أن الزلزال وقع بين 28فبراير ـ 2 مارس 1855 .

حجار : المرجع السابق ، ص 791.

64- برونو إتيان : المرجع السابق ، ص 289.

65- وهذا معناه أن المترجم بولاد قد رافق الأمير منذ إقامة هذا الأخير في أمبواز ، أي نوفمبر 1848 ، تاريخ كتابة تقرير مارس 1856 ، مدة الثماني سنوات التي يذكرها بولاد .

66- لا نظنها هبات و لا كرم من الفرنسيين ، بل للأمير وجماعته ديون على فرنسا ، وكانت السلطات الفرنسية عند انتهاء المقاومة قد باعت كل ممتلكاته الشخصية ، حقائبه وخيامه وجياده وبغاله وإبله . ولهذا فإن هذا المبلغ الطفيف ، لم يتصدق بع عليه إلا مقسطا ، بل أن تحقيقا دقيقا قد اجري للبحث في الطريقة التي صرف بها كل قسط . ومثال ذلك ، بعد صعود الجنرال لامورسيير السفينة ، ومنحه الأمير منحة ب 400 فرنك ، إلا أن الأمير مقابل هذا أعطاه سيفه. أنظر هنري تشرشل : المرجع السابق ، ص 250 .

67- هنري تشرشل : المرجع السابق ، ص 278.

68- عبد الجليل التميمي : المرجع السابق ، ص 427. بحسب تقرير بولاد ، فإن المغاربة في دمشق ، كانوا شديدي الإهتمام بالمسائل السياسية وأثرها على مصير الإمبراطورية العثمانية ، يقول التقرير : " إن هذه المجموعة ، المؤلفة في معظمها من مغامرين ومتعصبين ، والتي تكره الأتراك وتعتبرهم غير مؤمنين ، تتمنى في كل الأحوال ، اندلاع حرب تقضي عليها ، وفي أحاديثها قد حكمت على تقطيع أوصال الدولة العثمانية. وأعطت لكل القوى الأوربية ما يصلح لها ويلزمها .."

69- Joseph Hajjar : op, cit. tome 2, p 793.

70- ibid. , p 784.

ibid. , p 785.

71- برونو إتيان : المرجع السابق ، ص 291.

72- الموقف على ما يبدو له علاقة بمرحلة ما بعد مؤتمر باريس : " فبعد أن عقدت انكلترا وفرنسا والنمسا معاهدة جماعية في 15 أفريل 1856 ، تعهدت فيها مجتمعة ومنفردة ، باحترام استقلال الدولة العثمانية ، وضمان سلامة وتماسك ممتلكاتها ، كما قررتها معاهدة باريس ...لكن ثبت بعد ذلك أن عقد المعاهدات شيء وتطبيقها شيء آخر ... لأنه في منطقة الأفلاق والبغدان نقلت الحماية عليهما من الدولة العثمانية الى الدول الأوربية مجتمعة ... في خطوة نحو الانفصال عن الدولة العثمانية . انظر :محمد سهيل طقوش : المرجع السابق ، ص ص 406. 407.

73- كل المؤثرات والدلائل تقول أن هؤلاء المهاجرين ، كانوا جزائريين ، بسبب ما كانوا يعانونه من ضغوط استعمارية ، وفي المقابل لم تكن هناك معاناة مغربية أو تونسية .

74- أنظر الملاحق رقم 7 ، 8 ، 9 في ؛ برونو إتيان : المرجع السابق ، ص ص475. 486.

75- سنعود الى الموضوع بتفصيل أكثر .

76- هنري تيشرشل : المرجع السابق ، ص 292

François- Charles – roux : op, cit . p 568. -77

78- محمد بن عبد القادر : المرجع السابق ، 622.

79- سعد الله : الحركة الوطنية ، الجزء 1 ، ص 243.

80- نفسه ، ص 313 .

81- بعدا ما كانت الحدود الغربية مفتوحة أمام الثوار الجزائريين ، واتخذوها إما لاستقرار القبائل أو للكر والفر . وبعد هزيمة الأمير عبد القادر والتحول في مواقف السلطات المغربية ، قلت حركة الجزائريين تجاه المغرب وكادت تنعدم .

82- وظهرت زعامات جديدة ، تتخذ شعار الشرف والمهدية تارة ، وترفع شعار الدين والوطنية تارة أخرى ، ولكنها جميعا كانت تهدف الى هدف واحد هو تحرير البلاد من الدخيل .

سعد الله أبو القاسم : المرجع السابق ، ص 341.

AOM ; Rapport Menees kabyles a Damas , 22 Nov 1888. -83

84- سعد الله أبو القاسم : المرجع السابق ، ص 326.

85- نفسه ، ص 342 .

Prenant , a : l'Algérie Passe et Présent , p 311 . -86

87- يحى بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، الجزء الأول ؛ ثورات القرن التاسع عشر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، ص 105 .

88- سعد الله أبو القاسم : المرجع السابق ، ص 350 .

89- يحى بوعزيز : المرجع السابق ، ص 121 .

90- كان كلفه أحمد الطيب بن سالم في فبراير 1847 ، بالاتصال بالسلطات الاستعمارية في ذلك الوقت، للتفاوض على شروط الاستسلام، وذلك لمرض ألم بالخليفة أحمد الطيب أنذلك . أنظر :

Robin . Colonel : Notes et Documents concernant l'insurrection de 1856 a 1857 de la grande kabylie , revue africaine , 1899, p 43

Robin , Colonel : op , cit, Revue Africaine 1883, p 161. -91

92- يحى بوعزيز : المرجع السابق ، ص 127.

Prenant , A : op, cit , p -93

313.

94- سعد أبو القاسم : المرجع السابق ، ص 353 .

95- يحى بوعزيز : المرجع السابق ، ص 129 . وقد صحب معه ابن أبو بغلة بن الدين ، وبنت مولاي إبراهيم الى البلاد المقدسة وزوجهما مع بعضهما بعد أن كبرا هناك .

يحى بوعزيز : نفس المرجع ، ص 122 .

96- Robin , Colonel : op , cit ; p 291.

97- يحى بوعزيز : المرجع السابق ، ص 212 .

98- Aom : 9h98, lettre du Gouverneur General au Ministre de la Guerre, 1857

99- يحى بوعزيز : المرجع السابق ، ص 213 .

100- وقد تدخل الأمير عبد القادر لدى حكومة تونس لصالحه ، برسالة بعثها الى خير الدين التونسي يزكيه في وكالة من أجل تصفية أملاكه التي خلفها بتونس ، فأجاب طلبه . يحى بوعزيز : المرجع السابق ، ص 215 .

101- Aom : 9h98, lettre ..... ,

102- نقلت تقارير الأشهر الأولى من عام 1860 ، ذلك القلق الذي أنتاب أهالي مقاطعة سور الغزلان بسبب اتساع رقعة الإدارة المدنية ، وتهجير قبيلة غريب التي انتزعت منها أراضيها الخصبة وعوضت عنها بأراضي قبيلة أولاد سيدي خالد فرع وادي بردي ، وعدم وضوح المستقبل ، وتوالي المحاصيل الرديئة .. Robin, C : op cit , Revue Africaine , 1889 p 291

103- ibid , p 292 .

104- AOM , 9h98 , rapport .....

أنظر الملحق رقم : 3 . 7.

105- ibidem .

106- وهي الإجراءات الخاصة بتحديد أراضي الأعراش على ما يكفيها ، وإنه لا دعي لحيازة أراضي دون أن تستغلها ، وهو يعني التحديد أو Cantonnement على أن تعترف الإدارة الاستعمارية بملكية الأعراش أو الأفراد لما تبقى لديها من أراضي .

107- AOM , 9h98 , mars 1860 .....

108- ibidem

109- ibidem

110- Bardin , pierre : op, cit , p 9 .

111- للإطلاع أكثر على هذه المآسي خصوصا في منطقة القبائل أنظر المجلة الإفريقية الأعداد التالية : 1883 ـ 1885 ـ 1879 ـ 1899 ـ 1900 . في سلسلة مقالات كتبها العقيد روبين ، خاصة تلك الحملات العسكرية

112- أحسن نابليون أنه أضحى يسيطر على كل منافذ البحر الأبيض المتوسط ، ولا ينقصه سوى الإعلان الرسمي على أنه أصبح بحيرة فرنسية . ففرنسا تقابلها مستعمرة الجزائر ، وهناك في الزاوية الشرقية مصر حيث تتمتع فرنسا بنفوذ كبير من خلال الخديوي محمد سعيد ومشروع قناة السويس ، وهناك مكانة محفوظة لفرنسا في الدولة العثمانية من خلال حرب القرم ومؤتمر باريس . أما بلاد الشام فالأجواء فيها حسب الفرنسيين مواتية . أميل خوري وعادل إسماعيل : الصراع الدولي في الشرق الأوسط ، ص 267 ـ 268 .

113- AOM : 9h98 , Ministère de la Guerre au Gouvernement General de l'Algérie , 26 mars 1852.

114- AOM : 9h98 , consulat de Beyrouth , 27 nov 1854 .

115- AOM : 9h90 , du General commandant de la Division d'Alger au Gouvernement General de l'Algérie , 5mars 1855.

116- AOM : 9h90 , Blida ,Armée d'Algérie commandant de la subdivision d'Aumale au Gouvernement General de l'Algérie , 23nov 1858.

117- AOM : 9h90 , Blida ,Armée d'Algérie commandant de la subdivision d'Aumale au Gouvernement General de l'Algérie , 7 avril 1860.

118- AOM : 9h90 , Blida ,Armée d'Algérie comman4dant de la subdivision d'Aumale au Gouvernement General de l'Algérie , 3juin 1860.

119- AOM : 9h100 , 5 juillet 1856

120- AOM : 9h100 , 5 mars 1855

الفصل الثالث

السياسات الاستعمارية الفرنسية الدافعة للهجرة

1ـ فترة الحكم العسكري 1830ـ 1870

ـ الاستيطان و تطور الهجرة الأوربية

ـ التشريعات العقارية الفرنسية

ـ السياسة القضائية والتعليمية

ـ السياسة العربية لنابليون الثالث

ـ النتائج والآثار

2 ـ فترة الحكم المدني 1871 ـ 1912

ـ الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين

ـ قوانين فرنسة الأرض

ـ الحرب على القضاء الإسلامي و الهوية

ـ القوانين الاستثنائية و التأديبية

ـ قانون فصل الدين عن الدولة 1905

ـ قانون التجنيد الاجباري1912

الاستيطان وتطور الهجرة الأوربية :

أولى القادة العسكريون الفرنسيون منذ السنوات الأولى للاحتلال، عناية كبيرة للمشروع الاستيطاني ، كدعامة أساسية لمستقبلهم السياسي في المستعمرة الجديدة . وقد تنافس هؤلاء القادة في إظهار تفانيهم في خدمة الاستيطان والمستوطنين . أكد ذلك الجنرال كلوزيل في نداءه الموجه للأوربيين في 19 أوت 1835 بالقول : " عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي تحت إمرتي ، ما هي إلا وسيلة ثانوية وذلك لأنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوربية "[1] . و انطلاقا من هذه الرؤية شرعت السلطات الاستعمارية الفرنسية في ظل الحكم العسكري 1830 ـ 1870 ، في إصدار منظومة من القوانين والمراسيم والأوامر والإجراءات التي تمكنها من تجريد الجزائريين من أراضيهم وممتلكاتهم لصالح الوافدين الجدد من المستوطنين .

وأفتتح الجنرال كلوزيل مرحلة الاحتلال الشامل بتصريح للمستوطنين 10 أوت 1835 : " لكم أن تؤسسوا من المزارع ما تشاءون ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد ، وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي وأستقر في أمريكا من بضعة قرون "[2].

أما Lamorciére [3] فيلخص موقف العسكريين الفرنسيين من الاستيطان قائلا : " من أجل تحقيق هذا الهدف ، لا بد من الاستعانة بالمعمرين الأوربيين ، أننا لا نستطيع على أية حال أن نثق ثقة تامة بالأهالي ، فهؤلاء سيغتنمون أول فرصة ليثوروا ضدنا فإخضاع العرب لسلطتنا، إن هو إلا مرحلة انتقالية ضرورية بين حرب

الاحتلال والفتح الحقيقي . والشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل ، هو أن نتمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر، من خلال توطين هذه البلاد بالمعمرين المسيحيين،الذين يتعاطون الزراعة ولهذا ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين في المجيء فورا الى الجزائر ، وتشجيعهم على البقاء فيها باقتطاعهم الأراضي فور وصولهم "[4].

إلا أن انطلاقة الاستعمار الرسمي كانت في عام 1841 مع مجيء أحد أهم مهندسي هذا النظام، وهو المارشال بيجو الذي جاء لتحقيق هدفين رئيسين هما: القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر، وتوطين أكبر عدد من الأوربيين . حيث دعا إلى الاستعمار بواسطة العسكر و نادى بمبدأ العسكري المزارع Soldat Laboureur هؤلاء الذين تم تزويجهم بفتيات يتيمات من مدينة طولون الفرنسية ومنحت لهم مهل خمس سنوات لتشكيل تعاونيات فلاحية . إلا أن هذه التجربة كان مآلها الفشل بسبب عدم التأقلم والمقاومة. وتلا هذا الاستعمار بيد عسكرية،استعمار آخر بمساهمة العسكر حيث نجح في استخدام الجيش في بناء المستوطنات وفي استصلاح الأراضي وغرس الأشجار في انتظار وصول المستوطنين [5] . وفي خطاب له أمام المجلس الوطني الفرنسي سنة 1840 حاول إقناع الحكومة الفرنسية بضرورة دعم أفكاره بالقول : " إننا في حاجة الى جحافل دهماء من المعمرين الفرنسيين والأوربيين، ولكي تجلبوهم، فمن اللازم أن تعطوهم أراضي خصبة لا يطير غرابها، أين ما وجدتم مياها متدفقة وأراضي مرعية ومراعي ترعى ، أنزلوا بها المعمرين ولا يهمكم أمر أربابها ، يجب توزيع هذه الأراضي على الأوربيين حتى يصبحوا أصحابها و أربابها، ويصير أربابها الأولون نسيا منسيا. وأخيرا يجب علينا أن نجعل نصب أعيننا هدفا متينا محكما ، وأن

ننشئ إقليما فرنسيا ولذا فإننا في أمس الحاجة الى غزو واسع النطاق يشبه غزوات الغوط ، وإن لم نفعل هذا تكون نتيجتنا كنسيج العنكبوت " [6] . وفي هذا الإطار كانت المبادرة أن تتولى الدولة تسيير شؤون الاستعمار ، وذلك بقرار التنازل عن الأرض للمستوطنين ومنحهم مساعدات وحيوانات وآلات و بذور ، وهذا ما أوضحته الأمر الوزاري الصادر في 18 أبريل 1844 ، الذي يؤكد على: " أن كل مستوطن فرنسي أو أوربي يملك من الموارد ما بين 1200 الى 1500 فرنك ، يحصل في أحد المراكز الجديدة على أرض للبناء وأخرى للزراعة تتراوح مساحتها بين 4 و12 هكتارا بحسب إمكاناته ، له الحق في مجانية السفر له ولأهله وزاد الطريق . وعند وصوله سيجد أماكن للإقامة المؤقتة ويحصل على وسائل البناء وحيوانات والبذور والآلات [7] .

وفي هذا السياق ، وصل سنة 1843 حوالي 14137 مستوطن ، منهم 12006 من الفرنسيين والباقي من الألمان و الايرلنديين والسويسريين . وبعد صدور القرارين 1844 و 1846 ، وصل إلى الجزائر أكثر 46000 مهاجر ، مما مكن من توسيع دائرة الاستيطان إلى الغرب والشرق [8] . أما في عهد الجمهورية الثانية ، فقد إزداد عدد المهاجرين المستوطنين ، بعد قرار رجال الجمهورية الثانية التخلص من العمال العاطلين الفرنسيين ، بإرسال عدد كبير منهم الى الجزائر ، ولإنجاز العملية خصصت ميزانية قدرها 50.000.000 فرنك ، وقد وزع هؤلاء العمال على 42 مستوطنة [9] .

ورغم الفشل الذريع الذي اعترض عملية توطين المهاجرين الأوربيين بسبب الأوبئة والأمراض وقلة الخبرة لديهم ، إلا أن ذلك لم يؤثر في تزايد عدد المهاجرين . ففي سنة

1851 بلغ عدد المستوطنات 136 مستوطنة ، منها 58 في منطقة متيجة والساحل و30 في إقليم قسنطينة و 48 في وهران [10].

عرف الاستيطان في عهد الإمبراطورية الثانية - تطورا نوعيا ، وذلك بفتح المجال أمام رجال الأعمال الماليين الفرنسيين للاستثمار في الجزائر . وفي الإطار سهل المارشال روندون عملية بناء 56 مستوطنة ، أقيمت على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من خلال عمليات الحصر . وقد مس هذا الحصر ستة عشرة قبيلة كانت تملك 343.000 هكتار من أراضي العرش، سيطرت الإدارة الفرنسية على سدسها. وقد أدت عمليات الحصر هذه إلى طرد السكان وتحريك قبائل بكاملها من أراضيها الخصبة إلى أراضي أقل خصوبة [11]. وقد منحت غالبية هذه الأراضي للشركات الأوربية مثل : الشركة الجنيفية التي منحت 20.000 هكتارا في ضواحي مدينة سطيف والعلمة ، أما الشركة الجزائرية العامة ، فقد منحت سنة 1867 مساحة قدرت ب 160.000 هكتارا بضواحي مدينة قالمة ، ذات جودة وخصوبة عالية [12]. وقد بلغ ما منحته الإدارة الفرنسية في عهد الإمبراطورية لهذه الشركات أزيد 550.000 هكتارا [13].

ترتب عن سياسة الاستيطان الفرنسية هذه، أثار سيئة ومدمرة على الجزائريين منها ؛ تشريد القبائل الجزائرية وتحويلها الى أيدي عاملة رخيصة في أراضي المستوطنين أو إرغامهم على الهجرة القسرية ، إما إلى المناطق الجنوبية الفقيرة أو إلى البلاد المجاورة تونس والمغرب أو حتى البعيدة مصر وبلاد الشام . وأيضا تحطيم البرجوازية الوطنية في المدن وتشريد قياداتها من تجار وحرفيين وقضاة وعلماء، كما فقدت المدن قسما كبيرا من سكانها، فاندثرت معالمها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .

التشريعات الفرنسية العقارية :

كانت السياسة الفرنسية الجائرة في الجزائر، سببا مباشرا في ترك الجزائريين لأراضيهم حيث ركزت الحكومات الفرنسية المتتالية على حكم المستعمرة على سن مجموعة من القوانين والإجراءات ذات الطابع العسكري و الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لتمكين المستوطنين الفرنسيين والأوربيين على حد سواء، من الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي لإحلالهم محل الجزائريين الذين طردوا الى المناطق الجبلية الفقيرة أو إرغامهم على الهجرة من بلادهم متجهين الى جهات مختلفة من البلاد العربية والإسلامية . ومن هذه الإجراءات القاسية :

أ- **مصادرة الأراضي والأملاك :** وهي مجموعة من الأوامر والقوانين والمراسيم تقنن عملية الاستيلاء والنهب بالقوة على أراضي وأملاك الجزائريين بحجج وذرائع مختلفة وواهية. أول هذه القوانين وأخطرها كان ذلك الذي أصدره الجنرال كلوزيل في 8 سبتمبر 1830 يهدف إلى مصادرة المؤسسات الوقفية والدينية بالقوة Le séquestre. وجاء في نص القرار : " إن كل الدور والدكاكين والمخازن والحدائق والأراضي والمحلات والمؤسسات مهما كانت ، التي يشغلها الداي و البايات الذين خرجوا من إيالة الجزائر ، أو التي كان يشغلها أناس باسمهم ، بالإضافة الى المؤسسات التابعة لمكة والمدينة ، كل ذلك يدخل في أملاك الدولة ، ويجب أن تستثمر لحسابها ". وأجبرت المادة الثالثة كل الأشخاص الحائزين على حق الانتفاع أو التسيير لهذه الأملاك ، تقديم كل البيانات التي تخص طبيعة ووضعية ومساحة الأملاك وعقارات الأوقاف التي يستغلونها بالإيجار أو غيره ، وهذا كله في مدة ثلاثة أشهر من تاريخ نشر القرار "[14] . ثم توالت القرارات والمراسيم الفرنسية الرامية لتصفية المؤسسات

الوقفية بصفة نهائية ومن هذه القرارات نذكر : قرار 23 مارس 1843 ، قرار 4 جوان 1843 ، 1 أكتوبر 1844 ، هذا الأخير الذي نص على ؛ أن الوقف لم يعد يتمتع بصفة المناعة ، وأنه أصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية ، أي جعلها مطابقة للقانون الفرنسي ، حتى يتمكن الأوربيون واليهود من امتلاك الأملاك الوقفية [15] ، هذه الأملاك التي شكلت نصف الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر خلال تلك الفترة التاريخية [16] . وحسب بعض المصادر ، فإن مداخيل الأوقاف المالية عند بداية الاحتلال ، فاقت الأربعون مليون من الفرنكات الذهبية ، ما يمثل نسبة 66 ٪ من مجموع إيرادات الأملاك العقارية والزراعية [17] .

من هنا يظهر الدور الكبير الذي كانت تلعبه المؤسسات الوقفية والخيرية في حياة المجتمع الجزائري الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، وبحرمانه من خدمات وأموال هذه المؤسسات ، ازدادت حالة الفقر والعوز والبؤس بين الأوساط الاجتماعية ، وأضحت إحدى السمات الرئيسية التي تميز بها المجتمع الجزائري طوال فترة الاحتلال الفرنسي. ونترك المصادر الفرنسية نفسها تكشف طبيعة السياسة الفرنسية وآثارها التدميرية التي ألحقت بالمجتمع . فقد جاء في تقرير اللجنة الإفريقية في 7 جويلية 1833 : " ضممنا الى أملاك الدولة سائر العقارات التي كانت من أملاك الأوقاف واستولينا على أملاك طبقة من السكان كنا قد تعهدنا برعايتها وحمايتها ... وبلغ بنا الأمر الى درجة أننا كنا نغتصب الأملاك ثم نجبر مالكيها على دفع المصاريف اللازمة لهدمها ، وكنا نجبر الناس على دفع مصاريف هدم المساجد ، " [18] . أما Alexis de Tocqueville فجاء في تقرير له سنة 1847 : " لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال - أي مداخيل هذه المؤسسات - بأن حولنا ها جزئيا عن استعمالاتها السابقة ،

وانقضاء المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تتداعى وبعثرنا الحلقات الدراسية ، لقد انطفأت الأنوار من حولنا وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القانون ، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا ، وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا[19]. استطاعت السلطات الاستعمارية بواسطة هذه القرارات من تأميم كامل المؤسسات العامة ووضعها تحت تصرف المستوطنين ، حيث باعت هذه الأخيرة من أملاك الأوقاف ما قيمته 4.495.839 ف ف[20].

تأكدت السلطات الاستعمارية أن هذه الإجراءات غير كافية لاستيعاب أعداد المهاجرين الأوربيين ، وتغطية مصاريف المشروع الاستيطاني ، انتقلت الى إجراء تأديبي وعقابي أكثر قسوة بسبب الخسائر التي ألحقها بجموع الشعب الجزائري ، وهو مصادرة الأرض . فقد تفطن جهابذة الفكر الاستعماري وعلى رأسهم الجنرال بيجو للمكانة التي تحتلها قضية الأرض لدى الجزائريين ، بإعتبارها مصدر الرزق الوحيد لديهم ، الذي يستمدون منه قوتهم وصمودهم أمام الهجمة الاستعمارية الشرسة . وأنه للقضاء على جذوة المقاومة الوطنية - التي ازدادت وطأتها على الوجود الفرنسي ، نتيجة الخسائر المادية والبشرية التي ألحقتها بالطرف الفرنسي - عليهم بإيقاع العقاب بالثائرين ومصادرة أراضيهم و الاستيلاء على ملكياتهم ، وقد عرفت هذه السياسة ب " سياسة الأرض المحروقة" أو " طريق الفتح بالسيف والمحراث "[21]. ويمكن إجمال أهم القوانين والمراسيم المندرجة تحت إطار " المصادرة والاستيلاء على الأرض" فيما يلي :

- قانون 1 أكتوبر 1844 :

نص هذا القانون على أن الأرض غير المستغلة والتي لا تثبت ملكيتها قانونا بعقد ملكية مسجل لدى المصالح العقارية الفرنسية ، تصبح تابعة لأملاك الدولة . وتتمة لهذا منح الجزائريون مهلة ثلاثة أشهر لوضع مخططات تفصيلية للأراضي التي يملكونها، مع تحديد موقعها ومساحتها، وتقديمها للسلطات الفرنسية المعنية لدراستها، أما الأراضي التي لا تخضع لهذا الإجراء تعتبر في نظر هذا القانون مهملة بدون مالك. وقد مكن هذا القانون الإدارة الفرنسية من الاستيلاء على أراضي واسعة، لأن أن جل الأراضي الجزائرية كانت ملكيتها مشاعة بين أفراد القبيلة[22] . فمن بين 168.000هكتارا محصاة في منطقة متيجة ، عاد للدولة 95000 هكتارا وعاد للمستوطنين 37000 هكتارا، و 110000 هكتارا للجزائريين[23].

- قانون 31 أكتوبر 1845 :

وهو من أخطر القوانين التي ألحقت ضرر كبيرا بالأهالي وحولتهم إلى مستأجرين و خماسة ، بعد أن كانوا ملاكين للأراضي. والذي قرر أن المصادرة تنطبق على كافة القبائل التي تدخل في حرب مع الفرنسيين وكل من يساعد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة" العدو" أو له معه اتصالات. إضافة إلى أن كل من يتغيب عن قريته أكثر من ثلاثة أشهر وبدون رخصة من السلطات الفرنسية يعد متخليا عن أرضه وفارا إلى أرض العدو ، وبالتالي يجوز للسلطات الاستيلاء على أرضه بدون تعويض مادي[24].

وأثارت المادة الأخيرة من هذا القانون جدلا بين ممثلي السلطات الاستعمارية في الجزائر حول جواز تطبيقها على أولئك الذي انتقلوا إلى تونس في السنوات التي

سبقت صدور القانون مخلفين وراءهم أملاكا وعقارات فقد طلب الحاكم العام من مكتب " ملكية الأراضي والحجز" Bureau de la Propriété Indigène et du Séquestré، أن ينظر في حالة هؤلاء المهاجرين من الناحية القانونية، فاعتبر المكتب أن قانون المصادرة الصادر سنة 1845 يخص الثوار ولا ينطبق على المهاجرين الفارين Clandestin ولاحظ رئيس الشؤون المدنية والمالية أن خروج الأهالي إلى تونس بدون إذن من السلطات الفرنسية لا يمكن عده أكثر من خرق بسيط للأنظمة الإدارية، باعتبار أن تونس ليست عدوة لفرنسا مما يستدعي تطبيق غرامة مالية على كل عائد[25].

وأدى استسلام الأمير عبد القادر سنة 1847 وانتهاء المقاومة في التل الوهراني والوسط، إلى استيلاء السلطات الاستعمارية على أراضي القبائل خاصة تلك التي لجأت إلى المغرب الأقصى. ووجدت تلك القبائل نفسها عند عودتها إلى الجزائر تستأجر الأراضي التي كانت ملكا لها من قبل وتحت ظروف معاشية قاسية مع فقدان الآلات والبذر، مع العلم أن الأراضي المستأجرة هي في الغالب أراض فقيرة لأن الأراضي الخصبة منحت للمستوطنين[26].

- مرسوم جويلية 1846 :

أعتمد هذا القانون على أساس ؛ أن عدم زراعة الأرض هو سبب كاف لانتزاع ملكيتها ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة. وانطلاقا من هذا التفسير، تم انتزاع ملكية أراضي المرور وأراضي البور من القبائل [27]. وقد خول وزير الحربية صلاحية اختيار المناطق التي تخضع لإجراءات التحقيق، ومنح كل حائز لأراضي تقع ضمن

هذه المناطق مهلة ثلاثة أشهر، لإيداع سنداته لدى مجلس المنازعات وقد مكن هذا القانون الأوربيين من اقتناء أملاك وأراضي وقفية ، زيادة علي معاناة الأهالي من هذا القانون الذي حرمهم من مساحات شاسعة كانت مخصصة للرعي ناهيك أن الشروط المتشددة لقبول سندات الملكية التي تعود للفترة ما قبل 1830 أدت الى حرمانهم من أراضيهم دون تعويض مما أدى الى إفلاس الكثير منهم [28].

لم يقف الجزائريون مكتوفي الأيدي أمام مصادرة أراضيهم ، بل راحوا يقاومونها بكل الوسائل الممكنة، فبالإضافة الى المقاومة المسلحة والهجرة ، التجأ الجزائريون لأسلوب كتابة الشكاوي والعرائض ، معبرين من خلالها عن رفضهم واستيائهم لهذه السياسة ولكل أنواع الظلم والاستبداد والقهر الذي تعرضوا له[29].

ب- قانون التحديد Le Cantonnement :

جاءت كلمة التحديد لتعني استبدال حق استعمال الأرض المشاعة بين أفراد قبيلة واحدة أو بين مجموعة من القبائل إلى حق ملكيتها .أي اعتراف السلطات الاستعمارية بحق الملكية للأهالي في الأراضي التي يستغلونها.

وجاء قانون التحديد (أي تحديد الأراضي) ليدعم قانون المصادرة لان الأراضي المحجوزة بفضل هذا القانون الأخير لم تعد كافية للأعداد المتزايدة من المستوطنين الأوربيين. والهدف من القانون الجديد كان مزدوجا ؛فهو من جهة وضع لفرض ضرائب جديدة ، إذ يصبح على كل مالك جديد واجب دفع ضريبة للسلطات الاستعمارية. ومن جهة أخرى قصد منه توفير احتياطات عقارية واسعة لتطبيق الخطط التي وضعها منظور ورجال الإمبراطورية الثانية في ميدان الاستعمار الرأسمالي[30].

والتحديد ليس بالإجراء الجديد في السياسة الاستعمارية ، فقد ورد في العديد من الوثائق الفرنسية السابقة عن عصر الإمبراطورية الثانية ، إذ جاء في نشرية أصدرها الجنرال بيجو قوله : " كان مذهبي السياسي حيال العرب حصرهم على الأرض التي يملكونها ، وتعود ملكيتها لهم منذ زمن طويل ، عندما أجد أن هناك تفاوتا بين مساحتها وعدد سكان القبيلة "[31].

وكان أحسن وصف لسياسة الحصر ، ما ذكره ف . غودين رجل القانون الفرنسي، عندما قال : " إنها طريقة اغتصاب ، يقال فيها للأهالي ؛ بما أنكم مستفيدون فقط ، سلموا حقوقكم في الأراضي التي لا تحتاجونها للدولة ، والدولة تعترف لكم بدلا منها بملكية سهلية مساوية لما تسلمون "[32].

بدأت سياسة تحديد الأراضي في الظهور مع مجيء الماريشال راندن Randon حاكما عاما على الجزائر سنة 1851 ، فقد فكر في إمكانية حصر الأهالي الذين يحتلون احتلالا جماعيا مساحات من الأراضي زائدة عن إمكاناتهم الزراعية ، وذلك بإستلاء السلطات الفرنسية الاستعمارية على تلك المساحات التي لا يستطيعون أولا يرغبون في استغلالها، ومقابل ذلك تعترف لهم السلطة الفرنسية بحقهم في الملكية الكاملة للأراضي التي يحتفظون بها ويستغلونها وهذا ما قرره قانون عام 1851 [33]. نص هذا القانون في المادة الحادية عشر والرابعة عشر على ما يلي :

- " يعترف بحقوق الملكية والتمتع العائدة للأفراد أو القبائل أو بطون القبائل كما كانت موجودة عند الغزو أو كما جرى الحفاظ عليها أو تقنينها أو تجميعها من قبل الحكومة الفرنسية لاحقا " .

- " لكل فرد الحق في التصرف والتمتع بملكيته بحرية مطلقة ، إذا لم تتعارض مع القانون . بيد أنه لا يحق لأي مالك أن ينقل ملكية أرضه لشخص غريب عن القبيلة . ويعود للدولة وحدها إمكانية اكتساب هذه الحقوق في نطاق المصلحة العامة أو الاستعمار أو جعلها كليا أو جزئيا قابلة للتنازل لصالح الغير "[34].

وفي إطار هذه السياسة الجديدة الهادفة إلى تفتيت المجتمع الجزائري برز اتجاه في هذه الفترة يدعو إلى ضرورة حل النظام القبلي وتغييره. وتحامل الكثير من الفرنسيين من ساسة وكتاب على نظام القبيلة وتقاليدها، واعتبروه عائقا أمام الأهالي وتحضيرهم، وجاء على لسان احد الكتاب " أن أكبر عدو يقف أمام سعادة الأهالي وتقدمهم إنما هو التنظيم القبلي، فالتمتع الجماعي للأرض ما هو إلا حالة مؤسفة نتيجتها الكسل والبؤس ، لذلك يجب أن نوفر للعربي روح الإحساس بالمسؤولية ولا يتم له ذلك إلا بتحريره من سلطة الجماعة وقيودها وتفتيت الجماعة " المشاعية التي ينتمي إليها ..." ولا يمتنع صاحب الكتاب عن الملاحظة " أن الديانة الإسلامية تمنح ملكية الأرض لمن يحييها" (ومعنى ذلك أنها تعترف بملكية المعمر الأوربي للأرض بعد أن يكون قد استصلحها وعمرها) وخلص هذا الكاتب إلى القول انه "... لا يمكننا تحويل العربي إلى مزارع جيد إلى بالتقليص من أراضيه وتحويلها إلى قطاعات فردية "[35].

وعندما شرع في تطبيق القانون الجديد في منطقة الأصنام اضطر " أولاد قصير " للتخلي عن 12.000 هكتار من أراضي الطمي الخصبة، وحددت ملكية قبيلة الغرابة " في القطاع الوهراني في عام 1850 بمساحة 33.287 هكتار بينما كانت أراضيها في السابق تمتد على مساحة 85.000 هكتار .وهكذا وبأساليب وحيل مختلفة حصل

المستوطنون الفرنسيون والأوربيون على أخصب الأراضي بحجة استغلالها وتنويع منتجاتها.

وكثيرا ما كان الأهالي يحرمون من أراضيهم فلا يزرعونها ولا يتفرغ المستعمر لزراعتها فتبقى سنوات متتالية من دون استغلال. أما الشركات التي منحت مساحات كبيرة من الأراضي لإقامة مشاريع اقتصادية فإنها تحولت (أي الشركات) إلى تأجير تلك الأراضي للأهالي لزراعتها واستغلالها مقابل الخمس محققين بذلك أرباحا طائلة[36].

وأمام هذه السياسة الاستعمارية الجائزة قررت الكثير من القبائل بيع بقية الأراضي التي بقيت في حوزتها، والهجرة إما إلى الشام مثل قبيلة أولاد خالد أو إلى تونس التي قصدتها فروع عديدة من قبائل المنطقة الشرقية في الجزائر.ففي ربيع 1860 هاجرت فروع من قبائل ؛ " عبد النور" والتلاغمة" والحراكته" والعشايش" [37]. وتوقع تقرير وضع في هذه الفترة خروج 2500 بيت في القطاع القسنطيني أي بين 11 ألف و12 ألف شخص [38].

ج- سياسة نابليون الثالث العربية :

كانت الفكرة السائدة لدى نابليون الثالث [39] ، أن يحقق بالسلم ما حققه عمه نابليون الأول بالسيف ، سواء داخل أوربا أو خارجها. وقد اتجه ، منذ أن قام بانقلابه على النظام الجمهوري وإعلانه قيام الإمبراطورية الثانية، على العمل لإشراك فرنسا في أهم القضايا والانشغالات العالمية، بحيث تستعيد فرنسا زمام المبادرات على الساحتين الأوربية والعالمية والتي ضاعت منها منذ سقوط نابليون وعودة "البوربون"

و"أوليون" والتي يمكنها أن تفيد المرحلة الجديدة، وتبرز اسم الإمبراطورية الثانية عاليا.

ومن أهم هذه القضايا ، قضية إطلاق سراح الأمير عبد القادر وتوجيهه للإقامة في البلاد العثمانية ، ثم الاشتراك في "حرب القرم" مبرزا العداء لروسيا والصداقة والتحالف مع بريطانيا والدولة العثمانية ، وأخيرا وليس آخرا اهتمامه بالفتنة الطائفية التي عصفت ببلاد الشام سنة 1860 .

أما بالنسبة للجزائر ، فقد وجد نابليون الثالث أن الصراع بين المستوطنين والعسكريين قد بلغ أشده، حيث كانت تحفظات هؤلاء ضد برامج المستوطنين تسبب احتجاجات دائمة من طرف هؤلاء، وقد تمكنوا من استمالة السلطات في باريس، وهي التي كانت ترى في السياسة الاستيطانية المتبعة، خصوصا من طرف "روندون" تخفيفا عن المشاكل في فرنسا وتخلصا من العناصر المشاغبة . وظلت مسئوليات الحاكم العام تمارس فقط في المناطق العسكرية عن طريق قائد المقاطعة والمكاتب العربية ، ورغم سعي وزارة الحرب للدفاع عن مواقعها في الجزائر إلا أن الغلبة كانت للحكم المدني الذي يفضله المستوطنون ويسعون الى تحقيقه ،ولم يكن هناك مناص من استمرار هذه السياسة التي سايرها نابليون الثالث، حتى تاريخ 24 جوان 1858 حيث قرر إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات، والتي عين عليها ابن عمه "جيروم" . وألغيت وظيفة الحاكم العام وتم استحداث وظيفة القائد الأعلى للقوات العسكرية الذي يكون مقره في الجزائر في حين أن الوزير مقره في باريس ، وقد استقبل هذا التغيير بالترحيب الكبير من قبل المستوطنين .

إلا أن هذا الوضع الجديد ، الذي لم يستغرق أكثر من سنتين ، سوف يتراجع عنه الإمبراطور ، إذ أن وجود الوزير في باريس قد أخضع البلاد للإجراءات البيروقراطية وللبيروقراطيين دون طائل ، مع ما يستلزم ذلك من رجال ومصاريف . وهكذا بدأت ملامح سياسة عربية ترتسم في ذهن الإمبراطور بداية بإلغاء نظام وزارة الجزائر ، وإعادة العمل بنظام الحاكم العام ، حيث تم توجيه النظر صوب الأهالي والتأكيد على ضرورة التعامل معهم وفهم قضيتهم قبل قضية المستوطنين. وقد تحققت له تلك القناعة منذ أن قام بزيارة أولى إلى الجزائر في سبتمبر 1860 ، وكان قبلها واقعا تحت تأثير الأجواء العامة التي صاحبت الحوادث الطائفية في بلاد الشام في صيف 1860 .

وجد نابليون الثالث الى جانبه في هذه المرحلة مجموعة من الرجال ساندوه وآزروه في قناعاته تلك ، حتى أنه كان يطلق عليهم اسم المعربين Arabophiles ومنهم Ismail Urbain . ومن هنا بدأت المشاريع تتجه نحو التقرب من الأهالي ، وتقريب هؤلاء إلى الفرنسيين أو حتى السعي الى اندماجهم ليس فقط من خلال الإدماج الإداري والتنظيمي ، ولكن حتى من خلال الإدماج العقلي وإدماج الأفراد . فالمسألة الآن هي تطوير العنصر العربي وإدخاله في مصاف الشعوب المتحضرة ودفعه لتقليد الرجل الغربي في كل شيء في الثقافة وطريقة التفكير ... الخ . وقد عبر نابليون الثالث عن هذا التوجه أمام غرفة التجارة في مدينة "بوردو" عام 1852 ، عندما قال : " يوجد لدينا مقابل مرسيليا مملكة شاسعة علينا أن نعمل على دمجها في فرنسا "[40].

فقد استمر تدفق المهاجرين الأوربيين على مستعمرة الجزائر خلال السنوات الأولى من قيام الإمبراطورية الثانية. وتواكبت حركة الاستيطان الرسمية التي

تنظمها الحكومة مع الاستيطان الحر. إلا أن السنوات العشر الأخيرة من عمر الإمبراطورية عرفت توقفا ملحوظا لحركة الاستيطان، إذ توقفت الحكومة عن منح الأراضي مجانا للمستوطنين إلى حد لم يشيد فيه أي مركز استيطاني جديد بين سنة 1864و1869 [41].

وكان ذلك دلالة على أن نابليون الثالث قد شرع في إتباع سياسة جديدة تهدف إلى الارتقاء بالجزائر من مستوى بلد خاضع للاستغلال والاستنزاف الفوضوي من طرف المستوطنين ، إلى مستوى بلد منظم بنظام اقتصادي وحضاري وتأهيل الأهالي المسلمين للمشاركة في عملية التطور هذه[42]. وذلك بدفع الجزائر في المغامرة الكبرى للاقتصاد الرأسمالي، التي بدأت تظهر جلية في أوربا في القرن التاسع عشر. وذلك من خلال تكليف شركات أوربية للقيام بأعمال الإنشاء والتعمير في الجزائر حتى يخفف من أعباء التكاليف على الحكومة الفرنسية ، ووضعت المشاريع لاستصلاح الأراضي وبناء السدود ومد الطرق[43]. إلا أنه اصطدم حينئذ بالإيديولوجية الاستعمارية التي وضعتها قبله نظم الملكية والجمهورية الثانية ، والتي كانت تهدف إلى ضمان السيطرة الفرنسية على الجزائر بالسيادة السياسية، وبالتمثل الكامل L'assimilation للمستعمرة بالبلد الأم فرنسا[44].

أثارت سياسته هذه معارضة شديدة من طرف المستوطنين، الذين طالبوا بضرورة إلغاء تلك الإجراءات التي اتخذتها حكومة الإمبراطورية الثانية، والتي أوقفت الاستيطان الصغير لصالح الشركات المالية الكبرى-والتي قيل عنها أيضا أنها أفادت الأهالي على حساب المستوطنين الأوربيين (المحرومين من كل حرية) وحملوا

تنظمها الحكومة مع الاستيطان الحر. إلا أن السنوات العشر الأخيرة من عمر الإمبراطورية عرفت توقفا ملحوظا لحركة الاستيطان، إذ توقفت الحكومة عن منح الأراضي مجانا للمستوطنين إلى حد لم يشيد فيه أي مركز استيطاني جديد بين سنة 1864و1869 [41].

وكان ذلك دلالة على أن نابليون الثالث قد شرع في إتباع سياسة جديدة تهدف إلى الارتقاء بالجزائر من مستوى بلد خاضع للاستغلال والاستنزاف الفوضوي من طرف المستوطنين ، إلى مستوى بلد منظم بنظام اقتصادي وحضاري وتأهيل الأهالي المسلمين للمشاركة في عملية التطور هذه [42]. وذلك بدفع الجزائر في المغامرة الكبرى للاقتصاد الرأسمالي، التي بدأت تظهر جلية في أوربا في القرن التاسع عشر. وذلك من خلال تكليف شركات أوربية للقيام بأعمال الإنشاء والتعمير في الجزائر حتى يخفف من أعباء التكاليف على الحكومة الفرنسية ، ووضعت المشاريع لاستصلاح الأراضي وبناء السدود ومد الطرق [43]. إلا أنه اصطدم حينئذ بالإيديولوجية الاستعمارية التي وضعتها قبله نظم الملكية والجمهورية الثانية ، والتي كانت تهدف إلى ضمان السيطرة الفرنسية على الجزائر بالسيادة السياسية، وبالتمثل الكامل L'assimilation للمستعمرة بالبلد الأم فرنسا [44].

أثارت سياسته هذه معارضة شديدة من طرف المستوطنين، الذين طالبوا بضرورة إلغاء تلك الإجراءات التي اتخذتها حكومة الإمبراطورية الثانية، والتي أوقفت الاستيطان الصغير لصالح الشركات المالية الكبرى-والتي قيل عنها أيضا أنها أفادت الأهالي على حساب المستوطنين الأوربيين (المحرومين من كل حرية) وحملوا

الإمبراطورية الثانية مسؤولية تأخر التمثيل السياسي الذي يمكنه تحقيق الوحدة بين البلد الأم وفرنسا الجديدة[45].

وقد جاءت هذه المرحلة بمعطيات جديدة ، إذ لم يعد السؤال هو : هل الجزائر مستعمرة ؟ أما ملحقة لفرنسا ؟ ولكن لما لا تكون مملكة عربية قابلة للفرنسة ؟ هذا ما أبان عنه وسجله نابليون الثالث في رسالته المؤرخة في 6 فيفري 1863 والتي جاء فيها : " إن الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة ولكنها مملكة عربية وللأهالي مثل المستوطنين نفس الحقوق في الحصول على حمايتي وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين .... إننا نطلب الآن إصلاح خاطر العرب وإمالة قلوبهم إلينا لأنهم جنس زينتهم العقل والهمة العلية والشجاعة والمهارة في بعض أمور الفلاحة ..."[46] . وبعد ذلك بحوالي الشهرين يصدر عن مجلس الشيوخ "القانون المشيخي" الخاص بالملكية الأهلية وإجراءات الحصر والذي جاء ردا على التطبيق السلبي لقانون 16 جوان 1851 .

القانون المشيخي 22 أبريل 1863 :

يعد هذا القانون الوثيقة الأكثر أهمية في التاريخ الريفي للجزائر منذ الاحتلال الفرنسي لها، وترجع أهميته إلى عدة عوامل فهو من جهة يمس بعمق البنية الاقتصادية للحياة الريفية، ومن جهة أخرى أدخل تحويرا جذريا على الأطر الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري[47]. فقد قرر نابليون الثالث أن الاستيطان لكي يتم على أحسن وجه ،ولكي يدوم يجب أن يرتكز على المبادلات الحرة بين الأهالي والمستوطنين الأوربيين .موضحا أن هدفه من إصدار هذا القانون هو وضع حد للاضطراب والقلق الناجم عن عمليات المصادرة والتحديد، وجاءت المادة الأساسية في القانون لتعلن

وتؤكد على " ملكية " القبائل للأراضي التي كانت تتمتع بها من قبل". و نصت المادة الثانية من المرسوم على ضرورة الإسراع في تطبيق هذا القانون ولتسهيل العملية تم تحديد ثلاث خطوات وهي :

- تحديد أراضي الأعراش ورسم حدودها .
- تقسيم الأراضي التي يتم رسم حدودها مباشرة الى دوابر.
- توزيع الأراضي الى ملكيات فردية داخل كل دوار[48].

وقد كان نابليون حريصا على الإسراع في تنفيذ ذلك المرسوم ، وبادر الى نشر تطبيقاته في الصحافة الرسمية مثل صحيفة المبشر . إذ لا يكاد يخلو عددا من أعداد المبشر في الفترة بين 1864 - 1870 من ذكر أسماء الأعراش التي طبق فيها القانون[49]. وتم توزيع القبيلة الواحدة على ثلاثة أو أربعة دواوير وأصبحت كل وحدة جديدة تعرف انطلاقا من موقعها الجغرافي وتتكلف لجان في داخل كل قرية بخلق الملكيات الفردية وتنظيمها بين أهالي القرية[50] . وذلك ما نلمسه من مضمون المادة الثانية لهذا القانون والتي أعلنت عن " توزيع أفراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواوير (القرى) التي تنتمي إليها القبيلة في التل " أو بمعنى آخر الاستعاضة عن الوحدة التقليدية للقبيلة بنظام إداري جديد نواته الدوار وليس القبيلة[51]. وتم توزيع القبيلة الواحدة على ثلاثة أو أربعة دواوير ، وأصبحت كل وحدة جديدة ، تعرف انطلاقا من موقعها الجغرافي ، وتتكلف لجان في داخل كل قرية بخلق الملكيات الفردية وتنظيمها بين أهالي القرية[52]. وأتبعت الإدارة تطبيقات هذا المرسوم بالصرامة الشديدة مع القبائل التي قد تتأخر في عملية تسجيل ممتلكاتها لأجل إتمام عمليات

التحديد والتقسيم وأعطيت لها مدة شهرين لإتمام العملية . وكل من يتأخر عن هذه المدة يسقط حقا في الملكية [53].

القانون المشيخي 14 جويلية 1865 :

و إذا كان نابليون قد ساهم حسب أطروحاته في إصدار قوانين لحل مشكل الأرض بين الأهالي والمستوطنين ، والذي ظل قائما منذ 1830 وسيضل كذلك حتى 1962 . فإنه قرر أيضا أن يطرح مسألة الأفراد ويساهم أيضا في إيجاد حلول لها . وسيتم ذلك بإصدار قرار مشيخي ثاني بتاريخ 14 جويلية 1865 ، وجاء قراره ذلك على إثر الرحلة الاستكشافية الثانية [54] التي قام بها بين شهري مايو وجوان الى الجزائر ، وكانت هذه الزيارة تأكيد من الإمبراطور على ضرورة التعرف على واقع الحال في الجزائر ، والوقوف بنفسه على مختلف المعطيات الأهلية والاستيطانية[55]. فقد أطال الإقامة في الجزائر وعوضا عن يومين أقام بها ثمانية أيام حيث تنوعت لقاءاته وعروضه ومداخلاته وزار المدية وأطال الإقامة في مستغانم وزار باتنة وبسكرة وسيدي بلعباس . ومن ملاحظاته التي جمعها من تلك الرحلة، صار همه : ماذا نفعل لتطوير الأهلي ؟

Que doit- on faire pour civiliser les Indigènes ? ولم يتأخر في إيجاد الأجوبة لكل المسائل التي طرحها أو طرحت عليه ، كما وضع الخطوط العامة لمقترحات جديدة تخص هذه المرة الفرد بعد أن كان قد وجد حلولا لقضية الأرض . حيث كتب رسالة مطولة بتاريخ 20 جوان 1865 . وجهها الى الحاكم العام في الجزائر حينئذ وهو Mac-Mahon [56] ومما يقول فيها : " إن الجزائر مملكة عربية وفي ذات الوقت مستوطنة أوربية ومعسكر فرنسي ...وتهدئة العرب هي القاعدة التي لا غنى عنها

للاستيطان ، وإن التباين في الدين والعادات لا يشكل حاجزا منيعا في وجه التهدئة ... فعلينا إذن واجب استمالتهم بممارسة عدالة سريعة ومنصفة إزائهم والعمل على إسعادهم أكثر " . ويستدرك نابليون في رسالته بعض الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الفرنسية في حق الأهالي ، مثل قوله : " لقد عملنا على إفلاس العائلات ذات النفوذ وجردناها من اعتباراتها ... كما حاولنا تفكيك القبائل والإخلال بالقضاء الإسلامي من غير أن يكون لدينا بديلا نمنحه لهذا الشعب الذي أمسى تائها من غير دليل بعد أن تعرضت مؤسساته لهزة عنيفة لم يسلم منها سوى جهله وتعصبه الديني "[57].

أما بخصوص الفرد الجزائري ، فقد قال نابليون في رسالته تلك : " إن العرب فرنسيون ما دام أن الجزائر أرض فرنسية ... وسيضلون يسيرون بمقتضى قانونهم المدني ... والعرب الذين يرغبون في الاستفادة من القانون المدني الفرنسي والحصول على حقوق المواطنة الفرنسية لهم ذلك وبطلب منهم دون شروط مسبقة مع تخليهم عن قانون الأحوال الشخصية " . وفعلا تأكد ذلك من خلال القانون المشيخي الصادر في 14 جويلية 1865 ، الذي أقر حق الأهلي الجزائري سواء كان مسلما أو يهوديا للانضمام الى الجيش أو الى الوظائف المدنية وقد ظل هذا القانون لمدة طويلة أحد أهم ركائز التشريعات الجزائرية [58] .

ويبدو أن سياسته كان مبعثها داخلي ، كانت تهدف أيضا الى إظهار محاسن السيطرة الفرنسية على الجزائر الى الشعوب العربية والإسلامية ، والتي لم تكن أقل أهمية في نظر الإمبراطور من الجزائر نفسها ، وذلك لجلب المسلمين عامة وكسبهم الى صف الإمبراطورية.

نتائج سياسة نابليون الثالث :

إذا كانت هذه الإجراءات قد مكنت وفي السنوات الأولى لتطبيقها من تحقيق الهدف المنشود ، بوضع حد لعمليات اغتصاب الأراضي فإنها هيأت على المدى البعيد لعمليات تهديم وانحلال كاملة للكيان الاجتماعي الجزائري[59] بحيث إن تحول أراضي الأعراش إلى ملكيات فردية لا حول لها ولا قوة قد سهل على المستوطنين شراءها أو انتزاعها مقابل دين مثلا ، وفي هذا السياق كتب الجنرال Allard يقول : " لم يغب عن الحكومة أن أبعاد سياستها هذه يجب أن تهدف إلى تقليص وإضعاف تأثيرات رؤساء القبائل وتفكيك القبيلة بإحداث الملكيات الفردية " . وعلى رأي A.Berque " فإن إجراء من هذا القبيل لا شك أنه أحدث اضطرابا كبيرا في ذهنيات الأفراد ، فالفرد الجزائري لم يعد يشعر بذلك الرباط القوى الذي كان يشده إلى الجماعة[60] ، وبالتالي افتقد ذلك الدعم الحسي والمعنوي الذي كان بالنسبة إليه الضمانة الأساسية لوجوده.

وكانت النتيجة المباشرة لسياسة نابليون السابقة الذكر ، هي إلحاق أضرار كبيرة بالمستوى المعيشي للأهالي ، إذ لم يعد للمالك الصغير القدرة على زراعة أرضه لقلة الإمكانيات. ونتج عن إضعاف القدرة الإنتاجية للأهالي أن قل الاحتياطي من الحبوب ، هذا الاحتياطي الذي كانت قد قللت منه وأضعفته في السابق عمليات التصدير الواسعة خاصة بين عام 1854 وعام 1855 ، بسبب الاحتياجات المتزايدة للجيش الفرنسي في "حرب القرم" والأسعار العالية التي كانت تقترحها الأسواق الأوربية ، وهكذا تم الكشف عن " الأهراء " خلال هاتين السنتين بعد أن ظلت مغلقة لأمد بعيد ، واستغلت الأراضي استغلالا كبيرا في هذه الفترة ، مما جعلها بعد سنوات

متتالية من الحرث لا تعطي سوى محصول هزيل. ووصل الأمر بالتجار الأوربيين واليهود إلى دفع تسبيقات مقابل تعهدات بالبيع، ومن هنا ازدادت الديون على الأهالي وثقل كاهلهم بالفوائد الربوية وكان ذلك سببا من أسباب فقدان الكثير من الملاكين الصغار لأراضيهم. وشيئا فشيئا وجد ضمن كل قبيلة حشد هائل من الأفراد لا يملكون شيئا على الإطلاق.

أدت هذه الظروف القاسية التي تعرض لها الفلاح الجزائري مع سنوات الجفاف والقحط التي عرفتها البلاد بين عام 1866 وعام 1869 إلى مجاعة لم تعرف الجزائر لها مثيلا من قبل وعرفت " بالمسغبة أو المجاعة السوداء"[61]. فانعدم الاحتياطي وقلت المحاصيل وزاد على ذلك اجتياح الجراد لمناطق التل سنة 1866 مما أسهم في تقوي وباء لكوليرا والتيفوس وإبادة قطعان الماشية بأكملها. وتشير الإحصاءات الرسمية الى أن الجزائريين فقدوا خلال الأزمة الاقتصادية هذه ، نصف ماشيتهم أي حوالي 26.000.000 راس سنة 1867 ، وحوالي 6.000.000 راس سنة 1870 [62].

ونتج عن تلك المجاعة خسائر بشرية كبيرة قدرت بحوالي 500.000 شخص[63].ودفعت هذه الظروف القاسية بالكثير من الناس للهجرة إلى تونس. وأمام هذه الأوضاع المأساوية التي تعرض لها الأهالي المسلمون دون غيرهم من اليهود والمستوطنين، قررت حكومة الإمبراطور تأليف لجنة تحقيق بتاريخ 5 مايو (أيار) 1869 رئاسة راندون واستجوبت اللجنة ثلاثة جزائريين أكدوا في ردودهم أن "المجاعة لم يكن سببها جهل الجزائريين بأمور الفلاحة كما يدعى الأوربيون لأنها حرفتهم منذ قرون، وإنما سببها انعدام الأمطار و قسوة الجليد وكثرة الجراد" .." وعدم ادخار

الجزائريين للحبوب كان بسبب ما حل بهم من ارتفاع أسعار كراء أراضي البلديات والضرائب والمغرم التي تفرض عليهم، فاضطروا إلى اخذ قروض بفوائد تزيد عن ستين بالمائة واضطروا إلى بيع زرعهم وأصوافهم قبل أوانها بأسعار تقل عن نصف قيمتها الحقيقية "، واستنكر هؤلاء الجزائريون تقسيم أراضي القبائل لأن ذلك سيؤدي إلى تشتيتها [64].

ويصل الأمر بالمؤرخ برينو A.Prenant إلى القول إذا كانت سنوات 1866 – 1870 بدون تاريخ فلأنها كانت سنوات مجاعة [65]. وما عسى أن يكون الوضع العام للأهالي المسلمين في الجزائر بعد أن وصولا إلى هذه الدرجة من البؤس والشقاء. وأول حالة تستدعي الملاحظة والنظر هو ذلك النقص المتزايد في عدد السكان حيث بدأ الشعب الجزائري في حالة انحسار وتراجع بسبب حروب المقاومة وسياسة الإبادة التي انتهجتها الإدارة الفرنسية. ويعبر الجنرال Pélissier [66] عن ذلك بقوله" إن الشعب العربي يتناقص ويزداد فقرا ، وبعد كل الظروف السيئة التي أحاطت به في خلال سنوات الحرب تأتي سنوات الجفاف والقحط لتزيد الحالة سوءا [67] ، وتراجع عدد السكان من ثلاثة ملايين نسمة سنة 1830 إلى 2.362.900 سنة 1876. وقد عدت هذه العشرية هي الوحيدة في كل تاريخ الجزائر الفرنسية التي يحصل فيها إنهيار التعداد السكاني ، بحيث تعدت الوفيات بكثير الولادات[68].

ورغم كل ذلك ، لم يتوقف المستوطنون عند حد مصادرة الأراضي الخصبة بل انتهجوا سياسة التفرقة بين القبائل وشتتوا عناصر القبيلة الواحدة فلم يعد للفرد الواحد القدرة على استغلال أرضه، مما جعله مستهدفا من جديد لطمع المستعمرين

وجشعهم إضافة إلى إثقال كاهل الفلاح الجزائري بالضرائب المتعددة والعمليات الربوية التي نشط فيها اليهود و إحالتهم الآلاف من العائلات والأفراد إلى العدم.

ففي ملاحظة دونها الجنرال Martimprey في تموز 1860 اعترف فيها أن القروض هي أحد نتائج الاستعمار ،وكذلك اتساع ظاهرة الربا . التي غيرت تغييرا مفاجئا كل ظروف الحياة السابقة للسكان، فأصبح المسلم يستدين لشراء الحبوب اللازمة لاستمراره وزرع أرضه ودفع الضريبة، وقبل الاحتلال كان الأفراد والقبائل تتعاون وتستدين عن بعضها البعض في حالة حصول جفاف أو قحط، ويعيد المستدين ما اقترضه عينا عند الحصاد ومن دون فوائد ربوية. أما بعد الاحتلال فلم يعد يوجد احتياطي من الحبوب عند الناس إذ تحولت الكميات المونة من الحبوب إلى التصدير[69].

زاد من معاناة الجزائريين تلك الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية وعلى رأسها إثقال كاهل الأهالي بالضرائب[70] مما زاد في تدهور مستوى حياتهم المعيشية واليومية . وقد استخدمت السلطات الاستعمارية سلاح الضريبة لتحقيق هدفين: إرغام الجزائريين على الاستسلام، وتوفير الموارد المالية لإنجاح المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر. ومن المواصفات التي اتصفت بها الضرائب المفروضة على الأهالي، أنها متنوعة الأصناف وغير قارة، إذ خضعت للظروف والمستجدات التي تمر بها المستعمرة . زيادة على هاتين الصفتين فإنها كانت غير متوافقة مع مقدرة الفرد الجزائري المالية والمادية ، الذي كانت ممتلكاته عرضة في أغلب الأحيان للحجز والمصادرة .

وقد أثارت السياسة الضريبية الفرنسية المطبقة في المستعمرة، ردود أفعال متعددة المشارب فرنسية وجزائرية . وهذا بسبب المبالغة في عملية إفقار الأهالي دون مراعاة أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية . وزادت حدة الانتقادات بعد اضطرار الغالبية من الجزائريين الى بيع ممتلكاتهم والهجرة الى البلاد الإسلامية أو تحولهم الى أجراء في أراضيهم التي تم الاستيلاء عليها بشتى الوسائل والتي منها عجزهم عن تسديد الضرائب .

وللاستدلال على فظاعة السياسة الضريبية وإجحافها في حق الجزائريين ، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ؛ أن إقليم قسنطينة كان يدفع سنة 1845 للخزينة من مستحقات الضرائب العربية مبلغ 2.122.802 ف ، وأرتفع هذا المبلغ سنة 1855 الى 3.650.724 ف، وأرتفع مرة ثانية بعد سن ضريبة السنتيمات الإضافية التي أقرها القرار الوزاري الصادر في 30 جويلية 1855 ليصل الى 3.818.256 ف . أما مجموع ما كان يدفعه الجزائريون ، فقد وصل سنة 1863 الى 13.518.656 ف [71]

ولم تكن الأرض والزراعة هي مصدر العيش الوحيد للأهالي المسلمين في الجزائر بل هناك الصناعات الحرفية، التي اشتهرت بها عدة مناطق وخاصة مدينة تلمسان ومنطقة القبائل، ولم تسلم هي الأخرى من التحدي الاستعماري حيث عرفت تراجعا كبيرا نتيجة قلة المواد الأولية الضرورية لهذه الصناعات مثل الجلود والأصواف والخشب. والتي أصبحت موجهة نحو التصدر تحت ضغط التجارة والضريبة وارتفاع أسعار المواد الأولية إضافة إلى المنافسة التي خلقتها البضاعة الأوربية التي غزت الأسواق الجزائرية. وقد أدى هذا الوضع ، الى تخلي الكثير من حرفي الجزائر ووهران و قسنطينة عن حرفهم وإقفال ورشاتهم والهجرة خارج الوطن.

كان هذا بصورة عامة الوضع التي أصبح يعيش فيه المواطن الجزائري المسلم منذ الاحتلال إلى قيام الثورة 1871 ، وقد شهدت هذه الفترة صراعا وتنافسا بين عدة اتجاهات وأنظمة أتبعها الفرنسيون لحكم المستعمرة واستغلالها. فمن محاولة لتحقيق الإدماج الكامل للمستعمرة " بالبلد الأم فرنسا " إلى محاولة خلق كيان جزائري خاص يتمتع فيه الأهالي والمستوطنون بحقوق وواجبات سواء بسواء ، وهذا ما رغب في تحقيقه نابليون الثالث ولكنه فشل نتيجة المعارضة الشديدة التي أظهرها المستوطنون تجاه هذه السياسية ، إلى الصراع والتنافس بين نظام الإدارة المدنية ونظام الإدارة العسكرية الذي كان المستوطنون سببا في احتدامه بإلحاحهم على توسيع دائرة النفوذ المدني على حساب النفوذ العسكري الذي كان حسب وجهة نظر المستوطنين المحامي والمدافع عن مصالح الأهالي [72]، وكان الأهالي بطبيعة الحال هم الضحية وكبش الفداء في كل هذه المحاولات المتنافسة والمتصارعة.

وأمام فقدان الأمل في خروج المستعمر الفرنسي من الجزائر فضل الكثير من الأهالي المسلمين الخروج من بلادهم واللجوء إلى البلاد الإسلامية مهاجرين عساهم يجدون ما افتقدوه في وطنهم من عيش هانئ وحياة كريمة. وعرفت هذه الفترة هجرة المئات من أهالي المدن الجزائرية والأرياف إلى تونس وطرابلس وبلاد الشام ومصر والحجاز وحتى استانبول، وستشهد الفترة التالية هجرة الآلاف من الجزائريين خاصة إلى بلاد الشام.

2- فترة الحكم المدني 1870. 1914 :

إن سقوط نابليون الثالث والإمبراطورية الثانية ونظامها في 2 سبتمبر عام 1870 وكذا إعلان الجمهورية الثالثة في 14 سبتمبر 1870 ، كل ذلك كان إيذانا بانتصار كبير للمستوطنين في الجزائر . فقد تخلصوا من مشروع المملكة العربية ومن السلطة العسكرية ونفوذ العسكريين ، الذين شكلوا أكبر عقبة أمام تحقيق أهداف المستوطنين وطموحاتهم . ومن أهم مظاهر هذا الانتصار تلك المراسيم التي بدأت تتوالى في الصدور ، والتي أكدت على نقل السلطة السياسية من يد المكاتب العربية والعسكريين الى يد الأوربيين المدنيين . فبموجب المرسوم الصادر بتاريخ 8 أكتوبر 1870 ، تقرر توسيع الحكم المدني الى جميع المناطق العسكرية كما كان الحال سابقا. أما مرسوم 24 أكتوبر 1870 ، فقد تقرر بموجبه إنشاء منصب الحاكم العام المدني ، الذي تكون علاقاته مع وزراء فرنسا وليس مع وزارة الحرب . ثم جاء مرسوم 10 نوفمبر 1870 الذي جعل من الأراضي الخاضعة للحكم العسكري تابعة لسلطات الولاة، أي بتحكم المدنيين في المسئولين العسكريين [73]. ومن أهم هذه المراسيم والتي كان لها تأثير سلبي مباشر على الأهالي، "مرسوم كريميو" الصادر في 24 أكتوبر 1870 ،والذي يسمح لليهود أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية والتمتع بجميع الامتيازات التي يخولها القانون الفرنسي للمواطنين الفرنسيين ، دون اشتراط تخلي هؤلاء عن معتقداتهم وحقوقهم المدنية . وأخيرا المرسوم الصادر في 24 ديسمبر 1870 ، الذي سمح للمستوطنين بتوسيع نفوذهم الى مناطق المسلمين الجزائريين المسيرة من طرف شخصيات جزائرية . وأخيرا إلغاء المكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني [74].

ثورة 1871 وتداعياتها :

أدت التحولات والمراسيم السابقة الذكر ، الى سيادة وطغيان سياسة تميزت بالضراوة والتعصب والقهر والإذلال لأدنى الحقوق الأساسية والطبيعية للفرد الجزائري ، وذلك طوال السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن التاسع عشر . وقد لخصت إحدى الصحف الفرنسية الصادرة بالجزائر ، هذه السياسة بقولها : "... يجب علينا أن نجعلهم عاجزين عن إلحاق الأذى بنا ونجعلهم ضعفاء وفقراء وقليلي العدد لكي تكون ردود أفعالهم أقل خطورة"[75]. لم ينتظر غلاة المستوطنين طويلا لتجسيد هذه السياسة عقب اندلاع ثورة الأهالي عام 1871 ، وهي الثورة التي قالت عنها المؤرخة الفرنسية Goldzeiguer : " ... إن المجتمع الجزائري وفي لحظة هلاكه رأى أن يجرب حظه الأخير في الثورة ، فأنطلق في حركة هي الأكثر قوة وفعالية وخطورة فيما قام به من ثورات منذ مقاومة الأمير عبد القادر "[76]. ووصفها مؤرخون آخرون بأنها آخر انتفاضة عسكرية عامة في الجزائر قبل ثورة أول نوفمبر[77].

لا يهمنا ، هنا التوسع في مجريات الثورة ومراحلها ، ولكن الذي يهمنا منها ؛ هو تداعياتها على السياسة الجديدة التي بدأت ترتسم ملامحها على طبيعة التعامل الفرنسي مع الجزائريين ، ومع وصول الجمهورية الثالثة الى سدة الحكم في باريس ، التي باشرت في اتخاذ عدة إجراءات وقرارات لصالح المستوطنين الأوربيين في الجزائر تهدف كلها الى دمج الجزائر بفرنسا نهائيا وعلى رأسها قرار إلغاء المكاتب العربية ومنح سلطاتها للإدارة المدنية ، وهذا ما كان يخشاه الأهالي . وعندما شرع في تطبيق هذا القرار في العديد من المناطق فضل غالبية رؤساء القبائل وشيوخهم الاستقالة من

الوظائف التي كانوا يشغلونها . فمنهم من اختار الهجرة ،ومنهم من إختار الثورة مثل "الباشاغا محمد المقراني" الذي كان يشغل منصب باشاغا مجانة بنواحي سطيف، و"الشيخ الحداد" مقدم الزاوية الرحمانية في بلاد القبائل ، وقد اختار هذان القائدان الثورة على الوضع القائم وإعلان الجهاد ضد المستعمر الفرنسي . ووجد هؤلاء الثوار الفرصة سانحة في انشغال فرنسا بحربها ضد بروسيا ، خاصة وأنها قد نقلت نسبة كبيرة من جيشها في الجزائر الى جبهات القتال بأوربا .

من الأسباب المباشرة لاندلاع الثورة ، عصيان فرق المخزن العسكرية التي أعدتها الإدارة الفرنسية في الجزائر لنقلها الى جبهات القتال[78]. والجدير بالذكر أن هذه الثورة لم تقتصر المشاركة فيها على الأهالي المسلمين الموجودين على الأرض الجزائرية ، بل شارك فيها كذلك الكثير من المهاجرين الجزائريين ممن هاجروا في السابق الى تونس وطرابلس وحتى دمشق . ولعبت الطريقة "الرحمانية ـ الخلوتية" دورا كبيرا في تنظيم الصفوف ودعوة القبائل الى الجهاد .

إن ما يهمنا ليس مجريات أحداث هذه الثورة [79]، ولكن النتائج التي أسفرت عنها ، والتي جرت على الأهالي أوخم العواقب . فقد شهدت نهاية هذه الثورة أكبر محاكمة من نوعها في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر ، حيث أصدرت المحاكم الفرنسية أحكامها بإعدام بعض الزعماء والقادة وبنفي آخرين الى جزيرة كاليدونيا . وطردت المئات من العائلات الى تونس منها فرع أولاد أمقران الذين قادهم الى تونس الثائر ناصر بن شهرة ، وكان عددهم حوالي 500 شخص ، ومنحهم باي تونس هناك قطعة أرض يعيشون منها [80]. ونقلت قبائل من أراضيها الى أراضي أخرى ،

كما حدث لقبائل ضواحي جيجل ، التي نقلت الى أراضي تقع بوادي زناتي وفرجيوة [81].

وكان البعض ممن طلب منهم الخروج من الجزائر نهائيا قد طلبوا اللجوء إلى البلاد العثمانية، وبادروا إلى الكتابة إلى السلطان العثماني يطلبون منه منحهم قطعة أرض في بلاد الشام، ولكن الصدر الأعظم قبل إقدامه على الموافقة على ذلك الطلب عرض المسألة على السفير الفرنسي في استانبول واستشاره في ذلك فابلغ السفير الفرنسي وزارة الخارجية الفرنسية عن ذلك ، ونقلت هذه الأخيرة الخبر إلى الحكومة العامة بالجزائر، فأبدى الحاكم العام بالجزائر الجنرال Chanzy معارضته لذلك وفضل بقاء المهاجرين في تونس رغم ما يمكن أن ينجر عن بقائهم فيها من مشاكل، قد تؤدي اضطراب إلا من في المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس واعترف أنه: "من السهل ممارسة الضغوط على الباي للتصدي لنشاطات هؤلاء الجزائريين المهاجرين والمعادين لفرنسا، وخلق العراقيل أمام تجمعهم وبالتالي إضعافهم وتفكيكهم، ومثل هذا لا يمكن ممارسته على السلطان في بلاد الشام أو في غيرها من البلاد التابعة له، إضافة إلى ما يمكن أن يؤدي إليه في الجزائر خبر رعاية السلطان الرسمية لهؤلاء المهاجرين[82].

وأمام هذه الإجراءات المتشددة والجائرة ، قرر المئات من الأهالي سنة 1874 الهجرة عن البلاد . وعمت الهجرة هذه المرة كل أنحاء البلاد، بما فيها القطاع الوهراني ومنطقة القبائل وحتى مناطق من القطاع القسنطيني وقدر عدد الذين هاجروا من هذا القطاع وحده حوالي 700 شخص.

ومن هذه الهجرات ما تم تحت أعين ممثلي السلطات الفرنسية، ومنها ما تم خفية عنها فرارا عبر الطريق البرية إلى تونس وطرابلس. وقد حملت بعض التقارير الموجهة الى الحكومة العامة سواء من طرف الجهات المدنية أو العسكرية أرقاما ومعلومات تخص هؤلاء المهاجرين فمثلا أمر الحاكم العام بتاريخ 11 مارس 1874 ، بحجز أملاك كل من يعبر الحدود الشرقية بدون رخصة. في حين أنه بتاريخ 26 سبتمبر 1875 ، أعلمت السلطات العسكرية في وهران الحاكم العام بارتفاع عدد طلبات جوازات السفر للتوجه الى تونس ، من بينهم مثلا : ثلاثة عائلات من أولاد عباس بمستغانم و 15 عائلة أو خيمة من مختلف مناطق مقاطعة عمي موسى . وكانت حجة هؤلاء حسب ما ذكر التقرير الرسمي هو " الحياة أو الموت تحت حكم إسلامي " . وما أن نصل الى سنة 1879 حتى نجد موجات هجرة ورغبة في المغادرة تعم مناطق بلاد القبائل حيث سجلت السلطات المدنية في برقية موجهة الى الحاكم العام بتاريخ 19 نوفمبر 1879 أن طلبات عديدة تقدم بها أهالي يرغبون في المغادرة الى تونس ، بحيث أنه "ممن الفاتح يناير الى هذا اليوم تم تسليم 74 جواز سفر لنفس العدد من العائلات ، أي 74 عائلة. وأنه قد تلقى طلبا من أحد سكان تيزي وزو يريد المغادرة مع أهله وستة عائلات من روفيقو ، الكل يريد المغادرة مع أهله " . وأجمل التقرير عدد هذه الموجة كالتالي فمجموعة 74 عائلة كان عددهم 327 شخصا ، ثم هناك 15 شخصا و 37 عن جماعة روفيقو ، ليكون العدد 379 شخصا بين رجال ونساء وأطفال[83].

ووصل عدد الجزائريين المهاجرين إلى تونس وحدها سنة 1876 حوالي 16.600 شخصا، وقد انتقل جل هؤلاء المهاجرين إلى بلاد الشام ومصر والحجاز

واستانبول منذ أن فرضت فرنسا حمايتها على تونس سنة 1881، بعد أن أقاموا في تونس فترة من الزمن، وأصبحت لهم فيها مصالح من تجارة وزراعة وغيرها، وستشهد فترة الثمانينات والتسعينات من القرن التاسع عشر موجات هجرة جزائرية كثيفة من تونس ومن الجزائر على السواء.

وكانت هذه الهجرات على مراحل من تونس إلى جربة ومنها إلى طرابلس ثم إلى بيروت، أو من تونس إلى ميناء مالطة، ثم إلى بيروت ومنها يتوزع المهاجرون في بلاد الشام، كما استقبلت موانئ فلسطين مثل عكا ويافا أعدادا كبيرة من المهاجرين الجزائريين. ومن لم يتسن له ركوب البحر، كان يختار الطريق البري عبر صحراء ليبيا إلى القاهرة وفلسطين ودمشق رغم صعوبته ومشاقه.

وهدأت الهجرة الجماعية بعد عام 1874 ، بسبب الإجراءات شرعت السلطات الفرنسية في اتخاذها، منها الامتناع عن منح أي جواز سفر [84]، ومنع الحج أو خلق العراقيل أمام الراغبين في تأدية الفريضة زيادة إلى مراقبة الحدود مراقبة شديدة، ولكن هذه الهجرات ومثلما سبق القول لم تكن وليدة خاص أو متوقفة على فترة دون أخرى، مادام السبب قائما والظلم الاستعماري يزداد ويشتد فإن الهجرة لا تلبث أن تظهر من جديد خلال الثمانينات من القرن التاسع عشر.

وفي تقرير رسمي عن نتائج تصفية الحجر وضع سنة 1878 ، إحصاء لعدد القبائل والدواوير الثائرة والتي بلغ عددها 313 بتعداد سكاني بلغ 761.030. دفعوا ضريبة حرب قدرها 36.582.298 ف . وصادرت المحاكم الفرنسية 446.406 هكتارا من القبائل الثائرة وصلت قيمتها الى 18.693.093ف، كما أرغموا على دفع مبلغ

7.933.860 ف للخزينة الحكومية . وبذلك وصل المجموع الى 63.212.252 ف ، أي يعادل سبعون في المائة من رأس مالها [85]. كانت هذه الأحكام النتيجة المباشرة المترتبة عن فشل الثورة ، وستليها فيما بعد ، وعلى مدى السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر إجراءات استيطانية واستعمارية أكثر خطورة ، بحيث تكون السبب في موجات الهجرة الكبيرة التي ستشهدها البلاد خلال هذه الفترة .

وأول مظاهر السياسة الاستعمارية الجديدة تلك الهجرة الكثيفة التي حملت الآلاف من الفرنسيين بقصد توطينهم في الجزائر ، حيث قررت الحكومة الفرنسية نقل ضحايا الحرب مع بروسيا من سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر. وما أن جاء تاريخ 3 أكتوبر 1872 حتى كان 2030 ألزاسي ، و2986 فرنسي من مقاطعات فرنسية مختلفة يحتلون الأراضي المخصصة لهم في الجزائر والتي منحت لهم بالمجان ، وامتدت هذه الأراضي على مساحة 100.000هـ وكان الجيش يتولى أمر توزيع هؤلاء المهاجرين على المناطق وتعطى لهم بيوت للسكن وآلات للحرث وبذور إضافة إلى رواتب يومية [86].

ولم يكتف رجال الجمهورية الثالثة بمصادرة الأراضي وطرد الأهالي الى المناطق الفقيرة في الجبال والصحراء ، بل دخلوا في مواجهة فعلية مع كل ما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمعتقدات الأهالي وعاداتهم وتقاليدهم رغبة منهم في القضاء على كل التسهيلات التي كانت سائدة وسمحت بها حكومة الإمبراطورية الثانية . ومن هذه التدابير "قانون فارنييه" 26 جويلية 1873 .

أ - قوانين فرنسة الأرض :

يعد قانون فارنييه [87] أو " قانون المستوطنين " ، من أهم التشريعات الخاصة بتنظيم العقار في الجزائر ، حيث تم إقرار والتأكيد أن مسألة فرنسة الأرض صارت شيئا محتوما و غير قابل للمداراة مثلما حصل مع قانوني 1851 ، 1863 . لذلك تقرر أن أول أهداف قانون فارنييه هو تكريس أولوية الاعتبار للتشريع الفرنسي عند تنازع المشروعية نصت المادة الأولى من القانون على : " إن تنظيم الملكية العقارية في الجزائر والاحتفاظ بها والنقل التعاقدي للعقارات والحقوق العقارية تنظم بواسطة القانون الفرنسي مهما كان المالك "[88]. وبذلك لم يعد هناك مجال لتطبيق القانون الإسلامي على المعاملات العقارية خصوصا وأن غالبية هذه المعاملات لم تعد بين الأهالي فيما بينهم ولكنها صارت بين الأهالي والمستوطنين . وأبرز ما في هذا القانون هو إلغاء العمل بحق الشفعة الذي كان يرهب الاستيطان [89].

وضم الفصل الثاني من هذا القانون المواد الخاصة بالإجراءات الواجب إتباعها لتأسي الملكية الفردية وهي في مجملها إدارية ، يتعين بمقتضاها على الحاكم العام إصدار المقررات الخاصة بالأراضي التي يستوجب إخضاعها للقانون الفرنسي ، وذلك في إطار عمل يقوم به مفتشون يؤكدون أو يرفضون تطبيق هذا القانون على الأرض .

إذا كان قانون 1863 يهدف الى تقسيم أراضي العرش بين الأفراد لتمكينهم من استغلال الأرض على الطريقة الغربية ، فإن قانون 1873 بعكس ذلك ، كان يهدف الى تزكية الاستيطان في أراضي العرش . ولم ينس المشرع ضرورة إخضاع حتى أراضي الملك لهذه الفرنسة . وكل هذه الإجراءات كانت تصب لصالح المعمر فرنسيا

كان أو أوربيا ، لأنه من أهم أهداف هذا القانون " إنهاء وضعية اللاعدالة في توزيع الأرض بين الأهالي والمهاجرين الوافدين " . وكانت اللجنة التي ناقشت ووضعت القانون تأمل في أن توفر لأملاك الدولة مساحة تتراوح بين 3 و4 ملايين هكتارا من الأراضي الشاغرة التي على حسبهم لا تعود ملكيتها لأي أحد . عملت اللجنة لإقناع الجزائريين بمصداقية نواياها ، بأن هذه الإجراءات إنما تصب في صالحهم ، فتوفرهم على سندات قانونية في أراضيهم إنما يؤدي بهم الى الاستقرار وتطوير علاقاتهم الاجتماعية . والقانون من جهة أخرى يخدم التوجه الجديد للفكر الاستعماري الاستيطاني بما يعرض في السوق العقاري من أراضي وعقارات لجلب رؤوس الأموال الأوربية والشركات الكبرى وكذا تشجيع هجرة الأوربيين . والهدف الآخر والذي لا يقل أهمية عما سبق ذكره ، هو الرغبة في توسيع التراب المدني على حساب التراب العسكري. باعتبار أن تطبيق قرارات هذا القانون يهدف الى تسهيل عملية الحصول على أراضي المراكز الاستيطانية[90].

ومن نتائج هذا القانون كسر صمود الملكية الأهلية في الجزائر ، بحيث أنه وفي مدة تسع سنوات بعد صدوره باع الجزائريون حوالي 294.115 هكتارا وتصل المساحة التي خسرها الجزائريون بالبيع في الفترة 1877 - 1898 الى 432.388 هكتارا حسب الإحصاءات الرسمية [91].

ب - الحرب على القضاء الإسلامي و الهوية :

ولم يكتف رجال الجمهورية الثالثة بمصادرة الأراضي وطرد الأهالي إلى المناطق الفقرية في الجبال والصحراء بل دخلوا في مواجهة فعلية مع كل ماله علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمعتقدات الأهالي وعاداتهم وتقاليدهم ، رغبة منهم في القضاء

على كل التسهيلات التي كانت سائدة ن وسمحت بها حكومة الإمبراطورية الثانية. فأصدرت قرارات لتنظيم الحج والقضاء الإسلامي والتعليم، وتدخلت حتى في الحفلات والمناسبات الخاصة بالأهالي، وأخضعتها للضرائب والضغوط والروتين الإداري.

كانت السياسة الدينية المضادة للإسلام ، أحد أهم ركائز السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ، وأحد أهم عوامل الهجرة . فقد تراوحت هذه السياسة في بدايتها بين الترهيب والترغيب ، وبين التضييق على تطبيقات الشريعة الإسلامية، والعمل على تنصير بعض شرائح المجتمع الجزائري وخصوصا الأطفال الذين كانوا ضحايا الحروب والمجاعات .

باشرت السلطات الاستعمارية إجراءاتها ضد الدين الإسلامي بتقليص الجوامع والزوايا والمؤسسات الوقفية ، بحيث لم يبق منها إلا القليل مقارنة مع ما كان قبل الاحتلال . والتقليص مس الأبنية بتحويلها الى مراكز طبية وإدارية وعسكرية ومستودعات وإسطبلات وكنائس . ومس المعلمين الإبعاد والنفي والطرد من الوظائف . وأحكمت هذه السلطات سيطرتها على الأوقاف التي كانت المورد الأساسي لتسيير شؤون ومصالح المؤسسات الدينية والتعليمية . ولم تكتف بذلك ، بل تعدته الى المساس بالركن الخامس في الإسلام ، ألا وهو الحج فراحت تصدر بشأنه تنظيمات ومراسيم ، مخالفة في ذلك وعودها غداة الاحتلال.ولم تر حرجا في منعه صراحة بحجة الظروف الصحية أو السياسية وقد طغى المنع خاصة في عهد الجمهورية الثالثة ، وأحيانا كثيرة على مدى سنوات متتالية .

إذا كان الفرنسيون مجبرين في بداية الاحتلال على الاعتراف بسيادة القانون الإسلامي ومطبقيه من القضاة والمفتين في كل ما يخص شؤون المسلمين المدنية والجنائية. فإنهم لن يتأخروا في تعديل ذلك المسار ، بإصدار أمريات تنزع عن القضاة كل الصلاحيات أو تقلل منها . مثل قرار 10 أوت 1834 ، الذي أمر بإنشاء ثلاثة محاكم ابتدائية ذات تخصص مدني وجنائي وتجاري في مدن الجزائر وهران و عنابة . وكانت هذه المحاكم تهتم بكل القضايا المدنية والتجارية بين الفرنسيين والأهالي ، مع الإبقاء على تبعية المسائل المدنية والجنائية والتجارية التي تحصل بين المسلمين بعضهم في بعض بيد القضاة المسلمين ، الذين يتم تعيينهم من طرف السلطات الفرنسية ، وتحال أحكامهم على المحكمة العليا للنظر فيها .

وزادت أمرية 28 فيفري 1841 ، في تبعية العدالة الجزائرية للعدالة الفرنسية ، بحيث نزعت عن القاضي المسلم أهلية الحكم في القضايا الجنائية - باعتبار السلطة الفرنسية وريثة للسلطة العثمانية - ومع إعلان الجمهورية وتولي كافينياك Cavaignac زمام الأمر في الجزائر ، قرر في أوت 1848 أن يضع العدالة الأوربية في الجزائر تحت سلطة وزارة العدل الفرنسية . وتم الإبقاء على العدالة الإسلامية تحت سلطة وزارة الحربية الفرنسية ، ثم صار تسييرها من قبل وزارة الجزائر والمستعمرات. و بمقتضى التوجهات التي أبداها الإمبراطور جاء مرسوم 1 أكتوبر 1854 ، الذي أوقف مؤقتا تبعية العدالة الإسلامية الى العدالة الفرنسية ، بحيث نزعت من النائب العام صلاحيات الإشراف على المحاكم الإسلامية والتي حولت الى السلطات الإدارية والعسكرية ، وصار استئناف أحكام القضاة لا يعود الى محكمة الجزائر ، ولكن الى مجالس أنشئت لهذا الغرض وكان عددها 21 مجلسا . والتي تعدت دورها من مجالس استشارية الى

مجالس ذات تنظيم قضائي [92] . وتم بمقتضى نفس الأمرية إنشاء مجلس إفتاء يجتمع باستدعاء من الحاكم العام، وهو المجلس الذي كان منوط به الحفاظ على وحدة التشريعات الإسلامية [93].

إلا أن الأمر لن يطول مع هذه التدابير القضائية ، وذلك بصدور أمرية بتاريخ 31 ديسمبر 1859 تلغي أمرية أكتوبر 1854 ، وتعيد وضع المحاكم الإسلامية تحت مراقبة النائب العام الفرنسي ، كما صار الاستئناف أمام المحاكم الفرنسية ، وتستعيد المجالس دورها في الاستشارة فقط . ونفس المرسوم أقر للمسلمين إمكانية التقاضي بمقتضى القوانين الفرنسية إن هم رغبوا في ذلك .

أما أمرية 1866 ، فقد جاءت تحت تأثير السياسة العربية لنابليون الثالث والمتضمنة في رسالته الى مكماهون ، بقصد إصلاح العدالة الإسلامية : احتفظ هذا القانون بمبدأي التشريع والتنظيم القضائي مع تعديل بسيط مفاده ؛ إذا كان المسلمون يرغبون في التقاضي أمام محاكم فرنسية فإن على قاضي الصلح أن يحكم بمقتضى القوانين الإسلامية ، وما على القاضي المسلم إلا تنفيذ الأحكام وحتى الاستئناف يكون أمام غرفة خاصة مزدوجة مكونة من قضاة فرنسيين وقضاة مسلمين . أما المسائل التي تهم مباشرة الشريعة الإسلامية فقد أنشأ لأجلها مجلس أعلى للشريعة الإسلامية مكون من خمسة علماء من الأهالي يتم تعيينهم بمرسوم وقراره إجباري يفرض على أية أحكام صادرة من المحاكم ، ونلاحظ تعميم هذا القانون بمقتضى على المناطق الصحراوية بمقتضى قرار صدر لذلك في 8 يناير 1870 .

ومع إعلان الجمهورية الثالثة جاءت الرياح المعاكسة المطالبة بتضييق الخناق على كل ما هو إسلامي . فكان قانون 26 جويلية 1873 ، الذي يمنع القاضي المسلم من التدخل في شؤون التقاضي العقاري بين الأهالي المسلمين والتي شرع في فرنستها . ثم جاء قرار 29 أوت 1874 ، الذي طبق في بلاد القبائل والذي يفرض على الأهالي التقاضي أمام قاضي الصلح الفرنسي فقط وألغي المجلس الإسلامي الأعلى سنة 1875 والمجالس الاستشارية التابعة له .

وقد دفعت مسألة التطبيق السهل لقرار الاستعاضة عن القضاة المحليين ونظام الجماعة ببلاد القبائل بنظام قضاة الصلح الى تعميم هذا الإجراء على كامل البلاد [94] . وازدادت إجراءات أدوار القضاة المسلمين أكثر فأكثر من خلال قوانين أخرى صادرة في سبتمبر 1886 وأبريل 1889 ، حيث تم إلغاء دور المساعدين من المسلمين في كل المحاكم وفي كل ما له علاقة بالتقاضي بين المسلمين وقد عبر لوسياني دومينيك في تقريره عن الوضع الذي آل إليه القضاء الإسلامي بالقول : " إن الإدارة قد أخطأت بتقليصها أكثر لمهام القضاة الجزائر وذلك بقانون 1886 والذي جعل ميدان العدالة محتكرا من طرف القضاة الفرنسيين مما رفع تكاليف العدالة بشكل ملحوظ وأضطر الأهالي الى اللجوء الى الوسطاء والمترجمين والمحامين والكتاب العموميين ، الشيء الذي أثار غضب وسخط الأهالي على العدالة الفرنسية " . وقد انتبه بعض المسئولين الى الوضع الصعب الذي آل إليه سلك القضاء في الجزائر ، فشرعوا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر في وضع برنامج لتغيير القانون ، إلا أن مشروع التغيير قد جمد بتغيير بعض المسئولين في سلك القضاء في الجزائر ، وهو ما

جعل لوسياني يطالب بإحياء ذلك المشروع من جديد ، إلا أن نداءه ذاك كان أيضا من دون جدوى.

الإجراءات الاستعمارية تجاه الحج والتعليم :

أدى القضاء على المقاومة الوطنية خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر الى شروع السلطات الاستعمارية في التصدي للقضايا والأمور الأخرى ؛ ومن جملتها الحج الذي كانت ترتاب منه وترى أنه يزيد المسلم تعصبا وعنادا . فما كان منها إ لا أن قررت إخضاعه الى نظام الرخصة عندما أصدرت الإدارة الفرنسية في عهد "بيجو" ، تعليمة تلزم الراغب في الحج بالتزود برخصة أو جواز سفر ، وأن تكون لديه موارد تكفيه لذهابه وإيابه . والهدف من وراء ذلك تقليص عدد الراغبين في الحج ، والتقليل من فرص اللقاء بين الجزائريين وإخوانهم المسلمين .

كانت الحكومة العامة عندما تسمح بالحج تختار له أفرادا معينين ممن تتوفر فيهم شروطها حسب معطيات سياسية . فالأولى هم رجال الدين الرسميون ومشايخ الطرق الذين صارت بينهم وبين السلطات الفرنسية توافقا ومودة . وهناك من كان مكلفا من هؤلاء بكتابة تقرير يسلمه للسلطات عند عودته [95].

وفي عهد الإمبراطورية الثانية عرفت شعيرة الحج بعض التساهل بصدور التعليمة الوزارية المؤرخة في 17 أكتوبر 1858 التي تسمح بمنح جوازات سفر بدون التعمق في معرفة قناعات طالب الرخصة ولا حتى أهداف زيارته [96].

وقد كان هذا التساهل طيلة فترة الستينات في عهد الإمبراطورية الثانية لتليه الضربة القاسية في عهد الجمهورية الثالثة ، والتي ستصل الى حد المنع الصريح

ولسنوات متتالية للحج حتى 1914 تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى . وكانت السلطات الاستعمارية تتحجج في ذلك دوما بالظروف الصحية ، وبسهولة انتقال الأوبئة من الأراضي المقدسة ، إلا أن هذه الخشية كانت ذات مضمون سياسي عقيدي أكثر منها صحي . فالتوجه الى البقاع المقدسة - بالنسبة للسلطات الفرنسية - هو سلوك سياسي مثلما هو سلوك ديني ، يحفز مشاعر العداء تجاه المحتل ويزيد من وتيرة الكراهية له .

وكانت مصالح وزارة الخارجية الفرنسية ، تبدي عدم الرضا من مواقف الحكومة العامة في الجزائر ، فهي ترى في موسم الحج فرصة لإظهار حسن نوايا فرنسا تجاه الأهالي المسلمين، إلا أن الحكومة العامة كانت تجد دوما تبريرات لإجراءاتها الحذرة كسبيل لضمان أمن واستقرار المستعمرة . وتطبيقا لهذه التبريرات ، فقد منع حج عام 1874 ، بسبب انتشار الوباء في بغداد والحجاز ، كما منع حج 1877 للظروف السياسية التي كانت سائدة في المنطقة ، وقد يكون على رأسها الحرب العثمانية - الروسية ، وكان ذلك في عهد الحاكم العام Chanzy [97]. وظلت الحكومة العامة في شك دائم من السماح لإنتقال الحجاج حتى أنها تساءلت إن كانت هناك ضرورة حتمية لانتقال الأهالي الى الحجاز خاصة خلال الثمانينات ، وهي السنوات التي شهدت فرض الحماية الفرنسية على تونس ، وفرض الانتداب البريطاني على مصر ، وقيام ثورة أحمد عرابي وكذلك تحركات السنوسية والمهدية . كل ذلك دفع بالحاكم العام Albert crevy [98] الى إصدار أمرية بتاريخ 6 جويلية 1880 جاء فيها " إنه وإن كانت الظروف الصحية في المشرق لا تشير الى ما يمكن أن يعرقل موسم الحج

، فإنه من الأحسن منعه، أو على الأقل التقليص منه ، لأنه في موسم الحج يزداد تعصب الناس ويشتد أكثر "[99].

أما عهد الحاكم العام Tirman[100]، فقد كان الأسوأ إذ اتخذت إجراءات منع الحج طيلة الفترة التي بقيها في إدارة الحكومة العامة. وكان يقصد من ذلك الضغط على الأهالي ليتنازلوا شيئا فشيئا عن ممارسة هذه الشعيرة ، لأنها تقلل من التسامح الديني وتشجع دوما الإحساس بالكره تجاه المسيحي[101]. وردا أيضا على ازدياد موجات الهجرة في هذه الفترة ، خصوصا سنة 1888 ، الذي شهد مغادرة المئات من الجزائريين خصوصا من منطقة القبائل قاصدين بلاد الشام[102].

وجدت السلطات الاستعمارية نفسها عاجزة رغم كل ذلك عن إبعاد الجزائريين عن الاتصال بإخوانهم المسلمين في المشرق العربي ، وتأثرهم بما يجري فيه ، خاصة وأن هذه الفترة شهدت نشاطا ملحوظا بقصد بعث الأخوة الإسلامية في إطار جامعة إسلامية للتصدي لمكائد الاستعمار الأوربي ، لذلك لذلك تأسف لوى رين Rinn، كثيرا لأن السلطات الفرنسية لم تفكر في إحداث وظيفة شيخ الإسلام في الجزائر : " فهذه الشخصية التي ستكون من صنعنا سيمكنها المساهمة في عزل المسلمين الجزائريين عن إخوانهم المسلمين في المشرق العربي "[103].

أما Jules Combon [104]، فقد اتجه الى التغيير في مسار سياسة أسلافه مباشرة عند توليه المهام ، فسمح بالحج خلال سنوات 1891 ـ 1892 ـ 1893 ، ولكن بشرط : أن يكون الحاج مالكا لتذكرة سفر ذهابا وإيابا ومبلغ مالي قدره 1000 فرنك ، وعلى الحجاج أن لا يركبوا إلا السفن الفرنسية لأنها تستوفي الشروط الصحية

، ويكونون مصحوبين بطبيب مسلم[105]. إلا أن الوباء حل من جديد بالمنطقة ليعطل رغبات الجزائريين في أداء فريضة الحج والحصول على جوازات للهجرة النهائية وكان هذا الوباء سنة 1893 . وهو أشد وطأة من وباء 1874 . فقد بلغ عدد الذين خرجوا للحج في هذه السنة من الجزائريين والتونسيين 9085 شخصا ، لم يسجل منهم للعودة إلا 5560 شخصا ، بحيث أن نسبة الوفيات تعدت ثمانية وثلاثون في المائة [106]. وقد تكون نسبة النقص هذه ليست كلها وفيات ولكن فيها من قرروا البقاء في الأراضي المقدسة أو الهجرة الى البلاد العربية الإسلامية ، وبالتالي منع الحج عام 1894 إثر تجربة الوباء هذه ، وأصدرت السلطات بخصوص ذلك تعليمة بتاريخ 10 ديسمبر 1894 تعلن فيها عن إجراءات متشددة فيما يتعلق بطلب جواز السفر ، بحيث زادت على الشروط السابقة الخاصة بالتذكرة وبالمبلغ المالي ، أنه على الراغب في الحج أن يبين أنه ضمن معيشة أهله في فترة غيابه ، وأنه قد أدى كل ما عليه من ضرائب وحقوق، سواء تجاه البلدية أو تجاه الدولة. كما لا يسلم للمعني جواز السفر للمغادرة إلا عندما يستظهر الرخصة التي سمحت له بموجبها المصالح المعنية بالخروج من منطقته الى الميناء الذي يركب منه ، وكل خلل في هذه الإجراءات تعرض صاحبها لعقوبات يحددها الحاكم العام . ومثل هذه الإجراءات المتشددة كانت تعني مباشرة منع الحج أو دفع الناس الى التخلي عنه ، إلا أن ما حصل هو اشتداد موجات الهجرة خلال سنوات 1896 ـ 1898 ـ 1899 .

إذا كانت حرية التعليم وضرورته أحد أهم ركائز حقوق المواطن الفرنسي فإنها ليست كذلك بالنسبة للمسلم الجزائر ، حين حاربت فرنسا منذ البداية المدارس القرآنية والكتاتيب ، لتدفع بالأهالي للذهاب الى المدارس الفرنسية لتسهيل عملية

اندماجهم في المجتمع الفرنسي والثقافة الفرنسية . ونظرا لانشغالها بالقضاء على المقاومة لم تعر السلطات الاستعمارية اهتماما بمجال التعليم قبل 1850. وبداية من هذه السنة ، شرعت في إنشاء مدارس عربية فرنسية وفي فرض مراقبة شديدة على المدارس الأهلية ومعلميها وشيوخها . وباعتراف الفرنسيين أنفسهم كانت التعليم منتشرا في المدن وفي القرى ولم يكن هناك مكان يخلو من مدرسة أو كتاب إلا أن هذه الأخيرة بدأت في التناقص وحتى في الاندثار بسبب الإجراءات الفرنسية . في مدينة قسنطينة مثلا ، تراجع عدد الطلبة المعلمين سنة 1847 من 600 الى 60 ، وعدد المدارس القرآنية من 86 الى 30 . وفي مدينة الجزائر بعدما كان بها 80 مدرسة لم تعد تتوفر إلا على 24 مدرسة . في حين ارتفع عدد المدارس التي يسيرها الرهبان الكاثوليك الى 17 مدرسة ، وقد عبر "دوتكفيل" عن ذلك الوضع المأساوي بقوله : " إن جيلا بالكامل قد ضاعت منه فرصة التعليم القرآني لقد أهملنا المدارس وفرقنا الملتقيات أي أننا ساهمنا وصيرنا المجتمع الإسلامي أكثر جاهلية وأكثر بربرية مما كان عليه قبل أن يتعرف علينا " [107]. وعلى حد قول كولو ، فإن هذا الانحطاط مرده الى إرادة السلطة الفرنسية في ترك المدارس الأهلية تنهار من نفسها من خلال الإجراءات والضغوط التي كانت تمارسها عليها . وقد كانت السيطرة على الأوقاف والحبوس أهم ضربة وجهت الى هذه المدارس ، ثم كان إهمال المدارس والزوايا ونقصان المعلمين والمدرسين بسبب الحروب وحركات الهجرة . وجاءت الضربة القاصمة بقرار 30 أكتوبر 1848 الذي ألحق بأملاك الدولة كل العقارات التابعة للمرابطين وللزوايا . في حين قررت الجمهورية الثانية ومن بعدها الإمبراطورية تعويض ذلك بمدارس عربية - فرنسية عمومية ، وتشديد المراقبة على المدارس الأهلية التي سمح لها بالبقاء

،.وزادت الجمهورية الثالثة في تشديد إجراءات المراقبة، حيث تقرر سنة 1877 أن الرخص الخاصة بالمدارس أو الكتاتيب يجب أن تمنح بعد إجراء تحقيق وبصفة مؤقتة ، كما يمنع عنها المعلمون الأجانب ، كما تمنع هذه المدارس حيث توجد مدرسة فرنسية . وبداية من عام 1881 ازدادت الإدارة في تصلبها عندما كان يحكمها الحاكم العام "تيرمان"، بحيث عد إرسال الأبناء الى مدارس غير مرخصة هو خرق لقانون الأنديجينا. قبل أن تباشر في إعادة التنظيم قوانين التعليم الابتدائي العام والخاص سنة 1892 . وكانت مسألة مراقبة هذه المدارس الأهلية منوطة دوما بالحاكم العام أي بالسلطة السياسية . وممارسة التعليم في مدرسة أهلية تخضع لرخصة إدارية تتدخل فيها مختلف المصالح من بلدية وعمالة ومفتشين . وبذلك عمل الفرنسيون على الحد من حرية التعليم الديني للأهالي وبالتقليص من مدارسه ومضايقة الزوايا ومراقبتها بحجة أنها كانت المحرض الأساسي على التمرد والثورة ضد الفرنسيين .

القوانين الاستثنائية و التأديبية :

إن المؤرخين الفرنسيين متفقون على أن هذه الفترة مثلت بالفعل ذروة السيطرة الاستعمارية في الجزائر وبعبارة المؤرخ أجيرون Ageron فإن الجزائر تحولت تدريجيا ومن سنة 1871 إلى سنة 1891 إلى " جمهورية فرنسية صغيرة"، ويعبر جول فيري Jules ferry عن ذلك بقوله " في ظل النظام الإمبراطوري حكمنا لصالح العرب، أما بعد سقوط الإمبراطورية فإن الحكم في الجزائر رجع من دون شك إلى كفة الاستيطان الفرنسي " (108).

أول ما نلاحظه في هذه الفترة هو استمرار حكومة الجمهورية الثالثة في إصدار قوانين خاصة" بتنظيم " الأهالي فأصدرت سنة 1881 قانونا عرف بقانون الأهالي

code de L'indigénat، وهو قانون استثنائي اقترحه النواب الفرنسيون لحكم الأهالي المسلمين في الجزائر على أن تستغرق مدة تطبيقه سبع سنوات. وكانت السلطات الاستعمارية الفرنسية قد مهدت لهذا القانون بسن بمجموعة من الإجراءات القمعية والزجرية والردعية أعقبت ثورة المقراني 1871، منها قرار الحاكم العام "دوقايدون "في 14 نوفمبر 1874 المؤسس للجان التأديب ، والتي حددت مهامها في: البت في النشاط المعادي للوجود الاستعماري والجرائم والجنح والمخالفات المرتكبة من قبل الجزائريين في التراب العسكري[109]. وقد وصل عدد الأحكام التي أصدرتها هذه اللجان في الفترة الممتدة بين 1882 ـ 1892، أي خلال عشر سنوات الى 198.996 حكما وكان مجموع ما دفعه الجزائريون فيها من مغارم الى 18.983.486 فرنك مع 428.827 يوما قضوها في السجون الفرنسية[110].

ومن الإجراءات الزجرية أيضا ، إجراء الحجز الإداري على الأشخاص الذين ينظر إليهم على أنهم يمثلون خطرا على الأمن العام . وهو إجراء لا يخضع لأي شكل من أشكال المقاضاة المتعارف عليها .إذ تبادر السلطات الاستعمارية ممثلة في الحاكم العام أو المتصرف الإداري أو الضابط العسكري الى إبعاد الأفراد المشبوهين الى أماكن بعيدة ، حيث يحجزون في معتقلات مخصصة لهذا الغرض أو ينفون الى قرى نائية في الجنوب، حيث يخضعون للإقامة الجبرية والرقابة الإدارية اليومية ، وتخضع مدة الحجز لمزاج الحاكم العام وطبيعة المخالفة[111].

أقرت الجمهورية الثالثة أيضا مبدأ المسئولية الجماعية ، ورغم أن السلطات الاستعمارية اعتمدت هذا الإجراء كأسلوب عقابي وقمعي منذ 1845 ، إلا أنه لم تتم صياغته في تشريع قانوني مستقل إلا في سنة 1882 . اعتبر القانون سكان أي

منطقة يتعرض فيها الوجود الفرنسي الى أي اعتداء مسئولون عن ذلك ، ويخضعون للعقوبات الجماعية المترتبة عن طبيعة ذلك الاعتداء . وفي دفاعها عن هذا القانون ، تذرعت السلطات الفرنسية باضطراب الأوضاع الأمنية في الأرياف ، وتزايد الأعمال العدائية ضد المصالح الفرنسية مثل الهجمات على المراكز الاستيطانية ، الاغتيالات ، إشعال النار في الغابات[112].

أوجدت السلطات الاستعمارية قانونا ردعيا آخر خاص بالأهالي عرف بقانون الغابات La loi forestière بحجة حماية الغابات من عبث الأهالي وإهمالهم. وإن كانت خلفيات هذا القانون، تنحصر في انتزاع هذه الثروة من أيدي الجزائريين قصد تسخيرها لخدمة الأغراض العسكرية ومصالح الأوربيين[113]. وسبق القول أن الأهالي عندما جردوا من أراضيهم الخصبة حوصروا في المناطق الجبلية والصحراوية وفي الغابات ، كانوا يتخذون الغابات لرعي أغنامهم ، أو لقطع الأخشاب لبيعها في أسواق المدينة ، فأبدت السلطات الفرنسية انزعاجها من هذا " الاستغلال الفوضوي " للغابات ، وقررت أن تطبق قانون الغابات السائد في فرنسا على الغابات في الجزائر. أصدرت السلطات الفرنسية في 16 جوان 1850 ، أول قانون للغابات ، منح صلاحيات واسعة لمصلحة الغابات في ملاحقة ومتابعة ومعاقبة وقمع كل عمل تعتبره اعتداء على الممتلكات الغابية للدولة أو خرقا للقوانين[114]. وقد توسعت هذه الصلاحيات القمعية والردعية لهذه المصلحة ، بموجب قانون 17 جويلية 1874 .

فقد تعرضت 25 قبيلة جزائرية الى عقوبات قاسية بعد حرائق 1865 التي أتلفت حوالي 150.000 هكتارا من الأراضي الغابية، مست أملاكها العقارية

وأموالها وقطعانها من الغنم البقر والخيل[115]. ونفس العقوبات أنزلتها مصلحة الغابات ، بعد اشتعال النيران في غابات قسنطينة سنة 1881 [116] إذ أعلن الحاكم العام البير كريفي Albert gervy عن قرار يتم بموجبه مصادرة أراضي القبائل التي تسكن المنطقة التي اشتعلت فيها النيران مع إجبارها على دفع تعويضات مالية للسلطات الفرنسية[117]. وفي سنة 1885 وضع قانون الأساسي للغابات وتضمن فرض غرامات مالية كبيرة على كل فلاح يشتبه في أنه ارتكب مخالفة [118] ، وحرم الأهالي من أي حق لهم في استغلال الغابات .

لم يكتف حكام الجمهورية الثالثة بهذه الإجراءات القمعية والردعية وإنما راحوا يفكرون في وضع نظام خاص يعرف بنظام إدارة المستعمرات أو التبعية الأهلية . وقد أنشأ هذا الأخير سلسلة من العقوبات غير المألوفة في القانون العام الفرنسي [119]. وقد ضم هذا القانون مجموعة من المخالفات تخص الأهالي المسلمين، تختلف من مقاطعة الى أخرى . وقد صدرت هذه المخالفات في شكل قانون في 28 جوان 1881 ، يعرف بقانون الأهالي[120]. وقد وصفه سعد الله بأنه " مجموعة من القرارات والإجراءات الاستثنائية أصدرها الفرنسيون لقهر الشعب الجزائري وإبقائه تحت سلطتهم "[121]. وقد حدد القانون 41 مخالفة يعاقب عليها الجزائريون ، وخفظت الى 21 مخالفة عام 1891 ،واستقرت عند 27 مخالفة في قانون 21 ديسمبر 1898 . ورغم أن الإدارة الفرنسية حددت مدة سريان القانون بسبع سنوات ، لكنها ستمدده لنفس المدة عند نهاية كل أجل وذلك حتى سنة 1930[122].

كان الهدف من وراء هذا القانون الجديد ، تخويل موظفي الإدارة الفرنسية في المدن والقرى سلطات أوسع لتطبيق بعض العقوبات على المخالفات التي يرتكبها

الأهالي، فيخضع هؤلاء لنظام طاعة شديد وحازم ويتحولون إلى عبيد ليس لهم الخيار إلى بين أمرين، إما الطاعة للأوامر المستعمر أو العقاب بالحبس والغرامات. والعقاب يمس مثلا كل من يقول كلمة في حق الإدارة الفرنسية وموظفيها، وكل من ينتقل خارج قريته بدون رخصة من الإدارة أو يقيم حفلة بدون إذن منها.، أو التأخر في دفع الضرائب أو فتح مدارس بدون ترخيص حكومي ...الخ من المخالفات[123].

وعندما انتهت المدة المقررة لهذا القانون الاستثنائي اقترع مجلس النواب في 29 ماي 1888 لتمديد فترة صلاحيته لسبع سنوات أخرى، ولكن بعد معارضة بعض الشيوخ تم الاتفاق على تمديده مدة سنتين فقط، ولكن الإدارة الفرنسية عادت بعد انتهاء العامين إلى تطبيق على مدى سبع سنوات أخرى[124].

هكذا اكتسبت السلطة الإدارية الفرنسية - وهي سلطة تنفيذية - اختصاصات السلطة القضائية، وسقطت بذلك الضمانات المألوفة لحرية الأفراد وهذه الاختصاصات يمكن إجمالها في :

1 - سلطة الحاكم العام في توقيع العقوبات دون محاكمة.

2 - الأخذ بمبدأ المسئولية الجماعية.

3. سلطة المتصرفين الإداريين ورؤساء البلديات، بسجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون حكم قضائي.

وبذلك اكتسب المتصرفون الإداريون وعمال العمالات، وكذا لجان التأديب بموجب هذا القانون صفة الشرعية المطلقة في التطبيق والتنفيذ. وقد اعترف الأهالي

الجزائريون صراحة في عرائضهم الموجهة للسلطات الاستعمارية ، بأنه لم تعد هناك فرصة للعيش الكريم في وطنهم الجزائر، تحت ظل قانوني الأهالي والغابات.

قانون فصل الدين عن الدولة :

لم يبق الأهالي المسلمون في الجزائر مكتوفي الأيدي تجاه القوانين والتنظيمات التي دأبت السلطات الفرنسية على إصدارها بدعوى تنظيم أحوال الجزائريين الاجتماعية والقانونية [125]، بل أبدوا معارضتهم ورفضهم لكل قانون يمس بمعتقداتهم وشخصيتهم الإسلامية بعد أن أفقدتهم القوانين السابقة أراضيهم وأملاكهم.

ويمكن القول أن أكثر القوانين التي أثارت حفيظة الأهالي في مطلع القرن العشرين كان ذلك الخاص بفصل الدين الإسلامي عن الدولة (فرنسا)، والذي قررت الجمهورية الثالثة العمل به ابتداء من سنة 1907. المعروف أن الإسلام لا يعرف فصلا بين الدولة والدين، ولكن فرنسا قررت تطبيق قانون الفصل الذي تتبعه في فرنسا على الإسلام في الجزائر، واهم ما تعرض له قانون الفصل هذا هو توقف السلطات الفرنسية في الجزائر عن اشتراكها في رعاية المساجد وبنائها.

ومعلوم أن السلطات الفرنسية ومباشرة بعد احتلال، استولت على كل الأملاك العامة من بينها الأوقاف التي كان المسلمون يخصصونها لصيانة الجوامع ومساعدة الفقراء وأبناء السبيل، ومن الأوقاف ما كان مخصصا للحرمين الشريفين فألحقتها السلطة الفرنسية بأملاك الدولة [126] على أن تتحمل هي مسؤولية الجوامع مثل الإنفاق على بعض الإصلاحات وتعيين مرتبات للأئمة وغير ذلك من مخصصات

شؤون الجوامع ، إلا أنه باستيلاء السلطات الاستعمارية على الأوقاف لم تعد هذه تعطي مردودها السابق وضعف شأنها لأن الفرنسيين بذلك إلى الأموال اللازمة لإشعاعها[127]. وأصبحت تحتل مرتبة أقل من المرتبة التي تحتلها الديانة اليهودية التي أصبحت تحت حماية الحكومة الفرنسية منذ عام 1845 [128].

وبقي الحال كذلك إلى سنة 1905 حين قررت الحكومة الفرنسية النظر في إمكانية تطبيق قانون الفصل في الجزائر فعرض المشروع للتصويت في البرلمان إلا أنه لقي معارضة شديدة من بعض النواب ومن بينهم " شارل جورنار" والذي عبر عن معارضته بقوله : " أن المسلمين سيعدون تطبيق قانون الفصل هذا بمثابة عملية اغتصاب شائنة وبفضل تدخل من النائب Albin Rozet تم تحاشي تطبيق القانون الفرنسي كلية في الجزائر.

ولكن المؤيدين لتطبيق قانون الفصل الخاص بفرنسا في الجزائر استمروا في حملتهم للضغط على الحكومة الفرنسية ومن بين هؤلاء الحركة الماسونية الفرنسية التي ألحت على تطبيق القانون بكامله باعتبار أن الجزائر تابعة لفرنسا ، وأعيدت المسألة للمناقشة من جديد على مجلس النواب سنة 1907 ، وتقرر هذه المرة تطبيق القانون على كافة أنحاء الجزائر مع مراعاة الفوارق التالية :

1. منح تعويضات مؤقتة لرجال الدين المسلمين لمدة أربع سنوات .
2. تشكيل جمعيات دينية تكون مهمتها رعاية الجوامع وتوزيع المرتبات والإشراف على المؤسسات الدينية عامة ، وتنظيم الاحتفالات والمناسبات وتعيين الأئمة وغيرها...ويكون مديرو هذه الجمعيات الدينية وكذلك إداريوها من الفرنسيين
3. منع كل تجمع سياسي أو خطبة تتعرض بالسوء للسلطة الفرنسية[129].

شيئا فشيئا وبعد التطبيق الفعلي للقانون وجدت الحكومة العامة بالجزائر زمام الأمر يفلت من يدها ، وأدركت أنها ارتكبت خطأ عندما نزعت سلطتها عن الجوامع والأئمة في الجزائر ، وأعلم الحاكم العام "جونار" Jonnart [130] وزارة الداخلية الفرنسية بذلك ولاحظ : " ... أن المصلحة العليا لفرنسا في الجزائر تقتضي الاحتفاظ بسيطرة مباشرة على تطبيقات الدين الإسلامي ... وهذه السلطة يجب أن تمثل في حقنا في ممارسة التعيينات " [131].

ومن سلبيات قانون الفصل هذا أن الجوامع أصبحت عرضة للخطر أكثر من أي وقت مضى إذ رفضت المجالس البلدية في كثير من المناطق الإصغاء لمطالب النواب المسلمين الخاصة بتقديم بعض المعونات، وأداء بعض الخدمات للمرافق الدينية، وقد مكن هذا الوضع الجديد مجلس بلدية مدينة تلمسان مثلا من تخطي آمال ومطالب النواب المسلمين، واتجه إلى إعادة تشكيل المدينة القديمة حسب رغباته. ورفضت الحكومة العامة بعد عام 1907 تسجيل قروض مالية لصالح المؤسسات الدينية مما أثار غضب وسخط النواب المسلمين في المجالس المالية. وطالبوا بإعادة الأوقاف للمسلمين . ولكن حكومة جونار وبإيعاز من Luciani رفضت الطلب وانتقدته بشدة. وقد رد هذا الأخير على ذلك بتحرير منشور بتاريخ 23 أبريل 1908 ، ردا على رسالة وردت الى "جونار" تحمل توقيعات لأهم الشخصيات الإسلامية التي جاء فيها : " لئن صادرت مصلحة أملاك الدولة سنة 1830 جميع أملاك حبوسنا وأملاكا أخرى ، كانت مخصصة للإنفاق على شئون العبادة فقد التزمت مقابل ذلك بتخصيص عائداتها لتنفق على صيانتها " فكان رد "لوسياني" المذكور أعلاه : " ... إنه عندما يضع الأهالي أنفسهم في ميادين المطالبة ويعبرون عن رغبة غير محتملة في أن يعاملوا ...كمتعاقدين

لمجرد أن تنازلت لهم فرنسا عن جزء من سلطتها السياسية ، فإنهم يساهمون بذلك في الإساءة الى النوايا الطيبة التي تحملها الإدارة ... وحينئذ ليس أمام هذه الأخيرة سوى أن تطبق بصرامة أكبر تدابير النظام الجديد " . ورغم ذلك عندما قرر المجلس البلدي لمدينة الجزائر تهديم جامعين، خرج المسلمون في مظاهرات يوم 18 جوان 1909 ، مما اضطر السلطات الاستعمارية إلى تجميد مشروع الهدم ، ثم إلغائه نهائيا [132].

وأكثر ما كان يثير الفرنسيين في الجزائر ويزيد من حقدهم على الأهالي المسلمين مسألة الحج ، لذلك راحت تخلق لهم الأعذار لتمنعهم من تأدية الفريضة ، ومنع الحج لمدة أربع سنوات من عام 1898 إلى عام 1901 ، تحت أعذار صحية مختلفة ومنها انتشار الوباء ، وعلى أثر موجات الهجرة التي شهدتها هذه الفترة ثم سمحت به سنة (1901 و 1902). ولكن المسلمين الجزائريين كانوا يشكون دوما من العراقيل التي تضعها الإدارة الفرنسية أمام منحهم جوازات السفر ، ومن سوء المعاملة التي يلقونها في السفن الفرنسية الحكومية والتي يحشرون فيها مثل قطعان الماشية ، وكان يفرض على الحجاج ركوب السفن من الجزائر رغم ارتفاع سعر التذكرة (315ف. ذهاب وإياب) في حين أن التذكرة نفسها تباع في تونس بسعر (150ف فقط) [133].

وعندما طلب النواب المسلمون في المجالس المالية ترك حرية الاختيار للحجاج لركوب السفن التي يشاءون ، قوبل طلبهم بالرفض التام وأعلن عن إلغاء الحج في عام 1903 ومع ازدياد الانتقادات من طرف بعض المسئولين اضطرت السلطات لإلغاء المنع وسمحت بالحج خلال السنوات (1905- 1906 و1907) ، ومنع الحج مجددا سنة 1908 بسبب قيام الثورة في تركيا وسمح به سنة 1909 ، وعادت إلى

منعه مرة أخرى خلال عام 1910- 1900- 1912، بدعوى الوضع الدولي المتوتر آنذاك [134] وسمح بالحج سنة 1913، وصدر قانون سنة 1914 سمح للمسلمين في الجزائر بأداء فريضة الحج بدون التزود برخصة إدارية [135]. وكانت هذه السياسة الفرنسية التعسفية تحمل العشرات من الحجاج إلى الإقامة النهائية في الحجاز أو الهجرة إلى بلاد الشام أو مصر.

قانون التجنيد الإجباري 1912 :

لم يكن مشروع التجنيد الإجباري للمسلمين في الجزائر والذي تقدم به النائب مسيمي " Messimy " سنة 1907 ،هو أول مشروع من نوعه وضع الاستفادة من الطاقات البشرية في الجزائر، بل سبقته عدة خطط ومشاريع وضعها جنرالات فرنسيون خلال القرن التاسع عشر.

فالأصداء الأولى للتجنيد الإجباري ترجع إلى سنة 1855 ، حين رفضت وزارة الدفاع الفرنسية استبدال التجنيد التطوعي - الذي كان مطبقا على فرق من الأهالي - بتجنيد إجباري . وجاءت الحرب البروسية – الفرنسية لتظهر مدى قوة واندفاع فرق القناصة الجزائرية، فبرزت إلى الأذهان مرة أخرى فكرة تشكيل جيش من المسلمين الجزائريين ، ولكنه لم يكن بإمكان فرنسا المهزومة والضعيفة آنذاك تحقيق ذلك المشروع. وتوالت الخطط والمشاريع وآلت في غالبيتها إلى الفشل [136]. وكان الفرنسيون وخاصة المستوطنون في الجزائر يخشون من تشكيل جيش من المسلمين ، إذ أن هذا الجيش إذا ما تعرف وأتقن فنون القتال قد يتحول إلى عنصر خطر ضد الفرنسيين ، لذلك كانوا يفضلون دوما الإبقاء نظام الارتزاق.

ولكن جملة أسباب ومن بينها نقص في نسبة الولادة في فرنسا ، و القانون العسكري الذي صدر سنة 1905 ، والذي نص على التنقيص من مدة الخدمة العسكرية في فرنسا من مدة ثلاث سنوات إلى سنتين (وهو القرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية للتخفيف من الأعباء العسكرية على أبنائها ولتظهر لجيرانها الأوربيين مدى حبها للسلام ، دفعت بالحكومة الفرنسية إلى إعادة التفكير في الاستفادة من طاقات الشباب المسلمين في الجزائر وهذه المرة ليست بالزيادة في عدد الفرق المرتزقة ، وإنما بغرض التجنيد الإجباري للحصول على جيش نظامي جزائري[137] ، فتقدم النائب " ميسمي" مقرر الميزانية الحربية بمشروعه بعد ان تبين له أن التجنيد الشباب الجزائر هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تخرج فرنسا من المأزق ، خاصة وان الأوضاع في أوربا كانت تسير نحو التأزم. فكتب رسالة بتاريخ 7 ديسمبر عام 1907 وجهها إلى وزير الحربية يقترح عليه فيها :

1- التخفيف من القوة الفرنسية في الجزائر.

2- الزيادة بالمقابل في القوة العسكرية للأهالي.

3- تنظيم الاحتياط منهم.

وشكلت لجنة فرنسية للنظر في إمكانية تطبيق المشروع جديا ودامت أعمالها من عام 1907 إلى عام 1908 ، وعلى ضوء نتائجها اتخذ قرار فرض التجنيد الإجباري سنة 1902 [138] . وعلى ضوء قرارات هذه اللجنة بادرت السلطات الفرنسة في كل أنحاء الجزائر إلى إحصاء بين الشباب المؤهلين للخدمة العسكرية سنة 1909 [139].

ويتوجب علينا في هذا الصدد أن نلقى نظرة على مشروع " مسيمي" مضمونة وردود الفعل التي نتجت عنه سواء في الأوساط الحكومية الفرنسية أو في أوساط

المستوطنين والأهالي المسلمين في الجزائر، إضافة إلى ردود الفعل التي سجلت في الصحف والمجلات.

يقول مسيمي في مشروع : " أن نية فرنسا في السلام، و التي أظهرتها فعليا بالتخفيف من فعالياتها العسكرية، لم تتبع من طرف جيرانها ، فإيطاليا لن تعر المسألة اهتماما ، في حين أن ألمانيا تعمل جاهدة للزيادة من قواتها ونفقاتها العسكرية بنسب خطيرة... ، وبما انه لا يمكننا التراجع عن قرار عام 1905 الخاص بالمدة المحددة للخدمة العسكرية ، فإن الحل الوحيد يمكن في تطبيق الخدمة العسكرية على الأهالي المسلمين في الجزائر " . ويستطرد "مسيمي" قائلا : " إن القوة العسكرية لافريقية والقائمة على وضعها الحالي منذ نصف قرن لا تعرف إلا التطوع لآجال طويلة، ولنا في المستعمرة 16.000 من القناصة والمرتزق يخدمون منذ 10 أو 15 سنة، وقيمة تكلفتهم مرتفعة بصفة كبيرة "[140].

ويجري مسيمي مقارنة بين ما تعطيه تونس وما يعطيه الجزائر من قوات عسكرية، فالعطاء التونسي هو أكبر وأحسن بكثير من العطاء الجزائري (رغم التفاوت الكبير في عدد السكان بين البلدين) والقيوة التونسية رغم حداثة تأسيسها (منذ عشرين عاما فقط) فإن التجنيد فيها يتم بالقرعة والخدمة تدوم ثلاث سنوات، ويمكن لتونس أن تمدنا في حالة السلام بقوة تعدادها 7000 جندي بسعر تكلفة منخفض بالقياس مع الجندي الجزائري، كما يمكنها أن تمنا في حالة الحرب بين 25و 30.000 [141] أما عن ردود الفعل التي أثارها هذا المشروع فقد تميزت بالاختلاف والتعدد.

أما موقف الرأي الجزائري الخاص بالأهالي [142] فقد أبدى معارضته الصريحة له وذلك منذ أن شاعت فكرته بين الناس، وازدادت لمعارضة أكثر عندما شرع في عميلات الإحصاء في مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة، في حين أن النخبة الجزائرية والتي أصبحت تمثلها في هذه الفترة جماعة الشبان الجزائريين Les jeunes Algériens فقد وجدت فيه فرصة لحصول الأهالي على بعض حقوقهم أو تعويضات مقابل ضريبة هذه التي طلبت منهم وكانت هذه فعلا فرصة توفرت للأهالي للتعبير عن رغباتهم ومطالبهم في لوائح تقدموا بها الحكومة العامة بالجزائر وحتى للحكومة في باريس، إذ لجنة من النخبة برئاسة " بوضربة " إلى باريس تحمل جملة من مطالب الأهالي إلى الحكومة الفرنسية وملخصها انه : " يجب أن تقابل ضريبة على المسلمين في الجزائر بتعويضات حقيقية، فالأهالي يطالبون بكامل حقوقهم السياسية أو بحقهم في الهجرة حيث يشاؤون[143].

وقد استقبلت اللجنة من طرف الرئيس كليمانصو Clemenceau وقد وافقت الحكومة مبدئيا على مشروع التجنيد مع منح الأهالي بعض الحقوق السياسية مثل حق التمثيل النيابي والانتخاب.

وبلغ الأسى بأهالي ندرومة (شمال تلمسان) مبلغه أن تبين لهم أن الفرنسيين يريدون أن يزجوا بهم في ميادين القتال لمحاربة إخوانهم المسلمين في المغرب الأقصى، ومع رفضهم الكامل للمشروع قرر بعضهم الذهاب إلى طنجة لطلب الحماية من الألمان في حين قرر آخرون إرسال لجنة إلى الحكومة الفرنسية يرأسها " ابن رحال " لتطلب : " أما سحب مشروع التجنيد الإجباري، أو منح تعويضات مقابل تطبيقه، وتوفير الحرية للأهالي للهجرة إلى البلاد الإسلامية[144].

وسادت في هذه الفترة وبهذه المناسبة مقولة مفادها لأول مرة يتفق الأهالي المسلمون والمستوطنون الفرنسيون على أمر وهو معارضة الطرفين لمشروع التجنيد الإجباري. ولكن في حين أن الأهالي وجدوا في هذا المشروع خطرا على عقيدتهم وكيانهم، فإن المستوطنين الفرنسيين رأوا فيه خطرا على مصالحهم ومكاسبهم ووجودهم كمستوطنين في الجزائر وأبدوا تخوفهم الشديد مما يمكن أن يجره هذا الإجراء الجديد من مخاطر على أمن المستعمر[145].

أما موقف البرلمان فقد تميز باختلاف الآراء وتضاربها، فمن النواب من عارض مشروع القانون كلية [146] ومنهم من دافع عنه وأبدى تحمسا لتطبيقه، ومنهم من وقف موقفا وسطا مطالبا بمنح الأهالي حقوقا مقابل ذلك ومن بين هؤلاء النائب Albin Rozet الذي طالب الحكومة بضرورة إدخال تغييرات على قانون الأهالي لصلح هؤلاء وذهب في انتقاداته إلى درجة طالب فيها الحكومة بإعطاء اهتمام أكثر للمسلمين وللإسلام في الجزائر ومما قاله: " ... إن العالم الإسلامي يشهد نهضة حقيقية ... باستثناء الجزائر التي بقيت خارج إطار هذه النهضة، و المستوطنون والغدارة يحملون على الإبقاء على جهل الأهالي الجزائريين وتخلفهم لإخضاعهم لسيطرتهم فيزداد بذلك الضغط على المسلم الجزائري ويتوقف أو يمتنع عن أي تطور اجتماعي أو ثقافي[147].

ومن الانتقادات التي وجهت لمسيمي حول مشروع من طرف الكتاب الصحفيين ما جاء في مقال لـ: j. Bévia "... إن مسيمي ارتكب خطأ عندما قارن بين وضعية الجزائر ووضعية تونس (فنحن) في الجزائر نتعامل مع تابعين لنا وليس مع مواطنين، أي تابعين يعملون في خدمة مسيحيين ، أما التونسي فهو يخضع لنظام يعمل

بمقتضى القانون الإسلامي " وعن اقتراح مسيمي التخفيض من عناصر القوات التونسية في إفريقيا الشمالية فإن Bévia يرى في ذلك حرمان المستوطنين الفرنسيين والأوربيين من عناصر أمنهم ، ولا حظ انه لا يجب إهمال رأي المستوطن في مثل هذه الإجراءات ، وهو أول متعرض للخطر[148].

ولاحظ من جهة أخرى إن المهمة الكبرى في هذا الشأن تمكن في إقناع الجزائري المسلم بأن مسألة لتجنيد والاحتياط ليست بالضريبة المزعجة ، ويجب أن نخلصه تماما من فكرة أن يجد في الخدمة العسكرية وسيلة للثورة ضدنا ، أي أنه لا ينبغي أن يرى فيها إلى وسيلة يضمن بها عن طريق التقاعد بقية أيامه[149].

وظهرت إلى جانب مشروع مسيمي في هذه الفترة اتجاهات أخرى نبهت إلى إمكانية استعمال قوة سوداء من السنغال في الجزائر لتعويض النقص في القوات النظامية الفرنسية التي سيتم نقلها إلى أوربا ، ولكنا كانت خطة فاشلة.

وكان النجاح حليف المشروع Messimy للتجنيد الإجباري للأهالي المسلمين في الجزائر إذ أن جملة ضغوط وظروف دولية تدفع بالحكومة الفرنسية إلى إصدار قرار بتاريخ 3 فبراير (شباط) 1912 يقضي بتطبيق التجنيد الإجباري ، فبالإضافة إلى العامل الرئيسي وهو الانخفاض الذي طرأ على القوة العسكرية الفرنسية ، وجد الفرنسيون أن فرق القناصة الجزائرية لم تعد تجند بسهولة ، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها الازدهار الاقتصادي للجزائر ، والشروع في استغلال مواردها المنجمية وتطور الخدمات العامة بها ، وكل ذلك يتطلب يدا عاملة وارتفعت الأجور بازدياد الطلب

على اليد العاملة، لذلك أصبح الكثير من الناس يفضلون هذه الأعمال المربحة على أن يلتحقوا بالخدمة العسكرية.

وهناك ضغط آخر يتمثل في الحملة الفرنسية على المغرب الأقصى، ونظرا للضغوط والظرف الدولية الصعبة التي كانت تعيشها أوربا آنذاك لم يكن من الممكن نقل قوات فرنسية كبيرة للقتال في المغرب الأقصى. فكان لا بد من اللجوء إلى فرق في افريقية الشمالية فتم نقل حوالي الثلثين من القوات الجزائرية والتونسية إلى المغرب الأقصى في حين الإحصاء متواصلا بهدف فرض التجنيد الإجباري[150].

وبمجرد الشروع في عمليات الإحصاء افتضح الأمر لدى الأهالي، وأعلنوا عن رفضهم ولجأ الكثير من الناس إلى إخفاء أبنائهم، وتظاهر الناس في تلمسان في مظاهرة عارمة شارك فيها حوالي 2000 شخص، وبسرعة قدم أمام رئيس الدائرة 321 طلب للحصول على جوازات سفر للهجرة إلى بلاد الشام، وعادت الرغبة في الهجرة والدعاية لها من الظهور من جديد، ودائما في مدينة تلمسان على المفتي" شلبي جلول" لتحريض الناس على الهجرة من خلال خطب الجمعة كرد فعل انتقمي على الإجراء الفرنسي الجديد الذي تحول إلى الاستيلاء على الأبناء بعد أن أخذ الأرض والأملاك، ونجح هذا الشيخ في تسفير اثنين من أبنائه إلى دمشق[151]

وعبرت الطريقة الدرقاوية السائدة في تلمسان عن رفضها لعمليات الإحصاء بقصد تجنيد الشباب المسلمين ونشط مقدمان من الطريقة يدعيان" كزبور" والحاج محمد بن يلس"لدعوة الناس للهجرة إلى بلاد الشام، وتقدم المقدم الأول بطلب خمسين جواز سفر، ولكن طلبه رفض، ولكن رغم ذلك خرج أولئك لدرقاويون على أفواج

في اتجاه دمشق ضم الفوج الأول 75 شخص وضم الفوج الثاني 40 شخص ثم تبعهم فوج من 25 شخص[152] وفي عام 1908 تقدم الحاج" محمد بن يلس " بطلب عدد كبير من الجوازات ، وعندما وجد الخطر يتهدده عمد إلى الفرار في سبتمبر عام 1911 والتجأ إلى دمشق[153].

إحالات الفصل

1- صالح عباد : المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 ـ 1900 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1984.

2 - القرص المضغوط : تاريخ الجزائر 1830 1962 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .

3 - ولد Léon Juchault de Lamoricière سنة 1806 بمدينة نانت (Nantes) الفرنسية ، ينتمي إلى الأشراف و النبلاء البروتون . قطع مشوارا جيدا في الدراسة حيث التحق سنة 1824 بالمدرسة المتعددة التقنيات ، ثم تخرج في المرتبة الأولى ضمن دفعته من المدرسة التطبيقية لمتز (Metz) المعروفة وقتها باسم : مدرسة الحرب . بعد تعيينه للخدمة في الجزائر ، كان أشد المقتنعين بمهمة فرنسا " لإعادة الحياة" للجزائر تماما مثلما فعل بونابرت بمصر و في هذا الصدد يقول : ".....إنه بصرف النظر عمّا يمكن أن تجنيه فرنسا من هذه البلاد و هي كلها منافع ثمينة ، فإن الثقافة الفرنسية التي حملناها في السابق إلى مصر و التي جنت ثمارها ، ستكون في الأصل نفس بذور الأفكار التي سنحرص على غرسها و رعايتها في هذه الضفة...". و رغم أفكاره الاشتراكية و اعتباره الحرب إجراء يُنّم عن البشاعة إلا أنها في نظره ضرورة و خطوة أساسية باتجاه العصرنة و التقدم . خلال الحملة الفرنسية كان لاموريسيير ضابطا في الجيش برتبة نقيب و هو في الرابعة و العشرين من عمره ، ليصبح عقيدا سنة 1835 ، ثم جنرالا في 1840 ليكون بذلك أصغر جنرال في الجيش الفرنسي في سن لا يتعدى 34 عاما ، استحدث فرق زواوة ، و أتقن تعلّم اللغة العربية على يد القنصل الإنجليزي بالجزائر ، كما سخّر كل الإمكانيات البشرية و المادية لكسر شوكة الأمير عبد القادر و لأجل ذلك شن الحملات و اقترف الجرائم و كان دائما يردد : " لا يمكن للحرب سوى أن تغذي المزيد من الاقتتال ".و قال عنه دي توكفيل: "إنه الضابط الذي خدم بحق الاستعمار و المستوطنين" .

4 - القرص المضغوط : تاريخ الجزائر 1830 ـ 1962 .

5- De Peyrhimoff : Enquête sur les Résultats de la Colonisation Officielle 1871 1895 , tome 1 , Alger ,1905 p 26 .

6- فرحات عباس : ليل الاستعمار ، ص 70 .

7- Kamel Kateb : Européens Indigènes et Juifs en Algérie 1830 1962 , INED , Paris 2001 , p 86 .

8- Baudicour , Louis : histoire de la colonisation de l'Algérie , challamel , paris, 1860 , p 37

9- Ageron charles robert : Histoire de l'Algérie contemporaine , PUF ; paris , 1974 , p 24- 25 .

10- صلاح عباد : الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 ـ 1930 . ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1999 ، ص 18.

11- kamel kateb : op , cit , p 88

12- عبد المجيد بوجلة : مصادرة الأرض وحركة الاستيطان دراسة في فكر الماريشال بيجو ، في أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول ؛ العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 ـ 1962 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2006 ، ص 82 .

13- نفسه ، ص 83 .

14- Arrêté portant Détermination des Biens du domaines , le General en Chef Conte Clauzel , in Bulletin Officiel du Gouvernement de l'Algérie 1830 1834 pp 9 10 .

15- ناصر الدين سعيدوني : الجزائر منطلقات وآفاق ، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2000 ، 22 .

16- الغالي غربي وآخرون : المرجع السابق ، ص 215 .

17- موسى عاشور : " أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف " في : أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول ؛ العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830ـ 1962 . منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص 78 .

18- بشير بلمهدي علي : " السياسة العقارية الاستيطانية الفرنسية تجاه الوقف أو الحبوس في الجزائر " في أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 ـ 1962 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007 ، ص 220 .

19- الغالي غربي : المرجع السابق ، ص 215 .

20- نادية طرشون وآخرون : الهجرة الجزائرية ... ص 178 .

21- ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ، ص 23 .

22- عدي الهواري : الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830 ـ 1960 ، ترجمة جوزيف عبد الله ، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص 61 .

23- شارل روبير أجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة ، ترجمة عيسى عصفور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 ص 42 . وأيضا ؛ رشيد فارح : المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري . أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول " العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 ـ 1962 . منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007 ، ص 98 ـ 102 .

24- Estoublon et Lefebvre : Code de l'Algérie annoté . 1830-1850, Alger 1898 , p 78 .

25- Rager (jean pierre) : op cit .p 12.

26 - وصلت خسائر الأهالي من الأراضي بين عام 1850 وعام 1870 إلى 365.000 هكتار 249.000 منها خلال العشرين الأولى فقط ، في حين كانت الخسارة تقدر بـ 20.000 هكتار بين عام 1830 وعام 1850 . انظر :

Sari 5Dj-. Op cit p.13.

27- بن اشنهو عبد اللطيف : تكون التخلف في الجزائر ، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر 1830 ـ 1962 ، ترجمة نخبة من الأساتذة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . الجزائر ، 1979 ، ص 53 .

28- رشيد فارح : المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري . أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول : العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 ـ 1962 . منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007 ، ص 87 ـ 125 .

29- للتوسع في موضوع العرائض والشكاوي التي كتبها الجزائريون في موضوع العقار خلال المرحلة الاستعمارية ، أنظر ؛ سيفو فتيحة " عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية " ، في أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول : العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 ـ 1962 . منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007 ، ص 177 ـ 187 .

Sari (Dj). Op cit p.16 . 30

31 - عبد اللطيف بن اشنهو : المرجع السابق ، ص 54 .

32- نقلا عن صالح عباد : المرجع السابق ، ص 22 .

33- Garrot (H) : op;cit p 901

34- عبد اللطيف بن اشنهو : المرجع السابق ، ص 55 .

35- Inconnu: Immigrants et indigénes.S,D.

36- Garrot (H) : op;cit. p 901

37- وعندما سئل رؤساء هذه القبائل عن الأسباب التي دفعتهم للتخلي عن بلادهم والرحيل إلى البلاد المجاورة أجابوا أن رغبتهم تلك كانت مدفوعة من خوفهم الشديد من امتداد نظام الإدارة المدنية الذي اهتم وخدم مصالح المستوطنين الأوربيين على حساب مصالح الأهالي المسلمين .

38- Nonshi (A) : enquête sur le niveau de vie des populations rural constantinoises.

39- نابليون الثالث 1808 ـ 1873 : هو شارل لويس نابليون ولد بباريس في 20 أبريل 1808 وهو ابن شقيق نابليون الأول . تربى في سويسرا بعد سقوط النظام الإمبراطوري 1815 . التحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا ، حيث تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية . نفي في سنة 1836 الى البرازيل ومنها الى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومنها انتقل الى بريطانيا . عاد الى فرنسا 1848 بعد سقوط النظام الملكي . انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية . وفي 2ديسمبر أعلن نفسه إمبراطورا . من أعماله ؛ إطلاق سراح الأمير عبد القادر وخوضه العديد من الحروب القارية . قام بزيارة الجزائر مرتين الأولى في شهر سبتمبر 1860 والثانية في مايو 1865 ، إذ زار العديد من المدن الجزائرية . أعلن الحرب على بروسيا في جويلية 1870 انتهت بانهزام فرنسا ووقوعه أسيرا في 2 سبتمبر 1870 ، وبعدها نفي الى بريطانيا ، فيها توفي وكان ذلك في 9 جانفي 1873 .

أنظر :

Mohamed tiab : la chronologie algérienne 1830 _ 1962, tome 1 imprimerie ishak , Boufarik , 1999p 56.

40- Jacques lambert ; op , cit , p25 .

41- Nonshi (A) , Ibid,p 289

42- كانت مرحلة الإمبراطورية الثانية بالنسبة للجزائر مرحلة تجارب ومحاولات ، ونوقشت فيها كل المشاكل وبحثت حتى في الساحات العامة ، إنها الفترة التي نظمت فيها البنى الاقتصادية التي وجدت فيها الإيديولوجية الاستعمارية ، ومن المسائل التي طرحت لمجد التساؤل عن مكانة الجزائر بالنسبة لفرنسا ؟ وكيف يجب أن يكون القانون الذي تحكم به الجزائر ؟ وما هو الدور المخصص للأهالي ؟ وما هي الوضعية الواجب للمهاجرين الفرنسيين".

43 - أنشئت سنة 1895 شركة " الهبرة الومقطع" لتجفيف الأراضي واستصلاحها في سهل الهبرة في القطاع الوهراني وإقامة سد لري الأراضي المجاورة ووضعت المشاريع لزراعة بعض المحاصيل المدارية مثل القطن وقصب السكر ولا تلبث هذه الشركة سنوات وتتم تصفيتها، وأنشئت في السنة نفسها شركة جزائرية عامة لتنفيذ المشاريع العمومية الكبرى في الجزائر.

Girault (A) : op,cit p417.

44- ibid

45- Goldzeiger (A.R): Les problèmes Algériens du second Empire vus Par les histoireux français in R/H/M/C T21, 1974p 112.

46- أنظر بقية الرسالة في عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 161

47- ibid , p 114

48 - ابراهيم لونيسي : الملكيفية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري . أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 ـ 1962 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ص 144 .

49- إبراهيم لونيسي : المرجع السابق ، ص 144 .

50- Nonshi (A): op, cit, p 309

تم مع أواخر عام 1870 توزيع 372 قبيلة على 667 دوار مع فقدان اسم القبيلة الأم.

51- Sari (Gj) : op,cit p ,35.

52- noushi , a : op cit , p 309

53- نفسه ، ص 145 .

54 - لم تستغرق رحلته الأولى التي تمت في منصف سبتمبر 1860 سوى بضعة أيام وأضطر الى قطعها بسبب وفاة أحد أقارب زوجته . أما الرحلة الثانية فقد استغرقت ست وثلاثون يوما بصحبة إسماعيل عربان ، باعتباره مترجما ودليلا .

55 - Anne Reygoldzeiguer : le Royaume Arabe , p 371 .

56 - ولد باتريس موريس مكماهون يوم 13 جويلية 1808 ، من عائلة ذات أصل أيرلندي ، تخرج من المدرسة العسكرية سان سير . شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 واحتلال مدينة قسنطينة 1837 .

تولى قيادة فرقة المشاة في حرب القرم ، وقاد أيضا الحملة على بلاد القبائل 1857 . عين قائدا للقوات البرية والبحرية في الجزائر في 31 أوت 1858 ، ثم حاكما عاما على الجزائر في 1سبتمبر 1864 الى غاية 1870 . وأشهر أحداث عصره مجاعة 1867 . أنظر :

الغالي غربي : العدوان الفرنسي على الجزائر .....ص 326 .

57- عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر ، ص 163 .

58- Lambert , j ; op , cit p 31 .

59- Nonshi (A): op,cit ,p 307 .

60- Berque –André : Essai d'une bibliographie critique des confrérie religieuses musulmanes Algérie in Bull, de géogr,d'oran n° 39 A.1919,P ,205.

61 - صالح العنتري : مجاعات قسنطينة: تحقيق وتقديم رابح بونار ، ش.و.ن.ت الجزائر 1973، ص55 ويحوي الكتاب وصفا كاملا لحالة المجاعة التي أصابت الجزائر وخاصة قطاع قسنطينة حيث فقد الناس كل شيء حتى بيوتهم التي تؤويهم نتيجة عمليات الرهن والربا التي راح ضحيتها الفقير والغني .

62- Gouvernement Générale de l Algérie : Statistiques Générale de l Algérie 1867 _ 1872. p 296_297 .

63- وارتبطت المجاعة بازدياد نشاط الحركة التبشيرية التي تحمس لها الأب لا فيجري Lavigerie فجمع الأطفال اليتامى وأقام لهم قرى خاصة في منطقة الشلف وبلاد القبائل بقصد تنشئتهم على الدين المسيحي ، ولكن أعمال لافيجري لم يكتب لها النجاح وعرفت فشلا ذريعا.

Ageron (ch.R) : histoire de l'Algérie contemporaine. P 171.

64- يحيى بوعزيز ، ثورة 1871. ص40 كانت حكومة نابليون قد شكلت لجنة أخرى قبل هذه اللجنة دعيت لجنة Lehon Randon للتحقيق في أسباب ومشاكل المكجاعة ، ولكنها مالت في نتائجها واقتراحاتها إلى جانب المعمرين بدعوتها لإلغاء النظام العسكري وإحلال نظام الإدارة المدنية محله، فعين الإمبراطور لجنة اخرى وكلفت هذه اللجنة الجديدة بوضع قانون أساسي جديد للجزائر ينظمه مجلس السناتوس – كونسلت

65- Prenat (A) : et autres : op, cit, p 315

66- ولد بمنطقة مارمون سنة 1794 ، التحق بالجيش سنة 1813 لكنه ما فتئ أن تعرض للطرد سنة 1815 ، ثم يعود إلى الخدمة في 1820 حيث تحصل على رتبة ملازم أول . شارك في الحرب الإسبانية و في الحملة على شبه جزيرة المورة. شارك أيضا في الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 ، و استطاع أن يتقن و يتعلم اللغة

العربية بعدما التحق بمدرسة اللغات الشرقية .في شهر جويلية 1842 يترقى إلى رتبة عقيد و ينال إعجاب بيجو ، و يتحول إلى نائب قائد الأركان لجيوش فرنسا في الجزائر . غير أن سمعة بيليسيي ارتبطت بالجريمة البشعة التي اقترفها في حق قبيلة أولاد رياح بمرتفعات الظهرة و لم تكن آخر عمل إجرامي له ، إذ بعد شهرين من ذلك قام سانت أرنو بنفس الفظاعة

67- Emirit(m) : l'état d'esprit des musulmans d'Algerie1848-1870 in R/H/M/C, janv /mars 1961, t 8 , p 105

لم تكن مجاعة (1866- 1869) هي أول مجاعة يتعرض لها الأهالي في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي بل سبقتها مجاعة أخرى سنة (1848- 1851) لا تقل عنها خطورة كان سببها توالي سنوات من الجفاف والقحط واجتياح الجراد ونتج عن ذلك أوبئة خطيرة أودت بحياة عدد من الناس.

68. Kamel k ; op, cit p 27 .

69- عبد اللطيف بن اشنهو : المرجع السابق –ص73.

70 . احتفظت السلطات الاستعمارية الفرنسية بالنظام الضريبي القديم الذي و رثته عن الأتراك . وقد باشرت هذه السلطات في جباية الضرائب بعد صدور مرسوم 17 جانفي 1845 . والذي حددها في ثلاثة أنواع رئيسية : الحكور - العشور - الزكاة . وقد أضيفت إليها ضريبة العسة واللزمة . للتوسع

أنظر :

Louis vignon : la France en Algérie , paris 1893,
Lumel Eugene : la Question Algérienne , les Arabes , les Colons , l'armée Paris 1869 .

71. شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 . 1919 ، الجزء الأول ، ترجمة م . حاج مسعود ، أ. بكلي ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007 ، ص 466 .

72- أدعى بعض المستوطنين ورجال السياسة الفرنسية أن المكاتب العربية الممثلة للغدارة العسكرية في منطقة القبائل وفي غيرها كانت بطريقة أو بأخرى سببا وراء قيام ثورة الأهالي سنة 1871وذلك للتراخي والليونة التي أبدتها في حكم الأهالي والتي شجعت هؤلاء وكنتهم من إعلان الثورة على السلطات الفرنسية.

73 . عمار بوحوش : تاريخ الجزائر ، ص 177 .

74. حول هذه المراسيم ، أنظر صالح عباد : المرجع السابق ، ص ص 78 . 81 .

75 - L'est Algérien 8 Juin 1871 .

76- Goldzeiguer , Anne : op , cit , p141 .

77- Pregnant a : op ,cit p 331

78- ibid. p 336 .

79. حول مجريات الثورة ونتائجها أنظر :

Louis rinn : l histoire de l insurrection de 1871 , Jordan , Alger , 1891

80. Garrot H : Histoire Générale de l Algérie , Alger 1910 , p 989 .

81. Cat , E : Petite Histoire de l Algérie , librairie éditeur , Alger 1883 , p 383 .

82- Jourdan 1891-p 659. Rinn Louis :Histoire de Insurrection de 1871.aler.Imp. . . .

83. AOM : 9h 99 ,Préfecture d'Alger au Gouvernement générale de l'Algérie , 10 Nov 1879 .

84- كان ماكمهون قد أصد قرارا سنة 1865 بهدف تحديد تنقلات الأهالي الجزائريين إلى تونس وكانت الحجة في ذلك أن هؤلاء الجزائريين المقيمين في تونس ، كثيرا ما كانوا يدعون جنسية ثانية ما تقتضي مصلحتهم ذلك ، فأحيانا يجعلون من أنفسهم رعايا فرنسيين للتهرب من الضرائب التونسية وأحيانا أخرى يجعلون من أنفسهم رعايا تونسيين للتهرب من الضرائب الفرنسية ، وبالتالي لا تمنح جوازات السفر إلى تونس إلى في سفرة واحدة والغياب لا يجب أن يكون أكثر من ثلاث سنوات.

Bontems –Claude : manuel des institution algériennes de la domination turque a l'indépendance, T1: Ed Cujas 1976, p 496.

85. Louis Rinn : Ancien chef du service Central des Affaires Indigènes, Conseiller de gouvernement régime pénal de l indigénat en Algérie , le séquestre et la responsabilité collective . Alger 1890, p 45 .

86- Ageron (ch. R) :Histoire de L'Algérie...p 73

87 - August Hubert Warnier: طبيب وسياسي فرنسي، ولد في 8 يناير في مقاطعة Ardennes في 1810 أنتخب نائبا عن الجزائر 1871 ـ 1874 ، درس الطب في باريس و تخرج طبيبا من المستشفى العسكري بمدينة ليل 1832 ، أرسل بعد سنتين الى وهران لمعالجة السكان من مرض الكوليرا . سمحت له التجربة من الاحتكاك مع الأهالي والإطلاع على لغتهم وعاداتهم مما دفع بالحاكم العام على تعيينه نائب حافظ في القنصلية الفرنسية عند الأمير عبد القادر . انضم الى لجنة اكتشاف الجزائر عضوا في مجلس الحكومة مشرفا على

الدراسات التاريخية والجغرافية لإقليم قسنطينة عين للتحقيق مع الأسرى الجزائريين بعد سقوط الزمالة ، ومن هنا بدأ اهتمامه بالطرق الصوفية ودورها في محاربة الوجود الفرنسي . عين من قبل الجمهورية الثانية مدير الشؤون المدنية بإقليم وهران ثم اعتزل السياسة بعد انقلاب 1851 ، كان شريكا مع المستوطنين في مؤسسات زراعية و منجميه وأهتم كذلك بالسكك الحديدية . ونشر عدد من المقالات في الصحف الفرنسية في الجزائر انضم الى جول ديفال ودافع معه بقوة عن مصالح المستوطنين ، وكان من أشد المنتقدين والرافضين لمشروع المملكة العربية التي نادى بها نابليون ثالث . وكان عضوا نشطا في اللجنة المكلفة بمصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين ،ثم رئيس لجنة التعويضات عقب ثورة 1871 وعضوا في اللجنة العقارية ترك بصماته واضحة في قانون 1873 الذي حمل اسمه . مات في 15 مارس 1875 في فرساي .

88. Estoublon et Lefebvre : op , cit .p 404

89. شارل روبير آجيرون : المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص 152 .

90. بليل محمد : تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881 ـ 1914 ، القطاع الوهراني نموذجا . رسالة ماجستير ، جامعة وهران ، 2006 ، ص 71 .

91. أنظر جدول مبيعات العقارات الريفية من 1877 الى 1898 .

92. Lambert , Jacques : op ,cit , p 406 .

93. صالح عباد : المرجع السابق ، ص 37 .

94. لم يعد هناك من يعارض ولا من يجرؤ على إبداء المعارضة من حيث أن كل القادة إما استشهدوا أو نفوا أو اختاروا الهجرة الى البلاد الإسلامية . والهجرة التي وقعت خلال السبعينات مردا في غالبيتها الى هذه الإجراءات ذات الطابع القانوني والتي أزاحت الشريعة الإسلامية واستعاضت عنها بالقوانين الفرنسية .

95. Politique Sadek Salem : la France et ses Musulmans un siècle de Musulmane 1895 – 2005 Casbah Editions , Alger , 2007 , p 157 .

96 - Claude Collot : les Institutions de l Algérie Durant la Période Colonial 1830 – 1962 Office des Publications Universitaires , Alger , 1987 , p 309 .

97 -هو Antoine Alfred Eugene chanzy كان ضمن فرقة الزواف بالبليدة ، مكث في الجزائر مدة 16 سنة ، حضر استسلام الأمير عبد القادر . كان ضابطا في المكتب العربي بتلمسان ثم وهران عين جنرالا على رأس القسم العسكري لسيدي بلعباس ، عين نائبا للأركان سنة 1871 وحاكما عاما للجزائر 1873 . تعتبر

فترة شانزي فترة انتقالية بين حكم المكاتب العربية والحكم المدني. يقول عنه سعد الله " إن الهجرة والحزن والشكوى كانت من سمات هذا العهد " .

98- ولد في 24 أوت 1823 ، مارس مهنة المحاماة ، ينتمي الى الحزب الجمهوري ، أنتخب نائبا في البرلمان الفرنسي 1880 . عين حاكما عاما في الجزائر 1879 . يعتبر أول حاكم مدني في الجزائر .عمل على تقليص الإدارة العسكرية . وهو صاحب مشروع بناء 150 قرية استيطانية ، . من أهم الأحداث التي عاصرها ؛ ثورة أولاد سيدي الشيخ ، اغتيال العقيد فلاتيرس في الصحراء الجزائرية في عهده كان مرسوم إلحاق الجزائر بفرنسا 26 جويلية 1881.

99. C.A.O.M GGA :16 h 84 Copier de la Circulaire du Gouverneur General de l'Algérie aux préfets des départements d'Alger , d'Oran , et de Constantine
6 juillet 1880 .

100 - عين حاكما عاما على الجزائر في 26 نوفمبر 1881 ، كان عهده عهدا مظلما ، إذ تعرض فيه الجزائريون الى القمع والاستبداد ، زيادة الى تعرض البلاد في عهده الى موجات من الجراد كانت السبب وراء هجرة الأهالي . وفي عهده صادق البرلمان الفرنسي على منح الجزائر 50 مليون فرنك لإنشاء الحالة المدنية .

101- Claude Collot : op ,cit , p 310 .

102 - حملت إحدى هذه الموجات هجرة 78 عائلة بتعداد 347 شخصا رجالا ونساء وأطفالا .

AOM : 9h 102 , GGA Ministère des Affaires Etrangères 17octobre 1888.

103- Beraue 5Q-. op, cit p144

104 . دبلوماسي وإداري فرنسي ولد عام 1845 بباريس مارس مهنة المحاماة وعدد من الوظائف الإدارية في الجزائر ، عين حاكما عاما في الجزائر من 1891 . 1897 . نسب إليه أنه جاء ليحتل الجزائر معنويا بعد ما احتلها غيره عسكريا واقتصاديا ولهذا اهتم ببناء النصب التذكارية تخليدا لقادة الاحتلال الأوائل . كان ضد نظام الإدماج وفي نظره كانت قضية تجنيس اليهود خطئا فادحا ولم يكن يرتاح لفكرة تجنيس المسلمين . كان لوي رين عضده الأيمن . كان يقول : ليست الجزائر بلدا أوربيا لكنها بلد شرقي ، ورغم ذلك كانت إدارته للجزائر تعني استرضاء كل الأطراف لخدمة المصلحة الفرنسية العليا . ورؤيته عن الجزائر تشبه رؤية نابليون الثالث لها . مات 19 سبتمبر 1935.

105. Claude Collot : op , cit , p 310 .

106. AOM : F80 , 1747 : Rapport Consul Djeddah., Ministère des Affaires Etrangers 23 Aout 1893 .

107. claude collot : op , cit , p 314 .

108- Ageron (ch. R) :Histoire de L'Algérie...p 19

109. Estoublon : op ,cit , p 443 – 446 .

110- le Congres de l 'Afrique du Nord : le Code de l'indigénat en Algérie , Paris 1908, P 23 .

111. Benhabilles, Cherif : l' Algérie Française vue par un Indigène , Imprimerie Oriental Fontana – Frères, Alger , 1914 , pp 118-119.

112. جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر1994، ص 131 .

113 . بوعلام بلقاسمي : مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر . في : أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830.1962 . منشورات وزارة المجاهدين ، 2007 ، ص 29 .

114 . نفسه ، ص 31 .

115. نفسه ، ص 35 .

116- تعرض الأهالي لخسائر كبيرة في هذه الحرائق فقدوا فيها قطعانهم من الماشية وبيوتهم ، وراح ضحيتها عدد كبير من الأشخاص ، وشهد عام 1881 جفافا وقلة في أمطار انعدمت على إثرها المحاصيل والمزروعات.

117- Mercier €: L'Algérie et les questions algériennes, études historique et économique, Paris challonel 1883,p/p 241-243.

118- من جملة ما يقرره هذا القانون المادة التالية :" كلما طرأت نار من الغيب بساير الأوطان الجزائرية أهلية كانت أو عسكرية يسوغ أن تضرب الأعراش بخطيات مشتركة خلاف ما يلحقهم من العقوبات الانفرادية ..و مهما طرأت نار في غاب يحرم على مستغليها الرعي فيها مدة 2سنتين فأكثر"

119. شارل روبير أجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة ، ص 104 .

120 . أنظر نص القانون في : Estoublon et Lefebure : op , cit PP 550- 513 .

121 - سعد الله أبوالقاسم : الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الثاني ، ص 90 .

122- جمال قنان : المرجع السابق ، ص 127 .

123- Congres de l'Afrique du Nord .....p 4.

124- Ageron (ch. R) :Histoire de L'Algérie...p 25.

125- عارض الأهالي بشدة قانون استبدال القضاة المسلمين بقضاة صلح فرنسيين والذي صدر سنة 1886 والزم قضاة الصلح Juges de Paix بتطبيق الشريعة والقانون الفرنسي جنبا إلى جنب ، واعترض الأهالي كذلك على القانون الذي صدر سنة 1882 بدعوى تنظيم الأحوال المدنية للأهالي بإيجاد أسماء جديدة لهم .

126- حسبما اورده إسماعيل أربان Ismail Urbain فإن مدينة الجزائر كانت تضم سنة 1830(13) جامعا كبيرا ، و(109) جامعا صغيرا و(32) مصلى و(12) زاوية ، وتناقصت هذه الأعداد سنة 1862 إلى (4) جوامع كبيرة و(8) صغيرة و(59 مصليات ، وقسم " موظفو" الجوامع إلى فئتين : فئة عليا وتضم : المفتي ويوجد تحت رئاسته الإئمة ،و الفئة الثانية تضم : المدرس – باش حزاب ، الحزاب ،و المؤذن.

127- Bontems (C) : op cit p 501.

128- Bontems (C) : op cit p502-503.

129- Ageron (ch. R) : Les Algériens musulmans et la France , p 895.

وجاء على لسان احد النواب الجزائريين المسلمين في المجالس المالية ، قوله :" .. أن رغبة غالبية المسلمين انه ما دام القانون يرحم الملمين من المساعدة المالية للحكومة، فعلى هذه أن تعيد لجوامع والمؤسسات الدينية الأوقاف تكون تحت خدمتها .

130 - رجل سياسة فرنسي متخرجا من كلية الحقوق بباريس ، ولد في 27 ديسمبر 1857 ، تعود علاقته بالجزائر الى عام 1881 ، عندما عينه قامبيتا في ديوان الحاكم العام بالجزائر . وبعدها أصبح مديرا لمصلحة الجزائر بوزارة الداخلية الفرنسية . في 1893 عين وزيرا للأشغال العامة ، وأنتخب نائبا في البرلمان الفرنسي 1894 . استلم منصب حاكم عام الجزائر على ثلاث فترات الأولى من 5 مايو الى 18جوان 1901 والثانية من 5 مايو 1903 الى 22مايو 1903 . والثالثة والأخيرة من 29 جانفي 1918 الى 29أوت 1919 . كان من أنصار إدخال الإصلاحات في الجزائر وإعادة النظر في قانون الأهالي والقضاء ، وإلغاء الضرائب العربية ، واحترام الأملاك الجزائرية ، أسس جامعة الجزائر 1909 . مات في 30 سبتمبر 1927 .

131- Ibid, p 896.

وتمكنت الإدارة الفرنسية من استعادة سلطتها سنة 1909 على بعض الجوامع التي لم تكن بالجمعيات الدينية

-132 Ibid, p 825 et p 897

-133 Bourdarie (p) : L'ottomanisme et l'exode Algérien in Revu indigène 1910 p 563.

-134 AGeron (ch, R) : les Algériens ...p 898

ولقيت سياسة الفرنسيين هذه تجاه المسلمين في الجزائر انتقادات شديدة من طرف الصحافة العربية في مصر وبيروت ، واعترض عليها القناصل الفرنسيون في المشرق ، وراحوا يتأسفون على ما تجره هذه الإجراءات من سمعة سيئة لمكانة فرنسا في المشرق.

-135 Ageron (ch, R) : les Algériens ...p 899.

-136 Bévia (J) :Le service militaire obligatoire pour indigène en Algérie in revue Africaine N° 52 1908, p 116.

ومن بين الخطط خطة الجنرال de Martimprey التي وضعها سنة 1864 والتي اقترح من خلالها أن يتم إرسال المجندين إلى فرنسا ومرجهم مع الفرق الفرنسية فيكتسبون بذلك اللغة والعادات وفي ذلك فوائد كبيرة لفرنسا – وبرزت الفكرة كذلك لدى نابليون الثالث في إطار مشروعه الهادف إلى جعل الجزائر مملكة عربية تابعة لفرنسا ويكون بإمكانها تزويد فرنسا بقوة عسكرية تستعين بها في أوربا".

-137 Prinnel (A) ;Le recrutement des indigènes Algériens par voie de l'appel thèse de doctorat, Alger –Jourdan 1913, p22.

-138 Ibid, p26

-139 Messiny (A) : Ressources militaires de l'Afrique du nord- in revue de Paris N° de : Nov, Dec, 1910,p 341.

140- إن المجند الواحد يكلف الحكومة 380 ف سنويا في حين يكلفها المرتزق أو القناص 1500ف أي أن تكلفة 10.000قناص هي أكبر من تكلفة 25.000 مجند

Ageron (ch, R) : les Algériens ...p 1061

-141 Prunnel (A) : op,cit p27.

142- لم تعد كلمة جزائري تخص المواطن الجزائري الأصلي فقط بل اكتسب المعمرون كذلك هذا المصطلح وأصبحوا ينعتون السكان الأصليين بالأهالي Les indigènes

143- Ageron : les Algériens ...p 1067-

144- Ageron (ch, R) : les Algériens ...p 1075

145- Prunnel (A) : op ,cit, p 28.

ولاحظ احد المعارضين أن قبول التونسي التجنيد ليس مصدره فقط خضوع هذا المواطن لزعامة محلية تتمثل في الباي، وإنما لكونه كذلك إنسان مسالم وهادئ من طبعه أما الإنسان الجزائري فإن حب القتال يسري في دمه، وما انفك يحاربنا ويحلم باليوم الذي يطردنا فيه..

146- من ذلك ما جاء على لسان النائب M. Treille إذا لم يثر الأهالي ضد قانون التجنيد فينبغي دفعهم لذلك"أوردت ذلك صحيفة الأخبار الصادرة في الجزائر في عدد من أكتوبر 1911.

147- Depince (ch) : le régime de l'indigénat Algérie in Revue politique et poulinement, N° 72 ,1912-p 0298.

148- وكانت مطالب المعارضين للمشروع تنحصر في الإبقاء على نظام التجنيد التطوعي مع منح هؤلاء المتطوعين عندما تنتهي مدة خدمتهم وظائف مدنية تساعدهم في ضمان بقية أيامهم وفي هذا إغراء للجزائريين للالتحاق بفرق الصبايحية وغيرها .

149- Béria (J) : op cit , p 123-

150- Prunnel (A)- . op,cit p 31 et suivantes .

151- conseil général d'oran : Rapport exorde de Tlemcen 1911. Rapport de la commission Barbedette.

152- conseil général d'oran : Rapport de la commission Barbédette.

153- دائرة المعارف الإسلامية – المجلد السابع- كلمة درقاوي – ص204.

ومما جاء في هذا التعريف أيضا أن الحاج محمد بن يلس مقدم الهبرية (الدرقاوية) عندما عجز عن تحريض أبناء قبيلته عن الهجرة بالثورة ، اخذ يدعو إخوانه إلى الخروج إلى ارض المسلمين – كما هاجرت مئات من أسر تلمسان وما جاورها إلى طرابلس الغرب وبلاد الشام بين عام 1909 وعام 1900.

الفصل الرابع

حركات الهجرة في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

- الهجرة بين 1888 ـ 1896 .
- الهجرة بين 1898 - 1899 .
- تقرير دومينيل لوسياني 1899 .
- الهجرة بين 1909_1910.
- هجرة تلمسان 1911.
- تقرير لجنة باربوديت.
- عودة بعض المهاجرين الى الجزائر.

إذا كانت الهجرات السابقة قد دفعت إليها المواجهات العسكرية والسياسات التوسعية الاستيطانية التي عرفتها الجزائر طوال الفترة السابقة عن فترة سيادة الحكم المدني ، فإن الربع الأخير من القرن التاسع عشر قد كان أشد قسوة وأكثر ضراوة في معاملة السلطات الاستعمارية للأهالي ، الأمر الذي دفع بهؤلاء الى حركات هجرة كثيفة وخفية في غالبيتها ، انطلقت عبر البر والبحر باتجاه مدن وسواحل بلاد الشام .

1- الهجرة بين 1888 . 1896:

شهد عام 1888 هجرة جزائرية هامة إلى بلاد الشام ولم يكن منطلق هذه الهجرة من الجزائر فقط بل خرج من تونس كذلك جل المهاجرين الجزائريين الذين كانوا قد هاجروا إليها من قبل. وكان من الأسباب الدافعة لهذه الهجرة ذلك الجفاف الذي ساد المناطق الشرقية والوسطى في هذه الفترة، إضافة إلى الزيادة المطردة لعدد المستوطنين الفرنسيين في إطار سياسته الاستعماري، بقصد موازنة إن لم نقل تغليب العنصر الأوربي على العنصر العربي خاصة وان هذا العنصر هو في تناقض مستمر بفعل الحروب والأوبئة والهجرة.

أما الهجرة التي انطلقت من تونس في هذه الفترة وفي السنوات التالية فإن سببها الأول والأخير يمكن في الحماية التي فرضتها فرنسا على تونس سنة 1881 فالجزائريون ما صدقوا أنهم تخلصوا من التسلط الفرنسي في الجزائر حتى لحقهم في تونس كذلك. ويتضح لنا ذلك م خلال تقرير وجهة القنصل في دمشق إلى السفير الفرنسي في استانبول يقول فيه : " ... أن هؤلاء الجزائريين (يقصد الذين التحقوا بدمشق) كانوا مقيمين منذ مدة في تونس بصفتهم أجانب فكانوا معفيين من الضرائب الشخصية و الخدمة العسكرية وتستعملهم حكومة الباي كحراس عسكريين في بعض

المراكز، ولكنه بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس حرموا من هذه الامتيازات وفرض عليهم الخيارين أمرين أما التجنس بالجنسية الفرنسية أو اعتبارهم رعايا تونسيين عليهم ما على الرعايا من ضرائب وخدمة عسكرية "[1].

— وكانت السلطات الفرنسية في الجزائر قد سمحت على إثر الجفاف الذي اجتاح البلاد خلال هذه الفترة لبعض الأهالي المتضررين بالانتقال إلى مناطق أخرى . كان منح رخص الخروج فرصة استغلتها بعض العائلات والجماعات للخروج من البلاد كلها والهجرة إلى تونس ثم إلى بلاد الشام .

والهجرة التي كانت تتم خفية عبر الحدود هي أكبر بكثير من الهجرة القانونية أو المعلن عنها . وكانت الهجرة القانونية قد تمت بجوازات سفر منحتها السلطات الفرنسية لبعض الأهالي بدعوى مساعدتهم للخروج من الأزمة الاقتصادية التي يتخبطون فيها . وقد أعلن محافظ الجزائر العاصمة عن منحه 115 جواز سفر لأشخاص من منطقة تيزي وزو ودلس في منطقة القبائل[2]. وحسب معلومات من الحاكم العام فإن مجموعة من هاجروا سنة 1888 وصل إلى 78عائلة بمعدل 347 شخص من منطقة القبائل و قسنطينة ، أما القناصل في بيروت ودمشق فقد أعطوا أرقاما أكبر [*].

وادعت السلطات الاستعمارية — رغبة منها في نفي أية مسؤولية لها عن هذه الهجرة — أنها تعرفت على السبب الكامن وراء الهجرة التي حصلت سنة 1888 في منطقة " أم البواقي " بالقطاع الشرقي وأنه تبين لها أن " شخصا يدعى الحاج الطاهر بن سي احمد بن عبد الله يقيم حاليا في سورية ومنذ أكثر من خمس سنوات، وقد رجع

مؤخرا إلى بلاده وراح يروج الدعايات ويحرض أقاربه والناس على الهجرة مشيعا أنه لا توجد ضرائب في بلاد الشام وان الحياة سهلة للغاية " [3].

وإذا كان الحاكم العام في الجزائر يعارض الهجرات الجماعية فإنه لم يمتنع عن منح جوازات سفر لعائلات ميسورة تريد أن تهاجر إلى سورية وبيدها مصاريف السفر والإقامة هناك كما لم يبد معارضة في هجرة بعض العائلات من بلاد القبائل حيث الكثافة السكانية في تزايد مستمر [4].

واستمر تدفق المهاجرين الجزائريين على بلاد الشام والمشرق عموما، إذ وصلت دمشق جماعات أخرى سنة 1892، وحدثت كذلك سنتي 1893 1895 [5] هجرة جزائرية نحو الحجاز. عندما سمحت السلطات الفرنسية لبعض العائلات من منطقة سيدي عقبة بناحية بسكرة –حوالي مائة شخص – بالهجرة إلى الحجاز واعترف الحاكم العام انه لا يمكنه بأي حال من الأحوال معارضة هؤلاء في الخروج ووقفت السلطات الاستعمارية مرة أخرى مكتوفة الأيدي أمام هذا التحدي الذي أبداه الأهالي.

ومع ازدياد الضغوط الاستعمارية والاستيطانية على الأهالي المسلمين في الجزائر استمر تدفق المهاجرين إلى بلاد الشام طيلة التسعينات إذ سجل القنصل الفرنسي في دمشق وصول 105 عائلات إلى دمشق سنة 1896 أي بمعدل 403 شخص قدم جلهم من تيزي وزو ، دلس ، أزفزن ، أزكوكر ، بجاية واستقر قسم منهم في دمشق واتجه الباقي إلى منطقة طبرية من ولاية بيروت [6].

وخرج من تونس في أكتوبر 1896 (89) جزائريا قاصدين ميناء بيروت على متن باخرة إنكليزية ، وبمجرد وصولهم ، أعلنوا عن رغبتهم في اكتساب الهوية

العثمانية، وأعلن هؤلاء المهاجرون أن 400 عائلة جزائرية وتونسية تستعد للقدوم إلى بلاد الشام ، وقد اهتم أبناء الأمير عبد القادر علي ، وعبد الله بالأفواج الجديدة من المهاجرين التي وصلت إلى بيروت[7].

لكن الحاكم العام Jules Cambon عمل من جهته على إيجاد حل لهذه المشكلة عندما تأكد من الأهمية التي يوليها المسلمون في الجزائر مثل غيرهم من المسلمين للفتاوى الدينية، وأدرك أن موجات الهجرة هي بحد ذاتها نتيجة للفتاوى التي يطلقها ويشيعها العلماء ورجال الصوفية بين عامة الناس. فقرر أن تلجأ الإدارة الفرنسية هي الأخرى إلى فتوى لكي ترد وتبطل بها دعوات الهجرة من الجزائر. فتقدم سنة 1893 على إثر الهجرة التي شهدها الجنوب القسنطيني بثلاثة أسئلة إلى مفتي مكة [8] ، وكان السؤال الأصلي على الشكل التالي : " مسلمون يقيمون على أرض استولى عليها الكفار Les infidèles ولكن دون أن يعرقلوا الأهالي في ممارسة شعائرهم الدينية ، ويذهبون حتى إلى تشجيعهم على ذلك ، ويعينون من بينهم قاضيا يحكم بمقتضى الشريعة الإسلامية، ويخصص لهؤلاء القضاة رواتب شهرية في الأحوال :

- هل يحق للمسلمين الهجرة أم لا.
- هل يدخلون في قتال مع الكفار لانتزاع السلطة منهم، وأن كانوا يدركون عدم قدرتهم على فعل ذلك.
- والأرض التي احتلها الكفار هل يمكن اعتبارها دار إسلام أم دار كفر.

وكان رد مفتي مكة : " إن الهجرة تصبح واجبة عندما لا يتمكن المسلم من ممارسة كل شعائره الدينية ، والهجرة في هذا الحال واجبة على صاحب القدرة في المال

والقوة ولا تجب على الضعفاء والنساء والأطفال " ودائما مع الرد نفسه فإنه ورد في كتاب تنوير الأبصار وحاشيته المعنوية الدر المختار يقول صاحبه : " شرط من الشروط الثلاثة التالية هي ضرورية لتتحول دار الإسلام إلى دار حرب وذلك :

- أما أن تكون قوانين الكفار مطبقة بها.
- أو تلحق هذه البلاد ببلاد هي دار الكفر
- أو لم يبق بها أي مسلم.

وأعطى الطهطاوي تفسيرا لهذا المقطع قائلا انه : " إذا طبقت قوانين الشريعة وقوانين الكفار جنبا إلى جنب فإن البلاد لا يمكنها أن تكون دار حرب " ..." وبعد كل ما قلناه فإنه ما دام وجد قاض عينته السلطات ويحكم بين المسلمين بمقتضى الشريعة الإسلامية. فإن البلاد لا تنقطع عن كونها دار إسلام والله أعلم. أما الإجابة عن السؤال الثاني فإنه" من الأفضل الدخول في حرب مع الكفار وذلك لفقدان القدرة على القيام بها " . وجاءت الإجابة على السؤال الثالث كالتالي : " ... إن دار الإسلام لا تتحول إلى دار كفر بمجرد حملة الكفار عليها ...والله أعلم "[9].

وقد أدرك الفرنسيون عدم جدوى مساعيهم هذا ، وعلق الحاكم العام جونار على ذلك بقوله : " ...للأسف لا أحد من الأهالي يطبق هذه الفتوى...وإذا أضفنا إلى هذا العناد الدعاية التي تأتي من البلاد الإسلامية والنداءات الخاصة والتي لم تنقطع أبدا بين المهاجرين ودويهم ، نتأكد من انجذاب الجزائريين بسهولة للهجرة إلى البلاد الإسلامية ، وبذلك اعترفت الإدارة الفرنسية في الجزائر بفشلها لوضع حد لهجرة المسلمين من الجزائر وهي وإن لم تعد تسمح بالهجرات الجماعية فإن الهجرة الخفية الجماعية أو الفردية مستمرة ونشطة رغم كل الظروف والصعوبات.

الصحافة العثمانية والدعاية للهجرة :

لم تعد الهجرة الجزائرية في التسعينات من القرن التاسع عشر تخضع فقط للظروف القاسية التي أصبح يعيش فيها المواطن الجزائري في بلاده والتي ازدادت من سيء إلى أسوأ مع توالي سنوات الجفاف و القحط ، بل جاءت كذلك استجابة لحملة دعائية واسعة قامت بها الصحافة العثمانية لصالح الجامعة الإسلامية، إذ كانت دعوة المسلمين – الذين سقطت بلادهم بيد الاستعمار الأوروبي - إلى الهجرة إلى البلاد العثمانية من الأهداف الأساسية التي قامت عليها هذه الجامعة وذلك بهدف تقوية مكانة السلطنة العثمانية أمام الدول الأوروبية وأمام المسلمين في البلاد العثمانية وفي البلاد الخاضعة للاستعمار.

ولعبت الصحف الموالية للسلطنة العثمانية ومنها صحيفة " المعلومات " الصادرة باستانبول وصحيفة " ثمرات الفنون " [10] الصادرة في بيروت وصحيفة " المفيد " الصادرة كذلك في بيروت دورا هاما في تشجيع المسلمين على الهجرة إلى البلاد العثمانية حيث الخلاف الإسلامية. واهتمت هذه الصحف بكل ما يتعلق بأمر الهجرة والمهاجرين وراحت تدعو السلطات المحلية وخاصة في بلاد الشام (لما تتمتع به المنطقة من وفرة في المياه ومساحات زراعية شاسعة) إلى الاهتمام أكثر بالمهاجرين القادمين من بلاد المغرب (الجزائر تونس) والمهاجرين القادمين من بلاد البلقان، وكريت وبخارة، وتوفير مستلزمات العيش الكريم لهم .

ومما أوردته صحيفة " المعلومات " في أحد أعدادها خبرا نقلته عن " ثمرات الفنون " تكلمت فيه عن وجود لجنة رئيسية للهجرة إلى البلاد العثمانية Comité principale d'émigration en pays ottoman وقالت أن هذه اللجنة تعقد

اجتماعات دائمة للبحث في مشاكل المهاجرين ، وفي الوسائل والطرق الواجب إتباعها لتسهيل هجرة المسلمين إلى البلاد العثمانية ، ودراسة الأساليب التي تمكنهم من حياة هادئة." وتضيف الصحيفة في خبرها أن " اللجنة اليوم تكاتب كل الولايات لتطلب منها التحري عن الأراضي التي يمكن منحها للمهاجرين " ، وتمنت الصحيفة " أن تنال هذه الأعمال رضا السلطان الذي يرغب دوما في أن تسهل عمليات هجرة إخواننا المسلمين إلى البلاد العثمانية ، حيث يجدون السلام والطمأنينة بين إخوانهم المسلمين ونتمنى أن تتضاعف الهجرة يوما بعد يوم ... وأضافت الصحيفة نفسها " إن البلاد وبفضل الله تعالى تتمتع بمساحات شاسعة وأراض خصبة ووفرة في المياه "[11].

وأوردت الصحيفة (ثمرات الفنون) رسالة جاءتها من أحد سكان بلاد المغرب ومما جاء فيها : "... جزاكم الله خيرا عن الأعمال التي أنتم بصدد القيام بها لصالح شعبنا ، وخاصة ما جاء في الأعداد الأخيرة عن الموضوع الذي يحمل عنوان " الهجرة والإسلام " . لقد أوجدت هذه المقالات البهجة والفرحة في نفوس المسلمين والكثير، منهم هم الآن يعدون العدة للسفر " .." ونطلب الإكثار من هذه المقالات ... إذ لم يعد لنا من ملجأ أمام أفواه الأوروبيين المستعدة دوما لالتهامنا — إلى التجمع تحت راية السلطان وإثراء علاقات الأخوة التي تربطنا "[12].

وأوردت صحيفة " المعلومات " في عدد آخر " إن المهاجرين قادمين من جهات مختلفة وصلوا إلى أزمير ، وإن السلطان أبدى اهتمامه بالأمر وأعطى أوامره لتوطين هؤلاء المهاجرين في مناطق " بروسة " و" بيروت" و" أضنة " وأضافت أن عمليات توطين هؤلاء المهاجرين ستتم بدون صعوبات بفضل المجهودات التي يبذلها سعادة" شاكر باشا فريق " رئيس اللجنة المكلفة بتوطين هؤلاء المهاجرين[13].

وفي عدد آخر لصحيفة " المعلومات " جاء أن الأموال اللازمة لإقامة المهاجرين في طرابلس الغرب قد جمعت وأرسل قسم من هذه الأموال إلى السلطات المحلية في طرابلس لإقامة المنازل وتوفير مستلزمات الزراعة لهم[14].

وردت الصحيفة على تساؤل ورد إليها من مسلم جزائري يستفسر فيه عن حقيقة الأقوال التي يروجها بعض الناس — من أولئك الذين تراجعوا عن هجرتهم وقرروا العودة — عن سوء الأحوال التي يعيش فيها المهاجر ، وفي ردها قالت : " ... إن البلاد أو الحكومة العثمانية لا يمكنها أن تعد المهاجر بجعله على رأس ثروة بين عشية وضحاها ، وفي الوقت نفسه يعز عليها أن تتركه يعاني الجوع والحاجة ... ولولا أن المهاجرين وجدوا الرعاية والاطمئنان والحظوة في موطن هجرتهم لما تكاثروا على البلاد العثمانية[15]. ولم تكن هذه الإشاعات صادرة عن بعض الأفراد فقط ، بل شجعت عليها وعملت على ترويجها السلطات الاستعمارية في الجزائر كوسيلة لردع الجزائريين ومنعهم من الهجرة.

ولكن الفرنسيين وعلى رأسهم " القناصل" سيضطرون إلى الاعتراف في تقاريرهم الموجهة إلى الحكومة بحس المعاملة التي يلقاها المهاجرون من طرف السلطات المحلية ومن طرف الأهالي. وفي خبر الصحيفة " ثمرات الفنون " نقلته عن صحف استانبول " إن السلطان أصدر فرمانا ينص على تخصيص 1000 ليرة لتوطين المهاجرين الذين وصولا حديثا إلى دمشق من بخارة والجزائر[16]، وفي العدد التالي كتبت صحيفة " ثمرات الفنون " : إن معلومات وردت من دمشق وأفادت الحكومة قد منحت للمهاجرين الجزائريين الذين وصلوا حديثا أراض في " حمص " بالقرب من تلك التي منحت للمهاجرين الكريتيين[17].

ولم تقتصر مساعدة المهاجرين على توفير الأرض والأمان لهم بل اهتمت السلطات كذلك ببعض أبناء المهاجرين الجزائريين لتعليمهم وتكوينهم ، "وبقرار من السلطان تم تحويل 29 طفلا من المسلمين الجزائريين المقيمين في مناطق مختلفة من سورية إلى المعاهد الملكية في استانبول[18].

لم تقتصر الدعاية للهجرة على الجرائد العثمانية بل شملت أيضا عددا من أبناء الأمير عبد القادر وخاصة الأميرين علي وعبد الله الذين وصلت أخبارهم إلى الجزائر عن استقبالهم للمهاجرين الجزائريين حتى في المحطات والموانئ التي ينزلون بها وتوفير الرعاية لهم إلى أن توفر لهم السلطات المحلية الأماكن المخصصة لتوطينهم ، وكان هؤلاء الأمراء يدفعون بالمهاجرين لطلب الهوية العثمانية وتسجيل أنفسهم في النفوس العثمانية ،و الابتعاد عن أي اتصال بالقنصليات الفرنسية . وشيئا فشيئا أصبحت الهجرة أمرا عاديا بالنسبة للمواطنين الجزائريين المسلمين وقد يبادرون إليها بسهولة إذا ما توفرت لهم مثلا رخصة للانتقال من قرية إلى أخرى أو رخصة للحج أو جواز سفر رسمي للهجرة عن البلاد.

إن الهجرة في هذه الفترة كانت استجابة أكثر من ذي قبل لتلك الدعاية التي تضمنتها الرسائل المرسلة من المهاجرين خاصة من بلاد الشام إلى ذويهم إذا لم يتوقف المهاجرون عن تعداد خيرات بلاد الشام، وذكر فضل الهجرة إليها وكانوا يلقبونها دوما بالشام الشريفة. وكانت هذه الرسائل تفصل في العناية التي يلقاها المهاجرون من السلطات المحلية والتي كانت تسارع لمنحهم قطعا من أرض لزراعتها وتساعدهم بالبذر والآلات[19]. كما تضمنت بعض الرسائل تفصيلات عن الحياة والمعيشة في دمشق، فذكروا الأسعار الرخيصة للمواد الغذائية، وتوفر المياه وخصوبة

الأرض، وطيبة الأهل وترحيبهم بالمهاجرين الجزائريين. والأكثر من ذلك أنه لا وجود لتسلط مسيحي أو يودي على المواطن المسلم، ولكن السلطات الفرنسية ما لبث أن فطنت إلى سبب من أسباب الهجرة أنما يكمن في الدعاية التي تضمنتها رسائل القادة من المشرق ، لذلك أمرت موظفيها بمصادرة تلك الرسائل وأعطت أوامرها للمسئولين في المدن والقرى لمراقبة الأهالي الذين هاجر أهلهم إلى بلاد الشام ولهم اتصالات معهم (20).

ومن جهة أخرى لعب التجار الجزائريون الذين كانت لهم تجارة مع المشرق العربي في بلاد الحجاز وسورية ومصر واستانبول دورا كبيرا في الدعاية للهجرة ، لما كانوا يشيعونه من أخبار ومعلومات عن المهاجرين كانوا يجمعونها عندما يزورون هذه البلاد ويطلعون على وضعية المهاجرين والاستقرار الذي أصبحوا ينعمون به عكس ما كانوا يعانونه في وطنهم ، وينقلون ذلك بالتفصيل إلى الأهالي بالجزائر ، فيتعرف هؤلاء على أن من المهاجرين من أصبح مزارعا وبيده ملكية أرضه ومنهم من أصبح تاجرا أو عسكريا في الجيش العثماني أو مدرسا لد مدرسة يدرس فيها ، ومن أطفال المهاجرين من التحق بالمدارس والمعاهد، والجانب الأكثر إغراء من كل ذلك هو أن هؤلاء المهاجرين قد سمح لهم بالاستقرار في تجمعات جزائرية محضة ولم يمنعوا من ذلك ومن هذه التجمعات قرى ديشوم، وحكومة ، وعين البيضاء، و" حسينية شفتلك " في فلسطين ، إضافة إلى تجمعات أخرى في ضواحي " دمشق" و" حوران " . وبعض هذه القرى كانت ملكا لبعض أبناء الأمير عبد القادر قد اشتروها أو منحتها إياهم الحكومة العثمانية فكانوا يقيمون فيها المهاجرين الجزائريين. كما احتل المهاجرون في دمشق حيا خاصا بهم يدعى باب السويقة، وقد أصبح لهذا الحي مكانته وتأثيره في

مدة قصيرة، وتجمعوا كذلك في استانبول في حي خاص بهم .والحقيقة أن أي جزائري في الجزائر كان يتشوق ويتمنى أن تتوفر له وضعية مستقرة بهذا الشكل لذلك فلا ريب من كلام بعض المسئولين الفرنسيين عندما يقولون أن الشعور بالهجرة كان عاما بين كل الجزائريين .

وتضمن أحد التقارير القنصلية وضع سنة 1883 إحصاء للجزائريين المنتشرين في بلاد الشام ومما جاء فيه : "... إن الجزائريين الذين يسكنون دمشق وضواحيها وبعض القرى الحورانية المجاورة يتعاطون أساسا التجارة و الزراعة، وهجراتهم المتتالية لم تحدث إلا بعد استقرار الأمير عبد القادر بها في حين أن النصف من أولئك المقيمين في قرية ديشوم إلى الشمال الشرقي من صفد بفلسطين كانوا قد أقاموا فيها مباشرة بعد احتلال .أما الجزائريين المقيمين في القرى الفلسطينية الأخرى فإن تاريخ استيطانهم فيها يرجع إلى فترة قريبة والأمير هو الذي دعاهم للإقامة فيها وساعدهم في ذلك ماديا.

وكان الإحصاء كالتالي:

دمشق	621 رجل	ديشوم	152 رجل
	610 امرأة		155 امرأة
	756 طفل		240 طفل
المجموع	1987	المجموع	547

فيصبح المجموع الكلي للمهاجرين الجزائريين في بلاد الشام إلى سنة 1883 حوالي 3234 شخص ، بما فيهم عائلة الأمير عبد القادر وعائلة المرابط [21].

وفي مقال بعنوان" الجزائريون في سورية " أصدرته جريدة La dépêche Algérienne وصفت فيه الهجرة التي حصلت سنة 1888 بالاشتداد وقالت أنه

نزلت بميناء عكا 250 عائلة جزائرية ، وبمجرد استقرار هؤلاء المهاجرين فإنهم يتبنون الجنسية العثمانية "، وأخبرت أن السلطان أعفى بمرسوم أصدره لذلك الجزائريين المهاجرين من الخدمة العسكرية لمدة عشرين سنة "[22].

ففي برقية عاجلة وسرية أعلمت وزارة الخارجية الفرنسية الحاكم العام بالجزائر بان القنصل في بيروت أخبرها عن وصول 750 جزائري إلى ميناء حيفا و 378 إلى ميناء يافا وبقي هؤلاء مدة ثلاثة أيام في يافا ، ثم نقلتهم السلطات العثمانية إلى عكا، وهؤلاء الجزائريون لا يحملون هوية ، ولا يتكلمون إلا لغتهم البربرية، ونتيجة لمعاناتهم خضعوا لنصائح المترف وقبلوا شهادات الهوية العثمانية، وتركوا بعد ذلك أحرارا في دخول البلاد" . ويضيف التقرير " إن قدوم هؤلاء المهاجرين قد يعكر صفو المباحثات الجارية حاليا بيننا وبين الباب العالي[23].. وعليكم بسرعة أن ترسلوا معلومات تثبت الأصل الجزائري لهؤلاء المهاجرين.. تحسبا لما يمكن أن تخلقه هذه الهجرة من مشاكل سياسية خطيرة فيجب أن نبادر إلى إرجاع هؤلاء المهاجرين إلى الجزائر وتوفير بعض الوسائل يحتاجونه للإقامة هناك "[24].

والحق أن السلطات العثمانية كانت تعنى بالمهاجرين الجزائريين وكان هؤلاء يتوزعون في بلاد الشام على ثلاثة مناطق كانت تتلقى دوما أفواج المهاجرين منذ الأربعينات وهذه المناطق هي صفد وطبرية في فلسطين ودمشق وضواحيها ، واستقر آخرون في استانبول والقاهرة والإسكندرية . وهناك إعداد كبيرة من المهاجرين فضلوا البقاء في الحجاز بعد أداء فريضة الحج. وعندما يستقر هؤلاء المهاجرون كانت السلطات العثمانية في بلاد الشام خاصة تمنحهم قطع أرض للزراعة وتساعدهم

بالبذار وآلات الحرث وتعفيهم من الضرائب لمدد معينة وتعفيهم كذلك من الخدمة العسكرية لمدة 20 سنة [25].

ومثلما كانت موجات الهجرة هذه مصدر إزعاج للسلطات الفرنسية في الجزائر ولكنها لم تتمكن- رغم مختلف المحاولات والتدابير التي اتخذتها - من منعها أو حتى الحد منها، فإنها كانت كذلك مصدر إزعاج كبير لقناصل الفرنسيين في دمشق وبيروت حيث فتح الوجود الجزائري في بلاد الشام، باب خلافات واسعة مع السلطات المحلية.

كانت السلطات العثمانية في بلاد الشام قد أسكنت 37 أسرة بتعداد 169 شخص من المهاجرين في قرية اسمها الحسينية بفلسطين عام 1886، دخلوا عن طريق سنجق عكا، ووصل عام 1892، 248 مهاجر وجرى توطينهم في سنجق عكا، وفي عام 1894 تم إسكان 150 مهاجر أي (24 أسرة) في الأرض التي لم تحتل بعد في مدينة طبرية من سنجق عكا، وفي حوالي عام 1893 صدر مرسوم للمرة الثانية بتوطين المهاجرين الجزائريين في مناطق حلب وبغداد وإن لم يكن ذلك في جماعات مكثفة . وكانت السلطات في هذه الفترة قد فرضت على الشعب ضريبة قدرها أربعة قروش على كل مواطن ذكر لإغاثة المهاجرين [26].

الهجرة بين 1898 – 1899 :

شهدت نهاية القرن التاسع عشر هجرة جزائرية جماعية كثيفة كان منطلقها هي الأخرى من الجزائر وتونس. فبتاريخ 13 مايو 1898 ، جاء في برقية من مصلحة ولاية الجزائر موجهة الى الحاكم العام أن 176 شخصا من منطقة إيكوران ، قد غادروا الجزائر باتجاه سورية ، وأن سبب هجرتهم مرده الى نقص في الأراضي الزراعية التي نزعت في غالبيتها من الأهالي لإنشاء مركز استيطاني (27).

وقد أخبرت عنها المقيمية العامة الفرنسية بتونس وزارة الخارجية الفرنسية. ففي رسالة بعث بها السيد " ميلي " إلى وزير الخارجية Delcassé وزير الخارجية الفرنسية جاء فيها : " أنه غادر الإيالة خفية يوم 12 أكتوبر 1898 ، (237) جزائريا كانوا هاجروا في السابق إلى تونس ، وذلك على متن باخرة إنكليزية La line prince ، وتمكنت الشرطة من إيقاف فوج ثان ، مؤلف من 200 جزائري كانوا يتأهبون لمغادرة الايالة تلبية لتعليمات من السلطات العليا ، " وأضاف السيد ميلي Millet أن المقيمة العامة ستبذل جهدها للحيلولة دون هذه الهجرة، ولكنني لا اخفي عليكم سيدي صعوبة المراقبة والتصدي لهذا الإبحار الخفي. وجاء في برقية من وزارة الخارجية الى الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 4 جانفي 1899 ، أن هذه المجموعة الأخيرة قد وصلت ميناء بيروت . وقد أكد ذلك قنصل فرنسا وأخبر أنه قد تم التكفل بهم ومنحت لهم أراضي " .

ويلاحظ صاحب التقرير " انه بسبب ما يتمتع به الجزائريون من امتيازات في تونس فإن الإجراءات الإدارية التي يمكننا اتخاذها لإيقافهم عن الهجرة تفتقد إلى الشرعية القانونية ، كما لا يمكن تطبيق هذه الإجراءات بواسطة السلطات التونسية

لافتقادها هي الأخرى لأية سلطة فعلية على هؤلاء الجزائريين، وبالتالي لا نعرف ما يمكننا عمله مع الجزائريين الموقوفين، خاصة وأنهم باعوا كل ما كانوا يملكون استعدادا للسفر سواء الأرض أو الحيوانات أو آلات الحرث أو غيرها ، وإذا أبقينا عليهم في تونس فإنه سرعان ما تنضب مواردهم ويتحولون إلى البؤس والشقاء ، كما لا يمكنني تحويلهم إلى داخل البلاد لانعدام الوسيلة لدى إجبارهم على ذلك، ولذلك اقترح إما تسريحهم إلى بلاد الشام مثلما يرغبون أو تحويلهم إلى الحدود الجزائرية لتنظر السلطات هناك في أمرهم[28].

وتبعت هذه الأفواج أخرى لم تخبر عنها المقيمية العامة في تونس ولا وزارة الخارجية الفرنسية إلى درجة انه إلى شهر ديسمبر 1898 كان قد وصل إلى بلاد الشام 1200 جزائري وتونسي وقالوا أنهم خرجوا من بلادهم هروبا من تسلط المستعمر الفرنسي، ومن الخدمة العسكرية التي فرضت على التونسيين في هذه الفترة[29]. ومثال ذلك أن 800 جزائري ، قد غادروا تونس باتجاه بلاد الشام بحسب ما ورد في رسالة من الحاكم العام la Ferrière الى مخلف رؤساء العمالات بتاريخ 7 جانفي 1899 ، وقد طالبهم بعدم منح جوازات سفر الى تونس ، إلا بعد معرفة إن كان طالب الرخصة لا ينوي الهجرة النهائية[30].

وشهدت مدن الجزائر وقراها هذه المرة كذلك استعدادات للهجرة إلى بلاد الشام. ففي تقرير[31] ورد من عامل عمالة المدية بتاريخ 22 جويلية 1899، أن طلبات جوازات سفر كثيرة انهالت على مكتب محافظ المدينة، الذي رأى ضرورة إجراء تحقيق حول هذه الحالة من الاضطراب التي سادت المدينة والوقوف على الأسباب والدوافع الكامنة وراء هذه الحالة من الهيجان.

ومما جاء في هذا التحقيق والذي كان موجها إلى الحاكم العام: " إن أول سبب يدفع بالأهالي إلى التخلي عن بلادهم والبحث عن ملجأ لهم في بلاد أخرى أنما هو تلك الوعود " الماكرة " التي تضمنتها الرسائل المرسلة من المهاجرين في بلاد الشام إلى أهلهم وأقاربهم ، إضافة إلى حملات الدعاية والتحريض التي تملأ بها الصحف العثمانية صفحاتها ، و التي تدخل إلى الجزائر برغم قرار المنع الصادر بحقها ". وأردف محافظ المدينة مقترحا:" أنه من المستحسن منع هذه الصحف من دخول البلاد ، ومراقبة المشتركين فيها من الأهالي مراقبة صارمة من طرف شرطة المدينة".

ويورد المحافظ في تحقيقه أسماء بعض الشخصيات من مدينة المدية كانت تصلها الصحف العثمانية مثل " المعلومات " و" ثمرات الفنون " وجريدة " salem" التي تصدر بالإسكندرية ، وجريدة " الحاضرة " الصادرة في تونس [32]. ويلاحظ المحافظ أن كل ما يصدر في هذه الجرائد من معلومات وأخبار ودعاية يصير محل اهتمام الأهالي ومثار لمناقشاتهم حتى شاع القول: " إنه بمقتضى الاتفاق المبرم بين الدول الكبرى فإن الحكومة الفرنسية لا يمكنها التصدي لهجرة الأهالي إلى بلاد الشام، وبالتالي علينا أن نمنع الأهالي من معرفة ما يجري في بلاد المشرق." وقد اعتبر المحافظ أن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء هجرة الأهالي هي هذه الدعاية القادمة من الخارج [33].

وعندما يأتي المحافظ للحديث عن الأسباب الأصلية ومعاناة الجزائريين من هموم الاستعمار والاستيطان ، فإنه يسمي ذلك في تقريره "أسبابا ثانوية" والتي حصرها في : في جملة شكاوى تقدم بها الأهالي، ومنها : المبالغة في الضرائب، " فالأهالي ليسوا ملزمين فقط بتسديد الضرائب التي عليهم بل كذلك تسديد الضرائب المفروضة على الخماسين الذين يستخدمونهم في مواسم الحصاد".

ويورد في تقريره شكلا آخر من أشكال معاناة الأهالي والمتمثل في التمييز بينهم وبين اليهود فهؤلاء " أوضاعهم دوما وأبدا أحسن من أوضاع المسلمين ، ومثالا عن ذلك أنهم يحصلون بسهولة على رخص شراء البارود لحماية أنفسهم والذود عن أملاكهم". ويقولون من جهة أخرى : " أن المهاجرين الجزائريين في بلاد الشام يدفعون ضرائب أقل بكثير مما كانوا يدفعونه في الجزائر، والحكومة العثمانية تمنح الأراضي مجانا للمهاجرين ". ويلاحظ المحافظ على ذلك بالقول " أن المسلمين العقلاء لا يقتنعون بهذه الإشاعات وهم يعرفون أن هذه الامتيازات لا تمنح إلا إلى المهاجرين الكريتيين".

ويواصل المحافظ ذكره للأسباب التي أغاضت كثيرا المسلمين ودفعت بهم الى التأسف والاحتجاج ، لمشروع تهديم الجامع الكبير بالعاصمة، كما "يأسف البعض الآخر من تباطؤ القضاء ، ويحتجون عل استبدال القاضي المسلم بقاضي الصلح. وأكثر شكاوي أهالي المدن المختلطة والذين طلبوا جوازات السفر، إنما هو خوفهم من الخطر اليهودي المتزايد. ومن المشتكين من جرد بحكم الضرورة من أملاكه من طرف اليهود"[34].

وكتب المحافظ أنه علم في آخر لحظة (لحظة كتابته التقرير) أن غالبية سكان المدينة والذين تقدموا بطلبات جوازات سفر طرحوا للبيع أثاثهم وبيوتهم وأملاكهم، ولم يكفوا عن الإعلان انه سواء سمحت لهم الغدارة بالخروج أو لم تسمح لهم فإنهم لا محالة سيتركون الأرض الجزائرية إلى غير رجعة "[35].

ويتضح لنا من خلال هذا التقرير كيف أن محافظ مدينة المدية لم يقترح على الإدارة الفرنسية ضرورة إجراء تخفيض في الضرائب المفروضة على الأهالي خاصة الفقراء منهم، ولا التخفيف من حدة قانون الأهالي، وقد اعتبر هذه الأسباب ثانوية

وليست هي الأصل وراء هجرة الأهالي. بل اقترح منع الجرائد القادمة من المشرق [36] وتشديد المراقبة على المهتمين بها ، والتفتيش عن المشتركين فيها ، كما ألح على الحكومة العامة بالجزائر للمبادرة إلى تكذيب ادعاءات المهاجرين والصحف العثمانية عن الامتيازات التي تمنح للمهاجرين في بلاد العثمانية ، وطلب بنشر نداء لذلك في الصحيفة المحلية الرسمية والناطقة باللغة العربية " المبشر ".

3 - تقرير دومينيك لوسياني 1899 [37] :

على اثر تزايد طلبات الهجرة على مكاتب الإدارة الفرنسية في منطقة الأصنام في القطاع الغربي للجزائر وفي مناطق الوسط ، تقدم الحاكم العام للجزائر بطلب إلى السيد "لوسياني" [38] ،الموظف في الحكومة العامة ، لإجراء تحقيق لمعرفة الظروف التي أدت إلى هذا الوضع والوقوف على أسماء الشخصيات التي حرضت أو كانت سببا في حالة الهيجان التي تعرفها البلاد ،ثم اقتراح الإجراءات الممكن إتباعها عند اللزوم. فكان "تقرير لوسياني" بذلك من أهم التقارير التي وشعت للتحقيق في أسباب الهجرة الجزائرية إلى المشرق في نهاية القرن التاسع عشر، وظروفها وأهميتها ،وشمل التحقيق معظم مدن وقرى الوسط ومنطقة الشلف.

وحسب ما ورد في هذا التقرير: "فإن نسبة الذين هاجروا من الجزائر إلى بلاد الشام بين عام 1898 و1899 ، هو نسبة محدودة لا تتعدى الثلاثين شخصا وهم ينتمون إلى مدينة المدية ، وظهر أن الطلبات الأولى للهجرة منذ الأشهر الأولى للسنة تقدم بها بعض الحرفيين والملاكين من مدينة المدية. وتضاعف عدد الأفراد المطالبين بجوازات سفر للهجرة إلى بلاد الشام خاصة في شهري جويلية أوت ، في بلديات البرواقية ، تابلاط ، وسور الغزلان. ولكن أواخر شهر أكتوبر وبداية نوفمبر شهد جنونا

حقيقيا في رغبة الأهالي للهجرة خاصة في منطقة الشلف، تنس ، تبسة ،قسنطينة ، ومنطقة الجزائر العاصمة. وحسب إحصاء قمت به لمعرفة عدد الطلبات، تبين لي أنه لو أجيزت هذه الطلبات لبلغ عدد المهاجرين 7000 شخص . وغالبية الذين طلبوا مغادرة البلاد هم بدون موارد تذكر، القليل منهم لهم ملكية أرضهم .أما الباقي فهم إما مستأجرون أو خماسين أو عمال. وسارع الكثير من هؤلاء وتنافسوا لبيع ما يملكون من أراض وآلات وحيوانات ومخزون حبوب وبأبخس الأثمان "[39]. وراح السيد "لوسياني" يطمئن الحكومة على أن هذه الظاهرة لم تؤذ أحدا من المستوطنين ولا مست الأمن العام، ولكن رغم ذلك يجب أخذ الأمور بحذر تام نتيجة الهيجان الذي يعم البلاد.

و الجديد في هذه الهجرات، حسب ملاحظة لوسياني : " هو أن دور الزوايا كان قليلا، إن لم يكن منعدما في هذه المرة، على عكس الفترات السابقة والتي لعبت فيها بعض الطرق وخاصة الطريق الرحمانية دورا هاما في تحريض الناس على الهجرة، أما هذه الفترة فقد حلت فيها الدعاية الصحفية القادمة من الخارج محل النشاط الطرقي".

ومن الأسباب الأخرى، تلك الأخبار المحرفة التي ظهرت خلال هذه السنة وعرفت رواجا بين الناس في الأسواق والأماكن العامة، تلك التعليمات التي أعطاها محافظ الأصنام إلى موظفي الأقاليم حسب أوامر وصلته من الحاكم العام - لأخبار الناس أن من يريد الهجرة يجب أن يتوفر فيه الشرطان التاليان :

- **أولا** : أن يكون مستدعى إلى سورية لسبب عائلي أو لتجارة .
- **ثانيا** : أن يكون في حوزته 1000ف.ف كمصاريف للسفر.

إلا أن المنادين في الأسواق اكتفوا بالقول: أن الحكومة وافقت وتوافق على الهجرة ، وهذا ما يفسر ازدياد طلبات الهجرة على مكاتب الإدارة الفرنسية.

بعد هذه المقدمة ، يتحول " لوسياني" الى تناول الأسباب الحقيقية والأصلية ولكن دوما بنوع من التقليل من أهميتها وتأثيرها على الأهالي. فيورد في تقريره : بعض شكاوى الأهالي الخاصة بتطبيق "قانون الأهالي" ، وثقل الضرائب وغيرها... " ويلاحظ على ذلك ، أنه من غير الممكن أن تكون هذه الأوضاع السبب الحقيقي والدافع المباشر للهجرة. بل قرر أن السبب خارجي وليس داخليا ، وهو ديني وسياسي في آن واحد.. " . فالمسلمون في الجزائر وكغيرهم من المسلمين ينظرون الى سلطان استانبول نظرتهم الى قائد روحي وأكثر من ذلك نظرة القائد السياسي" . وكثرت الإشاعات والأخبار الكاذبة بين الأهالي ، فقيل مثلا " أن باشا تركيا وصل إلى الجزائر لأخذ المهاجرين ، وأشيع في جهات أخرى أن اتفاقا حصل بين الحكومة الفرنسية واستانبول ، لتسهيل هجرة الجزائريين إلى بلاد الشام ، وإن سفينتين رسيتا بميناء الجزائر ، لأخذ المهاجرين و الإبحار سيكون يوم 16 نوفمبر "[40].

لا يتأخر "لوسياني" في التعبير صراحة عن رفضه لمواقف بعض الفرنسيين الذين كانوا السلطة الفرنسية ، برفع حاجز الهجرة عن الأهالي والسماح لهم بمغادرة البلاد ، بحجة أن هؤلاء المهاجرين سيضطرون للعودة إلى بلادهم لأنهم سيتعرفون على حياة البؤس والشقاء التي يعيش فيها من سبقوهم من المهاجرين. ويطالب " لوسياني "من الحاكم العام ، بضرورة الإبقاء على رفض منح أي جواز سفر ، لأن تجربة التسامح قد طبقت في فترات سابقة وفي عدة مناطق منها وادي الزناتي ، أم البواقي سنة 1888 ، آزفون في منطقة القبائل سنة 1896 ولم ينفع هذا التساهل في شيء.

ولم يكن أمام " لوسياني " ، إلا الاعتراف في تقريره بأنه : " ليس من المؤكد أن كل المهاجرين يفشلون في حياتهم ، لأننا نعرف أن الحكومة التركية تحسن استقبال المهاجرين وتهتم بتوطينهم.إلا أن ما يجب الانتباه هو "ما يشيعه هؤلاء المهاجرون عن معاناتهم في بلادهم، فيكون المهاجر الجزائري عنصرا خطيرا هناك أكثر مما يكونه هنا تحت سيطرتنا".

ومن اقتراحاته الايجابية دعوته الحكومة العامة إلى الاهتمام بالثقافة العربية في الجزائر. وفي معرض تحليله للوضعية الثقافية في الجزائر بالمقارنة مع باقي البلاد العربية توصل إلى أن الاهتمام بالثقافة العربية ونشر الوعي بين الأهالي، قد يحول المسلم الجزائري ، عن التطلع دوما إلى أخيه المسلم التونسي أو المصري. ومما قاله: " ... إن الجزائر تفتقد للمنشورات العربية التي يمكنها التصدي للتحديات الآتية من المشرق... والجزائريون مثلهم مثل أي شعب متعطشون للمعرفة واستطلاع الأخبار وما يجري في باقي البلاد الإسلامية، وبالتالي يلجئون للصحف العربية الصادرة من المشرق ويتهافتون عليها، وتصلهم الكتب حتى من كلكوتا وبومباي ،ومنهم من توفرت فيه موهبة التأليف فتراه يلجأ إلى دور النشر في مصر وغيرها لطبع مؤلفاته "[41].

ويضيف أن جريدة " المبشر El Mobacher "[42] الرسمية المكتوبة باللغة العربية، قليلة الاهتمام بالمسائل السياسية أو بأخبار المشرق العربي. والأهالي لا يرضون عن الصحف الفرنسية الأخرى ، لأنها تهدف الى خدمة مصالح المعمرين لا غير. لذلك فمن المفيد والنافع، أن نوجد بالجزائر صحيفة عربية لا علاقة لها البتة بصحيفة المبشر، على أن يكون للحكومة تدخلا نسبيا فيها[43]، مثل ما هو جار مع

جريدة " الحاضرة " التونسية ، كما يجب تشجيع الطباعة والنشر لتتوفر الكتب العربية داخل البلاد ، فلا يضطر المسلم الجزائري إلى جلبها من الخارج ".

وتقدم السيد لوسياني باقتراح آخر يخص الإدارة الأهلية ، انطلاقا من الشكاوي التي تلقاها من الأهالي في المناطق التي أجرى فيها تحقيقه. ومما يذكره أنه من الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع من الفوضى، ضعف الإدارة في بعض المناطق وانعدامها في مناطق أخرى. فكثيرا ما تحدث أمورا لا يتفطن لها المسئولون إلا بعد فوات الأوان، وهذه الحالة لا نجدها في منطقة سهل الشلف فقط، بل نصادفها في كل المناطق الريفية.

ويؤكد أن " أفضل معالجة لذلك ، هو خلق مراكز إدارية جديدة تكون مهمتها مراقبة الأهالي والوقوف على تحركاتهم وآرائهم. والذي حصل هو أن ممثلي الأهالي ونواب هؤلاء الممثلين والذين كنا عيناهم على رأس الدواوير لم يتمكنوا من إعلامنا ولا من التصدي لما يجري في هذه القرى". وهذا ناتج حسب رأيه من "أن هؤلاء الرؤساء غرباء عن هذه القرى، ويفتقدون إلى ثقة الأهالي والقدرة على التأثير فيهم ، ووضعية كهذه ليست من مصلحتنا. وبالتالي فمن المستحسن أن نبادر إلى تغيير الأسلوب الذي نعتمده في انتقاء هؤلاء الرؤساء فنختارهم من الدواوير نفسها حتى يكون لهم علم بما يجرى في قراهم".

ويضيف " لوسياني " على ما ذكر آنفا : " أن السلطة أخطأت كذلك في التقليل من صلاحيات القضاة المسلمين وتقلصيها منذ سنة 1886 ، وكانت نتيجة ذلك ، أن ازدادت شكاوى الأهالي من مصاريف القضاء ، واللجوء إلى الوسطاء ، و الكتاب والمحامين والمترجمين، وكل هذه الأمور كانوا في غنى عنها عندما كانت مسؤولية

القضاء بيد القضاء المسلمين . وقد اعترفت محكمة الجزائر نفسها بهذه السلبية وطالبت بضرورة إجراء تغيير في القانونين الصادرين بتاريخ 17 أبريل علم 1886 ، وقانون 25 أبريل عام 1892".

ومن انتقاده للإدارة المحلية وصلاحيات القضاة ، ينتقل الى السياسة الضريبية ، التي كانت أضرارها شديدة الوطأة على الأهالي ، بحيث أنه "جرت العادة من جهة أخرى على طلب تسديد الضرائب نقدا رغم التعليمات المتكررة للحاكم العام " . ويعلق على ذلك بقوله : " سنخفف على الأهالي كثيرا لو قررنا أن تكون الجباية عينية وأن تؤدي باسم الجماعة من دون النظر إلى الأفراد وان تنجز هذه الجباية داخل الدوار الذي ينتمي إليه هؤلاء المولون".

أما عن ممارسات موظفي الإدارة ، فقد استعرضها في تقريره بكل وضوح قائلا : " لاحظت من خلال شكاوى الأهالي الذي قابلتهم عن العقوبات التي تلحق بهم، أن موظفي الغدارة يمنحون ثقة عمياء لأقوال بعض النواب والحراس وغالبا ما يعزفون عن سؤال المتهمين والتحقيق معهم، وبالتالي أرى ضرورة إعطاء تعليمات صارمة لهؤلاء الموظفين ومطالبتهم للتحقيق مع المتهمين ومنح هؤلاء الحق في الدفاع عن أنفسهم. واشتكى الأهالي من عمليات الاعتقال والحجز التي يتعرضون لها ولأتفه الأسباب [44]، وعلى كل حال ، فالحجز ليس بالأمر السهل، ولا يجب اللجوء إليه إلا في الحالات التي تستدعي حقا ذلك ومن الأمور الأخرى، انه جرت العادة بين الأهالي أنه عندما يحتفل أحدهم بمناسبة زفاف أو ختان، أن يدعو أهله وأقاربه ويدفع هؤلاء تبرعات لصاحب الحفلة مساعدة له . وتدخلنا نحن في هذه المناسبات ،بأن فرضنا حقوقا عليها تتراوح بين الخمسة فرنكات والعشرة فرنكات، ونذهب أحيانا إلى

المطالبة الحارس الذي يقوم بمهمة حراسة الحفلة [45] .وأنا أرى أن هذه الحفلات الشعبية هي نوع من التعاون والتضامن الشعبي بين الأهالي، وعلينا تشجيعه عوضا عن معارضته بفرض ضرائب عليها، وبالتالي يجب إلغاء جباية هذه الحقوق، وكذلك إلغاء واجب التزود بتصاريح لهذه الحفلات " [46].

ومن هنا، يمكن القول أن تحقيق لوسياني كان وافيا جمع بين أسباب الهجرة وظروفها وعرض بالتفصيل لشكاوى الأهالي المسلمين، وتقدم بجملة اقتراحات لتحسين وضعية هؤلاء وحسن إدارتهم ،ولكنها ستبقى كلها حبرا على ورق . ودليل ذلك أن الهجرة بعد أن تشهد توقفا مؤقتا ستعود للظهور وبكثافة كبيرة سنة 1910 و1911.

ونلاحظ من جهة أخرى أن أشد ما كان يزعج الإدارة الفرنسية في الجزائر من أمر الهجرة ، هو رفض هؤلاء المهاجرين لأية صلة أو مصلحة تربطهم بفرنسا وممثليها في بلاد المشرق. فمجرد وصولهم كانوا يطلبون الحصول على الهوية العثمانية، خاصة أن السلطات العثمانية كانت تضع استثناءات للمهاجرين فتعفيهم من الخدمة العسكرية ،ومن أداء الضرائب لمدد معينة يسهل عليهم أمر بناء حياتهم الجديدة. وقلق الفرنسيون من الأخبار التي يروجها الأهالي في المشرق عن المظالم التي يعانونها في بلادهم ،والضغوط الممارسة عليهم إلى درجة منعهم من أداء فريضة الحج لسنوات متتالية.

لم يعد من حل بيد الفرنسيين لإيقاف الهجرة إلا التوقف عن منح جوازا السفر ،وتشديد الرقابة على الحدود مع تونس وليبيا والمغرب. ولكنها رغم ذلك اعترفت بعجزها عن إيقاف الهجرة الخفية التي تحدث يوميا، وما كان منها إلا أن تعلن أن كل

من يغادر الجزائر عليه أن يقطع صلته نهائيا بها ،ولا يفكر في لعودة إليها. وقامت بحملة دعائية مضادة في الصحافة الفرنسية لدعوة الأهالي إلى البقاء في بلادهم. ونشرت في صحيفة " El Mobacher" ،نداءا جاء باللغة العربية و بإمضاء الحاكم العام ، لتوضيح الأمور أمام الناس. وقد اعترف الحاكم العام Laferiere في هذا النداء : " أن 800 جزائري غادروا البلاد مع عائلاتهم إلى دمشق راجين أن يكون عيشهم هناك أرغد منه في بلادهم وإذا بهم أصبحوا ثمة أسوأ حال وأشد جوع بحيث صاروا يطالبون من الحكومة الفرنسية بإلحاح أن تردهم إلى مناطقهم في الجزائر . وقد أحزنتني جدا أحوالهم السيئة ، ورأيت من النافع أن أطلع عليها سائر إخوانهم المسلمين ...." [47].

جاءت نهاية القرن التاسع عشر من دون أن تتمكن الإدارة الفرنسية في الجزائر من وضع حد لهجرة الأهالي. هذه الهجرة التي ظهرت منذ السنوات الأولى للاحتلال وما انفكت تشتد حتى سنة 1899 . وقد حاول القناصل الفرنسيون في بلاد الشام إعطاء أرقام تقريبية لعدد الجزائريين المتواجدين فيها فقدر القنصل روسو Rousseau العدد في دمشق وضواحيها إلى غاية السنة 1867 بين 1000و 1200. مع ملاحظة أن هذا العدد هو قليل بكثير عن العدد الذي جاء ذكره بخصوص من شارك من الجزائريين في إخماد فتنة 1860 ، والذي وصل الى 1000 فارس ، فأين كبار السن والأطفال والنساء من هذا العدد؟ . في حين قرر القنصل Gilbert ، أن عدد الجزائريين بلغ إلى سنة 1883 حوالي 4000 [48]. وبالتالي يكون الرقم فاق الأربعة آلاف بكثير إلى غاية سنة 1899 ، مع اشتداد موجات الهجرة الجزائرية في التسعينات من القرن التاسع عشر

1-الهجرة ما بين سنة 1909.1910:

اختلفت الهجرة الجزائرية التي حدثت في مطلع القرن العشرين في اتجاه بلاد الشام، في بعض أوجهها عن الهجرات السابقة ،والتي حدثت على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر واشتدت في نهايته.

صاحب الهجرة هذه المرة مظاهر جديدة، تمثلت أولا : في الاهتمام الذي أصبحت توليه الصحافة الفرنسية سواء تلك الصادرة في باريس، وعلى رأسها صحيفة " Le Temps " ، أو تلك الصادرة في الجزائر . فقد كتبت هذه الصحف عن مظاهر الهجرة الجزائرية، التي دفعت بالأهالي المسلمين إلى التخلي عن بلادهم والبحث عن ملجأ لهم في بلاد أسلامية أخرى.، وأبدى الكثير من الكتاب والصحفيين الفرنسيين ذوي الأقلام الحرة أسفهم على الوضع الذي آلت إليه مستعمرة الجزائر. فكثرت المقالات في الصحف والمجلات لتفسير وتحليل الأسباب التي دفعت بالأهالي إلى اختيار الهجرة، واتجه هؤلاء الكتاب للكشف عن الحقائق وإبرازها للرأي العام، لأن التقارير الرسمية التي تصدرها الحكومة الفرنسية، لا تكشف عن الأسباب الحقيقية ولا تجرؤ على ذكرها. وبذلك برزت لأول مرة انتقادات الصحافة الفرنسية للسياسة ،والأسلوب المستبد الذي تنتهجه الحكومة العامة بالجزائر لإدارة شؤون الأهالي المسلمين، وبينوا من خلال كتاباتهم أن أسباب الهجرة داخلية أكثر منها خارجية ، عكس ما كانت تدعيه دوما الحكومة الفرنسية في تقاريرها، من أن الدافع خارجي وليس داخلي.

ثانيا : ظهور صحافة محلية غير رسمية، بدأت في الصدور مع مطلع القرن العشرين في أنحاء مختلفة من الجزائر[49]. وهذه الصحافة وإن كانت ناطقة باللغة

الفرنسية ويديرها فرنسيون ، فإن بعضها حمل لواء الدفاع عن حقوق المسلمين الجزائريين، وتصدت لفضح أساليب بعض الموظفين الإداريين ونوابهم من الأهالي المتعاونين .

أما الأسباب الدافعة للهجرة في هذه المرة، فقد كانت استمرارا للأسباب السابقة وأضيفت إليها أسباب جديدة ، تمثلت في القوانين التي أصدرتها السلطات الاستعمارية في الجزائر في مطلع القرن العشرين، ومنها قانون فصل الدين عن الدولة الذي أصدرته الحكومة الفرنسية بحق الدين الإسلامي في الجزائر سنة 1907 وقانون التجنيد الإجباري الذي شرع في تطبيقه سنة 1910. وقد اجبر هذا أن القانونان عند الشروع في تطبيقهما المئات من سكان المنطقة الغربية ومنطقة الوسط وكذا المنطقة الشرقية ، إلى اعتبار الهجرة السبيل الوحيد الذي ينقذهم مما هم فيه، مثلما أنقذ الذين هاجروا في السابق . كما لعبت الدعاية لمشروع الجامعة الإسلامية، والتي اشتدت في مطلع القرن العشرين دورا كبيرا في تأجيج الشعور بالأخوة والتضامن الإسلامي ،والالتفاف حول الخلافة العثمانية ردا على استفزاز الدول الأوربية الهادفة إلى السيطرة على كل البلاد العربية والإسلامية.

إلا أن الهجرة الجماعية في السنوات الأولى من القرن العشرين ، قلت أو بعبارة أخرى صارت فردية أكثر منها جماعية . ولم تسجل السلطات الفرنسية في الجزائر ولا المراسلات القنصلية في دمشق وبيروت ، أي نزول لجماعات جزائرية حتى عام 1909 . وكان ذلك نتيجة حتمية ومباشرة للإجراءات المتشددة التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية على الحدود الجزائرية – التونسية، والجزائرية – المغربية. ومنع المسلمون الجزائريون حتى من أداء فريضة الحج لمدة أربع سنوات متتالية 1898 ـ 1901، كما

ألغيت تصاريح الحج سنة 1903 ـ 1904 . وقد يكون مرد ذلك أيضا ، تلك السياسة الأهلية التي تبناها الحاكم العام "شارل جونار" ، وسايره فيها مدير الشؤون الأهلية "دومينيك لوسياني" ، الشيء الذي أوجد تهدئة قد تشبه تلك التهدئة التي سادت في الجزائر في فترة حكم الإمبراطورية الثانية ونابليون الثالث .

بعدما تعرضنا بشيء من التفصيل لأهم القوانين التي أصدرتها الحكومة الفرنسية في مطلع القرن العشرين لتطبيقها على الأهالي المسلمين في الجزائر وهما قانون فصل الدين عن الدولة وقانون التجنيد الإجباري ، اللذان كانا السبب المباشر في هجرة الكثير من العائلات الجزائرية ، خاصة من منطقة تلمسان والوسط. نستعرض أول موجة هجرة سجلت في هذه الفترة ، ثم نلقي نظرة موجزة عن الأسباب الأخرى الكامنة وراء هجرة الأهالي الجديدة ، بما في ذلك الأسباب الداخلية والخارجية.

بدأت موجات الهجرة الجديدة في الظهور في أواخر سنة 1909 ، وبداية سنة 1910 في القطاع الشرقي من الجزائر ، وخاصة منطقتي قسنطينة و سطيف حدثت خفية عبر الحدود التونسية – والليبية ، ولا نستطيع أن ننفي تماما علم السلطات المحلية لهاتين المنطقتين ، بهذه الهجرة . وأول من أعلن هذه الهجرة من المسئولين الفرنسيين السيد Treille ، النائب السابق لمقاطعة قسنطينة ، حيث لم تتفطن السلطات المحلية للوضع إلى من خلال حركة البيع النشطة والمستعجلة للأراضي وقطعان الماشية التي بدأت تشهدها أسواق المنطقة[50] .

أخبر السيد Treille أن منطقة الهضاب بالعليا القسنطينة ، من عين البيضاء إلى الحضنة ، تشهد موجة هجرة كثيفة بين الأهالي المسلمين في اتجاه تركيا ، وربط النائب

الحادث مباشرة بالإجراءات التعسفية التي تنتهجها الإدارة في معاملتها للأهالي المسلمين (51).

وانتقلت القضية مباشرة إلى صفحات الجرائد المحلية الفرنسية، وحتى التونسية، في حين اتجهت الحكومة إلى التقليل من أهمية الحادث، ولكنها اضطرت تحت ضغوط مختلفة الى التحقيق في المسألة، فعينت الكاتب العام السيد Varnier على رأس لجنة توجهت إلى الشرق الجزائري.

استعرضت اللجنة في تقريرها الذي قدمته إلى الحاكم العام، عدة أسباب كان من بينها: " ظهوز حملة جديدة مع مطلع عام 1909، تهدف إلى تحريض الناس لبيع ممتلكاتهم والهجرة إلى بلاد الشام. وتزعم هذه الحملة مقدم من الطريقة الرحمانية" يقيم بالقرب من " عين تاقروت" . ويقول التقرير عنه : " بأنه رجل دين، وضع نفسه تحت خدمة مستوطن فرنسي لكي يتمكنا من شراء قطع من الأراضي. ولتحقيق ذلك راح مقدم الطريقة يدعو الى الهجرة و يثني على الجزائريين الذين هاجروا في السابق إلى بلاد الشام. ويعدد الفوائد المادية والمعنوية التي يجنيها المهاجر عند إقامته في سورية (52).

وكأي تقرير رسمي ،ذهب هذا التقرير أيضا في اتجاه ينفي أية مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة للسلطات الفرنسية في هذه الظاهرة . وأكد السيد Varnier ، مرة أخرى أن الأسباب هي خارجية أكثر منها داخلية ، موضحا أن أهم سبب يدفع بالأهالي المسلمين في الجزائر إلى طلب اللجوء إلى البلاد العثمانية إنما هو الاهتمام التي توليه الحكومة العثمانية بالمهاجرين الجزائريين. وفي ذلك ما يكفي من الإغراء، إضافة

إلى الحملات الصحفية التي تشنها صحف بيروت ودمشق ضد السياسة الفرنسية في الجزائر.

إن مثل هذه التغطية ومثل هذا التمويه، لم يعد يخفى حتى على بعض الفرنسيين، الذين راحوا يرفضون كل ادعاءات الحكومة وتفسيراتها لهذه الظاهرة ونشط هؤلاء الفرنسيون من جهتهم للبحث والكشف عن الأسباب العميقة التي أدت إلى تفشي هذا " الوباء المعنوي " الذي أضر بالأهالي ويهدد بإلحاق الضرر بمصلحة المستعمرة كلها. ولعبت الصحافة المحلية الناطقة باللغة الفرنسية والصحافة الفرنسية دورا كبيرا في هذا المجال ،ولا يسمعنا هنا أن نعرض لجميع أقوال الصحف في هذا الشأن، وإنما نكتفي ببعض النماذج.

فبالنسبة للصحف التالية : L'Islam de Bône و La Démocratie de Tébessa و Le Tunisien ، اتهمت صراحة "قانون الانديجينا" وأخطاء الإدارة الفرنسية والسياسة الاستعمارية ، بوقوفها بطريق مباشرة أو غير مباشرة وراء خروج الأهالي المسلمين .أما صحيفة L'essor d'Ain Beida ، فإنها كشفت انه " في منطقة سطيف يضطر الكثير من الناس إلى الهجرة بسبب النقص في الأراضي ولاحظت أن موجة الهجرة الجديدة تزامنت مع إقامة مراكز استيطانية فرنسية جديدة وبينت أن هناك دعاية للهجرة يقوم بها بعض الناس والتي يتساهل معها بعض رجال الإدارة ويذهبون إلى حد تغطيتها والتحريض عليها ".

وأرجعت La dépêche Tunisienne ، سبب الهجرة إلى عمليات مصادرة الأراضي من الأهالي ومنحها للمستوطنين الجدد ولاحظت أنه : "... وعندما تعطى للأهالي أراض غير أرضيهم فإنها لا تسلوي في شيء تلك التي صودرت منهم، وإذا

إلى الحملات الصحفية التي تشنها صحف بيروت ودمشق ضد السياسة الفرنسية في الجزائر.

إن مثل هذه التغطية ومثل هذا التمويه، لم يعد يخفى حتى على بعض الفرنسيين، الذين راحوا يرفضون كل ادعاءات الحكومة وتفسيراتها لهذه الظاهرة ونشط هؤلاء الفرنسيون من جهتهم للبحث والكشف عن الأسباب العميقة التي أدت إلى تفشي هذا " الوباء المعنوي " الذي أضر بالأهالي ويهدد بإلحاق الضرر بمصلحة المستعمرة كلها. ولعبت الصحافة المحلية الناطقة باللغة الفرنسية والصحافة الفرنسية دورا كبيرا في هذا المجال ،ولا يسمعنا هنا أن نعرض لجميع أقوال الصحف في هذا الشأن، وإنما نكتفي ببعض النماذج.

فبالنسبة للصحف التالية : L'Islam de Bône و La Démocratie de Tébessa و Le Tunisien ، اتهمت صراحة "قانون الانديجينا" وأخطاء الإدارة الفرنسية والسياسة الاستعمارية ، بوقوفها بطريق مباشرة أو غير مباشرة وراء خروج الأهالي المسلمين .أما صحيفة L'essor d'Ain Beida ، فإنها كشفت انه " في منطقة سطيف يضطر الكثير من الناس إلى الهجرة بسبب النقص في الأراضي ولاحظت أن موجة الهجرة الجديدة تزامنت مع إقامة مراكز استيطانية فرنسية جديدة وبينت أن هناك دعاية للهجرة يقوم بها بعض الناس والتي يتساهل معها بعض رجال الإدارة ويذهبون إلى حد تغطيتها والتحريض عليها ".

وأرجعت La dépêche Tunisienne ، سبب الهجرة إلى عمليات مصادرة الأراضي من الأهالي ومنحها للمستوطنين الجدد ولاحظت أنه : "... وعندما تعطى للأهالي أراض غير أرضيهم فإنها لا تساوي في شيء تلك التي صودرت منهم، وإذا

أداء هذه الفريضة، وللتخلص من العراقيل التي تفرضها السلطات الفرنسية في الجزائر، كما يدفعهم للهجرة رغبتهم في الحصول على أرض مجانا من الحكومة التركية" (56).

أما صحيفة Le Temps الباريسية، فإنها بعد أن عرضت بالتفصيل لأخبار الهجرة الجديدة التي شهدتها المنطقة الشرقية، طالبت الحكومة بضرورة إعطاء اهتمام اكبر لمصالح الأهالي حتى لا يقعوا ضحية للدعاية القادمة من المشرق، وحتى لا يقعوا كذلك ضحية لعمليات الاستفزاز التي يقودها بعض الأوربيين إذ أن نسبة كبيرة من الملاكين فقدوا أراضيهم نتيجة عمليات ربوية وختمت المقال بالقول: "...علينا أن نجعل الجزائري يشعر بالراحة والاطمئنان في إفريقيا أكثر من تركيا ولا يتطلب هذا الأمر إحداث تغيرات فقط بل يجب " غزو قلوب الأهالي بمعنى توفير وضعية مرضية لهم في المجتمع الجزائري الحديث" (57).

وعبرت الإدارة الفرنسية عن موقفها من هذه الهجرة من خلال هذا المقال الذي نشرته الصحف الرسمية، والذي جاء فيه : "...إننا هنا أمام حالة ليس فيها ما يخالف المألوف، ففي كل المجتمعات وحتى الأكثر تحضرا تسهم الطبقات الفقيرة في حركة الهجرة ،بوحدات تفوق بكثير تلك التي نلاحظها في الجزائر. ومع ذلك فحكومة المستعمرات أبدت انشغالها بالوضع وعملت على استجلاء الأسباب التي أدت إلى اشتداد الهجرة في هذه السنة . وتبين أن هذه الأسباب تكمن كلها في الوضع الاقتصادي للأهالي (58) ،فإذا ما أخذنا دائرة سطيف كنموذج وهي التي شكلت الهجرة منها حوالي ثلاثة أرباع نجد انه قامت فيها هذه السنة مضاربة جنونية على الملكيات فبعض الأراضي غير المروية وصل ثمنها إلى 1000 ف للهكتار، أما الأراضي

الجماعية والتي لا تكون فيها الملكية ثابتة، فإن سعر الهكتار الواحد فيها وصل إلى 350 ف وبالتالي فالأهالي لا يستطيعون الثبات أمام هذه الإغراءات .... ، إضافة إلى مضايقات الدين والربا والتي كثيرا ما تكون السبب في فقدان الأهالي أراضيهم وأملاكهم. ومن هنا فغالبية المهاجرين هم من الفلاحين الذين فقدوا بطريقة أو بأخرى أملاكهم وعندما تقترب حالتهم البائسة هذه مع الأماني والوعود القادمة من المشرق فلا شك أنهم يبادرون بسرعة إلى الهجرة . ويظل السبب الرئيسي هو الحالة الاقتصادية للفلاح الجزائري والذي راح ضحية غفلته وسذاجته" [59].

ويبدو جليا من خلال هذا التفسير ، تهرب السلطات الاستعمارية وإغفالها ذكر أخطاء نظام الانديجينا، وتعسف الحكام ورجال الإدارة في الأقاليم والمقاطعات. ولكن من الفرنسيين من لاحظ أنه إذا كانت السلطات لم تستطع إخراج الفلاح الجزائري من جهله، فإنها على الأقل تستطيع محاربة أولئك المرابين وتقويم سلوك الموظفين الجشعين [60].

والحقيقة أن وضع الأهالي المسلمين في الجزائر استمر على ما هو عليه منذ القرن التاسع عشر، بل ازداد سوءا . ولكن الأمر الذي أستجد في هذه المرحلة هو الاهتمامات التي أصبحت توليها الصحافة لمعاناة الأهالي، وقد أفادهم ذلك كثيرا، فمعاناتهم أصبحت تجد لها مكانا في الصحف والمجلات ،وفي مطالب ولوائح اللجان المالية، والنواب المسلمين، الشيء الذي مكنهم في هذه المرحلة من التعبير عن معارضتهم لبعض القوانين في شكل تظاهرات وتجمعات شعبية أو إرسال لجان للتفاوض مع الحكومة الفرنسية في باريس. وبعبارة أخرى ساد هناك نوع من حرية

التعبير، أحسن المدافعون عن الأهالي من المسلمين ومن الفرنسيين استغلاله، وسيكون لهذه المساعي نتائجها الحسنة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

إذا ما تفحصنا في الأسباب الخارجية لهجرة عام 1910- 1911 ، نجدها ذات صلة كبيرة أن لم نقل مباشرة ، بالتغييرات التي طرأت في تركيا ، ويأتي في أولها مرحلة فرض الدستور على السلطان عبد الحميد الثاني ، ثم الثورة عليه . وقد وضع بعض المحللين الفرنسيين، هذا السبب على رأس الأسباب كلها، وأبدوا تأسفهم تجاه حزب الاتحاد والترقي التي على حد قولهم " تلقت تكوينها السياسي في فرنسا، عندما رجعت إلى بلادها أعجبت بمشروع الجامعة الإسلامية ورأت إمكانية إحيائه من جديد بعد أن عرف توقفا مؤقتا "[61].

وكان لهذه التغييرات وخصوصا التقارب الألماني - العثماني ، تأثيرا كبيرا على المسلمين في الجزائر ، خاصة بين جماعة الشباب الجزائريين Les Jeunes Algériens . إذ عمل ذلك على غرس التفاؤل والأمل لدى هذه النخبة في بلاد المغرب عامة[62] خاصة وأن ألمانيا هي عدوة فرنسا منذ القديم. وأتضح لهؤلاء الشباب، وكأن ألمانيا هي القوة الأوربية الوحيدة التي تظهر اهتماما بالإسلام والمسلمين. وترغب في إقامة تحالفات مع مختلف البلاد الإسلامية. ومنه اتجهت أنظار الجزائريين والتونسيين في هذه المرحلة إلى تركيا التي تساندها ألمانيا، خاصة وأن بلاد المغرب بدأت تشهد تطورات جديدة حيث تجلت النوايا الاستعمارية الجديدة لكل من فرنسا في المغرب الأقصى وايطاليا في طرابلس[63].

وقد عبر أحد الكتاب الفرنسيين عن هذه المستجدات بقوله : " إن الأتراك استغلوا بالنسبة للجزائر، أخطاء نظام إداري قديم ، لإثارة موجة هجرة قد تعمل

على زعزعة الوجود الفرنسي في الجزائر ، خاصة وأن الحكومة الفرنسية اقتربت أو بالأصح حسمت مسألة التجنيد الإجباري، وهو الأمر الذي تخشاه برلين أكثر من غيره لما خلفته ذكرى معركة Wissembourg 1870 ، من آثار في أذهان الألمانيين"[64]. وأكد الكاتب، " إن هذه الهجرة لم تحدث فقط سنة 1910 بل ظهرت عشية الانقلاب العثماني وأثناءه ، واشتدت سنة 1909[65].

فهذه الهجرة قد حصلت ،حسب رأي الكاتب، بإيعاز من ألمانيا التي خشيت أمر التجنيد الإجباري للمسلمين الجزائريين. ولإفشال الخطة الفرنسية في هذا المجال ،راحت تحرض بطرق غير مباشرة على خروج الأهالي من الجزائر للتقليص بقدر الإمكان من عدد المجندين الذين سيدخلون صفوف الجيش الفرنسي. وادعاء كهذا، قد يكون له جانب من الصحة ،خاصة وأنه ليس هناك ما ينفيه، وخاصة إذا ما وضعناه في إطار سياسة التحالف الدولية الجديدة التي بدأت في الظهور في هذه الفترة.

وتواصلت من جهة أخرى عمليات الدعاية للهجرة من بلاد الشام واستانبول سواء عن طريق الصحف أو بواسطة الرسائل المتبادلة بين المهاجرين وذويهم في الجزائر. وقد اتخذت هذه الدعاية طابعا شبه رسمي في هذه الفترة إذ شكلت مؤسسات وتجمعات منحتها الحكومة العثمانية صلاحيات للاهتمام بأمر المهاجرين وتوطينهم فظهرت في دمشق " اللجنة الدمشقية للتجمع الأخوي الجزائري- التونسي" ، والتي واظبت على إرسال النداءات ودعوة الجزائريين والتونسيين للهجرة إلى بلاد الشام تعبيرا عن سخطهم على النظام الفرنسي في الجزائر. ومما جاء في أحدى هذه الرسائل وكانت موجهة لشخص يدعى الحاج إبراهيم الصادراتي : "... نطلب منكم أن تعرفوا إخواننا المغاربة الذين بطرفكم بما أعرفكم على فضائل بلاد الشام وبما فيه من خير...

أعلموا أننا في انتظاركم بدمشق على القدوم إلينا عزما ، من غير تأخير لأن الحكومة العثمانية تحتفل بالقادمين إليها من المهاجرين المغاربة، وأول وصولهم إلى بيروت تركبهم الحكومة العلية إلى الشام، والسكن أيضا بلاشيء من غير دراهم وتعطي الدولة أيضا كل نفس عشرين هكتارا تراب، وتعطي له ثوران و زريعة، والولد الذي يولد عن المهاجرين يعطى له مثل الكبير ولا يؤخذ منهم العشر إلا بعد عشرين سنة ويصير يدفع مثل أهل البلد" (66).

وكان مركز هذه اللجنة في بيروت ،ولها فروع في استانبول ودمشق وكان ممثلها في دمشق مهاجر جزائري يدعى" محمد بن شطة" ،كان قد هاجر من مدينة الأغواط إلى تونس، وعندما سقطت هذه تحت الحماية الفرنسية اضطر إلى الخروج منها وتوجه إلى دمشق هو وعائلته، وتولى رئاسة تحرير جريدة " المهاجر" التي كانت تصدر في دمشق بين سنة 1912 -1914 وهي الناطقة بلسان المهاجرين الجزائريين في بلاد الشام.

أما عدد المهاجرين الذين غادروا الشرق الجزائري في هذه الفترة فنستطيع معرفته ،من خلال الأرقام التي وردت في التقارير الرسمية ،ومن خلال الصحافة المحلية والتونسية التي اهتمت بهذه الهجرة. وقد عملت الإدارة الاستعمارية من خلال تقرير Varnier ، الخاص بالهجرة التي حصلت سنة 1910 وخاصة من نواحي سطيف وبرج بوعريريج وسدراته ، إحصاء عدد المهاجرين ومعرفة أوضاعهم الاجتماعية. ولكن مهما كانت قيمة هذه التقارير فإن أرقامها تظل تقريبية ، خاصة وان السلطات المحلية كانت تحاول دوما التقليل من أهمية الحادث وخطورته. ويضاف إلى ذلك التقارير الصحفية، ومنها الصحافة التونسية التي اهتمت بظاهرة الهجرة الكثيفة التي انطلقت من الموانئ التونسية خاصة مينائي تونس وقابس. وكانت أرقام هؤلاء

المهاجرين حسب ما أوردته الصحف التونسية تصل مرة إلى 23 شخص في اليوم ، ومرة إلى 80 شخص يوميا .

ونجد في مراسلة للمقيم العام في تونس ، يخبر الحكومة العامة بالجزائر بتاريخ 10 نوفمبر 1910 : عن وجود مجموعتين من قبيلة أولاد دراج كانوا يجتازون الحدود مع طرابلس في إتجاه سورية ، وكان عددهم 22 رجلا 41 إمرأة و66 طفلا . ويذكر Spielman من برج بوعريريج الأرقام التالية : فقد هاجرت من سدراته 15 عائلة أي حوالي 100 شخص ، ومن زمورة 7 عائلات ، ومن المجانة عائلة واحدة ، وأربع عائلات من المعاضيد [67].

في حين ذكرت صحيفة La dépêche Algérienne أنه ومنذ عام خرجت 80 عائلة مهاجرة إلى تركيا ، ومن بينها 32 عائلة من بلدية " عين تاقروت" وحدها ، وهناك أعداد أخرى (هي الآن) موقوفة في ميناء تونس حيث رفضت السلطات المحلية إبحارهم. ويكون العدد الكلي لهؤلاء الذين قرروا الهجرة واستعدوا لها يتراوح ما بين 511 ـ 600 شخص [68].

ولم تقتصر هجرة عام 1910 على الجزائريين في منطقة الشرق الجزائري فقط ، بل استجاب لها كذلك المهاجرون الذين هاجروا في السابق إلى تونس و التونسيون أنفسهم ، خاصة من أهالي منطقة الكاف [69] . وغالبية هؤلاء المهاجرين كانوا حسب التقارير الرسمية والصحفية ، من متوسطي الحال من الذين اضطروا إلى بيع ممتلكاتهم إلى الأوربيين تحت ظروف وضغوط مختلفة. وقد كتبت صحيفة " الأخبار " عن " الرغبة الملحة بعض المستوطنين لطرد الأهالي حتى يتوفر المكان لهم [70].

وهجرة عام 1910 حصلت كلها خفية عبر الحدود التونسية، وحسبما ورد في تقرير Varnier فإن تونس كانت تمثل المحطة الأولى بين الجزائر ودمشق وفيها يوجد المدعو" الحاج صالح بن العيساوي" ، الذي ينظم الهجرة ويتكلف بمصاريف الإبحار وغيرها...

2- هجرة تلمسان 1911:

تميزت هجرة الأهالي مدينة تلمسان وضواحيها ، عن باقي الهجرات بكثافتها بحيث لم تعط منطقة في الجزائر وفي خلال شهر واحد مقدار ما أعطته تلمسان وضواحيها من مهاجرين، فبين شهري نوفمبر وأكتوبر من عام 1911 خرج ما بين 1000 و 1200 شخص وقد وصف الفرنسيون هذه الهجرة بالهلع الحقيقي وبالوباء المعنوي ، الذي سيطر على البلاد كلها وكان يوميا يرمي بالعشرات بل بالمئات من العائلات على الحدود الجزائرية ـ المغربية، وسجل في أحد الأيام خروج 120 شخص دفعة واحدة [71]. هناك من يقول أن العدد وصل إلى 200 عائلة أي بتعداد 3000 شخص تقريبا. وكانت هذه العائلات قد أبحرت إلى بلاد الشام من الموانئ الاسبانية في المغرب الأقصى. وتجاهلت السلطات الفرنسية في المنطقة كلية هذه الحوادث ،ولم تتخذ أي إجراءات لإيقاف لهجرة أو تكليف لجنة للتحقيق في الأمر [72].

ظهرت البوادر الأولى لهذه الهجرة مع أواخر عام 1910 ،كرد فعل على إجراءات التجنيد الإجباري وشروع السلطات الاستعمارية في عمليات إحصاء الشباب منذ سنة 1909. فقد انتقل إلى دمشق وبدون جواز سفر" قائد وادي شولي" في ضواحي تلمسان المدعو "سي الأخضر" ، وكان برفقته 27 فردا من عائلته، ولحق به المدعو "عمو مزيان ابن منور" ، وقد ركب هؤلاء قطار الحدود إلى المغرب

الأقصى. وهناك أقاموا أياما في زاوية "الشيخ الهبرى"، ثم انتقلوا منها إلى مليلة ومنها إلى تطوان ثم إلى طنجة ،التي أبحروا منها إلى بلاد الشام [73].

مباشرة بعد وصوله، شرع هذا القائد في مراسلة أقاربه ومعارفه يحثهم على الهجرة إلى بلاد الشام للتخلص من تسلط الفرنسيين عليهم ، وكان يعدد لهم محاسن بلاد الشام وكرم أهلها ،ويذكر لهم اهتمام الحكومة بالمهاجرين ومن جملة ما ذكره : "... أن دمشق مدينة تجارية تستطيع أن تبدأ فيها بفرنك مثل 50 ألف فرنك، ويمكن فتح مقاهي دون رخص من الحكومة " [74]. وقد أثار رحيل هذا القائد تساؤل الفرنسيون واستغرابهم ،خاصة وانه كان يتمتع بوظيفة حكومية (قائد)، ولم يتعرض لأي مساس في شخصه أو أمواله. ومع إعلان 8 فبراير (شباط) 1911 الخاص بالشروع في إحصاء الشباب المؤهلين للخدمة العسكرية في تلمسان ،اشتدت الهجرة وعمت كل سكان المنطقة، وقام المفتي "شلبي جلول" في خطب الجمعة يحذر الناس"من الخطر الذي يتهدد المسلمين " ودعا إلى الهجرة موضحا الخطورة التي تنجر عن إقامة المسلمين بين المشركين [75].

عرفت القرى والمدن القريبة من تلمسان مثل الرمشى ،سبدو ،ندرومة وتورين استعدادات كثيفة للهجرة ، حيث قام الأهالي ببيع ممتلكاتهم للأوربيين من أراض وعقارات وأموال، والفرار خفية عبر الحدود المغربية، وأمام هذه الحالة من الاضطراب قررت صحيفة L'écho d'oran ،إرسال أحد محرريها وهو Eugene Gross إلى تلمسان للتحقيق في أمر هجرة الأهالي. أثار التقرير الذي نشرته في ست حلقات ضجة كبيرة واعتمدته أكثر الصحف ، التي كنت عن هذه الظاهرة ومن بينها صحيفة Le Temps الباريسية [76].

ومما جاء في أحد هذه التقارير " أن الهجرة اشتدت خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر والأيام الأولى من شهر أكتوبر، ثم خفت ربما لفاعلية الحراسة التي وضعتها السلطات على الحدود مع المغرب الأقصى، أو لخشية الأهالي من تطورات الحرب التركية – الإيطالية في طرابلس الغرب. والملاحظ أن عائلات من أعيان المدينة هاجرت من تلمسان الشيء الذي دفع ببقية الناس إلى اتخاذ قرار الهجرة . وعلى حد قول أحد الفرنسيين : " فالكل يريد الهجرة لأن الجار هاجر" والوسيلة الوحيدة ذات الفعالية التي اتخذتها السلطات المحلية، كان قرارها بحبس كل من يكشف ،وهو يستعد للهجرة أو اتخذ قرارا لذلك[77].

وأعلنت الجريدة أن لجانا خاصة بالهجرة شكلت في بلاد الشام لاستقبال المهاجرين[78] ، وأكدت في مقال آخر أن " التجنيد ليس السبب الوحيد للهجرة مثلما أدعى ذلك بعض الأوربيين بل الأسباب عديدة ومختلفة وهي كلها ناتجة عن الوضعية المزرية التي يعيش فيها المسلم الجزائري ،وما قضية التجنيد إلا القطرة التي طفح بها الكيل "، وراحت الصحف المحلية الأخرى كل من جهتها عن معاناة الأهالي. فصحيفة " الحق El HACK "، الصادرة في وهران ذكرت في مقال لها عن هجرة تلمسان، أن نائب المحافظ كان يشجع الناس على الهجرة كما أعلن(المنادي العمومي) في احد الأيام أن الكل يستطيع السفر بشرط أن يكون قد أدى ما عليه من ضرائب[79]. وأوردت صحيفة " الراشديEl Rachidi" ، قولا لأحد الشخصيات من الأهالي جاء فيه: " ... عندما نتكلم عن مطالب الأهالي يقولون إن ممثلي الأهالي في مختلف الجمعيات لا يذكرون ذلك ، ولكن هل للأهالي حقا ممثلون ؟ وهل ننسى الضغط الإداري مع كل حملة انتخابات؟ وهل هناك من مثقفين يرشحون أنفسهم؟

طبعا لا ، لأنهم متأكدون مسبقا من فشلهم فهم غير مرغوب فيهم في المجالس أما في الجمعيات العمومية فالمرشحون هم عموما من القياد Caïds[80].

وفي إحصاء للإدارة المحلية بمدينة تلمسان عن عدد المهاجرين، ورد في القائمة 508 اسم، ولوحظ أن العدد لا يتجاوز رقم 650 شخص في منطقة تلمسان كلها. ولكن جريدة L'echo d'oran ، قدرت العدد ب 1200 شخص واعتمد هذا الرقم من طرف غالبية الصحف والمجلات التي كتبت عن هجرة تلمسان. ومما ذكرته صحيفة " الإسلام L'Islam" : " أن السلطات الفرنسية قامت أمام هذا الهروب الجماعي بغلق الحدود مع المغرب الأقصى "، ولكن هذا الإجراء دفع بالمهاجرين إلى الحدود التونسية و الليبية، وسجلت مشادات دموية في قرية (بن فردارن) بين حراس الحدود وبعض المهاجرين عند اجتيازهم للحدود الليبية وكانوا بتعداد 142 شخصا[81].

والجدير بالذكر أن تونس لم تعد مركزا استقطاب للمهاجرين منذ أن احتلها الفرنسيون، بل خرج منها غالبية المهاجرين الجزائريين الذين قصدوا الإقامة فيها في فترات سابقة، وتوزع هؤلاء المهاجرون بين طرابلس والقاهرة والإسكندرية ودمشق وحلب وبيروت وحتى بغداد واستانبول وسالونيك وأضنة، من دون أن ننسى المهاجرين الذين أقاموا في الحجاز في مكة والمدينة. ولولا الحرب التركية- الإيطالية لاتخذت الهجرة في هذه الفترة شكلا خطيرا وواسعا. ومما أخبرت عنه صحيفة " الأخبار El AKhbar" : " أن 300 مهاجر عطلوا في ميناء مليلة ولم يتمكنوا من الإبحار، لما نتج عن هذه الحرب من مخاطر على حرية الملاحة في اتجاه بلاد الشام[82].

تقرير لجنة باربوديت 1911 :

على إثر الضجة التي أثارتها الصحافة حول هجرة تلمسان ، تقدم المجلس البلدي لهذه المدينة ، بطلب إلى الحكومة العامة بالجزائر للمبادرة إلى تعيين لجنة للتحقيق في أمر هذه الهجرة ، على أن تكون شخصيات هذه اللجنة ممن تتوفر فيهم ثقة الأهالي. فبادر الحاكم العام ليتو Lutaud إلى تعيين لجنة وضع على رأسها السيد باربوديت ، وهو مندوب مالي Un délégué financier [83] . والجديد في أعمال هذه اللجنة أنها اتجهت إلى استطلاع كل الآراء، بما في ذلك آراء السلطات المحلية والمستوطنين والأهالي، وذلك تحت ضغط بعض الفرنسيين الذين طالبوا أن تكون اللجنة موضوعية في أعمالها حتى تتمكن من التوصل إلى الحقيقة بأكملها.والجدير بالذكر هنا، أن الفرنسيين اعتبروا تلمسان مدينة مختلفة ومتميزة عن باقي المدن الجزائرية ، وجعلوا منها المدينة الوحيدة التي تحمل صفة الأصالة والقدم خاصة من حيث عادات الناس تقاليدهم [84] . لذلك لم يخفوا استغرابهم من هجرة أهاليها . فوليام مارسي w .Marçais وهو مدير مدرسة في تلمسان آنذاك يقول: " ... عرفت في تلمسان مجتمعا يعمل ليعيش وهو المجتمع الأكثر أصالة في الجزائر كلها ، وهو شديد التدين والمحافظة".

أما رئيس اللجنة Barbedettet ، فإنه يبدأ تقريره بمقدمة يصف فيها أهالي المدينة بالمسالمة والوداعة والهدوء، مع احترامهم الدائم للسلطات المحلية إذ لم يعلنوا أبدا تضايقهم من المستوطنين الفرنسيين ،كما لم يشتركوا في أية ثورة ضد الفرنسيين... ولكنه بالمقابل نجد أن ارتباطهم بمعتقداتهم الدينية عميق جدا ".

عند عرض اللجنة لأسباب هذه الهجرة ، وضعت على رأسها " مسألة التجنيد الإجباري" : " فقد أوضح الأهالي أن أبناءهم سيجبرون على مقاتلة مسلمين مثلهم في المغرب الأقصى، وهذا ما يرفضه الدين بالإضافة إلى أنهم سيجدون أنفسهم مبعدين عن ممارسة شعائرهم الدينية " (85).

أما المسألة الثانية التي أثارت حفيظة سكان تلمسان ، فكانت فصل الدين عن الدولة ، بحيث أن الأهالي يرون نتائج قانون الفصل ستكون وخيمة على المؤسسات الدينية. فالتعويضات التي قررتها الحكومة ستنتهي بعد مدة ، وليس بيد الأهالي أوقاف ينفقون منها على مؤسساتهم ، باعتبار أن تلك الأوقاف أصبحت ضمن أملاك الدولة ، إضافة إلى العراقيل والصعوبات التي خلقتها الإدارة أمام تشكيل الجمعيات الدينية Les Associations Cultuels.

أيضا احتج الأهالي من جهة أخرى على القانون الذي اتخذه الحاكم العام السابق السيد جونار، والقاضي بتقييد الملكيات الخاصة وفق القانون الفرنسي وبعيدا عن قانون الأرض الخاص بالشريعة الإسلامية . وكان سخط الأهالي شديدا تجاه قانون الأهالي (الانديجينا) ، الذي تطبق مواده على أي كان ، ولأتفه الأسباب وقد تصل العقوبات إلى غرامات مالية قدرها 15. ف أو حبس لمدة ستة أيام.

كثرت الشكاوى من الضرائب الثقيلة، والتي ترتفع يوما بعد يوم فضريبة العشر أصبحت تطبق في المدن حتى على الحدائق الخاصة، إضافة إلى الضرائب المتعددة للبلدية . والأهالي يطالبون بإعادة القضاة المسلمين للفصل بين المسلمين بدل قضاة الصلح المعينين من طرف السلطة. فالقاضي يحكم بمقتضى نصوص الشريعة ، ولا يزعجه الاستماع إلى الشهود ، في حين أن قاضي الصلح الفرنسي ينزعج لأتفه

الأسباب، وقد يتحول إلى تطبيق قانون الانديجينا على أية مخالفة قد ترتكب في المحكمة. وتمثيل الأهالي في المجالس والجمعيات هو بدون شك ضعيف ، في حين حصل اليهود وأبناء الأجانب على حقهم في الاقتراع باكتسابهم الجنسية الفرنسية. وفي المجالس البلدية لا يمكن أن يمثل الأهالي أكثر من ستة أشخاص مهما كان عدد سكان تلك البلدية [86].

ثم انتقل التقرير إلى الحديث عن الأزمة الاقتصادية يتخبط فيها المسلمون في تلمسان، ويذهب في تحليله إلى القول إن الكثير من المدن فقدت حيويتها الاقتصادية والتجارية نتيجة تحول الأسواق عنها، ومنافسة البضاعة الفرنسية التي عرضت البضاعة المحلية إلى الكساد والصناعة الحرفية إلى التقهقر. كما أثرت خطوط السكك الحديدة التي أنشئت حديثا على أهمية بعض المدن منها تلمسان إذ أصبحت البضائع تنقل عبر السكك الحديدة مباشرة إلى وهران والمدن الساحلية للتصدير أو للاستهلاك في تلك المناطق.

ويقول أهالي تلمسان عن هذه السكك (أنها حملت عنهم الخير والبركة) أما معاناة سكان الأرياف والمناطق الجبلية، فقد تمثلت خاصة في : " أولا إجراءات قانون الغابات التي وصلت بالأهالي إلى حالة من الفقر والبؤس خاصة وأن هؤلاء قد طردوا في السابق من أراضيهم الخصبة، التي صادرتها السلطات الفرنسية ومنحتها للمستعمرين ، بحجة إحيائها واستغلالها الاستغلال الحسن، وحوصروا في مناطق جبلية وغابية، وأصبحوا يعيشون من بيع منتوج حيواناتهم أو من بيع أكوام الحطب في المدن، وينجر عن الاحتطاب أو رعي الماشية من دون رخصة ، عقوبات صارمة تصل إلى الحبس مدة أيام حسب قانون الغابات[87]. ويشترك أهالي الأرياف مع أهالي المدن

في معاناتهم من ثقل الضرائب، فضريبة العشر في المناطق الريفية غالبا ما تتعدى العشر، أما الزكاة فتفرض بحسب احتياجات الجابي، لان مرتبة يجب أن يكون العشر من الضرائب التي يجبيها في منطقته.

وتستمر الأحوال على هذا الشكل، وإذا تقدم أحد بشكوى فإن شكواه تجر عليه عقوبات أخرى بتطبيق قانون الأهالي عليه. وخلصت اللجنة إلى القول أن الهجرة انطلقت من مدينة تلمسان، ومنها توسعت لتشمل ضواحي تلمسان من مدن وقرى. ولاحظت اللجنة إن هذه الموجه قد شجع عليها قدوم بعض الشخصيات الشرقية إلى تلمسان ومن هؤلاء "محمد فريد بك" ، الذي نزل ضيفا على القاضي سي شعيب" . وقد كتب فريد بك عن رحلته هذه سنة 1903 و 1904 في مقالات في جريدة اللواء، وانتقد بشدة السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر.

ومن أسباب هذه الهجرة أيضا ، الرسائل التي كانت تصل الأهالي من المهاجرين إلى الشام . ومن خلال إطلاعهم على الصحف العثمانية والمصرية التي تدخل للجزائر خفية نتيجة لمواقف مفتي تلمسان، التي أثارت موجة من التعصب بين السكان.

ومما زاد في اضطراب الأهالي ، قانون الفصل الذي رأوا فيه تهديدا صريحا لحريتهم الدينية ،إضافة إلى الإشاعات والإخبار التي نشط في نشرها بعض الأوربيين ممن لهم مصلحة في ذلك [88]. وأوضحت اللجنة من جهة أخرى أن الأهالي يرفضون الجنسية الفرنسية ، لأن الحياة الدينية للمسلم تمتزج امتزاجا كاملا بالحياة المدنية ولا يمكنهم بأي حال التخلي عن قانونهم الشخصي.

وعند مناقشة اللجنة الشكاوي التي طرحها الأهالي بين يديها ، على أمل أن تأخذها بعين الاعتبار ، أبدت اللجنة تأييدها لكثير من المطالب ، وتكلمت عن حق الأهالي في التمتع بحياة كريمة ، وطالبت من الإدارة العامة بضرورة الاستعجال لإدخال إصلاحات وتغييرات على بعض القوانين ، التي تنظم حياة الأهالي المسلمين. فطالبت بأحداث تغيير لمضمون قانون الغابات [89] ، ليكون أكثر ملائمة لظروف الحياة الريفية ، إذ تبين استحالة تطبيق قانون الغابات الفرنسي على بيئة غير البيئة الفرنسية. وطالبت من جهة أخرى بالتوقف الفعلي عن حجز الأراضي لإقامة المستوطنات ، وضرورة مراجعة قانون الضرائب ووضعه في إطار من المساواة والعدالة . وضمان تمثيل أحسن للأهالي في المجالس البلدية وفي اللجان المالية . والزيادة في إطار محدود من عدد المستشارين المسلمين كما ألحت على ضرورة ممارسة الشدة والصرامة في اختيار الموظفين ونوابهم أو ممثليهم من الأهالي ومراقبتهم باستمرار. وأيدت من جهة أخرى مطالب الأهالي الخاصة" بقانون الانديجينا" [90] .وأوضحت أن هذه الشكاوى لا تقتصر على الأهالي تلمسان بل تشمل لجزائر من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية ومن الشمال إلى حدود الصحراء ، وقالت مطالب الأهالي في الخصوص في جديرة بالنظر والاهتمام . وبالمقابل أبدت اللجنة معارضتها لرفض الأهالي لقانون التجنيد الإجباري ولكنها أوصت بعدم اللجوء إليه إلا في الحالات التي تستدعي ذلك أمام الصعوبة في تطبيقه نتيجة رفض الأهالي له.

وبعد أن قدمت اللجنة تقريرها إلى الحاكم العام Lutaud ، تقدم هذا الأخير بتقريره إلى وزير الداخلية الفرنسية [91] . وقد دافع الحاكم العام من خلال تقريره عن

القوانين الفرنسية المطبقة على الأهالي في الجزائر، مؤكدا أن غالبية المهاجرين هم: " إما من أتباع الطريقة الدرقاوية أو من الشباب الذين وصلوا إلى سن الخدمة العسكرية.

وأوضح في تقريره ، أن قانون فصل الدين عن الدولة، هو من الأسباب المباشرة للهجرة وقال"... لا يمكنني مناقشته باعتبار أنه أصبح أمرا واقعا ، ورجال الدين الإسلامي ما زالوا يتقاضون تعويضات من الحكومة، ولم يحرم من هذه التعويضات إلا مفتي تلمسان، لما أظهره من عداء للحكومة الفرنسية عند شروعها في عمليات الإحصاء تمهيدا لتطبيق التجنيد الإجباري".وأكد من جهة أخرى أنه لا يمكنه إيجاد حل للوضعية الاقتصادية للأهالي إلا بدفعهم الى الاستفادة من التطورات التي يعرفها العصر " .

أما موقفه من الهجرة فقد عبر عنه بقوله: " أريد أن أوضح أن هذه الهجرة حدث عادي ، وكثيرا ما يحدث في البلاد الإسلامية .. وتبين لنا أرشيفات الحكومة وتقارير القناصل من مصر وسورية، أنه طوال مدة سيطرتنا على هذه البلاد ، حدثت فيها حركات هجرة ، فاقت هجرة تلمسان بكثير ، مثلما حدث سنة 1854 و 1860 و1870و 1875 و 1888و 1898 ولهذه الإجراءات أسباب اتفاقية أو عرضية وأسباب عميقة: فالأولى غالبا ما تكون نتيجة استياء عابر قد يكون خطرا أحيانا، وشكليا أحيانا أخرى. فإذا ما أصاب الأهالي قحط أو مجاعة ، اتخذوا بسرعة قرار الهجرة ، بحثا عن لقمة العيش وأحيانا تكون بوقوع بعض المالكين غير المتبصرين ، تحت إغراءات بعض الأوربيين . أما الأسباب العميقة والدائمة ، فتكمن في الروابط الدينية التي ما لبث تجذب دوما المسلمين إلى الأراضي المقدسة.

وأضاف الحاكم العام ، أن الإدارة الفرنسية اجتهدت لإيجاد علاج لهذه الوضعية فلجأت إلى الفتوى ومما قاله : " ... أن بوجو هو أول من لجأ إلى الفتوى عندما أرسل " ليون روش L. Roche" ، ليأتيه بفتوى من مكة تجيز للأهالي المسلمين البقاء في " الأرض غير الإسلامية " [92] . كما حصل "جول كامبون"، على فتوى من علماء مكة سنة 1893 ، أجازوا فيها بقاء الأهالي في الجزائر. وحديثا حصلنا من مفتي القاهرة "محمد عبده" عند زيارته للجزائر سنة 1903 ، على فتوى أوضح من خلالها للمسلمين الجزائريين أن أرض الجزائر ليست مستعمرة من طرف ملحدين، لأن المسيحيين هم " أهل كتاب" ، كما أعطى موافقة على ارتداء القبعة محل الشاشية "[93].

ووصلت قضية الهجرة إلى مجلس النواب حيث فسح المجال أمام النواب لمناقشة ظاهرة الهجرة وإبداء كآرائهم ومواقفهم تجاهها. وكان ذلك فرصة لمناقشة السياسة الفرنسية بأكملها في الجزائر. واختلفت الآراء وتباينت بين معارضين لأي تغيير قد يمس السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر، وبين مؤيدين لسياسة مرنة وعادلة تجاه المسلمين في الجزائر . ومن بين هؤلاء نجد النائب A.Ferry الذي طالب في عرضه بمجلس النواب، بضرورة تطبيق سياسة إسلامية في الجزائر ترضي المسلمين الجزائريين، وتبعدهم عن التأثيرات الآتية من المشرق واستشهد بقول W. marçais : " إن هذا الشعب قاسى في صمت لمدة سنين، وكان رد الفعل عند البدو الثورة بيد مسلحة، وكان عند الحضر العالمين بقوتنا، الهجرة والابتعاد " . و عندما عرض A.Ferry لأرائه الخاصة، فإنه بدأها بقول " اللورد Cromer" قال أن هذا الأخير كتبه عن الجزائر وضمنه جملة نصائح للفرنسيين يتبعوها في سياستهم ، يقول Cromer" : ...باهتمامنا بالجانب المادي للشعب ، يمكننا أن نخلق طبقة من ذوي الفكر المحافظ ، هذه الطبقة وأن

لم تتمتع بميل كبير لأسيادها الأجانب، إلا إنها على الأقل تمنع الشعب من أن يكون سهل الانجذاب إلى ناحية السياسيين الوطنيين ".

ويعلق A. ferry على ذلك بقوله: " إن الخطر يتمثل في أن بعض المتعصبين من المتدينين والسياسيين ، يجدون الأذن الصاغية لنداءاتهم ضمن قاعدة شعبية شديدة السخط والاستياء[94]، و الخطر كذلك هو أن فرنسا لم تعمل على خلق هذه الطبقة المحافظة التي يمكنها أن تكون معادية لأي تغيير جذري.. ورغم أن الخطر يقتصر في الوقت الحالي على الجانب السياسي، فإنه ليس بعيدا أن يصبح بعد ذلك اجتماعيا، حتى أن Barbedette ، يتكلم في تقريره عن " بروليتاريا من الأهالي المسلمين ". ويختم كلمته بقوله : " أنه قد آن الأوان للاهتمام بالطبقة البرجوازية وتمكينها شيئا فشيئا من الاندماج في صفوفنا، فنتفادى بذلك مخاطر عديدة "[95].

وكان من ضمن ملحقات هذا الملف الغزير[96] ، عريضة تقدم بها أهالي مدينة المدية ، إلى مجلس النواب الفرنسي عرضوا فيها لشكاويهم وعلى رأسها معارضتهم الكلية لقانون التجنيد الإجباري ، وطلبوا إعفاءهم من هذا القانون وعدم إلزامهم بالرضوخ له، واعتبروا أن هذا الإجراء قد فاجأهم وأدى إلى ارتباك واضطراب كبيرين لدى الأهالي . وأوضحوا أن هذا الرفض ليس ناتجا عن تعصب منهم ، أو مخالفة لقوانين الحكومة وإنما لأنه يمس مباشرة بمعتقداتهم الدينية "[97].

ومن خلال هذا العرض البسيط يتضح لنا ، أن هجرة تلمسان قد نالت قسطا كبيرا من الاهتمام ، خلافا للهجرات السابقة التي لم تكن أقل خطورة وكثافة من هجرة تلمسان سنة 1911. وكانت هذه الهجرة الكثيفة، بمثابة المنبه الذي أيقظ الفرنسيين ودفعهم إلى النظر في سلبيات وإيجابيات السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر،

إلا أن هذا المنبه جاء في غير أوانه ، إذ أن هجرة تلمسان كانت آخر موجه هجرة جماعية شهدتها الجزائر المستعمرة .

وعن المعلومات التي تخص الأماكن التي توجه إليها هؤلاء المهاجرين تبين أن نسبة كبيرة منهم اختاروا الإقامة في القاهرة والإسكندرية ومنهم من نزل في هاتين المدينتين، ثم أخذ طريقة إلى دمشق أو مكة والمدينة، مع العلم أن غالبية مهاجري تلمسان كانوا من الميسورين ولم يلاقوا صعوبات كبيرة في هجرتهم أو استيطانهم.

وفي برقية من وزير الخارجية الفرنسية إلى الحاكم العام في الجزائر أخبره أن القنصل العام في الإسكندرية يعلمه عن "وجود جماعة من حوالي 200 جزائري من أهالي تلمسان متوزعين بين الفنادق البلدة" (98) . وفي تقرير آخر لنيابة القنصلية الفرنسية في مرسين واضنه، أن سفينة " الشركة الخديوية Compagnie Khedive" حملت إلى مرسين 500 جزائري بين رجال ونساء وأطفال غالبيتهم من سكان تلمسان وضواحيها ، وقد استقر بعضهم منذ أشهر في سورية ، ثم قررت الحكومة العثمانية توطينهم في منطقة Anawarga في نواحي أضنه" (99) . وسبق ذلك تقرير بعث به من دمشق القنصل M.Piat إلى وزارة الخارجية ، أخبر فيه : " أن عدد الجزائريين المهاجرين إلى بلاد الشام وصل إلى 18500 شخصا ، وفي كل يوم تصل دمشق أعداد جديدة في جماعات بين 15 و20 شخصا . وأورد هذا القنصل إحصاء للمهاجرين الجزائريين وتوزعهم على مناطق مختلفة من بلاد الشام، ودمشق وحدها كان يوجد بها 4000 جزائري " (100)

وقد أوردت أحدى الصحف الفرنسية أن " الجريدة العثمانية " نشرت مؤخرا فرمانا، يقضي بمنح المسلمين المهاجرين والجزائريين القادمين حديثا إلى سورية في

جماعات من عشر أشخاص، قطعا من الأرض مع حيوانات ووسائل الفلاحية وقروضا لمساعدتهم لبدء حياة كريمة "[101]. وقد اعترف الفرنسيون أن الأخبار والمعلومات التي تتضمنها رسائل المهاجرين عن وضعية المهاجرين الحسنة ليست خاطئة بل هي صحيحة في غالبيتها . واعترف أحد القناصل أنه " بحسب السياسة الدائمة التي يتبعها الوالي العثماني في دمشق ، فإن المهاجرين يلقون الحفاوة والاستقبال ، وتسلم لهم الإدارة قرشين ونصف يوميا لكل فرد إلى حين تمنح لهم قطع من الأرض... أما بعض الشخصيات والتي يمكن أن تكون ذات فائدة دعائية فإنه يمنح لهم مقدار ما يشترون به قطيعا وآلات زراعية، كما يمنح لهم السكن "[102].

رجوع بعض المهاجرين إلى الجزائر:

ولا يمكننا أن نضع أسبابا محددة لهذا التراجع ، والتفسيرات حوله قد اختلفت بين ما قررته الإدارة الفرنسية في الجزائر ، وبين ما أبرزه المهاجرون الجزائريون الذين استوطنوا دمشق عند دفاعهم عن هجرتهم وتفنيدهم للأكاذيب والشائعات التي كان يروجها أولئك العائدون. ويبدو أن موجة التراجع هذه حدثت مبكرة نوعا ما . ففي برقية بث بها الجنرال قائد الحملة الفرنسية إلى بيروت سنة 1860 : " ... إنه ومنذ شهر يصل إلى بيروت جماعات من الجزائريين في أشد مظهر البؤس ، يطلبون الحماية الفرنسية بعدما صدمهم ما رأوه من سلوك المسلمين في حوادث دمشق، وهم يطلبون العودة إلى بلادهم ويبدو أن عودتهم سيكون لها تأثير إيجابي بين أهلهم، وسيقدرون أكثر حسنات حكمنا في الجزائر "[103].

وفي تاريخ 14 جانفي عام 1891 ، أحيط الحاكم العام علما بعودة 97 مهاجرا جزائريا من مقاطعة قسنطينة، وسجل في الشهر نفسه وصول جماعات أخرى من

العائدين ، يصل عددها إلى 109 أشخاص ، وغالبيتهم من " أم البواقي " بالشرق الجزائري [104].

أما التراجع الذي حدث سنة 1910 و1911 ، فقد ذكره الحاكم العام في تقريره السابق الذكر عن هجرة تلمسان . وأخبر أن إدارته وتلبية لطلب من زير الخارجية الفرنسية ، قد خصصت مبلغا كبيرا من ميزانيتها لإعادة بعض المهاجرين إلى بلادهم ، وذلك خلافا للتشديد الذي كانت تبديه الإدارة الجزائرية في السابق تجاه هذه العودة. وكثرت التقارير حول هذه العودة ، فقد أعلم رئيس الأمن في وهران الحاكم العام ، انه ومنذ 27 نوفمبر 1911 سجل عودة 111 شخص من سورية ، لأنهم لم يجدوا ما يشتغلون به [105]. وكانت صحيفة La Dépêche tunisienne ، قد كتبت قبل ذلك تقول : " أنه وصل إلى تونس 24 عائلة جزائرية ، فارة من سورية التي هاجرت إليها ، وقرر أرباب هذه العائلات الإقامة في تونس ، لأنه لم تعد تربطهم أية مصلحة ببلدهم الأصلية سطيف [106].

واستغلت الحكومة والصحف الرسمية والمعارضة للأهالي ، هذا التراجع لتكتب عن " حالة البؤس والشقاء التي يعيش فيها المهاجرون في بلاد الشام" وندمهم وأسفهم الشديد" عن تخليهم عن وطنهم " . فالسلطة الفرنسية هي أهون بكثير من السلطة العثمانية" على حد تعبير بعض المتراجعين وقالوا : " إذا كانت الإدارة في الجزائر تحتاج إلى إصلاحات ، فإنها في بلاد الشام لا وجود لها البتة " [107]. وكتبت بعض الصحف " أن السلطات العثمانية لم تعد تخفي انزعاجها وقلقها من تزايد عدد المهاجرين الجزائريين إلى البلاد العثمانية ، لان في ذلك زيادة في العنصر العربي في بلاد الشام ، هذا العنصر الذي دخل في صراع صامت مع العنصر التركي الحاكم ، والدليل

على ذلك أن السلطات العثمانية بدأت تحتج بنقص في الأرضي في بلاد الشام وتحويل أفواج المهاجرين الجدد إلى مناطق أخرى في تركيا مثل أزمير و اضنه. والحقيقة أن هذا التحويل قد أثر في نفسية الكثير من المهاجرين الذين كانوا يقصدون الإقامة في بلاد الشام بين إخوانهم الجزائريين وأزعجتهم الإقامة بين الأتراك (108).

ولكن المهاجرين الذين لم يتراجعوا دافعوا بشدة عن أنفسهم وأظهروا كذب الشائعات التي روجها المتراجعون من خلال الرسائل. والكتابة في الصحف ووصفوا المتراجعين بالمتخاذلين والكسالى. وقد نشرت صحيفة L'étendard Algérien (109) رسالة لأحد المهاجرين الجزائريين في دمشق يدعى محمد بن سعيد يرد فيها على ادعاءات العائدين وذمهم في الهجرة وشكواهم من الأوضاع السيئة التي يعيش فيها المهاجرون. ومما قاله: "...كان بعض هؤلاء المهاجرين بعد أن يبذر كل ما لديه من أموال، يتحول إلى الصراخ والندم، ويدعون أنهم انخدعوا، وقد يلجئون إلى السرقة ثم إلى الحماية القنصلية في حالة مطاردة السلطات المحلية لهم، فتساعدهم القنصلية على العودة إلى الجزائر وعند وصولهم إلى بلادهم، يبادرون إلى نشر الشائعات عن المهاجرين تغطية لمواقفهم المخزية. أما باقي المهاجرين فقد فضلوا انتظار تحقيق وعود الحكومة، ولقوا الجزاء الحسن على صبرهم ... وبكلمة واحدة فالمهاجرون سعداء جدا، فهم يتمتعون بحقوق سياسية، يكتبون في الصحف ويرسلون أولادهم إلى المدارس والمعاهد، ويتمتعون بمكانة خاصة لدى السلطة المحلية، أو بين الأهالي" (110).

وكتبت صحيفة Annales Africaines من جهتها تقول "... أنه من خلال التقارير القنصلية التي تصل من سورية تبين أن 15.000 جزائري قد استقروا في سورية

، وإذا كان هناك من تراجع عن هذه الهجرة، فقد نسينا أن نقول أن هؤلاء ما هم سوى متشردين والكسالى" . وأضافت تقول أن السلطات العثمانية قامت بتوطين المهاجرين الجدد في منطقة الأناضول، حيث تتوفر المياه والمحاصيل السنوية "(111).

وبهجرة عام 1911 ، توقفت موجات الهجرة الجماعية الجزائرية إلى المشرق والتي دامت قرابة الثمانين سنة، ولم يكن هذا التوقف محض صدفة أو نتيجة حتمية للإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية، وإنما نلاحظ أن هذا التوقف قد تحكمت فيه عدة ظروف خارجية لا علاقة لها بالجزائر. فالحرب التركية –الإيطالية من جهة قد ولدت مخاوف كثيرة وتعطلت بسببها عدة سفن كانت تنقل مهاجرين جزائريين في اتجاه بلاد الشام، في الوقت نفسه الذي كان فيه العامل الأوربي وحتى العربي، يسير بخطى بطيئة نحو تأزم عالمي تكون نتيجته أول حرب عالمية، عرفتها البشرية وشغلت الساسة والشعوب بما فيها الشعب الجزائري، هذا إضافة إلى أن السلطات العثمانية ولظروفها الداخلية والخارجية الصعبة، لم يعد يهمها ويشغلها كثيرا قدوم المهاجرين إلى البلاد العثمانية كما قل الاهتمام بالمهاجرين ونقصت الدعاية للهجرة.

وستشهد فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها ، هجرة جزائرية من نوع آخر إذ سيخرج المئات من الجزائريين فرادى هذه المرة - وليس مع عائلاتهم ولا قطعانهم ولا خيمهم ولا أموالهم - مهاجرين إلى فرنسا طلبا للرزق . وقد تحكمت في هذه الظاهرة الجديدة ظروف الحرب العالمية الأولى في فرنسا ، حيث كان الطلب يتزايد على الأيدي العاملة من شمال إفريقيا.

إحالات الفصل :

1- A.A.E Consulat de France à Damas à M.L'amb. 26oct 1869 carton Algériens en Turquie N°84.

2- Baudin (p): op,cit p 129.

❖ - أنظر الملحق رقم : 9 .

3- A.O.M 9U102- Rapport de l'enquit faite dans la commune mixte d'Oum El Bouaghi au sujet de l'émigration d'indigènes de cette commune 1888

4- Baudin (p): op,cit p 131.

5- توالت سنوات القحط والجفاف ولم تتخذ السلطات الاستعمارية إجراءات لمساعدة الفلاحين للخروج من محنهم ، وعندما ساد الجفاف الكثير من المناطق سنة 1893 ، اضطر الكثير إلى الخروج من الجنوب القسنطيني

6- Boudin (p) : op,cit p 131.

7- A.A.E Consulat de France à Damas à M.L'ambassadeur lettre du 26 oct 1896

8- note sur les fetonas. Depont et coppolani, Les confréries religieuses musulmanes Alger Jourdan 1879.p 37. in Rapport exoxde de Tlemcen ,Conseil général d'oran.

9- Notes sur les fetouas. Op.cit .

10- A.O.M 9H 103 Rapport luciane Alger le 4 décembre 1899 .Emigration indigène. 31Pages.

والحق لوسياني بتقرير المؤلف من 31 صفحة ، ترجمة لأهم المقالات والأخبار الواردة في صفحتين " المعلومات " وثمرات الفنون " من 22 صفحة وكانت الترجمة لـ : M.Mirante المترجم العسكري في الحكومة العامة بالجزائر (من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية).

11- A.OM.9H 103 Article des Journaux arabes annexe au Rapport Luciani.

أنظر الملحق رقم : 12 .

12- A.O.M . 9H 103 , op,cit.

13- المعلومات .N° 116.17 mai 1894 وتحدثت الصحيفة في عدد 123 ، وفي مقال مطول عن هجرة المسلمين عامة ووجوبها عندما تسقط بلاد إسلامية بيد قوة استعمارية – وأعطت أمثلة عن هجرة أهل الأندلس وتحدثت عن مصير المسلمين الذين لم يهاجروا..

14- المعلومات .N°123 7 Juillet 1899

15- المعلومات .N° 126 du 27 Juillet 1899

16- ثمرات الفنون N° 1246du 5 Septembre 1899

17- ثمرات الفنون N° 1247du 10 septembre1899

18- المعلومات N° 144 du 16 Novembre 1899

19- كانت السلطات الفرنسية تمنع الأهالي في الجزائر من تصديق مثل هذه الإشاعات وكانت تقول أن المهاجرين هم في أكثر الأحوال بؤسا وهم نادمون على ما فعلوا، في حين أن نفس هذه السلطات كانت تعمل على تهجير المئات من الفرنسيين إلى الجزائر وتمنحهم الأرض والبذار والآلات والسكن.

20- A.O.M 9H102 émigration au proche orient 1880-1889.

وجاء في إحدى هذه الرسائل معلومات عن أسعار المواد الغذائية حيث ذكر صاحبها إن " قلبة العدس ثمنها فرنك والتبن 5 أرطال بـ6 صورد، ويعطي صاحب الرسالة معلومات مفصلة عن كيفية القدوم إلى دمشق يبدؤها" بالاتصال بشخص يؤمن للمهاجر الركوب في باخرة انكليزية من تونس إلى بور سعيد، وتكلفة السفر من بورسعيد إلى بيروت 15 ف ومن بيروت إلى دمشق 8 فرنكات"وأدت عمليات مصادرة الرسائل هذه إلى سوء الظن لدى بعض المهاجرين، فراحوا يعاتبون أهلهم في الجزائر في رسائل أخرى عن عدم الرد عن رسائلهم ، خاصة وأنهم كانوا يطلبون منهم تأدية بعض الخدمات مثل بيع أملاكهم أو تحويل أموال، وغيرها.

21- A.AE: Lettre du conspl gilbert à l'ambassadeur 18 Nov.1883 carton Algériens en Turquie n°4.

22- A.O.M :La dépêche Algérienne "les Algériens en Syrie" Vendredi 31 Août 1888.

23- شكلت هجرة الجزائريين إلى بلاد الشام حجر عثرة أمام العلاقات العثمانية – الفرنسية وتنافس الطرفان في اجتذاب الجزائريين ، فالدولة العثمانية تقول أن الجزائريين اختاروا الهجرة إلى البلاد العثمانية هروبا من الاستعمار الفرنسي ، في حين أدعت فرنسا أن هؤلاء المهاجرين وخاصة الحاملين لجوازات سفر قانونية هم بالضرورة من رعاياها ، وسنعرض لذلك بالتفصيل في فصل خاص بالخلافات بين الدولتين.

24- 8H102. (1880-1889). A.O.M Affaire étrangère à gouverneur général 1888 .

25- A.A.E : Lettre à l'ambassadeur 23 Mai 1890 carton Algériens en Turquie N° 84.

26- أمل دوغراماشي : الهجرة إلى سورية في أواخر القرن التاسع عشر.أعمال المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام دمشق 1978- ج1- ص287- 288 شهد القرن التاسع عشر في البلاد العثمانية هجرات كثيفة من بلاد البلقان إضافة إلى الهجرات التي انطلقت من الجزائر وتونس ، وكانت مشكلة هؤلاء المهاجرين من أخطر المشاكل التي واجهتها الإمبراطورية العثمانية في ذلك الحين ، فاحتلال روسيا للقرم أولا عام 1783، ثم

احتلالها في الخمسين سنة التالية لأجزاء مختلفة من القوقاز جزءا بعد جزء أدت إلى هجرة سكان هذه المناطق المسلمين إلى المناطق التي مازالت في قبضة الإمبراطورية ، وإذا كانت ضخامة العدد للمهاجرين من البلقان قد خلقت مشكلة أمام توطينهم فإن توطين المهاجرين الجزائريين أدى إلى نشوء نزاع بين الدولة العثمانية وفرنسا فيما يتعلق بمشاكل المواطنة الناجمة عن ذلك – المرجع السابق-

27- AOM : 10 h 90 , préfet d'Alger au gouvernement générale d'Algérie , 13 Mai 1898 .

28- A.O.M 9H 102 émigration au proche orient (1880-1898) lettre de M.Miiet à M. delcasset .Tunis 24 Octobre 1898

ووافق الحاكم العام بالجزائر على اقتراح المقيم العام بتونس لإخلاء سبيل أولئك الجزائريين والسماح لهم بالإبحار إلى سورية ، وأبلغ وزير الخارجية الفرنسية بذلك ببرقية بتاريخ 8 نوفمبر 1898" Rapport Luciani.

29- A.O.M 9H 103 Rapport Luciani.

لن يخضع المسلمون في الجزائر إلى الخدمة الإلزامية إلا سنة 1909 وما بعدها عندما تضطر الظروف الدولية فرنسا إلى تجنيد الشباب المسلمين من الجزائر ، وسيحمل هذا الإجراء المئات من أهالي المدن والقرى إلى الهجرة إلى بلاد الشام سنة 1910و1911.

30- Aom : 10h 90 , lettre du gouverneur a divers préfets , 7 janvier 1899.

أنظر الملحق رقم : 10 .

31- يقول المحافظ في مقدمة تقريره أنه اعتمد في كتابه تقريره هذا على معلومات جمعها من بعض شخصيات المدينة ، و الذين اجتمع بهم وطلب منهم ممارسة ضغوط على أولئك الذين يرغبون في الهجرة ولاحظ أن هذه الهجرة رغم خطورتها وازديادها يوما بعد يوم فإنه لا يمكن اعتبارها تظاهرة معادية لسلطتنا".

32- جريدة الحاضرة كان يصدرها في تونس علي بن شوشة ، وهي جريدة تهتم بالقضايا العربية الإسلامية عاشت أكثر من عشرين سنة 1888 ـ 1911 . صاحبها من أصول جزائرية هاجر جده وأستقر في بنزرت . اهتمت بقضية الهجرة من الجزائر والتجنيد الإجباري وقضية المنفيين من الجزائريين الى الجزر النائية ، واعتبرت البقاء في الجزائر نوعا من المقاومة " أنظر ، سعد الله : التاريخ الثقافي ، الجزء الخامس ، ص 608 .

33- يقول المحافظ أن صحفا مثل " المعلومات" والحاضرة " كانت قد منعت أثناء الحرب التركية – اليونانية وقد رفع عنها قرار المنع منذ توقفت الحرب.

34- ويذهب في تقريره إلى التأكيد أن أهم دافع للأهالي للهجرة أنما هو طمعهم في تكوين ثروة في الخارج.

35- A.O.M 9H102 ,Rapport émigration en Syrie du sous –préfet de Medersa à M. le préfet d'Alger .Média le 22 juillet 1899.

36- جاء في ملاحظة كتبت على هامش التقرير وقد يكون كاتبها محافظ الجزائر الذي وجه إليه التقرير انه كيف يمكن لمحافظ المدية أن يجهل أن " لحضر " "الجريدة التونسية" التي يطلب منعها يتم تحريرها ونشرها برعاية المقيمية العامة في تونس.

37- A.O.M , 9H 103 Rapport luciani Alger le 4 Décembre 1899, à M.Le gouverneur Général.

38- دومينيك لوسياني، كان مديرا للشؤون الأهلية مع مطلع القرن العشرين ، وكان مسايرا للسياسة الفرنسية الإسلامية التي كان يتبناها الحاكم العام شارل جونار ، والهادفة الى العناية بالجزائر الأهلية إهتم دومينيك لوسياني بالإستشراق رغم إنه إداريا أكثر منه عالما . كما اهتم بالدراسات الفقهية وبالتراث العربي الإسلامي وساهم في مشروع تدوين الفقه الإسلامي . أنظر عنه ، سعد الله أبوالقاسم : التاريخ الثقافي ، ج 7.5 .

39- ويذكر أن ثمن رأس الماعز وصل إلى 1.50ف، وبيع رأس الغنم بـ 3 فرنكات، ولم يكن التهافت على السفر هو السبب الوحيد وراء هذا الرفض بل أدت إليه كذلك الظروف الطبيعية الصعبة ، ومن ذلك الجفاف الذي يعم مناطق الغرب وانعدام المراعي إضافة إلى الوباء الذي الحق أطوارا كبيرة بقطعان الماشية

40- وأرفق لوسياني بقائمة بعض الكتاب العموميين الذين لعبوا دورا في التحريض على الهجرة ودعوة الناس لبيع ممتلكاتهم واللحاق بإخوانهم المهاجرين في بلاد الشام وقد استفاد هؤلاء الكتاب كثيرا من خلال كتابات طلبات الهجرة الموجهة إلى السلطات المحلية وكانوا يتقاضون أجورا بين 5 فرنكات و0.25 ف للفرد الواحد.

41- إن تلك الملاحظات تعبر فعلا عن واقع الحال في الجزائر ، التي كانت تعاني من محاصرة الفرنسيين للفرد المسلم وللفكر واللغة العربية . فكان الجزائريون يسعون دوما في اتجاه الحصول على الزاد الفكري وخصوصا الصحافة التي كانت تصلهم ، إما عن طريق تونس ، حيث كانت المراقبة الفرنسية أخف ، أو عن طريق المغرب الأقصى ، الذي لم يكن قد تقرر مصير استعماره بعد ، أو ما بين حقائب الحجاج . وعلى حد قول علي مراد : فقد كان هناك مجرى سري ولكنه غزير ومتواصل من الصحف والمجلات الشرقية التي أعانت المغاربة في مجهوداتهم الإصلاحية وجعلتهم مرتبطين دائما وأبدا بالرأي العام العربي " محمد ناصر : الصحف العربية الجزائرية 1839-1847 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1980 ، ص 8 .

42- هي أول جريدة عربية صدرت في المغرب العربي ، وأول عدد لها صدر في مدينة الجزائر في 15 سبتمبر 1847 . كان هدف الرئيس هو الرد على المقاومة في ذلك الوقت والعمل على التقرب من الأهالي بإيصال الأخبار والأوامر إليهم . وكانت افتتاحية عددها الثاني تدل على توجهها . إذ جاء فيها على لسان السلطة ، بأنها ستحارب أهل الشيطنة وأنها لا تخرج من هذا البلد الذي رزقها الله به بفضل جيوشها . واستمرت في الصدور الى غاية 1826 . محمد ناصر : المرجع السابق ص 21.

43- وقد فتحت صدرها الى الكتاب الجزائريين . وكانت من إنشاء حكومة شارل جونار . واهتمت أيضا بالجانب الديني والاجتماعي بغية التأثير في المسلمين الجزائريين ، إلا أن لهجتها السياسية كانت ضعيفة بل منحازة الى جانب الحكومة الفرنسية . نفسه ، ص 26.

44- من القوانين التي عرفت تطبيقا تعسفيا وجائرا تجاه الأهالي نجد قانون الأهالي وقانون الغابات والكثير من الفرنسيين يقولون أن هذه التطبيقات التعسفية لا ترجع إلى القانون في حد ذاته وإنما مردها إلى الموظفين والنواب الذين منحتهم هذه القوانين صلاحيات واسعة.

45- في حالة الزواج مثلا يدفع للقاضي 6 فرنكات ، 5 منها للعقد وفرنك للترجمة ثم يدفعون 10ف لصندوق البلدية ، إضافة إلى 5 فرنكات للحارس .

46- A.O.M : Rapport Luciani

47- A.O.M El Mobacher N° du Samedi M Novembre 1899

كتب النداء في الجريدة باللغة الفرنسية وطبعت نسخ مكبرة باللغة العربية لنشرها بين الأهالي وتوزيعها على المناطق – وجاء في رأس المنشور كلمة " إعلام مهم " وختم بكلمة " الوالي العام على الجزائر . لا فيريير" أنظر بقية مضمون المنشور ضمن الملاحق

48- Bardin (p) : op,cit p.8

49- وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر من هذه الصحف :

Le Tell- L'Islam – l'Akhbar –Le Rachidi –Al Hack – La démocratie de Tébessa.

ومنها هذه الصحف ثلاث منها هي " الأخبار " الحق" الإسلام " كانت تصدر صفحات باللغة العربية إضافة إلى الصفحات الأصلية المكتوبة باللغة الفرنسية إضافة إلى الصحف العربية التي كانت تصدر في المشرق العربي والتي رفعت بكل حماس عن معاناة الجزائريين مثل صحيفة " اللواء والمؤيد" المصريتان وصحيفة المفيد الصادرة في بيروت ، واهتمت الصحف التونسية كذلك بقطع ممارسات السلطات الفرنسية في الجزائر ، مثل صحيفة " الحاضرة" و le tunisien.

50- Marchand (H) : L'exode des musulmans Algériens – in Questions diplomatiques et coloniales, N° 331972 ,p 86.

51- Bourdarie (p) :l'Ottomanisme et l'exode Algérien – in la Revue indigène , Année 1910, p 556.

52- A. O.M 9H 104 Rapport varnier –Alger 18 Juin 1910.

Bourdaire (p) ,op ,cit 559- 560. -53

-54 كانت صحيفة الأخبار L'Akhbar قد أصدرتها الولاية الفرنسية العامة سنة 1839 محررة باللغة الفرنسية وبداية من سنة 1903 وتحت إشراف " فيكتور باروكان " وتطبيقا لسياسة التقرب من الرأي العام الإسلامي في الجزائر رأى " باركان" أن يضيف لها صفحات باللغة العربية ، وكان Barrucand يدعو إلى منح الجزائريين حقوقهم مع المحافظة على الامتياز الفرنسي ، ومن هنا نجد في بعض الصفحات انتقادا صريحا لسياسة المعمرين الحاقدة (باللغة الفرنسية) وتخلو الصفحات العربية من المقالات السياسية " .

محمد ناصر : الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939- ض.و.ن.ت. الجزائر 1980.

وأيضا أنظر الملحق رقم : 15 .

bibliothèque national de paris –Annexe de Versailles- Presse d'outre mer. -55

L'Akhbar N° du 3 juillet 1910

ونفت هذه الصحيفة أن تكون لتركيا يد في هذه الهجرة أو أن تهتم بإرسال الدعاة للتحريض لها .

B.N.P : Annexe de Versailles – Le tell N° du Samedi 11 Juin 1910. -56

Le temps N° du 27 Juillet 1910. -57

-58 أثرت سنوات الجفاف كثيرا على نفسية الفلاحين لجزائريين وإمكاناتهم المادية ، ولما استمر الجفاف إلى سنة 1907 اضطر الكثير من لفلاحين إلى بيع أراضيهم لتسديد ما عليهم من ديون، وفي إحصاء وضع سنة 1907 تبين أن الأراضي التي باعها الأهالي للأوربيين وصلت إلى 11000هكتار ، ووصلت مساحة الأراضي المباعة في القطاع الوهراني بين سنة 1900- 1907 إلى 100.000 هكتار "

Brudaire (P) : op,cit 561-562. -59

Perriquet (G) : Le rachat des terres de colonisations parles indigènes Bull. de -60
la reuvion d'études Algériennes , Paris 1910- p 124.

Bourdrie (p) : op ,cit p. 552. -61

-62 يقول علي مراد في مقال له : " إن زعيم الشباب التركي أنور باشا (والذي سيصبح وزيرا للحربية سنة 1914) حمل اهتماما خاصا بالولايات العثمانية السابقة في إفريقيا الشمالية وكان واحد مستشاريه لشؤون إفريقيا الشمالية ، وطني تونسي (أصله جزائري) هاجر إلى المشرق وهو صالح الشريف"

Ali Merad :La turcophilie dans le débat national en Algérie au début du siècle (1911-1918) Revue d'histoire Maghrebique N° 31-32.9 1983- p 339.

-63 كان من أسباب رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري معرفتهم أنهم سينقلون إلى المغرب الأقصى لقتال إخوانهم المسلمين هناك لذلك كانت هجرة المئات من العائلات هي الرد الوحيد الذي يمكن أن ينقذهم من

ذلك وأبدى المسلمين الجزائريون تعاطفا كبيرا مع المسلمين في طرابلس الغرب أثر الحرب الإيطالية – التركية سنة 1911 وتجلى هذا التعاطف في حملة التبرعات وتقديم المساعدة للمجاهدين في حين وقف الأوربيون في الجزائر إلى جانب ايطاليا فأظهروا بذلك عداءهم ليس لتركيا فقط وانما لمسلمي الجزائر كذلك

ALI Merad: op,cit p 315.

-64 Bourdarie (p) : op,cit p 555.

-65 Bourdarie (p) : op,cit p 557.

-66 A.A. E Algériens en Turquie –Lettre du Conseil général a M. Boppe Le chargé d'affaire à Constantinople – Damas le 15 dec.1910

ومما جاء في الرسالة أيضا : " أما من جهة الرخاء الذي في الشام لا تسأل عليه مثل الفواكه لا لها ثمن ، أيضا أننا سومنا (قدرنا سعر) النعجة فوجدناها بـ 3 فرنك والمعزة بفرنك ونصف ... وكذلك أهل الشام يضيف المهاجرين القادمين ثلاثة أيام حسب العادة الشريعية (كذا) ، أننا قد وزنا " رأس اللفت " وجدنا فيه ثلاث كيلو و الدلاعة (البطيخ) يأكل فيها أربع بيوت ... وأسرعوا بالقدوم وبيعوا الغالي بالرخيص لأن كل شيء تخلفوه، و الهجرة قد حلت إلى الشام إلى بلاد الإسلام أحسن لكم من بلاد الكفر الذي يرفع اليهود على الإسلام ، وينصر حق اليهود على الإسلام لو كان باطل" الداعي لكم الشيخ الحسين والعيد بن الزيتوني المقيمين في الشام " ذو القعدة 1328"

-67 Bondarie (p) : op,cit p 556.

-68 Le Temps N° du 27 Juillet 1910.

-69 Bardin (p) : op,cit p 166.

-70 L'Akhbar N° du dimanche 3 Juillet 1910

ومما قالته الجريدة انه " وردتنا رسائل عديدة من أوربيين من مقاطعة قسنطينة ووهران تقول انه " لا يجب منع الهجرة إلى بلاد الشام لان ذلك يوفر المكان للمستوطنين وعلى الحكومة العامة – بالعكس – تشجيع هذه الهجرة بكل ما لديها من قوة وإمكانيات"

-71 L'exode des indigène de Tlemcen in Afrique français N° de Janvier 1912,p 38.

-72 Bourdarie (P) : Nouvelle exode algérien in la Revue indigène 6 , 1911.

وجاء ذلك في رسالة وجهها احد الجزائريين إلى Bourdarie وافتتحها بقوله : " لمن نتوجه إن لم يكن إليكم انتم الذين اضطلعتم بمهمة الدفاع عن الأهالي "

-73 Conseil général d'Oran: Exode de Tlemcen Rapport Boubédette

-74 Ibid.

Ibid. -75

Miucahnd (H) : op, cit p90. -76

L'écho d'Oran l'exode des indig2nes de Tlemcen N_ du 14 octo. 1911 -77

78- فقد أعلنت عن ذلك Le journal jeune –Turque في عدد 10/ 11/ 1910 عندما نشرت برقية من استانبول من " اللجنة المركزية " لتجمع المهاجرين الجزائريين جاء فيها " لقد أنشأنا جمعية خيرية للمهاجرين الجزائريين والتونسيين، وهذه الجمعية لها هدف المساعدة المادية والمعنوية والتعليم وقد حصلنا على الموافقة من الحكومة العثمانية " (1907 -1910)

A.A.E Algérien en Turquie –carton N° 281(1907- 1910)

El Hack N° du 14 Areit 1911. (le petit égyptien) -79

ومما ذكرته هذه الصحيفة والتي كانت قد نشرت تقريرها عن الهجرة قبل جريدة L'écho d'Oran أنه يمكننا أن نعد في فاس وحدها 800 بيت تلمساني وفي تطوان 40 بيت جزائري " وجريدة الحق هذه كانت تصدر في وهران (1900- 1912) صدرت في بداية الأمر محررة باللغة الفرنسية وفي أفريل 1912 ، أضافت لصفحتها الفرنسية صفحتين باللغة العربية ، كانت تحمل تحت عنوانها هذه الكلمات لنابليون الثالث " أني أريد أن أجعلكم تشاركون شيئا فشيئا في إدارة وطنكم".

El Rachidi (Djidjell) N° du 26 Oct , 1911 (Organe indépendant d'union Franco- arabe . -80

أنظر الملحق رقم : 16 .

L'Islam article l'exode de Tlemcen .oct 1911. -81

أنظر ملحق رقم : 17 .

L'Akhbar N° 16 octobre 1911, article "l'exode et le service" . -82

وأيضا أنظر الملحق رقم : 15 .

83- أوضح الحاكم العام Lutaud في تقريره الذي رفعه إلى وزير الداخلية الفرنسية أنه لم يرغب في تكليف شخص واحد بإجراء التحقيق مما سيعطيه صفة إدارية بل قرر تكليف لجنة مؤلفة من إداريين وبرئاسة رجل أجنبي عن الادارة وعن منطقة وهران .و السيد BARBEDETTE ، وبقية أعضاء اللجنة

84- ذهبت إلى ذلك غالبية الصحف التي تطرقت إلى الهجرة الجماعية لأهالي تلمسان وكذلك التقارير الرسمية.

85- أوضحت بعض الصحف في مقالاتها عن أسباب الهجرة أن التجنيد الإجباري لم يكن هو الدافع وراء هجرة الأهالي ، بل أن هؤلاء قد يرغبون في التجنيد مقابل حصولهم على حقوقهم السياسية والمدنية ، وأوضحوا

من جهة أخرى أن أول معارض للتجنيد إنما هم المستوطنون الذين يخشون كثيرا دخول الشباب المسلمين في صفوف الجيش والتالي قد يحصلون على حقوق تجعلهم في الرتبة نفسها أو في مرتبة قريبة من المستوطنين.

86- يضيف التقريران وضعية المستشارين المسلمين في المجالس البلدية هي أدنى مما كانت عليه منذ 30 سنة مضت أي قبل إصدار قانون عام 1884 حول نظام البلديات ففي هذه الفترة كان كل المستشارين من الفرنسيين والأجانب والمسلمين يشتركون في انتخاب رئيس البلدية ، أما اليوم فلم يعد مسموحا لأي مستشار مسلم (بحكم القانون) بالاشتراك في انتخاب رئيس البلدية ونوابه وبالتالي لا تؤخذ بعين الاعتبار مطالبهم واقتراحاتهم من طرف الغالبية الأوربية التي تعتبرهم أقلية لا أهمية لها .

87- كان يلزم على الأهالي دفع ضريبة سنوية لترعى قطعانهم في الغابات وهذه الضريبة تتراوح بين 2ف /رأس إلى 10 رؤوس ، وتصل إلى 20 ف /51 و 60 رأس و64ف/ 91 و100رأس من الغنم .

88- من جملة الإشاعات القول أن حفلات الزواج ستكون مختلطة ، وسيلزم النساء بالخروج سافرات وبارتداء القبعات.

89- وأوضحت أن إدارة الغابات ورغبة منها في توسيع سلطتها تقوم بفرض القانون على أراض ليست من الغابات في سيء يستعملها الاهالي لرعي قطعانهم وهي بذلك تزيد من حالة البؤس والشقاء التي يعانيها هؤلاء السكان الفقراء وتدفع بهم إلى ارتكاب الجريمة.

90- بعدما كان مقررا تطبيق هذه القوانين الاستثنائية الخاصة بالأهالي لمدة سبع سنوات فقط انطلاقا من عام 1881 ، تم تمديد هذه المدة بعد تردد أعضاء مجلس النواب لمدة سبع سنوات أخرى أي إلى سنة 1889- ثم مدد مرة ثالثة سنة 1904 ، وعرض مرة أخرى على المجلس سنة 1911 لتمديده مع إدخال تغييرات على مواده للتخفيف من وطأته على الأهالي .

91- Rapport du gouverneur général de l'Algérie à M. Le ministre de l'intérieur (service de l'Algérie – Paris émigration d'indigènes de la région de Tlemcen en Syrie .Alger Le 28 Fev. 1912.

92- كان ذلك ردا على الأمير عبد القادر الذي كان يعد الأراضي التي تحت سلطته دار إسلام والأراضي التي تحي سلطة الفرنسيين دار حرب أو كفر ، وكان يجد في دعوة المسلمين الذين يقيمون في " أرض الكفر " إلى الهجرة إلى أرض الإسلام. ولا ندري ما مدى صحة الخطوة التي أقدم عليها المسيحي الذي أسلم عندما جاء لبيجو بفتوى من مكة تجيز بقاء الأهالي في الأراضي التي يحتلها الفرنسيون ، وقد رفض دعوة الأمير عبد القادر ورد عليها مفتي العاصمة محمد بن الشاص في رسالة وجهها إليه (توفي هذا الشيخ سنة 1837)

ونشرت الرسالة كاملة في كتاب محمد بن عبد الكريم : حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية — ش.و.ن.ت الجزائر 1981 - 105

93- بخلاف محمد فريد بك ، الذي انتقد السياسة الفرنسية في جريدة اللواء إثر زيارته الى الجزائر سنة 1901 ، فإن محمد عبده وبضغط من فرنسا على ما يبدو ، وبإيعاز من لوسياني سكت عن تلك المظالم ، بل نصح في توجيهاته ودروسه الجزائريين بترك الاشتغال بالسياسة ، والاتجاه الى تحصيل العلوم ، وتوفير شروط الكسب والعمران . سعد الله أبو القاسم : التاريخ الثقافي ، الجزء الخامس ، 589 .

94- من المؤرخين الفرنسيين من ذكر أن من جملة الأسباب الدافعة للهجرة نجد التأثيرات التي كان يمارسها الشباب الجزائريين من النخبة Les jeunes Algériens على أهالي المدن بانتقادهم الدائم للأوضاع القائمة واهتمامهم بالتغييرات التي حصلت في تركيا

Marchand (N):op,cit 88

95- Chambre des députés: 1e séance du 16 décembre 1913- extrait du discour de M.Le député Abel Ferry.

96- إضافة إلى تقرير لجنة " باربوديت " تقرير الحاكم العام " ليتو " ومناقشات مجلس النواب الفرنسي ضم الملف ملحقات من بينها عريضة أهالي مدينة المدية ، ونماذج مترجمة لرسائل موجهة من مهاجرين إلى ذويهم.

97- Pétition des habitants de Meders ,Médéa Le 14 Décembre 1911.

واتبعت العريضة بـ 340 إمضاء.

98- A.O.M 9H 105 (naturalisation ottomane ,émigrations ,divers 1900- 1918 Lettre de M. Le ministre des A.E à M. Le gouverneur général de l'Algérie , Paris, le 5 Dec, 1911.

99- A.O.M 9H 105 Mersine Le 20 Nov 1911 M. Bone de lancy Conseil chargé de vice consulat de France à Messine et Adana.

أنظر ملحق رقم : 18 .

100- أرشيف وزارة الخارجية ، مراسلة 2 جويلية 1910 Damas A.AE.

وجاء الإحصاء على الشكل التالي :

- نولة 600
- خربة شياب 300
- أزرع (حوران) 500
- كفر ناسج 500

ونشرت الرسالة كاملة في كتاب محمد بن عبد الكريم : حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية — ش.و.ن.ت الجزائر 1981 — 105

93- بخلاف محمد فريد بك ، الذي انتقد السياسة الفرنسية في جريدة اللواء إثر زيارته الى الجزائر سنة 1901 ، فإن محمد عبده وبضغط من فرنسا على ما يبدو ، وبإيعاز من لوسياني سكت عن تلك المظالم ، بل نصح في توجيهاته ودروسه الجزائريين بترك الاشتغال بالسياسة ، والاتجاه الى تحصيل العلوم ، وتوفير شروط الكسب والعمران . سعد الله أبو القاسم : التاريخ الثقافي ، الجزء الخامس ، 589 .

94- من المؤرخين الفرنسيين من ذكر أن من جملة الأسباب الدافعة للهجرة نجد التأثيرات التي كان يمارسها الشباب الجزائريين من النخبة Les jeunes Algériens على أهالي المدن بانتقادهم الدائم للأوضاع القائمة واهتمامهم بالتغييرات التي حصلت في تركيا

Marchand (N):op,cit 88

95- Chambre des députés: 1e séance du 16 décembre 1913- extrait du discour de M.Le député Abel Ferry.

96- إضافة إلى تقرير لجنة " باربوديت " تقرير الحاكم العام " ليتو " ومناقشات مجلس النواب الفرنسي ضم الملف ملحقات من بينها عريضة أهالي مدينة المدية ، ونماذج مترجمة لرسائل موجهة من مهاجرين إلى ذويهم.

97- Pétition des habitants de Meders ,Médéa Le 14 Décembre 1911.

واتبعت العريضة بـ 340 إمضاء.

98- A.O.M 9H 105 (naturalisation ottomane ,émigrations ,divers 1900- 1918 Lettre de M. Le ministre des A.E à M. Le gouverneur général de l'Algérie , Paris, le 5 Dec, 1911.

99- A.O.M 9H 105 Mersine Le 20 Nov 1911 M. Bone de lancy Conseil chargé de vice consulat de France à Messine et Adana.

أنظر ملحق رقم : 18 .

100- أرشيف وزارة الخارجية ، مراسلة 2 جويلية Damas A.AE. 1910

وجاء الإحصاء على الشكل التالي :

- نولة 600
- خربة شياب 300
- أزرع (حوران) 500
- كفر ناسج 500

- جملدون (نواحي حماة) 500
- كفرست 3000
- هوسه (نواحي حيفا) 1000.
- صفد ومركة 200.
- ديشوم (نواحي صفد) 2000
- سمخ 300
- طبرية 100.
- حسينية (نواحي حيفا) 500
- القدس وضواحيها 1000.
- المدينة 1000.
- المهاجرون الجدد 3000.

المجموع 17500

101- Alger 27 Juin 1910

102- A.O.M Rapport Varnier Juin 1910

103- A.O.M9H98 Paris Le 23 février 1861.

104- A.O.M 9H 100 Emigration en Tunisie (1887-1911).

وجاء في رسالة وجهها الحاكم العام إلى محافظ " تيزي وزو" يخبره انه تقرر إعادة " بني غوبري" الذي كانوا قد هاجروا سنة 1864 وطلب منه إعادة توطين هؤلاء في منطقتهم الأصلية ولاحظ المحافظ أن هذه العملية ستجر حسب رأيه مخاطر كبيرة "

A.O.M 9H 102 – 28 Juin 1898.

105- A.O.M 9H 104 Alger le 30 décembre 1911.

106- La dépêche Tunisienne 25 Sep 1910 in La quizaine coloniale Oct 1910.

107- أوردت صحيفة الأخبار في عدد 25 ديسمبر 1910رسالة عن عودة بعض المهاجرين إلى منطقة بسكرة .

108- أرسل قنصل دمشق إلى الجزائر قائمة بأسماء العائدين في نوفمبر 1910الى نهاية 1912. وضعت القوائم 734شخصا بين رجال ونساء وأطفال ، وتوزعوا على النحو التالي : 171 شخصا في شهري نوفمبر وديسمبر 1910و255 شخصا سنة 1911و 308 شخصا سنة 1912، و36 شخصا سنة 1913 ، و11 سنة 1913.

Bardin 5P- . op,cit p 176.

L'étendard Algérien N_ 29 Janvier 1911. -109

ibid. -110

Annales Africaines,9 sep 1911 -111

الفصل الخامس

أوضاع المهاجرين الجزائريين

في بلاد الشام

- الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.
- الخلافات العثمانية – الفرنسية حول جنسية المهاجرين
- السناتوس كونسلت 1865.
- السياسة الفرنسية في بلاد الشام وموقف

الدولة العثمانية.

- العودة إلى المفاوضات بين فرنسا والدولة العثمانية
- المشروع العثماني لتسوية النزاعات الفرنسية العثمانية.
- التوقيع على مسودة اتفاق سنة 1889.
- وضعية المهاجرين في مطلع القرن العشرين.
- اتفاق 22 يناير 1911.

تعرفنا على الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أسبابها، ومراحلها ، وجهاتها ونتحول في هذا الفصل ، إلى إلقاء الضوء والتعرف على وجود هؤلاء المهاجرين في موطن هجرتهم، ما هي المناطق التي استوطنوها؟ وهل أقاموا في تجمعات أم تفرقوا؟ وكيف كانت ظروف معيشتهم ؟ وهل اختلطوا مع السكان المحليين أم فضلوا الانغلاق على أنفسهم؟ وما هي الخلافات التي أثيرت بين الحكومة الفرنسية والدولة العثمانية حول الوضعية القانونية لهؤلاء المهاجرين؟ وأخيرا هل كانت لهم مساهمات في مسار الحياة السياسية والثقافية في بلاد الشام؟

لقد تبين ، من خلال المعلومات التي حصلنا عليها من دور المحفوظات الفرنسية والمصادر والمراجع التي تناولت حياة المهاجرين الجزائريين[1]، أن هؤلاء المهاجرين لم يستوطنوا منطقة واحدة في بلاد الشام بل توزعوا في تجمعين رئيسيين احدهما حضري في دمشق، والأخر ريفي في قرى فلسطين.

إضافة إلى مستوطنات صغيرة توزعت على طول الساحل بين طرابلس وبيروت وصيدا وحيفا، كما استوطنوا في المناطق الداخلية في حلب وحمص وحماة . أما مستوطنة دمشق فهي أكبر هذه المستوطنات وأهمها، واستمر عدد المهاجرين إليها يزداد منذ أقام فيها الأمير عبد القادر سنة 1855 مع أتباعه المقدرين بأكثر من مائة شخص.

الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين خلال القرن التاسع عشر :

لا تتوفر بين أيدينا معلومات كاملة ولا متنوعة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الجزائريين في بلاد الشام . وهناك في حقيقة الأمر ثلاث مصادر ، يمكننا أن نستقي منها المعلومات أولها ، دور المحفوظات الفرنسية وما تحتويه من معطيات ، جمعها مختلف القناصل ، وكانوا يرسلونها في شكل برقيات أو رسائل الى السفارة الفرنسية في إستانبول والى وزارة الخارجية أو حتى الى الحكومة العامة في الجزائر . وهذه في غالبيتها لا تخلو من الدس والتحريف في معلوماتها ، وعلينا أن نأخذ منها بتحفظ ، زيادة على التقارير الطويلة والمفصلة والتي كلف بإنجازها قناصل وموظفون في السفارة ، بخصوص هؤلاء المهاجرين والتي تهدف الى التعرف بدقة على كل خصوصيات هؤلاء .

كثرت هذه التقارير خصوصا في النصف الثاني من القرن التاسع ، عندما كانت السياسة الفرنسية ، تسعى وتهدف الى تمكين نفوذها في بلاد الشام . نضيف الى ذلك ، وضمن الأرشيف الفرنسي نفسه ، تلك الرسائل التي كان يرسلها المهاجرون الى ذويهم ، والتي حجزتها السلطات الاستعمارية وترجمتها ، وهي تحتوي على معلومات صادقة ومتنوعة تفيدنا في تقديرنا لوضعية هؤلاء المهاجرين أما المصدر الثاني ، فهو الأرشيف العثماني ، بملفاته الغزيرة ، إلا أنه قليل التداول ولا يزال لحد علمنا ، خاما في غالبيته ، بحيث لم يتمكن الباحثون من الإطلاع إلا على النزر اليسير منه . أما المصدر الثالث فهو روايات وشهادات وكتابات المعنيين أنفسهم ، وهي قليلة أيضا ، وقد نجد بعضا منها في كتب السير والتراجم .

سبقت لنا الإشارة والحديث عن وضعية الأفواج الأولى من المهاجرين في بلاد الشام ، سواء تلك التي صاحبت الخليفة أحمد الطيب أو جماعة الأمير عبد القادر . ها نحن نتعرف على عموم المهاجرين من خلال سجل قنصلي، وضعه القنصل الفرنسي في دمشق للجزائريين سنة 1892 ، لمراجعة التسجيلات السابقة. وأطلعنا هذا السجل على معلومات وافية عن مستوطنة في دمشق حيث تم فيه تقييد 317 رب عائلة ، ويتبع كل اسم، معلومات عن صاحبه منها تاريخ القدوم إلى دمشق ، وتاريخ أول تسجيل في القنصلية الفرنسية ومكان الولادة ، والحالة العائلية والمهنية ، مع العلم انه لم يتم تقييد أسماء كل المهاجرين . فالكثير من هؤلاء رفضوا أن تكون لهم أية علاقة أو اتصال بالقنصلية الفرنسية ، وقد فضلوا من أول إقامتهم، إعلان تبعيتهم للدولة العثمانية مثلما حصل مع جماعة أحمد الطيب ابن سالم. لذلك نجد من بين 196 اسما سجل تاريخ قدومهم إلى دمشق، ثلاثة فقط قدموا قبل 1840 ، وستة عشر شخصا قدموا بين 1840ـ 1849. وثمانية وثمانون شخصا قدموا بين 1850ـ1859 وأربع وسبعون شخصا بين سنة 1860ـ1869. ولوحظ تناقص في عدد المسجلين بداية من سنة 1870 . بحيث لم يتم تقييد سوى ثلاثة أشخاص فقط بين 1870ـ1879 ، وأربعة بين سنة 1880ـ 1892 [2]. وما نلاحظه على هؤلاء الذين قيدوا أنفسهم في هذا السجل أنهم هاجروا بجوازات سفر منحتها لهم السلطات الفرنسية في الجزائر ـ عكس غالبية المهاجرين الذين كانوا يتخلصون من هذه الجوازات بمجرد وصولهم ، حتى أن منهم من كان يسلمها الى القنصليات الفرنسية ـ احتفظوا بأوراقهم الثبوتية تلك، وقيدوا أسماءهم في القنصليات الفرنسية للاستفادة من الامتيازات التي تمنح للرعايا الأجانب ، خصوصا في ظل إجراءات ، قوانين التنظيمات العثمانية . وكان بعض الجزائريين يرون أنه من الأفضل أن يكون الواحد

تابعا لدولة أجنبية على أن يخضع لقوانين الدولة العثمانية . وقد عرفت قنصلية بيروت أكبر عدد من هؤلاء الجزائريين المسجلين، وذلك لضرورات تجارية وغيرها .

وبالتالي، فهذه الأرقام لا تمثل العدد الحقيقي للجزائريين الذين هاجروا بالمئات بل وصل عددهم إلى الآلاف مع نهاية القرن التاسع عشر. ولعل الذين كانوا يبادرون إلى تسجيل أنفسهم في القنصليات خاصة في قنصلية بيروت كانوا من الذين هاجروا فرادى وبجواز سفر فرنسية، ولم يرتبطوا بجماعات كبيرة، في حين كانت هذه الجماعات ملتزمة بعداوتها للفرنسيين الذين قاتلوهم واستولوا على ممتلكاتهم وأراضيهم، ودفعوهم للهجرة عن بلدهم ووطنهم.

وكانت الصناعات الحرفية ، هي وسيلة عيش المهاجرين في دمشق وغالبيتهم كانوا يشتغلون في الصناعات النسيجية . وقد تحول "باب السويقة " إلى شبه مصنع للغزل، تنسج فيه كل أنواع المنسوجات ، وخاصة القطنية. وتخصص البعض الآخر في صناعة الخبز أم من ليست له حرفة فكان يلتحق بالجيش العثماني برفقة الفرسان أو المشاة ويشكلون أحيانا فرقا خاصة ففي دمشق كانت هناك سرية كاملة من الخيالة مؤلفة من سبعين قبائليا [3].

وحسبما ورد في السجل، فإن عدد النساجين كان خمسة وتسعون نساجا، أي غالبية الحرفيين، إضافة إلى حرف أخرى يذكرها السجل ومنها الاسكافة والنجارة، وهناك ستة من تجار التبغ وخمسة من البائعين المتجولين وثمانية حواس وخمسة مشايخ(أي مدرسين) . أما التجار فكان عددهم حسب السجل سبعة ولا يعلمنا السجل بنوعية تجارة هؤلاء و لا بأهميتها [4].

وإذا تساءلنا هل حافظ المهاجرون الجزائريون في دمشق وفي غيرها من المناطق التي استوطنوا فيها على تلاحمهم وعاداتهم ولهجتهم؟ نجد أنفسنا غير قادرين على تقديم إجابة جازمة لمثل هذا السؤال، خاصة وأن التقارير القنصلية تضاربت في هذا الشأن، فمن القناصل من يقول أن الجزائريين اكتسبوا لغة ولباس وعادات الدمشقيين وبقية أهل بلاد الشام، ومنهم من يعارض ذلك ويقول أن المجموعات الجزائرية انفردت عن الأهالي، بدليل إقامة غالبيتها في حي واحد في دمشق هو "حي السويقة"، وإقامة المزارعين منهم في قرى خاصة بهم ، أصبحت مع مرور الأيام تجمعات جزائرية كاملة مثل قرية ديشوم وحموكة، وحسينية في فلسطين ونولة في ضواحي دمشق. ولكن رغم هذه التناقضات هناك من العوامل ما يسمح لنا باستخلاص نتائج أكثر صحة عن التجمع الجزائري في دمشق[5].

ووجود الأمير عبد القادر بين المهاجرين، كان وباعتراف القناصل من أهم العوامل التي ساعدت على تماسك الجزائريين وتلاحمهم، ولم يكن تأثير الأمير يقتصر على دمشق فقط، بل امتد إلى التجمعات الجزائرية في جميع مناطق بلاد الشام، حيث تواجد الجزائريون، وكان مرجعا لكل النزاعات التي تخص هؤلاء المهاجرين سواء بين بعضهم البعض أو بينهم وبين أهالي البلاد التي يقيمون فيها وحتى بينهم وبين السلطات لعثمانية ، كما كان يقصده أهالي دمشق للنظر في نزاعاتهم وكانوا يفضلونه عن الدوائر الحكومية العثمانية .

وكدليل على تلاحم الجزائريين في حياة الأمير عبد القادر، ما حدث بعد وفاته من ضغط مارسته عليه السلطات العثمانية، لإجبارهم على تقييد أنفسهم في سجلات النفوس العثمانية . وهذه السلطات كانت تعمل على إخضاع مجموعة تعد

حسب أقوال القناصل ؛ من أكثر أهل البلد شغبا وصعوبة في إدارتها فذكرى تدخلهم في حوادث 1860 مازالت ماثلة في الأذهان. واعترفت هذه السلطات[6] في الوقت نفسه بمدى قوتهم وبسالتهم في القتال ، إلى درجة فكرت معها بعد وفاة الأمير عبد القادر سنة 1883 ، أن تؤلف من بعضهم فرقة شرطة جزائرية محلية . ففي إحدى البرقيات القنصلية الفرنسية نقرأ ما يلي : " سمحت السلطات العثمانية للوالي وبطلب منه ، أن يشرع في تشكيل فرقة من الفرسان الجزائريين" ، إلا أن البرقية نفسها تحمل وعلى لسان القنصل نفسه قوله : " وفيما يخص مدينة دمشق فقد سعيت لإفشال مشروع الحكومة هذا "[7].

إن بقاء التلاحم سائدا بين أفراد المهاجرين الأوائل ، لا يعني ذلك تماما مع الجيل المولود في بلاد الشام ، الذي لا مفر له من التأثر بالوسط الجديد الذي يعيش فيه. ورغم ذلك حافظ الجزائريون على التزاوج فيما بينهم مما زاد من تماسكهم واستمرارهم على عاداتهم وتقاليدهم. وعن هذه النقطة بالذات يبين لنا السجل السالف الذكر انه ضمن مائة وثمانية وخمسون جزائريا تزوجوا في دمشق نجد مائة واثنا عشر منهم ارتبطوا بجزائريات . وستة وأربعون تزوجوا من دمشقيات . كما لم يمتنع بعضهم وخاصة الميسورين منهم عن تزويج بناتهم للأتراك والدمشقيين ، ويدلنا السجل من جهة أخرى ، أن خمس وسبعون من الجزائريين كانت لهم ملكيات دورهم.

ومن هؤلاء الجزائريين من استقر برأس مال صغير ، ومنهم من كانت لهم أملاك في الجزائر عادوا لبيعها ، واشتروا في دمشق أو ضواحيها ، ومنهم من حصلوا على منح ورواتب من الحكومة العثمانية.

ومن العائلات الميسورة التي هاجرت إلى دمشق نجد "عائلة المرابط" التي هاجرت سنة 1863 ، وكانت مؤلفة من الوالد السيد عبد الرحمان المرابط وأبنائه الثلاثة يوسف وحميدة ويحيى ،ونساء وأطفال ، كانوا قبل هجرتهم يقيمون في مدينة الجزائر . وقد كان للسيد عبد الحميد المرابط اتصالات بالأمير عبد القادر، الذي دعاه الى الهجرة إلى دمشق[8].

حملت عائلة المرابط معها أموالا من الجزائر، فاشترت دورا في دمشق في أحياء القنوات والعمارة ، وأراض زراعية في ضواحيها واشتغل أفراد العائلة بالزراعة وتجارة الحبوب . وكان الابن البكر يوسف، يملك أراضي بالقابون وأصبح أخوه يحيى يعد من الملاكين ووجهاء البلد، كما اشتغل أقرباء لهم كذلك من المرابط، هاجروا إلى دمشق، في صناعة " الأغاباني"، والمتاجرة فيه وكثيرا ما حملتهم تجارتهم للسفر إلى فرنسا والجزائر . وعائلة المرابط اندمجت كلية في المجتمع الدمشقي، وتصاهرت مع الأتراك والدمشقيين ، وابقوا من جهة أخرى على علاقات طيبة مع السلطات المحلية والقنصلية الفرنسية. وسلكوا موقف الحياد في الخلافات التي قامت بين العثمانيين والفرنسيين ، بشأن المهاجرين الجزائريين، وذلك بخلاف عائلة الأمير عبد القادر . واهتموا بإخوانهم المهاجرين المحتاجين فكانت الزكاة والمعونات توجه دوما إلي حي السويقة وزاوية المغاربة التي كانت تأوي الفقراء من المهاجرين وعابري السبيل ، ليس من الجزائريين فحسب بل من كافة أقطار المغرب العربي ، والزاوية كانت مؤلفة من حوالي أربع مائة غرفة [9].

ولقي المهاجرون العون والمساعدة من الأمير عبد القادر وأنجاله، فكانوا يشترون الأراضي في حوران وفلسطين، ويوطنون فيها المهاجرين ويمنحونهم سندات

التمليك. كما لعبت عائلة الأمير دورا كبيرا في الدعاية للهجرة والدفاع عن المهاجرين وتحريضهم لإعلان تبعيتهم للدولة العثمانية، وكثيرا ما كانوا يستقبلون المهاجرين في ميناء بيروت أو في محطة دمشق البرية .

وتذكر الوثائق الفرنسية، أن المهاجرين القدامى كانوا يسارعون دوما لاستقبال أبناء البلد من المهاجرين الجدد ، فيخصونهم باستقبال حار، وينظم لذلك حفلا يكون الهدف من وراءه التعارف و تبادل الأخبار والمعلومات عن الأهل والبلد ، مع تقديم توجيهات وإرشادات ومساعدات للقادمين الجدد.

ولم يكن المهاجرون الجزائريون بحاجة للاتصال بالسلطات المدنية أو القضائية، فكل معاملاتهم من زواج وطلاق وارث وبيع كانت تتم برعاية الأمير عبد القادر، وقد عين لهم هذا الأخير الشيخ محمد بن عبد الله الخالدي المالكي الجزائري ليتصدر للإفتاء والفصل في القضايا بينهم [10]. وهذا ما يفسر قلة ورود أسماء المهاجرين الجزائريين في دفاتر المحاكم الشرعية بدمشق في القرن التاسع عشر ، حيث وردت حجج بيع شراء قليلة جدا. والذي لاحظناه من خلال تصفحنا للدفاتر الخاصة " بمحكمة الباب" ، والتي كانت مقر قاض القضاء هو تعدد الشكاوى المرفوعة من بعض الجزائريين، ضد أمين بيت المال بدمشق لوضع يده على مخصصات ومعاشات بعض الجزائريين المتوفين ، خاصة ممن كانوا يشتغلون في وظائف حكومية مثل (الزندرمة) ، وكانت هذه المخصصات تتراوح بين 400و600 قرش [11]. كما سجل أفراد عائلة المرابط أغلب المعاملات الخاصة بهم من بيع وشراء وتوكيل وغيرها في محكمة الباب. هذا عن المهاجرين المقيمين في دمشق.

أما أولئك الذين استوطنوا في ضواحي دمشق ، في قرى الغوطة ، فقد كان بعضها أو جزءا منها ملكا للأمير عبد القادر، إما بالشراء المباشر أو منحتها له الحكومة العثمانية، كما منحت غيره من المهاجرين. ونجد من هذه القرى مثلا ؛ قرحتا وحوش بلاس ، ودير العصافير ، إضافة الى قرية نولة ـ التي سكنها مهاجرون قدموا إليها من منطقة حوران .

وبعيدا عن دمشق في اتجاه الجنوب الغربي ، تجمع الجزائريون في منطقة سهلية، تبعد بمسيرة يومين عن دمشق تدعى وادي سيسبو ، حيث احترفوا الزراعة في هذا السهل الخصب جدا ، والآهل بالسكان ، وكثرة القرى فيه واكتظاظها تجعل الناظر إليه بظنه مدينة كبيرة [12].

إن هذا التجمع هو الأكثر الأهمية بعد تجمع دمشق. ومن العائلات الجزائرية والقبائل التي سكنت هذه القرى ـ ومعظمها من الشرق الجزائري والوسط ـ نجد أولاد سيدي خالد من وادي بردي ، وسكنوا قرية معذر ، أولاد سيدي عمر سكنوا معذر وكفر سبت ، أولاد سيدي يونس من نواحي عين بسام سكنوا عولم ، وأخيرا أولاد سيدي عيسى سكنوا قرى كفر سبت ، عولم ، الشعارة ، وعابدين .

واكبر قرية في هذا التجمع هي قرية "ديشوم" ، التي يتمتع أهلها بنوع من الرفاه وبسط في العيش، والأرض فيها لمن يخدمها، والضريبة ليست ثقيلة على المزارعين. ويشكل عام فقد وجد في فلسطين مجموعتان من التجمعات الجزائرية احدهما في الشمال الشرقي من صفد حتى بحيرة "حولة" وهي تنتمي إلى قضاء صفد ، والمجموعة الثانية تقع بين بحيرة "طبرية" وقمة طابور ،وهي تنتمي إلى قضاء طبرية و القضاءان

تابعان للواء عكا، وقد عرفت المجموعة الأولى باسم (خيت Kheit) والثانية باسم (شفا Cheffa).

كانت المجموعة الأولى أكثر قدما من المجموعة الثانية، حيث كان استقرار المهاجرين بها ، قبل قدوم الأمير عبد القادر، أي أنها ظهرت مع جماعة أحمد بن سالم، أما المجموعة الثانية فقد ظهرت كاملة، حسب الأمير هاشم بن الأمير عبد القادر، بين سنة 1868- 1869 ، عندما قام شيخ من قبيلة هنادي في منطقة طبرية ، بتمرد دمرت على إثره غالبية قرى المنطقة ، فالتمس بعض الجزائريين من الأمير عبد القادر المساعدة ليشيدوا قرى جديدة، وجاءهم الأمير بموافقة السلطات العثمانية لتشييد خمس قرى جديدة ، وادى المصاريف اللازمة عنهم. ورغم خصوبة الأرض في هذه القرى الأخيرة ، لم يتمكن المهاجرون من زراعتها كلها واستغلالها الاستغلال الحسن ، وذلك لقلة مواردهم المالية فكانت غالبية التجمعات بشهادة سافوى Savoye ، فقيرة باستثناء "ديشوم" و مما نشير إليه في هذا السياق ، أن كل هذه القرى كانت تحت الحماية المباشرة للأمير عبد القادر ، ولم يكن للقناصل أي تدخل في شؤونها[13]. أما باقي التجمعات فلم تكن بكثافة التجمعات السابقة الذكر.

جاء في تقرير فرنسي وضع سنة 1888 ، أنه يوجد ببيروت سبعة وستون رب عائلة، وستة وعشرون في حيفا، وأربعة وعشرون في اللاذقية و وثلاثة عشرة في صيدا. أما استانبول فقد وجد بها مائة وثمانية وثمنون شخصا بين رجال ونساء وأطفال وذلك في سنة 1895 . وقد بلغ عدد المهاجرين المسجلين في استانبول سنة 1913 ، مائتان وثلاث وسبعون شخصا منهم مائة رجل وخمسون امرأة ومائة وثلاث وعشرون طفلا . وهذه الأرقام وجدت في سجلات القنصلية الفرنسية العامة

باسطنبول [14] . مع الملاحظة أن هذه الأرقام لا تمثل كل الجزائريين الموجودين في استانبول ، لأن منهم الكثير امتنع عن تسجيل نفسه في القنصلية الفرنسية ، واشتهر حي تحت كالي Tahta- kalé بسكنى الجزائريين والتونسيين فيه.

أما عن وجود الجزائريين في مصر ، فإنه يختلف في كثير من وجوهه عن الوجود الجزائري في بلاد الشام ، أولا من حيث المادة التاريخية الأرشيفية ، إذ نجدها أكثر غزارة وثراء في بلاد الشام عنها في مصر ، ومرد ذلك لكون الوجود الجزائري في بلاد الشام ، خصوصا بعد استقرار الأمير بها ، كان سببا في حدوث كثير من المشاكل بين السلطات المحلية والقنصليات الفرنسية ، بأن هؤلاء المهاجرين ، خاصة وأن غالبيتهم ، كانوا من بسطاء الناس ، وقد هاجروا بأعداد كبيرة ، وكانوا يمثلون قبائل بأكملها . أما في مصر فنلاحظ فئة أخرى من المهاجرين ، وغالبيتهم من المثقفين وكبار التجار الذين اختاروا الإقامة في الإسكندرية أو القاهرة . ولم يكونوا يرون بأسا في الاتصال بالقنصلية والتسجيل في سجلاتها ، ففي ذلك تثبيت لمصالحهم الاقتصادية والاجتماعية . كما أن السلطات المصرية المحلية ، لم تر حرجا في مثل هذه التصرفات ، وكمثال على ذلك ، ما أبداه الخديوي سعيد باشا من رغبة في مناسبات عدة تعبيرا منه عن أريحيته للأمير عبد القادر ، بمنحه المغاربة المقيمين في القاهرة تسهيلات خاصة . وذلك عكس السلطات المحلية في بلاد الشام ، التي لم يزعجها أمرا مثلما أزعجها أمر اهتمام القنصليات الفرنسية في الشام بالمهاجرين الجزائريين طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين .

وقد ورد في مذكرة تخص الجزائريين والتونسيين المقيدين في القنصلية الفرنسية بالقاهرة ، أنه في خلال 1870 - 1891 ، تم تقييد 436 عائلة جزائرية و524 عائلة

تونسية . وإذ أمكننا أن نعد متوسط كل عائلة بـ14 شخصا ، فيكون عددهم بذلك حوالي 3840 ، منهم التجار والملاك والمزارعون ويتمتعون بمكانة عالية ، ولهم تأثيرهم في هذا البلد[15].

2- وضعية المهاجرين الجزائريين مع مطلع القرن العشرين:

بدأت اهتمامات الصحافة العربية والفرنسية مع بداية القرن العشرين بأمر المهاجرين الجزائريين إلى البلاد العثمانية ، وفي حين اتجهت الصحافة الفرنسية لانتقاد الفرنسيين في الجزائر ، وتوجيه اللوم للحكومة العامة بالجزائر ولا مستوطنين الذين كانوا سببا في خروج الآلاف من المسلمين الجزائريين ولجوئهم إلى البلاد الإسلامية ، اهتمت الصحافة العربية الصادرة في بيروت ودمشق والقاهرة ،و الصحافة التركية الصادرة في استانبول بالمهاجرين إلى بلاد الشام وطالبت الحكومة والأهالي بالإسراع في مدّ العون ويد المساعدة لإخوانهم وتعويضهم عن وطنهم وأهلهم وأملاكهم .

وإذا القينا نظرة على المهاجرين الجزائريين مع مطلع القرن العشرين نجد أن عددهم قد تجاوز في سورية وحدها 8500 ، منهم 3542 يسكنون المدن والباقي يقيمون في الأرياف والقرى ، وكثيرا من شباب المهاجرين من أولئك الذين سكنوا المدن وخاصة دمشق التحقوا بمدارس استانبول ، ويجد منهم (الآن مئات من المهندسين ، والأطباء والضباط ،و الكتاب ، وهم يعرفون بعضهم البعض ويتزاورون ولم ينسوا أنهم جزائريون ، وقد استفادوا لحد الآن من الإعفاء من الخدمة العسكرية "[16].

والدولة العثمانية أبدت اهتماما كبيرا بالمهاجرين المسلمين، ليس من الجزائر فقط بل كل أنحاء المقاطعات العثمانية السابقة التي سقطت في أيدي الاستعمار الأجنبي خاصة من بلاد المغرب وبلاد البلقان، وشكلت لجنة بهذا الخصوص اهتمت بمسألة توطين هؤلاء المهاجرين في بلاد الشام وتركيا، وجدد في 9 جانفي 1906 قانونا سمي " قانون المهاجرين " عدد في 23 مادة الامتيازات والفوائد التي يحظى بها المهاجرين إلى البلاد العثمانية.

ولكن مجيء حكومة تركيا الفتاة أبطل فاعلية هذه اللجنة، وهذا لا يعني أن الحكومة الجديدة رفضت قدوم المهاجرين أو الاهتمام بهم، بل نلاحظ أنها استمرت في السياسة الإسلامية التي انتهجتها الحكومة التي قبلها لأنها وجدت فيها وسيلة للوقوف أمام المطامع الفرنسية والإنجليزية المتزايدة في المنطقة ولقيت تشجيعا في ذلك من طرف ألمانيا حليفتها [17].

واهتمت الحكومة الجديدة بالمسلمين المهاجرين من البلاد الأوربية أكثر من اهتمامها بأولئك القادمين من الجزائر وتونس وهدفها في ذلك كان تنويع الهجرة لتجنب قيام مستوطنات متجانسة قد تخلق مشاكل للسلطات المحلية في البلاد العثمانية، والهدف الثاني كان الرغبة في تعويض الهجرة المعاكسة التي انطلقت من بلاد الشام في اتجاه الأمريكيين ومصر، والتي اشتدت مع مطلع القرن العشرين، وبالتالي فوجود الجزائريين وغيرهم قد يعوض النقص في الأيدي العاملة[18].

وأبدت السلطات العثمانية من جهة أخرى قلقها من الزيادة المطردة في عدد المهاجرين الجزائريين الذين توافدوا على بلاد الشام سنة 1910 و1911 ، حتى أن والي دمشق عبر عن قلقه للقنصل الفرنسي وقال له : " إن الأمر ليس كذلك بالنسبة

للمهاجرين غير العرب والذين يبقون أجانب عن الأهالي ولا نخشى منهم شيئا وكانت الحكومة العثمانية –وتفاديا للمشاكل– قد قررت سنة 1907 إن أي مسلم يغادر بلاده متوجها للبلاد العثمانية بقصد الإقامة فيها يصبح يفعل الواقع مواطنا عثمانيا ، ويمنح قطعة أرض كما حصل المهاجرون على مساعدات عاجلة عند وصولهم فيحصلون أحيانا على قرشين ونصف وأحيانا على 3 أرغفة [19].

الخلافات العثمانية - الفرنسية حول الوضعية القانونية للمهاجرين :

لم يكن استقرار هذه المجموعة الكبيرة من المهاجرين الجزائريين في بلاد الشام بالأمر الهين على فرنسا ، خاصة وهي التي لها مطامعها الكثيرة في هذه المنطقة [20]. لذلك فكرت في إمكانية تكوين جالية جزائرية تابع لها تستعين بها في يوم من الأيام لتحقيق مآربها. والعثمانيون أدركوا مع قدوم أول فوج من المهاجرين بزعامة أحمد بن سالم ، أن هذه الهجرة قد تخلف لهم صعوبات في المدى البعيد. وقد تؤدي إلى خلافات بينهم وبين الفرنسيين . وشكوا في بقاء كل الجزائريين المهاجرين بعيدين عن الاتصال بالقنصليات الفرنسية . لذلك فضلوا من الأول اتخاذ سلوك الحيطة والحذر تجاههم ، رغم تأكدهم من حسن نياتهم وهذا ما أدى بالسلطات العثمانية في دمشق إلى توطين الفوج الأول من المهاجرين في المناطق الداخلية بعيدا عن السواحل حيث يكثر الأجانب.

أما عابرو السبيل من الجزائريين [21] والذين كانوا يحملون جوازات سفر فرنسية والقادمون لأجل تجارة أو زيارة فلم تكن السلطات العثمانية تعترض سبيلهم ، ولا تتدخل في شؤونهم عند تقييد أنفسهم في القنصليات الفرنسية ما دام حضورهم للبلاد العثمانية حضور مؤقت. أما إذا أرادوا الإقامة النهائية في البلد فإن السلطات

المحلية تطالبهم بالتخلي عن كل صلة لهم بالأجانب وخاصة بالقنصلية الفرنسية، والتخلي عن التبعية الفرنسية. وهذا ما اعترضت عليه السفارة الفرنسية في استانبول واعتبرته تدخلا في شؤون رعاياها ممن يودون الحصول على التبعية القنصلية.

ووجهة نظر الفرنسيين كانت تقول أن كل جزائري خرج من الجزائر هو بطبيعة الحال فرنسي، ما دام أن الجزائر أصبحت من ممتلكات فرنسيا والجزائريون من رعاياها، هذا ما أدى إلى خلافات عديدة وواسعة قامت بين الدولتين الفرنسية والعثمانية . ولم يتمكن الطرفان رغم المحاولات العديدة من الوصول إلى حل أو قاعدة قانونية ترضي الجانبين. فالفرنسيون كانوا يرون في حماية الجزائريين مكسبا لهم لتثبيت أقدامهم أكثر في المنطقة وقد أغضبهم كثيرا انسياق الجزائريين لطلب حق المواطنة العثمانية ،وادعوا أن ذلك الانسياق لم يكن باختيار الجزائريين، بل ضغوط مارستها عليهم السلطات المحلية . وراحت التقارير والبرقيات القنصلية تتكلم عن سياسة " العثمنة " ،التي كانت تمارسها السلطات العثمانية على المهاجرين الجزائريين. وبعد أخذ ورد ومشاورات عديدة توصل الطرفان سنة 1889 إلى " مسودة اتفاق" لم تؤد إلى إرضائهما ،بقدر ما كانت تهدف إلى تهدئة الأوضاع وإغلاق باب الخلاف الفرنسي — العثماني بشأن المهاجرين الجزائريين. واستمرت الرؤية مضطربة وكل طرف ينتظر تنازلا من الطرف الآخر إلى سنة 1911 ،حين اضطرت الدولة العثمانية [22]، إلى التقدم بمشروع اتفاق ، وقبل الفرنسيون هذا المشروع على مضض. ولكن ما لبث الخلافات أن وجدت لها نهاية مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، التي جعلت من لدولة العثمانية عدوة فرنسا وإنكلترا بتحالفها مع ألمانيا عدوتهما. وبإلغاء كل الاتفاقيات

الدولية التي كانت بين فرنسا والدولة العثمانية بسبب الحرب، تحول الجزائريون بحكم الواقع إلى مواطنين عثمانيين.

المهاجرون وقانون المواطنة الفرنسي 1865:

بدأ الاهتمام الفعلي للسلطات الفرنسية بالجزائريين المهاجرين ، قبيل استقرار الأمير عبد القادر بدمشق . وهذا الاهتمام ليس مرده ، منع هؤلاء من الهجرة أو ثنيهم عنها ، ولكن الهدف منه هو تقرير مصير ما يخلفه هؤلاء المهاجرون وراءهم من أراضي وأملاك . فقد جاء تعليمة بادرت إليها وزارة الدفاع الفرنسية ، بخصوص الجزائريين الذين يغادرون بلدهم ، بأنهم بعد ثلاث سنوات من إقامتهم في بلد أجنبي دون رغبة في العودة ، فإنهم يخسرون حقهم في الحماية الفرنسية. وذلك بموجب القرار الوزاري الصادر في 2 سبتمبر 1855 [23].

أما بعد استقرار الأمير عبد القادر ، فقد بدأت السلطات الفرنسية تشعر بأهمية وثقل الجالية الجزائرية ، ومن هنا كان صدور القانون المشيخي لعام 1865 الذي جعل من الجزائريين رعايا فرنسيين ، دون أن يجعل منهم مواطنين . وقد عرف هذا القانون شكله التطبيقي من خلال صدور نشرية في شهر جانفي 1869 ، التي جاءت لتميز بين جزائريين عابرين وآخرين مقيمين . وأقرت السلطات الفرنسية ضرورة وضع المقيمين تحت مراقبة صارمة ، يتم من خلالها تبادل المعلومات بين القنصليات الفرنسية والحكومة العامة بالجزائر ووزارة الخارجية الفرنسية بباريس . والهدف من هذا التنسيق بين مختلف المصالح الفرنسية هو الوقوف على حقيقة المهاجرين ،وهويتهم وأسباب هجرتهم وتحركاتهم ومواقفهم السياسية تجاه فرنسا ، ويتم ذلك عبر عمليات التجديد السنوي للتسجيل في دفاتر القنصليات [24].

إلا أن هذه الأخيرة عندما شرعت في وضع القوائم للتعرف على الجزائريين وتحديد أوضاعهم بين مقيم وغير مقيم . وجدت أن الأشخاص الذين أقبلوا على التسجيل كان كبيرا جدا ، بحيث تراوح بين الثلاثة آلاف والأربعة آلاف ادعوا كلهم بحق أو من دون حق الأصل الجزائري . وقد يعيدنا هذا الى ذكرى الحوادث الطائفية وما بعدها ، والتي دفعت بالكثير من الناس الى الإدعاء بأنهم جزائريون للهروب من العقوبات التي سلطها وزير الخارجية العثماني فؤاد باشا على الأهالي .

والأمير عبد القادر بنفسه قد أغاضه كثيرا سلوك السلطة هذا ، لأنه يعرف أن الكثير من الناس كانوا أبرياء من التهم التي ألصقت بهم . فراح يوزع الشهادات التي تجعل من هؤلاء الناس مهاجرون جزائريون " مغاربة " . ونجد ضمن هذا الصنف حتى اليهود ، الذين استغل الكثير منهم هذه الفرصة ، ليجعل من نفسه ومن أهله رعية فرنسية . ويفيدنا أحد التقارير القنصلية ، أن هؤلاء اليهود ، كانوا يخرجون من بلاد الشام الى مصر مثلا ، حيث يسجلون أنفسهم في القنصلية هناك ، على أساس أنهم جزائريون ثم يعودون الى بلاد الشام ، وهم يحملون أوراقا ثبوتية فرنسية .

ولاحظ القنصل الفرنسي في دمشق السيد روستان Roustan ، ضمن هؤلاء المهاجرين الجزائريين ثلاث فئات :

- **الفئة الأولى :** وهم الذين وظفوا في خدمة السلطات العثمانية (شرطة ، عسكر ...) والذين ليس لهم الحق في لتسجيل لانعدام رغبة العودة لديهم .
- **الفئة الثانية :** وهم من متوسطي الحال وهم على رأي القنصل لا يمثلون فائدة كبيرة لفرنسا ، حيث لا يلجئون للحماية القنصلية إلا في حال مطاردة السلطات المحلية لهم.

الفئة الثالثة : وهي عدد لا بأس به ، وقد تقدموا بطلبات تسجيلهم، وشكل روستان لجنة [25] لفحص طلبات هؤلاء الجزائريين برئاسته، ومؤلفة شخصيتين جزائريتين من المهاجرين ومستشار وترجمان وقد رفض الأمير عبد القادر الانتماء إلى هذه اللجنة ،بعد دعوة القنصل له معللا رفضه بعدم رغبته في الدخول في نزاع مع السلطات العثمانية في حالة الشك في هوية أحد هؤلاء الطالبين للحماية القنصلية.

ولكن اللجنة فشلت في مهامها مع أول اجتماع لها ، مما اضطر القنصل إلى حلها فالجزائريون اعترضوا على الشروط التي وضعتها النشرة ، وكان مطلبهم أن يتم تسجيل كل الجزائريين ، من دون شروط اعتبارا للدور الذي قاموا به في حوادث 1860 حين كان لهم فضل كبير في حماية الأهالي من مسحيين وقناصل. إلا أن القنصل اعترض على مطلب الجزائريين ، خاصة وأن العروض كثيرة ولم تستوف في أغلبها الشروط المطلوبة. فمن بين 273 طلبا، تمت الموافقة على 73 طلبا فقط لاستيفائها شروط " روستان". وهو الذي كان يرغب في تحديد التقييد في الشخصيات الهامة فقط ،والتي يمكن أن يكون ذات فائدة بالنسبة لفرنسا [26].

واتبع خلفاء" روستان" من القناصل الخط المتشدد نفسه، وتم تسجيل 160 جزائريا الى سنة 1874 ، بمن فيهم عائلة الأمير عبد القادر. ويقول القنصل " إن نتيجة هذا الإجراء قد ساعدت على التخفيف من تخوفات الحكومة العثمانية التي كانت تتقبل بصعوبة أن يبقى هؤلاء الجزائريون - و الذين يعدون بحكم لغتهم وعاداتهم ودينهم ، جزءا لا يتجزأ من المجتمع الدمشقي - معفيين من الضرائب والخدمة العسكرية [27].

السياسة الفرنسية في المنطقة وموقف الدولة العثمانية :

لم تبد الحكومة الفرنسية حتى عام 1880 اهتماما جديا بمسألة الحماية الفرنسية للجزائريين الموجدين في البلاد العثمانية وخاصة بلاد الشام، وغالبا ما كانت الخلافات تسوى بين السلطات المحلية والقناصل الفرنسيين أو السفارة الفرنسية في استانبول.

وكانت الهزيمة التي حلت بفرنسا سنة 1871 ، قد أسهمت في انخفاض شعبيتها في بلاد الشام ، واستفادت إنكلترا من هذا الوضع الجديد ووجدت فيه فرصتها لتنشيط دعايتها واكتساب أنصار لها في المنطقة [28]، فشرعت الإرساليات البروستانتية في إقامة مراكز للخدمات التعليمية والاجتماعية. ومنح والي دمشق الأولوية للإنجليز ، لإقامة بعض المشاريع العامة في بلاد الشام مثل شق الطرق وبناء الموانئ وغيرها ... . وسرعان ما فطنت فرنسا للنشاط الإنجليزي في المنطقة فقررت العمل بسرعة لاسترجاع مكانتها السابقة . ولذلك اقترح السفير الفرنسي في استانبول السيد " تيسو Tissot" على حكومته ، برنامج تدخل في سورية لمواجه النشاطات المتزايدة للإنجليز في بلاد الشام.

ومن دون تأخير كلف الملحق العسكري بالسفارة الفرنسية في استانبول السيد " دوتورسي DeTorcy من طرف حكومته ، بمهمة سرية و دراسية واستكشافية في سورية ، لصالح وزارتي الحربية والخارجية الفرنسية ، حيث قام الملحق بزيارتين لبلاد الشام . الأولى في أبريل 1880 ، والثانية في أبريل 1881 [29]. ولم يتمكن من إتمام مهامه في الزيارة الثانية لحوادث كانت اندلعت في جبل الدروز ومنطقة حوران. أما زيارته وجولته الأولى ، فقد كتب حولها تقريرا ضمنه ملاحظاته ووجهات نظره المختلفة ، وكانت التعليمات الموجهة إليه تطلب منه(الرؤية والسماع والملاحظة) ، مع

التقيد بالحذر الكامل حتى لا يثير حفيظة الأتراك . وقد طلبت منه وزارة الحربية النظر في إمكانية القيام بحملة عسكرية على البلاد لاحتلالها. وقد خصص قسما من تقرير لهذه الناحية بالذات .ومما ذكره مثلا ؛ أن احتلال سورية ، حسب وجهة نظره ، سيكون سهلا من الناحية العسكرية والسياسية، وأكثر فائدة لفرنسا من عمليات احتلالها للجزائر التي كانت طويلة وصعبة، فسورية بلد غني وأهله متحضرون ومحابون لفرنسا".

كما أنه وجه نظر حكومته الى الأمير عبد القادر ، ونصحها بإمكانية الاستعانة به ، رغم عمره البالغ " ثلاث وسبعون سنة " ، لأنه حسب رأيه، لا يزال جاهزا لطموحات سياسية، وذلك على غرار نظرة نابليون الثالث للأمير. كما رأى أن حركات الهجرة والعلاقات التجارية التي تأكدت بين بلاد الشام والجزائر خلال السنوات الأخيرة ، يمكنها أن تفيد كثيرا التأثير الفرنسي في المنطقة[30] .

وعندما عين القنصل الجديد السيد " فليش Flesch " ، عقد عليه السفير الفرنسي Tissot في استانبول، الآمال ليعمل لاستعادة الهيبة والاعتبار لفرنسا. ومل لبث القنصل أن أرسل مذكرة إلى السفارة ووزارة الخارجية الفرنسية ، أكد فيها أنه على حكومته أن تلعب دور الوسيط بين السلطات العثمانية والأهالي ؛ " والذين يزداد هيجانهم بسبب ضعف الحكام الأتراك". في حين كانت السياسة الإنجليزية تهدف إلى تشجيع ميول الأهالي الاستقلالية لذلك نصح القنصل دولته بتوجيه الجهود الفرنسية إلى الاهتمام بالأهالي المسلمين الذين أهملت مصالحهم، منذ سنوات لحساب الأقليات المسيحية، ونصح أيضا أنه يجب أن تكون للقنصليات اتصالات شخصية وصداقات مع بعض الزعماء وشيوخ القبائل وغيرهم ...[31].

ونسب الى أحد الفرنسيين ، وكان قريبا من القنصل " فليش" ، مذكرة بعنوان " ملاحظات حول الجزائريين المقيمين في سورية " أصدرها بتاريخ 24 مارس 1881 . تحدث فيها عن مكانة الأمير عبد القادر باعتباره قائدا لكل المسلمين في المنطقة وليس للجزائريين فقط . وقد قدر عدد هؤلاء المهاجرين حينها بين الأربعة آلاف والخمسة آلاف شخص . لذلك نجده يقترح الاستعانة بقوة هؤلاء لفرض الكلمة الفرنسية في حال لم تتمكن القوات الفرنسية من فرض وجودها في الداخل. وقد لاحظ أن الاعتماد على المسيحيين ، هو أمر غير مضمون العواقب ، فهم أفضل في مجال تنظيم البلاد وترتيب الأوضاع الداخلية وعنى ذلك أن الفرنسيين عليهم الاستعانة بالجزائريين كقوة عسكرية وبالمسيحيين كقوة تنظيمية .

ومن هنا ، اعتبر غالبية القناصل الذين عينوا بعد هذه الفترة في دمشق وبيروت ، أن مهمة سياسية خاصة كانت ملقاة على عاتقهم ، ألا وهي تحسين مكانة فرنسا في المنطقة " والتحضير للمستقبل " ، أي ضمان نصيب فرنسا من التجزئة المحتومة للإمبراطورية العثمانية التي أشرفت على نهايتها.

أما الدولة العثمانية فإنها من جهتها ، لم تبد اعتراضا رسميا ولم تقدم بوثيقة تحدد فيها الوضعية القانونية للمهاجرين الجزائريين لبلاد الشام قبل عام 1874. وعندما كانت القنصليات الفرنسية تتدخل في بعض النزاعات الخاصة بالجزائريين ، ومبدية اهتماما وانشغالا خاصا بهم كانت السلطات المحلية ، تبدي اعتراضها وتستمر في اعتبار الجزائريين مواطنين عثمانيين مثل بقية أهل البلاد.

ولكن بعد الحرب الألمانية – الفرنسية شرعت الدولة العثمانية وموظفوها في سورية وغيرها من المقاطعات في الإعلان الرسمي عن موقف الدولة العثمانية من

وضعية المهاجرين الجزائريين. فأعلن والي دمشق للقنصل الفرنسي سنة 1874 ، بأنه يستحيل عليه اعتبار المسلمين الجزائريين رعايا فرنسيين، إذ بمجيئهم إلى البلاد العثمانية يكونون قد استعادوا جنسيتهم الأصلية التي هذه الجنسية العثمانية [32].

وفي 20 أكتوبر عام 1875 ، وجه الباب العالي مذكرة إلى السفارة الفرنسية في استانبول عرض فيها لأول مرة وجهة نظره من قضية المهاجرين وأوضحت المذكرة أن هناك فئتين من الجزائريين : منهم من هم عابري سبيل وذوي مصالح تجارية أو صناعية ، وهؤلاء يتمتعون بالضرورة بالجنسية الفرنسي ومنهم المقيمون والذين ليست لديهم نية العودة إلى بلادهم وهؤلاء بحكم الواقع قد اكتسبوا حق المواطنة العثمانية ، وهم يخضعون للقوانين العثمانية " [33].

ولم تلبث ظروف دولية ومستجدات أن تضطر الدولة العثمانية إلى اتخاذ مواقف أكثر صرامة تجاه الجزائريين الذين بقوا محتفظين بتبعيتهم الفرنسية رغم هجرتهم للبلاد العثمانية وإقامتهم فيها . ففرض فرنسا الحماية على تونس سنة 1881 بعد احتلالها للجزائر سنة 1830 ، زاد وضاعف من تخوفات الدولة العثمانية وخشيت أن تكون لفرنسا أهداف من سياستها المتبعة في سورية ، وأن يتحول الجزائريون المتمتعون بالحماية الفرنسية شيئا فشيئا إلى عناصر تخدم المصالح الفرنسية في المنطقة.

وفي برقية أرسلها القنصل الفرنسي في دمشق، إلى السفير في استانبول عن وضعية الجزائريين في بلاد الشام ، يخبره فيها أنه أجرى اتصالات مع الوالي العثماني بخصوص الجزائريين القادمين إلى سورية ، بعد هجرة الأمير عبد القادر وتبين للقنصل "أن الوالي قام مجددا بالتلميح للسلطان عن حلم لفرنسا لنزع يد العثمانيين عن هذه

البلاد، وأنه ألح عليه ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لنزع الجنسية الفرنسية عن المهاجرين الجزائريين ، لأنهم يشكلون على زعمه مقدمة لاحتلال قد يحصل عن قريب " . ولاحظ القنصل أيضا : " أن الوالي لم يتوقف عن إجراء اتصالات والقيام بمراسلات منتظمة مع الباب العالي "[34].

ومع بداية عام 1882 ، شرع الباب العالي في الجانب التطبيقي لمذكرة التي سبق أن قدمها للسفارة الفرنسية . إذ أعطى تعليماته لموظفيه في بلاد الشام لاعتبار كل مقيم جزائري على الأرض العثمانية - وليس لديه نية العودة- عثمانيا بحكم الفعل والواقع. ولا يسمح لأي جزائري مقيم أن تكون له أوراق ثبوتية فرنسية أو يكون محميا لفرنسا، أما أولئك الزوار فهم تحت الحماية الفرنسية.

وقد بدأت الإجراءات بالتجمعات الجزائرية في فلسطين، وكانت حجة السلطات في ذلك أن بعض التجمعات قد حصل أهلها من الجزائريين على أراض مجانية من الحكومة العثمانية، والتي ستتحول إلى ملكيتهم الخاصة بعد عشرون عاما . وبالتالي لا يمكن منحهم سندات ملكية الأرض بدون أن يصبحوا مواطنين عثمانيين ، وقد رضخ لهذا الإجراء 1500 مهاجرا جزائريا وحاول القنصل عبثا التدخل لدى الوالي "حمدى باشا" ، لإعفاء أولئك الذين حصلوا على أراضيهم ، بفضل المساعدة المالية للأمير عبد القادر. ولكن الوالي رد عليه قائلا : " إنه يمنع على الجزائريين الذين يريدون البقاء فرنسيين العيش في تجمعات وعلى أراض تملكوها " . ورد عليه القنصل الفرنسي بالقانون الذي أصدرته الدولة العثمانية سنة 1868 [35] ، والذي يعترف بحق الملكية للأجانب في الدولة العثمانية ،دون التفرقة بين مقيمين في

جماعات أو منفردين، حيث قال " ألا يوجد مستوطنات ألمانية في منطقة حيفا [36] ولم تنف عنهم الدولة العثمانية جنسيتهم الأصلية " [37].

وإذا كان السلاطين الذين تولوا قبل السلطان عبد الحميد الثاني، لم يبدوا اهتماما جديا وانشغالا بهذه المسألة ، فإن السلطان عبد الحميد الثاني رأى فيها خطرا كبيرا على امن الدولة العثمانية وسيادتها . لذلك وقفت الدولة العثمانية هذا الموقف المتصلب. وما هذا الموقف إلا مظهرا من مظاهر سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامية والتي تجلت في شعار الجامعة الإسلامية ، التي وجد فيها السلطان خير علاج ،لمواجهة إطماع وتدخلات الدول الأجنبية المتزايدة في شؤون البلاد العثمانية. وخير وسيلة لتأليب الرأي العام الإسلامي ضد هذه الدول الاستعمارية. وبالتالي لا يصبح الإحساس بالخطر الداهم مقتصرا على الحكومة والسلطات السياسية من دون الأهالي، وسياسة كهذه كانت ترفض رفضا باتا ، أن يخضع مسلمون لحماية دولة أجنبية وخاصة فرنسا التي احتلت الجزائر ثم فرضت حمايتها على تونس وهاهي تتجه بأنظارها إلى بلاد الشام.

ومن هنا فإنه من غير الممكن القول ؛أن الجزائريين كانوا يرفضون المواطنة العثمانية أو كانوا يرغبون في طلب الحماية الفرنسية ويلحون عليها مثلما كان يدعي ذلك القناصل الفرنسيون، فالجزائريون جاؤوا فارين بأنفسهم وعائلاتهم من الحكم والظلم الفرنسي، طالبين الحماية العثمانية والعيش في كنف البلاد الإسلامية وتحت ظل حاكم مسلم.

ولم تقتصر معارضة النوايا والخطط الفرنسية على الدولة العثمانية فحسب، بل عارضتها كذلك إنكلترا وقد تأكد للقناصل الفرنسيين أن الإنجليز هم بطريقة

مباشرة أو غير مباشرة وراء المعارضة العثمانية للمطالب الفرنسية الخاصة بالجزائريين [38]، ومما جاء على لسان القنصل Gilbert"...إن المندوب البريطاني يقف وراء نية السلطات المحلية في رفض صفة المواطنة الفرنسية للجزائريين المقيمين منذ مدة في سورية، و السفير البريطاني طلب من ممثله في دمشق معلومات عن عدد الجزائريين ووضعيتهم في دمشق ، وهو يرى أن تكتلا مهما من جزائريين معترف بجنسيتهم الفرنسية ،قد يكون له في وقت ما مضرة بالمصالح البريطانية ، ونافعة للمصالح الفرنسية في سورية، ونصح ممثله في دمشق السيد "بلوك Block " أن تكون له علاقات وطيدة مع الوالي العثماني الحالي [39] وهو الموظف الوحيد الذي يمكنه التصدي بحزم للقناصل الفرنسيين الذين يعملون حاليا للتصدي لسلطات السلطان[40].

ولا يمكن اعتباره هذا التصدي الإنكليزي للمحاولات الفرنسية، غيرة على الدولة العثمانية ورعاياها المسلمين، بل لا يتعدى كونه تنافسا بين الدولتين الأجنبيتين. والفرنسيون رغم الخلافات التي نشبت بينهم وبين العثمانيين بخصوص الجزائريين والتونسيين الموجودين في البلاد العثمانية، حاولوا قدر جهدهم تسوية الخلافات سلميا بواسطة المشاورات والمفاوضات حتى لا يفقدوا ثقة الدولة العثمانية فيهم ويكون ذلك لصالح بريطانيا.

وبعد وفاة الأمير عبد القادر في مايو 1883 ، بدأت المواجهة صراحة بين الولاة والقناصل الفرنسيين، فقد كان الأمير بمثابة الحاكم على الجزائريين ومرجعا لكل الخلافات التي تخصهم. ومباشرة بعد وفاته تنافس العثمانيون والفرنسيون لكسب أبناء الأمير عبد القادر ، لأنه في استمالتهم استمالة لبقية المهاجرين الجزائريين. و بهذا الخصوص وجه الباب العالي سنة 1884 تعليماته السرية إلى والي دمشق حمدي باشا

جاء فيها : " عليكم بالإسراع في إبعاد عائلة الأمير عبد القادر عن فرنسا، وعدوا أبناؤها بالامتيازات والأوسمة والنتيجة تكون مهمة إذا ما توصلتم إلى ذلك ، لأنه بواسطة عائلة الأمير عبد القادر سنكتسب كل الجزائريين المقيمين في بلاد الشام. وهذه الوسيلة الوحيدة التي ننزع بها عن فرنسا كل سبب للتدخل في شؤون هذه البلاد القريبة من مصر والتي هي سبب الاختلاف الموجود حاليا بين هذه الدولة وبريطانيا[41].

وكان نتيجة هذا السعي ، طلب الوالي "حمدي باشا" معاشا لأبناء الأمير عبد القادر . وأنضم الابنان الكبيران إلى الحكومة العثمانية ، حيث حصل الأمير محمد على لقب باشا في حياة أبيه، وتم تمكين الأبناء الثلاثة محمد ومحي الدين وعبد الله بمرتبات شهرية [42] . في حين اكتسبت فرنسا إلى صفها الأمير هاشم الذي تحول شيئا فشيئا إلى مدافع عن مصالح الجزائريين التابعين لفرنسا ، وكثيرا ما كان سببا في مواجهات حادة، قامت بين السلطات العثمانية والقناصل الفرنسيين في دمشق وبيروت . حتى أن هؤلاء اشتكوا من مبالغاته في الشكاوى من تعسف السلطات المحلية وممارستها تجاه الجزائريين المحميين . وسيضطر في نهاية الأمر إلى الخروج من سورية والإقامة في الجزائر سنة 1892 مع عائلته.

إلا أنه أمام التشدد الذي أبداه والي دمشق راح الفرنسيون يبحثون لهم عن محميين ضمن الجزائريين المستوطنين في فلسطين . حيث قرر القنصل العام ببيروت السيد Patrimonio سنة 1884 تكليف نائب القنصل في حمص وحماة السيد Savoye ، بالتحقيق في وضعية الجزائريين في تلك المستوطنات والوقوف على

رغباتهم، كنوع من الدعاية لانشغال الفرنسيين واهتمامهم بوضعية الجزائريين الفلاحين ومساعدتهم لتحسين ظروفهم.

ضمن السيد Savoye تقريره كل مشاهداته وملاحظاته عن التجمعات الجزائرية في الجليل، فذكر التهديدات والضغوط التي يتعرض لها المهاجرون من طرف السلطات المحلية في المنطقة، والأميرين محمد ومحي الدين اللذين سعيا لدعوة الجزائريين الى تسجيل أنفسهم في سجلات النفوس العثمانية، ورفض كل دعوة حماية تأتيهم من القنصليات الفرنسية. ولاحظ "سافوي" أن هم الجزائريين هو الحفاظ على أراضيهم، ومنهم من يرغب في اكتساب الحماية الفرنسية، ولكن القنصليات ليس بيدها الإمكانيات الكافية لتواجه بها محاولات العثمانيين عثمنة الجزائريين[43].

وعندما شرعت السلطات العثمانية في إحصاء السكان سنة 1884 أخبر الأمير محمد هذه السلطات، أن كل الجزائريين لديهم الرغبة في أن يصبحوا عثمانيين حتى أولئك الذين سجلوا أنفسهم في القنصليات الفرنسية. وفعلا تم تقييد الكثير من الجزائريين في قوائم الإحصاء[44]. الشيء الذي أزعج الفرنسيين كثيرا، ودفع بالحكومة الفرنسية إلى طلب توضيحات من سفيرها في استانبول السيد Noailles، فكان هذا أول سفير يضع تقريرا حول الجزائريين المهاجرين في بلاد الشام، وكان ذلك سنة 1885.

أعطى السفير حكما مسبقا في تقريره وهو "الاستحالة في الوقت الحاضر عرض المسألة الأصلية على الباب العالي، وهي التي تشكل الأساس لكل المشاكل المطروحة" وأضاف قائلا: "... ولكن هذا لا يمنعنا من النظر في المسألة وإيجاد قاعدة

نعمل على تطبيقها شيئا فشيئا مع الوقائع" . وناقش Noailles المسألة من كل جوانبها القانونية والتطبيقية والسياسية.

فمن الناحية القانونية ترى فرنسا أن كل الجزائريين فرنسيون، وكذلك أبناؤهم وحتى أولئك الذين حصلوا أراض مجانية من الحكومة العثمانية [45] ، أما وجهة نظر الحكومة العثمانية فهي مخالفة لوجهة النظر الفرنسية ولكن مواقفها متذبذبة وتتغير بحسب الظروف، فأحيانا ،تطالب بحقها في الجزائريين المقيمين في الإمبراطورية (مذكرة سنة 1875)، وأحيانا أخرى، تقتصر في مطالبها على أولئك المتجمعين في مستوطنات جزائرية خالصة (مذكرة سنة 1882) ولكن أصل الفكرة واحد، وهي أن كل مسلم في مقاطعة عثمانية استولت عليها قوة أجنبية يعد مواطنا عثمانيا ، ما دام قرر الإقامة في البلاد العثمانية.

أما الجوانب التطبيقية والسياسية للمشكلة، فيجملها السفير في قوله: " إن فائدة فرنسا ومصلحتها ؛ هي في حماية الجزائريين والدفاع عنهم " وحتى أولئك الذين لا يرغبون في الحماية الفرنسية يجب اعتبارهم لاجئين سياسيين يتحتم علينا مراقبتهم " . ويختتم السفير Noailles تقريره بتأكيده على عدم المبالغة في التدخلات في شؤون الجزائريين ، بل يجب السير بحذر ، مع احتفاظنا بحقنا في حماية الجزائريين وحقنا في مراقبتهم لأجل مصلحة الجزائر".

وأخذ وزير الخارجية الفرنسية برأي السفير، بعدم وضع قاعدة مطلقة وإنما العمل على اتخاذ إجراءات بحسب الوقائع المعروضة وبحسب الظروف[46] وهذا معناه تكليف القناصل والسفارة بإيجاد حلول للمشاكل التي تعترض الجزائريين المحميين من التقيد بالحذر، لتلافي الدخول في مشاحنات مع السلطات العثمانية[47]. ولكن الذي

زاد من تعقيد المشكلة ومن الصعوبة في إيجاد حل نهائي لها، استمرار تدفق جموع المهاجرين على بلاد الشام، خلافا للبلاد العربية الأخرى التي كان يقصدها أعداد قليلة من هؤلاء لمهاجرين . وإذا كان العثمانيون غير مكترثين كثيرا في الأول، لأمر هذه الهجرة فإنهم استفاقوا بعد عام 1887 للارتفاع المستمر في عددهم[48]. وبذلك ، ازداد تشددهم لرفض كل ادعاء فرنسي لحماية الجزائريين المقيمين، باستثناء أولئك الزائرين والحاملين لجوازات سفر فرنسية.

وشهدت العلاقات الفرنسية- العثمانية توترا جديدا في عهد القنصل الفرنسي في دمشق السيد Péritié والوالي العثماني "نشيد باشا" ،الذي خلف "حمدي باشا" ، حيث لم يرتح كلاهما للآخر. وكثرت تقارير هذا القنصل إلى سفارته ووزارة الخارجية الفرنسية في باريس بخصوص قضايا المهاجرين الجزائريين .

والملاحظ هنا أن الكثير من الجزائريين بقوا محتفظين بأوراقهم الثبوتية التي حملوها معهم من الجزائر رغم استقرارهم في بلاد الشام، ولأنهم لم يحصلوا بالمقابل على أوراق ثبوتية عثمانية، ظلت القنصلية الفرنسية تنظر الهم على أنهم جزائريون ، يتوجب عليها حمايتهم بموجب القانون الفرنسي الصادر سنة 1869. ولا نستطيع إيجاد تفسير واضح ومقنع للعريضة التي تقدم بها جزائريون مقيمون في دمشق إلى القنصل الفرنسية يعرضون فيها شكواهم من السلطات العثمانية وجاءت الرسالة على الشكل التالي: " جناب سعادة قونصل دولة الحكومة الفرنساوية الفخيمة بالشام، نعرض نحن الواضعين أسماءنا وأختامنا أدناه أعيان ومشايخ وأعضاء المغاربة الجزائريين المختصين بالحكومة الفرنساوية، أنه لا يخفاكم الحالة التي نحن فيها مع الحكومة المحلية ، و التشديدات المستمرة على كبيرنا وصغيرنا، وعدم الاعتراف

زاد من تعقيد المشكلة ومن الصعوبة في إيجاد حل نهائي لها، استمرار تدفق جموع المهاجرين على بلاد الشام، خلافا للبلاد العربية الأخرى التي كان يقصدها أعداد قليلة من هؤلاء لمهاجرين . وإذا كان العثمانيون غير مكترثين كثيرا في الأول، لأمر هذه الهجرة فإنهم استفاقوا بعد عام 1887 للارتفاع المستمر في عددهم[48]. وبذلك ، ازداد تشددهم لرفض كل ادعاء فرنسي لحماية الجزائريين المقيمين، باستثناء أولئك الزائرين والحاملين لجوازات سفر فرنسية.

وشهدت العلاقات الفرنسية- العثمانية توترا جديدا في عهد القنصل الفرنسي في دمشق السيد Péritié والوالي العثماني "نشيد باشا" ،الذي خلف "حمدي باشا" ، حيث لم يرتح كلاهما للآخر. وكثرت تقارير هذا القنصل إلى سفارته ووزارة الخارجية الفرنسية في باريس بخصوص قضايا المهاجرين الجزائريين .

والملاحظ هنا أن الكثير من الجزائريين بقوا محتفظين بأوراقهم الثبوتية التي حملوها معهم من الجزائر رغم استقرارهم في بلاد الشام، ولأنهم لم يحصلوا بالمقابل على أوراق ثبوتية عثمانية، ظلت القنصلية الفرنسية تنظر الهم على أنهم جزائريون ، يتوجب عليها حمايتهم بموجب القانون الفرنسي الصادر سنة 1869. ولا نستطيع إيجاد تفسير واضح ومقنع للعريضة التي تقدم بها جزائريون مقيمون في دمشق إلى القنصل الفرنسية يعرضون فيها شكواهم من السلطات العثمانية وجاءت الرسالة على الشكل التالي: " جناب سعادة قونصل دولة الحكومة الفرنساوية الفخيمة بالشام، نعرض نحن الواضعين أسماءنا وأختامنا أدناه أعيان ومشايخ وأعضاء المغاربة الجزائريين المختصين بالحكومة الفرنساوية، أنه لا يخفاكم الحالة التي نحن فيها مع الحكومة المحلية ، و التشديدات المستمرة على كبيرنا وصغيرنا، وعدم الاعتراف

بجنسيتنا كليا، بحيث انهم يجرون الأحكام على بعض منا بدون معرفة القونصل، وكلما وجدوا شخصا معلقا بالحكومة الفرنساوية يهان ويلقى في السجن، وكذلك منعوا علينا المبيعات والشراء في المحاكم والطابو وغيرها..."[49] ونحن ملتمسين من سعادتكم إنقاذنا من هذا الأمر وتسيير أمورنا حسب النظامات المرعية بين الدول"[50].

وجاء في عريضة ثانية موجهة إلى القنصل نفسه من طرف الجزائريين المقيمين في دمشق ما يلي : "... المعروض على سعادتكم نحن جماعة المغاربة الجزائريين الذين في سورية ، أردنا جمع مصالحنا على وفق ما كان المرحوم سعادة الأمير عبد القادر من عقد نكاح وطلاق والترايك وغيره من مصالحنا على حسب الرعايا التي في الجزائر الغرب، وجعل القاضي علينا بأمر الجمهورية الفرنسوية حتى لا تبقى للدولة المحلية علينا تسلط أصلا، وتبقى مصالحنا بيننا إذ مات أحدنا لا تقدر الدولة أن تختم داره ،وقد اخترنا نحن مشايخ المغاربة والأعضاء؛ الشيخ محمد سعيد بن الشيخ الصديق، يكون قاضيا علينا لأنه من ذوي البيوت المعتبرة المشهورة بالفضل، وانه دائما يسعى في قضاء مصالحنا، وأن تخرجوا له أمرا من دولتكم العالية كسائر القضاة في الجزائر... حتى تبقى جميع الرعية تحت أمر دولتكم الفرنساوية ولا أحد يبقى يتعدى علينا من أصل الحكومة المحلية "[51].

ومثلما قلنا ، لا يمكننا إعطاء تفسير واضح لهاتين العريضتين، ولكن من المحتمل أن الجزائريين بعدما اعتادوا في حياة الأمير عبد القادر على تسيير شؤونهم بأنفسهم دون تدخل من السلطات العثمانية ، خشوا بعد وفاته من تدخل هذه السلطات ، فما كان منهم إلا اللجوء الى القنصلية الفرنسية ، والغريب أن يصدر طلب تعيين قاض من المسلمين الجزائريين من أعيان ومشايخ موجه إلى القنصلية

الفرنسية ، وهم الذين جاؤوا إلى البلاد العثمانية مهاجرين وفارين من تسلط المستعمر الفرنسي وظلمه في الجزائر. وغالبية الظن أن يكون الممضون على هاتين العريضتين ، هم من سكان المدن ومن الجيل الثاني ، أي هم أبناء المهاجرين الأوائل .

وكان من الممكن الشك في صحة هاتين الوثيقتين لو أنهما وردتا باللغة الفرنسية ،ولكننا وجدنا ضمن الأرشيف الفرنسي، الأصل العربي لهما وهو الذي ذكرناه . وإذا كان المشايخ والأعيان يعلنون عن تبعيتهم الصريحة وبهذا الشكل لفرنسا ويعترفون بأحقيتها في تسيير شؤونهم حتى وهم في بلاد الهجرة فكيف يكون حال وموقف بقية المهاجرين ممن لا حول لهم ولا قوة؟ .و الملاحظ هنا أن الجزائريين الموجودين في دمشق، كانوا ينساقون بسهولة لطلب الحماية الفرنسية ،خلافا للمهاجرين في حوارن وفلسطين الذين كانوا بعيدين عن تدخلات القنصليات الفرنسية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن مثل هذه العرائض والشكاوى قد كثرت في عهد القنصل Pérétie ، وهو الذي أبدى تعاطفا كبيرا مع المهاجرين الجزائريين ومعارضة لكل إجراء صغيرا كان أو كبيرا قد يعرض الجزائريين المحميين للخطر. وقد وصف القنصل الوضعية في إحدى برقياته الموجهة إلى السفارة بقوله :" ... كل جزائري يبين نفسه انه من الرعايا الفرنسيين فهو يوقف في الحال ويسجن ، ولم يعد أمامهم إلا اللجوء إلى القنصلية طلبا للحماية ذلك إذا تمكنوا من الفرار من أيد الضبطية ... وبذلك تتصدر المشكلة الجزائرية كل المشاكل فهي ؛ أن أحسنت التعبير " البارومتر" الذي يقيس هيمنتنا ، فعلامة صعودنا هي في حماية الجزائريين، وتوفير الطمأنينة لهم، وعلامة نزولنا هي في إزعاجهم واضطهادهم "[52]. وبرقية كهذه لا تخلو من المبالغة والتطرف.

ويتأزم الوضع فجأة عندما يقتحم رجال الضبطية العثمانية مقر القنصلية بدمشق بحثا عن جزائريين فارين ، وتكرر الاقتحام مرتين الأولى، في جانفي 1888 ،و الثاني في مارس من السنة نفسها ، وانتفضت فرنسا لهذه الحوادث ورأت فيها خرقا فاضحا لسيادتها ومساسا بسمعتها الدولية ، إلى درجة فكرت معها بإرسال قوة بحرية إلى شواطئ بيروت ، لإرهاب السلطات العثمانية . ولحسن الحظ أن السفير Montebello نجح في تهدئة حكومته ، وأقترح على الدولة العثمانية – لوضع حد للمشاكل بين البلدين – إقالة الوالي نشيد باشا ولكن الدولة العثمانية طلبت بالمقابل أن يستبدل القنصل Pérétie بقنصل آخر.

وبعد إبعاد الوالي والقنصل الفرنسي [53] ، حل محل هذا الأخير السيد Guilois وعين الوالي "نضيف باشا" محل "نشيد باشا" ، وكان السفير Montebello ، قد أظهر انزعاجه من التقارير المرفوعة إليه من القنصل Pérétie . حيث رأى فيها الكثير من المبالغة ، وعاتبه على عدم مصادقته للوالي لأنها الوسيلة الوحيدة لحل الخلافات الخاصة بالمهاجرين الجزائريين المحميين من طرف فرنسا. ولاحظ السفير أن حساسيات القناصل الزائدة عن الحد ، هي التي تدفعهم للظن أن المصالح الفرنسية في بلاد الشام في خطر يجب تداركه [54].

المفاوضات بين فرنسا و الدولة العثمانية :

بعد الحوادث السابقة وما آلت إليه من نتائج ، قرر الفرنسيون هذه المرة العمل لإيجاد قاعدة محددة ، تعتمد بين الطرفين العثماني – والفرنسي لحل المشاكل الخاصة بالمهاجرين الجزائريين ، وللدخول في مفاوضات جديدة . فقررت وزارة الخارجية الفرنسية تكليف مستشارها بالسفارة الفرنسية في استانبول السيد Imbert بوضع

تقرير شامل عن الجزائريين في بلاد الشام والتقدم باقتراحات تعتمد كأساس للدخول في مفاوضات مع الدولة العثمانية.

وبعد مدة ، تقدم السيد "أمبير" بتقريره وعنوانه "مسألة الجزائريين المتواجدين في سورية ، أصولها والمصاعب التي تولدت عنها " [55] . يعطي أمبير في بداية تقريره نظرة تاريخية عن الوجود الجزائري في بلاد الشام، ثم يركز على حملة " العثمنة " التي يسلكها العثمانيون منذ سنة 1883 ، وفي محاولة منه للبحث عن حلول توفيقية للمشكلة ، يؤكد أن المصاعب لا بد منها إذا ما استمرت فرنسا في المطالبة بتبعية كل الجزائريين لها ، لذلك اقترح جملة تنازلات منها :

أولا – القبول بتطبيق القانونيين التاليين على الجزائريين ، ذلك الصادر في 10 جوان 1868 ، والذي يسمح للأجانب بحيازة عقارات وأملاك ، و الخضوع للمحاكم العثمانية في حالة الخصومة مع احد المواطنين ، دون تدخل القنصل الفرنسي . والقانون الصادر سنة 1857 ، والذي يشترط على من يحصل على قطعة أرض مجانا ، أن يصبح عثمانيا . ثم يقترح جملة من المقترحات هي :

أ- إهمال كل الجزائريين الذين هاجروا أيام الحملة الفرنسية للتخلص من الحكم الفرنسي .

ب- تقبل كل شهادة جنسية عثمانية ، يعلن صاحبها أمام موظف قنصلي انه حصل عليها برضى منه.

ت- سحب الحماية عن الذين دخلوا في الجيش والدرك والوظائف الإدارية العثمانية دون استشارة القنصلية ، وإعطاء التسهيلات في المستقبل لكل راغب في الحصول على الجنسية العثمانية في مدة معينة .

أما الجزائريون المحميون من طرف فرنسا فيجب اعتبارهم فرنسيين ، وعلى السلطات العثمانية أن تعاملهم كذلك، وتحصل هذه الأخيرة على قوائم المسجلين في القنصليات لتفادي أي التباس.

وضمن Imbert تقريره إحصاء عام 1888 لجزائريين المسجلين في القنصليات حيث تم تسجيل أربع مائة وعشرة جزائريين في قنصلية دمشق في حين تم تسجيل ألفان وثمانية وستون جزائريا في قنصلية بيروت . ويؤكد " أمبير " في نهاية تقريره- مثله مثل بقية الموظفين الذين رفعوا تقاريرهم إلى الحكومة – على عدم التخلي عن الجزائريين ، والعمل بحزم لحمايتهم لصالح الدعاية والتأثير الفرنسي في المنطقة ، فهم يعدون بالآلاف ، وينتشرون في مناطق لا وجود للفرنسيين فيها [56].

قبلت وزارة الخارجية الفرنسية بمقترحات المستشار "أمبير" وأعطت التعليمات لسفارتها للدخول في مفاوضات مع الحكومة العثمانية ، ولكنها اعترضت على التنازل الأول، فهو معناه التنازل للعثمانيين عن أبناء الأمير عبد القادر الذين أبقوا على علاقاتهم مع الفرنسيين، واشترطت في المقترحات الأخرى أن أي جزائري لا يصبح عثمانيا من دون إذن من القنصليات الفرنسية.

شرع السفير الفرنسي في اتصالاته، فبعث رسالة للسلطان عبد الحميد الثاني ، أكد له فيها على " الأهمية التي توليها حكومته لتسوية هذا المشكل للحفاظ على العلاقات الحسنة التي تربط البلدين فرنسا تركيا [57]. ولكن السلطان ظهر شديد التحفظ تجاه هذه المسألة ، ومراعاة للعلاقات التي تربط البلدين طلب من السفير تقديم مذكرة ، ووعده بإعطاء الأمر للصدر الأعظم "كباميل باشا" للنظر في المسألة ، وبعد إطلاع الصدر الأعظم على المذكرة ابلغ السفير أن بلاده ستتقدم هي الأخرى

بتنازل، ألا وهو؛ ترك حرية الاختيار للجزائريين بين التبعية العثمانية والتبعية الفرنسية، على أن يكون للدولة العثمانية – مقابل هذا التنازل – الحق في إبعاد الجزائريين الذين تشكل سلوكاتهم خطرا على الأمن العام في بلاد الشام.

وطلب كهذا من غير الممكن أن تقبل به السفارة الفرنسية " اعتبرته " مخالفا للمعاملات التي يتمتع بها رعايا الأمم الأخرى في البلاد العثمانية [58]. وهذا ما أدى إلى تباطؤ جديد في سير المفاوضات . واتهم السفير الفرنسي الجانب العثماني بالتباطؤ المقصود ربحا للوقت والاستمرار في سياسة " العثمنة ". وأخيرا تقدم الباب العالي بمقترحاته إلى السفير ومنها ؛ قبوله أن تقدم له قوائم الجزائريين المسجلين في القنصليات [59] وعلى أنهم سيعاملون كتابعين لفرنسا، إلا إذا قبلوا بعد ذلك التبعية العثمانية " . والاقتراح الثاني ، يخص أولئك المعترف بهم (الآن) من الرعايا العثمانيين، إذا ما رغبوا في التحول إلى الحماية الفرنسية عليهم بالامتثال للقوانين العثمانية المطبقة في مثل هذه الأحوال".

ومرة أخرى اعترضت الحكومة الفرنسية على هذه المقترحات ووصفتها بالبساطة والإيجاز، وانتقدتها، لأنها تمكن الجزائريين المحميين من اكتساب الجنسية العثمانية بسهولة، في حين أن الجزائريين العثمانيين لا يمكنهم طلب الحماية الفرنسية بدون إذن من الباب العالي [60] . ولكنها لم ترفض المقترحات رفضا باتا وأعطت من جانبها صياغة أخرى لمقترحات الحكومة العثمانية.

حافظت الصياغة الجديدة على مصطلح" جزائريين " الوارد في الصياغة العثمانية تفاديا للحساسية من طرف الحكومة العثمانية، وجاءت الصياغة كالتالي: "

تضع السفارة الفرنسية قائمة بأسماء الجزائريين الذي تقول بتبعيتهم لفرنسا [61] وتعرضها على الباب العالي.

وأولئك الذين قبلوا برضا منهم ، قبل تاريخ 22 جويلية [62] اكتساب الجنسية العثمانية ، فإن الحكومة الفرنسية تعترف بجنسيتهم . أما الباقون فيجب اعتبارهم ضمن الرعايا الفرنسيين من سلطات كلا البلدين . ومن يرغب من هؤلاء في المستقبل في اكتساب الجنسية العثمانية ، يجب أن يخضع للقواعد المنصوص عليها في القانون العثماني الصادر في 19 جويلية 1869[63]. بعد استئذان السلطات الفرنسية وكذلك الحال بالنسبة لمن هم عثمانيون ، ويرغبون في التحول للجنسية الفرنسية عليهم بالامتثال لقوانين البلدين في هذا الخصوص".

إلا أن المشاورات لم تتوصل الى حل يرضي الطرفين ، بسبب حدوث ظروف عطلت هذه المشاورات ، وبقيت المواقف قريبة من الاتفاق ، ووعد الصدر الأعظم السفير الفرنسي أن يعطي تعليماته للوالي في دمشق لتفادي أي مشكل إلى حين التوصل إلى اتفاق.

المشروع العثماني لتسوية النزاعات الفرنسية العثمانية :

بادر الباب العالي بعد مدة بتقديم مشروع قانون مكتوب إلى السفارة الفرنسية وهذه أول مرة يتقدم فيها الجانب العثماني ، بمشروع مكتوب ليكون أساسا وقاعدة للمشاورات ، وتعبيرا عن وجهة النظر العثمانية في المسألة. وحسب ما لاحظه السفير الفرنسي ، فان أهم ما كان يشغل السلطان والصدر الأعظم هو خشيتهم من قيام مستوطنة إسلامية - فرنسية في بلاد الشام. لذلك عملوا جهدهم لمنع ذلك والحيلولة

دون حدوثه . وحدوث أمر كهذا ، فيه مس بكرامة وسيادة السلطنة العثمانية وبالمكانة الدينية للخليفة العثماني.

تبعا لذلك ، تقدم الوزير الأول العثماني بتاريخ 16 سبتمر 1889 بمشروع التسوية العثماني المؤلف من تسع مواد هي كالتالي :

المادة الأولى –يعد الجزائريون الذين هاجروا إلى البلاد العثمانية في جماعات وأقاموا فيها ، من الرعايا العثمانيين ومن أراد من هؤلاء اكتساب الحماية القنصلية الفرنسية فعليهم مغادرة البلاد في مدة معينة.

المادة الثانية – كل الجزائريين الذين هاجروا فرادى ولديهم جوازات سفر فرنسية مسجلة لدى القنصلية ، يعدون رعايا فرنسيين، ومن أراد من هؤلاء أن يصبح عثمانيا فسيعد كذلك.

المادة الثالثة – كل الجزائريين الذين خدموا في الجيش العثماني أو في الإدارة المدنية أو المقيمين على أراض منحتها لهم الحكومة العثمانية مجانا يعدون من الرعايا العثمانيين ومن يرغب منهم في اكتساب الجنسية الفرنسية فعليه مغادرة البلاد ، والذين يرفضون الذهاب يبقون رعايا عثمانيين.

المادة الرابعة – تمنع الحكومة العثمانية الزواج بين موطنات عثمانيات ومهاجرين جزائريين من المحميين الفرنسيين، وكل من يخالف هذه القاعدة عليه مغادرة البلاد ، ولزوجته الحرية في الذهاب معه او التخلف عنه.

المادة الخامسة –كل جزائري مسجل في القنصليات الفرنسية ،إذا ما عرف عنه إخلال بالنظام العام فإنه يطرد.

المادة السادسة– تسلم للباب العالي قائمة بأسماء المسجلين في القنصليات الفرنسية حسب المادتين الثانية والثالثة، ويرسل كل من الباب العالي والسفارة

مندوبا عنهما لتشكيل لجنة مؤلفة كذلك من مندوب عن القنصلية وآخر عن الولاية ، ومهمة هذه الجنة هي فحص هذه القوائم وتعيين من هم عثمانيون، ومن هم تحت الحماية الفرنسية.

المادة السابعة –يبت كذلك في مشكلة جنسية بعض اليهود [64] الذين هم بمعرفة السلطات العثمانية من أهالي بلاد الشام ، أو من مناطق أخرى في الإمبراطورية، وتمكنوا من الحصول على جوازات سفر فرنسية مثل بقية المسلمين الجزائريين.

المادة الثامنة – تنطبق هذه القوانين على كل الجزائريين بما فيهم أولئك المقيمون في فلسطين وغيرها من المقاطعات العثمانية.

المادة التاسعة – ترحب الحكومة العثمانية بكل الجزائريين الذين يهاجرون إليها في المستقبل، ولديهم نية الإقامة بمنحهم أراض ، أما الزائرون وأصحاب المصالح الحاملين لجوازات سفر فرنسية فعليهم مغادرة البلاد في غضون عامين ، وإذا تأخروا عن هذا الموعد فسنعدهم رعايا عثمانيين [65].

أوضح الباب العالي من خلال هذا المشروع ،مواقفه صراحة من الوجود الجزائري في البلاد العثمانية، واستمر في تشدده تجاه الجزائريين المحميين ،وقد طالب في خطته الجديدة بمغادرتهم للبلاد، والجديد في هذا المشروع هو ما ورد في المادة التاسعة ، والتي أعلن فيها عن ترحيب الحكومة العثمانية بكل من يقصدها ويهاجر إليها من الجزائريين، ولعل في هذا تحديا صارخا للفرنسيين الذين يرون في هذا إعلانا عن دعاية أخرى لجلب المزيد من الجزائريين إلى البلاد العثمانية ،ومن هنا لم يبد الفرنسيون الرضا الكامل عن هذا المشروع. ونفى السفير الفرنسي ،أن يكون ذلك نتيجة لمشاورات طويلة قامت بين البلدين بهدف التوصل إلى اتفاق إلا أنه ترك لحكومته التصرف والقرار.

ونالت المادة الأولى من المشروع نصيبا وافرا من المناقشة ، ومما لاحظه السفير في التعليق على المشروع الذي وجهه إلى حكومته ، أن الدولة العثمانية لم تعترف بالسيطرة الفرنسية على الجزائر ، وبالتالي فالجزائريون بالنسبة لها هم عثمانيون قبل مجيئهم إلى بلاد الشام، ويبقون كذلك بعد هجرتهم"[66]. كما لم يكن الباب العالي يتعرف لحد الآن بوجود جماعة من الجزائريين مقيمين في البلاد العثمانية ، ويتمتعون بالحماية القنصلية الفرنسية . ولكن الباب العالي يعترف من خلال المادة الثانية بوجود هذه الجماعة ، كما لا نجد ذكرا في المادة الأولى للجنسية الأصلية أي الجنسية العثمانية للجزائريين . وقد استطاع السفير إقناع الباب العالي أن لا يكون له الحق وحده ، في طرد الجزائريين المحميين واصطدمت المناقشات عند نقطة أخرى وهي الخاصة بمصير الجزائريين المقيمين في البلاد العثمانية والذين هاجروا بدون جوازات سفر فرنسية وتم تسجيلهم في القنصليات بعد مدة طويلة من قدومهم.و الصدر الأعظم أبدى موقفا متشددا تجاه هذه المسألة " فهؤلاء المهاجرون بغير جوازات سفر ، قد أعطوا بذلك دليلا وحجة على فرارهم من السيطرة الفرنسية في الجزائر، ولذلك عملوا بصفتهم مواطنين عثمانيين، وليست مسألة تقييدهم المتأخرة في القنصليات هي التي يمكنها تغيير وضعيتهم القانونية السابقة ، وعلى رأي الصدر الأعظم فإن هذه التسجيلات كانت احتيالية قصد منها أصحابها التهرب من التجنيد والالتزامات الضرائبية"[67].

أما الجانب الفرنسي فلم يكن يرغب في التخلي بهذه السهولة عن محميه، وسلوك كهذا من الفرنسيين قد يخيف بقية المحميين الجزائريين، ويزعزع ثقتهم في مدى صحة هذه الحماية، وأمام عناد الطرفين جمدت المفاوضات من جديد، واعلم السفير

الفرنسي السلطان ، باستحالة التفاوض مع الصدر الأعظم والتوصل معه إلى اتفاق مرض [68].

الاتفاق العثماني . الفرنسي 1889:

لم يغفل السلطان عبد الحميد الثاني هذه المرة عن مشروع المفاوضات بل قرر استئنافه بواسطة الموظف السامي بوزارة الخارجية العثمانية " أرتيم باشا". وأكد السلطان من جهته أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق نهائي لان ذلك يستدعي إثارة المسائل الأصلية ، و التي من مصلحة الطرفين عدم إثارتها . لذلك أقترح اعتماد مسودة اتفاق ، تكون مرضية للطرفين وتعتمد مع طرف السلطات الولائية والقنصليات لحل المشاكل التي تعترضهم بخصوص المهاجرين الجزائريين. واعتمدت مواد المشروع العثماني لصياغة مسودة الاتفاق ، واشترطت هذه المسودة اعتبار جماعات المهاجرين الجزائريين التي غادرت الجزائر للإقامة في بلاد الشام مواطنين عثمانيين ، ماعدا أولئك الذين اختاروا الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية وعلى هؤلاء مغادرة الأراضي العثمانية في غضون فترة معينة ، أم الذين قدموا بموجب جوازات سفر فرنسية ، فيعدون فرنسيين إذ سجلت جوازاتهم في السفارة الفرنسية . ويحق لهم اكتساب الجنسية العثمانية. والذين اختاروا الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية فلا يحق لهم الزواج بنساء عثمانيات . وكل حامل للجنسية الفرنسة يطلب منه مغادرة البلاد إذا ما أخل بالنظام العام [69].

وتطبيقا لمواد مسودة الاتفاق هذه ، شرع الجانب الفرنسي في البحث عن وسيلة يتحاشى بها تجدد الحوادث والمشاكل السابقة ، وكان اقتراح السفير السيد Montebello أن تراجع أسماء الجزائريين المسجلين في القنصليات ، حتى لا يبقى إلا أولئك الذين ما توقفوا عن الإعلان الدائم عن تبعيتهم لفرنسا. أما أولئك الذين يريدون

الإقامة النهائية في الأراضي العثمانية فيجب إعلامهم بسقوط كل حماية قنصلية عنهم، وأعطت وزارة الخارجية الفرنسية موافقتها على هذه الخطة بعد تردد.

وأعطيت التعليمات سنة 1890 للقنصل الفرنسي في دمشق للمباشرة في إجراء المراجعة. وبعد عمليات الفحص التي قام بها القنصل Guillois للسجلات القنصلية ، بم يبق تحت الحماية الفرنسية في دمشق إلى تسعة أشخاص من ضمن 318 مسلما جزائريا كانوا مسجلين سابقا في القنصلية، إضافة إلى 11 فردا من عائلة الأمير عبد القادر بينهم أبناءه الثلاثة احمد، وعمر ،و عبد الرزاق. وهناك عضوان من عائلة المرابط شمن التسعة . وهذا معناه أن عملية المراجعة كانت شديدة وصارمة، ولكنها لم تخلو من بعض الأهداف البعيدة التي كانت فرنسا ترمي إلى تحقيقها دوما . فالملاحظ أن المراجعة أبقت على الجزائريين المتمتعين بالمكانة الاجتماعية والذي يمكن لفرنسا أن تستفيد منهم على المدى البعيد. وتخلت بالمقابل عن بقية المحميين والذين كانوا سببا في النزاعات الدائمة مع السلطات المحلية. وأعطت السفارة تعليماتها للقنصليات برفض كل مساعدة للجزائريين غير المقيدين سابقا في السجلات القنصلية، والذين لا يحملون جوازات سفر من الحكومة العامة بالجزائر للانتقال إلى تركيا [70].

ومن الأسباب الأخرى لهذا التشدد، بروز ظاهرة جديدة مع بداية القرن العشرين، لاحظها القناصل وراجعوا بخصوصها سفارتهم عدة مرات ، وهي تخص بعض المتشردين Vagabonds أو بوهميين ، الذين يدعون أنهم جزائريون ومنهم من يحمل جوازات سفر فرنسية ، وقد لوحظوا في المناطق الداخلية من بلاد الشام وتركيا مثل حلب والأناضول ، ويدعون أنهم يتاجرون في الأحصنة وعند مطاردة السلطات العثمانية لهم ، يلجئون إلى القنصليات الفرنسية ويطلبون حمايتها [71].

وبعد ما خلص الجانب الفرنسي من مشكل الجزائريين المهاجرين برفضه منحهم الحماية ، إلا إذا كانوا يحملون تصاريح حكومية للانتقال إلى تركيا. ظهرت مشكلة جديدة تتمثل في حماية أبناء المحميين، فقد وجدت القنصليات الفرنسية صعوبات في هذا المجال ، واعتراضا من السلطات العثمانية. والجيل الجديد مندمج كلية في المجتمع الشامي، والقنصل الفرنسية في بيروت عبر عن ذلك بقوله: " إن المسألة ازدادت صعوبة ، هل نستمر أم نتوقف عن منح شهادات الحماية لأبناء المحميين الذين بلغوا سن الرشد". ولاحظ انه بسبب هذا المشكل " فإن كل المسألة الجزئية عادت إلى المحك من جديد ، ووالي بيروت يقول انه يمتثل لأوامر جاءته من الباب العالي لتطبيق الاتفاق الحاصل سنة 1889 ، والقاضي بأن الحماية لا تمنح إلا للجزائريين الزائرين للبلاد العثمانية " ويضيف قنصل بيروت إلى ذلك قول الكونت دوسرسي« Conte de Sercey ، بأنه في سنة 1884 لوحظ امتلاء سجلاتنا القنصلية بأسماء لم تكن مقيدة فيها ، ومن الصعب التدليل على صحة هذه التسجيلات ، لأنه على لم تحصل في هذه هجرة للجزائريين على الأقل فيما يخص اليهود [72].

والملاحظ هنا ، أن الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام لم تقتصر على المسلمين فقط ، بل اشتركت فيها جماعات يهودية كانت تقصد الهجرة إلى فلسطين، ولكن غالبية هؤلاء اليهود الجزائريين كانوا مزيفين [73] . والحكومة العثمانية كانت أعطت تعليماتها لموظفيها في فلسطين لرفض أي نزول أو إقامة لليهود المهاجرين إلى فلسطين . ولان غالبية هؤلاء اليهود كانوا يحملون جوازات سفر فرنسية حصلوا عليها بطرق مختلفة فإن السفارة وجدت نفسها مضطرة لحمايتهم . وكانت هذه نقطة خلاف أخرى ظهرت بين الجانبين الفرنسي و العثماني . ففي حين كانت الدولة العثمانية تنازع

الفرنسيين في أمر المواطنة الخاصة بالمهاجرين من المسلمين الجزائريين ، مع ترحيبها الدائم بقدومهم ، كانت ترفض بالمقابل دخول المهاجرين اليهود إلى البلاد العثمانية . وقد حصلت مواجهة بين الطرفين العثماني والفرنسي ، عندما وصلت عائلات يهودية جزائرية إلى ميناء يافا سنة 1898 ، ورفضت السلطات المحلية نزولها من السفينة ، وعندما تدخلت السفارة في أمرهم ، أعلمتها الحكومة العثمانية بأمر المنع الصادر بحق اليهود سنة 1888 ، وطلبت من السفارة إعلام قنصلياتها بذلك. ولكن السفير cambon رفض في مذكرة احتجاج قدمها للباب العالي هذا المنع قائلا أنه " لا نقبل التفرقة بين اليهود الجزائريين وباقي المواطنين الفرنسيين المتواجدين على الأراضي العثمانية فالكل له الحق في دخول البلاد والإقامة فيها إن شاء "[74].

وبسبب هذه المشاكل وغيرها ، طالب القنصل في بيروت بضرورة إجراء مراجعة للسجلات القنصلية مثل تلك التي أجريت في قنصلية دمشق، فأعطيت التعليمات للقناصل في مختلف أنحاء المقاطعات العثمانية للمباشرة في مراجعة قوائم الجزائريين المسجلة عندهم [75] . وبالنسبة لقنصلية بيروت والتي لم تنته فيها المراجعة إلا سنة 1907 ، تم الإبقاء على 79 جزائريا في حين تم سنة 1888 تسجيل (433) بتدخل من الأمير هاشم ابن الأمير عبد القادر وهؤلاء (79) جزائريا كانوا موزعين على الشكل التالي (23) في صفد، 1في طبرية (38) في بيروت ، 7 في حيفا ،4 في صيدا ، 2 في حمص ، 4 في طرابلس [76].

الاتفاق العثماني ـ الفرنسي 22 يناير 1911:

تجددت الرغبة والإرادة لدى الدولتين العثمانية والفرنسية ، للنظر في مشاكل المهاجرين الجزائريين . وكان السفير الفرنسي في استانبول السيد Bompard ،

متحمسا لإمكانية التوصل إلى اتفاق نهائي بين دولته والدولة العثمانية ، بخصوص المسألة . وجاءت الفرصة بيد فرنسا لتطلب من الدولة العثمانية ، العودة إلى المفاوضات والوصول إلى اتفاق يضع حدا للمشاكل التي استمرت في الظهور ، رغم محاولات التفاهم العديدة السابقة ، خاصة وان موجات الهجرة اشتدت خلال سنتي 1910و1911 . فالدولة العثمانية كانت بحاجة إلى قرض مالي من البنوك الفرنسية ، وهذه البنوك كانت الوحيدة المستعدة دوما لتلبية طلبات العثمانيين، وتم الاتفاق على هذا القرض في أواخر عام 1910 ، وبعده أعطى وزير الخارجية تعليماته للسفير في استانبول فيما يخص حماية الجزائريين والتونسيين، وكانت الفكرة الجديدة تنص على أن وضعية الجزائريين والتونسيين ليست سواء في البلاد العثمانية ، فالجزائر أرض فرنسية والجزائريين يجب حمايتهم من طرف القناصل مثل بقية الفرنسيين [77].

وحينها وجدت الحكومة العثمانية نفسها مجبرة على تليين موقفها، وشرع الطرفان في مفاوضات جديدة في أواخر عام 1910 . وبعد المفاوضات بشهرين اتفق السفير الفرنسي مع الباب العالي على منشور وعدت الدولة العثمانية بتوجيهه إلى السلطات الولائية، بمجرد موافقة الحكومة الفرنسية عليه .

اعتمدت النشرة الجديدة المبدأ التالي : " إن الجزائريين المسافرين إلى تركيا أو المقيمين بها لا يفقدون لأهم أبناؤهم صفة " الجزائري " ، ولا يعاملون كعثمانيين مهما طالت مدة إقامتهم في البلاد العثمانية . ثم تعرض النشرة لمختلف الحالات التي يصبح فيها الجزائريون مواطنين عثمانيين.

أولا – كل من يقطعون صلتهم ببلدهم الجزائر، وجاءوا للبلاد العثمانية بقصد الإقامة فيها يصبحون عثمانيين هم ونساؤهم وأبناؤهم، بعد تقديم قرار مكتوب يبين هذه الرغبة.

ثانيا – أولئك المقيمون منذ مدة في تركيا، ويرغبون في أن يصبحوا عثمانيين عليهم تقديم طلب للسلطات التركية ، وفي كلتا الحالتين يجب إعلام القنصل الذي يمكنه تقديم اعتراضه في مدة أقصاها 75 يوما .

ثالثا- يعد عثمانيا كل من أقام نهائيا في البلاد العثمانية، ولم يتقدم بطلب للحماية القنصلية، وأنجز طوعا الأعمال التالية: تسجيلهم باختيارهم في سجلات الإحصاء، أو أداء الخدمة العسكرية أو ممارسة وظائف حكومية [78].

وكان تعليق السفير الفرنسي على هذه النشرة؛ أنها تتضمن اعترافا ضمنيا من العثمانيين بتبعية الجزائر لفرنسا . فالجزائريون فرنسيون ولا يمكنهم اكتساب حق المواطنة العثمانية ، إلا بتقديم طلب خطي للسلطات المحلية مع مراجعة هذه الأخيرة للقنصلية لإعطاء موافقتها على ذلك أو معارضتها ، وهذا مكسب كبير للفرنسيين [79]. أما وزارة الخارجية الفرنسية في باريس، فقد اعترضت على الصياغة التي جاءت بها النشرة مثل استعمال الأتراك لمصطلح " جزائريين " فقط ، وليس " جزائريين فرنسيين " ، وفي حين أن الجنسية العثمانية لا تمنح للأجانب إلا حسب قانون 1869 ، فإن هذه النشرة تمكن الجزائريين (بعدما اعتبرتهم أجانب) من أن يصبحوا عثمانيين بمجرد تقديم طلب مكتوب [80]. ورد السفير على اعتراض حكومته بقوله : " إن هناك قوانين أخرى تمكن من حيازة الجنسية العثمانية ، مثل قانون الهجرة الصادر سنة 1857 والتسوية التي صدرت سنة 1905.

أما عن استعمال مصطلح " مواطن فرنسي " محل " جزائري " ، فهذا مالا يمكن أن تقبل به الحكومة العثمانية ، لان فيه مساسا بسيادتها ومكانتها. والتزام الحكومة التركية بتقديم طلبات التجنيس للقناصل الفرنسيين هو مكسب للفرنسيين . وبعد أخذ ورد أبدت وزارة الخارجية الفرنسية خضوعها للأمر الواقع لضرورات سياسية ، وتم توزيع النشرة بتاريخ 22 جانفي 1911 على السلطات الولائية في البلاد العثمانية [81] ، ولكن مصاعب عديدة اعترضت هذا الاتفاق الجديد فمهلة 75 يوما الممنوحة للقنصليات الفرنسية للنظر في القوائم التي تقدمها لها السلطات العثمانية – غير كافية . إذ أن هذه المراجعة تتطلب الاتصال بالجزائر وكثيرا ما كانت تنتهي المدة عندما يصل الرد من الجزائر ، واظهر القنصل سخطه من السلطات العثمانية التي تستمر – رغم الاتفاق – في تحريض الجزائريين لطلب الجنسية العثمانية بمجرد وصولهم .

كما لم يخف الحاكم العام بالجزائر استياءه من الاتفاق الجديد ، وأبدى انزعاجه من القوائم الكثيرة التي تصله من القناصل في بلاد الشام ، لأجل التحقيق فيها " فقد وصلت إلى أكثر من ألف بين شهر مايو 1911 وسبتمبر 1912 لذلك طالب مراجعة الاتفاق .

ولم تطل المدة على فترة الاتفاق حتى حدثت حادثة بسيطة أعادت المواجهة بين الفرنسيين والأتراك من جديد . وملخص ذلك ان جزائريا كان قد ترك بلاده منذ أربع سنوات واستقر في القاهرة ، وقيد اسمه في القنصلية الفرنسية بها ، وعندما قدم إلى دمشق مع عائلته دفعه بعض الجزائريين إلى تقديم طلب الجنسية العثمانية . ولما قدم الاسم إلى القنصلية اعترضت على الطلب ، لان هذا الشخص بالنسبة لها لم يقطع كل صلة له ببلده الجزائر ، وبالتالي لا يمكن تطبيق مواد النشرة عليه ، ولا يمكنه الحصول

على الجنسية العثمانية ، إلا بمقتضى قانون الجنسية العثمانية الصادرة سنة 1869 (باعتباره أجنبيا). ولكن الباب العالي رد على اعتراض السفارة بقوله أن هذا المنشور هو نتيجة اتفاق دولي بين فرنسا وتركيا، وهو بالتالي يتخطى كل قانون داخلي أو وطني وختم الباب العالي رفضه بقوله: " إذ كانت السفارة ترغب في تطبيق القوانين العثمانية الأخرى على المنشور[82] ، فيجب ملاحظة أن هناك قوانين أخرى تنظر الوجود الجزائري في بلاد العثمانية غير قانون1869[83].

ومن هنا نلاحظ غموض هذا الاتفاق وهشاشته، وشيئا فشيئا بدأت العلاقات بين الدولتين الفرنسية والتركية تشهد فتورا وتوترا، ولم تعد الأحوال السائدة في استانبول في صيف 1914 تسير لصلح فرنسا، ومن هنا ازدادت مواقف الحكومة التركية تصلبا وتشددا.

وتأتي الحرب العالمي الأولى لتضع حدا نهائيا للخلافات التي دامت أكثر من نصف قرن بين فرنسا وتركيا حول جنسية المهاجرين الجزائريين إلى بلاد العثمانية – دون أن تجد لها حلا. وفي مذكرة من وزارة الخارجية التركية إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في استانبول تقرأ ما يلي : " في الواقع إن اتفاق عام 1910 كان ذا صبغة امتيازية ، لأنه بحسب القانون الدولي الأوربي فإن النزاعات الخاصة بالمواطنة تحل دائما بحسب القانون أو الحق الوطني Le Droit Territorial، ونحن لم يكن علينا اشتراط أو إيجاد نظام أخاص لاكتساب الجنسية العثمانية ، إذ لم تكن هناك امتيازات خاصة بالمواطنين الفرنسيين والتي يراد أن يستفيد منها الجزائريون كذلك . وهذه الاتفاقات تبطل مع إلغاء الامتيازات، وهذا وضع أكدته حالة الحرب التي وضعت نهاية لكل

الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي تمت بين الحكومة لتركية والحكومة الفرنسية "[84]، وبالتالي أصبح الجزائريون عثمانيين بحكم الفعل والواقع.

مصادر و مراجع الفصل

1- نجد في أرشيف ما وراء البحار باكس Aix .. A.O.M وأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية A.A.E معلومات وافية عن حياة المهاجرين الجزائريين في دمشق وفلسطين من خلال التقارير والبرقيات التي كانت تصل وزارة الخارجية من القناصل الفرنسيين في دمشق وبيروت والسفارة في استانبول، أما المصادر والمراجع العربية فهي قليلة نذكر منها كتاب محمد بن الأمير عبد القادر" تحفة الزائر" وكتب التراجم مثل كتاب عبد الرزاق البيطار" حلية البشر" ومحمد جميل الشطي أعيان دمشق في القرن 13 هجري" وكتاب محمد تقي الدين الحصني " منتخبات التواريخ لدمشق " إضافة إلى مذكرات خلفها لنا شيخ جزائري من المهاجرين تحت عنوان " un derwiche Algérien en Syrie "وكتاب عادل الصلح " سطور من الرسالة ".

2- Bardin (p): op, cit , p 8.

3- A.O.M 9H102 Menées Kabyles...op,cit

4- Bardin (p); op,cit.p9.

5- اتضح لنا من خلال الزيارات التي قمنا بها إلى " حي السويقة" وقرية " نولة " في ضواحي دمشق أن سكان هاتين المنطقتين مازالوا محافظين على بعض عادات وتقاليد أسلافهم من المهاجرين الجزائريين،و اللهجة القبائلية مازالت سائدة خاصة بين كبار السن من الرجال والنساء إضافة إلى بعض الأكلات الشعبية الجزائرية مثل المغرب وغيرها ..والقبائل الذين سيكنون قرية نولة شديدي المحافظة ولا يسمحون أبدا بالاختلاط، ومما ذكره لنا أحد شيوخها أن سكان نوله كانوا في السابق من سكان كفر ناسج في حوران ولكنهم اضطروا إلى الخروج منها واشتروا أراضا في قرية نولة وأقاموا فيها تجمعا جزائريا محضا- وذلك بسبب عادات الحورانيين وعلى رأسها الاختلاط وخروج المرأة إلى الأسواق.

6- Bardin (p); op,cit. p11.

7- A.AE. carton Algérien en Turquie .. Télégramme adressé par le consul T.Gilbert de l'Ambassade de la république .Damas 1883.

ولا نعرف ما مدى صحة هذا إلا دعاء الفرنسي خاصة وأن الخلافات بين الفرنسيين والعثمانيين حول الوضعية القانونية للمهاجرين الجزائريين إلى بلاد الشام كانت في أشدها في هذه الفترة وقد تحامل الفرنسيون كثيرا على السلطات العثمانية بعد وفاة الأمير عبد القادر بحجة أن هذه السلطات تعمل جهدها "لعثمنة "المهاجرين.

8- جواد لمرابط : المرجع السابق ص18 ويقول صاحب الكتاب أن جده عبد الرحمن المرابط كان مترددا في هجرته بين المدينة والقاهرة ، وكان سبب هجرته إلى دمشق ما كتبه إليه الأمير للهجرة إليها.

9- حصلنا على بعض من هذه المعلومات من أفراد من عائلة المرابط مثل جعفر المرابط وفؤاد كما أفادنا مختار حي السويقة السيد رابح أمزيان بمعلومات عن الزاوية المغربية وأطلعنا على سجلين للمهاجرين الجزائريين أحدهما سجل بأسماء المهاجرين من نساء ورجال باللغة العربية ربما يرجع إلى مطلع القرن العشرين والآخر سجل وضعته القنصلية الفرنسية في دمشق سنة 1922 بهدف مراجعة التسجيلات السابقة ، وفيه معلومات عن المهنة والحالة العائلية الخاصة بالمهاجرين المقيدين فيه.

10- عبد الرزاق البيطار : حلية البشر ج3- ص 1281 ترجمة محمد بن عبد الله الخالدي وكان هذا الشيخ خليفة الأمير على منطقة سطيف في الجزائر.

11- سجلات المحاكم الشرعية بدمشق -محكمة الباب بدمشق - سجل رقم 1321،1087،1042)

12- A.O.M 7H 102 menées de kabyles a Damas...

13- Bardin (p); op,cit .p16.

تتألف المجموعة الأولى من أربع مستوطنات هي :

- ديشوم 1000 ساكن
- حسينية شفتلك 200 // 1850 ساكن
- عيم البيضاء 200 //
- عموقة 50 //

- والمجموعة الثانية تتألف من :

- كفرست 450 ساكن
- شعارا 500 //
- مجدل 500 // 1900 ساكن
- عوالم 450 //

كان سافوى savoye نائب القنصل في حمص وحماة وكلفة القنصل العام في بيروت سنة 1885 بالتحقيق في وضعية الجزائريين المستوطنين في صفد وطبرية.

14- Thobié (J) : intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman publi de la Sorbonne Paris 1977 p 29.

وعلى حد تعبير Pélissier de Rousas كانت حماية الأهالي السلاح الأكثر خطورة الذي شرعته القوى الأوربية ضد سيادة السلطنة " . لذلك أبدت الدولة العثمانية معارضة وتشددا تجاه حماية الجزائريين خاصة في بلاد الشام التي كانت لفرنسا مطامع قديمة فيها .

15- A.A.M Notes du consulats de France au Caire 1891

16- Les musulmans Algériens au Maroc et en Syrie . Revue du Monde Musulman, T2, 1907, p508.

17- تناولنا ذلك في فصل الهجرة في طلع القرن العشرين ، وكان من نتائج حرب البلقان سقوط القسم الأوربي كله تقريبا بيد دول البلقان، وهذا حول مركز الثقل في الدولة إلى البلاد العربية ، وتطلب الوضع الجديد بعد الحرب البلقانية تغييرا في الإيديولوجية السياسية والإدارية إذا أريد بقاء الشعب الوحيد الذي له أهمية في الدولة مع الأتراك ، ولذا قفزت المسألة العربية إلى الصدارة ، عبد العزيز الدوري : المرجع السابق ص194.

18- Bardin (p) : op,cit p 171-172

19- ibid.

20- كانت القنصليات الأجنبية في ولاية سورية أوكاردس وتآمر على الحكم العثماني والعمل على إثارة الاضطرابات . ولا يخلو تقرير من تقارير ولاة دمشق – التي اعتادوا أن يرفعوها إلى الباب العالي في النصف الثاني من القرن 19 –من شكوى مريرة من دسائس القناصل الأجانب .. وكان الولاة يتصرفون بحذر بالغ كي لا يصطدموا مع القناصل فيكون الباب مفتوحا أمام المداخلات الأجنبية الاستعمارية .

عبد العزيز محمد عوض : الإدارة العثمانية في ولاية سورية - دار المعارف ص327.

21- كثيرا ما كان الجزائريون مثل غيرهم من المغاربة يعرجون على بلاد الشام بعد إتمامهم مناسك الحج بهدف الزيارة ، كما كانت لبعضهم علاقات تجارية مع استانبول ودمشق والقاهرة ،ومن الجزائريين من كان يتخذ عذر التجارة أو الحج للخروج نهائيا من بلاده والهجرة إلى احد البلاد العربية 22- كانت الدولة العثمانية في حاجة في هذه الفترة إلى قرض من البنوك الفرنسية ، وقد استغلت فرنسا هذه الفرصة للضغط على الدولة العثمانية ودفعها للاعتراف بحق فرنسا في حماية بعض المهاجرين الجزائريين ممن استوطنوا في بلاد الشام ويرغبون في هذه الحماية ، وقد اعترفت الدولة العثمانية ضمنيا من خلال المشروع الذي تقدمت به سنة 1911 بتبعية الجزائر لفرنسا.

23- أي أن الحماية القنصلية إلى سنة 1869 كانت تنطبق على الجزائريين المقيمين مؤقتا في البلاد العثمانية ولم تفكر في توسيع دائرة هذه الحماية إلى الجزائريين المهاجرين ولو بجوازات سفر فرنسية .

24- Bardin (p): opcit, p 30.

وتقرر تطبيق مواد هذه النشرة على الجزائريين الموجودين في البلاد العثمانية منذ أقل من 3 سنوات من تاريخ صدور قانون سناتوس –كونسلت ، وترك الأمر بيد القنصل إذا رغب في إفادة بعض الجزائريين من الذين استقروا في البلاد قبل هذا التاريخ وممن يمكن أن تستفيد منهم فرنسا، ونصحت الحكومة القناصل بضرورة

التحلي بمرونة ولين تجاه هؤلاء الجزائريين إلى في حالة تأكدهم من انعدام أية رغبة في العودة لدى الشخص أو إذا أظهر عداء تجاه الحكومة الفرنسية في الجزائر.

25- كان السيد يوسف المرابط أحد الشخصيتين

26- Bardin (p): opcit, p 33

27- ibid

28- شكا والي سورية عبد اللطيف صبحي باشا (1871) من أن الدروز قد بدؤوا يتجهون بأنظارهم نحو الانجليز وبدؤوا بإيجاد نوع من الصلة مع انكلترا الأمر الذي أوقع الإدارة المحلية في مشاكل : عبد العزيز محمد عوض الإدارة العثمانية في ولاية سورية ، ص329".

29- اخبر السلطات العثمانية أن الهدف من زيارته هو دراسة إمكانية إقامة خطوط سكك حديدية في سورية — وجاء تقريره كالتالي " تقرير الراند دوتورسي De Torcy حول مهمته في سورية : " 1- الطريق المتبع في الرحلة .2- استطلاع عسكري عن سورية .- 3 السكك الحديدية في سورية .4- السكان والديانات .5- النظام الإداري في سورية .- 6- التأثير الفرنسي في سورية .7- الخاتمة .

In mémoires et document – Turquie AR. AE volume 123.

30- Joseph hajjar : op, cit , bismark , tome 2, p 1209

31- Bardin (p): opcit, p 83.

كما دعى إلى نشر التعليم في الأوساط الإسلامية للزيادة من التغلغل الفرنسي بين الأهالي ، وطالب بإنشاء المدارس والمستوصفات في الأحياء الإسلامية في دمشق في المناطق الريفية، ودعى من جهة أخرى إلى إدخال المنشآت المالية والتجارية ، وقد نال برنامجه هذا الموافقة من السفارة ومن الحكومة في باريس .

32- A.A.E Algériens en Turquie lettre du consul de Damas à CPLE 7 Avril 1874

33- Bardin (p): op,cit, p 39.

وتقدمت الدولة العثمانية بمذكرتها هذه أثر حادثة حدثت في دمشق حين الزم مهاجر جزائري مقيد في القنصلية الفرنسية بالانضمام إلى لجيش العثماني ، فما كان منه إلا الفرار واللجوء إلى القنصلية طلبا لحمايته وذلك معناه رفض العثمانيين أن يكون أي جزائري مقيم في بلاد الشام متمتعا بالحماية القنصلية .

34- A.A.E Algériens en Turquie : Situations des algériens Damas à Cple 11 Nov, 1883

35- صدر أمر سلطاني بهذا الخصوص بتاريخ 1285هـ /1867م جاء فيه انه "صدرت الإدارة السنية بتملك الأجانب الذين هم من تبعة الدول المشار إليهم (دولة انكلترا – دولة فرنسا – دولة استريا – دولة البلجيك)

فقط ، دون غيرهم من الأجانب " السجل 605 من سجل للمحاكم الشرعية بدمشق. والعثمانيون لم يعتبروا بأي حال من الأحوال المسلمين الجزائريين أجانب ويمكن أن تطبق عليهم هذه المادة .

36- كانت الدولة العثمانية تحرص على لعلاقات الطيبة التي تربطها بألمانيا لعدم ظهور أطماع لألمانيا في الدولة العثمانية ، حرصا منها على هذه العلاقات قامت الدولة بنقل قائمقام حيفا لحصول –سوء تفاهم بينه بين سكان المستعمرات الألمانية في قضاء حيفا ، وعينت قائمقام ما آخر خبرة ودراية كي يقوم بتحصيل الضرائب منهم ، محمد عبد العزيز عوض – المرجع السابق – ص329.

37- Bardin (p): op,cit, p 41.

38- بدأت هذه المعارضة مبكرة وظهرت خاصة عندما كان القنصل البريطاني وود Wood ممثلا للمصالح البريطانية في المشرق.

39- كان الوالي حمدي باشا أقوى الولاة العثمانيين الذين عملوا بحزم للتصدي لمحاولات الفرنسية تجنس أو حماية الفرنسيين وقد استمر على رأس الولاية إلى تاريخ وفاته سنة 1886.

40- A.A.E Algériens en Turquie – Damas à Cple – consul Gilbert 5 Dec 1883.

41- Bardin (p) : op,cit, p 44.

42- تم تخصيص 1400 ف للأمير محمد و 1000ف للأمير محي الدين و500 ف للأمير عبد الله ،وحظي لأمير محي الدين بمكانة مرموقة في الدولة العثمانية فقد انعم عليه السلطان عبد الحميد برتبة مير ميران (أمير الأمراء) سنة 1296 هـ، ورقاه سنة 1303 إلى رتبة روميلي بيكلوبيكي ، وعين له معاشا بعد وفاة والده في كل شهر 50 ليرة عثمانية وعرض عليه السلطان المجيء إلى استانبول ولما وصلها وجهت إليه رتبة الفريقية (قائد الفرقة العسكرية) – وأحرز وسام الصنف الرابع من النيشان العثماني – كما وقع تعيينه سفيرا للدولة العثمانية في مراكش ." انظر البيطار ، ص1469 ، إبراهيم شحاته 514.

43- A.A.E Algériens en Turquie – Damas à Cple – consul Gilbert 16 mars 1884

ويدعي سافوى أن غالبية الجزائريين لهم رغبة في اكتساب الحماية الفرنسية ، وأضاف أن البعض أخبروه أنه إذا تخلت عنهم فرنسا فسيطلبون منها ترحيلهم إلى الجزائر .

44- Bardin (p) . op,cit , p49- 50.

جاء ذلك في عريضة تقدم بها جزائريون للقنصل الفرنسي السيد Gilbert طالبين منه التدخل والتعجيل في تعيين لجنة للنظر في ذلك وأرفقت العريضة بـ 85 إمضاء لجزائريين من المحميين الفرنسيين المقيمين في دمشق.

45- ومما يقوله السفير أن القرار السلطاني الصادر بتاريخ 1رجب 1273 (25 شباط 1857) والقاضي أن الجنسية العثمانية تمنع لكل من يحصل على قطعة أرض في البلاد العثمانية " يلاحظ أن هذا القرار لم تخضع له القوى الأجنبية ولم يفرض عليها .

46- A.A.E Beyrouth à Cple 10 dec 1903.

47- وتم الاتفاق ضمنيا بين الوالي حمدي باشا والقنصل Gilbert على الإبقاء على الوضع الراهن وعدم إثارة مشاكل جديدة إلى حين تتوصل السفارة والحكومة العثمانية إلى اتفاق بخصوص جنسية الجزائريين ،و الجدير بالذكر أن وجهة نظر الطرفين كانت متناقضة حول عبارة الوضع الراهن Statu – quo فالقضية تعني بالنسبة للعثمانيين اعتبار الجزائريين مقيمين عثمانيين في حين يرى الفرنسيون في الجزائريين هم في الأصل فرنسيون قبل قدومهم إلى البلاد العثمانية ويجب أن ينظر للمسألة من هذا المنطلق .

48- أعطيت الأوامر لأمناء الحرف أن لا يوظفوا في المستقبل إلا من يحمل جنسية عثمانية ، وهناك أعداد كبيرة من الجزائريين يشتغلون بحرف مختلفة مثل البناء والحياكة و النجارة وغيرها ...

49- أعطيت الأوامر لأمناء الحرف أن لا يوظفوا في المستقبل إلا من يحمل جنسية عثمانية ، وهناك أعداد كبيرة من الجزائريين يشتغلون بحرف مختلفة مثل البناء والحياكة والنجارة وغيرها ...

50- A.A.E Algériens en Turquie – Damas à Cple – consul Gilbert 20 Oct 1888

51- A.A.E Algériens en Turquie Lettre au – consul Pérétié Damas 1888(1305)

والشيخ محمد السعيد هو أبن الشيخ الصديق الذي كان من ضمن المهاجرين الذين قدموا سنة 1847 مع احمد بن سالم ويعد (أي الشيخ الصديق)من العلماء وهو الذي تقدم مع الشيخ مهدي ومبارك بعريضة إلى السلطات المحلية بدمشق عند وصولهم إليها ، يعلنون فيها عن تبعيتهم الكاملة للدولة العثمانية ورفض أي تبعية فرنسية أو أي إدعاء لهذه التبعية سواء من المهاجرين أو من القنصلية الفرنسية

52- A.A.E Algériens en Turquie – Damas à Cple ,Le 22 Aout 1887

53- صدر فرمان بتنحية نشيد باشا في 18 آذار 1888 ، وتعيين نضيف باشا الذي كان يشغل منصبا في إزمير واليا عليها ، وفي 23 من الشهر نفسه توفي الوالي نشيد باشا ربما متأثرا بقرار تنحيته عن الولاية والتي اعلم بها عن طريق برقية شخصية ، وأبدت فرنسا انزعاجها لأن الدولة لعثمانية لم تعلن صراحة عن سبب تنحية الوالي.

54- Bardin (p), opcit, p 52.

55- A.A.E Rapport Imbert 3 Mai 1888.

أنظر ملحق رقم 13 .

ولاحظ " أمبير " أن هذه المشاكل والصعوبات بخصوص الجزائريين لا وجود لها إلا في بلاد الشام ،و في استانبول مثلا لا اعتراض للسلطات على حضور ترجمان في المحاكمات الخاصة بالجزائريين ، واعترض على المبدأ القائل أن الجزائريين باعتبارهم مسلمين هم خاضعين لسلطة الخليفة العثماني ويرد على ذلك بقوله : إن المسلمين الهنود – والذين هم من رعايا ملكة بريطانيا – يدير شؤونهم القناصل البريطانيون في البلاد العثمانية

56- ibid

57- وأضاف الشفري في رسالته " أن فرنسا لم تتوقف عن تقديم الدعم والمساعدة للدولة العثمانية في الكثير من القضايا والمشاكل التي اعترضتها ، وهي ترغب في التأكد هل سيبقى الجزائريون عرضة للإغاظة ولا يتمتعون باعتبارات نفسها مثل المستوطنين الألمان في فلسطين والرعايا المسلمين أتباع التاج البريطاني من الهنود.

58- Bardin : op,cit p 64.

59- كانت السلطات العثمانية ترفض في أول الأمر الاعتراف بالأسماء الواردة في السجلات القنصلية لان هذا التقييد لا يتعدى كونه معاملة إدارية ولا يمكنها أن تقرر أي تمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين ، ولكنها هذه المرة عدلت عن مواقفها السابقة ، وقررت القبول بالنظر في الأسماء الواردة في السجلات القنصلية .

60- Bardin : op,cit,p 66.

61- حسب برقية لوزارة الخارجية الفرنسية فإن عبارة " الجزائريين المتمتعين بالجنسية الفرنسية " لا تنطبق – مثلما ذهب إلى ذلك السفير الفرنسي – على الجزائريين المسجلين في القنصليات فقط ، وإنما تشمل في الأصل كل الجزائريين الذين هاجروا بعد الاحتلال .

62- وهو التاريخ الذي أرسلت فيه السفارة مذكرتها إلى الباب العالي .

63- نصت (المادة الثانية) من هذا القانون أن : " كل فرد يولد في البلاد العثمانية من أبوين أجنبيين يستطيع في غضون الثلاث سنوات التي تلي بلوغه سن الرشد أن يطالب بالجنسية العثمانية – (المادة الثالثة): كل أجنبي بلغ سن الرشد وأقام لمدة خمس سنوات متتالية في البلاد العثمانية يستطيع اكتساب الجنسية العثمانية – المادة الرابعة : تستطيع الحكومة العثمانية منح الجنسية العثمانية للأجنبي خلافا للعادة ، إذا ما رأته أهلا لهذا الفضل الخاص".

Arminjon (p) : étrangers et protégés dans l'empire ottoman , 1913 MC.F B.N.P p 331.

64- تعرضت لهذه المشكلة السلطات العثمانية والقنصليات الفرنسية على السواء حيث أدعى الكثير من اليهود أنهم من أصل جزائري وهاجروا إلى البلاد العثمانية ، وكانت هذه فرصة استغلالها الكثير من اليهود من أهل البلاد للخلص من القانون العثماني ،و الحصول على الحماية القنصلية الأجنبية ، وكانت العملية تتم كالتالي

: يقوم يهودي بالسفر إلى خارج البلاد ويتقدم إلى إحدى القنصليات الفرنسية في الخارج – مثلا قنصلية القاهرة ، ويطلب تسجيله مدعيا انه جزائري ويشهد يهوديين ثانية على ذلك ، ويطلب جواز سفر ، غالبا ما يحصل عليه بسهولة ، ويعود بعد ذلك إلى بلده ويسجل نفسه في القنصلية الفرنسية .

65- Bardin (p) : op,cit p 74.

66- كانت الصيغة الأولى التي وضعتها الدولة العثمانية للمادة الأولى كالتالي : " إن الجزائريين – والذين بقوا محتفظين بجنسيتهم الأصلية – من المهاجرين إلى سورية يبقون دوما رعايا عثمانيين" وتمكن السفير Montebello من تغيير هذه الصيغة واقتراح الصيغة الجديدة و التي ليس فيها إشارة إلى الجنسية الأصلية للمهاجرين الجزائريين واعتبر ذلك مكسبا ولو من الناحية النظرية.

67- اعترف الفرنسيون كذلك بهذه الوضعية ومما جاء في إحدى المراسلات القنصلية " إن المهاجرين الجزائريين جاؤوا إلى هذه البلاد للتخلص من الفرنسيين ولكنهم وجدوا إمكانية للاستفادة في مقرهم الجديد من الامتيازات التي تمنح للرعايا الأجانب ، وبحكم الأوراق الثبوتية الفرنسية التي يحملونها استغلوا الفرصة للتخلص من الواجبات المفروضة على الرعايا العثمانيين " ولاحظ القنصل " أنهم أينما يجدون مصلحتهم فإنهم يعلنون أنفسهم تابعين لهاته السلطة أو لتلك ، وهذا ما يؤدي إلى خلافات بيننا وبين السلطات العثمانية حول نسبة هؤلاء الجزائريين.

A.O.M Lettre au gouverneur général de l'Algérie 24 Oct 1890.

68- Bardin (p) : op ,cit p 76.

69- أمل دوغراماشي : الهجرة إلى سورية في أواخر القرن التاسع عشر ، أعمال المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام – دمشق 1987- ج1- ص288.

ووافقت وزارة الخارجية الفرنسية على مسودة الاتفاق هذه بشرط أن تعطى التعليمات للسلطات الولائية لكف أيديها عن الجزائريين المحميين ، وعندما عرض عليها السفير اقتراحه بمراجعة سجلات القنصليات ، وافقت عل تطبيق هذه المراجعة في قنصلية دمشق فقط كعملية تجريبية ، وعندما أطلقت على نتائج الفحص رفضت استمرار لعملية في قنصلية بيروت وفي باقي القنصليات ، لأن ذلك معناه التخلي عن الجزائريين للعثمانيين.

70- Bardin (p): op,cit p 141.

وذلك معناه رفض أي طلب حماية يتقدم به جزائري في هذه لفترة التي شهدت اكبر موجات الهجرة خاصة هجرة الجزائريين الذين كانوا هاجروا في السابق إلى تونس .

71- A.A.E Algériens en Turquie Alep à Cple – lettre du Chargé d'affaires a M L'ambassade 18 septembre 1901

من القناصل من قال إن هؤلاء الجوالين هم العثمانيين حصلوا على جوازات سفر بطرق أو بأخرى ، ومنهم من قال أنهم من البوهميين ، ومنهم من لم يشك في أصلهم ونسبتهم إلى الجزائر لان أوراقهم الثبوتية صحيحة

72- A.A.E Beyrouth à Cple 7 Avril 1905.

73- جاء في ملاحظة للقنصلية الفرنسية على طلب تقدمت به جماعات من اليهود تابعين لفرنسا ومقيمين في صفد وطبرية طالبين أوراق ثبوتية فرنسية لأبنائهم كذلك : " إن هؤلاء اليهود لم يعرفوا الجزائر أبدا ، وأن شهادات الحماية الخاصة بالأعباء هي بحد ذاتها غير معترف بها."

A.A.E Turquie Vol 137 immigration israélite en Palestine N° 225 22Fevrier 1901.

74- A.A.E Turquie Vol 137 immigration israélite N° 22

75- شملت التعليمات قنصليات دمشق ، حلب ،القدس ، أزمير ، بغداد ، جدة طرابلس الغرب نلاحظ أن هذه التعليمات طبقت في الولايات العثمانية فقط ، ولم يطلب من قنصلية القاهرة والإسكندرية مثلا مراجعة قوائم الجزائريين المسجلين لديها.

76- Bardin (p) : op,cit p 144.

77- Les Turcs et L'Afrique du Nord: La quinzaine colonial- Paris oct.1910, p 683

لم تكن الخلافات القائمة بين البلدين تخص الجزائريين فقط بل شملت كذلك التونسيين والمغاربة وفيما يخص التونسيين فغن وجهة النظر الفرنسية تقول أن تونس محمية فرنسية ،و الشرع الإسلامي لم يعترف بالجنسية فكل مسلم يقيم في بلد إسلامي فهو بلده، ويكون خاضعا لمحاكمها ، ولا يمكننا معارضة ذلك في تونس باعتبار أن الأتراك فيها يخضعون لمحاكم التونسية ، وبالتالي نقبل بان يحاكم التونسيين في المحاكم العثمانية ، ولكننا نطالب بحق تدخل قناصلنا "

78- A.O.M Annexe a La circulaire du 2 Fev .1911 ...22 Anv.1326.

79- A.O.M. Circulaire ,péra Le 2 Février 1911.Signé .M.Bompard

80- لا حظ السفير أن هؤلاء الجزائريين لا يفقدون التبعية الفرنسية إلى إذا اكتسبوا بحرية الجنسية العثمانية ، وهذا ما يوافق المادة 17 من القانون المدني الفرنسي والذي ينص أن الفرنسي الذي يحصل على جنسية أجنبية بطلب منه يفقد بذلك صفته كفرنسي .

81- Bardin (p) : op,cit p 200.

82- من ذلك مثلا قانون 1857 الذي يسمح باكتساب الجنسية العثمانية بمجرد الحصول على قطعة أرض مجانية من الحكومة العثمانية .

83- Bardin (p) : op,cit p 208.

A.O.M Note du ministère des affaires étrangères a Constantinople a L'Ambassade des Etats unies-25 Mai 1915. -84

Carton 29H 31: Turquie notes et coupures de presses, Rapport avec les musulmans Algériens (1938- 1943).

الفصل السادس

المساهمات الفكرية والسياسية

للمهاجرين الجزائريين في بلاد الشام

- المساهمة الفكرية
- المساهمة السياسية

أ- الفتنة الطائفية ودور المهاجرين الجزائريين

ب - مشروع الاستقلال السوري سنة 1877

ج - الأمير محي الدين ودوره في ثورة

ه - الدور السياسي للأمير علي

و - تأثيرات الهجرة الجزائرية على الرأي العام في البلاد العربية

ز - الحكومة العربية في دمشق والدور الجزائري

- المساهمة الفكرية للمهاجرين الجزائريين :

كانت بلاد الشام ومنذ عهد بعيد ، قبلة لطلاب العلم من بلاد المغرب عامة والجزائر وتونس خاصة ، منهم من اخذ مبتغاه وإجازته راجعا إلى بلاده ومنهم من فضل البقاء فيها والمجاورة في القدس إلى أن يتوفاه الله . وعرف أهل بلاد الشام علماء مغاربة كبار درسوا بمدارس مختلفة منها المدرسة الخاصة بالمذهب المالكي ، وتصدروا للإفتاء ، وإذا كان طلب العلم والمعرفة هما الهدفان مجيء الكثير من المغاربة إلى بلاد الشام قبل القرن التاسع عشر ، فإن هذا القرن شهد هجرة الآلاف من الجزائريين من كل فئات المجتمع من أغنياء وفقراء أميين وعلماء إلى بلاد الشام هروبا من بلدهم الذي استولى عليه الفرنسيون الذين أصبحوا أصحاب الأمر والنهي فيه.

وأول من دعا للهجرة وحرض عامة الناس إليها إنما هم العلماء ومشايخ الطرق لما تأكدوا أنها أصبحت ضرورية ومطلوبة ، والزاوية الرحمانية (البكرية – الخلوتية) لعبت دورا كبيرا في هذا المجال [1] ، وهي الزاوية الوحيدة تقريبا التي هاجرت نسبة كبيرة من أتباعها من بلاد القبائل إلى الشام. واهم فوج من هؤلاء المهاجرين كان فوج احمد بن سالم ، الذي تبعه علماء ومشايخ من بينهم الشيخ المهدي ، والمبارك والطيب. وانتقلت الغالبية من هؤلاء المهاجرين إلى لواء عجلون مع احمد بن سالم ، حيث منحت لهم السلطات العثمانية أراضي زراعية وأقاموا تجمعات أصبحت فيما بعد مستوطنات جزائرية محضة.

أما العلماء فقد أقاموا في دمشق ورتبت لهم الحكومة مرتبات شهرية وتفرغوا للدرس و التدريس في دمشق ، وذاع صيتهم وقصدهم طلاب العلم من الشباب والكهول. وليس أدل على التعريف بهؤلاء العلماء وبأعمالهم وأفضالهم مما ورد على

لسان تلميذتهم من أمثال عبد الرزاق البيطار وتقي الدين الحصني وغيرهم كثير، وقد ترك لنا هذان الشيخان مؤلفات وتراجم لعلماء ومشاهير القرن التاسع عشر ومن بينهم علماء من المهاجرين الجزائريين، فأسهبوا في الحديث عنهم واعترفوا بأدوارهم الجليلة، في تنشيط الحياة الفكرية في بلاد الشام في القرن التاسع عشر.

ونجد من بين هؤلاء العلماء الشيخ محمد المهدي، الذي أعتبره الفرنسيون المحرض لحركة الهجرة التي شهدتها منطقة القبائل عند دخول القوات الفرنسية إليها، وقد ورد اسمه في عدة تقرير حكومية.

ومما جاء عنه في تراجم عبد الرزاق البيطار، أن العالم الفقيه الذي استقام في حارة الخضيرية، وكان يقيم الأذكار ويسلك المريدين في مدرسة الخضرية، وقد اخذ عنه كبراء دمشق وعلماؤها وحكامها وفضلاؤها، واخذ عنه الوزير احمد عزت باشا وإلى دمشق، ومشير الأوردي الهمايوني الخامس وهو الذي قامت في عهده حوادث دمشق 1860. توفي هذا الشيخ سنة 1278ه(1861م)، ودفن في قاسيون في مقبرة سيدنا نبي الله ذي الكفل، وقبره معروف ومشهور [2].

أما الشيخ المبارك فهو صهر الشيخ المهدي، أخذ الطريقة البكرية الخلوتية عن الشيخ علي بن عيسى، ولما دنت وفاة هذا الأخير، أوصى به الشيخ المهدي فتولى تربيته وقد استوطن دمشق، وخرج لملاقاته جملة من أشراف البلدة وعلمائها وتجارها، فاستأنسوا به، وأشتهر فضله لدى الخاص والعام، توفي سنة 1268ه(1853م)، ودفن في سفح قاسيون في جوار "نبي الله ذي الكفل" [3].

وهناك علم جزائري آخر حل بدمشق سنة 1268ه(1852م) ،وهو محمد بن "عبد الله الخالدي المالكي الجزائري" ، ولد بمدينة مازونة بالغرب الجزائري وانتقل إلى قسنطينة للأخذ من علمائها . وتوجه سنة 1252 ه(1834م) إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج ، وعرج منها على مصر واخذ من علماء الأزهر، ثم زار دمشق التي أستقر مقامه بها وذلك سنة 1268 ه(1852م)، عكف فيها على التدريس في مدرسة "دار الحديث الأشرفية"، في المنقول والمعقول وتصدر للإفتاء وفصل القضايا بين المهاجرين المغاربة بأمر الأمير عبد القادر ، وهو كذلك من أتباع الطريقة الخلوتية ، ولازم الشيخ مبارك البكري الحلوني كما اشتغل بالطريقة الشاذلية ، وصاحب بعض أهلها كالأمير.

وعرفه عبد الرزاق البيطار عن قرب وكان له معه حضور واجتماع ومذاكرة وعشرة قوية، وقال عنه " أنه كان مكبا على العلم والعمل"، وكان مقيما في دار الحديث في العصرونية، وتوفي سنة 1283 أي حوالي (1861) في دمشق ودفن بها [4].

ومن جملة من هاجر من العلماء قبل الهجرة الأمير عبد القادر العلامة الشيخ "صالح بن أحمد السمعوني" (وهو والد الشيخ طاهر الجزائري) . هاجر إلى دمشق سنة 1264 ه(1848م) . وأنكب على طلب العلم في دمشق، وأخذ من علمائها العظام أنواع الفضائل، إلى أن صار معدودا من الأفاضل ، وكان صالحا تقيا ، فالحا نقيا ، وله بعض الكتابات والتأليف منها : منظومة في فقه السادة المالكية ، وقد كتب عليها حاشية جليلة جلية ، وله شرح على رسالة في علم الميقات، وتاريخ عن طريق الرمز والإيماء والإشارة وصل فيه لقدوم محمد رشدي باشا الشرواني الوزير الأعظم

الذي كان قد تولى الصدارة. وله فيه أسلوب عجيب وطريقة نادر غريب، توفي رحمه الله سنة 1285ه(1869م) . ودفن في مقبرة باب الصغير قرب قبر الشيخ العلامة المرحوم محمد الكزبري[5]. واختلف محمد جميل الشطي مع عبد الرزاق البيطار في تاريخ وفاة هذا العلامة ، فيجعلها الشطي سنة 1280 ، ويضيف أن لصاحب الترجمة مؤلفات أخرى منها رسالة في اختلاف المذاهب. وذكر بعض المؤرخين انه كان مفتي المالكية بدمشق، وانه كان يعيد درس البخاري للشيخ احمد مسلم الكزبري تحت قبة النسر[6]، وقد انفرد بعلم الفلك في دمشق ، وتخرج عنه كثير من علماء دمشق[7].

وظهر من عائلة الأمير عبد القادر ومن أتباعه، علماء أشتهر فضلهم بين الخاص والعام واعترف لهم أهالي دمشق بالفضل الكبير. وغني عن القول أن الأمير عبد القادر أعتبره أهل دمشق وعلماؤها قطب من أقطاب التصوف وعالم من العلماء الكبار، واعترفوا لإخوانه السيد أحمد بن محي الدين والسيد محمد السعيد بن محي الدين بالمكانة العلمية. وهؤلاء الإخوة التحقوا بالأمير في دمشق، وكانوا منفيين من طرف السلطات الفرنسية في مدينة عنابة على الساحل الشرقي الجزائري. فالسيد محمد السعيد بن محي الدين [8] هو الأخ الأكبر للأمير عبد القادر، وكان يميل للتصوف وله مؤلفات منها شرحه رسالة في علم الوضع طبعت في بيروت وله رسائل كثيرة في علوم متنوعة. وكان محل اعتقاد وإعزاز علماء دمشق حين هاجر إليها، وقد أعقب ولدين فاضلين هما السيد بن محمد المرتضي، وعبد الباقي - توفي هذا الشيخ بدمشق سنة 1278ه(1861م)، ودفن بجبل قاسيون [9] . أما أخوه أحمد بن السيد محي الدين فقد لقب بالدمشقي المالكي الأثري، تلقى العلم على يد أخويه محمد السعيد وعبد القادر، وأخذ العلم من علماء دمشق منهم محمد بن عبد الله الخاني، و"محمد

الطنطاوي" و"مصطفى بن التهامي" إمام المالكية بجامع دمشق . وتلقى ذكر الطريقة القادرية وأشتهر فضله ونبله وأقرأ في داره فنونا متنوعة . وكذا في جامع العنابة الذي في جوار بيته من قسم باب السريجة درسا عاما بين العشائين، وكان عالما زاهدا [10] . له رسالة على قول الإمام علي (العلم نقطة كثرها الجاهلون) ورسالة السماع سماها (الجني المستطاب) وله تاريخ جميل أرخ فيه لإمارة أخيه عبد القادر على إقليم الجزائر، وله كتابات من نظم ونثر يصعب وضعها في قالب الحصر، توفي رحمه الله سنة 1320ه(1902م) [11].

وبرز من أتباع الأمير خليفته السابق علي سطيف ،السيد "محمد بن الخروبي القلعي المغربي المالكي" ، وصفه البيطار بقوله: " العالم العامل والصدر الجهبذ الكامل " . وقع هو الآخر في أسر الفرنسيين في الجزائر، وعندما أطلقوا سراحه هاجر إلى الشام قبل هجرة الأمير عبد القادر إليها وتوطن دمشق. وعندما قدم الأمير إلى بروسية، انتقل صاحب الترجمة إليها لزيارة الأمير ، ثم رجع معه إلى دمشق. واشتغل بالعلم والإفادة والتقوى والعبادة ، وقد انتفع به كثير من الناس. وكان لطيفا جميلا حسن المعاشرة طلق اللسان حفاظا كثيرا المحاضرة . ويقول عبد الرزاق البيطار : " ... كنت أذهب إليه مع والدي للزيارة فأرى له من الهيبة والجلالة حظا وافرا ". توفي رحمه الله سنة 1279ه (1862م)ودفن في تربة الدحداح [12] .

أما الشيخ "الطيب بن محمد المبارك الجزائري الدلسي المالكي" ، فقد ووصفه عبد الرزاق البيطار بقوله: " العالم الفاضل والهمام الكامل ، عمدة زمانه ونخبة أقرانه. قدم هذا العالم مع والده المبارك وجده لأمه الشيخ المهدي تولى هذا الأخير تربيته بعد وفاة والده. وبعد وفاة الجد، قام المترجم مقامه في المدرسة الخضرية إلى وفاته

. تعلم في دمشق حيث قرأ الفنون من العلوم على سادة أفاضل، ومما قاله عبد الرزاق البيطار: " كنا نحضر وإياه مع من حضر الكتاب الفتوحات المكية وغيرها من كتب السادة الصوفية ، عند السيد عبد القادر الجزائري. وقرأ على الشيخ محمد بن مصطفى الطنطاوي [13]، وعلى غيرهما من السادة المالكية . وأخذ الطريقة الشاذلية عن السيد محمد الفاسي الشاذلي، ثم أذن له الشيخ في الإرشاد ،فأرشد وأحسن وأكثر السياحة في خدمة الطريقة، وكان نظم من الشعر . وفي سنة 1287ه (1871م) أرسله حضرة الأمير مع حضرة الشيخ الطنطاوي إلى مدينة قونية لمقابلة " الفتوحات المكية " . على خط مؤلفها الشيخ محي الدين العربي . ويقول عبد الرزاق البيطار : " أنه بعد مجيئهما قرأناها جميعا على الأمير". توفي رحمه الله سنة 1313ه(1895م) ودفن في سطح المزة قرب الجبل " [14].

أما أخوه "محمد بن محمد المبارك" ، فقد ولد بيروت في عام الهجرة في سنة 1280ه(1847م) تلقى علومه بدمشق، كان عالما نابغة في اللغة والأدب، وبرع في المحاضرات والمناظرات والمسجلات. وهو احد نشري العلم والتعليم في المدرسة الريحانية ،تخرج على يديه كثير من البلغاء والأدباء [15]. وكان كل من عبد الرزاق البيطار، وتقي الدين الحصني من تلامذته بالريحانية . له عدة رسائل مطبوعة منها " أبهى مقامة في المفارقة بين الغربة والإقامة " و"بهجة الرائح والغادي في إحساس محاسن الوادي" (في وصف وادي دمشق) و"المقامات العشرة لطلبة العصر" وغيرها ... توفي سنة 1330ه(1911م) ودفن في المزة بظاهر دمشق [16].

هذه نبذ مختصرة ، وغيرها كثير ، عن مهاجرين جزائريين ، علماء أفذاذ من أباء وأبناء ، غادروا بلدهم الجزائر ، ليس طلب للعلم ، ولكن هروبا بعقيدتهم ودينهم وأهلهم، الى حيث صارت لهم هذه المكانة وهذا الاعتبار .

ولا تفوتنا الفرصة هنا ، دون التذكير بالدور الكبير والعظيم الذي اضطلع به العلامة الشيخ طاهر الجزائري . وهو غني عن التعريف به في دمشق وفي بلاد الشام عموما، وقد عرفه محمد كرد علي بقوله: " أستاذنا العلامة الشيخ طاهر الجزائري في هذه الديار كالأستاذ الإمام محمد عبده في مصر". وقال عنه محب الدين الخطيب : " من الشيخ طاهر الجزائري عرفت عروبتي وإسلامي ، هذا الشيخ الذي كان له الفضل كل الفضل في كل تقدم ورقي ، أصابه مسلمو سورية " .

كان الشيخ طاهر الجزائري مكبا على طلب العلم لنفسه ولغيره، عاملا جهده ووقته لنشر التعليم والعلم والمعرفة بين الناس. وكان يتحلق حوله في دمشق صفوة المتعلمين والنبهاء والمفكرين العرب. فتألف من جماعتهم اكبر حلقة أدبية وثقافية كانت تدعو إلى تعليم العلوم العصرية ، ومدارسة تاريخ العرب وتراثهم العلمي وآداب اللغة العربية والتمسك بمحاسن الأخلاق الدينية ، و الأخذ بالصالح من المدينة العربية [17].

يرجع نسب الشيخ طاهر الجزائري إلى قبيلة سمعون في منطقة القبائل الصغرى القريبة من بجاية . وقد اشتهر والده الشيخ صالح بلقب "السمعوني" (وقد تقدمت ترجمته). ولد الشيخ طاهر سنة 1852 بدمشق وعندما توفي والده سنة 1868 كان عمره 16 عاما ، فلزم الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني وهو في عصره قمة من قمم العلم في دمشق، عين معلما في المدرسة الظاهرية بدمشق سنة 1878 ، ثم

اشترك مع نخبة في تأسيس (جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية) وذلك في عهد الوالي المصلح على بلاد الشام " مدحت باش ، وكان هدفها كان نشر العلم بمختلف الوسائل [18].

وشهدت دمشق وولاية سورية عموما في عهد ولاية مدحت باشا حركة إصلاحية شملت كل نواحي الحياة الثقافية والاجتماعية ولاقتصادية والسياسية ، وكانت فكرة الإصلاح نقطة الوصل التي أدت إلى لقاء بين الوالي مدحت باشا والشيخ طاهر الجزائري ، فقد أعجب الوالي بأفكار الشيخ الإصلاحية وأبدى استعداد لإخراجها إلى حيز الوجود وقر رأيه للعمل في سبيل نهضة علمية واسعة تشمل دمشق وسائر بلاد الشام ، واقترح الشيخ على الوالي الاعتماد على الجمعية الخيرية التي كان احد أعضائها لتتولى تنفيذ الخطة المرسومة ، وتمكنت الجمعية وفي مدة وجيزة من تنفيذ الخطة المرسومة ، وعند ذلك أمر الوالي بتعيين الشيخ طاهر مفتشا عاما للمعارف في ولاية سورية [19].

ولكن فترة الإصلاح لم تدم طويلا في ولاية سورية وانتهجت بخلع الوالي مدحت باشا من منصبه ، وأعفي على أثر ذلك الشيخ طاهر من منصبه الحكومي الذي كان يشغله ، ولكن ذلك لم ينفعه من مواصلة جهوده في سبيل خدمة التعليم ونشر الوعي والمعرفة بين شباب دمشق وطلاب العلم فيها ، وفي سنة 1898 ونتيجة لما عرف عنه من نشاط وجد وتفان في خدمة العلم والمعرفة عرضت عليه الدولة وظيفة مفتش دار الكتب العامة.

ولا يلبث أن يجد نفسه مراقبا من طرف عناصر الأمن الحكومية بعدما أوجست الحكومة منه خيفة ورأت في أفكاره الإصلاحية خطرا على مصالحها ، لذلك أضطر إلى

الفرار إلى مصر سنة 1907 ، وعاش في منفاه الاختياري قرابة ثلاث عشرة سنة رجع بعدها إلى دمشق بعد انتهاء الحرب العالمية وخروج الأتراك وقيام الدول العربية ولكن القدر لم يمهله بالبقاء مدة طويلة في بلده التي أفنى عمره في خدمتها ، ووافته المنية في كانون ثاني 1920 بعد أربعة أشهر قضاها بين أهله وأحبابه بعد عودته من منفاه.

ولعل أشهر ما عرف من أعمال الشيخ طاهر ضمن نشاطه الإصلاحي والفكري تلك الندوة التي كان يعقدها في دمشق ويتحلق حوله فيها جملة من صفوة المتعلمين والنبهاء والمفكرين العرب، من أمثال الشيخ جمال الدين القاسمي " والشيخ عبد الرزاق البيطار، والشيخ سليم البخاري " ومن الشباب: رفيق العظم، ومحمد كرد علي ، وسكري العسلي، وعبد الوهاب المليجي، وعبد الحميد الزهراوي، وسليم الجزائري (وهو ابن أخ الشيخ طاهر)، ومحمد علي مسلم، وعبد الرحمن الشهبندر ،وفارس الخوري ، ومحب الدين الخطيب، ومحمد سعيد الباني، فأوجدت الحلقة جوا من الوعي العربي ، وفي هذا الجو تألفت حلقة ثقافية سياسية سرية بدمشق(سنة 1903)، وتكون لدى الشباب نزعة عربية كان لها أثر في الحركة القومية، وكان هدف الحلقة الحقيقي والبعيد بعث الوعي بالعروبة وقد اقتصر أعضاء الحلقة في دعوتهم السرية على مطالبة الدولة العثمانية ، باتخاذ نظام لا مركزي يضمن للعرب حقوقهم ويجعل العربية في الولايات العربية لغة رسمية في مدارس الحكومة ودواوينها ومحاكمها ، وانتقل اثنان [20] من هؤلاء الشبان إلى استانبول للدراسة سنة 1905 وهناك أسسا مع اثنين آخرين جمعية النهضة العربية ثم قرروا إضافة أعضاء في دمشق، ونقل المركز إليها وكان ذلك سنة 1907 [21].

ونختم كلمتنا عن الشيخ طاهر الجزائري بقول لمحمد كرد علي قال فيه : "

سعى الشيخ طول حياته لنشل المسلمين من سقطتهم ونشر العلوم القديمة والحديثة بين أبنائهم، ولولا ما قام به من التذرع بجميع ذرائع الإصلاح لتأخرت نهضة المسلمين في الشام أكثر من نصف قرن " [22].

ومن الأمور التي صادفنها عثورنا على كتاب في المكتبة الوطنية الجزائرية تحت عنوان : " درويش جزائري في سورية " لصاحبه"Guys. H " وعند تصفحنا له اتضح لنا ؛ أنه مذكرات، كتبها شيخ جزائري هاجر هو الآخر الى بلاد الشام في بداية الأربعينات من القرن التاسع عشر . ولم ينشر هذا الكتاب باسم صاحبه ، ولكنه نشر باسم القنصل الفرنسي في بيروت السالف الذكر Guys. H ، يذكر لنا هذا الأخير ؛ أن هذا الشيخ أقام في مدينة حلب بين 1844 ـ 1845 ، وأنه قد سلمه هذه المذكرات [23] قبيل وفاته ، وطلب منه نشرها لما فيها من الفوائد ، سواء باللغة العربية مثلما هي مكتوبة، أو بترجمتها الى اللغة الفرنسية . وفعلا قام القنصل بترجمتها الى اللغة الفرنسية .

ولعل هذا الشيخ الجزائري هو الوحيد من المهاجرين ، الذي خلف لنا أثرا مكتوبا، يتناول فيه أسباب هجرته إلى بلاد الشام ، ووصف لرحلته التي أوصلته إلى هذه البلاد ، وإقامته ومشاهداته وملاحظاته عن كل ما أستوقف نظره . وتكلم هذا الشيخ بإسهاب في مذكراته عن أهالي مدينة حلب من مسلمين ومسيحيين ويهود عاداتهم وتقاليدهم . و نجد في هذه المذكرات معلومات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية هامة عن بلاد الشام عامة ، وحلب خاصة في فترة الأربعينات من القرن التاسع عشر. وضمن المقدمة ، يعرفنا هذا الشيخ بنفسه فيقول : " بأنه جزائري من

مواليد الجزائر، يمتنع عن التعريف باسمه الحقيقي ويعطي لنفسه اسما مستعارا هو " حمدان بن يحيى ". ويضيف إلى الاسم صفة درويش التي نعته بها السوريون بدل صفة شيخ، ويقول عن نفسه أنه من من عائلة ميسورة تلقى تربية دينية، واكتسب لقب فقيه.

وعند شرحه للأسباب التي أدت به الى الخروج من بلده الجزائر وأوصلته الى فرنسا منفيا - لا يفصح عن السبب الأصلي الذي أدى بالفرنسيين إلى إلقاء القبض عليه ونفيه إلى سجن جزيرة" سانت هلانة saint. Helene بل اكتفى بالقول : "إن مآسي سياسية حلت به، وأنزلته من رتبته العلمية وحملته إلى سجن في بلد أجنبي هو فرنسا" [24]. وبعد فترة قضاها في السجن خيره الفرنسيون بين الدخول إلى الجزائر والإقامة فيها تحت المراقبة، أو الإقامة خارج فرنسا وممتلكاتها. وبعد إطلاق سراحه بقي مدة في مرسيليا، وقد خصصت له الحكومة الفرنسية معاشا يكفيه لمدة إقامته في مدينة مرسيليا وسفره فيما بعد.

وهنا اتخذ قراره بالهجرة إلى سورية ، لكي لا يشعر بالغربة بين إخوان له مسلمين وحيث اللغة الواحدة والتقاليد والدين الواحد [25]. ويصف في مذكراته رحلته بين ميناء مرسيليا ولارناكا بقبرص، ويدون مشاهداته عن هذه المدينة . أما بيروت فيصفها بالحيوية والنشاط ويقول: " إن كل شيء فيها اخضر وباسم ". وفي هذه الأخيرة استأجر غرفة في احد الخانات، وقد نصحه بعض الناس بأنه بصفته " درويشا "، له الحق في الإقامة في ملحقات المساجد ، ولكنه فضل دفع إيجار غرفته على أن يصاحب (الفقراء والمحتاجين).

ومن جملة ملاحظاته عن مدينة بيروت ، انه لقي فيها الكثير من الجزائريين وحتى من بلدته ، وقد أعلمه هؤلاء أن الحياة في سورية أصبحت صعبة ، ولم يعد في إمكان كل مغربي الوصول إلى الثروة بسرعة ، حتى الخدمة العسكرية التي كانت وسيلة كل مغربي (لإمكانيات له) لم تعد ممكنة منذ الإصلاحات ، وقالوا له " أن بيروت مدينة تجارية ولا تصلح لأمثاله ، وأن عليه الانتقال إلى حلب ودمشق حيث يستطيع العيش بما لديه من إمكانيات . ونصحوه بضرورة الاتصال بالقنصلية الفرنسية ما دام يحمل جواز سفر فرنسي ، لأنه في هذه البلاد من الأفضل أن يكون الإنسان تابعا لبلد أجنبي على أن يخضع لقوانين التركية " .

ومن جملة ما يذكره عن بيروت ومنطقة الجبل ، تفصيل للحوادث الطائفية التي شهدتها المنطقة في بداية الأربعينات من القرن التاسع عشر ومن خلال عرضه لهذه الحوادث ، يتدخل مبديا رأيه ، ومتحاملا على النظام العثماني الذي على حد قوله : " كان سببا في الحوادث الطائفية ، ووجود الأتراك سواء في بلاد الشام أو في الجزائر كان خرابا ، ولم يأت بجديد بل كان سببا في الفرقة والخلافات والصراعات التي نشبت بين الأهالي في تلك المناطق " [26] .

ولما لم يجد ما يشتغل به في بيروت ، قرر التوجه إلى داخل البلاد ، ويقول أنه اختار طريق البحر " للاقتصاد في النفقات " . وصل إلى اللاذقية ، واتصل فيها بالقنصل الفرنسي M. Lucien Geoffroy ، وقد اعترف أن جواز السفر الفرنسي الذي كان يحمله سهل له الكثير من الأمور . ويدون في اللاذقية ملاحظاته عن طائفة النصيرية وأصولها وعاداتها ، ويفصل في ذلك . ومن اللاذقية انتقل الى مدينة حلب مع قافلة تجارية ، ولم ينس أيضا تدوين مشاهداته عن الطريق . ومن ملاحظاته " انعدام

الأشجار على طول الطريق رغم خصوبة الأرض " . ويخبرنا أنه نزل في حلب في غرفة تابعة لأحد الجوامع. ومن خلال احتكاكه بأهالي المدينة ، تبين له أنهم يكثرون من الاغتياب والانتقاد ومرجع ذلك حسب رأيه إلى طبيعة الجو ،أو الماء او للفراغ الذي يعانون منه [27] ، وعندما سعى للبحث عن شغل يليق بمكانته الدينية قيل له : " هل تقرأ البخت هل تكشف عن الكنوز هل ...؟ " . لذلك أمام هذا الوضع ، انتابه اليأس والحزن ووجد سلواه في الكتابة . ويبدو أن القنصلية الفرنسية، خصصت له معاشا لذلك انتقل من الغرفة التي كان يقيم فيها إلى غرفة أخرى أحسن منها استأجرها وصار يستقبل فيها الزوار من الجزائريين ، وبعض أعيان من أهل البلد فكان يتحدث معهم ويستفيد من معلوماتهم ليدونها فيما بعد في مذكراته. وأقام له اتصالات وصداقة مع القنصل Guys.H .وعندما شعر بدنو أجله ،طلب حضور القنصل، وسلمه المذكرات التي كتبها. وتوفي الشيخ الدرويش ودفن في حلب وضاع منه أمل العودة إلى بلده، والذي كان يمكنه أن يتحقق بعد ثلاث سنوات من نفيه إلى بلاد الشام - حسب قول القنصل - . وفعلا قام ذلك القنصل بترجمة تلك المذكرات ونشرها تحت عنوان " درويش جزائري في سورية" .

مساهمة المهاجرين السياسية والقومية :

لم تكن هجرة هؤلاء الجزائريين تعني القطيعة ، بل تفاعلوا هم وأبناؤهم وأحفادهم مع كل التطورات التي عرفتها و عايشتها المناطق التي هاجروا إليها. فقد كانوا مجبرين على الاختلاط بالسكان والاندماج فيهم ، والتأثر بهم ، و التأثير فيهم. ومثلما كانت لهم أدوارهم الاجتماعية والثقافية. فقد ساهموا كذلك في الأحداث السياسية ، التي عرفتها بلاد الشام خاصة ، مثل حوادث الفتنة الطائفية ، ومشروع

الاستقلال عن الدولة العثمانية ، وفي البلاد العربية عامة مثل مشروع حفر قناة السويس ،و دورهم في مواجهة الاحتلال الإيطالي لليبيا والاحتلال الفرنسي للمغرب الأقصى ، دون أن ننسى استمرارهم في مقاومة ومقارعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر بالسلاح حينا ، وبالقلم أحيانا كثيرة .

أ- فتنة 1860 الطائفية ودور المهاجرين الجزائريين فيها :

الجدير بالذكر أن الفتنة الطائفية التي عصفت ببلاد الشام ذات صيف من عام 1860 ، لم تكن وليدة الصدفة ، ولكنها كانت نتيجة حتمية لعدة أوضاع عرفتها الدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، أو بالأحرى منذ اعتماد الدولة العثمانية على سياسة الإصلاحات والتنظيمات ببعث روح جديدة في كيانها ومسايرة الركب الحضاري،والرد على انتقادات الدول الغربية إلا أن إعادة التنظيم هذه ،وخصوصا في بلاد الشام قد ميزتها ظاهرة المذابح الطائفية بين المسلمين والمسحيين الخاضعين لحكم الدولة العثمانية . ونمت هذه الظاهرة بوجه خاص ، حين بدا وتأكد ضعف الدولة المركزية .[28]

كان ظهور الفتنة الطائفية واشتدادها في جبل لبنان، بفعل التربة الخصبة التي زرع فيها الأوربيون بذور الشقاق، لهدف التدخل في شؤون الدولة وتفتيت وحدتها ، أو على الأقل إنهاكها وإضعافها عسكريا وسياسيا وماليا ، تحت ستار مساعدتها في إخماد الفتن،وتمكينها من المضي في الانفتاح ،ولبنان بلد يتقاسمه المسيحيون المسلمون، فهؤلاء يتمركزون في بيروت و الدروز في إمارة الشوف والشيعة في جبل عامل ، أما الموارنة فنجدهم في بيروت وبعض المدن الساحلية وقرى الجبل .[29]

تعود أصول هذه الفتنة ، التي اشتدت و اشتهرت في عام 1860 ، على إثر مغادرة القوات المصرية لبلاد الشام وجبل لبنان . كان الأهالي على موعد العداوة الدينية القديمة بين الدروز والموارنة ، هذه العداوة التي زاد في تأججها تدخل الدول الأوربية الى جانب هؤلاء وأولئك، فكانت فرنسا المعين الرئيس للموارنة ،ولقد لقيت تأييدا من روسيا التي أرادت أن تسير على خطاها لتتدخل في بلغاريا ، وساندت بريطانيا الدروز [30].

الجدير بالذكر أن الدولة العثمانية تباطأت في مواجهة هذه الفتنة والقضاء عليها قبل استفحالها، وكأنها عن قصد أو غير قصد تركت المجال واسعا للتنافس الفرنسي - البريطاني، الذي اشتد منذ الاحتلال المصري لبلاد الشام. وأمام التباطؤ العثماني،وعمل الدسائس الأوربية،انفجرت أولى الاضطرابات الطائفية في جبل لبنان أواخر عام 1841، والتي أدت في نهاية الأمر ، بعد أخذ ورد بين السلطات العثمانية والدول الأوربية، الى ضرورة تطبيق الحكم الذاتي كعلاج لإنهاء الحرب الأهلية، وتقسيم الجبل الى منطقتين إداريتين ، شمالية مارونية وجنوبية درزية [31]. إلا أن هذا التنظيم الذي كان هشا وتنقصه دعامات قليلة ، لم يمنع من تجدد الاشتباكات الطائفية عام 1845 فقررت الدولة العثمانية حينها، العمل بجد وعزيمة تجاه هذا الواقع المؤلم،حيث ثبتت نظام المقاطعتين، مع الأمل بأن توقف الدول الأوربية تدخلها في شؤون الجبل ، ليتسنى لها معالجة مشاكله .

تبعا لذلك ، تم الإعلان عن دستور جديد لجبل لبنان عام 1846 وأعلن الباب العالي عن عزمه إدخال جيش عثماني الى لبنان للحفاظ على الهدوء وتطبيق التنظيم الإداري الجديد. وفي الوقت نفسه ، عمد الى جمع السلاح كما كان السعي الى

القضاء على النظام الإقطاعي تطبيقا لمقتضيات التنظيم الجديد . وظلت الأمور تسير سيرا حسنا لبضع سنوات. لكن أحداثا خارجية وداخلية مهمة، صرفت الدولة العثمانية عن الاهتمام بشؤون ولاياتها العربية، مثل "حرب القرم " وصدور التنظيمات الخيرية، التي دعت الى المساواة بين الرعايا العثمانيين ، فعادت صور المذابح الى سيرتها الأولى [32] .

ففي عام 1860 ، عرفت بلاد الشام فتنة طائفية لم يسبق أن عرفت مثلها من قبل. ووجهة النظر الأوربية والفرنسية على الخصوص،من سياسيين وصحفيين ومفكرين متحاملون في غالبيتهم على الدولة العثمانية في هذه الحوادث. بحجة أنها حرضت عليها، وأنها لم تقم بواجبها في حينه، لإنقاذ المسحيين الذين راحوا ضحية تلك الحوادث . لذلك كان لهذه الأحداث صدى و استنكار بالغ في أوربا. وأرسل مراسلو الصحف أنباء المذابح مبالغا فيها وصوروا الموارنة على أنهم ضحايا تصعب ديني ، من جانب الرعايا المسلمين في الدولة العثمانية .

انطلقت الفتنة من جبل لبنان الذي فرت منه أعدادا كبيرة من المسيحيين في اتجاه مدينة دمشق ، التي عمتها الفوضى ، وأطلت عليها الفتنة . وحسب ما ذكر الأمير محمد في كتابه تحفة الزائر فإن والده الأمير عبد القادر لما بلغه الخبر وعرف أن العاقبة ستكون وخيمة . لأنه إذا وقع في دمشق نظير ما وقع في لبنان فسيجعل الإفرنج ذلك ذريعة لخراب البلاد . لذلك توجه الى الوالي أحمد باشا وحدثه في الأمر ، ولما لم يجد لديه أذنا صاغية قرر ملاقاة مشايخ الدروز - الذين كانوا يقارعون المسحيين القادمين الى دمشق - خارج مدينة دمشق عله يصل الى إقناعهم فوعدوه بأن لا يحركوا في دمشق ساكنا [33]. ولكن الفوضى ما لبثت أن عمت دمشق ، فسارع الأمير الى الباشا أحمد

وعرض عليه إمكانية تسليح المغاربة للحفاظ على الأمن ، وتفادي الحوادث الخطيرة . فسمح الوالي بتوزيع بعض الأسلحة على أتباع الأمير عبد القادر من المهاجرين الجزائريين ، ولكن دون إعطاء رخصة لاستعمالها [34] .

كانت الأحداث عبارة عن أعمال مرعبة من حرق وقتل ونهب ، دامت في الواقع أسبوعا كاملا . وتم إرسال أول تقرير ، عن هذه المذابح من طرف " لانوس " القائم بالأعمال بالقنصلية الفرنسية في دمشق ، والموجه الى وزير خارجية فرنسا مؤرخا بتاريخ 17 جويلية 1860 . وقد أكد أن الفتنة بدأت في اليوم التاسع من شهر جويلية، ولم تتوقف إلا يوم الاثنين التالي. وحسب التقرير فإن " الأيام الثلاثة الأولى كانت الأكثر رهبة " [35] . وهذه حقائق سجلها العديد من شهود العيان ومن المعاصرين ممن أرخ للحوادث الطائفية ، بحيث أكدوا أنه أمام عجز السلطات المحلية عن حماية المسحيين الفارين ، طالب الأمير من هذه السلطات بضرورة تسليح المغاربة الجزائريين ، ليقوموا بدورهم لإنقاذ المسيحيين والأوربيين ، وتم فتح بيت الأمير لإيواء المنكوبين ، وطلب من الوالي أن يسمح له بالقلعة ، ليجعلها مأوى . وقبل منه الوالي أن يقيم حراسا من الجزائريين على باب القلعة لحماية المسيحيين [36] .

و احتمى آخرون بحي "السويقة" ، و"خان المغاربة" ، وكان من جراء تلك الحوادث مقتل عدد من الجزائريين [37]. وقد اجتمع في بيت الأمير عبد القادر وفي القلعة نحو خمسة عشرة ألف نفس، وكان الأمير يقوم بالإنفاق على الجميع ثم عرض عليه المسيحيون أن يرسلهم الى بيروت فأجابهم الى ذلك، وصار يرسلهم إليها أفواجا تحت حراسة بعض الجزائريين [38].

لم يكن الأمير وحده والجزائريون الذين معه ، الناصحين والمرشدين بل شاركهم في ذلك، الكثير من أعيان البلد و علمائها ووجهائها، ومنهم المفتي طاهر أفندي وغيره كثير . ولم تبق فرنسا مكتوفة الأيدي أمام هذه الحوادث خاصة وهي التي حملت لواء الحماية والدفاع عن المارونيين في بلاد الشام . ولعبت الصحافة الفرنسية وتقارير القناصل دورا كبيرا في تهويل الأمر الى درجة اعتبر هؤلاء حوادث سورية جزءا من مؤامرة إسلامية كبرى على المسيحية[39].

وهذا ما أبرزه التوثيق القنصلي الذي عالج الموضوع بطريقة فيها كثير من التحامل، لأن الأغلبية الواسعة من السكان المسلمين في المدينة ، لم تساهم مطلقا في هذا الهيجان . فبعض الرعاع فقط ، هم من قاموا بالنهب ، حتى وإن كانت مواقف الوالي التركي أحمد باشا وتصرفاته، التي أدانها مسبقا القائم بالأعمال بالقنصلية الفرنسية في دمشق، قد يكون موضع تفسيرات أخرى . فمن المؤكد أن سلوك الباشا يبقى غامضا في سلبيته الكلية وتخوفاته المفرطة ، فهو لم يكن أمام فتنة شعبية عامة، ولكن أمام تصرفات مجموعة من المتزمتين والأشرار، ولو أظهر الحزم لوجد مساندة من معظم السكان ، الذين يخشون في دمشق ، كما في غيرها نتائج مثل هذه الفوضى وفقدان النظام .

كما أنه ليس من السهولة أن تطال التهمة الباب العالي ، فأحمد باشا لا يمكن أن يتلقى تعليمات بهذا الخصوص من الباب العالي[40] ، وهذا الأخير قد تفطن وبسرعة لحقيقة الموقف وصعوبته ، وتبين له أن تلك الحوادث ، كانت فرصة استغلها وأنتهزها الأوربيون وخصوصا الفرنسيون للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، بحجة حماية المسيحيين، خاصة وأنه لم يمض وقت طويل على صدور قانون الهمايوني سنة

1856، وهو فرمان المساواة بين رعايا السلطنة العثمانية [41] ، فسارع لاتخاذ إجراءات التهدئة بإرساله وزير الخارجية فؤاد باشا ومنحه سلطات واسعة . سار هذا الأخير الى بيروت في 14 جويلية على رأس قوة عسكرية ، ومنها رحل الى دمشق ، حيث شكل مجلسا حربيا حاكم فيه زعماء الفتنة ، وشنق الكثير ممن تسببوا في الأحداث كما أصدر حكما بإعدام والي دمشق أحمد باشا [42]. وقام من جهة أخرى بمعاقبة الموظفين العثمانيين لسوء تصرفهم، وقام بنفي بعض الأعيان من المسلمين الى جزيرة قبرص[43]. ومن قراراته الأخرى، فرضه على الأهالي ضريبة ثقيلة استثنى منها الأمير وأتباعه من المهاجرين الجزائريين . ولذلك نجد الأمير يقوم بتقديم المساعدة لبعض الذين كانت لهم مواقف شجاعة من الحوادث ، وذلك بمنحهم أوراقا تثبت أنهم من الجزائريين، حتى يتم إعفائهم من الغرامة المالية التي فرضتها السلطات العثمانية . حتى صار الذين أدعوا أنهم جزائريون خمسة عشر ألفا . فأثار هذا الأمر غضب وزير الخارجية فؤاد باشا ،وصدر منه أمرا بعدم إعفاء ، إلا من يثبت أنه حقا من الجزائريين [44].

بعد استتباب الأمن في المنطقة ، قام فؤاد باشا ، لما استبانت له شجاعة المغاربة وما جبلوا عليه من قوة البأس وشدة الإقدام ، بمفاوضة الأمير في أن يعين منهم كتيبة ليكونوا في خدمة الدولة العلية. فأجابه الأمير الى ذلك ، وأختار منهم أربع مائة فارس،وجعل السيد عمر بن فريحة،أحد أقرباءه رئيسا عليهم [45]. ثم أعطت الحكومة أمرها بوجوب تسليم الأسلحة التي بيد الأهالي ، بما فيها أسلحة أتباع الأمير ، ولكن هذا الأخير رفض الأمر ، وأحتج عليه ونجح في اتقاء الإهانة [46].

حقيقة دور الامير والمشاريع الفرنسية :

إن حقيقة موقف الأمير من الحوادث الطائفية في الشام ، قد تنوعت حولها الآراء وتشعبت، وكثرت حولها التكهنات ، سواء من رجال السياسة أو الكتاب فمنها من يقول أنها مجرد خدمة إنسانية لم يكن الأمير يفكر في أبعادها ، ولا التخطيط لها ، ولا حتى الاستفادة منها . ومنها من يقول أن هذا التدخل ، كان بمباركة وتخطيط من فرنسا وأنها هي التي سلمت الأسلحة للجزائريين ، ومن أنصار هذا الرأي الأخير ، نجد المؤرخ الفرنسي Marcel Emerit . الذي حاول في دراسة له، معرفة حقيقة العلاقات التي كانت تربط الأمير عبد القادر بالحكومة الفرنسية في هذه الفترة. فمن جملة المسائل التي حاول الكشف عن خلفياتها، تلك الموجة من الهجرة الجزائرية، التي زامنت استقرار الأمير في دمشق ، إذ يبدو أن الحكومة الفرنسية - حسب رأي هذا المؤرخ - كانت ترغب في أن يلعب الأمير وأتباعه دورا ما في المشرق العربي . ففي نظر الحكومة والساسة الفرنسيون، إنه يجب لإقامة السلام في المنطقة - خلق دولة عربية سورية تحت حماية فرنسا الإمبراطورية، ويعهد برئاستها الى الأمير عبد القادر، ويكون ذلك على شاكلة الحل الذي سمح لمصر محمد علي ، أن تتحرر قبل ذلك بثلاثين سنة [47].

ونجد تعبيرا صريحا عن هذه الأفكار ، في تلك الرسالة التي وجهها الجنرال Martimprey، الى وزير الخارجية الفرنسية في تقرير سري ، بتاريخ 13 جوان 1860، أي قبل وقوع حوادث دمشق. ومما جاء في هذا التقرير قول الحاكم العام: " إنني مقتنع أن جميع القرائن التي جمعتها منذ عدة أشهر، تفيد أن الأمير عبد القادر، ما يزال يرغب في أن يلعب دورا، ولا أعتقد أنه يفكر بالعودة الى الجزائر، رغم

التقدير الذي يحظى به اسمه هنا . ولكنني أرجح أنه قدر المكانة التي يمكن أن يصل إليها بقوة ذكائه، وطاقته ومهارته، مدعوما برفقاء شجعان ومخلصين، أرسلتهم إليه الهجرة من الجزائر، وليسوا أول الوافدين، ولكنهم من أقوى الرجال الذين تعرفهم القبائل المحاربة. وهم مجهزون بموارد مالية حصلوا عليها من تنازلهم عن ممتلكاتهم . هل ينوي الإمبراطور أن يمكن عبد القادر من أن يلعب دورا في الشرق ؟ علينا إذن أن نترك الهجرة تأخذ مجراها ، وفي حال العكس ، فأمر تعديلها يعود إلينا[48].

فهل يعني ذلك أن فرنسا كانت ترغب في تشكيل " زمالة جديدة " حول الأمير في دمشق ، تكون نواة لهدف ما ، تود فرنسا الوصول إليه ؟ . خصوصا وأن الأمير قد تمكن بالفعل من إقامة هذه الزمالة في دمشق وضواحيها ، يديرها وحده ، وأوجد لنفسه وضعية استقلالية عن باشا الشام ، الذي لم يحاول التدخل في شؤونه[49].

وبعيدا عن هذه الأفكار والنوايا ، ماذا عن مصدر الأسلحة التي استطاع بفضلها الأمير وأتباعه ، حماية تلك الأعداد الكبيرة من المسيحيين والقناصل والرهبان . هل كانت هذه الأسلحة فرنسية ؟ أم سلمت من طرف السلطات المحلية ؟ أم كانت ملكا للجزائريين؟ . في تقرير القائم بالأعمال الفرنسي السيد Lanusse ، نقف على قوله : " عند معرفتي بالأخطار التي يلاقيها الأوربيون والمسيحيون بصفة عامة، جاءني الأمير عبد القادر بمحض إرادته يعرض مساعدته ، ووقوفه الى جانبنا في حالة الخطر . وأقترح في مثل هذا الظرف ، أن يجمع كل الجزائريين ، ويكون هو على رأسهم للدفاع عن حي النصارى وطلب مني إن كنت أستطيع توفير المال اللازم لتسليح 1000 جزائري . ترددت في الأول،للسماح للأمير باتخاذ هذه المبادرة

الخطيرة، ولكنني أرجع اليوم عن رفضي، لأن الخطر أصبح وشيكا، فتم الاتفاق بيني وبينه على أن يبقى ذلك سرا بيننا "[50].

جزم "مارسيل إيميريت" في دراسته الموثقة من أن مصدر الأسلحة كان فرنسيا، وتأكد له ذلك مما عثر عليه من معلومات في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية من ذلك : معارضة القنصل الفرنسي للأمر الصادر من الحكومة العثمانية ، بوجوب نزع الأسلحة من الأهالي بمن فيهم الجزائريون ، عند انتهاء حوادث الفتنة، ومذكرا وزير الخارجية الفرنسية، أن الأسلحة التي بحوزة الجزائريين اشترتها فرنسا .

هناك رواية مارونية، عن حوادث 1860، تبين أن قنصل فرنسا، هو الذي طلب من الأمير عبد القادر إعداد الجزائريين لساعة الخطر، وأنه دفع له مالا جزيلا لكي يعين المغاربة وبالأجرة، وأن يشتري لهم الأسلحة لذلك . وقد استلم القنصل المذكور، مالا من تجار النصارى على ذمة القنصلية ، ودفعه لعبد القادر لإتمام هذه الغاية ، وتقول الرواية أن هؤلاء المغاربة المسلحون كانوا بتعداد نحو 250 رجلا[51].

أما الرواة القريبون من الأمير عبد القادر ، ومنهم ابنه محمد صاحب التحفة وهنري تشرشل، الذي كتب سيرة الأمير حتى عام 1861 ، فإنهم لم يذكروا أن مصدر الأسلحة كان فرنسيا ، أو أن الجزائريين حصلوا عليها بمساعدة من القنصلية الفرنسية، بل يؤكدون أن مصدرها عثمانيا . فالوالي هو الذي سلح أتباع الأمير ، لأن الأمير أخبر الباشا ، بأن المغاربة ليس عندهم سلاح كاف للمحافظة على الأمن ، فوعده بأن يعطيه ما يحتاجون إليه عند اللزوم، فلما كان اليوم التالي بعث له عددا أوفر من البنادق و الفشك[52].

ولنا أن نتساءل هنا ، ما الذي دفع بالوالي أحمد عزت باشا الى تسليح الجزائريين من أتباع الأمير ،وللحكومة عسكرها وفرقها ، هل أن عدد هؤلاء لم يكن كافيا ؟ وهذا غير ممكن ، لأن المصادر لا تتحدث غن تدخل حازم للقوات المحلية في إخماد الفتنة ، أم لسبب آخر ؟ وعن الأسلحة ومصدرها ، فقد أكد Ageron أن الأسلحة كانت منحت للأمير من الطرفين ، أي من الوالي والقنصلية " فالأمير اعترف سنة 1861 بأن قسما من تلك الأسلحة منح له من طرف السلطات المحلية ، ولذلك وافق على تسليمها ،ورفض بالمقابل التخلي عن تلك التي اشتراها هو أو القنصل الفرنسي "[53].

ويتجه "إمريت" في دراسته الى البحث في مدى جدية الحكومة الفرنسية في مسألة إقامة حكومة عربية في بلاد الشام ، ويكون على رأسها الأمير عبد القادر وقد نبه الى ذلك المترجم " بولاد " في تقريره الى وزير الخارجية في أوت 1857 إذ يقول : " ... ربما يأتي في يوم يكون فيه من المناسب جدا لفرنسا ، وجود رجل مثل عبد القادر في قلب سورية يستطيع سواء كأداة أو كحليف أن يطرح ثقله في ميزان مقادير السلطنة العثمانية ... ".

ويلاحظ " إمريت" في هذه الفترة بالذات ، هو تلك الزيادة التي قررتها الحكومة الفرنسية في معاش الأمير ، وبدون سبب ظاهر ، ويعلق على ذلك بالقول : " ... أن هذه الزيادة لم تكن نتيجة خدمات أداها الأمير لفرنسا ، بل يأخذنا الظن الى أن القصد من وراء ذلك ، هو تهيئة الأمير عبد القادر من الناحية المادية للقيام بأدوار سياسية واسعة النطاق "[54]. وقد وجد في فرنسا في هذه الفترة ، أيضا حزبا من ضباط قدماء الجيش الإفريقي ، الذين حاز الأمير على إعجابهم ، وقد أضيف إليهم من الآن

فصاعدا، أوساط مالية وتجارية قوية، وجدت حملة صحفية تعمل في هذا الاتجاه أيضا، وخاصة مجلة العالمين " Revue des Deux Monde " ومجلة الشرق والجزائر والمستعمرات .

وعلى إثر ذلك ، نشرت صحيفة " الديلي نيوز " البريطانية، اقتراحا بإعطاء حكومة سورية الى الأمير عبد القادر دون تردد، لأن في ذلك حلا في نظرها لقضية الشرق العربي . وسرعان ما راجت الفكرة ووجدت أنصارا في العالم ولا سيما في فرنسا، وأصبح اسم الأمير عبد القادر، مرتبطا بإقامة مملكة عربية في سورية، يكون هو على رأسها بدعم من الدول الكبرى. وأرسلت فرنسا مندوبين عنها لدى الأمير ليجسوا النبض ، ولعلها أثارت الموضوع مع حلفائها في أوربا . ولكن الأمير كان غير آبه بهذا الشرف الكبير ، بل الفخ الخطير ، وكان ملتزما بما وعد به ، وهو أن الله الذي دعاه الى الجهاد سنة 1832، قد أمره بوضع سلاحه سنة 1847 ، وأنه لم يأمره باستئناف الجهاد والحكم[55].

وضمن الدعاية الإعلامية دائما ، صدور جريدة عربية في باريس هي " رجيس باريس وأنيس الجليس " لصاحبها الأب " بورجاد "، ورئيس تحرير رجل أعمال لبناني يدعى "رشيد الدحداح"، كان يرسل منها الى سورية بالكميات الوفيرة ، ولم تترك هذه الصحيفة فرصة ، دون التشهير بالحكم القائم في البلاد العثمانية ، مطالبة السلطات بضرورة تغيير سياسته المتبعة في أراض السلطنة ، والقضاء على الانقسامات الدينية ، وضرورة الأخذ بالنصائح الطيبة لفرنسا. وتلقى الأمير هذه الورقة، وأعجب بها، وبعث لصاحبها بتحياته وتهانيه[56].

ومن المظاهر الأخرى لتهيئة الرأي العام الفرنسي، لمشروع تعيين الأمير على رأس دولة عربية في سورية، صدور كتيب في باريس في هذه الفترة لمؤلف مجهول بعنوان " الأمير عبد القادر إمبراطور البلاد العربية " . ولعل هذه التسمية تحديا واضحا للسلطان العثماني . يعارض صاحب الكتيب هذا ، الدولة العثمانية معارضة شديدة ، ويصف وضعيتها بأنها غير صحيحة ، وأكد على ضرورة إيجاد توازن شرقي يتلاءم مع التوازن الأوربي " إنه يمكننا أن نجعل من العرب في بلاد الشام إمبراطورية عربية يكون على رأسها الأمير عبد القادر الذي أصبح معروفا بشهامته وشجاعته ، وأوجد لنفسه مكانة خاصة بين أهالي المنطقة "[57].

ومن الدعاية الإعلامية ، انتقل التفكير الى ضرورة إرسال حملة - عسكرية فرنسية جهزت بعد ذلك بدوافع إنسانية، وأظهرت رغم تعارض المصالح الفرنسية - البريطانية ، وكأنها حملة فرنسية - مارونية . وعهد بقيادتها الى الجنرال " بوفور " وانتشرت من جويلية 1860 الى نهاية جوان 1861 [58] . وقد أنزلت فرنسا ستة آلاف جندي في بيروت في 16 أوت 1860 ، عسكروا في أماكن متعددة من جبل لبنان، وأخذوا يعملون على إعادة الموارنة الى قراهم وحمايتهم من الدروز [59]. وكرد على الضغط الفرنسي، عملت بريطانيا على مساعدة الباب العالي،للرد بحزم على التدخلات الفرنسية،وذلك بإرسال وزير خارجيتها فؤاد باشا ، ومنحه صلاحيات مطلقة لتسوية الوضعية .

ويبدو ومن خلال الأرشيف ، أن تلك الحملة كان لها هدفا آخر خفيا ، لم يتم الإعلان عنه ، من حيث تكليف قائدها الجنرال " بوفور " بالاتصال بالأمير عبد القادر والتفاوض معه ومعرفة رأيه ، بخصوص المشاريع الفرنسية . وقد أرسل القائد الفرنسي

تقريره الى وزير الحربية الفرنسية حينئذ " راندون " ، وجاء رد الوزير في اليوم نفسه ، بطرح سؤال دقيق على القائد مفاده : " هل تعتقد أن عبد القادر يستطيع أن يمارس مهمة حاكم سورية ؟ وهل تعتقد أن الدول الأوربية، ذات التمثيل في بيروت ترغب في تسميته لهذه المهمة ؟ وكان رد الجنرال : " أنا لا أبحث عما نتمناه مستقبلا من هذا الاختيار المفترض بالنسبة لمستعمراتنا في إفريقيا ، ولا أتوقف عند اللحظة الحاضرة ، وفيما يتعلق بإعادة السلام الى سورية ، وفي هذا السياق من الأفكار ، يبدو لي عبد القادر أهلا للتسمية بالشهرة التي اكتسبها في الجزائر ، وبالسلوك الجريء الذي مارسه في الظروف الأخيرة " .

أما المشروع المتعلق بالأمير ، والذي لم يبلغ إليه بدون شك مطلقا فموجود في تقرير سري للجنرال " بوفور " بتاريخ 6 اكتوبر 1860 ، ومما جاء فيه : " ... لا أعتقد أن الدول العظمى توافق على تسمية عبد القادر حاكما على سورية بكاملها ، كما أن تركيا لن تقبل بهذا أبدا ، يمكن على الأكثر تسميته واليا على دمشق ومنطقة عكا والجليل ، ... وفيما بعد سيمتد حكمه الى حلب وقسم من شمال سورية ، ويشكل بذلك نواة لإمبراطورية عربية ، يمكنها أن تمتد حتى بغداد والبصرة " . ويستدرك " بوفور " دائما في ذات التقرير 6 أكتوبر 1860 : " لن أرضى أن يكون عبد القادر حاكما على لبنان ، أيا كان موقفه النبيل خلال الأحداث الأخيرة ، وأيا كانت مكانته ونفوذه عند العرب ، فهو لن يتعدى كونه عربيا ، ولن نعرف من سيخلفه بعد موته ، دون أن نتطرق الى ما يسببه من غيظ وجرح إحساس . وضع لبنان المستقل دائما ، تحت السلطة المباشرة لحكم مسلم " . وقد وافق الوزير على وجهة النظر هذه ، كما أعجب بها الإمبراطور نابليون الثالث [60].

ـ عمل الجنرال "بوفور" مجهوده للقاء الأمير عبد القادر دون أن يثير في ذلك حفيظة الأتراك ، فهل تم اللقاء بين الطرفين ؟ ،أم أن السلطات العثمانية فطنت للمحاولة ، وعملت دون لقائهما ، مثلما أشار الى ذلك الضابط Ducrot الذي كان مرافقا للجنرال، والذي ذكر ثلاث محاولات حاولها الجنرال للاتصال بالأمير ولكن من دون جدوى[61]. وأكد الجنرال ذلك في الرسالة التي أرسلها الى وزير الحربية يقول فيها : " إنه يأسف لعدم رؤية الأمير ، وقد قيل له أنه لا يرغب في أية سلطة ، وأنه يخشى أن يعرض وضعيته للخطر ، مع العداء الصامت للأتراك[62]. و يواصل الجنرال في سياق مقترحاته قوله : " أيا كان الأمر، من المستحسن المطالبة في آن واحد باستقلال لبنان وحكمه الذاتي ، وبمنح سلطة ما لعبد القادر للاحتفاظ بإمكان التخلي عن القضية الأخيرة ، وإن لم نتمكن من الحصول على قبول بقية الدول العظمى لها . فهذا التنازل سيجعل الترتيب المتعلق بلبنان أكثر سهولة ، ويمكن لعبد القادر دون سلطة معترف بها أن يؤدي لنا خدمات كبيرة إن جدت ظروف جديدة ، فأنا أعتقد بصدق وفائه للإمبراطور و اعترافه بجميله[63].

ونختم الكلام، برد للأمير على سؤال طرحه عليه أحد الصحفيين الفرنسيين بتاريخ 3 ديسمبر 1860 مفاده : " طرح اسمك في الصحف الفرنسية كحاكم لسورية ، هل وصلتك هذه الأخبار ؟ . وأجاب الأمير : " نعم ، وإذا لم أكن مخطئا فهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لما يبديه الأتراك من غيظ اتجاهي وتنكيد لي ، لكن فلتطمئن تركيا ، إنني أنهيت مسيرتي السياسية ولا أطمح الى سلطان على البشر أو الى مجد في الدنيا ، أريد أن أعيش من الآن فصاعدا في طمأنينة الهناء العائلي ، والصلاة ، والسلام "[64].

وقد ورد في دراسة لفليب شكري خوري ما يلي : " ... إن الأمير وذريته كانوا يعتبرون أنفسهم أرقى اجتماعيا من الوجهاء المحليين ، بالإضافة إلى كونهم وافدين، لذا فإنهم لم يهتموا بالإدارة المحلية، وبدلا من ذلك فقد ركزوا اهتماماتهم على المكائد السياسية في باريس والقسطنطينية (؟) على أنهم وجدوا متسعا من الوقت للاهتمام بالعلوم الإسلامية والصوفية ... وقاموا بإسكان عائلات جزائرية في أملاكهم، واحتفظوا بإتباع مسلحين في دمشق، وهكذا فقد كان آل الجزائري يعيشون على هامش السياسة (؟)[65].

قد نوافق الأستاذ خوري فيما ذهب إليه إلا فيما يخص علاقة الأمير وأبناؤه بالسياسة، فعدم الاهتمام بالإدارة المحلية لا يعني عدم الاهتمام بالسياسة، وهناك من الشواهد ما يثبت لنا أن الأمير عبد القادر كان يمكنه أن يصير على رأس ولاية سورية – كحاكم عربي على ولاية شبه مستقلة عن الدولة العثمانية لولا أن الباب العالي أحيط علما بالمشروع قبل تحقيقه فأسرع إلى القضاء عليه في مهده.

ويبدو أن الرغبة الفرنسية في العمل على استقلال لبنان ، هي التي أثمرت وتحققت في الأخير ، إذ أنه بعد مناقشات طويلة ، تقرر الموافقة على وضع نظام جديد لجبل لبنان ، صدر في جوان 1861، أصبح الجبل بموجبه سنجقا عثمانيا يتمتع باستقلال ذاتي، تضمنه الدول الأوربية الخمس الموقعة على هذا النظام في استانبول ، بالإضافة الى الدولة العثمانية .

وفي سنة 1863 قرر الأمير التوجه إلى ديار المقدسة لأداء فريضة الحج، وأقام بعض الأسابيع في القاهرة بدعوة من شركة حفر قناة السويس التي كان على رأسها الفرنسي Ferdinand de Lesseps وكانت تربطه بالأمير أواصر صداقة قديمة أقام الأمير في القاهرة من 2 إلى 28 يناير 1863 وتوجه بعد ذلك لأداء فريضة الحج[66].

ويبدو أن الأمير لعب دورا دعائيا كبيرا بين الأوساط الإسلامية في الحاجز لصالح عمليات حفر قناة السويس، وبين للناس الذين التقى بهم أهمية المشروع وفائدته بالنسبة لهم ، وتلك كانت رغبة الشركة الفرنسية وهي التي كانت تبحث لها عن دعم ضمن السكان المسلمين في المشرق لتأييد المشروع[67].

واعترافا بجميل الأمير عبد القادر وبمكانته التي أصبح يحتلها في المشرق، قررت الشركة منحه قطعة أرض في مصر هدية من شركة القناة تقع في " بير أبو بلح" بين الإسماعيلية والتل الكبير، ولكن الأمور تغيرت بمجيء الخديوي إسماعيل خلفا للخديوي عباس، فقد استاءت الحكومة المصرية الجديدة من تصرف الشركة واعتبرته خرقا للاتفاق من طرف الشركة التي تصرفت في الأملاك بدون علم الحكومة المصرية وطلب وزير الخارجية المصرية شريف باشا لقاء مع ممثل الشركة.

وفي تقرير رفعه هذا الممثل إلى Ferdinand de Lesseps قال فيه : " ...إن الحكومة المصرية مستاءة جدا من الشركة للدعوة التي قدمتها للأمير لزيارة مصر- وأنها (أي الحكومة المصرية) شديدة الاعتراض على مجيء الأمير للإقامة في مصر وقد هددت هذه الأزمة نوعا ما العلاقات بين الشركة والحكومة المصرية[68]. ،ولم يكن أمام Ferdinand de Lesseps إلا الاعتذار للأمير الذي أبدى تفهمه الكامل للمسألة[69].

وعاود الأمير زيارته إلى مصر عندما دعته شركة القناة لحضور حفل افتتاح خليج السويس سنة 1869 ، ومما ورد في كتاب التحفة في هذا الشأن أن الأمير عبد القادر اجتمع إلى رؤساء الشركة يقدمهم الرئيس الأول Ferdinand de Lesseps وفاوضه في أمر أرض " أبو بلح" التي كانوا أهدوها له فاخبرهم بأن إسماعيل باشا غير

موافق لهم على المنحة وأطلعهم على ما كتبه إليه في ذلك فصمموا على تنفيذ أمرهم بأي شكل كان فأبان لهم أنه لا يريد وقوع شحناء بينهم وبين إسماعيل باشا بسببه[70].

مشروع الاستقلال السوري سنة 1877:

دخلت بلاد الشام ، مثلها مثل بقية الولايات العثمانية في دوامة الحرب الروسية ـ العثمانية ، التي بين 1877 ـ 1878 . وقد أدت الهزائم التي عرفتها الدولة العثمانية على يد روسية ، الى طرح احتمالات انهيارها ، باستيلاء الدول الكبرى على ما تبقى من أراضيها . وساد قلق عميق أهالي بلاد الشام ، التي راح أعانها المسلمون يخططون للمرة الأولى لمشروع استقلال ذاتي عن الدولة العثمانية كما لم يتأخر المسيحيون هم أيضا عن بلورة مشاريع استقلال ، كان إحداها " مشروع يوسف كرم " لتكوين كنفدرالية سورية على النسق الألماني .

أما حركة الأعيان ، أو كما عرف عينها " حركة وجهاء المسلمين" ، فقد أورد عنها ، عادل الصلح معلومات مفصلة في كتابه " سطور من الرسالة " والذي خصصه للحديث عن هذه الحركة التي قامت سنة 1877 [71]، وكان جده ووالده من أعضائها .موضحا أن خوف الأعيان شيعة وسنة ، على مصير بلدهم قد جعلهم يتفقون على إمكانية استقلال ذاتي أو تام لسورية عن الدولة العثمانية وقد حدث أول اجتماع لهذه الحركة في بيروت، حيث التقى الأعيان ، ثم وفدوا على دمشق ، وعقدوا مؤتمرا لهم في دار مفتي المدينة ونقيب أشرافها السيد حسن تقي الدين الحصني. وقد ضم مؤتمر دمشق حوالي ثلاثين شخصية إسلامية سورية [72]. وقد قدم أحمد الصلح اقتراحا بترشيح الأمير عبد القادر ليتولى الملك على البلاد . ويحدثنا عادل الصلح عن

الأسباب التي دفعت جده لترشيح الأمير إضافة الى نسبه الشريف ، " لأن الصفات التي تميز بها الأمير والمؤهلات التي توفرت له ، تنسجم انسجاما كاملا مع مؤهلات الرائد ...ولأنه بطل قومي مجاهد وسياسي قدير فذ ، ورجل علم وأخلاق ومكارم ، ولأنه سبق وأنشأ ، دولة عربية قوية في بلاد المغرب الأوسط ، وناضل في الدفاع عنها ضد الاستعمار ...وأحتل بذلك في الأمة العربية مرتبة عز نظيرها "[73]. وقد يكون هناك سبب آخر لوقوع الاختيار على الأمير عبد القادر وهو وجود قوة عسكرية من أتباعه يمكنها أن تقدم دعما لمشروع الأعيان . إذ يذكر "مارسيل إيمريت" ؛ أن الأمير كانت لديه قوة من حاشيته تقدر ما بين الألف والألف ومائة رجل .

ثم قصدوا إلى دمر حيث مصيف الأمير عبد القادر ، وتباحثوا معه في الأوضاع المرتبكة في البلاد وعواقب هذا الارتباك[74]. وكان الأمير قد بلغ في ذلك الحين، مقاما جعله قبلة الأنظار ، وألف الناس في بلاد الشام الرجوع إليه كلما وقع فيها أمر جلل. فلما داهمت الدولة العثمانية أحداث سنة 1877 اخذ أسمه يروج كرائد للحركة الوطنية[75] . وعندما عرض الأمر على الأمير من طرف أحمد الصلح جد (المؤلف) .

كان من رأيه :أولا : أن يظل الارتباط الروحي بين البلاد الشامية والخلافة العثمانية قائما .ثانيا : وأن يبقى الخليفة العثماني خليفة للمسلمين . وثالثا : أن تتم للأمير البيعة من أهل البلاد جميعا[76]. والأمير عبد القادر كان يعلم من خلال اعتراضه هذا ،أن انفصال بلاد الشام عن السلطنة العثمانية يعني سقوطها لا محالة في أيدي القوى الأجنبية التي تنتظر الفرص السانحة للانقضاض على المقاطعات العثمانية الواحدة تلو الأخرى.

تم الاتفاق بين الأعيان والأمير على عدم تحديد نوع الاستقلال المنشود ذاتي أو تام . وانتظار ما يسفر عنه مؤتمر برلين . " ...إذا تبين أن إحدى الدول الأجنبية تهدف الى الاستيلاء على البلاد ... فلا بد من طلب الاستقلال التام أما إذا تبين أنه ليس ثمة من عزم على احتلال البلاد فتكون الغاية تحقيق الاستقلال الذاتي ، كما هي الحال في مصر أو في بعض بلاد البلقان ". كما تقرر في الاجتماع إرسال وفد الى الدول الأوربية لكسبها لقضية الاستقلال ، وأن يضطلع سوريون في الخارج سرا بهذه المهمة ويقوموا بالدعاية الإعلامية لهذه القضية [77].

ووضعت خطة العمل كالتالي : أن يقوم الأمير بجولات في المناطق الشامية تمهيدا لتنفيذ البيعة المطلوبة ، ثم يتم إرسال وفد إلى الأقطار الأوربية يعمل لكسب تأييدها . واتخذت ذريعة التجوال زيارة الأمير لمواطنيه الجزائريين المنتشرين في الديار الشامية وقدر المؤلف عددهم بـ 6000 شخص. وكان الأمير ورجال الحركة يعتبرون هذه الجماعة المدربة على حمل السلاح والقتال ، نواة لقوة محاربة يستعان بها عند الاقتضاء [78].

وقامت المراسلات في هذا الشأن بين الأمير عبد القادر والسياسي اللبناني يوسف كرم الذي منفيا آنذاك في روما ، وقد بعث هذا الأخير برسالة تأييد للأمير على مشروع الاستقلال [79] . وعرض عليه هو الآخر ، مشروعه القاضي بإقامة إمارات مستقلة في بلاد الشام ، تخضع لحكم إسلامي برئاسة الأمير عبد القادر على أن يضمن هذا الأخير ، مصالح المسيحيين في جبل لبنان وحريتهم الدينية [80]. فكتب الى الأمير يقول : " ... ثم إذا رأت فخامتكم أن تعين على الأقاليم العربية أمراء مستقلين يدفعون إليكم أموالا مقررة ، ويوحدون صفوفهم تحت رايتكم ضد كل تعد ، قبل أن تتدخل

بأمورنا الدول الأجنبية ... فهذه الأقاليم المستقلة يسهر كل إقليم منها على صيانة إمارته ، وترتبط مصالحه مع الحكومة الرئيسية ".

ولكن الأمير تريث في إعطاء يوسف كرم موافقة صريحة على مشروعه ، انتظارا لما ستنجلي عنه أمور الحرب بين الدولة العثمانية والدول الأوربية .

من الواضح إذن ، أن الأمير عبد القادر الذي كان محور مشروعي الأعيان ويوسف كرم ، عمل على مواصلة الحوار مع الفريقين ، دون أن يعطي أيا منهما موافقة نهائية على مخططه . وهو بذلك ، كان يفضل انجلاء الأمور بالنسبة لمصير السلطنة العثمانية ، قبل أن يتورط مع أي من الفريقين ، وذلك كي لا يحرج مركزه مع الدولة العثمانية ، ويظهر كمتآمر عليها في ظرفها العصيب . حتى وإن كنا نرجح أنه كان أكثر ميلا الى مشروع الأعيان ، لأنه يبقي على العلاقة مع دولة الخلافة ، ولأنه مشروع إسلامي تقوده النخب الإسلامية ذات التأثير الأهالي [81].

إلا أنه عندما انتهت الدولة العثمانية من حربها مع روسيا ، حولت اهتمامها للأمور الداخلية ، وعندما علمت بمشروع الاستقلال العربي ، اتخذت الإجراءات الفورية تجاهه ، وفرضت الإقامة الجبرية على زعماء الحركة في مناطق نائية ، ونفت إلى خارج البلاد بعضا منهم [82]. ثم منعت الاتصال بين الأمير وأحمد الصلح. وظل موقف السلطات العثمانية حذرا تجاه الأمير، ويعلق عادل الصلح على ذلك بقوله : " أن مجافاة السلطة العثمانية المحلية للأمير ظلت مستمرة حتى يوم وفاته ".

ومن دلائل هذه المجافاة ، ما ورد في برقية بعث بها في 30 أيار سنة 1883 قنصل بريطانيا في دمشق السيد أدام بلوك Blok ، إلى القائم بالأعمال في السفارة البريطانية في استانبول إذ يقول : "... توفي الأمير عبد القادر وحضر ممثلو الدول

الأجنبية مراسم الدفن بالألبسة الرسمية ، وكان غياب السلطات المحلية والمدنية والعسكرية واضحا ، ولم يحضر هذه المراسيم قائد الجيش الخامس ولا الوالي[83]. ولم يعد هناك ما يبرر استمرار حركة الأعيان المسلمين ، بعدما تأكد هؤلاء أن معاهدة برلين ، قد ضمنت سلامة السلطنة ، ووعد السلطان بإجراء إصلاحات ببلاد الشام ، من خلال تعيينه رجل الإصلاح مدحت باشا ، واليا على بلاد الشام . إضافة الى السياسة الجديدة التي اعتمدها السلطان عبد الحميد الثاني ، والقائمة على الجامعة الإسلامية ، التي تهدف إلى الدعوة الى وحدة الشعوب الإسلامية لمواجهة التدخلات الأجنبية ، بالانضواء تحت مظلة الخلافة العثمانية[84].

الامير محي الدين ودوره في مقاومة 1870 بالجزائر:

كانت انتفاضة 1871 محاولة أخيرة قام بها الجزائريون لطرد المستعمر الفرنسي، منتهزين في ذلك فرصة انشغاله في حربه مع بروسيا في أوربا . ووجد المهاجرون الجزائريون ممن هاجروا في السابق إلى تونس وطرابلس الغرب وحتى دمشق ، فرصتهم الذهبية للعمل للعودة إلى الوطن الذي اضطرهم المستعمر الفرنسي للخروج منه ، خاصة وأن فرنسا نقلت نسبة كبيرة من قواتها التي كانت في الجزائر إلى جبهات القتال في أوربا . وللأسف أن هذه الشخصيات المهاجرة لم تتمكن من الوصول إلى داخل البلاد وتنظيم المقاومة فيه والمشاركة في القتال مع بقية الثوار. فقد اضطرتهم الظروف إلى الاقتصار في نشاطهم على مناطق الحدود الجزائرية – التونسية الجنوبية ، وذلك بسبب المراقبة الشديدة التي فرضتها السلطات الاستعمارية على منطقة الحدود ، عند اكتشافها تحركات هؤلاء المهاجرين. بين هؤلاء نجد السيد "محي الدين بن الأمير عبد القادر"، والسيد "ناصر بن شهرة" والسيد "سليمان بن جلاب"[85].

وفي ترجمة للسيد محي الدين في كتاب " حلية البشر " معلومات مهمة عن دوره في ثورة 1871 بالجزائر، ومما يذكره صاحب الكتاب أنه : " عند اندلاع الحرب بين ألمانيا فرنسا، خطر في بال المترجم أن هذه الحرب تطول بين الدولتين فينتهز الفرصة لتخليص وطنه الجزائر، فتوجه بقصد الزيارة للديار المصرية وحينما وصل إلى الإسكندرية توجه منها إلى تونس ، ولم يعرف احد نيته الخفية فأكرمه حاكمها " صادق باشا " ، وشاع ذكره في ذلك القطر – فقصد التوجه إلى الجزائر ، فلم يتمكن من ذلك نظرا لما ناله من الاشتهار ...فحرر لرؤساء الجزائر نحو 200 كتاب ، لكي يتهيئوا لمحاربة فرنسا عند قدومه، ثم ودع الباشا مظهرا له قصد الرجوع إلى الديار الشامية . فتوجه إلى مالطة وحين وصوله أخفى نفسه وتنكر ولبس لباس الدراويش، ولما وصلت كتبه إلى رؤساء الجزائر استبشروا فتراسلوا وأظهروا العصيان لدولة فرنسا، ولما وصل إليهم بايعوه على السمع والطاعة ووقعت بينه وبين الجيوش الفرنساوية مقاتلات عديدة [86].

وحسب سعد الله ، أن الناصر بن شهرة ، قد يكون هو الذي نسق مع الأمير محي الدين طريقة دخوله الى الجزائر وتجنيد الرجال وتوفير السلاح والاتصال بالأعيان ورجال الدين وشيوخ القبائل ودعوتهم للجهاد [87]. ومن الشخصيات التي راسلوها، نذكر ؛ الباشاغا المقراني ، الشيخ الحداد ، شيخ العرب ابن قانة ، وقادة فرجيوة ورواغة ، وشيوخ أولاد سيدي الشيخ . وقد تضمنت رسائلهم دعوة هؤلاء الى الجهاد واستغلال الحرب الفرنسية ـ البروسية ، وما جاء في إحدى الرسائل التي كتبها الأمير محي الدين : " ليمحق الله أعداءنا الفرنسيين ، فلم يبق لهم أرض ولا جيش ، وأن موعد خلاصكم لقريب " [88].

أما عن الدور العثماني في مجريات الانتفاضة التي عمت الجزائر سنة 1871 . فإن الوثيقة التي كشف عنها عبد الجليل التميمي، تدعم فكرة أن الدولة العثمانية على صلة ما بتطور الأحداث في الجزائر . والوثيقة المعنية ، عبارة عن عريضة تقدم بها الزعماء الجمعية الخيرية الإسلامية بتاريخ 28 مارس 1871 إلى الباب العالي، اقترحوا فيها على المسئولين العثمانيين الأمور التالية : " ... نطلب من فضلكم ومن مراحم حضرة مولانا السلطان الأعظم... النظر لحالنا بعين الشفقة والرحمة والإنصاف والغيرة الإسلامية ، التي جبلت عليها ملوك الدولة العثمانية العلية، بتوسيط باقي الدول الأجنبية بطلب حقه (الباب العالي) الثابت له في إقليمنا من الدولة الفرنساوية ..أو أن يجري مخاطبة الدولة الفرنساوية المذكورة بإلزامها في التنازل عن إقليمنا في مقابلة على حسب الاقتضاء، وإن أبت الدولة المذكورة على هذا وذاك، فيصير إعلان الحرب معها في أقرب وقت" [89]. وعريضة كهذه تدلنا على انه كان للدولة العثمانية دور ما في هذه الانتفاضة ومن المحتمل أن تكون قد بذلت مساعي لتحقيق رغبة الجزائريين التي ضمنوها رسالتهم الموجهة إلى الباب العالي. وبالتالي فليس ببعيد أن يكون وجود "الأمير محي الدين" في الجزائر في هذه الفترة ، قد تم بتخطيط ومباركة من الباب العالي خاصة وأنه أصبح يحتل مركزا مهما في الدولة العثمانية [90].

كانت إقامة الأمير محي الدين بتونس في شهر نوفمبر 1870 ، مع العلم أن الانتفاضة بدأت في 15 مارس 1871 في مدجانه ، بإعلان عصيان "الباش أغا المقراني"، وانتهت هذه الانتفاضة في 20 يناير 1872 ، باعتقال بومرزاق في ورقلة.

أما "الأمير محي الدين" فإنه عند وصوله مالطة راجعا من تونس - عندما تأكد من عدم إمكانية دخول الجزائر عبر حدودها - حول اتجاهه إلى طرابلس الغرب، ومن

هناك إلى توزر ونفطة ونفزاوة ، متخفيا عن أعين المخابرات التونسية وأعوانها . وبعد تحريات علمت الشرطة التونسية بخبر وصوله إلى نفزاوة ، صحبة أربعة أشخاص قادمين من طرابلس ومتوجهين إلى ناحية السوف جنوب الجزائر[91]. وقد رافق الأمير محي الدين مجموعة من الشخصيات الجزائرية المعروفة ، التي سبق وأن ثارت ضد الفرنسيين ، وأرغمتها الظروف على الخروج من الجزائر [92] . بالإضافة الى عدد من المستشارين الألمان منهم Gerard Rohls و wetzstein وهؤلاء أرسلوا من قبل الحكومة الألمانية لإثارة القبائل الجزائرية لإعلان الثورة على الفرنسيين . إلا أن مسيرة هؤلاء توقفت ، بعد أن نجحت السلطات التونسية من إلقاء القبض عليهم .

في أوائل سنة 1871 تقدم الأمير بالثائرين الجزائريين إلى قرية " نقرين" وما كاد يصلها حتى انتشر خبر وجوده وخطته الحربية ضد الفرنسيين لاسترجاع استقلال الجزائر. فراسله زعماء الصحراء ،واقترحوا عليه أن يقدم عليهم حيث هم في الجنوب . ولكن "الأمير محي الدين" فضل أن يتجه إلى الشريعة وتبسة وفي يوم 9 مارس دخل إلى نقرين ، ووفد عليه هناك وفد من أولاد خليفة الثائرين " بالشريعة " ، فاتجه معهم إلى سكرانة ، ثم إلى الشريعة ، وجبل الدكان ، وشعر المعمرون الأوربيون بالخطر فتحصنوا بمدينة تبسة ، وأغلقوا أبوابها والتجأ معمرو مدينة " حلوفة " إلى مسكيانة [93].

وحسب رواية لويس رين ، فإن جيش الثوار بقيادة الأمير محي الدين اصطدم بالقوات الفرنسية التي كان يقودها العقيد Poujet ، في موقعة يوكس في 25 مارس 1871. إلا أن اختلال الموازين بين الطرفين ، كان وراء انهزام الثوار وانسحابهم الى الأراضي التونسية . وقد فسر هذا الانسحاب ، أن المواجهة العسكرية أظهرت للأمير

محي الدين ، استحالة تحقيق نصر عسكري على الفرنسيين [94]. ورغم هذه الهزيمة ، إلا أن شرارة الثورة عمت في البداية العديد من مناطق الشرق الجزائري ، ثم امتدت الى النواحي الصحراوية الجنوبية وتأججت بانتفاضة الطريقة الرحمانية .

ولم تكن الهزيمة العسكرية هي السبب الوحيد في تراجع الأمير محي الدين وإنما اضطره إلى ذلك ، الموقف الذي وقفه والده الأمير عبد القادر من حركته تلك ، وموقف الأمير كان سلبيا ، واتسم بالرفض الكامل . والجدير بالذكر أن موقف الأمير هذا كان نتيجة ضغوط مارستها عليه القنصلية الفرنسية في دمشق وان القنصل قد تلقى رسالة من وزير العدل الفرنسي السيد " كريميو Cremieux يخبره فيها : "عن انتشار رسائل لإبن الأمير عبد القادر في الجزائر "، وطلب منه أن يخبر الأمير عبد القادر : " أنه في حين تتجه فرنسا إلى الاهتمام بالأهالي ووضعهم تحت نظام حماية يضمن لهم العدالة والمساواة، يظهر محتالون مستعملين أسمه وختمه لزرع بذور الثورة بين القبائل الشرقية " . وكلف القنصل أن يطلب من الأمير عبد القادر استنكار صنيع أبنه هذا [95].

والحقيقة أن الأمير عبد القادر بوقوفه هذا الموقف كان متأكدا مسبقا من عدم جدوى محاربة فرنسا في تلك الفترة وفي تلك الظروف ، وأن الأهالي يفتقدون إلى الإمكانيات لمادية والتنظيمية التي تؤهلهم إلى انتفاضة ناجحة تمكنهم من طرد الفرنسيين من الجزائر.

وأرسل الأمير رسالة إلى قنصل فرنسا في طرابلس الغرب، يطلب منه فيها العمل على إعادة الأمير محي الدين إلى الشام . وبعث برسالة استنكار أخرى إلى

حكومة تور Tour في فرنسا. وبعث برسالة ثالثة إلى ابن عمه قاضي معسكر " الطيب بن مختار " ، يطلب منه تحذير الناس من إتباع إبنه ، " لأنه محض عبث "[96].

إضافة الى ما سبق ، يمكن أن نضيف أمرا آخر حال دون نجاح مشروع الأمير محي الدين وهو ، تنسيق الجهود بين الحكومة الفرنسية والتونسية للحيلولة دون حدوث الثورة ، من خلال تتبع تحركات الأمير محي الدين والناصر بن شهرة وإلقاء القبض عليهما . وهذا ما أظهرته رسائل الحكومة التونسية الموجهة الى قادة الجنوب والغرب بتونس[97].

حركة الامير عبد المالك في المغرب الاقصى :

يمكن تقسيم نضال الأمير عبد المالك في المغرب الأقصى الى ثلاث مراحل رئيسة : أولها ، مشاركته مع الثائر الجزائري بوعمامة ، والثائر المغربي الجيلالي الزرهوني بوحمارة 1903 ـ 1906 ، ثم مرحلة الحرب العالمية الأولى ، والتي وقف فيها الى صف ألمانيا والدولة العثمانية ضد فرنسا وبريطانيا ، ثم المرحلة الثالثة ، التي بدأت نهاية الحرب العالمية الأولى 1918 الى تاريخ وفاته 1926 .

ولد الأمير عبد المالك بدمشق سنة 1868 ولا يصغره إلا أخوه عبد الرزاق . في دمشق تعلم وتأثر بالجامعة الإسلامية ، وكان خطيبا وشاعرا أيضا . وكان الأمير عبد المالك قد انخرط في الجيش العثماني في نهاية القرن التاسع عشر وحصل على رتبة مقدم . في سنة 1903 غادر دمشق باتجاه المغرب الأقصى ليروج هناك بعض أفكاره التي كانت تجيش في صدره ، فأتجه الى مليلية للالتحاق بثورة الشيخ المجاهد بوعمامة ، ومنها خرج برا الى نواحي وجدة باحثا عن تربة صالحة لبذوره . وكان يأمل أن يحصل من بوعمامة على دعم معنوي وعسكري . فأقام عنده مدة قرب فجيج ، إلا أنه لم

يجد ما كان يصبو إليه . وعندما توصل بوعمامة برسل ورسائل من الثائر المغربي الجيلالي الزرهوني المغربي ، قرر أن يوجه إليه عبد المالك بن عبد القادر صحبة إبنه الطيب . فأكرمهما الزرهوني، و جعل على جيوشه عبد الملك فصار يدير له حروبه خصوصا بعد مرضه . وقد كانت الصعوبات التي لاقتها محلات المخزن في هذه الفترة ، كلها من تدبير عبد المالك في نواحي وجدة [98]. إلا أن هذا التعاون بين الزرهوني وعبد المالك ، سرعان ما يعرف فتورا ، يؤدي الى قطيعة بينهما ، نظرا لما كان يشعر به الزرهوني من تخوف تجاه عبد المالك ، الذي قوي نفوذه وظهرت كفاءاته ، خصوصا في الفترة التي جرح فيها ، وتولى عبد المالك قيادة الأمور [99].

ويروي محمد بن الحجاوي الثعالبي في كتابه " رحلة الحجاوي الى وجدة " وهو الذي عاش أحداث المغرب الشرقي والنزاع المغربي - الفرنسي حول الحدود الشرقية للمغرب ، وكان نائبا عن السلطان بهذا الإقليم ، وأمينا في ديوانه في وجدة ، مسئولا عن الأسلحة والذخائر الحربية - يروي أنه عندما سمع بمغاضبة عبد المالك للثائر الزرهوني ، كتب إليه أن يأتيه ، ويكون له ما يرد ويكرم فوق ما يظن . فأستشار عبد المالك بوعمامة في ذلك ، وأشار على هذا الأخير أيضا أن يصطلح مع المخزن ، وأنه خير له من الثائر بوحمارة ، وبين له أحوال الثائر وما شهده منه من المكر والخداع وقلة المروءة وضعف الديانة . إلا أن بوعمامة رفض هذا الاقتراح ، لأنه كان شيخا كبيرا ، وأعتقد سوءا في مولاي عبد العزيز .

ولكن رغم ذلك تمكن الحجاوي، من إقناع عبد المالك بضرورة التخلي عن بوعمامة . فألتحق بوجدة ثم التمس من الحجاوي أن يدبر أمر نقله الى فاس بجانب المخزن . حيث سيعهد إليه بقيادة جيش السلطان عبد العزيز لمواجهة أخيه عبد الحفيظ .

إلا أن النصر كان من جانب السلطان عبد الحفيظ ، حيث ألقي القبض على عبد المالك ، وسجن وتدخلت فرنسا لتحريره ، ليرتبط بالسلطان عبد الحفيظ ، الذي سيوليه في نهاية المطاف مهمة الإشراف على الشرطة الدولية في طنجة [100].

ولعل تدخل فرنسا لتحريره وتقريبه من السلطان عبد الحفيظ الذي كان قريبا منها ، إنما كان خطة فرنسية . أولا للاستفادة من إمكانات عبد المالك وخبراته ، وهو الذي كان يحتل مناصب عليا في الجيش العثماني والإدارة . ثانيا فتح الباب في بعض المناصب ، ومنها ما يتعلق بالأمن والدفاع في المغرب لبعض الجزائريين ، عسى أن يتركوا الدولة العثمانية وينضموا إليها .، وتمنعهم بذلك من الدخول في حركة القومية الإسلامية [101]. وتكون فرنسا بذلك قد قامت بنوع من سياسة الاحتواء ، والتي لم ير فيها الأمير عبد المالك حرجا حيث تم تعينه قائدا لقوات الشرطة الدولية في طنجة وذلك سنة 1906 . وقد قبل الأمير هذا المنصب وفي نفسه أمر سوف يسفر عنه المستقبل القريب .

في الفترة الواقعة بين 1906-1912 كانت الحرب الباردة على أشدها بين ألمانيا وفرنسا حول المغرب الأقصى اختار الأمير عبد المالك أن يكون في صف أعداء الفرنسيين. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى كان في فرنسا يتداوى وزار أسبانيا واتصل بسفير ألمانيا في مدريد ، حيث وقع الاتفاق على خطة عمل مشتركة ، على أن تتعهد ألمانيا والدولة العثمانية بالمساعدة ، . إذا نجحت الخطة على إقامة مملكة واحدة تضم المغرب والجزائر . في أواخر عام 1914 وتطبيقا لهذا الاتفاق ، ترك الأمير عبد المالك طنجة ، وتوجه إلى داخل المغرب لتنظيم قواته. فحاول ذلك مرة في جبالة بالمنطقة الاسبانية حيث اصطدم فيها بالشريف الريسوني ، وكرر المحاولة في بني مستارة

في المنطقة الفرنسية. ونجح في تأليف قوة لمحاربة الفرنسيين ، ووصل إلى معسكره في هذه المرحلة ضباط ألمان وأتراك [102]. وبقي الأمير عبد المالك يحارب الفرنسيين بضراوة ، آملا أن تنتصر ألمانيا وتركيا في الحرب وبذلك تحصل الجزائر والمغرب على استقلالها. وسرعان ما تناقلت الصحف العالمية وخاصة الألمانية خبر انتصاراته على الفرنسيين الذين خسروا في المعارك عددا كبيرا من جنودهم . رغم أنه في كثير من الأحيان لم تصله كميات الأسلحة الموعود بها من طرف الألمان . مثلما حصل له عندما دخل فاس ، فقد ظل ينتظر المدد من القوات المركزية لكي ينطلق الى جهات أخرى ، ولكن من دون جدوى [103]. وهنا تبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة وهي الأقسى في تجارب عبد مالك النضالية .

جاءت نهاية الحرب العالمية الأولى ، على غير ما كان يأمل الأمير والثوار فقد خسرت ألمانيا وتركيا وكان النصر حليف فرنسا وإنكلترا. وبذلك توقفت الإمدادات التي كانت تصل الأمير من حلفائه. وفي عام 1923 قاد نجاح عبد الكريم الخطابي في الريف إلى الاصطدام مع من سبقه إلى زعامة ثورة جبالة والريف. وكان هذا الأخير وهو يقاوم الوجود الإسباني قد أرسل الى فرنسا يطلب مساعدتها ، غير أنها اشترطت عليه أن يحارب الأمير عبد المالك ، ويخرجه من الأرض المغربية [104]. وفعلا وقعت أكثر من جولة عسكرية بين عبد الكريم الخطابي والأمير عبد المالك ، مما اضطر هذا الأخير إلى الالتجاء إلى المنطقة الاسبانية. وكانت المعركة الفاصلة بينه وبين عبد الكريم في صيف 1924 وفيها لقي حتفه [105]. ومن المؤرخين من يقول أن الأمير عبد المالك ، كان في مايو 1923 في تطوان يجند جنوده، ولكن فرنسا سرعان ما احتجت على اسبانيا على أساس انه كان هاربا، وأنه قد أعلن الحرب ضد فرنسا، وعندما لم تجد

اسبانيا بدا طلبت من الأمير التخلي عن مكان القيادة، وفي السنة التالية نجح في تجنيد عدد كبير من الجنود في الريف ثم قادهم في حملة صادف أن كانت آخر حملاته ضد فرنسا [106].

الدور السياسي للامير علي في الحرب الطرابلسية :

ارتبط تاريخ الأمير عبد القادر بكفاح أبنائه وأحفاده من أجل وطنهم الجزائر ومن أجل البلاد العثمانية عامة والتي بدأت مقاطعاتها تعرف نفس مصير الجزائر الواحدة تلو الأخرى، ونشطوا في سبيل خدمة الجامعة الإسلامية وعملوا جهدهم للإسهام في إنقاذ ما تبقى من مقاطعات.

وسجل التاريخ للأمير علي دورا هاما في هذا المجال وهو الوحيد من أنباء الأمير الذي لعب دورا سياسيا معتبرا في بلاد الشام، وكان وباعتراف القناصل الفرنسيين أكثر أبناء الأمير ذكاء وفطنة وشجاعة. كما كان شديد الكره للفرنسيين ونتيجة لموقفه هذا فقد أبدى بعض القناصل آراء قاسية تجاهه، ووصفوه أوصافا فيها الكثير من التلفيق والتزييف الصريح مثل وصفه بالطمع والبخل الشديد ولهفه الدائم وراء تحقيق أي عمل أم هدف يمكن أن يكسب من ورائه أموالا وأراض وعقارات [107].

ولكن الحقيقة كانت غير ذلك فالأمير علي وباعتراف العرب والأتراك كان شخصية قوية وهامة عمل الكثير في سبيل تحقيق المصلحة العامة وخدم إخوانه من المهاجرين الجزائريين فاشترى مثلا قرى "عولم" و"معزر" و"شعارا" و"كفر سبت" بفلسطين عندما علم أن أهالي هذه القرى وغالبيتهم من الجزائريين ستباع أراضيهم من طرف البنك الزراعي لديون مستحقة عليهم ، واستطاع أصحاب هذه الأراضي

من الجزائريين وبفضل الموارد التي وضعها الأمير علي بين أيدهم أن يعيدوا لأراضيهم وقراهم الرفاهية والازدهار [108].

وكان الأمير من الداعين للجامعة الإسلامية ومن المدافعين عنها وقد اكتسب مكانة خاصة في عهد السلطان عبد الحميد، وكان تزوج بأخت عزت باشا العابد نديم السلطان عبد الحميد، وأحد وزراءه. ولم يفقد شيئا من مكانته بعد سقوط السلطان ولجوء عزت باشا إلى مصر، بل اكتسب ثقة الحكومة الجديدة، ولعله كان من مصلحة حكومة تركيا الفتاة ،أن تستميل شخصية عربية مثل الأمير علي للمكانة التي يتمتع بها في المقاطعة العربية فعين ممثلا لحزب " الاتحاد والترقي" في دمشق [109].

وعندما تعرضت طرابلس الغرب لغزو الايطاليين سنة 1911، وجدت الحكومة العثمانية في شخص الأمير علي خير قائد للقبائل في طرابلس لمقاومة الايطاليين، فعرضت عليه رغبتها في إرساله إلى هناك لاستنفار القبائل الليبية . ولم يعترض الأمير على اختيار الحكومة، بل أبدى استعداده الكامل للقيام بهذه المهمة الشريفة، وسافر إلى طرابلس وأجرى الاتصالات مع زعماء القبائل ووزع المنشورات بينها لاستنفارها للجهاد المقدس، ولبت القبائل النداء وتم اللقاء بين الأمير علي والشريف السنوسي [110].

وسعى لتأسيس جمعية جعلها تحت رئاسته بقصد جمع التبرعات للمجاهدين وانهالت التبرعات من مختلف أنحاء البلاد الإسلامية [111] ، بما في ذلك الجزائر التي كانت ترزح تحت نير المستعمر، حيث لم يتوان أهلها ولم يتأخروا وسارعوا وتنافسوا لجمع التبرعات لإخوانهم المجاهدين في طرابلس. ولعبت الصحف الأهلية الجزائرية وخاصة صحيفة " الحق الوهراني" ،دورا هاما في ذلك المجال، وكانت جريدة "الرأي

العام البيروتية" تنشر الرسائل التي يرسلها الأمير علي عن سير المعارك. وقد أفرد Remond George من مجلة l'illustration الذي كانت أوفدته الى ليبيا كمراسل حربي لها لتغطية مجريات الحرب من يناير الى مايو 1912 . حيزا من مذكراته لنشاط وتحركات الأمير علي وابنه عبد القادر عبر المدن الليبية وبين مختلف القبائل داعيا الى الجهاد ومرغبا فيه [112].

إلا أن المواجهة الأولى بين المجاهدين و الإيطاليين ، انتهت لصالح هذه الأخيرة بسبب نقص في الأسلحة والمواد الغذائية عند الثوار ، خاصة وأن الإيطاليين حاصروا المنطقة من ناحية " البحر " . كما حال الإنكليز دون وصول المساعدات إلى ليبيا من مصر . وهناك سبب آخر للهزيمة وهو انشغال الحكومة العثمانية عن "المسألة الطرابلسية" ، بالأوضاع في شبه جزيرة البلقان وهي أقرب إليها من طرابلس.

تحاملت بعض الكتابات الفرنسية على شخصية الأمير علي ، فأوردت أقاويل وأخبار ، لا ندري صحتها من خطأها . ومنها ؛ أن الأمير علي أبدى رغبته واستعداده للسلطات الفرنسية وممثليها سواء في دمشق أو في استانبول لاكتساب الجنسية الفرنسية. والحصول على نصيبه من المنحة التي تخصصها هذه الحكومة لأتباعها من أبناء الأمير عبد القادر [113] . ومعلومات عن قيامه بزيارة للقنصل الفرنسي في طرابلس بعد انتهاء الحرب.

إلا أننا نجد من جهة أخرى أن السلطات الإيطالية في طرابلس، واعترافا منها لمكانة الأمير ، قد عرضت عليه عن طريق الجنرال الإيطالي Regui ،البقاء في البلاد حيث سيحصل على مركز مهم. وهدف الإيطاليين من وراء هذا العرض ، كان الحصول على مساعدة الأمير علي لتهدئة القبائل الليبية ، التي استمرت في تمردها

على الإيطاليين ، بعد انتهاء المواجهات الأولى . ولكن الأمير علي رفض هذا العرض الإيطالي [114].

في هذه الأثناء ، أبلغ الأمير علي القنصل الفرنسي في طرابلس برغبته القيام بزيارة لتونس والجزائر ومن ثمة إلى باريس للقاء وزير الخارجية الفرنسية. وعند وصوله إلى تونس استقبل من طرف المقيم العام الفرنسي **Alapetit** و الباي التونسي وقنصل ايطاليا. أما في الجزائر فقد أستقبل من قبل الحاكم العام **Lutaud**. وبعد إقامة وجيزة في الجزائر ، سافر إلى باريس حيث التقى وزير الخارجية الفرنسي السيد Jonnart" . وحسب ما يورد " باردان " ، فإن الهدف من هذه الزيارة ، إقناع الحكومة الفرنسية ، الاعتراف به كناطق باسم عائلة الأمير عبد القادر وبقية الجزائريين المهاجرين إلى سورية. ولكن طلبه لم ينل الرضا من طرف وزارة الخارجية الفرنسية ، خاصة وأن الأمير كان يحمل الجنسية العثمانية [115].

والحقيقة أنه من الغريب ، أن تحصل أمور كهذه عن شخص الأمير علي. وهي وإن حصلت فعلا ، ما كانت لتخفي بأي حال عن الحكومة التركية- التي كان الأمير علي من أتباعها- . كما أن أمورا كهذه لو حدثت فعلا لما مكنت الأمير علي من الحصول على رتبة سياسية عالية ، وهي " نائب لمقاطعة دمشق في البرلمان التركي سنة 1913 ، ثم انتخب نائب رئيس المجلس الجديد أرضاء لرغبات العنصر العربي في البلاد العثمانية [116].

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى برزت حاجة الحكومة التركية من جديد للأمير علي للقيام بمهمة لا قبل لغيرة للقيام بها. فقد حصلت مخابرة بين الحكومتين الألمانية و العثمانية المتحالفتين . حيث طلبت حكومة برلين من حكومة استانبول العثور

على رجل له نفوذ كبير على الأفارقة العرب لحملهم على التراجع عن قتالهم في صفوف الفرنسيين . فكلفت الحكومة العثمانية الأمير علي، للقيام بهذه المهمة . وكان عدد الأسرى الجزائريين والتونسيين والمراكشيين حوالي أربعة عشر ألف [117]. فراح الأمير علي يخطب في هؤلاء الأسرى ، ويدعوهم الى الوقوف الى جانب الدولة العثمانية وحلفائها . وقد سعدوا به كثيرا وتركت كلاماته في أنفسهم أثرا كبيرا ، وخاصة عندما علموا أنه ابن للأمير عبد القادر.

ومن هنا تتضح لنا الأعمال الجليلة التي قام بها الأمير علي في سبيل خدمة المسلمين والقضية الإسلامية في المشرق والمغرب وحتى في أوربا ، حيث معسكرات الأسرى من المسلمين . وكل ذلك في ظروف صعبة كان العالم الأوربي يتنافس فيها ويتسابق للحصول على البقية الباقية من ممتلكات الدولة العثمانية [118].

والملاحظ من خلال مراسلات القناصل الفرنسيين ، أن معلوماتهم وآرائهم اتسمت بالاختلاف والتناقض تجاه حقيقة الدور الذي لعبه أبناء الأمير عبد القادر في المنطقة، ومع المهاجرين الجزائريين. وتجلى هذا التناقض خاصة بين آراء القنصل Piat وخلفه القنصل ottavi ، اللذين أقاما في دمشق في الفترة ما بين 1909- 1914.

فقد اهتم هذان القنصلان أكثر من غيرهما، بأمر المهاجرين الجزائريين خاصة وان هذه الفترة شهدت اشتداد موجة الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام بسبب القوانين التي شرعتها السلطات الفرنسية في الجزائر. وبسبب الظروف الطبيعية الصعبة التي تعرضت لها بعض مناطق الجزائر، ومع ما رافق هذه الهجرة من حملات صحفية عربية وفرنسية ضد السياسة الفرنسية المتبعة في شمال إفريقيا عامة، وسياسة الظلم والاستعباد المطبقة على المسلمين في الجزائر خاصة .

فالقنصل " بيات" يرى " ؛ بان أبناء الأمير سواء أولئك التابعين لفرنسا أو العثمانيين، لا خوف من جانبهم، رغم تأثيرهم الكبير على التجمعات الجزائرية في دمشق والأخرى في فلسطين وحوران ، وسلطتهم في المنطقة تفوق أحيانا سلطة الحاكم الأتراك أنفسهم".

أما القنصل " اوتافي " فوجهة نظره مناقضة لوجهة نظر سلفه ، فهو يقول: "أن أبناء الأمير فقدوا كل تأثير لهم على المهاجرين الجزائريين " . وعلى حد قوله يكون الأمير : قد حمل معه كل شيء إلى القبر " ، مدعيا أن ذلك ما يردده الأهالي في دمشق، وأن ذلك كان سببا في انصياع الكثير من الجزائريين لمطالب العثمانيين واكتسابهم للجنسية العثمانية.

والحقيقة أن كلا الموقفين خاطئ، و الدلائل كثيرة ، تدل على مدى كره المهاجرين الجزائريين لفرنسا وللفرنسيين . وهؤلاء أنفسهم يعترفون بذلك ويجعلون من المهاجرين الجزائريين السبب المباشر في انخفاض شعبية فرنسا في المشرق كله.

وإذا وقفنا على موقف الصحافة الفرنسية من هذه المسألة، نجد أن صحيفة الباريسية le Temps ، انتقدت بشدة السلبية التي اتسمت السياسة الفرنسية في منطقة المشرق العربي وفي البلاد الإسلامية عموما. وأكدت أن وزارة الخارجية الفرنسية كان بإمكانها أن تفعل الكثير في سبيل اكتساب أنصار لها في المنطقة. ولاحظت الصحيفة أنه لو كانت بريطانيا محل فرنسا في هذه الحالة لعرفت كيف تجعل من أبناء الأمير وسيطا تستعين به في سياستها في المنطقة " ، إذ ليست هناك سياسة أهلية بدون وسطاء".

وفي مقال لها بعنوان " أخطاؤنا في سورية" انتقدت الصحيفة السياسة الإسلامية لوزارة الخارجية الفرنسية ، ولاحظت غياب مصلحة لتجميع المعلومات

عن العالم الإسلامي في هذه الوزارة. وذكرت بالأخطاء التي ارتكبت في حق الجزائريين المهاجرين، ممن كانوا يرغبون في الاحتفاظ بالحماية القنصلية الفرنسية ، عندما قررت الحكومة إجراء عمليات فحص ومراجعة لقوائم التسجيل القنصلي لهؤلاء المهاجرين [119].

تأثيرات الهجرة الجزائرية على الرأي العام في البلاد العربية :

إلى أي مدى استطاعت كتابات ودعاية المهاجرين الجزائريين تشويه صورة فرنسا في المشرق، و التقلص من تأثيرها في المنطقة ؟.إن هناك إجماعا شاملا سواء من طرف الموظفين الفرنسيين أو الصحافة الفرنسية والصحافة العربية، على أن هجرة الجزائريين إلى بلاد الشام ونزوحهم عن وطنهم وتخليهم عن أملاكهم وذويهم ، كان لها وقعها الشديد وتأثيرها الكبير على الرأي العام في هذه البلاد وخاصة وأن غالبية هؤلاء المهاجرين كانوا في حالات بائسة ويعانون من الفقر خلافا للمهاجرين التونسيين الذين لم يعانوا كثيرا في بلادهم ولم يطردوا من أراضيهم وأملاكهم . وهذا ما أدى إلى اهتمام الصحافة العربية سواء الصادرة في دمشق. أو في بيروت وحتى تلك الصادرة في القاهرة، بأمر هؤلاء المهاجرين حيث عملت على توجيه النداءات إلى الأهالي والسلطات المحلية، لمد يد العون للمهاجرين الجزائريين وغيرهم من المهاجرين حتى لا يصيبهم اليأس [120].

ولعبت صحيفة " المفيد " البيروتية [121]، دورا مهما في هذا المجال حيث ما انفكت تنتقد الإدارة الفرنسية في الجزائر، وتثير الرأي العام العربي ضد الفرنسيين. ودعت السلطات المحلية في بلاد الشام ، إلى إظهار المزيد من الاهتمام بهؤلاء المهاجرين، الذين تخلوا عن أوطانهم وأملاكهم ولجئوا إلى البلاد العثمانية ، يسعون

وراء عيش كريم وسط إخوانهم المسلمين. ودعت الصحيفة السلطات إلى " ضرورة " الاستفادة من الإمكانات والخيرات الزراعية التي اكتسبها هؤلاء المهاجرون الجزائريون من خلال احتكاكهم بالأوربيين في بلادهم. فوجودهم في بلاد الشام يمكن أن تنتج عنه فوائد كبيرة وعديدة لصلح البلاد إذا عرفنا كيف نستغله".

وكثيرا ما نشرت هذه الصحيفة الرسائل التي كان يرسلها إليها المهاجرون يشرحون فيها أحوالهم والأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة [122]. وناشدت صحيفة " الأمة " التي كانت تصدر في دمشق من جهتها، أهالي هذه المدينة بالإسراع لجمع التبرعات وإغاثة المهاجرين الجزائريين ، خاصة وأن هجرتهم حدثت في فصل الشتاء ، وهم الذين اختاروا دمشق دون غيرها من البلاد الإسلامية [123].

واهتمت صحيفة " العصر الجديد" ، الصادرة كذلك في دمشق بالمهاجرين الجزائريين ، وكررت نداءاتها للأهالي مدينة دمشق لمد يد العون والنظر بعين العطف لإخوانهم ومنعهم الآمان تحت ظل الراية العثمانية [124]. وابتداء من سنة 1910 بدأ اهتمام الصحافة المصرية (أمام السيل المتدفق لهؤلاء على مدن القاهرة والإسكندرية) بالكتابة في صفحاتها عن أسباب هذه الهجرة وظروفها والمعاملة القاسية التي يلاقيها المسلمون في الجزائر ، على أيدي السلطات الفرنسية والمستوطنين الأوربيين. فاهتمت صحف مثل : " اللواء" و" العلم " و" المؤيد" بالموضوع وتداعياته . وكثيرا ما نشرت هذه الأخيرة رسائل الجزائريين ووجهت النداءات للأمة الفرنسية ، ولأحرار فرنسا لرفع الظلم عن المسلمين في الجزائر وإشراكهم في حكم بلادهم [125].

وازدادت اللهجة حدة في صحافة دمشق وبيروت سنة 1913 ،حيث وصفت فرنسا بأنها أكثر القوى الاستعمارية ظلما وتعصبا . وكان تعليق القنصل الفرنسي على ذلك أنه ليس هناك جريدة يمكنها أن ترد على هذه المقالات وتدافع عن فرنسا [126].

وفي مقال لجريدة Le Temps الباريسية ،وهي أكثر الصحف اهتماما وانشغالا بما يجري في المشرق العربي وفي المستعمرات الفرنسية ، راحت تبحث من خلاله عن الأسباب التي أدت إلى المساس بشعبية الفرنسيين وسمعتهم في بلاد الشام . ومما كتبه صاحب المقال : " إن الفرنسيين الذين سافروا إلى المشرق مؤخرا ، يحملون آراء يتوجب علينا النظر فيها ، وخاصة من طرف الذين يديرون السياسة الفرنسية في الجزائر " . وأضاف يقول" : إن أكثر هذه الآراء دقة هو بدون شك رأي السيد بسنار Besnard الكاتب العام للبعثة اللائكية[127] التي أقامت في بيروت ودمشق أياما مكنتها من لقاء شخصيات إسلامية عديدة . وجاء على لسان السيد " بسنار" : " إن الأمر الذي أثارني أكثر هو أن السوريين يرغبون في ثقافتنا ويفضلونها على غيرها ، غير أنهم في غالبيتهم معادون لفرنسا وهذا ملا يمكن إخفاؤه. ما سبب هذا العداء؟ طرحت هذا السؤال على بعض الشخصيات في سورية من أمثال الدكتور" سامح فاخوري" و" محمد كرد علي " الذي لا يمكن الشك في تصريحاته لأنه صديق لفرنسا ، وكلاهما أعطوني نفس الإجابة عن سؤالي .وكان الرد : " أن سبب العداء هو الطريقة التي تتبعونها في معاملة المسلمين الجزائريين، ونحن على لم بما يجري في مصر ، ولا يمكننا الامتناع عن إجراء مقارنة بينكم وبين الإنجليز . فالإنجليز بمجرد دخولهم مصر، أعلنوا أن الواجبات ستكون سواء بين المسلمين والأوربيين، وساووا الجميع في

الضرائب والغوا أعمال السخرة . وانتم مضى على وجودكم في الجزائر مدة ثمانين سنة ، ما زال المسلمون يتحملون وحدهم أعباء الضرائب وأعمال السخرة "[128].

وفي مصر أعطى الإنجليز للمسلمين الفرصة لتعبير عن شكواهم ورغباتهم ، فأوجدوا في عام 1883 مجالس المحافظات منتخبة بالتصويت العام ومجالس تشريعية من 30 عضوا، ينتخبهم أعضاء مجالس المحافظات . ومنحت هذه المجالس سلطات حقيقية ، فهم المسئولون اليوم عن التعليم الابتدائي في البلاد، ولا وجود لمثل هذا في الجزائر . وفي مصر غالبية الموظفين مسلمون ويمكنهم الوصول إلى أعلى المراكز . وفي الجزائر تبعدون عن الوظائف المهمة حتى أولئك الذين تلقوا تعليما فرنسيا . فيكون من الأسهل لهؤلاء ولغيرهم اللجوء إلى سورية طلبا للحياة الكريمة. كما أنكم تعرقلون وبشتى الطرق خروج المسلمين لتأدية الحج ، ولا تحترمون الحرية الفردية في الجزائر فقط بل في تونس كذلك ، فكيف يمكن أن يكون هناك تناقضا بهذا الشكل بين أفعالكم ومبادئكم[129].

وإذا دلنا ذلك التقرير عن شيء، فلإنما يدلنا على أن القضية الجزائرية كانت في هذه الفترة المبكرة ، معرفة تعريفا في المشرق العربي. ولولا وجود المهاجرين الجزائريين في البلاد العربية ، لما استطاع أهالي هذه البلاد معرفة ما يجري في بلاد المغرب.

ولم يقتصر النشاط الصحفي على أهالي بلاد الشام بل عمل المهاجرون كذلك لتكون لهم جريدة ناطقة باسمهم ومعبرة عن مشاعرهم. فانشئوا جريدة في دمشق سميت "المهاجر" [130]. وكان رئيس تحريرها المهاجر الجزائري محمد بن التهامي شطة ، الذي هاجر إلى دمشق ثم انتقل منها إلى استانبول وبقي إلى وفاته [131]. ولكن مولها

الأمير علي ، وصدر العدد الأول من هذه الصحيفة في دمشق يوم 11 يناير 1912 ، وكانت يومية واستمرت في الصدور ثلاث سنوات أي إلى قيام الحرب العالمية الأولى.

وأشار " ف. طرازي " بان محمد بن التهامي شطة أصدر جريدة أخرى في يناير 1915 هي " الاتحاد الإسلامي " ولعله أصدر هذه الجريدة بعد أن توقفت جريدة " المهاجر" عن الصدور . ومع صدور أول عدد من جريدة " المهاجر " كتب حولها القنصل تقريره المفصل إلى حكومته ، مع ترجمة لأهم المقالات التي تتضمنها ، خاصة تلك الموجهة ضد السياسة الفرنسية المطبقة على المسلمين في الجزائر ، وقد حملت هذه الجريدة لواء الدفاع عن المهاجرين الجزائريين والتونسيين ، كما نشرت في بعض أعدادها دعوات ونداءات للهجرة موجهة إلى شمال إفريقيا. وكان الأمير علي قبل سفره إلى طرابلس الغرب قد ترك تعليمات وموارد لضمان حياة أطول للصحيفة [132].

ولم تقتصر انتقادات جريدة "المهاجر" على الوضع في الجزائر المستعمرة بل اهتمت كذلك بالأوضاع في بلاد الشام ، وبالأطماع والأهداف البعيدة لفرنسا في المنطقة ، وراحت في عدد لها تتكلم عن المخاطر التي يتعرض لها الشبان المسلمون من خلال المدارس الفرنسية المنتشرة في بلاد الشام [133].

وحسب تقرير وجهه القنصل الفرنسي في دمشق ، إلى السفارة في استانبول جاء فيه : " أن محمد شطة لم يعد يكتفي بالعدد القليل من قرائه بل استفاد من رخصة التنقل التي منحتها إياه الإدارة الألمانية ، المسئولة عن خط حديد الحجاز ، بصفته صحفيا وانتقل إلى " المدينة المنورة " ، وراح ينشر فيها العداء لكل ما هو فرنسي ، حتى انه طبع أعدادا استثنائية " للمهاجر " ، ضمنها ترجمة لمقال صحيفة " الواريكال

Radical لنشره في المدينة المنورة ، حيث الحجاج والزوار من كل أنحاء العالم الإسلامي [134].

وأضاف القنصل قائلا : " إن كل هذا الهياج لمدير المهاجر، ما هو إلا نوع من الابتزاز فهو يريد أن يكسب ولاءه بالمال ،ولكنني لن أرضخ أبدا لمحاولة شراء مثل هذا النصاب، ولكن هناك وسيلة يمكننا بواسطتها تكميم هذا الرجل فهو قد أهمل تسجيل نفسه في النفوس العثمانية ، كما علمت أن الوالي بدأ يضيق به ذرعا. فما علينا إلا نفيه إلى الجزائر أو إلى تونس التي عاش فيها طويلا [135]. إلا أن اقتراحا كهذا ما كان ليتحقق ، لأنه ليست لفرنسا يدا أو سلطة مثل تلك التي لها في الجزائر، فيمكنها طرد ونفي من تشاء والإبقاء على من تشاء كما لم يكن بيد القناصل إلا إبداء الأسف على مقالات الصحف الصادرة في دمشق وبيروت والموجهة ضد فرنسا وسياستها المتبعة في الجزائر .

وها نحن نسوق بعض النماذج من بعض مقالات جريدة " المهاجر" احتواها عدد من أعدادها [136]. وفيها تعبير صادق عن أحاسيس المهاجرين الجزائريين الذين ما أنساهم تشردهم، ولا كرم الضيافة التي لقوها من أهل البلاد وطنهم الجزائر، وغدت الجزائر: "... كلمة بذكرها تسيل الدموع وتهلع القلوب وتضطرم في الصدور نار الانتقام".

وراحت " المهاجر " تزرع الآمال في قلوب المهاجرين للعودة إلى الوطن وتدعوهم إلى التضامن والاتحاد، وتحذرهم من الفرقة : " يجب علينا نحن معاشر الجزائريين أن لا نستسلم إلى اليأس بل نتضامن ونتحد قلبا وقالبا حتى نرى دواء شافيا نداوى به آلا منا ... وطريقا مستقيما يوصلنا لغايتنا المنشودة" [137]. وعلى حد

تعبير صلاح خرفي : " أن الشعور الوطني ليتصاعد، و الإحساس بالمرارة ليتفاقم، و الرغبة في الثأر لتتأجج ، حتى تنفجر بركانا في نشيد وطني الجزائر، كأنك به على عتبة غرة نوفمبر 1954. وأنصافا للتاريخ فإن هذه الفترة المبكرة من مستهل القرن، لم تسجل في الجزائر مثل هذا النص وقدة في المعاني ، وقوة في التعبير، فكأن المشاعر الحبيسة هنا في الجو الخانق في الجزائر انطلقت هناك (في سورية) ملء الفضاء الواسع العريض [138].

وطني أحبك من صميم فؤادي وطني لأجلك بالحياة أفادي
وطني أراك بيقظتي و سهادي وطني أجيبك والخطوب تنادي
وطني لأنت من الحياة مرادي [139].

وفي توضيح من جريدة المهاجر، للهدف الذي أنشئت من اجله وللمبادئ السامية التي تعمل لتحقيقها ذكر رئيس تحريرها : "...أننا والله لا قصد لنا إلا خدمة الحقيقة ، وانتقاد الظلم إلى كان سببا لخروجنا من بلادنا ، فحملنا على تجرع مرارة الغربة [140].

وتحاملت " المهاجر " بشدة في عدة مقالات لها ، على " أولئك الذين رجعوا من هجرتهم وعادوا إلى الجزائر ، بعدما تخلصوا من ظلم المستعمر الفرنسي واستبداده. وقالت أن الإسلام نادى بالهجرة للمسلمين المظلمين ، والمسلم بعودته الى بلد الظلم بعد أن تمكن من الخروج منه، كأنه فر من ساحة الجهاد" [141] . ولم تقتصر الدعاية المضادة للفرنسيين على المقالات الصحفية وأقوال المهاجرين ، بل تعدتها إلى تشكيل جمعيات خاصة بالمهاجرين من الجزائر وتونس. ففي سنة 1910 ظهر "التجمع

الأخوي للمساعدة والدعم المعنوي بين الجزائريين والتونسيين " في استانبول، بإيعاز وتنظيم من الشيخ صالح الشريف الجزائري وإسماعيل الصفايحي التونسي. وكانت مهمة التجمع تقديم المساعدة للمحتاجين من المهاجرين، والتوسط لهم لدى الحكومة ، وتشجيع الجزائريين والتونسيين على الهجرة بتوجيه النداءات عبر لرسائل والحجاج [142]. وكان لهذا التجمع فروع في المقاطعات العثمانية أهمها فرع دمشق ، ومن أعضائه: " الجزولي باش طرزى من قسنطينة ، ومحمد بن صغير من سدراتة، و العربي بن الصغير، والحاج إسماعيل من قسنطينة ،وخليفة تابورتي ، ومحمد بن شطة والدراجي، والشيخ حسين [143]، وهذا الأخير كان مكلفا بكتابة النداءات للجهاد المقدس، التي تنوي اللجنة إرسالها بكثرة إلى المناطق الداخلية في الجزائر [144]. وكانت اللجنة تتلقى الإعانات من عدة جهات من أثرياء جزائريين في دمشق والمدينة المنورة وحتى من الجزائر.

وظهرت في المدينة المنورة جماعة الشرفة ، أسسها مكي بن عزوز وهو عالم جزائري هاجر الى تونس ومنها الى مكة سنة 1897 ، ثم انتقل إلى استانبول حيث استطاع بسبب مكانته العلمية، أن يحصل على مركز محترم وأنشئت هذه الجماعة سنة 1913، وهي ذات اتجاه إسلامي تعمل لصالح الجامعة الإسلامية وتكوين حركة ثورية في الجنوب الجزائري. وفي اجتماع لهذه اللجنة عقد في القاهرة اشترك فيه مراكشيون وتونسيون وجزائريون من بين هؤلاء القائد "سي الأخضر" ، الذي هاجر من تلمسان إلى بلاد الشام 1910 ،حيث تقرر إرسال مبعوثين إلى الجزائر والمغرب، كخطوة أولى لتطبيق المشروع السابق [145].

ولا تفوتنا الفرصة هنا ، دون الإشارة إلى الدور المهم والكبير الذي قامت به شخصيات مهاجرة من تونس للدفاع عن المهاجرين الجزائريين والتونسيين ، وفضح الاستعمار الفرنسي وممارساته في كلا البلدين الجزائر.

والهجرة التونسية إلى بلاد الشام وخاصة إلى استانبول اختلفت عن الهجرة الجزائرية من حيث الكم والكيف ، فهي من حيث الكم أقل من الهجرة الجزائرية بكثير ، وهي من حيث الكيف تختلف عن الهجرة الجزائرية في نوعية المهاجرين ، فغالبيتهم كانت شخصيات سياسية تمتعت في بلادها بمراكز حكومية هامة [146] ، واضطرتها الحماية الفرنسية على تونس إلى الخروج ، واللجوء إلى البلاد العثمانية ، والعمل من هناك على إنقاذ بلادهم. وشجع السلطان عبد الحميد الثاني هؤلاء المهاجرين ، ومنحهم المنح والمناصب في الإدارة . وقد أمل هؤلاء في أول الأمر أن تتدخل الدولة العثمانية لتخليص تونس من قبضة الفرنسيين . وقد اقترح " العربي زروق" خطة سياسية تهدف إلى إعادة سيادة السلطان على تونس ثم على الجزائر ، ولتحقيق ذلك أعلم " العربي زروق" أن الوسيلة متوفرة لدى لجزائريين الذين عم على استعداد الإعلان الثورة ، وأشار إلى أن هناك إمكانية لعقد تحالف مع سلطان المغرب ومساندة من ايطاليا. ولكن المشروع بقي مجرد فكرة وقد وصفه السفير الفرنسي de Noailles ، بأنه من قبيل "الأوهام الصبيانية" التي تغذي حاشية السلطان والمهاجرين المغاربة[147].

ونختم حديثنا هذا بذكر شخصية جزائرية الأصل ، نشطت في بداية القرن العشرين ، ألا وهو "صالح الشريف" الذي كان مدرسا في جامع الزيتونة و لعب دورا لصالح الجامعة الإسلامية منذ استقراره في استانبول ثم في دمشق . وفيها اهتم جديا بأمر المهاجرين ، وتوسط عدة مرات لدى الباب العالي لتسهيل توطين

الجزائريين في البلاد العثمانية . وكان لجنة " الاتحاد والترقي " قد كلفته بمهمة التقصي عن وضعية المهاجرين في دمشق . ووضع تقريرا عن محاولات فرنسا التخريبية التي تهدف إلى الاستعانة بالمهاجرين الجزائريين لتثبيت سياسة التفوق التي تهدف إلى تحقيقها في سورية[148].

الحكومة العربية في دمشق والدور الجزائري :

لا يسعنا أن نختم هذا الفصل ، دون التطرق للدور الذي أضطلع به المهاجرون الجزائريون وعلى رأسهم سليم السمعوني الجزائري، و الأمير محمد سعيد والأمير عبد القادر " عبده " نجلا الأمير علي ، في تاريخ سورية المعاصر ونعني بذلك مرحلة الحرب العالمية الأولى وقيام الحكومة العربية في دمشق.

فقد برز الدور الجزائري جليا في هذه المرحلة الحاسمة ، وقدم الجزائريون أنفسهم فداء لهذه الأرض ، ولهذا الشعب الذي عوضهم عن بلدهم وأهلهم وخفف عنهم مآسيهم، فكان إعدام الأمير عمر[149] ، نجل الأمير عبد القادر وسليم الجزائري[150] ، مع بعض الوطنيين السوريين الذين حكم عليهم جمال باشا بالإعدام سنة 1916 [151].

كما قررت السلطات التركية بإيعاز من جمال باشا السفاح سنة 1916 نفي عائلة الأمير عبد القادر بأكملها إلى بروسية ، خشية أن تعمل هذه العائلة على إثارة الرأي العام ضد السلطات التركية بعد المجازر[152]. ولكن الأمير عبد القادر (عبده) ، تمكن من الفرار من بروسية والتحق بالجيش العربي في بلاد الشام ، وعرض على الأمير فيصل خدماته وولاؤه وأبلغه أن الفرسان الجزائريين هم تحت أمرته جسدا وروحا . وفي ملاحظة للعميل الإنجليزي " ت. لورانس" الذي كان في صحبة الأمير

واجتمع في دار البلدية بالمرجة عدد من الوجهاء ، وشكلوا مجلسا شوريا واختاروا الأمير سعيد رئيسا للحكومة [156]، ورفع العلم العربي الذي جاء به الأمير عبد القادر من مكة مكان العلم العثماني. وأرسل الأمير سعيد برقيات إلى المدن السورية المختلفة يعلن فيها انهزام الجيش العثماني، وقيام حكومة عربية في دمشق [157]، ولكن الإنجليز رفضوا قيام حكومة عربية مدنية ، وكانوا يرون أن مصير هذه البلاد سوف يقرره الحلفاء، لذلك أعلن لورانس قراره بالإطاحة بالحكومة المدنية التي يرأسها الأمير سعيد، وتعيين شكري الأيوبي حاكما عسكريا على المنطقة، إلى حين وصول الأمير فيصل [158].

ويذكر الأمير سعيد في مذكراته ؛ انه كان على اتفاق مع فيصل عند اجتماعهما في وهيد غربي معان في آب 1818 على أن لا ينتظر قدومه ، ويعلن الاستقلال خشية أن تسبقه جيوش الاحتلال. وعندما سأل الأمير سعيد الأمير فيصل : "ماذا يكون موقف الحكومة العربية عند دخول هذه الجيوش؟ وما هو الأمر المتفق عليه بينكم ؟، فكان جواب الأمير فيصل : " .... ليس هناك أي اتفاق ، فعندما تهاجم دمشق من قبل هذه الجيوش يرفع علم القوة التي تسبق إلى المدينة ، ... إلى أن تنظر جمعية الأمم بمصير هذه البلاد...؟ "[159].

وكان لورانس شديد الكره للأميرين الجزائريين خاصة للأمير عبد القادر الذي كان يصفه في كتابه بعدوه القديم. و لا نعرف سببا معينا للعداء الذي يحمله لورانس للأميرين ، وقد يكون ذلك خشية من ميولهما الفرنسية أو أن سلطتهما في دمشق ستنافس سلطة فيصل [160]. وأتضح للأمير سعيد أن هناك خطة مدبرة لوضع الحكومة تحت نفوذ الإنقليز . وأمام التدخل الفاضح للعميل الإنجليزي في شؤون الحكومة

العربية ، قام الأمير عبده بعد أن جمع حوله أتباعه ،بإعلان التمرد على الوضع الجديد. وانضم إليه الدروز وسادت البلاد اضطرابات لم تنته إلا بتدخل فرق من الجيش بقيادة نوري السعيد وغيره. وتم القضاء على الثورة في مهدها وألقى القبض على الأمير سعيد. وكان لورانس سيأمر بإعدامه ، لولا انه قرر انتظار إلقاء القبض على أخيه الأمير عبده ، الذي كان فارا إلى الجبل [161].

وبعد أيام من نزول الأمير عبده إلى دمشق ، تم اغتياله في العفيف بلقب دمشق. فأطلق حينها سراح الأمير سعيد. وكانت النهاية المعروفة للحكومة العربية وسقطت سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وكانت العراق وفلسطين من نصيب بريطانيا ، وانتهت بذلك أسطورة الثورة العربية.

إلا أن مساهمات وأدوار الجزائريين لا تقف عند هذا الحد، بل يشهد لهم التاريخ بأدوارهم الجليلة في الثورة السورية الكبرى، التي قامت ضد فرض الانتداب الفرنسي على سورية ، فقد ضحوا فيها بالنفس والمال. و حفظت المقاومة في سورية أسم الشهيد عز الدين الجزائري (حفيد مصطفى أخ الأمير عبد القادر الجزائري) ،ولد عام 1907 بدمشق ، حفظ القرآن ودرس التفسير في سن مبكرة ، وكان طالبا متفوقا في مدرسة اللائك في بيروت . بعدها إلتحق بكلية الطب بدمشق ، وفي السنة النهائية من دراسته 1925 ، وما كاد يسمع بقيام الثورة حتى اتخذ قرار الالتحاق بها . وعبر عن ذلك في رسالة موجهة الى والديه يقول فيها : " ... لقد علمتمونا ألا نفرق بين سورية والجزائر ، فأهل هذه البلاد أهلي وكل قطر من هذه الربوع هي قطعة من فؤادي ولها علينا حق الوفاء والفداء" [162]. وقد ردت عليه والدته الأميرة زينب بنت الأمير عبد القادر [163]، مباركة خطوته ومشجعة له على المضي فيما أختار بقولها :

... إن الوطن أمانة في أعناقنا جميعا يابني ، وإن هذه المزرعة التي نقيم فيها الآن ستكون لك ولإخوانك من المجاهدين ، مركز إنطلاق . وثق أنها ستكون مركز تموين أيضا ومشفى للثوار ، وستجد فيها كل ما تحتاج إليه بإذن الله "[164].

ومما ورد في مذكرات للمجاهد سعيد العاص عن الثورة السورية الكبرى " أن الثورة ما كادت تنتشر أعلامها ، إلا والأمير عز الدين، يبث الأرصاد والعيون ليجمع للمجاهدين أخبار المحتلين ، مع تفصيلات وافية عن عدد لجنود وسلاحهم وتوزعهم. وبعد عملية نسف قطار في حوران ، القي عليه القبض وأودع السجن. ولما أفرج عنه ثار ثورته المشهورة . ويواصل سعيد العاص حديثه بالقول : " اشتركت معه في معارك كثيرة ، وكانت له اليد الطولى في مجرى الثورة السورية نظرا لشدة تفانيه وإقدامه على العمل. وكان أول الأبطال إقداما على الأعداء، واشترك في معظم المعارك في الغوطة [165] . وكانت رصاصته آخر رصاصة انطلقت في سبيل تحقيق الحرية لسورية ، واستشهد في معارك شهر أيار وهي آخر المعارك التي قام بها المجاهدون في ضواحي الشام" .

وتاريخ الثورة السورية ، يشهد كذلك تلك المساعدة الكبيرة التي لقيها الثوار في دمشق وضواحيها ، من طرف الجند الجزائريين الذين كانوا ضمن اللفيف الأجنبي للجيش الفرنسي الذي دخل سورية. وعلى رأسهم النقيب الجزائري" العطافي " . وقد لجأ غالبية أفراد الفرقة الجزائرية إلى صفوف الثوار بأسلحتهم وذخيرتهم ، وكانوا كثيرا ما يتخلون على قسم من المعدات لصالح الثوار. وقد كانت تلك إحدى مهمات عبد القادر المبارك ، الذي شجع هؤلاء الجند على الالتحاق بصفوف الثوار . كما كان

العطافي ، على اتصال وثيق بالشيخ رزقي المغربي ، مختار حي السويقة ، الذي اتخذه واسطة لإيصال الأخبار الى الثوار بغوطة دمشق[166].

وقد مكن هذا التلاقي - بين جيلين من الجزائريين ، جيل أحفاد المهاجرين في بلاد الشام ، وجيل أحفاد الجزائريين الذين بقوا في وطنهم ، وأجبروا على الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي - من خلق اسر جزائرية جديدة هي نتاج من بقاء أولئك الجند الجزائريين ، وانتشارهم في مناطق مثل ؛ دمشق حلب واللاذقية[167].

الشركة من علماء دمشق ، ورجب جمال الدين صاحب كتاب الهدية في النحو ، توفي في بيروت سنة 1316 ، الحصني: ص756 ، ص793.

9- تقي الدين الحصني : المصدر السابق، ص696

10- محمد جميل الشطي : المصدر السابق ، ص414.

11- عبد الرزاق البيطار : المصدر السابق ، ج1 ، ص 305.

12- نفسه ، ج3، ص 1303- 1304.

13- تلقى علومه في حلب ودمشق ومصر ، واستوطن دمشق في محلة الميدان سنة 1265 ، وأرسل إليه جميع أولاده للقراءة عنده ، وكان يقرؤهم ويقرئ غيرهم في حجرته في مدرسة البدرقية ، توفي سنة 1306" ، البيطار : ج 3، ص 1284- 1288.

14- عبد الرزاق البيطار : المصدر السابق ج 2، 757.

15- ومما يورده محمد كرد علي في المعاصرون في ترجمة له عن محمد المبارك انه " عاش حياته بعيدا عن أصحاب السلطان وأختار لصحبته أناسا من طبقة التجار والباعة ، يعلمهم البسائط ويوسع مداركهم حتى يشاركوا في العلم ولو مشاركة خفيفة ، وأنشأ في شبابه مدرسة في الحوياطية في محلة ابتدائية في قرية الريحانية (في ظاهر دمشق من الناحية الجنوبية قرب القدم) وكان الأمير عبد القادر رتب له مشاهرة نفسه . ص 370- 376.

16- المصدر نفسه : ج 3 ، ص1354، 1368.

17- عدنان الخطيب : الشيخ طاهر الجزائري رائد النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من خريجي الشام ، معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية (1971- ص19).

18- المرجع نفسه ، ص 94. ومما يقول صاحب الكتاب الشيخ طاهر ما ابتعد منذ صغره عن التصوف ومختلف طرقه، وهو من بيئة أكثر أفرادها متصوفون أو من شيخ الطرق، وعزف الشيخ طاهر عن الزواج ، وتكلف بتربية ابن أخيه " سليم الجزائري الذي ولد في دمشق سنة 1879 وهو واحد من الشهداء الذين اعدموا في بيروت يوم 1916/675 وكان في حياته قد التحق بالمدرسة العسكرية بالآستانة ، وبعد تخرجه سمي مدرسا فيها ، ولما نشبت الحرب الكبرى ولي رياسة أركان بعض الأولوية المرابطة ولم يلبث قليلا حتى قبض عليه.

19- عدنان الخطيب ، المرجع نفسه ص105- 108.

وكان من أعماله في هذه الفترة تأسيس دور عامة للكتب في مختلف البلاد منها دار – الكتب الوطنية بدمشق ، فقد جمع البقية الباقية من الكتب والمخطوطات الموقوفة على مختلف الجوامع والمدارس ، كما كان له الفضل في تأسيس المكتبة الخالدية بالقدس ، بمساعدة آل الخالدي ، وقد عدت فيما بعد من اهم دور الكتب العربية لما اجتمع فيها من مخطوطات وكتب قيمة ، ومما جاء على لسان محب الدين الخطيب أحد تلامذة الشيخ طاهر

qualité de Français.

Les Algériens peuvent donc, en vertu de nos propres lois, perdre cette qualité et devenir Ottomans soit par l'effet des lois ottomanes, qui, dans certains cas, confèrent d'office cette nationalité, pourvu bien entendu qu'ils en aient réclamé l'application, soit par naturalisation qu'ils la requièrent et qu'ils soient en situation de l'obtenir; mais comme garantie supplémentaire, il est prescrit par les instructions de la Sublime Porte que, dans l'un et l'autre cas, les requêtes des Algériens seront communiquées au consul de France dont ils relèvent afin de lui permettre de formuler ses objections s'il y a lieu. Pour être recevables, ces objections doivent être de nature à faire obstacle au changement de nationalité des impétrants. S'il arrivait que l'accord ne pût s'établir sur ce point entre les autorités impériales et vous, vous aurez soin de soumettre le cas à cette ambassade qui le traitera avec la Porte par la voie diplomatique.

Les instructions visent aussi à régler le statut des Algériens installés à demeure dans l'Empire avant que la formalité de la requête communiquée au consul de France ait été instituée en vue du changement de nationalité. Elle indique les actes de sujétion ottomane qui sont de nature à établir d'une façon indubitable la volonté de renoncer à la sujétion française. Les Algériens qui auront accompli les actes énumérés dans la note ci-jointe dans les conditions prévues par celle-ci, seront considérés comme Ottomans par les autorités impériales si, par ailleurs, ils n'ont pas habituellement entretenu avec les

consulats de France les rapports conformes aux règlements français ni requis la protection française.

Les dispositions prises par le Gouvernement ottoman ne suppriment peut-être pas toute possibilité de contestation relativement au statut des Algériens; elles fournissent du moins le moyen de régler à l'amiable et en conformité du droit public presque toutes celles qui viendraient à se produire. Je me plais donc à espérer qu'elles contribueront au maintien des bons rapports que vous entretenez avec les autorités impériales et qui répondent en tous points aux intentions du Gouvernement de la République.

Signé : H. BOMPARD.

ملحق الاتفاق الفرنسي - العثماني

١٧٢

COPIE

Annexe à la Circulaire du 2 février I9II

22 janvier I326.

Les Algériens qui voyagent en Turquie ou qui y sont installés ne perdent, ni eux ni leurs descendants, leur qualité d'Algériens et ne seront pas traités comme Ottomans quelle que soit la durée de leur séjour dans l'Empire.

L'Algérien qui vient en Turquie pour s'y établir définitivement en rompant toute relation avec son pays d'origine doit -à moins qu'il ne soit muni à cet effet d'une autorisation écrite émanant des autorités de son pays- en faire à celles de Turquie une déclaration écrite portant qu'il se place lui, sa femme et ses enfants mineurs, sous la sujétion ottomane et qu'il renonce, pour lui et pour eux, à toute prétention à une nationalité étrangère. Cette déclaration sera communiquée au consul de France en vue d'obtenir de lui des renseignements sur la moralité de l'impétrant et sur ses antécédents et de savoir notamment s'il est sous le coup de poursuites judiciaires. Si, dans un délai de 75 jours à dater de la communication de cette déclaration, le consul de Frnace n'a pas fait d'objections ou si ses objections ne sont pas suffisantes pour faire obstacle au changement de nationalité, la déclaration produira son effet et l'impétrant, ainsi que les siens, acquerra la nationalité ottomane.

L'Algérien domicilié en Turquie qui veut devenir Ottoman peut librement le faire en présentant à

cet effet aux autorités impériales une requête portant que, désormais, il se soumet pleinement aux lois et règlements de l'Empire et qu'il renonce à toute prétention à une nationalité étrangère. Sur cette requête, une notification sera adressée au consul de France aux mêmes fins et aux mêmes conditions que ci-dessus. La qualité d'Ottoman ainsi acquise s'étendra aux enfants nés postérieurement.

Les Algériens actuellement installés à demeure dans l'Empire ottoman et qui, bien que n'ayant pas habituellement entretenu avec les consulats de France les rapports conformes aux règlements français, ni requis la protection française, n'ont cependant pas fait la déclaration ci-dessus seront considérés comme Ottomans s'ils ont volontairement accompli un des actes de sujétion ottomane:

S'ils se sont fait inscrire de leur propre gré sur les registres du cens et ont obtenu le tozkéré osmanié; s'ils ont accompli le service militaire ou exercé des fonctions publiques ou s'ils se sont constamment et librement conformés aux lois civiles, militaires et fiscales de l'Empire, notamment dans leur comparution en justice, nous invoquer les privilèges dont les étranger bénéficient en ces matières.

Les Algériens qui ont déjà perdu leur qualité d'Algériens en vertu des lois en vigueur dans leur pays d'origine pourront être immédiatement traités en Turquie comme Ottomans ./.

المصدر: المصدر السابق

الملحق رقم : (15)

مقال من صحيفة الأخبار عن الهجرة والتجنيد الإجباري

L'Exode et le Service

L'exode des musulmans algériens avait recommencé en Algérie dans la province d'Oran et plus particulièrement à Mencen. Cet exode était cette fois celui des citadins disposant de quelque aisance. On a voulu expliquer ce mouvement par la peur du service militaire, mais les premières constatations locales ont montré que cette explication avait été mise en avant, sans aucun motifs, par les adversaires coloniaux du projet Messimy qui peuvent être à l'occasion les bénéficiaires de l'exode.

L'enquête officielle sur l'exode de la province de Constantine ordonnée en 1910 par M. Jonnart et conduite par MM. Varnier, secrétaire général du gouvernement, et Arippe, administrateur de commune mixte, ne laisse aucun doute à ce sujet. N'oublions pas non plus la parole de M. Trelle, ancien sénateur algérien, au congrès de l'Afrique du Nord: « Si les indigènes ne se révoltaient pas contre le service militaire, il faudrait les y pousser. »

Que les indigènes donnent quelques signes d'impatience ou de mécontentement devant la masse des abus existants, on ne manque pas de dire aujourd'hui qu'ils veulent ainsi protester contre le service militaire qui n'existe pas. Ces sottises ont cours, mais comme elles n'expliquent rien de plus que la mauvaise foi de leurs inspirateurs. L'opinion du gouvernement central est faite à ce propos. Il sait aussi que la désaffection des indigènes algériens s'est affirmée par d'autres manifestations: difficultés du recrutement avec primes d'engagement pour trois bataillons nouveaux de tirailleurs, difficultés de la levée des goums, dispersion des levées commencées, etc.

La vérité, c'est que si la guerre italo-turque n'avait pas arrêté l'exode, il aurait pris des proportions encore plus considérables. Mais on sait que trois cents émigrants sont restés en panne à Mélilla sans pouvoir s'embarquer et que le mouvement général de la navigation pour les Echelles du Levant est devenue fort incertaine. A la première occasion, on verra encore des indigènes algériens s'expatrier et courir la chance d'un établissement bien chanceux en Syrie. C'est qu'ils attendent depuis trop longtemps une constitution libérale où leur place au soleil soit nettement définie. Dans l'état de nos mœurs et de nos institutions actuelles, les indigènes musulmans ne sont que tolérés au lieu de leur résidence. D'un oui, pour un non, on peut les éloigner du centre de leurs travaux et de leur commerce; ils relèvent du bon vouloir d'un commissaire de police ou d'un administrateur-adjoint. Ils ne sont pas représentés, ils ne sont pas défendus. Dans leurs rapports avec certains colons dont les exploits atténués arrivent cependant jusqu'aux faits-divers des journaux, ils ne sont pas suffisamment protégés par la justice des pays européens. C'est à leur tour de se plaindre, et non sans raison, de l'insécurité. Quant à leur religion, on peut bien dire que le caractère n'en est pas compris en haut lieu et qu'on s'applique le plus souvent à la retourner contre eux. La séparation des Eglises et de l'Etat n'existe pas en fait en Algérie: un régime bâtard s'est substitué à l'ancien ordre de choses pour l'entretien des mosquées et du personnel des mosquées. L'assistance musulmane, qui devrait être largement assurée par les revenus des anciennes fondations, n'existe que de nom. On sait en effet que les ressources des services d'assistance médicale et des infirmeries indigènes viennent du versement des centimes additionnels à l'impôt arabe. Tous les services que nous avons rendus aux indigènes, nous les leur avons fait payer avec usure.

Joignez à cela une méconnaissance méprisante de leur caractère, la menace perpétuelle de l'indigénat, l'abandon des principes du droit au bénéfice de l'arbitraire administratif souvent mal exercé par des administrateurs ayant donné des gages au parti arabophobe tout puissant en Algérie, et vous saurez pourquoi nos indigènes songent quelquefois à partir et à mettre en pratique le proverbe arabe qui dit:

« Préserve la vie (matérielle et morale) des dangers qui la menacent, et laisse la maison se plaindre au maçon. »

En réalité, le projet de service militaire serait une garantie pour eux. Les colons et les politiciens électoraux le sentent bien, et voilà pourquoi ils n'en veulent pas, et voilà pourquoi ils essayent de rejeter leurs fautes sur M. Messimy, qui leur est suspect à cause justement de son indigénophilie.

Le ministre de la guerre a un moyen bien simple de faire cesser l'équivoque qu'on entretient contre lui en Algérie. Qu'il s'emploie de toute son influence, qui est grande dans les conseils du gouvernement, à faire cesser les vexations qui ont blessé nos musulmans; qu'il ne craigne pas de donner ouvertement son adhésion à la réforme prochaine de l'indigénat; qu'il proclame enfin l'urgence de sanctionner le droit de tous par une charte algérienne et républicaine qui ne sera pas seulement celle d'une oligarchie européenne.

Voilà le premier pion à jouer. Le service militaire viendra ensuite et sera mieux compris dans son véritable esprit de rapprochement.

Nous insistons à dire que le service militaire ne peut avoir que les plus heureuses conséquences pour les indigènes, mais, pour aller au plus pressé, il ne faut pas qu'on puisse retourner ce principe de généreuse collaboration contre son auteur. Tous les efforts des mauvais conseillers algériens ont tenu à cela depuis quelque temps, et ils n'ont pas eu de peine à démontrer que le service militaire sans compensations serait une aggravation des charges déjà très lourdes qui pèsent sur les indigènes musulmans. Il est seulement fâcheux que cette démonstration ait été faite par les ennemis les indigènes contre un de leurs meilleurs amis.

L'administration algérienne a d'ailleurs joué là un jeu dangereux, car la France informée pourrait bien exiger à la fin les réformes qui sont une des conditions ordinaires de ses ambitions de conquête et de force.

Victor Barrucand.

AFFAIRES INDIGÈ

Octobre 1911

المصدر : Annexe de Versailles , Paris

الملحق رقم : (16)

مقال من صحيفة الراشدي عن هجرة 1910 وهجرة تلمسان

A propos de l'Exode

Nous avons lu avec un intérêt sans cesse croissant l'enquête si consciencieusement établie par M. Eugène Gross, publiée par l'Echo d'Oran.

Avec quelques erreurs de fait au point de vue général seulement — l'étude de notre confrère résume on ne peut mieux la situation, c'est tout les causes de l'exode dont l'Algérie ne peut que souffrir.

Nous avons dénoncé à plusieurs reprises, à cette même place, les agissements de certains hauts fonctionnaires chargés des affaires indigènes au Gouvernement général qui, après avoir formellement — et officiellement — nié l'exode, paraissent plutôt l'avoir encouragé.

Nous avons dit que, pour faire échec au projet Messimy qui, fatalement, mettra fin, par ses conséquences tout au moins, au régime féodal des « Maires du Palais », tout avait été mis en œuvre.

L'exode des indigènes de la région de Tlemcen est tout simplement une des phases de cette lutte contre le progrès.

Comme démonstration, voici plusieurs passages de l'interview d'un « Notable Indigène », recueillie par notre confrère oranais.

Cela vaut tout un véritable programme :

— Dès qu'on parle des revendications musulmanes, on a coutume d'opposer que les représentants des indigènes dans les différentes assemblées ; conseils municipaux, conseils généraux, délégations financières n'en soufflent pas mot et paraissent au contraire entièrement satisfaits.

Mais les indigènes ont-ils vraiment une représentation, même depuis qu'on prétend appliquer le suffrage universel ?

Oublie-t-on la pression administrative qui sévit ouvertement dans toutes les élections ?

Voyez-vous beaucoup de lettres pour leur candidature ? Ils ne voulaient pas même la [illegible], sachant qu'ils iraient à un [illegible] certain).

On ne veut pas d'eux dans les assemblées, on préfère les lamentables « beni-oui-oui ».

Au conseil général, l'élu est généralement un caïd.

Jadis, il était nommé sur simple proposition du Préfet, par le Gouverneur général.

M. Jonnart a modifié cette façon de procéder. Le conseiller général est désormais élu par les conseillers municipaux et les caïds. Il en est de même pour les délégués financiers.

Et c'est la raison pour laquelle on pourrait citer des conseillers généraux et des délégués financiers absolument illettrés.

Croyez-vous que cela nous réjouisse ?

Croyez-vous que nous ne sommes pas humiliés de voir la plupart de nos représentants appelés à jouer le rôle de simples machines à voter, mises en branle par l'autorité ?

Dans les communes de plein exercice, les conseillers municipaux indigènes ne participent pas à l'élection des municipalités, qui est réservée aux seuls conseillers européens.

Aussi leur rôle est-il fatalement effacé. On n'a pas besoin d'eux, on ne se soucie pas d'eux.

En 1904, à Tlemcen, un conseiller indigène s'est vu retirer la parole en pleine séance, par le Maire, ce qui donna lieu, du reste, à une protestation, laquelle fit quelque bruit.

Je pourrais vous citer le cas d'un indigène employé dans une administration de l'Etat, qui fut sur le point d'être licencié parce qu'il avait pris la parole avec indépendance.

Il fallut l'intervention de M. Albin Rozet et de la Ligue des Droits de l'Homme pour faire revenir sur la décision qui avait été prise à son égard.

Donc, en première ligne, nous affirmons être si défectueusement représentés que nous ne le sommes pas du tout.

Autre humiliation : les tribunaux d'exception qui nous jugent, répressif, cour criminelle. En outre, l'administration désigne le plus souvent, comme assesseurs indigènes, des illettrés. Comment ceux-ci pourraient-ils comprendre quelque chose à l'accusation, aux plaidoiries, aux plaidoiries ?

Au moment de la délibération on peut leur faire dire ce que l'on veut.

J'ai rempli une fois les fonctions d'assesseur. Mon collègue ne savait ni lire ni écrire : c'est moi qui ai dû remplir ses bulletins.

Encore une humiliation : l'indigénat.

Que de basses rancunes s'assouvissent grâce à lui ! Par lui vivent une infinité de tyranneaux qui font tout trembler autour d'eux.

Le recouvrement de l'impôt est une arme terrible entre les mains de l'Administration. Le chef de quartier emploie tous les moyens pour faire payer. Il menace de l'indigénat, sans rechercher s'il n'a pas affaire à un indigent, à un miséreux, et le malheureux est obligé d'aller vendre la dernière couverture dont il abrite ses enfants pour pouvoir se libérer.

Il y a cinq ou six ans, un infortuné indigène de Tlemcen, absolument insolvable, a été ainsi incarcéré. Il était malade, tuberculeux ; il a succombé dans la geôle deux ou trois jours plus tard.

On escomptait probablement qu'un de ses parents viendrait payer pour lui.

Dans les communes mixtes, l'indigénat est appliqué sans ménagements, c'est la base de l'administration.

Et puis, qu'un indigène une discussion avec un Français, un Espagnol ou un israélite, il est immédiatement [illegible] carcéré ; on ne lui donne même pas droit, le temps de s'expliquer. La police montre une rigueur excessive.

Et l'Administration ne veut même pas écouter nos plaintes. Elle répond par des menaces d'internement...

(A Suivre)

LA NATURALISATIO

Dans le Statut Musulman

(Suite)

Opinion de M. Arthur Girault

Professeur

à la Faculté de Droit

El Rachid 1911
Organe Indépendant d'union franco-Arabe.

Annexe de Versailles , Paris : المصدر

الملحق رقم : (17)

هجرة تلمسان 1911 من خلال صحيفة الإسلام

L'exode de Tlemcen

Le mouvement d'émigration des algériens vers la Syrie ne date pas d'aujourd'hui, il remonte déjà à plusieurs années, mais c'est depuis deux ans qu'il prit dans notre département des proportions alarmantes. Dans la région des Hauts Plateaux tout particulièrement, des milliers de familles se débarrassaient hativement de leurs terres et prenaient le chemin de l'exil. Cette fuite en masse prit alors les caractères d'une contagion et, de proche en proche, menaçait notre province d'une désertion générale.

[illegible] cette époque, dénonce le péril, donne les causes avérées, réelles, qui poussaient nos coreligionnaires à fuir un pays où l'existence devenait de plus en plus impossible à l'indigène.

Ces départs nombreux, n'étaient pas sans profit pour toute une nuée de financiers-vautours, spéculateurs-terriens qui, de connivence avec les agents de l'administration favorisaient l'émigration dans le but inavoué de s'emparer à vil prix des terres des émigrés.

Des enquêtes effectuées par de hauts fonctionnaires du Gouvernement général et de la Préfecture de Constantine ont démontré à quels sentiments obéissaient nos coreligionnaires pour abandonner le pays et courir les risques de l'aléa dans leur établissement en pays nouveau. [illegible] d'opérer d'importantes réformes dans l'administration intégrale de notre système fiscal et économique, de notre statut politique, sabilités, dénaturer les faits, on parla de menées *occultes*, de promesses *séduisantes* et on se garda bien d'imputer les causes de ce sauve-qui-peut [illegible] aux exactions administratives, aux persécutions de l'Indigénat et de l'Administration forestière en un mot au régime odieux et inconcevable, qui nous est fait en Algérie et qui nous a réduit à l'état de parias.

Que l'on ne nous taxe pas d'exagération, de brosser de la situation un tableau plus sombre qu'il n'est, la réalité est encore plus triste et appelle le bistouri du chirurgien pour l'accomplissement de l'oeuvre salutaire que nous attendons du gouvernement français.

Tlemcen, la perle du Maghreb qui fut une manifestation des plus éclatantes de la civilisation musulmane ! Tlemcen qui compte dans ses murs une population éminemment intelligente, forte et vigoureuse et qui depuis l'occupation française donna tant de preuves de son inaltérable attachement à la France ! Tlemcen qui représente à elle seule, une grande partie de l'élite indigène de l'Algérie, gémit à son tour et nous révèle une fois de plus ce malaise général, résultat inévitable de la situation actuelle.

Les doléances que nous recueillies de la bouche [illegible] sont sur les revendications que nous n'avons cesse d'exposer [illegible] dernier deux

été témoin des lamentations de cette laborieuse population. Le jour de l'Aïd-Seghir a été en cette ville une véritable journée de deuil. Le souvenir des absents qui avaient déjà gagné la terre Syrienne ravivait le désespoir de ces malheureux en proie à l'idée fixe qui les hantait de quitter au plus vite un pays qu'ils avaient désormais en horreur. Des fois, une fièvre de réalisation à tout prix s'emparait de tous.

Les immeubles, bijoux et hardes étaient livrés à n'importe quelle somme. Nous nous sentions le coeur vraiment serré, le hoquet à la gorge en présence de cette panique générale qui confinait au désastre.

Pour arrêter ce mouvement, l'Administration crut devoir fermer hermétiquement la frontière marocaine. Est-ce une solution ?

Ce procédé, qui a déjà été [illegible] l'année dernière à l'égard des Indigènes de notre province, n'a servi qu'à exaspérer davantage l'état de nervosité des partants et beaucoup d'entr'eux ont réussi tromper la surveillance dont ils étaient l'objet et à gagner la Syrie par l'hinterland tunisien et tripolitain. Des conflits sanglants ont été mêm enregistrés à Benguerdari entre gardiens et Algériens au moment où ceux-ci franchissaient la frontière. N'est-ce pas navrant ? Veut-on exposer les Tlemceniens à cette cruelle alternative ?

Notre confrère de l'*Echo d'Oran* a fait une étude [illegible] sur cette question [illegible] ne se sont pas préoccupés [illegible] que certains de nos confrères [illegible]

↓

المصدر : Annexe de Versailles , Paris

الملحق رقم : (18)

وثيقة من القنصلية الفرنسية في مرسين الى وزير الخارجية الفرنسي

عن وصول 500 جزائري من منطقة تلمسان في خريف 1911

VICE-CONSULAT DE FRANCE
A MERSINE & ADANA

République Française

Direction
des Affaires Politiques
& Commerciales
Levant.

DIRECTION
1 DEC 1911

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES
Cabinet du Ministre

DIRECTION POLITIQUE
ET COMMERCIALE

Mersine, le 20 novembre 1911

4 décembre 1911 N° 40

Communiqué à l'Ambassade

E D 603

M. Barré de Lancy, Député chargé du Vice-Consulat de France à Mersine et Adana à Son Excellence Monsieur le Sénateur, Ministre des Affaires Etrangères à Paris.

Arrivée d'Algériens

Les premier bateau de la Compagnie Khédivié venant de Syrie est arrivé à Mersine environ 500 Algériens hommes femmes et enfants. La plupart sont originaires des environs de Tlemcen, plusieurs étaient déjà depuis quelques mois en Syrie. Le Gouvernement Ottoman va les installer dans

le domaine d'Anavarza ancienne propriété sabaliste civile au delà d'Adana.

D'après ce qui m'a été rapporté de plusieurs côtés ces Algériens expriment des sentiments très hostiles envers notre pays et ils se plaignent des impôts qu'exigeait d'eux le Gouvernement français. En toutes circonstances leurs propos font une très mauvaise impression sur la population musulmane qui est déjà peu favorable aux Etrangers.

C'est probable que le Gouvernement ottoman n'observera bien, ici, comme il l'a fait l'expérience en Syrie, que ces Algériens qui viennent dans leurs pays cherchent plutôt à nuire aux intérêts de leurs voisins qu'à les imiter et à mettre en valeur les terrains qui leur sont cédés !

René de Lanessan

المصدر : A.A.E : Algériens en Turquie 1911-1914

الملحق رقم : (19)

تقرير الحاكم العام الى وزير الخارجية الفرنسي عن الهجرة الخفية وعلاقتها بالحج والدعاية الى الجامعة الإسلامية بتاريخ 9 أوت 1912

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
de l'Algérie

DIRECTION
DES
AFFAIRES INDIGÈNES
N° 7224

Nota. — Prière de rappeler, dans la réponse, la date et le N° de la présente ainsi que le N° du Bureau.

Rapatriement des indigènes algériens émigrés ou partis clandestinement pour la Mecque

République Française

Alger, le 9 août 1912

D. 60-3

Le Gouverneur Général de l'Algérie

à Monsieur le Président du Conseil, Ministre des Affaires Etrangères

(Direction des Affaires politiques et commerciales)

PARIS

A différentes reprises, j'ai eu l'honneur d'appeler votre haute attention sur les inconvénients que présente le rapatriement d'office des indigènes algériens qui se rendent en Syrie ou accomplissent clandestinement le pélerinage de la Mecque.

Dans une lettre du 31 août 1911, à M.le Ministre de l'Intérieur et dont votre département a eu sans doute connaissance, j'ai signalé les considérations qui s'opposent à la prise en charge par le Budget de l'Algérie des frais de retour des pélerins; il y avait lieu à mon avis, de sepréoccuper de l'effet que produirait une pareille mesure sur la population indigène qui serait portée à voir dans le rapatriement systématique un encouragement au pélerinage.

L'évènement n'a pas tardé à justifier ces pronostics. Quelques temps après en effet, notre Consul à Djedda signalait que le nombre des algériens qui accomplissent clandestinement le pélerinage de la Mecque allait en augmentant. Ainsi que je le faisais observer par lettre du 13 février dernier N°1172, il était impossible

cendance vis à vis des indigènes qui quittent clandestinement le territoire algérien en fraude des règlements et il m'apparaissait, dès lors, qu'il y avait lieu de ne rapatrier à l'avenir que les indigènes dont l'identité aurait été établie, au préalable, et dont les familles seraient en mesure de rembourser les frais avancés pour leur voyage.

Depuis, j'ai, sur vos instructions, rapatrié d'office et sans enquête 20 pélerins de passage à Alexandrie et 60 indigènes de retour de la Mecque qui avaient sollicité leur rapatriement auprès de notre représentant à Beyrouth. Par ailleurs, nos consuls continuent à embarquer systématiquement tous les indigènes algériens qui manifestent le désir de rentrer dans leur pays.

Cette manière de procéder n'a pas seulement l'inconvénient de favoriser l'émigration et le pélerinage clandestin et de grever de lourdes charges le budget de l'Algérie. A en juger par les faits que signale notre Ambassadeur à Constantinople dans un rapport que vous m'avez communiqué le 10 juillet dernier, elle peut entraîner, à un autre point de vue, des conséquences fâcheuses. Par crainte, est il dit dans ce rapport, de nouvelles complications internationales, le Comité Union et Progrès aurait supprimé les crédits affectés à l'envoi de propagandistes et d'émissaires dans les centres musulmans soumis à la domination étrangère, mais pour concilier cette sage réserve avec le programme de politique musulmane auquel il s'est rallié, le Comité aurait décidé de porter tout son effort de propagande sur les villes Saintes de la Mecque et de Medine et d'y envoyer ses émissaires les plus intelligents en vue d'y travailler impunément les pélerins qui s'y rendent de toutes les parties du monde islamique.

des faits que révèle cette information. Afin de soustraire nos sujets algériens à l'influence panislamique, il ne vous échappera pas, Monsieur le Président du Conseil, que nous devons nous abstenir de toute mesure susceptible de favoriser le départ des indigènes qui veulent émigrer en Syrie ou se rendre dans les villes Saintes de l'Arabie.

Lorsque, sur les suggestions de votre département, mon prédécesseur a autorisé le rapatriement de tous les indigènes qui avaient émigré en Syrie ou étaient allés clandestinement à la Mecque, il avait été spécifié que les frais avancés par le Budget de la Colonie, seraient remboursés par les intéressés ou par leur famille. Cette disposition était dictée non seulement par une préoccupation budgétaire mais aussi par le souci d'éviter que la mesure dont il s'agit n'apparaît aux yeux des indigènes comme une prime à l'exode.

Néanmoins, nos Consuls ont continué à embarquer des émigrés ou des pélerins sans que mon administration ait été appelée au préalable à faire une enquête sur leur identité. Dans bien des cas, sur la foi de renseignements inexacts, ils ont délivré des réquisitions de passage à des musulmans qui voyageaient sous des noms d'emprunt et qui, une fois débarqués, ont été recherchés en vain sur le territoire de la Colonie.

Certains de nos représentants comme ceux de Jaffa, de Smyrne et de Jerusalem, se bornent à indiquer, sur les réquisitions qu'ils délivrent, le nom des bénéficiaires sans mentionner la commune ou le douar de leur domicile.

Parfois les indications qui figurent sur ces réquisitions sont à tel point tronquées qu'il est impossible d'établir l'identité des bénéficiaires; mon administration se trouve dès lors dans l'impossibilité non seulement de se récupérer des avances qu'elle a consenties, mais encore de punir les indigènes qui ont contrevenu aux règlements sur le

Enfin je rappellerai que par lettres des 21 juin 1911, 8 janvier et 21 février 1912 N°4408,151 et 1430, j'ai signalé à votre département le rapatriement par notre Consul de Djedda de 24 musulmans étrangers qui ont débarqués en cours de route à Port Saïd ainsi que de 5 indigènes marocains, mon administration se trouve encore à découvert des sommes qu'elle a avancées pour le paiement de cette dépense qui ne peut être supportée régulièrement par le Budget de l'Algérie.

En présence d'une telle situation, je prends la liberté Monsieur le Président du Conseil, d'insister de nouveau pour que le rapatriement des indigènes algériens qui ont émigré en Turquie ou accompli clandestinement le pélerinage de la Mecque ne soit plus autorisé à l'avenir qu'après enquête préalable faite par les autorités algériennes sur leur identité et établissant que leur situation de fortune ou celle de leur famille leur permettra de rembourser les frais avancés pour leur voyage.

Je vous serais reconnaissant de vouloir bien donner des instructions en conséquence à nos représentants en Syrie.

P. LE GOUVERNEUR GÉNÉRAL,
Le Secrétaire Général du Gouvernement.

Léon Lévi

المصدر : A.A.E : Algériens en Turquie 1911-1914

الملحق رقم : (20)

تقرير السفير الفرنسي الى وزير الخارجية في باريس حول المفاوضات الفرنسية ـ العثمانية

بخصوص الوضعية القانونية للمهاجرين بتاريخ 18 اكتوبر 1910

Copie faite 10-9bre-10

Ambassade de France
près
la Porte Ottomane

Direction des Affaires
Politiques et Commerciales

N° 406.

Numéro n°2074

DIRECTION POLITIQUE ET COMMERCIALE
Classement D 60 3
Dossier

Thérapia, le 18 octobre 1910

L'AMBASSADEUR de France à Constantinople

à Monsieur le Ministre des Affaires Etrangères

Protection des Algériens et des Tunisiens dans l'Empire ottoman.

Votre Excellence a bien voulu me faire connaître par télégramme no.523 du 17 courant que je serai appelé à échanger des notes avec Rifaat Pacha, au moment de la conclusion de l'emprunt ottoman, au sujet du règlement des litiges pendants à propos d'Algériens et de Tunisiens et de ceux du même genre qui se produiront à l'avenir. Afin de faciliter à Votre Excellence l'envoi de ses instructions à cet effet, lorsque le moment sera venu de le faire, je crois devoir préciser la position actuelle de cette question.

La protection des Algériens a donné lieu de tous temps à des discussions compliquées entre les autorités ottomanes d'une part et l'Ambassade et les Consulats de France en Turquie d'autre part. Ces discussions peuvent toutefois se ramener à deux catégories: ou bien la qualité même d'Algérien est contestée par les autorités ottomanes, ou bien, si celles-ci reconnaissent l'origine algérienne

du sujet, elles prétendent qu'il a acquis depuis son installation dans l'Empire la nationalité ottomane.

En ce qui concerne la première catégorie, il est de fait que nous sommes souvent en peine d'établir l'origine algérienne de nos protégés et, dans ce cas, nous invoquons la possession d'état acquise par l'immatriculation à une date reculée sur nos registres consulaires. Le Gouvernement ottoman n'a jamais admis cette théorie: il prétend que la présomption doit être en Turquie en faveur de la nationalité ottomane et que la charge de la preuve incombe à quiconque invoque une nationalité étrangère. Pour être complet, je dois dire que des consuls ont même essayé de faire prévaloir la possession d'état d'Algérien contre la démonstration certaine de la nationalité ottomane d'origine d'un indigène indûment immatriculé sur nos registres consulaires.

Les discussions de la deuxième catégorie sont de beaucoup les plus nombreuses, car depuis 80 ans que la question est posée, jamais la France et la Turquie ne se sont accordées sur les conditions dans lesquelles un Algérien installé en Turquie conserve ou perd la qualité de Français. Pour nous, il ne peut la perdre que dans les conditions prévues par le code civil, tandis que, pour le Gouvernement ottoman, il la perd, surtout s'il est musulman, par le seul fait de son installation en Turquie sans esprit de retour. Telle est la théorie de chacun. Il en résulte que bien rarement une discussion de cette catégorie pourrait aboutir si on se tenait sur le terrain des principes. Aussi, quand les agents sont animés d'un esprit de conciliation, se garde-t-on de part et d'autre de se placer sur ce terrain, et on termine les discussions par des arrangements de fait, généralement verbaux,

en réservant toutes les questions de droit pour un règlement d'ensemble qui n'est jamais intervenu.

Quant aux Tunisiens, la situation est toute autre. Le Gouvernement ottoman tient les Tunisiens pour des Ottomans; nous, nous les considérons, conformément aux instructions de principe de M. de Freycinet, comme des sujets d'un pays étranger qui ne bénéficie pas en Turquie au régime des capitulations, mais dont la France a la représentation diplomatique à Constantinople et la charge des intérêts dans l'Empire ottoman. C'est là d'ailleurs une conception toute théorique, qui ne correspond dans la pratique à aucune réalité. En fait, les Tunisiens ne sont que très exceptionnellement immatriculés sur nos registres consulaires en Turquie et, quand la protection française leur est accordée, on s'efforce de les en faire jouir dans les mêmes conditions que les Algériens, sous le vocable imprécis de protégés français.

Pour ce qui est des litiges auxquels les Algériens ont donné lieu ces derniers temps et dont Votre Excellence se préoccupe, ils sont trop nombreux pour que je puisse L'en entretenir. Ils rentraient tous dans les catégories ci-dessus spécifiées et ils ont d'ailleurs été réglés tant bien que mal, à l'amiable, et en aucun cas d'une façon théorique. Deux seulement restent pendants, à ma connaissance, au moment où j'écris, l'un à Jérusalem, l'autre à Beyrouth: il s'agit dans les deux cas d'Arabes qui sont immatriculés dans nos consulats et que les autorités locales affirment être des Ottomans de naissance. Nous poursuivons de part et d'autre des enquêtes pour éclaircir leur origine.

Depuis mon arrivée à Constantinople, le seul conflit auquel ait donné lieu un Tunisien est celui provoqué par

l'arrestation et la délivrance à Smyrne de Kettani.Il est entendu que Kettani sera arrêté par l'autorité ottomane qui l'expédiera en Egypte où il sera livré au Consul de France.Cet arrangement,verbal d'ailleurs,est un de ces arrangements de fait dont je parlais plus haut,qui réservent les questions de droit.

En effet,s'il s'exécute,car rien n'est moins certain que l'arrestation de Kettani qui a disparu de Smyrne,nous entrerons bien en possession de Kettani,mais la Porte l'aura simplement extradé.

Ce que Votre Excellence paraît désirer,c'est qu'à l'occasion de l'emprunt la question des Algériens et des Tunisiens soit réglée cette fois en principe.Je suis depuis quelque temps en conversation avec la Porte au sujet des Algériens:il s'agirait de l'envoi d'une part aux autorités administratives et judiciaires par la Porte et d'autre part aux Consuls par cette Ambassade d'instructions concertées fixant les conditions dans lesquelles un Algérien d'origine sera reconnu comme ayant perdu sa nationalité française et acquis l'ottomane.Pour qu'il en soit ainsi,je demande que l'Algérien ait manifesté d'une manière indubitable sa volonté d'acquérir la nationalité ottomane que la loi turque lui confère quand il vient s'installer dans l'Empire.Les formules qui m'ont été soumises jusqu'à présent ne m'ont pas donné satisfaction,sauf toutefois pour les Algériens qui viendraient à l'avenir s'installer en Turquie,comme il est expliqué dans mon télégramme 402.Rifaat Pacha m'a promis de m'en proposer dans quelques jours une nouvelle,pour laquelle il demandé l'agrément du Grand-Vizir.

Par mon télégramme précité,j'ai fait connaître à Votre Excellence que je n'avais pas encore fait d'ouvertures à la Porte au sujet des Tunisiens et je Lui ai signalé les difficultés de la question.Si Votre Excellence estime cependant qu'il y a lieu de l'aborder,je Lui saurais gré de préciser sa manière de voir au sujet du statut qu'il s'agirait de faire reconnaître aux

Tunisiens dans l'Empire Ottoman.S'en tient-Elle au point de vue de M.de Freycinet,qui ne faisait pas des Tunisiens des ressortissants français,mais de simples clients de nos consulats?Adopte-t-Elle,au contraire,celui de M.Delcassé,qui voyait bien en eux des protégés français,mais des protégés d'un ordre inférieur,ne jouissant d'aucune immunité juridictionnelle et bénéficiant simplement d'un appui diplomatique,système auquel la Porte ne s'est d'ailleurs pas ralliée?ou bien entend-Elle qu'ils soient assimilés en tous points aux véritables protégés français, immatriculés comme tels sur nos registres consulaires?- Quelle que soit d'ailleurs la solution qu'envisage Votre Excellence,il me paraît bien difficile qu'elle soit acquise dans le court délai qui nous sépare de l'admission à la cote,si elle est accordée,de l'emprunt ottoman 1910./.

A.A.E : Turquie Carton 494 , Situation des Algériens dans l'empire Ottoman 1912-1914 المصدر :

الملحق رقم : (21)

تقرير عن جمعية الأخوة الجزائرية التونسية من القنصل العام الفرنسي بدمشق

الى وزير الخارجية السيد Pichonبتاريخ 6 نوفمبر 1910

CONSULAT DE FRANCE

A DAMAS

Direction
des
Affaires politiques
et commerciales.

LEVANT.

N°63.

Communiqué à l'Ambassade.

L'Association fraternelle des Algéro-Tunisiens de Constantinople commence ses intrigues anti-françaises à Damas.

République Française

Damas, le 6 Novembre 1910.

Le Consul général chargé du Consulat de France à Damas, à son Excellence Monsieur Pichon, Ministre des Affaires Etrangères à Paris.

Pour faire suite à mon télégramme d'hier, N° 9, j'ai l'honneur de porter à la connaissance de Votre Excellence que le Comité, constitué à Damas sous les auspices de l'Association fraternelle des Algéro-Tunisiens de Constantinople par El Djazouli Bach Tarzi, originaire de Constantine, ancien interprète de l'Administration des Postes à Tunis, en vue de provoquer des troubles en Algérie et en Tunisie et un grand mouvement d'émigration vers la Syrie, est composé des nommés:

Mohammed ben Seghir, de Sedrata,
El Arbi, de Sedrata,
Hadj Ismaïl, de Constantine,
Khalifa El Tebounsli,
Mohammed Ben Chatta,
El Beradji,
et Cheïkh Hossin.

Ce dernier, qui est lettré, est chargé de rédiger les appels à la guerre sainte que le Comité compte envoyer à profusion surtout dans les tribus de l'intérieur. Ces

agitateurs sont secondés dans leur propagande gallophobe par un certain Ibrahim-Khaled, d'origine algérienne, né à Damas et élevé à Constantinople dans les écoles du gouvernement impérial. Tous ces individus reçoivent, il ne faut pas se le dissimuler, des encouragements des Turcs. Il serait, en effet, inadmissible qu'ils pussent ici se livrer ouvertement à leurs intrigues anti-françaises si les autorités locales ne fermaient complaisamment les yeux sur leurs menées. D'ailleurs j'apprends que ces exaltés se répandent en accusations calomnieuses contre notre Administration dans les cafés et les mosquées et qu'ils mènent publiquement la plus perfide des campagnes de dénigrement contre la France. Mais leurs efforts semblent devoir échouer, car les dissidents algériens qui commencent à s'apercevoir qu'ils sont victimes de leurs mensonges, ne demandent, pour la plupart, depuis quelque temps, qu'à rentrer dans leur pays, et s'ils ne mettent pas leur projet à exécution, c'est qu'ils ont dépensé les ressources qu'ils avaient à leur arrivée en Syrie et qu'ils sont dans la plus profonde misère. Il est même pénible de voir des sujets français, coupables assurément de s'être laissés induire en erreur, mais qui sont néanmoins nos sujets, errer dans les rues de Damas, hâves, décharnés, déguenillés, tendant la main à tout venant ou vendant le long des trottoirs des sous pour se procurer quelques paras le pain noir qu'ils tiennent de la "munificence" turque.

Plusieurs de ces malheureux sont d'anciens soldats qui montrent avec fierté les cicatrices des blessures qu'ils ont reçues au Tonkin, à Madagascar, sur tous les champs de bataille où il a plu à la France de les envoyer combattre pour elle. J'avoue que ce spectacle est des plus attristants et que, en définitive, il serait déplorable que nous continuions à nous montrer insen-

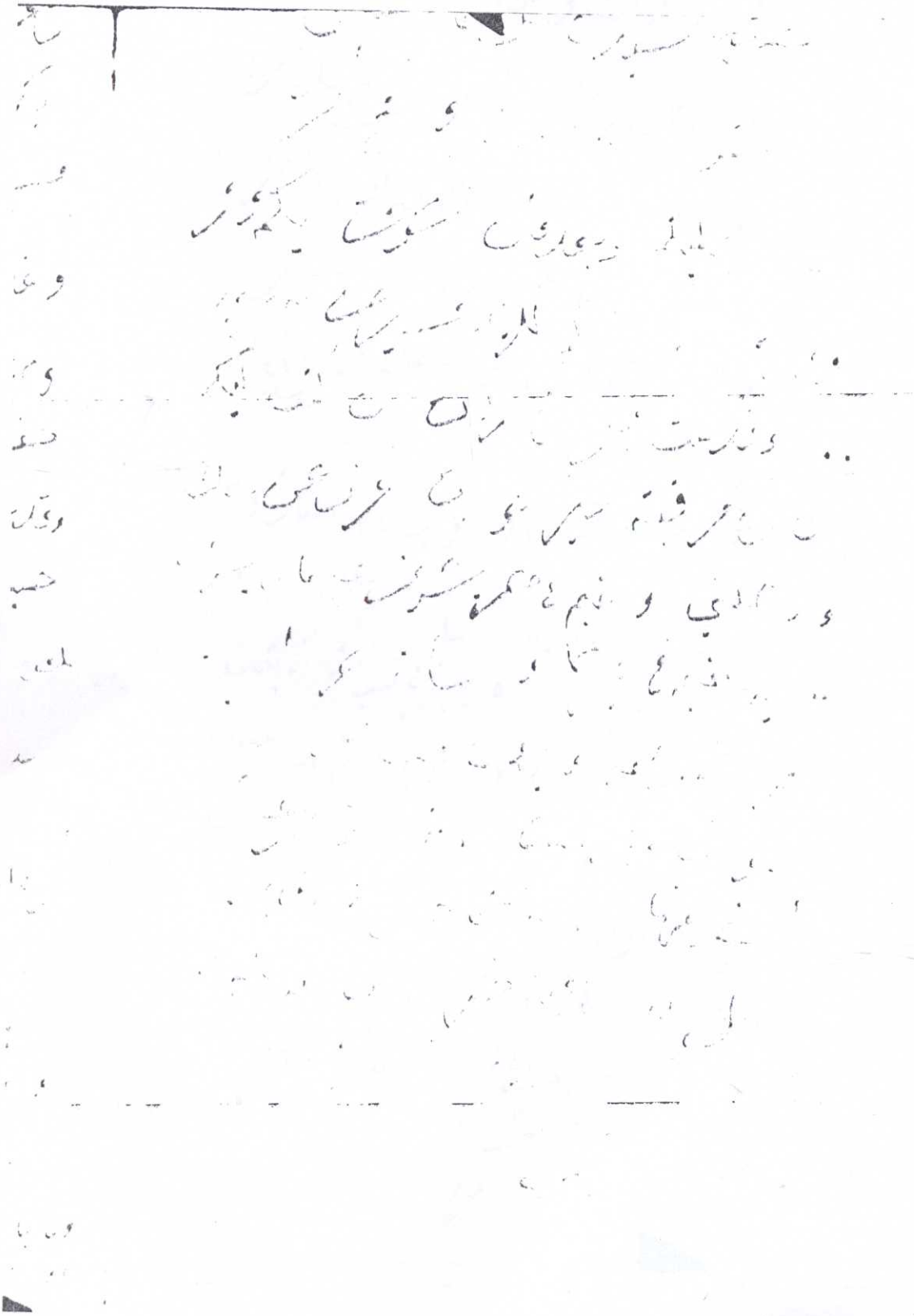
sibles à tant de maux. Abandonner à leur triste sort sans même s'en soucier ces enfants de l'Algérie peut paraître commode, mais cette attitude dénuée de grandeur n'est pas faite pour rehausser notre prestige en Orient, et l'on entend dire par les vieux Algériens de Damas, ceux venus en Syrie à la suite d'Abd-el-Kader: "Autrefois la France mettait ~~son honneur~~ à défendre «les siens; aujourd'hui, elle les rejette et les abandon-«ne aux Turcs!»

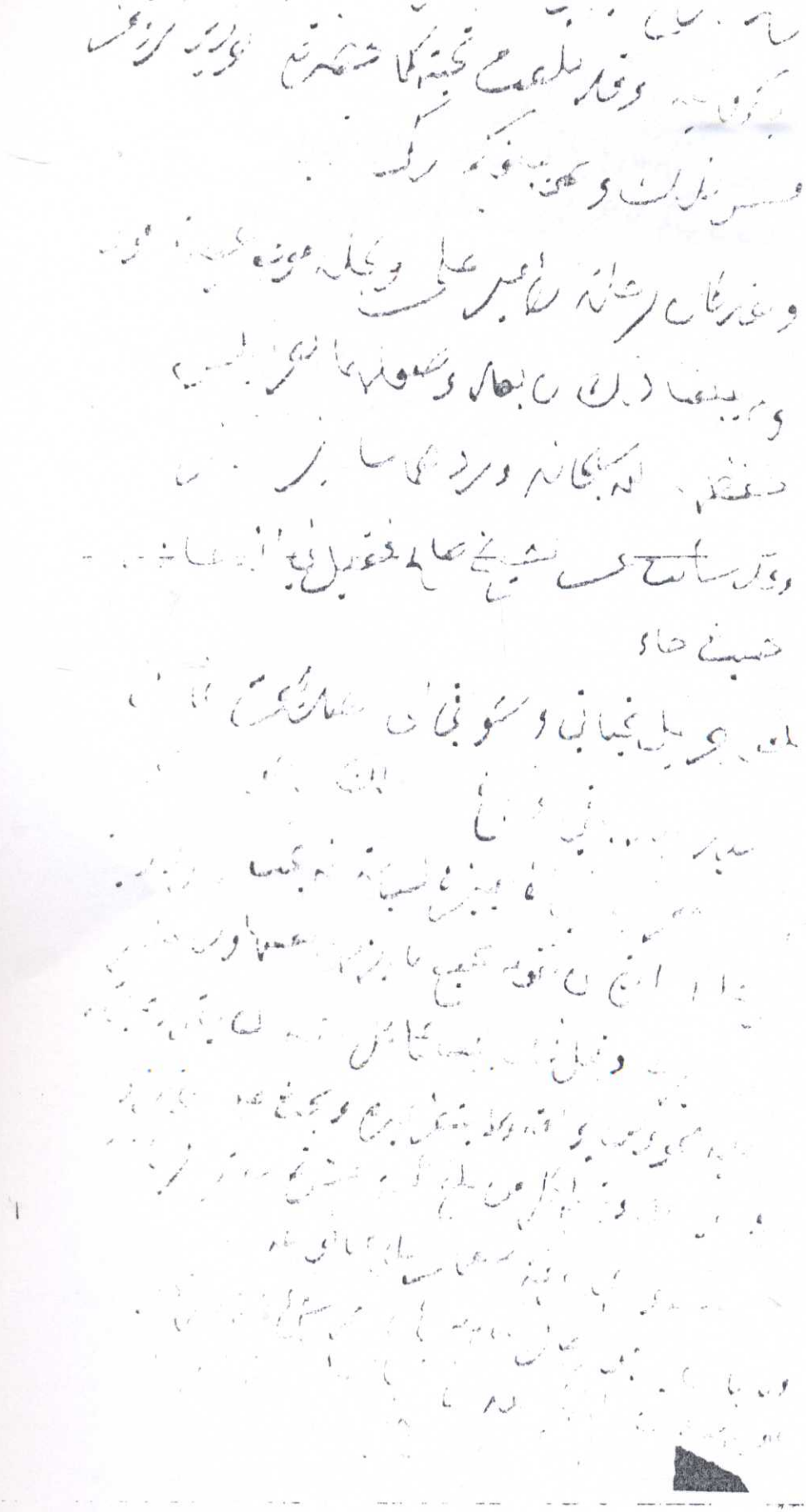
المصدر : A.A.E : Ambassade Turquie , carton 84 : Algériens en Turquie 1907-1910

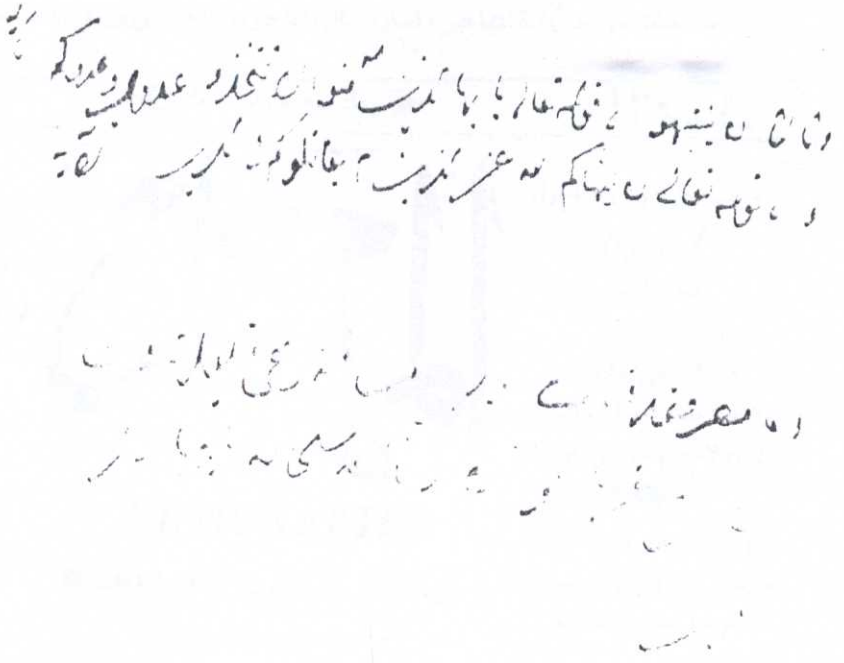
الملحق رقم : (22)

رسالة من الشيخ العلامة طاهر الجزائري

بخط يده موجهة الى أحد أقربائه أيام إقامته في مصر بتاريخ 1912







المصدر : مكتبة العميد المرحوم عدنان العجلاني

الملحق رقم : (23)

صفحات من جريدة المهاجر : لسان حال المهاجرين الجزائريين في بلاد الشام

العدد ١٢٩ ﴿ رواد اصلاح وفعلا نجاح ﴾ السنة الثالثة

المهاجر

AL-MOHADJER

﴿ جريدة يومية سياسية ادبية علمية تجارية فلاحية ﴾

« تخدم الجامعة والاسلام »

صاحب امتيازها ومديرها المسئول
محمد بن الشهابي
شط الجزائري

جميع الرسائل يلزم ان تكون واضحة الامضاء باسم المدير المسؤول ولا ترد لاصحابها ان نشرت او لم تنشر

ومن قبل عددين يعتبر مشتركا

امارة الجريدة : في نادي جمعية مهاجري افريقيا عند بوابة الصالحية

كلمة الاشتراك
في دمشق عن سنة اربع ريالات مجيدية وعن ستة اشهر ريالان
في الولايات العثمانية عن سنة خمس ريالات وعن ستة اشهر ريالان ونصف

محل طبعها
﴿ مطبعة الترقي ﴾
في محلة القيمرية
ثمن النسخة متليك

دمشق : الخميس في ٣ محرم سنة ١٣٣٣ هـ الموافق ٦ تشرين الثاني سنة ١٣٣٠ ش

حفلة الأمير

القسم الخاص
(محفوظ الحقوق)

ردا على قصد دولة المانيا الخ

غص نادي الجمعية المذكورة صباح الثلاثاء بالزائرين والمؤانسين والمراكشيين استعداداً للاحتفال الذي اقامها سعادة الامير الكبير السيد الشريف محمد سعيد ملك الجزائري حفيد السيد الجزائر الامير عبد القادر لسعادة قنصل المانيا في دمشق، ولم يكد يأزف الوقت حتى استوعب النادي على رحبه بالعدد الاوفر وكان سعادة الامير يقابل الزائرين بلطف وبشاشة هما حلتان كريمتان من خلال الامير الكثيرة. وقد برعن اصحاب النادي الجزائريون على انهم جديرون بالحياة الخالدة والاستقلال الحقي

وعند قدوم سعادة [illegible] ملك المانيا [illegible] وحضرة صاحب الدولة المانيا بالنيابة وجيشها، وقد كان تأثر القنصل شديداً فلم يلبث ان صاح: «يحيى الدولة العثمانية ويحيى الشعب الجزائري» وقد كان صداء صوته حاداً بطريقة توضح عواطفه وتشرح شواعره وتبرز خفاياها. ولم يكد يستقر المقام بالناس حتى اخذ سعادة الامير يرحب بالقنصل ترحيباً جماً، ثم تطرق الى ذكر المودة الكائنة بين العالم الاسلامي والدولة الالمانية وقال بان فرانسه وانكلترا وروسيا كن يسعين في كثير من الاوقات بكسب مودة الدولة العثمانية فيتوخين من ورائه الحاق الضرر بسلطان الدولة وانزال الشقاء به ضرا ولكن صداقة المانيا للشعوب الجرمية لم تكن في مرة من المرار على هذا المنوال كانت منطوية على خلوص وامانة حتى ان الشعب الالماني نفسه كان يشعر بانه مفتقر اشد الافتقار الى الانضمام الى هذه الصداقة والمحافظة عليها.

فشكر القنصل هذه التعابير الجميلة التي كان فم سعادة الامير ينطق بها، ثم استطرد الامير قائلاً:

ان المانيا والنمسا لم تدخلا في هذه الحرب الا وهما مضطرتان اضطراراً اليها للدفاع عن كيانهما وهما الآن تناضلان عن الحق، والتمدين، والانسانية المثلمة من النير الثقيل القائمة باحبائه كل من فرانسا وروسيا وانكلترا، واكد الامير

يدربون تجارة الاسطول العثماني حتى اصبح هذا الاسطول من الاساطيل التي يخشى بأسها واصبح الجيش العثماني كامل الاهبة لمكافحة الاعداء الذين هم في الوقت نفسه اعداء المانيا والنمسا ايضاً

ان القيصر يناطحنا ويوقد فينا الثقة بمستقبلكم ومستقبلنا هو رؤيتنا الشعب العثماني متقدماً حماساً ومساعداً لجيشه الباسل في هذه الساعة الرهيبة التي نجتازها والتي نرى فيها بعين المسرة انضمامنا جميعاً لدحر الاعداء .

ان الحق في جانبنا وبما ان الله لا ينتصر الا للحق فنحن على يقين بان النصر سيكون لجيوشنا وجيوشكم الباسلة بعد الضغط المقدس وانا سوف نخرج انشاء الله من هذه الحرب منتصرين . والنظام تالنا بالمثناف : فتحيى الدولة العثمانية وحليفتها المانيا والنمسا

خطاب قنصل المانيا

الى القراء ترجمة الخطاب الذي القاه حضرة قنصل المانيا بجينة المسيو لوتيس في دار قنصلية المانيا بالشام يوم الاحد الواقع في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٣٢

اشكركم ايها الرفاق بالسلاح على مظاهرتكم هذه الوطنية الحماسية التي تجرونها في دار القنصلية الالمانية . ان مظاهرة كالتي نراها الآن في دمشق الشام الشريفة مدينة الخلفاء حدثت في برلين عاصمة الامبراطورية الالمانية حيث ذهب مئات الالوف من الالمانيين تحت الرايات العثمانية والالمانية والنمسوية الى دار السفارة العثمانية وهناك اقسم هذا الجمع الكبير يمين الاخلاص للعثمانيين رفاقهم في السلاح

عند ما كنتم هذا الصباح في الجامع الاموي الكبير وفي مقام السلطان صلاح الدين الايوبي تقيمون الادعية لله سبحانه لاجل انتصار جيوشكم الباسل كنا نحن ايضاً في الكنيسة نصلي لله نفسه لاجل انتصار جيوش دولتنا المتحالفة وقد شاركتكم بصلواتكم ثلاثمائة مليون من المسلمين وشاركنا بصلواتنا مائة وعشرون مليوناً من الالمانيين والنمسويين

منذ كثير من السنين ونحن مهددون بالاعداء الذين كان قصدهم الايقاع بنا واقتسامنا فيما بينهم املاكنا بدون حق فنحن نريد ان ندافع عن انفسنا نحن ندافع عن الحق ولا شك ان الباري تعالى الذي هو قائد الجنود الاكبر ومدبر كل الممالك سينتصر للحق ولذلك فلا ترهب [illegible] بدخول الاضطرابات العثمانية والالمانية والنمسوية ولذلك فان لنا مل الثقة بمستقبلنا

هذا عراك حياة او موت فالمسألة اذاً عظيمة الاهمية والكوارث مستقبل العثمانية متوقف على انضمام العنصرين العربي والتركي فالعنصر العربي بدون التركي ضعيف والعكس بالعكس ولكي يكون هذا الانضمام شديداً ومتيناً غير مفصوم العرى فضروري ان يتقوى بسفك الدماء العربية والتركية في ساحات الحرب . وغير خافٍ ان الذي كان يفسد على الامة التركية والعربية هذا الاتحاد الجليل هم الانكليز فمستقبل العرب ومستقبل الاتراك لا يكون الا بسحق هذا العدو المشترك الالد

ان ثلاثة [illegible] من [illegible] في القطر المصري ينتظرون المعونة والمساعدة وخمسة وسبعين [illegible] العثمانيين الذين اعتقلتهم الحكومة المصرية في السجن بدون ذنب يثنون في لاجلكم

ان روح البطل العربي والاسد الاسلامي السلطان صلاح الدين الايوبي لا ترتاح قبل ان تكونوا استرجعتم اجمل واغنى بقعة من املاكه الا وهي مصر والقلعة التي بناها صلاح الدين في القاهر

ولكي تظهروا استعدادكم للسير وتحقيق هذه الامنية اهتفوا جميعكم ليحيى الجيش العثماني والجيش الالماني والجيش النمسوي

البيان لانخاذه في قلوبهم مكاناً لم تتخذ مثله ظلية البيان لهذا كنا نجاري اصحابنا في نشر اقوالهم على علاتها لان الجريدة ليست لصاحبها بل شي خصيصة بخدمة قرائها ولان تلك الرسائل لم تكن الا امانة يجب ان تؤدى وما علينا الا البلاغ .

على انه من جهة اخرى قد يتأذى العالم المدقق وتضيق حضيرته عند ما يقرأ رسالة خالية من المحسنات ولو كان الموضوع من الاهمية بمكان فما ظنك لو اجتمع عليه في رسالة واحدة ما تشمئز له نفسه من عدة وجوه منها عدم اهمية الموضوع وركاكة الالفاظ وسوء التعبير والفرق بين الامرين كالفرق بين الحسناء التي قد بقيت على جمالها الطبيعي والشوهاء التي شكت زوجها للقاضي بانه يؤثر جاريته عليها ولما سأله قال ان زوجتي سوداء والجارية مثلها وانا نظري ضعيف والضوء ضئيل وكلما مددت يدي لاحدهما تصادفني الجارية .

ولا يظن القارئ الفاضل ان لا يجد في نفسه من التأثر ما يجده المطالع لانه اذا هم بتنقيح احدى هذه الرسائل لا يلبث ان تعتريه نوبة عصبية فماذا العمل اذاً واشمال هكذا رسائل نغضب القراء وتصحيحها غير ممكن ونشرها على علاتها يسيء الادباء . أليس من الحكمة تركها على ما هي عليه اتقاء لاخف الاضرار هذا ما نرجو من رجال المحابر الافاضة به والمهاجر يغتنم فرصة هاته للملوك الكلام وينشر كلما تجود به قرائحهم في هذا الباب والله الهادي الى السواب .

الجزائر

كثيراً ما تسيل الدموع وتهيج القلوب وتضطرم في الصدور نار الانتقام .

وطن لا يذكره جزائري غيور الا ويشعر بآلام معنويه لا تزول الا باستخلاصه من كل مخالب الذل الذي هو فيه .

مواطني ؟ هناك في تلك السهول كنوز من عظام اجدادك وعلى تلك الصخور آيات المجد والشرف مرسومة بدماء آبائك . اما علينا نحن تكون نسلهم ولا نفعل ما فعلوه ولا نظهر ما اظهروه من شجاعة وشهامة .

مواطني ؟ لا تظن انك طلبت مستحيلاً اذا نهضت لاسترجاع ما هضمه الاجنبي غاصب بلادنا . فالتاريخ يظهر لنا وللعالم باسره ان ما يرى اليوم مستحيلاً سوف يكون غداً هيناً . والاختراعات الاخيرة اثبات كافية لما نقوله . فلا تعجب اذاً يكون عليك عظيماً — استرجاع الاوطان فكم من بلاد غصبت ثم استرجعت بجد واجتهاد وتضامن ابنائها .

واعلم بان الامة التي تخضع للذل والاستعباد ولا تفكر في النهوض لهي الامة الممدودة في اسفل الخلق .

فيجب علينا نحن معاشر الجزائريين ان لا نستسلم الى اليأس بل نتضامن ونتحد قلباً وقالباً حتى نرى دواء شافياً نداوي به آلامنا ... ولم يبقى مستقيماً يوصلنا نهايتنا المنشودة ؟

ونكون نسلاً يسطر التاريخ افعاله باحرف من ذهب كما سطر لاجدادنا .

مواطني ؟ كم من جزائري اغتصبت اموالهم وحرم من حقوق وهبها الله للناس اجمعين . كم من جزائري اتى الى هذه البلاد فاراً مما يقاسيه في الجزائر من الظلم التعدي اوحرية فرنسا في القرن العشرين ....

اترى كل هذه المصائب تلحق بنا ونحن قعود في سبات عميق .

فالانتقام يحيي بلادنا ويعيد مجدنا الداثر

فاليكم ايها الجزائريين اوجه خطابي فان لم تتعاونوا وتتضامنوا ضد العدو فسوف ياتيكم يوم لا تستطيعون فيه ما تستطيعونه اليوم .

فالحذار الحذار من ذاك اليوم الذي لا ترون فيه نصيراً غير تضامنكم وعلمكم .

فالى النهوض ايها الجزائريون فان همة اجدادكم فاقت همم حاكم بلادكم غير ان الوسائط الماديه قد اخرتهم عما كانت تطمح اليه نفوسهم الشماء الابيه .

البيان لاخذة في قلوبهم مكاناً لم تتخذ مثله طلبة البيان لهذا كنا نجاري اصحابنا في نشر اقوالهم على علاتها لان الجريدة ليست لصاحبها بل هي خصيصة بخدمة قرائها ولان تلك الرسائل لم تكن الا امانة يجب ان تؤدى وما علينا الا البلاغ .

على انه من جهة اخرى قد يتأذى العالم المدقق وتضيق حضيرته عند ما يقرأ رسالة خالية من المحسنات ولو كان الموضوع من الاهمية بمكان فما ظنك لو اجتمع عليه في رسالة واحدة ما تشمئز له نفسه من عدة وجوه منها عدم اهمية الموضوع وركاكة الالفاظ وسوء التعبير والفرق بين الامرين كالفرق بين الحسناء التي قد بقيت على جمالها الطبيعي والشوهاء التي شكت زوجها للقاضي بانه يؤثر جاريته عليها ولما سأله قال ان زوجتي سوداء والجارية مثلها وانا نظري ضعيف والضوء ضئيل وكلما مددت يدي لاحدهما تصادفني الجارية .

ولا يظن القارئ الفاضل ان لا يجد في نفسه من التأثر ما يجده المطامع لانه اذا هم بتنقيح احدى هذه الرسائل لا يلبث ان تعتريه نوبة عصبية فماذا العمل اذاً واشمال هكذا رسائل بغضب القراء وتصحيحها غير ممكن ونشرها على علاتها يسيء الادباء . أليس من الحكمة تركها على ما هي عليه اتقاء لاخف الاضرار هذا ما نرجو من رجال المهاجر الافاضة به والمهاجر يغتنم تنحاته لملوك الكلام وينشر كلما تجود به قرائحهم في هذا الباب والله الهادي الى السواب .

الجزائر

كلمة بذكرها تسيل الدموع وتهمع القلوب وتضطرم في الصدور نار الانتقام .

وطن لا يذكره جزائري غيور الا ويشعر بآلام معنويه لا تزول الا باستخلاصه من كل مخالب الذل الذي هو فيه .

مواطني ؟ هناك في تلك السهول كنوز من عظام اجدادك وعلى تلك الصخور آيات المجد والشرف مرسومة بدماء آبائك . اما علمنا نحن نكون نسلهم ولا نفعل ما فعلوه ولا نظهر ما اظهروه من شجاعة وشهامة .

مواطني ؟ لا تظن انك طلبت مستحيلاً اذا نهضت لاسترجاع ما هضمه الاجنبي غاصب بلادنا . فالتاريخ يظهر لنا وللعالم باسره ان ما يرى اليوم مستحيلاً سوف يكون غداً هيناً . والاختراعات الاخيرة اثبات كافية لما نقوله . فلا تعجب اذاً يكون عليك عظيماً — استرجاع الاوطان فكم من بلاد غصبت ثم استرجعت بجد واجتهاد وتضامن ابنائها .

واعلم بان الامة التي تخضع للذل والاستعباد ولا تفكر في النهوض لهي الامة الممدودة في اسفل الخلق .

فيجب علينا نحن معاشر الجزائريين ان لا نستسلم الى اليأس بل نتضامن ونتحد قلباً وقالباً حتى نرى دواء شافياً نداوي به آلامنا ... وطريقاً مستقيماً يوصلنا نهايتا نتمناه ؟

ونكون نسلاً يسطر التاريخ افعاله باحرف من ذهب كما سطر لاجدادنا .

مواطني ؟ كم من جزائري اغتصبت اموالهم وحرم من حقوق وهبها الله للناس اجمعين . كم من جزائري اتى الى هذه البلاد فاراً مما يقاسيه في الجزائر من الظلم التمدني او حرية فرنسا في القرن العشرين ....

اترى كل هذه المصائب تلحق بنا ونحن قعود في بيوت عميق . فالانتقام يحيي بلادنا ويعيد مجدنا الدائر

فاليكم ايها الجزائريين اوجه خطابي فان لم تتعاونوا وتتضامنوا ضد العدو فسوف ياتيكم يوم لا تستطيعون فيه ما تستطيعونه اليوم .

فالحذار الحذار من ذاك اليوم الذي لا ترون فيه نصيراً غير تضامنكم وعلمكم .

فالى النهوض ايها الجزائريون فان همة اجدادكم فاقت همم حاكم بلادكم غير ان الوسائط المادية قد اخرتهم عما كانت تطمح اليه نفوسهم الشماء الابية .

واعلموا انكم لستم اقل شهامة وذكاء من الافرنسي (وفي هذا عظة لقوم يعقلون)

جزائري

ح . م

النشيد الوطني الجزائري

وطني احبك من صميم فوآدي
وطني لاجلك بالحياة افادي
وطني اراك يقظة وسهادي
وطني اجيبك والحطوب تنادي
وطني لانت من الحياة مرادي
وطني اليك تحيتي القلبيه
وطني اليك تحيتي الوطنيه
وطني معاني الحب فيك جليه
وطني فنفسي لدى علاك فديه
وطني فيك بالحشا وفوآدي
وطني رقيك اسعد الاوقات
وطني ترابك احسن الزينات
وطني احبك لا كحب فتاة
وطني لاجلك بالممات حياتي
وطني لانت من الحياة مماتي

نشرت رصيفتنا الراي العام مقالة لاحدى بنى وطننا الغيور بين فيها بعضاً من معاملة الحكومة الفرنسوية لسكان القطر الجزائري من المسلمين بالحكم الجائر والعسف والظلم والخروج عما يوجبه العدل والحرية ولما كان هذا الموضوع من اهم مواضيع جريدتنا احببنا نقله ليطلع عليه قراء جريدتنا قال حفظه الله تحت عنوان :

التفريق بين المسلمين

بيروت — لصاحب الامضاء

استفحلت فينا عوامل غريبة فصار الناس لا ينظرون الى المسائل والامور على اختلاف انواعها الا من الوجهة التي يرونها ملائمة لمنافعهم الشخصية لا كما تقتضيه الحقيقة ويقبلها الوجدان الطاهر فان نصحوا مثلاً يجب ان يعتد باقوالهم ولو كان في تلك النصيحة ما يضحي الواجب المقدس ويقتل الوطنية لارضائهم وان غفلوا يجب ان نتغافل ايضاً وان سكتوا يجب ان لا نحرك ساكناً فكيف نقابل بهذا او كيف العمل؟

قوم يرون الرأي الذي زينته لهم منافعهم فيقولون بانهم ينصحوننا حباً بنا ورأفة علينا ورحمة لحالنا فنقدرهم في ذلك ولكن لا نعرج عن الخطة التي مشينا عليها ولا نفتر عن متابعة الجهاد الذي نقتحم غمراته حباً بالجامعة الاسلامية واعلاء لكلمة الله فكيف نرضى بنصيحتهم ياترى لتقصينا عن وعن الامة التي نفديها بالاموال والانفس والبنين فهذا مالا يرضاه الوجدان الحي ولا تقبله النفوس الشريفة المحلاة بحلى الوطنية الحرة ولذلك فانه امر عن مبدأنا بعيد .

فيا من اسدلت على بصائرهم حجب المنافع فهم لا يرون حقيقة ابيائهم المقدسة التي لا زالت اثارها تضعف في اعينهم يوماً فيوماً الى ان صارت ظلاماً تحجبها عنهم تلك الغيوم . اعلموا ان ذلك النور لم يأفل بعد فهو لا يزال يضيء بصائر من تضحون في سبيل الواجب كل عزيز دون ان تخفلوا بالانذارات والوعيد ولا يكترثوا باقوال التهديد ولا ينكر باننا نجلكم ونحترمكم لروابط ولكن من جهة واحدة غير اننا لا نقبل النصح في بيع وجداننا وتضحية مبدأنا الذي هو شعارنا فان انتم ساعدتم عدونا وعدوكم على ان يشفي غليله منا ومن امة لها على ذلك العدو اثار لا ينسى مادام الليل والنهار فسنجعل سنته رحب الصدور مكانا تتلقاه به وتتحمل الالام بكل صبر وثبات اسوة بمن مضوا شهداء في هذا السبيل نحن لا نصرح بالاسماء الان ولكن ترجئ ذلك لوقت اللزوم ولنا امل بان لا تضطرونا اليه والا فنكون ايضاً بحكم الظروف مجبورين الى الكتابة بكل جسارة تفصيلاً عما هو خاف تحت طي الستائر والسطور وقد كنا اكتفينا فيما سبق التنويه عن تلك الامور وتحذيراً من خطر نتيجتها الفتنا نظر الامة المستهانة الى احوالها لكي تنتبه من غشيتها التي سببتها لها ضربات الاغيار ولولا فضل الله عليها كادت ان تموت موتتها الابدية قد علمنا بانكم بالامس كنتم تحرضون صاحب جريدة

المهاجر الغراء على ان يبين للملأ اجمعه عَلَى صفحات جريدته ماهي عليه تلك الدولة من الظالم في البلاد الجزائرية وعدم مراعاتها حقوق الوطنيين العمومية في تلك البلاد فشكرنا وطيتكم واليوم نراكم تنصحوننا بالبعد عن ذلك وتذروننا بطش تلك الدولة وانها ستفعل مانفعل لايقاف اسباب معيشتنا في هذه البلاد «العثمانية الاسلامية»

عَلَى اننا نبين لكم ولا نخفي عليكم انكم بمثل هذه الحجة البالغة تزيدوننا قوة كي نثبت للعالم الاسلامي استفحال الخطب وخطر الحال من مثل هذا العدوان مع اننا في بلاد «اسلامية عثمانية» تلك النقطة التي تستلفت لها الابصار

ولا ينكر انه اذا نحن ارغمنا عَلَى السكوت مع ان ذلك محال ففي غيرنا رجال عديدة هم يحبون ليقوموا مقامنا فلا يتأخرون عما يقتضيه الواجب واننا عَلَى يقين بان تلك الدولة تعمل بالحكمة والتعقل ولا بد ان تأتي بامور مغايرة لما سالفها والواجب كل الواجب عليها ان تسكتنا بانصافها لمن نحن نصف حال بلادهم وافعال حكامهم لكي تعامل الاجنبي والوطني في كل الامور والحقوق سواء رحمة بالانسانية المعذبة وتخفيفاً لآلامها هذا مانقصده في كتاباتنا لتنبه الامة التي استعمرت بلادها على ان حقوقها مهملة والتي لا حياة لها الا بها وهذه خدمة يالهوم تستحل عليها الالتفات الحسن لا التعريض لاعدائنا علينا لتقفوا واياهم حجر عثرة في سبيل جهادنا فهذا الذي اكبره العقل واستعظمه الوجدان فكيف الا تدمع العين وكيف لا ينفطر الفؤاد من جراء هذه الاحوال ماذا الفرق في الاسلام بينكم

وانتم يا عباد الله اخوان لمثل هذا ينوب القلب من كمد

ان كان في القلب اسلام وايمان

وخلاصة القول اننا نلفت انظار الدولة الفرنساوية ورجالها الى ماهي عليه الفئة المستخدمة في هذه البلاد لتنفيذ غاياتها فانهم يتهورون له في كثير من المسائل والامور وسوء تصرفهم هذا قد نبه افكار الامة الاسلامية اليهم فزاد النفرة منهم والبغض لهم الامر الذي ينتج منه مالا تحمد عقباه دون ان تحسب تلك الفئة حسابا الى حد ماقلنا وما نقول لا كتسابها حسن التوجه والمكافئة ظناً منا بانها قائمة بما عهد اليها مع انها في خطر

وعليه فان في اطماعت تلك الفئة الى حد المزيد فقد يتفاقم الخطب من جراء ذلك فينتج منه قلاقل تجر الحوادث التي ليست في الحسبان ولا يغرب عن تلك الدولة عَلَى ان في بلادها الاستعمارية رعايا مسلمة والتي هي مرتبطة بغيرها من المسلمين بروابط لاتحل عراها قد يثور تأثيرها وحينذاك تكون هي المسببة لنفسها كل هذه الاخطار

جزائري

(المهاجر) لا ينتهي الوعد ولا الوعيد من الاغيار ولا نعبأ بكلامهم ولا بالتهديد منهم ولو انهم اشاعوا على لسان بعض سماسرتهم بان المهاجر ما اتبع كلامه بالاعلان عن جور فرنسا وشرح القليل من الكثير من استبداد حكومة الجزائر بالمسلمين وحرمانهم حقوقهم المشروعة عند كافة الامم المتمدنة الا لينال من فرنسا اجره سكوته مثل ما نال غيره من بعض اصحاب الجرائد المغرورين

اننا والله لا قصد لنا الا خدمة الحقيقة وانتقاد الظلم الذي كان سبباً لخروجنا من بلادنا ومسقط رأسنا فحملنا عَلَى تجرع مرارة الغربة لان الوطن عند ارباب الوجدان لا يباع وليس له ثمن وانا معتمدين عَلَى الله ان يقيض لهذا الوطن رجالاً منصفين يدافعون عنه حتى تخف عن اخواننا اثقال الظلم التي يعانون حملها ولا يخلو الزمان من منصف . واما الذين اتهمونا بما اتهمونا به فان الله عليهم رقيب

الدين والجيش

يجب عَلَى الجندي ان يكون متعصباً عاطفة الدين فوق كل عاطفة

نشرت جريدة (جون ترك) مقالاً ممتعاً في مسألة ادخال الدين الى الجيش فآثرنا نشره في المهاجر ليعلم القوم ان الدين للجيش كالروح للجسد قالت

اقبل جمال بك محافظ الاستانة العسكري السابق من منصبه ثم اناطت به الحكومة ان يتولى شؤون فيلق العاصمة وان يتعهده بتعاليمه وخبرته!

والحقيقة ان الحوادث الاخيرة ايقظت في روح جمال بك حاسة الوطنيه فجعلته مضطرباً شاعراً بفداحة الامر شاعراً بثقل الواجب الملقى على عاتقه فبذل كل مجهوداته في هذا السبيل وهو ما يرح الى الآن يسعى في غرس عوامل الوطنية في نفس الجندي

ما ذا يريد جمال بك ؟

يريد هذا الرجل العظيم الذي يحسب من اباطين جمعية الاتحاد والترقي ان تتغلغل في دماغ الجندي فكرة رئيسية تجعله على الدوام يشعر بتحنان وترغمه على ان يفكر بانه سوف يصبح في مستقبل الايام اما زعيماً تخضع له جماعات واما عظيماً يحول الشمس عن مستواها الطبيعي

يريد جمال بك ان يفهم الجندي خطورة المسئولية الملقاة على عاتقه ويرغب ايضاً ان يكون الجيش العثماني باسره يشعر بشعور واحد

وليت شعري ما هي تلك الفكرة الرئيسية التي تسيطر على الجيش العثماني؟

الدين !!!

اي ان يحترم الجندي دينه ليستطيع الزحف بجانب علم بلاده

ولسوء ان جيشاً تفقد منه العاطفة الدينية لا يقدر ان يفهم حقيقة الوطنية فقد علمنا التاريخ ان النعرة الدينية من اشد النعرات تأثيراً في نفوس الناس ولطالما اهابت بهم الى السخط من اجل دينهم اكثر مما يسخطهم صالح آخر والدين جازفوا بنفوسهم في سبيل نصرة الدين وتأييده كثيرون ، واكثر شهداً في الدين يدخلون في باب الجرائد الادبية لشباتهم في رأيهم

ويرتبط الدين باصل الشعب ونشأته وهو من اقوى العوامل واشدها تأثيراً وتتفرع منه الوطنية ولا سبيل للانسان للوقوف على تفهم حقيقة الوطن الا بوقوفه على الدين واسرارة

وليس ادل على الشجاعة الحقيقية منه فقد برهن المسلمون في مواقف كثيرة على حبهم للدين وشغفهم بنصرته وتأييدة حتى انهم آثروا النيران المذابة على المروق منه من ذلك ما فعلته ثيودورة امبراطورة الروم بالمسلمين فقد وقع في حبائلها عدة آلاف من اسراهم فعرضت عليهم سنة ٢٤١ هـ ان يتنصروا فمن تنصر استبقته ومن ابى قتلته فابى كثيرون وذهبوا ضحية ثباتهم في اعتقادهم وهكذا يقال في مسلمي الاندلس لما غلب عليهم الفرنجة وهموا باخراجهم فخيروهم بين النصرانية والموت فاختاروا الموت وآثروا ظلمات القبور على اضواء القصور

كان الرومانيون يجهلون اي حب يختارونه لانفسهم ، ايحبون رومية ؟ ام يحبون الديانة الرومانية ؟

وهذا التفكير كان يذهب بهم الى حب الاثنين معاً وما كان حب الشيئين الا حادياً بهم الى ادق الامور واصعبها ويقرب من ذلك شغف اهل تونس والجزائر بالدين وتمسكهم به حتى انهم اضطروا الى نسيان وطنهم السياسي لان العاطفة الدينية تغلبت عليهم وتركتهم لا يعون على شيء فبرحوا تلك المواطن المسكينة وهم يحفظون لها تحناناً رقيقاً ووجداً مذيباً وكل ذلك لانهم كانوا يخافون من ان يصاب دينهم بسوء

فحكومة الاستانة الشابة اناطت بجمال بك ان يسعى سعياً حثيثاً في غرس المبادي الدينية في نفس الجندي

﴿﴾

حرب سريه

بين فرنسا والسنوسية

الممتاز

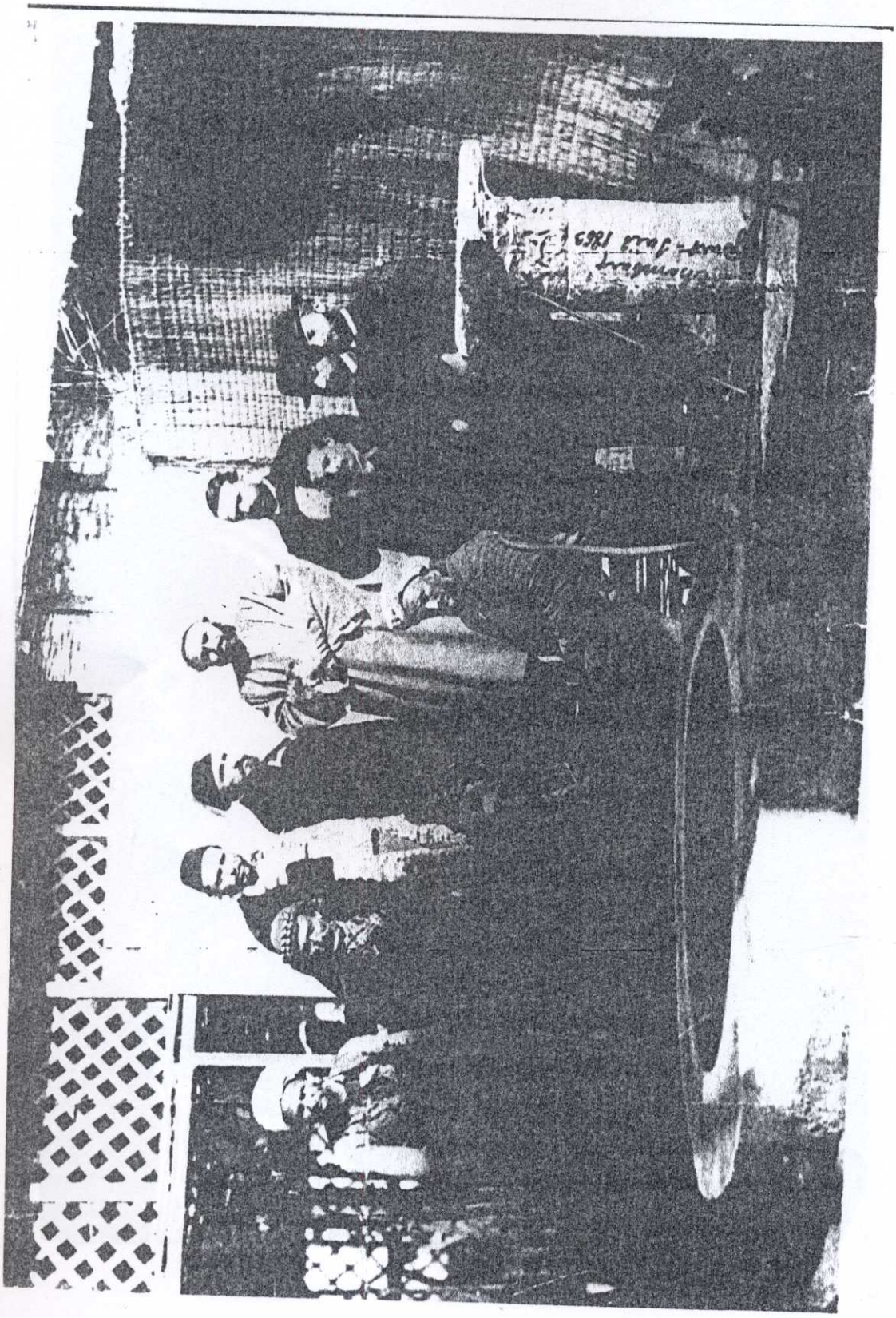
على حدود سلطنة علي بن دينار حرب قائمة اليوم بين الفرنساويين والسيد هلال السنوسي شقيق السيد احمد الشريف السنوسي الكبير والمجاهد الاكبر في الحرب الطرابلسية . وقد اشغلت هذه الحرب الحكومة الفرنساوية لان السيد هلال كسح جيشها من دار تامة والمصالية الداخلتين في نطاق النفوذ الفرنساوي الا ان جميع الدوائر الرسمية تكتم هذا الخبر لان حكومة الجمهورية

المصدر : مديرية الوثائق التاريخية بدمشق ، ملف الأمير سعيد الجزائري

الملحق رقم : (24)

صورة للأمير عبد القادر ، وعلى يساره Ferdinand de Lesseps اثناء مشروع حفر قناة السويس

في بور سعيد 1863



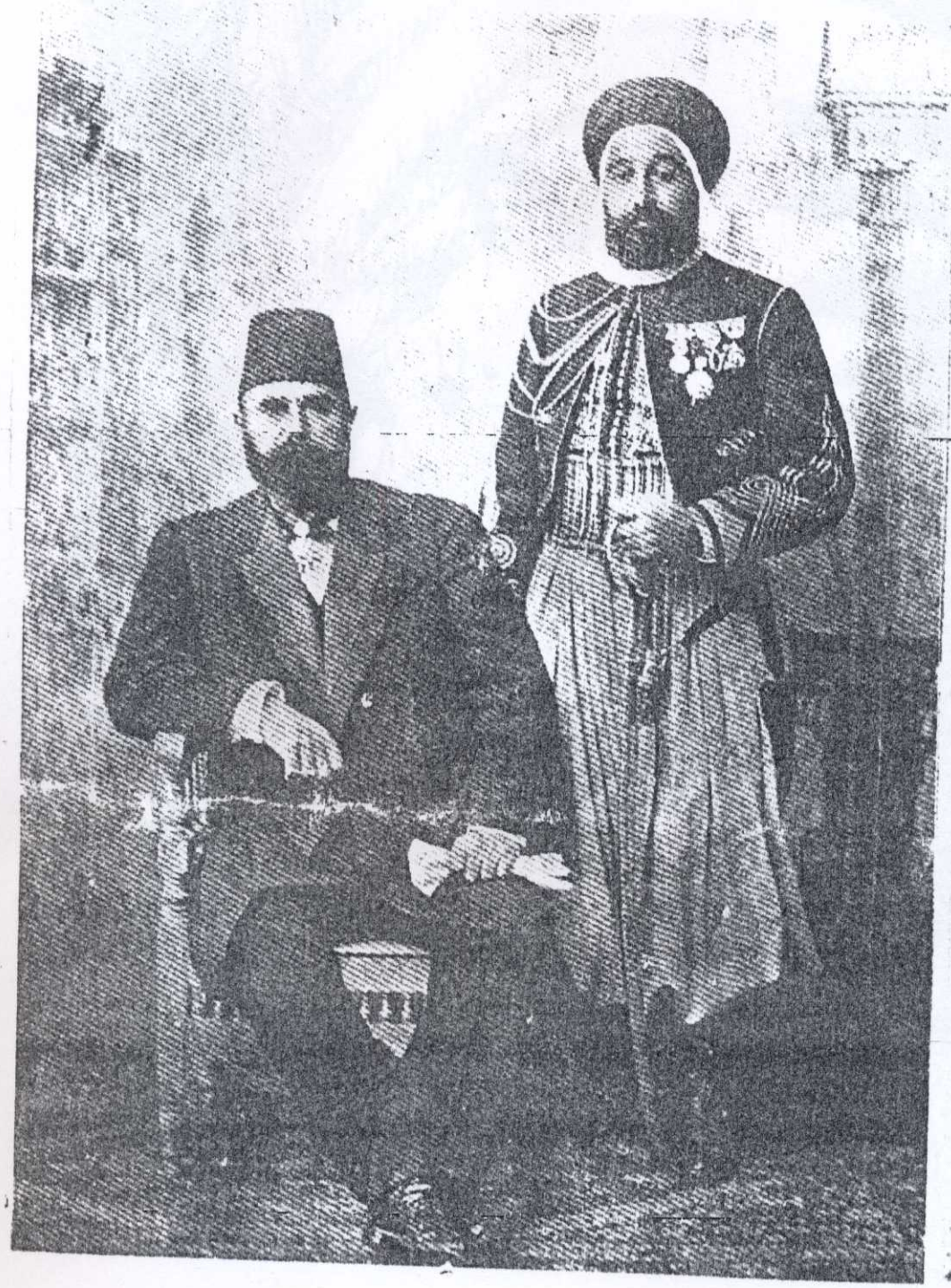
الملحق رقم : (25)

الأمير محي الدين بن الأمير عبد القادر



الملحق رقم : (26)

الأمير علي جالسا و الى يساره الأمير خالد



الملحق رقم : (26)

الأمير عبد القادر (الحفيد) ابن الأمير علي



الملحق رقم : (27)

الأمير عز الدين شهيد الثورة السورية



الملحق رقم : (28)

الأمير عز الدين مع المجاهدين أثناء الثورة السورية



الملحق رقم : (29)

سليم السمعوني الجزائري



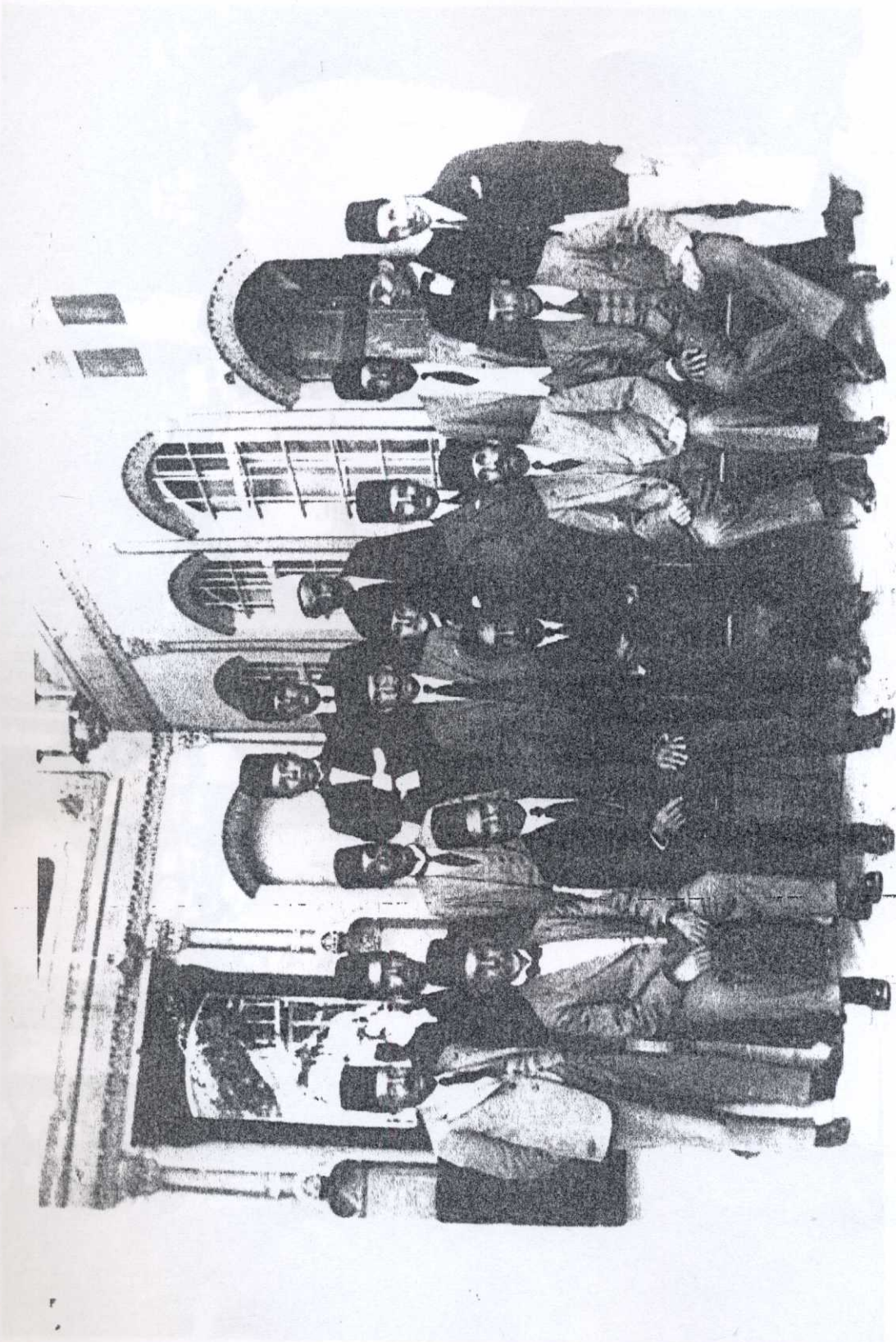
الملحق رقم : (30)

الأمير عمر بن الأمير عبد القادر



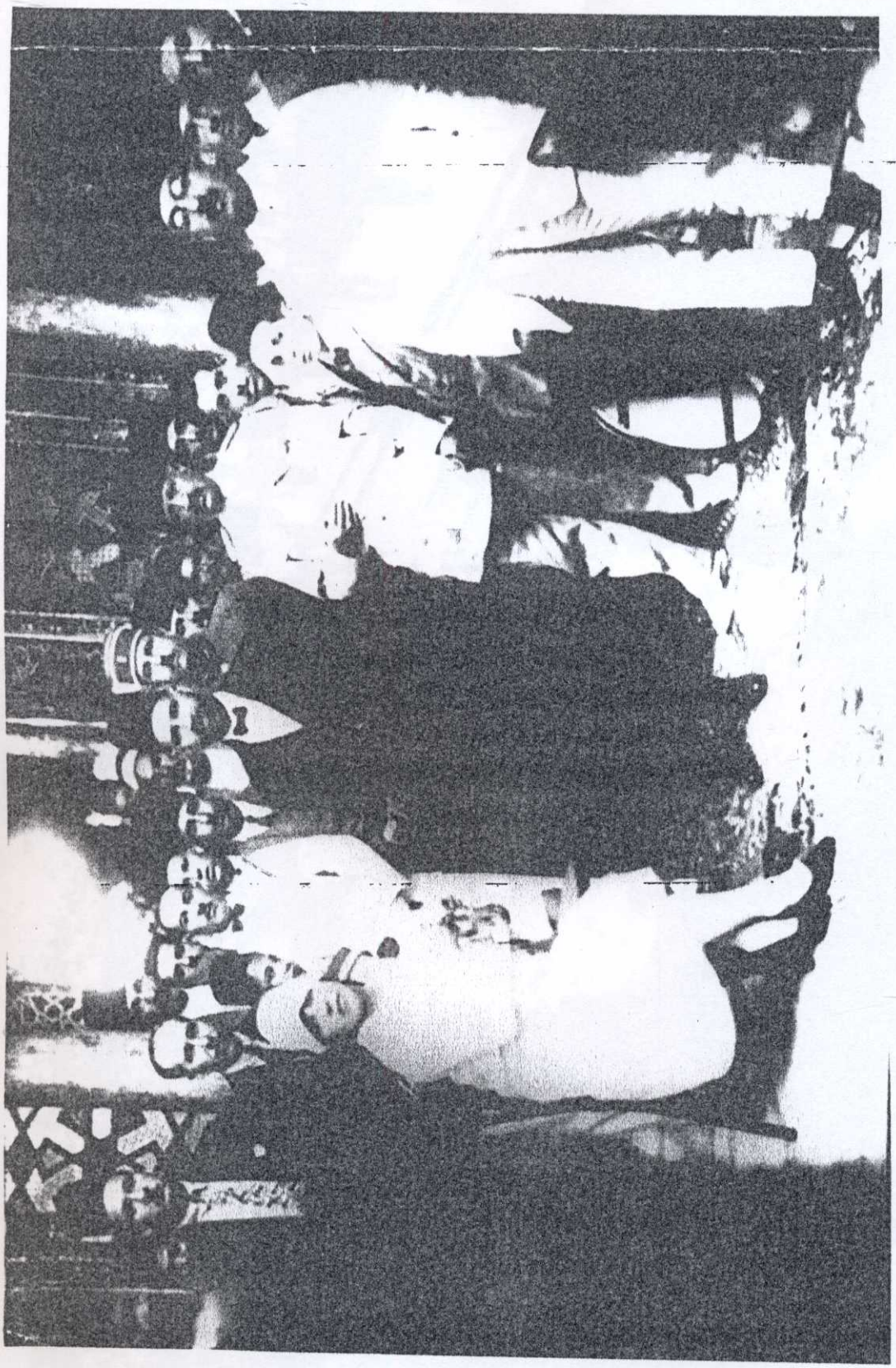
الملحق رقم : (31)

الأمير سعيد يتوسط الوطنيين عند إعلان الحكومة العربية 1918



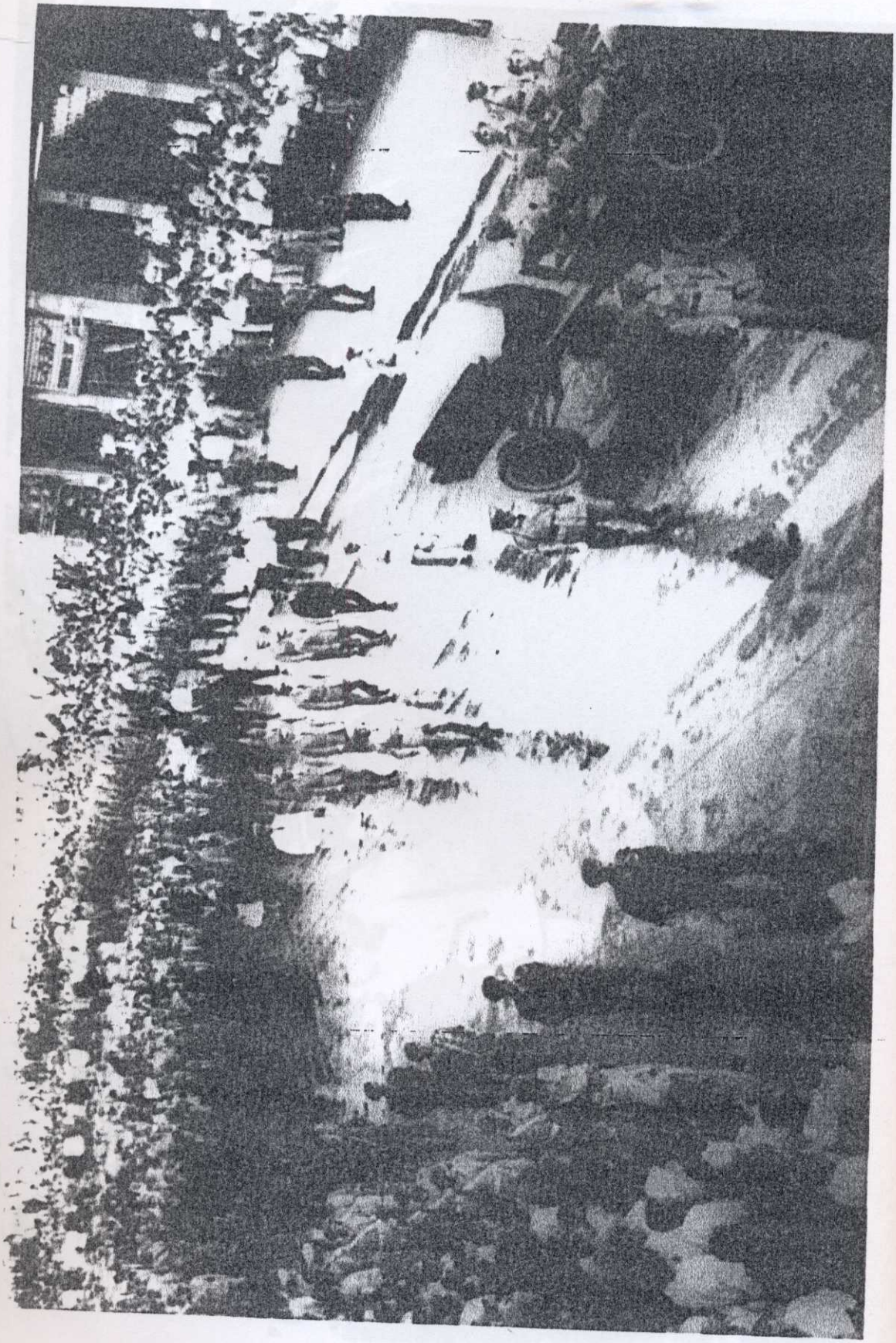
الملحق رقم : (32)

الأمير سعيد بالبذلة السوداء في الوسط عند إعلان الحكومة العربية



الملحق رقم : (33)

تشييع رفات الأمير في دمشق 1966



الملحق رقم : (34)

أحفاد الأمير في موكب التشييع



البيبليوغرافية

1 _ أرشيف ما وراء البحار (A.O.M) :

9 h 98 : Emigration des tribus et des familles 1846-1847.
9 h 99 : Emigration en Tunisie régulièrement de 1899- 1900.
9 h 99 : Emigration en Tripolitain 1894- 1900.
9 h 99 : Emigration au Maroc 1893 – 1900.
9 H 100 : Emigration en Tunisie 1874 – 1911.
9H 101 : Emigration en Tunisie surveillance des voyageurs 1887 – 1892
.
9 H 102 : Emigration au proche Orient 1880 – 1889
9 H 103 : Emigration au proche rapport orient luciani 1889.
9H 103 : Emigration au proche orient rapport warnier 1910.
9 H 105 : Naturalisation ottomane, Emigration divers 1900 – 1918
9 H 106 : Emigration en Syrie (du constantinois) 1910.
29 H 27 : Syrie ; Protectorat rapport d'ensemble 1921 – 1923.
Rapport sur l'insurrection des Druses.
29 H 28 : Syrie bulletins de renseignements.
29 H 31 : Turquie, Notes et Coupures de presses .
29 H 31 : Rapport avec les Musulmans Algériens 1938 1943.
16 H 2 : Confréries Renseignements Divers (1849 – 1903).
16 H 56 : Emigrés Algériens 1874 .
16 H 102 : Pèlerinage clandestins , rapatriements 1906 – 1917
16 H 103 :Territoire du sud pèlerinages à la Mecque , Médine et Jérusalem 1906 – 1916 .

2 _ أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية :

Affaires étrangers, ambassade Turquie . Carton (84)
- Algériens en Turquie 1907 - 1910
- Algériens en Turquie 1869 – 1887
- Famille d'Abd el Kader 1872 – 1892
- Famille d'Abd el Kader 1897 – 1914

- Algériens en Turquie 1911 – 1914

3 _ أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول :

Sham Mesail Muhimme :

Sagi – Lef (1-2-3-4-5-6-7-8-9)

LEF	(1)	رقم :	2079	مسائل مهمة
"	(2)	رقم :	"	"
"	(3)	رقم :	"	"
"	(4)	رقم :	"	"
"	(5)	رقم :	"	"
"	(6)	رقم :	"	"
"	(7)	رقم :	"	"
"	(8)	رقم :	"	"
"	(9)	رقم :	"	"

4 _ المنشورات الرسمية والعمومية :

- Gouvernement Générale de l'Algérie : Statistiques Générale de l'Algérie 1867 - 1872.
- Conseil général d'Oran : Rapport Exorde de Tlemcen 1911. Rapport de la Commission Barbedette.
- Arrêté : portant Détermination des Biens du domaines , le General en Chef Conte Clauzel , in Bulletin Officiel du Gouvernement de l'Algérie 1830 - 1834 .

5 _ الصحف الفرنسية و العربية المعاصرة :

ملاحظة : لم ندرج في هذه القائمة الصحف التي وردت ضمن تقارير القناصل و الموظفين مترجمة إلى اللغة الفرنسية و من بينها : المفيد - الأهرام- اللواء- العصر الجديد - الأمة - المعلومات - ثمرات الفنون .

- La Dépêche Algérienne : 31 Aout 1888

- L écho d'Oran : 14 oct.1911 -15/ 16 / 18 /oct.1911.
- Le temps : 31 oct. .1911 -13 Fév.1913- 27 Juil., 1910 .
- La Démocratie de Tébessa : 29 .Oct. 1911.
- Akhbar:3juillet,1910-Oct.1910-25Dec.1910-31Juillet 1910
- Le Tell : 11 juin 1910
- L'Islam : 1911
- Le Rachidi : 3 Nov .1911
- Annales Africains : 9 Sep .1911
- El - hack : 14 Aout 1911.

6 _ الكتب العربية :

(1). أجيرون شارل روبير : الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919. الجزء الثاني ترجمة حاج مسعود ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007.

(2). أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة ،ترجمة عيسى عصفور ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1982.

(3). إحسان عباس : من مقدمة كتاب نفخ الطيب للمقري – المجلد (1) دار صادر بيروت 1968.

(4). أنيس محمد : الدولة العثمانية و الشرق العربي 1514 – 1914 دار المعارف مصر 1969 .

(5). برونو إتيين : عبد القادر الجزائري ، ترجمة المهندس ميشيل خوري ، دار الفارابي المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، الجزائر ، 2001.

(6). بفايفر سيمون: مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ، ترجمة أبو العيد دودو ، دار هومة ، 1998 .

(7). ابن بطوطة : رحلة بن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار . تحقيق علي المنتصر الكتاني ، الجزء الأول ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1982.

(8). بوعزيز يحي : ثورة 1871 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع – الجزائر.

(9). بوعزيز يحى : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954. ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007.

(10). بوعزيز يحى: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، الجزء الأول : ثورات القرن التاسع عشر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر .

(11). البيطار عبد الرزاق: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ، ت محمد بهجة البيطار مجمع اللغة العربية دمشق 1961 .

(12). تاوتي صديق: مأساة هوية منفية نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد . دار الأمة ، الجزائر 2000

(13) . تشرشل هنري: حياة الأمير عبد القادر — ترجمة و تحقيق سعد الله : الدار التونسية للنشر تونس 1974 .

(14) . التميمي عبد الجليل : بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816 — 1871 ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1972.

(15). جب وباون : المجتمع الإسلامي و الغرب ج (1 ، 2) ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى — دار المعارف بمصر (بدون تاريخ) .

(16). الجبرتي عبد الرحمان : تاريخ مدة الفرنسيين بمصر ، ترجمه ش. موره ،ليدن بريل (ج) 1875.

(17). ابن الجبير : رحلة ابن جبير . مطبعة بريل ليدن ، 1907.

(18) . الجزائري محمد بن عبد القادر : تحفة الزائر - تحقيق ممدوح حقي ج 1 — 2 ط 2 — دار اليقظة العربية — بيروت 1964.

(19) . المرابط جواد: التصوف و الأمير عبد القادر ، دار اليقظة ، دمشق ، 1966.

(20) . حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية ،ط (2)، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ، 1958.

(21). حلوش عبد القادر :حركة التنصير في الجزائر ، مجلة الرؤية ، العدد الأول ، جانفي - فيفري الجزائر ، 1996 .

(22). الحصني محمد اديب : منتخبات التواريخ لدمشق ، المطبعة الحديثة ، دمشق ، 1927 .

(23). الخالدي سهيل : الإشعاع المغربي في المشرق ، دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام ، دار الأمة ، الجزائر ، 1997.

(24).الخطيب عدنان:الشيخ طاهر الجزائري ، معهد البحوث و الدراسات التاريخية ، القاهرة ،1971

(25) . الحلاق حسان علي : موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897 — 1909 ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1981 .

(26) . الدوري عبد العزيز : التكوين التاريخي للأمة العربية ، دراسة في الهوية و الوعي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1984.

(27) .رافق عبد الكريم : العرب و العثمانيون 1516 — 1916 ، مكتبة الأطلس ،دمشق ، 1974.

(28) .الرفاعي أنور: الأمير سعيد الجزائر ، جهاد نصف قرن ، المطبعة العمومية ،دمشق.

(29) . جورج ريمون : من داخل معسكرات الجهاد في ليبيا 1912 ، ترجمة وتحقيق محمد عبد الكريم الوافي ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام ، طرابلس ، 1983.

(30) . زكار سهيل : بلاد الشام في القرن التاسع عشر (دراسات تاريخية معاصرة لحوادث 1860 و مقدماتها في سورية و لبنان ،ط1 ، دار حسان ،دمشق ،1983.

(34) .زكي مبارك : المجاهد بوعمامة من خلال بعض المصادر التاريخية المغربية المعاصرة ، في أعمال : الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني ، مطبعة الإتحاد العام التونسي للشغل ، تونس ،1984 .

(35) . زوزو عبد الحميد: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 . 1900 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 .

(36) .سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية ، دار الآداب ، بيروت ، 1969 .

(37) . سعد الله أبو القاسم : تاريخ الجزائر الحديث ، بداية الاحتلال . معهد البحوث والدراسات العربية مطبعة الجبلاوي ، القاهرة ، 1970 . سعد الله أبو القاسم : بحوث في التاريخ العربي الإسلامي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2003.

(38) . سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1830 . 1900 ، الجزء الأول ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، 1992.

(39) .سعد الله أبو القاسم: آراء وأبحاث ، ج الثالث ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990 .

(40) . سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية 1860 . 1900 ، الجزء الأول ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، 2000.

(41). سعد الله أبو القاسم : التاريخ الثقافي للجزائر ، الجزء ،الخامس ، دار الغرب الإسلامي ،بيروت ، 1998.

(42) . سعد الله أبو القاسم: بحوث في التاريخ العربي الإسلامي ،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ، 2003

(43) . سعيدوني ناصر الدين: الجزائر منطلقات وآفاق ، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2000.

(44) . سمعان الخازن : يوسف بك كرم في المنفى ، طرابلس ، 1950 .

(45) . سنو عبد الرءوف : النزاعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية 1877 . 1881 . بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1998 .

(46) . شحاتة إبراهيم حسن: أطوار العلاقات المغربية العثمانية (قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون (1510 — 1947) ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1981.

(47) . ابن شداد: الاعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام و الجزيرة تاريخ مدينة دمشق ، تحقيق سامي الدهان ، المعهد الفرنسي بدمشق ، 1956.

(48) . الشطي محمد جميل : أيام دمشق ، أعيان دمشق في القرن 13 و نصف 14 ، ط2 ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، 1972.

(49) . الشناوي عبد العزيز : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، الجزء الثالث ، مكتبة الأنجلو . مصرية ، القاهرة ، 1881.

(50) . ابن اشنهو عبد اللطيف: تكوين التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر 1830 — 1962 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1979 .

(60) . صاحي بوعلام: الحياة الثقافية في المغرب في ظل الدويلات الأولى ، رسالة ماجستير ، دمشق ، 1988 .

(61) . الصلح العادل: سطور من الرسالة (تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة 1877) ط1 ، بيروت ، 1966 .

(62) . طرشون نادية : الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال ، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر ، 2007.

(63) . طقوش سهيل : العثمانيون من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة 1299 . 1924. دار بيروت المحروسة ،لبنان ، 1995.

(64) . عباد صالح: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 . 1900 ، ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر ، 1984.

(65) . عباد صالح: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 . 1930 . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 .

(66) . فرحات عباس : حرب الجزائر وثورتها .ليل الاستعمار.ترجمة أبوبكر رحال .

(67) . عبد الكريم محمد: حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية ، دراسات ووثائق الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1981.

(68) . عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830 . 1960 ، ترجمة جوزيف عبد الله ، دار الحداثة ، بيروت ، 1983 .

(69) .العروي عبد الله: تاريخ المغرب ، محاولة في التركيب ترجمة ذوقان قرطوط ، بيروت.

(70) .العطار نادر. تاريخ سورية في العصور الحديثة ، ج (1) ،م .الإنشاء ، دمشق ، 1962.

(71) .العقاد صلاح: المغرب العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1980.

(72) .العنتري صالح: مجاعات قسنطينة: تحقيق وتقديم رابح بونار ، ش.و.ن.ت ، الجزائر ، 1973.

(73) . عوض عبد العزيز: الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1914 — 1864)، دار المعارف ، مصر 1969 .

(74) .غربي الغالي: الانتفاضات الشعبية في الجزائر أثناء العهد العثماني ،رسالة ماجستير ، جامعة دمشق. 1985 .

(75) . غربي الغالي: العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر ، 2007 .

(76) .غرايبة عبد الكريم: سورية في القرن التاسع عشر (1876 – 1840) ،جامعة الدول العربية ، مصر ، 1962.

(77) .قاسمية خيرية : الحكومة العربية بدمشق.

(78) . قنان جمال : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994.

(79) .قنان جمال: دراسات في المقاومة والاستعمار ، المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1996.

(78) .قنان جمال: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830. 1914 . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007.

(79) .كرد علي : المعاصرون ، مطبعة دار ابو بكر ، دمشق ، 1980.

(80) .لوكور غرانميزون أوليفيي: الاستعمار الإبادة ، تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007 .

(81) .ماسبيرو فرنسوا: سانت آرنو أو الشرف الضائع ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2005.

(82) .المحبي محمد الأمين : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر . القاهرة 1284/هـ .

(83) .المرابط جواد: التصوف و الأمير عبد القادر ، دار اليقظة ، دمشق ، 1966.

(84) .محمد بن الأمير عبد القادر : تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر ، تحقيق ممدوح حقي ، الجزء الأول والثاني ، الطبعة الثانية ، دار اليقظة العربية ، بيروت ، 1964 .

(85) .المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: تاريخ الجزائر 1830 1962 ، قرص مضغوط .

(86) ..مكاريوس شاهين: حسر اللثام عن نكبات الشام ، مصر ، 1890.

(87) .المنجد صلاح الدين : المشرق في نظر المغاربة و الأندلسيين في القرون الوسطى ، ط (1)، دار الكتاب الجديد ، بيروت ،1963.

(88) . ناصر محمد . الصحف العربية من(1847 – 1939) .الشركة الوطنية للنشر و التوزيع . الجزائر 1980.

(89) .نخبة من الأساتذة: تاريخ طيب الذكر الأمير عبد القادر ، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1918 .

(90) . النعيمي عبد القادر بن محمد: الدارس في تاريخ المدارس ،تحقيق جعفر الحسني ، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1947.

7 _ الرسائل الجامعية العربية :

(1) . بليل محمد : تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914 ، القطاع الوهراني نموذجا ، جامعة وهران ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، قسم التاريخ والآثار ، 2006 .

(2) .تلمساني بن يوسف : التوسع الفرنسي في الجزائر 1830-1870 ، رسالة دكتوراه جامعة (.حسين الحاج مزهورة : السياسة الأهلية للولاية العامة الجزائرية فيما بين سنتي 1871-1901 . رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم الجزائر ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ،2004-2005

(3) – مهيبل إسمى صالح عمار: الأمير عبد القادر الجزائري في دمشق .نشاطه السياسي والفكري 1855-1883 . رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك كلية الآداب قسم التاريخ ، 2004.

8 _ الرسائل الجامعية الفرنسية :

Jamel Haggui : les algériens originaires du sud dans la ville de Tunis pendant l'époque coloniale 1881-1956, mémoire de DEA en histoire contemporaine , université de Manouba, faculté des lettres de Manouba, département d'histoire . 2003-2004 .

9 _ الكتب الفرنسية :

Ageron charles Robert : les Algériens musulmans et la France, 1871. II presse universitaire de France. Paris 1968.

-Histoire de l'Algérie comtenporaire , Série. Que sais je . Paris 1974 .

Azan (p): L'émir Abdelkader 1808 – 1833 du Fanatisme Musulman au patriotisme – Français, hachette, Paris, 1925.

Arminjon (p)M- Etrangers et protégés dans l'Empire ottoman. Paris, 1913 .

Bardin (p) : Algérien et Tunisien dans l'empire Ottoman , 1848 – 1914 , C .N .R.S, Paris, 1979.

Baudicour , Louis : histoire de la colonisation de l'Algérie , challamel , paris 1860 .

Bontems (c) : Manuel des institution Algériens (de la domination Turque à l'Indépendance) T.I .G.U.J.A.S, Paris, 1975.

Collot claude : les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962. Editions du CNRS Paris, Office des Publications Universitaires , Alger , 1987.

De l'Expédition d'Afrique en 1830, Paris , Imprimerie de Poussielgue, 1830.

Depont et coppolani : les confréries religieuses Musulmanes .Alger A Jourdan . 1897

D'estailleur (ch) : Abd El Kader (l'Europe et l'islam au XIV. Se , Paris 1947.

D'estailleur (J- le Baron) :Recueil des traités de la portes Ottomane avec les puissances étrangers ,T III – la France, Paris (M.D.C.C.C LX).

Estoublon et Lefebure : Code de l'Algérie annoté . 1830-185, Alger, 1898

Faucon Narcissi : le livre d'or de l' Algérie , Challamel Editeurs , Paris , 1899.

Fremeaux, Jacques : les Bureau Arabes dans l'Algérie de la Conquête Denoel, Paris, 1993 .

Garrot (H) :Histoire général de l'Algérie. Alger, 1910 .

Garrot (P) : L'Algérie, didot et Cie, Paris, 1883.

Chebet(F) : les étrangers devant la justice en Syrie et au Liban.

Girault (A) : Principes du colonisations, Paris , 1938.

Goldzeiguer (A) : Royaume Arabe 1861-1870 S.N.E.D ,Alger, 1977

Gorce (P) :Histoire du seconde Empire. T III, Plon, Paris, 1896.

Guys (H) : Un derviche Algérien en Syrie, (S-D).

Hajjar joseph : l'Europe et les destinées du Proche – Orient , tome I-II , éditions Tlass. Damas , 1990.

Julien Charles André: Histoire de l'Algérie Contemporaine 1827-1870,Paris , 1964 .

Lamartine, de : « Sur Alger» (2 mai 1834), in Ouvres oratoires et écrits politiques, Librairie internationale, Paris, 1864, t. I, p. 64.

Lambert Jacques : manuel de législation algérienne , maison des livres, Alger, 1952.

Lawrence (T.E) : les sept piliers de la sagesse. Payot. paris 1936.

Lumel Eugene : la Question Algérienne , les Arabes , les Colons l'armée, Paris, 1869 .

Mercier (E) : L'Algérie et les question Algériennes (Etude historique statistique , Economiques) chelem Paris,1883.

Mona (L.S) : la population de Syrie (étude démographique travaux et documents de l'ORSTO. M .Paris 1978.

Napoléon III : sur la politique de France en Algérie (lettre adressée par l'empereur au maréchal Mac .Mahon . Paris(M.D.C.C.C.LXV).

Nettement , Alfred: Histoire de Conquête d'Alger , écrite sur des Documents inédites , Librairie jacques lecofre, Paris, 1867.

Noushi (A) : Enquête sur le niveau de vie. Des population rurales constantinois de 1 conquête jusqu''en 1919 essai d'histoire économique et sociale . P.U.F. Paris, 1961.

Peyrhimoff, De : Enquête sur les Résultats de la Colonisation Officielle 1871 1895 , tome 1 , Alger, 1905

Prunelle (A) : le recrutement des Indigènes Algérien par voie de l'Appel .A. Jourdan, Alger, 1913, (thèses).

Prenant (autres) :l'Algérie passé et présent. Ed sociale, paris, 1960.

Prévost-Paradol, « Carte future du monde. Empire colonial anglo-saxon » (10 décembre 1865), in La France nouvelle suivie de Pages choisies, Éditions Garnier, Paris, 1981

Kamel kateb : européens indigènes et juifs en Algérie 1830-1962. Représentations et réalités des populations . INED,2001.

Rager (J.J) : les Musulmans Algériens en France et dans les pays Islamiques, les belles lettres Paris 1950.

Roche (M) : le Liban et l'expédition – Française en Syrie (1860 – 1861) Paris 1921.

Rousset, Camille: la Conquête d'Alger , Paris, 1879.

Rinn (L) : L'histoire de l'insurrection de 1871.A. Jourdan, Alger, 1891.

sellam , Sadek: la France et ses musulmans , un siècle de politique musulmane 1895-2005, casbah éditions , Alger ,2007.

Sicard (j) : le monde musulmans dans les possessions Française, 2e .Ed. Paris 1931.

Tobie (J) : Intérêts et impérialisme français dans l'empire Ottoman . Paris 1977.

: Abd el Kader Empereur d'Arabie; Ed DENTO, Paris 1860.

Tocqueville, A, De : Souvenirs, Paris, Gallimard, 1999.

Tocqueville. A , De : «Rapport sur le projet de loi relatif aux crédits extraordinaires demandés pour l'Algérie», in Ouvres, Paris, Gallimard, « La Pléiade », 1991.

Vignon ,Louis : la France en Algérie , paris 1893.

Yacono Xavier : les Bureau Arabes et les transformations des genres de Vie Indigènes dans l'ouest du Tell Algérois , Larose, 1953.

10 _ المقالات العربية :

(1). أحمد علي: رجال الإدارة والسياسة والجيش من الأندلسيين والمغاربة في مصر ، دراسات تاريخية ، جامعة دمشق ، سبتمبر ، 1987 .

(2). بدر احمد: المغاربة الأندلسيون في القدس ، مجلة أوراق المعهد الاسباني العربي للثقافة ،العدد (4) ،السنة ،1981.

(3). بلمهدي بشير علي : " السياسة العقارية الاستيطانية الفرنسية تجاه الوقف أو الحبوس في الجزائر " في أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول : العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 .1962 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 .

(4). بوجلة عبد المجيد: مصادرة الأرض وحركة الاستيطان دراسة في فكر الماريشال بيجو ، في أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 .1962 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2006 .

(5). بوعبدلي المهدي: تراجم بعض مشاهير علماء زواوة ، مجلة الأصالة ، عدد جويلية ،أوت 1973 ،الجزائر.

(6). التميمي عبد الجليل: الأمير عبد القادر في دمشق (1860 — 1855) إعمال المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام ، ج2 ، دمشق ، 27 تشرين 2-3 كانون الأول 1978.

(7). حاجيات عبد الحميد: مساهمة المغرب العربي في ازدهار الحضارة العربية الإسلامية — مجلة —دراسات تاريخية ، جامعة دمشق ،— ع (7) ،السنة 1982.

(8). خوري فيليب شكري: طبيعة السلطة السياسية و توزيعها في دمشق 1860 — 1908 ، أعمال المؤتمر الدولي لتاريخ باد الشام ،خ1 ،دمشق 1978.

(9). دوغراماشي أمل:الهجرة إلى سورية في أواخر القرن 19 أعمال المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام دمشق ، ج1 — 1978.

(10). رافق عبد الكريم: مظاهر من الحياة العسكرية في بلاد الشام ، دراسات تاريخية ، مارس 1980.

(11). زعرور إبراهيم: القضاة الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام في عصر المماليك ، دراسات تاريخية ، جامعة دمشق ، ديسمبر 1995 .

(12). سيفو فتيحة " عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية " ، في أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول : العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 .1962 . منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007.

(13). الصباغ ليلى: الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث – المجلة المغربية العدد (7-8) تونس 1977 .

(14). فارح رشيد: المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 . 1962 . منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007 .

(15). عاشور موسى: " أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف " في : أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول : العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830.1962 منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 .

(16). عبد الرحيم عبد الرحمان : المغاربة في مصر في القرن الثامن عشر ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد 11/10 ، تونس ،1978 .

(17). لونيسي ابراهيم: الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري . أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 .1962 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 .

11 _ المقالات الفرنسية :

(1)- Ageron (ch.r) : A.E.k. (souverain d'un royaume Arabe D'Orient (N.S), dans : Revue de l'Occident musulman et de Méditerranée A. 1970.

(2)- Alain (S.M) – communauté villageoise et pouvoir en grande Kabylie (situation, précoloniale et mutations de (1857- 1871), dans : Cahier de méditerranée , avril 1978.

(3)- Bellaire , M : Les musulmans Algériens au Maroc et en Syrie, dans : Revue Monde Musulman ,T.II , 1907.

(4)- Berque (A) : Essai bibliographie critique des confréries Musulmanes Algériennes . dans : Bulletin de la société géographique d'Oran T . 39 . 1919 .

(5)- Bobigny ( ) : le Service des indigènes militaire, dans : Revue Française de l'étranger et des colonies, N°33 , 1908 .

(6)- Bourdarie (P) : Nouvelle exode Algérien, dans : Revue Indigène N°6 A.1911

: L'ottomanisme et l'exode Algérien, 1911

: la comédie Algérienne. (1911-12-13).

(7)- Bevia (J) : le Service militaire obligatoire pour les indigènes en Algérie , dans : Revue Africaine, 1908.

(8)- Depince (ch) : le Régime des indigénat algérien ,dans : Revue politique et parlementaire, N° 72. Année 1972 .

(9)- Desparmit ( ) : la Turcophile en Algérie, dans : Comité géographique Algériennes, n° 21-22 , 1916-1917 .

(10)- Emerit (M) : la crise Syrienne et l'expansion économique Française en 1860 , dans : Revue historique, 1952.

(11)- Emerit (M) : l'état d'esprit des musulmans Algériens (1847- 1874) dans : Revue d'histoire moderne et contemporaine , 1974.

(12)- Goldzeiguer, Annie-Rey: les problèmes Algériens du seconde empire, vue par les historiens Français , dans : T : Revue d'histoire moderne et contemporaine , 1974.

(13)- Marchand (H) : L'exode des musulmans, dans : Questions diplomatique et coloniales, N°33 , 1912.

(14)- Marty (G) : les Algériens à Tunis , dans : I.B.L.A,1948.

(15)- Merad Ali : La turcophile dans le débat national en Algérie au début du siècle (1911-1918), Revue d'histoire Maghrébine .N° 31- 32.9 1983.

(16)- Messiny (A) : Les Sources militaires de L'Afrique du Nord. Dans : Revue de Paris, Nov. Dec. Année 1910 .

(17)- Perras (M) : L'émir Abdelkader. dans : Revue des sciences politiques, 1913.

(18)- Perriquet (L) : Le Rachat des terres de colonisation par les Indigènes. Dans : bulletin de la renions d'études Algériennes à 1910.

(19)- Pouzet (L) : Maghrébins a Damas. dans : Bulletin d'études Orientales de l'institut de damas. T 28 .jan .1975.

(20)- Rafeque (A) : Registre des tribunaux de Damas . dans : Bulletin d'études Orientales de l'institut de damas. 1973.

(21)- Raymond (A) : Tunisien et maghrébins au Caire Au 18° siècle , dans : Cahier de la Tunisie N°26 – 27 :1959.

(22)- Robin (N) : Notes et documents concernant l'insurrection (1856 - 87) dans : revue africaine , Année 1881-1882-1883.

(23)- Roieire ( ) : Les Indigènes Algériens , dans : Revue de deux monde Mars –avril 1909 .

(24)- Roux François : Ferdinand de Lesseps et A.E.X. dans : Revue la Méditerranée N°1-2 T.16-15, N°6 A 1955-1956.

(25)- Sabatier (K) : du recrutement des indigènes Algériens, dans : Revue politique, N°59, Année 1909.

(26)- Tabal ( ) :La méditerranée, tambour de Résonance de la politique musulmane . Afrique Française sept . 1921.

: L'exode des indigènes de Tlemcen. jan. 1912.

(27)- Thoumin (J) : Damas, la population par origine et par religion, dans *Revue de géographie Alpine* , vol 15, 1937.

(28)- Valada (L) : les Turcs et l'Afrique du nord . dans : La Quinzaine coloniales, aout 1910.

: L'exode des Indigènes Algériens , dans : La Quinzaine coloniales, oct 1910.

(29)- Vadala (L) : Les Maghrébins en Orient , dans : bulletin du comite de l'Afrique, Jan .1924.

الفهرس العام

الفهرس

مقدمة : ..... (أ – غ)

المدخل : المغاربة في بلاد المشرق قبل القرن التاسع عشر..... (1 ـ 24)

الفصل الأول :الاحتلال الفرنسي للجزائر الخلفيات والآثار..... (25-65)

ـ خلفيات الاحتلال الفرنسي للجزائر..... (26-35)

ـ سقوط مدينة الجزائر والوعود الفرنسية ..... (35-38)

ـ الآثار والنتائج ..... (38-40)

ـ التنظيمات الفرنسية غداة الاحتلال ..... (40-50)

الفصل الثاني: الهجرات الجزائرية الجماعية 1848 ـ 1866..... (66-130)

ـ الهجرة غداة الاحتلال ..... (66-71)

ـ هجرة الخليفة أحمد الطيب بن سالم..... (71-88)

ـ هجرة الأمير عبد القادر ..... (88-103)

ـ الهجرات الأخرى 1848 ـ 1866..... (103-121)

الفصل الثالث : السياسات الاستعمارية الدافعة للهجرة..... (138-212)

ـ فترة الحكم العسكري 1830 ـ 1870..... (132-157)

ـ الاستيطان وتطور الهجرة الأوربية ..... (132-135)

ـ التشريعات الفرنسية العقارية ..... (136-144)

ـ مصادرة الأراضي والأملاك العامة.

ـ قانون 1844

ـ قانون 1845

- مرسوم جويلية 1846.

- قانون التحديد 1851

- سياسة نابليون الثالث العربية ..... (144-148)

- القانون المشيخي 1863..... (148-149)

- القانون المشيخي 1865..... (149-151)

- نتائج سياسة نابليون الثالث وتداعياتها ..... (152-157)

فترة الحكم المدني 1870 - 1914..... (157-192)

- ثورة 1870 وتداعياتها ..... (159-164)

- قوانين فرنسة الأرض ..... (165-166)

- الحرب على القضاء الإسلامي ..... (166-171)

- الإجراءات الاستعمارية تجاه الحج والتعليم العربي..... (171-176)

- القوانين الاستثنائية..... (176-181)

- قانون فصل الدين عن الدولة ..... (181-185)

- قانون التجنيد الإجباري ..... (185-192)

الفصل الرابع : حركات الهجرة أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين..... (208-273)

الهجرة 1888 - 1896..... (208-213)

الصحافة العثمانية والدعاية للهجرة ..... (213-220)

الهجرة 1898 - 1899..... (221-225)

تقرير دومنيك لوسياني 1899..... (225-232)

الهجرة ما بين 1909، 1910..... (233-245)

هجرة تلمسان 1911..... (245-248)

تقرير باربودات 1911..... (249-258)

رجوع بعض المهاجرين الجزائريين ..... (261-258)

الفصل السادس : أوضاع الجزائريين في بلاد الشام ..... (332-275)

الوضعية الاجتماعية والاقتصادية خلال القرن التاسع عشر ..... (286-276)

وضعية المهاجرين مع مطلع القرن العشرين ..... (288-286)

الخلافات العثمانية ـ الفرنسية حول الوضعية القانونية للمهاجرين ..... (290-288)

المهاجرون الجزائريون وقانون المواطنة الفرنسي ..... (292-290)

السياسة الفرنسية في المنطقة وموقف الدولة العثمانية ..... (306-293)

المفاوضات الفرنسية ـ العثمانية أواخر القرن التاسع عشر ..... (310-306)

المشروع العثماني لتسوية النزاعات الفرنسية ـ العثمانية ..... (314-310)

الاتفاق العثماني ـ الفرنسي 1889 ..... (317-314)

الاتفاق العثماني ـ الفرنسي 22 يناير 1911 ..... (322-317)

الفصل السابع :المساهمات الفكرية والسياسية للمهاجرين ..... (410-334)

المساهمة الفكرية ..... (346-334)

المساهمة السياسية والقومية ..... (165-123)

الفتنة الطائفية ودور المهاجرين الجزائريين ..... (352-347)

حقيقة دور الأمير والمشاريع الفرنسية ..... (363-353)

مشروع الاستقلال السوري ..... (367-363)

الأمير محي الدين ودوره في مقاومة 1870 ..... (372-367)

حركة الأمير عبد المالك في المغرب الأقصى ..... (376-372)

الدور السياسي للأمير علي في الحرب الطرابلسية ..... (382-376)

تأثيرات الهجرة الجزائرية 2على الرأي العام العربي ..... (391-382)

الحكومة العربية في دمشق والدور الجزائري ..... (396-391)

الخاتمة ..... (415-412)

الملاحق ..... (485-417)

البيبليوغرافية ..... (502-487)

الفهرس العام ..... (507-503)